الدكتور خالد ميلاد

الإنشاء في العربيّة
بين التّركيب والدّلالة
دراسة نحويّة تداوليّة

جامعة منوبة
كلية الآداب - منوبة

المؤسسة العربية للتوزيع
تونس

ردمك : ISBN – 9973 – 936 – 37 – X

جميع حقوق الطبع محفوظة
لكلية الآداب - منوبة - تونس

الطبعة الأولى
1421هـ – 2001 م.

انجزت هذه الطبعة بالاشتراك مع
المؤسسة العربية للتوزيع
ص ب 200 تونس 1015

الإهداء

إلى روح والدي
إلى والدتي حبيبة
إلى آمال زوجتي

خالد

هذا العمل في الأصل أطروحة دكتورا دولة أعدّت بإشراف الأستاذ د. عبد القادر المهيري، وناقشته بكلّية الآداب منّوبة لجنة علميّة متركّبة من الأساتذة د. محمد الهادي الطرابلسي رئيساً ود. عبد القادر المهيري ود. عبد السّلام المسدّي ود. محمد صلاح الدّين الشّريف ود. صالح الكشو، يوم 07 جوان 1999، وأسندت إلى صاحبه شهادة دكتورا الدّولة في اللغة والآداب العربيّة بملاحظة مشرّف جدّاً.

المقدمة

1 ـ محتوى البحث

الإهداء 5

المقدمة 7

1 ـ محتوى البحث 9

2 ـ موضوع البحث وأهدافه 15

3 ـ الإنشاء في العربيّة، في الدّراسات العربيّة والغربيّة الحديثة 19

الباب الأوّل

ضروب القول عند سيبويه، وعلاقتها بمفهوم الإنشاء

الفصل الأوّل: تجريد الدّلالة واختزالها في الأبنية الإعرابيّة 51

1 ـ الإسناد مفهوم نحويّ دلاليّ مجرّد يختزل الدّلالة النّحويّة، ويتكهّن بجميع أبنية الإنجاز المتّصلة بالنّشاط اللّغوي 51

2 ـ الابتداء ضرب «أوّل» من ضروب القول المنجز، وشكل من أشكال تحقّق الإسناد في أبسط أبنيته في مستوى النّشاط اللّغوي 57

3 ـ الخبر معنى «بلاغيّ» للمبتدإ والمبنيّ عليه 60

4 ـ المقابلة بين الواجب وغير الواجب في الكتاب، وافتراض اختزالها للمقابلة بين الخبر والإنشاء 66

الفصل الثاني: الواجب واختلاف درجات الاعتقاد إثباتاً ونفيا 75

1 ـ درجات الاعتقاد في الإثبات والنفي. 75

2 ـ الأفعال الواجبة الدّالة على ما في علم المتكلّم من يقين أو ظنّ 84

3 ـ عمل التوكيد إعراب عن درجة من درجات الاعتقاد في الخبر 88

4 ـ الخبر المؤكّد بالقَسَمِ 100

الفصل الثّالث: غير الواجب في الكتاب: مباحثه ومراتبها 111
1 ـ الاستفهام في الكتاب: خصائصه النّحوية الدلالية 112
2 ـ الأمر والنّهي في كتاب سيبويه: خصائصهما النّحوية الدّلالية 132
3 ـ الدعاء في كتاب سيبويه أمر ونهي 144
4 ـ الحروف غير الواجبة المشبّهة بالفعل 152
الفصل الرّابع: الأعمال الإنجازيّة الإفصاحيّة الشّبيهة بالأصوات 162
1 ـ أوّل الكلام أبدا النّداء، والمنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك أو نهيك، أو خبرك 162
2 ـ عمل التّعجب 170
3 ـ الاسترسال الدّلالي بين التّعجّب والمدح والذّمّ 175
4 ـ «الحروف» الأصوات 178
خلاصة الباب الأوّل 181

الباب الثاني

الإنشاء في الدّرس النّحوي بعد سيبويه

الفصل الأوّل: المفاهيم النّظريّة المتّصلة بالإنشاء في الدرس النحوي بعد سيبويه 191
1 ـ الإسناد وعلاقته بالإخبار والإنشاء 193
2 ـ الإسناد وما يعتور مواضع الفائدة فيه من معان: نموذج الجرجاني ... 202
3 ـ «الابتداء المحض» والإنشاء 210
4 ـ الواجب وغيرالواجب عند النحاة بعد سيبويه 213
الفصل الثاني: مفهوم الإنشاء وعلاقته بإيقاع النداء وما يكون بمنزلته 216
1 ـ إيقاع عمل النداء بحرف النداء وما يستلزم ذلك من تصنيف جديد

للكلام 217
2 ـ المقاربة بين إيقاع عمل النّداء بالياء وإيقاع الطلب في الاستفهام بالهمزة 222
3 ـ تردّد القدامى في ضبط مدلول الإنشاء ومباحثه 224
4 ـ حدّ الإنشاء عند النحاة 231
الفصل الثّالث: الإنشاء بين الإيقاع واقتضاء الإيقاع 239
1 ـ الطّلب وصلته بالإنشاء 240
2 ـ الإنشاء الإيقاعي والإنشاء الطلبي 249
3 ـ الإنشاء بالحرف والإنشاء بالفعل 254
4 ـ نيابة المصادر والصّفات عن أفعال المتكلّم 271
الفصل الرابع: انشاء الانفعال 279
1 ـ تردّد النّحاة في تصنيف عمل التّعجّب 279
2 ـ التّعجّب انفعال يوقعه المتكلّم بلفظه 282
3 ـ إنشاء المدح والذّمّ 289
4 ـ إنشاء الاستكثار والاستقلال 299
خلاصة الباب الثاني 307

الباب الثّالث

الإنشاء في الدّرس البلاغيّ

تمهيد 313
الفصل الأوّل: حدّ الإنشاء ومباحثه في الدّرس البلاغي 317
1 ـ في أنّ الكفاية النّحويّة أساس للكفاية البلاغيّة 317
2 ـ الإنشاء في الدّرس البلاغي قبل السّكّاكي 323

3 ـ الطلب عند السكاكي قسيم للخبر وأصل من أصلي خواص تراكيب الكلام 330
4 ـ الإنشاء ومباحثه عند شرّاح السكّاكي 336
الفصل الثاني : الإنشاء، حدّه ومباحثه عند الأصوليين والفلاسفة 342
1 ـ حدّ الإنشاء في الدّرس الأصوليّ 342
2 ـ أنواع الإنشاء عند الأصوليّين 352
3 ـ شروط الإنشاء عند الأصوليّين 361
4 ـ الإنشاء عند الفلاسفة : 366
الفصل الثّالث : المعاني الثّواني للإنشاء 381
1 ـ المعاني الأول والمعاني الثّواني في النّظريّة اللّغويّة العربيّة 381
2 ـ المقامات النّمطية والمعاني الثواني للاستفهام عند سيبويه 400
3 ـ المعاني الثّواني للاستفهام عند النّحاة بعد سيبويه : 417
4 ـ مذهب أهل البيان والأصوليّين في تحديد المعاني الثواني للاستفهام 427
5 ـ المعاني الثّواني النّحوية المقامية للأمر 438
الفصل الرابع : الإنشاء البلاغي بألفاظ الخبر 446
1 ـ الإنشاء البلاغي بألفاظ الخبر عند سيبويه 446
2 ـ الإنشاء البلاغي المنجز بألفاظ الخبر عند النّحاة بعد سيبويه 456
3 ـ مذهب البلاغيّين والأصوليّين في دراسة الإنشاء بألفاظ الخبر 462
خلاصة الباب الثّالث 468

الباب الرابع

الإنشاء بين النّظم والنّظام

الفصل الأول : طبيعة اللغة ووظيفتها بين النّظرية التراثية والمقاربات الغربيّة ... 473

1 ـ الخلفيّات النّظرية المؤسّسة لدراسة الإنشاء في العربيّة 473
2 ـ وظيفة اللّغة في منطق أرسطو 478
3 ـ منطق بورورويال ومحاولة الانعتاق من هيمنة المنطق الأرسطي في دراسة اللّغة ووظائفها في التّقاليد الغربيّة 486
4 ـ أثر منطق «بورورويال» في بلورة الأقاويل الإفصاحية غير الخبرية 488
الفصل الثاني : بين نظرية الإنشاء ونظرية الأعمال اللغوية 493
1 ـ نظريّة «أستين» الإنشائية 493
2 ـ الأعمال اللّغوية عند«سيرل» 500
3 ـ نقد مذهب سيرل في تصنيف الأعمال اللّغوية 508
4 ـ مركزيّة الفعل الإنشائي في البنية الدلالية عند الدّلاليين التّوليديين 516
الفصل الثالث : الإنشاء النّحوي في النّظرية اللّغويّة العربيّة 525
1 ـ العمل الإعرابي في النّظريّة اللّغوية العربيّة 525
2 ـ العمل الإعرابي إنشاء للبنية النّحويّة الدلالية 533
3 ـ النّظم بين العمل الإعرابيّ في النّظريّة التّراثيّة والعمل اللّغويّ في الاتجاه التّداولي الحديث 537
4 ـ الإنشاء البلاغي عمل لغوي إنجازي مسجّل في الأساس النّحويّ لدى التقائه بالدّلالة اللغوية المعجمية 542
الفصل الرابع : ضروب الإنشاء وحركة تخصّصه في الأقاويل المنجزة 549
1 ـ حركة انفصال الإنشاء عن الخبر في مسترسل الأبنية الدّلالية النّحوية المجرّدة المتجهة نحو وسمها باللفظ في الأقاويل المنجزة 549
2 ـ إنشاء العقود وأشباه العقود وعلاقته بالنظام والنظم : 570
3 ـ انفصال الأعمال اللّغوية المولّدة من الانفعال درجة ثانية عن الخبر واستقلالها إنشاء مباشرا 577

4 ـ الأعمال الإنشائية الصادرة عن الإرادة. نظام تولدها في البنية الإعرابية، وانتظامها في المتّجه اللّفظي 587
خلاصة الباب الرابع 614
خاتمة البحث 617
المصادر والمراجع 625
فهرس المصطلحات .....
فهرس الأعلام .....

2 ـ موضوع البحث وأهدافه

هذا البحث كلام في «الكلام على الكلام» الذي وصفه أبو حيّان التّوحيدي بكونه صعبا، إذ «يدور على نفسه ويلتبس بعضه ببعض»[1] وإذا كان أبو حيان قد قصد بـ«الكلام على الكلام» النّحو عموماً، فإننا اخترنا، في عملنا هذا، أن نبحث، خصوصا، في كلام أهل العربيّة على قسم من أقسام الكلام يوسم بالإنشاء، وهو رهط من الكلام لا تخبر به أنّك تفعل، ولكن به يقع أنّك توقع فعلا وتنشىء عملا «مجراه مجرى عمل يعمله عامل»[2] (السيّرافي، هامش الكتاب، II، 182).

فـ«الإنشاء في العربية» عنوان نقصد به دراسة هذا النّوع من الكلام في المدوّنة اللّغوية العربيّة التي تشمل مصنّفات النّحاة و البلاغيّين والأصوليين والمفسّرين والفلاسفة.

وقد نبع اختيارنا لهذا الموضوع من كون الإنشاء ظلّ، إلى يومنا، مفهوما يشوبه من مثير الغموض ما يشدّ إليه الاهتمام، ويكتنفه من لطيف الحجب ورقيقها ما يغري بمكاشفته وتبيّن حقيقته وخفاياه.

ولم نشأ أن نقصر بحثنا على فترة تاريخيّة محدودة معيّنة، وهو ما زاد في صعوبة عملنا، حتّى لا نهمل رأيا من الآراء التي قد تنير سبيلنا في الكشف عن جانب من مختلف الجوانب المتّصلة بالإنشاء.

---

(1) الإمتاع والمؤانسة، اللّيلة الخامسة والعشرون، II، 131.

(2) يقول المبرّد (280هـ). في المقتضب: إنّ الياء في النّداء «بدل من قولك أدعو (. . .) وأريد، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك أوقعت فعلاً. . .» (المقتضب، IV، 202).

وقد رأينا أن نخصّص منحانا في البحث ببيان تمحوره على التّركيب والدّلالة، فوضعنا «الإنشاء بين التّركيب والدّلالة» إشارة منّا إلى أنّ عملنا يتنزّل في سياق المنزع الدّلالي النّحوي الذي انبنت عليه، في اعتقادنا، النّظرية اللّغوية العربيّة. وهو منزع يروم الكثير من الاتجاهات التّداوليّة والدّلالية الغربيّة الحديثة الانخراط فيه وترسيخه في نظريات لسانيّة عامّة أو خاصة. والظّاهر أنّهم عمدوا إلى ذلك بتأثير اكتشافهم لظاهرة الكلام الإنشائي في بدايات النّصف الثّاني من هذا القرن كما سنوضّح في الباب الرّابع من بحثنا. والظّاهر أيضاً أنّ الإنشاءات قد حازت في العقود الأخيرة من هذا القرن منزلة مركزيّة في الدّرس اللّساني اكتسبتها ممّا ساد الكون من تبدّل تبدّلت بمقتضاه علاقة الإنسان باللغة وبالكون، وتغيّرت سبل استخدامه للّسان إذ تبيّن قوّة سلطته الإنشائية الإيجاديّة العمليّة التي لا تقلّ عن قوّة سائر آلات العمل والإنشاء. ولعلّ ذلك ممّا زاد في إغرائنا بدراسة الإنشاء في العربية باعتباره مفهوما متأصّلاً في النظرية العربيّة التّراثية تأصّلا كثيراً ما كنّا نلاحظه أثناء معاشرتنا الطّويلة لنصوص تراثنا اللّغوي. وربّما كانت ممارستنا لتحليل الجمل والنّصوص أثناء التّدريس وما لاحظناه خلال ذلك من صعوبات يلاقيها المتعلّم في ضبط دلالات الإنشاءات وربطها بالأبنية النّحويّة الأساسيّة المجرّدة، عاملا آخر من العوامل التي شدّتنا إلى دراسة الكلام الإنشائي في العربية. هذا إضافة إلى ما يلاحظ من عناية متزايدة، لدى المعتنين بتحليل الأساليب الفنيّة في النّصوص الأدبيّة، بظاهرة الإنشاء واستثماره في معالجة الكلام، إذ يعتبرون أنّه «إذا كان الخبر يمثّل اللّغة في جانبها القارّ فإنّ الإنشاء يمثّلها في جانبها المتحرّك. فالأساليب الإنشائية (. . .) أبرز مظاهر اللّغة التي تعرب عن حيويّتها» (الطرابلسي، 1981، 349). وقد اقترنت هذه العناية المتزايدة بالإنشاءات بالحاجة إلى ضبط هذه الأساليب نفسها إذ كان القدامى «يختلفون في حدود الخبر والإنشاء اختلافاً كبيراً». (السّابق).

إنّ «الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة» عنوان لمشروع بحث نروم

به تقصّي مفهوم الإنشاء في الدّرس اللّغوي العربي، وبيان حدوده وأصوله وفروعه في مدّها وجزرها وتولّد بعضها من بعض، وذلك للوقوف عند الخصائص الدّلالية للكلام الإنشائيّ وما يربط بينها من تركيبات إعرابيّة.

وقد استندنا لبلوغ غاياتنا إلى نصوص التّراث النحويّ والبلاغيّ والأصوليّ والفلسفيّ لما تفتحه إعادة قراءتها من سبل لاستكشاف أسس النّظرية اللّغوية العربيّة وخلفياتها، وما تنبني عليه من نظام نحويّ دلاليّ متماسك متكامل قادر على استيعاب ضروب النّظم وتفسير مختلف الدّلالات القوليّة الإنجازيّة.

فموضوعنا بحث في الإنشاء باعتباره قسما من أقسام الكلام ومعنى من معانيه التي يحدثها المتكلّم بالنّحو ليدلّ بها على اعتقاداته ويحقّق بها إرادته وينجز أعماله وأغراضه ومقاصده.

ومن أهدافنا ضبط مفهوم الإنشاء في مختلف المصنّفات التي اعتنت بدراسته، وتحديد مباحثه وبيان ما يتّصل بها من دلالات، وما يتّصل بتلك الدّلالات من أبنية مجرّدة ومصرّفة ومنجزة، وما يربط بينها من وشائج وصلات في مختلف المستويات.

ومن أهداف البحث أيضاً تصنيف الأعمال التي ينجزها المتكلّم بواسطة الكلام الإنشائيّ، وتتبّع ما تنبني عليه من استرسال دلاليّ تركيبيّ، ورصد حركة تولّد نَظْمِها من نظام النّحو ومعانيه.

وكان من مقتضيات هذه الأهداف ضبط مجال الإنشاء وتحديد دلالاته النّحويّة المولّدة من دلالات الأبنية الإعرابيّة المجرّدة لدى التقائها بالمقولات الدّلالية للوحدات الصّرفيّة والمعجميّة.

وقد عمدنا إلى إعادة قراءة الدّرس اللّغوي في مختلف أطواره ومراحله ومجالاته، ووزّعنا عملنا إلى أربعة أبواب يفضي بعضها إلى بعض ويكمّل

بعضها البعض:

فخصّصنا الباب الأول لدراسة مفهوم الإنشاء في كتاب سيبويه باعتباره جامعا لأحكام النّحو الكليّة ومعانيه المجرّدة والمخصوصة التي اختزلها صاحب الكتاب في قسمي الواجب وغير الواجب.

وبحثنا في الباب الثّاني في مذاهب النّحاة بعد سيبويه في بلورة مفهوم الإنشاء، وما وضعوه له من مصطلحات وحدود، وما ارتأوه لمباحث الكلام الإنشائي من تصنيفات وتقسيمات وخصائص تركيبيّة دلاليّة.

ونظرنا في الباب الثالث في مداخل أهل البيان والأصوليين والفلاسفة في دراسة الإنشاءات، ومناهجهم في بيان أصنافها ومراتبها، ومذاهبهم في استصفاء معانيها الثّواني من معاني النّحو وأحكامه وضوابطه.

وختمنا عملنا بباب رابع استخلصنا فيه، استناداً إلى ما توصّلنا إلى تفكيكه وتحليله في الأبواب الثلاثة السّابقة، ترسّخ مفهوم الإنشاء في صلب النّظريّة اللّغوية التّراثيّة ومركزها، وبيّنا ما تختصّ به نظرية القدامى النحوية دون سائر النّظريات الدّلاليّة والتّداوليّة الغربيّة الحديثة من أصول مبدئيّة يرضخ بمقتضاها النّظم للنّظام والصّنع للوضع والإنجاز والإنشاء للإعراب والعمل النّحوي.

وقد ادّعينا الرّيادة في دراسة الإنشاء في العربيّة على هذه السّبيل التي وضّحنا، لأنّ من الدّراسات الحديثة ما اعتنى أصحابها فيها بالإنشاء أو بمبحث من مباحثه في الدّرس اللّغويّ العربيّ، لكنّ منطلقاتهم كانت غير منطلقاتنا وأهدافهم غير أهدافنا. نبيّن ذلك بتقديمنا فيما يلي لأبرز هذه الدّراسات توضيحا لما وصل إليه البحث في دراسة الكلام الإنشائي في العربيّة.

3 ـ الإنشاء في العربيّة، في الدّراسات العربيّة والغربيّة الحديثة

4 . 1 ـ الدّراسات العربيّة التي اختصّت بدراسة الإنشاء.

يعتبر كتاب «الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي» لعبد السّلام محمد هارون[1] المؤلّف الوحيد الذي اختصّ بدراسة الإنشاء، كتبه صاحبه ليبعث به «شيئاً من الحياة ونبضها في أطلال الدّراسات النّحويّة المعاصرة» (السّابق 7). وهو بذلك يشير إلى عقم الدّراسات اللّغوية على عهده، ويأمل أن تلقى دراسته «صدى عند المشتغلين بهذا النّحو العملاق، وأن تنشأ دراسات مماثلة لها متحرّرة من إسار التّأليف القديم، لتجلو هذا النّحو في إطار من جلاله وقوّته» (السّابق). وفي هذا إيمان صريح بعظمة الصّرح المتمثّل في الدّرس النّحويّ القديم من جهة، ودعوة جليّة إلى تجاوز مناهج التّأليف النّحوي التي درج معاصروه على اتباعها اتّباعا يدلّ على نوع من الغفلة عن أسس هذا الصرّح ومكوّناته الخفيّة. والظّاهر أنّ هارون كان يردّ بهذه الإشارات على ما ساد في عصره من نزعات إلى تبسيط النّحو وحصره في بعض الأحكام الشّكليّة التي تفصله عن الصّرف من جهة وعن البلاغة من جهة ثانية. نتبيّن ذلك من عنوان المصنّف ذاته، ونتبيّنه أيضاً من بعض الملاحظات التي أوردها في مقدماته. ذلك أنّ عنوان الكتاب يقتضي، في رأينا، أنّ صاحبه يعتبر دراسة «الأساليب»

(1) مكتبة الخانجي، الطّبعة الثالثة، القاهرة، 1981. والكتاب في الأصل دروس ألقاها المُصَنِّف على طلبة الدّراسات العليا بكليّة دار العلوم فيما بين سنتي 1960 و1966. (مقدّمة الطّبعة الثانية، المرجع السّابق، ص 5).

لا تخرج عن الدّرس النحوي ويرى أنّها لا تخرج عن أحكام النحو ودلالاته[1]. يؤكّد ما نذهب إليه بعضُ الملاحظات التي أشار بها هارون إلى أنّ النّحو في معناه الأوّل لم يفصل عن الصرّف كما لم يفصل عن البلاغة ومعانيها واصطلاحاتها وتقسيماتها. يقول: «هذا بحث جديد في النّحو العربي، حملني على كتابته ما كنت ألمحه دائماً من تسرّب الاصطلاحات والتّقسيمات البلاغيّة في أثناء هذا النحو الذي أبى أن يتخلّص من بعض مقتضيات التّصريف، لما بين تلك وبينه من رابطة وثيقة لا تنفصم، وإن زعم قوم أنّه من الممكن فصل هذه من تلك، وهو زعم ضالّ واهم» (ص 6).

على أنّ هذا المذهب في تصوّر النّحو وما يربطه بالصّرف والبلاغة من لطيف الوشائج ودقيقها ظلّ لدى هارون مذهبا عاما، وكأنّه من المسلّمات التي يفقه أسرارها كلّ قارىء، إذ لم يعلّل شيئاً ممّا ذهب إليه في هذه المقدّمات المقتضبة، ولم يوضّح مسألة «تسرّب» اصطلاحات البلاغيّين وتقسيماتهم في أثناء هذا النّحو، ولم يفصّل شيئاً من هذه الأحكام والملاحظات العامّة. واقتصر على بعض الإشارات التي توضّح هدفه من وضع مؤلّفه نذكر منها «أنّ المراجع النّحويّة يعوزها ضرورة تتبّع المسائل النّحويّة وكيف تصوّر في كلّ مرجع، ويعوزها كذلك التّتبع التاريخي والتدرّج الحكمي لكلّ مسألة من تلك المسائل» (ص 7). وقد اختار المؤلّف أن يتتبّع مسألة «الأسلوب الإنشائي بالمعنى الذي يفهمه علماء البلاغة» في مصنّفات النّحو ليبيّن «كيف يعامل هذا الأسلوب في هذه اللّغة الكريمة» (السّابق). وهو ما يقرّب عمله من أعمال التّحقيق التي تخصّص فيها الرّجل أيّما تخصّص. وفي مضمون الكتاب ما يؤكّد هذا المنزع لديه ويبيّن أنّ دراسته لا تعدو أن تكون استخراجا لمختلف الأحكام النّحويّة المتّصلة بالإنشاء الواردة في المصنّفات النّحوية.

(1) نقول هذا بالرّغم من أنّ هارون لا يشرح المعنى الذي قصده «بالأساليب» الإنشائيّة، ولكنّنا نفهم بالاقتضاء أنه يعني بها الأشكال النحويّة الدّلالية التي تقابل الخبر.

وقد وزّع هارون مؤلّفه بعد المقدّمات إلى تمهيد واثنين وثلاثين بابا ملأت اثنتين وثلاثين ومائتي صفحة جمعت ما درج القدامى على إدراجه في عموم مؤلفاتهم النّحويّة من أبواب بدءاً بباب الكلام ووصولاً إلى باب الوقف بهاء السّكت في الأفعال الإنشائية والمنادى المندوب الذي لحقته الألف.

في قسم التمهيد سعى المؤلّف إلى ضبط الأساليب الإنشائية بذكر ما يميّز الإنشاء من الخبر، مقتصراً في ذلك على ذلك المقياس المتمثّل في احتمال الخبر الصّدق والكذب وعدم احتمال الإنشاء لهما، «فإن كان الكلام... لا يحتمل الصّدق والكذب لذاته، ولا يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، لعدم تحقّق مدلوله في الخارج وتوقّفه على النّطق به سمّي كلاما إنشائياً» (ص 13) والمؤلّف لا يشرح معنى أن يحتمل الكلام أو لا يحتمل الصّدق والكذب لذاته، ولا يضيف إلى هذا الحدّ شيئاً من توضيح مصطلحاته ومفاهيمها ومدى اتّصالها بالنّحو أو المنطق... وينتقل إلى تقسيم الإنشاء إلى طلبيّ وغير طلبيّ فيعرف الإنشاء غيرالطلبي بأنّه «ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطّلب... (ومنه) أفعال المقاربة، وأفعال التّعجب والمدح والذّم، وصيغ العقود، والقسم، وربّ، وكم الخبرية، ونحو ذلك...» (السّابق) فلا يفيدنا الحدّ معنى دقيقا واضحا، ولا نفهم سبب إدراج أفعال المقاربة ضمن الإنشاء غير الطّلبي، ولا نعرف حقيقة المقصود بقول هارون «ونحو ذلك...».

وينتقل المؤلّف إلى تصنيف مباحث الإنشاء الطّلبي تصنيفاً لا يبعد عمّا نجده في مقدّمات الكتب البلاغيّة المتأخرّة، ويبدأ ببيان حدّ كلّ مبحث وذكر صيغه ومعانيه التي تأتي على سبيل «المجاز» فتفهم من المقام (ص 14)، فلا ندري طبيعة هذه المعاني «المجازية المقاميّة» ولا علل تألّفها وعلاقتها بالنّحو.

ويظهر من خلال محتوى الأبواب الواردة في الكتاب أن المؤلف أراد أن

يتتبّع جميع ما له علاقة بالإنشاء ممّا ذكره النّحاة في مصنّفاتهم، وأنّه يعتبر أنّ الكلام يتألف على صور ثمان وأنّ «هذه الصور كما تكون خبرية تكون أيضاً إنشائية» (ص 23)، ذلك أن الكلام، لديه، يتألف:

- من اسمين.
- من فعل واسم.
- من فعل واسمين.
- من فعل وثلاثة أسماء.
- من فعل وأربعة أسماء.
- من اسم وجملة.
- من حرف واسم.
- من جملة الشرط وجوابه.

وقد مثّل هارون لكلّ صورة من هذه الصور بجملة إنشائيّة، دون أن يبيّن معادلها الخبريّ، ولا ندري مثلاً كيف يمكن أن يكون تركيب الحرف مع الاسم مكوّنا لجملة خبرية. وانتهى إلى تقرير «أن تأليف الكلام في صوره الإنشائية معادل لتأليفه في صوره الخبرية» (ص 24). دون أن يوضح ما يمكن أن يكون وراء هذا التصور من خلفيات أو مبادىء نظرية، ، فكأنه إنما يصف معطيات بديهية وظواهر لغوية أكثر ما يقال عنها أنها هكذا خلقت.

وفيما عدا هذا اقتصر عمل المؤلف على تتبّع المسائل النّحويّة الجزئيّة المتّصلة بالإنشاء من مثل ورود خبر المبتدإ خبريّا أو إنشائيّا أو ورود صلة الموصول خبريّة أو إنشائية، وهو في ذلك يعرض آراء النّحاة وتأويلاتهم المختلفة للمسألة ويتبنّى في الغالب رأي الجمهور إذ يكتفي بملاحظات من مثل: «والقول ما قال الجمهور لما فيه من يسر وبعد عن التقدير» (ص35).

إنّ قيمة هذا المؤلّف لا تتمثّل، في رأينا، فيما ادّعاه له صاحبه من «جدّة» بقدر ما تكمن في جمع ما تفرّق من الأحكام النّحوية المتّصلة بالإنشاء. على أنّ هذا الجمع، وإن لم يخل من فوائد، بقي محتاجاً إلى روابط تصل بين هذه الأحكام الجزئية المجتمعة. ذلك أن هارون لم يعن بالبحث عمّا تنبني عليه تلك الأحكام من خلفيّات نظريّة، ولم يسع إلى استجلاء ما تختصّ به الإنشاءات من خصائص لتعليل مثل تلك الأحكام النّحويّة، ولم يعمد إلى ضبط الإنشاءات ذاتها أو بيان ما تشترك فيه أو تختلف من حيث الأبنية الإعرابيّة ودلالاتها النّحوية الوضعيّة أو الإنجازيّة القوليّة المقامية التي قد تفهم من عنوان كتابه «الأساليب» الإنشائية.

2.4 ـ الدّراسات العربيّة التي تعرّضت لدراسة الإنشاء ضمن مشاريع أعمّ لإعادة قراءة التّراث اللّغوي.

ونخصّ بالذّكر منها مشروعي تمام حسّان في كتابه «اللغة العربيّة معناها ومبناها» (1973)، وأحمد المتوكّل في كتابه «تأمّلات في نظرية المعنى في التّفكير اللساني العربي» (1982). وهما دراستان تشتركان في اتّجاه صاحبيهما إلى إعادة قراءة التّراث لاستخراج نظريّة لغويّة دلاليّة أساسها المعنى تقارب النّظريات اللّسانية الدّلالية الغربيّة الحديثة التي زحزحت الاتجاهات الشّكلية في دراسة اللغة عن مكانتها الأولى، وقد كان لكلتا الدّراستين الأثر البليغ في إثارة الاهتمام لدى المشتغلين بدراسة اللّغة العربيّة، وذلك لما اتّسمتا به من نزعة شموليّة إلى احتواء نظام العربيّة في مختلف مستوياته الدّلالية، وميل إلى وضع مقاربات تصل بين النّظرية التّراثية والاتجاهات اللسانيّة الحديثة.

أوّلاً: اللّغة العربيّة معناها ومبناها:

هي دراسة أراد بها صاحبها أن يخرج الدّرس اللغوي العربي من منهجه المتّجه إلى الشّكل ليعيد بناءه على المعنى. ذلك أنّ الدّراسات اللّغويّة العربيّة، في رأيه، «اتّسمت بسمة الاتّجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها إلى

المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء» (ص 12). على هذا الأساس كان «لا بدّ أن يكون المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب، لأنّ كلّ دراسة لغويّة، لا في الفصحى فقط بل في كلّ لغة من لغات العالم، لا بدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفيّة ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة» (ص 9).

إنّ هذا المبدأ الذي انطلق منه المؤلّف مع نزعته إلى احتواء نظام العربيّة الدّلالي المقامي جعلاه يبوّب كتابه تبويبا جديدا لا يخلو من طرافة، على الأقلّ بالنّسبة إلى الفترة التي كتب فيها. ونحن لن نستعرض هذه الأبواب ولن ندخل في مناقشة مضامينها (يمكن الرجوع في ذلك إلى الشريف، 1979). ولكنّنا نتوقف عند بعض ما يثير الاهتمام ممّا يتّصل بموضوعنا، ومن ذلك مذهب تمام حسّان في اعتبار «اللّغة منظمة عرفيّة للرّمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألّف كلّ واحد منها من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيميّة أو المباني المعبّرة عن هذه المعاني، ثمّ من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابياً، والفروق، «القيم الخلافية» التي تربط سلبيّا، بإيجاد المقابلات ذات الفائدة، بين أفراد كلّ من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني» (ص 34).

إنّ هذا التصوّر للغة انتهى بصاحبه، حسب عبارته هو، إلى «تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعيّة، أحدها المعنى الوظيفي (. . .) والثاني المعنى المعجمي للكلمة (. . .) والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام» (ص ص 28 ـ 29). هذا إضافة إلى توزّع المعنى إلى المستويات الصّوتيّة والصّوتميّة والصرفيّة والمعجمية. ولئن كان هذا التّشقيق وذلك التّوزع ممّا «دعت الحاجة المنهجيّة إليه» فإنّه بقي في نظرنا مفتقراً إلى الخيط الرّابط بين تلك المعاني المختلفة والمستويات المتعدّدة ونعني بذلك الخيطِ العاملَ الإعرابيّ باعتباره، أوّلا، المسيطر على البنية الإعرابيّة في أساسها المجرّد

وباعتباره، ثانيا، المولّد لمختلف الدّلالات النّحوية لدى حركة البنية في الاتجاه اللفظي، والتقاطها للمقولات الدلالية التي تتوفر عليها المستويات الصرفية والمعجمية. إن صاحب المؤلّف لم ينتبه إلى هذا الخيط الذي ينعقد به كل معنى بسبب ما درج، على عهد تأليفه هذا الكتاب، من معاداة لنظرية الإعراب ومحاولات لمراجعتها وإعادة تأسيسها على مفهوم القرائن الدلالية التي لا تستند إلى معاني النحو، بقدر ما تستند إلى المعنى المقامي الاجتماعي والمعنى المعجمي للكلمة والمعنى الوظيفي للمحل الإعرابي. وقد أفضى به كل ذلك إلى الفصل بين الأبنية في مختلف مستوياتها من ناحية والدلالات بمختلف مقولاتها من ناحية ثانية، كما أفضى به إلى تصنيف الجملة العربية على أساس «الناحية الوظيفية العامة» و «الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى» (ص 16). وهو تصنيف يجعل الجمل تنقسم إلى خبرية وإنشائية ويجعل الإنشاء ينقسم إلى طلب وشرط وإفصاح. وتمثّل الأدوات قرائن تعليق أساسية تدلّ على معاني الجمل الخبرية أو الإنشائية، ذلك أن التعليق بالأداة هو أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى وهي قرينة مجالها النظام الصرفي (ن. ص ص 123 ـ 124) وأن الأدوات تلخّص معاني النّفي والتّأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتّحضيض والتّمني والتّرجي والنّداء والشّرط الامتناعي والشّرط الإمكاني والقسم والنّدبة والاستغاثة والتعجّب» (ص 125).

إن ما يمكن ملاحظته في تصنيف الجمل الإنشائية لدى تمام حسان (ن. الشكل ص. 124):

أولاً: أنّه جعل الشرط بفرعيه الإمكاني والامتناعي قسما من أهم أقسام الإنشاء دون أدنى تبرير لذلك. ومذهبه في اعتبار الشرط إنشاء مذهب خاطىء أوقعه فيه إمكان الفصل بين المعنى والنحو، وعدم تفطّنه إلى أن المعنى لا يمكن اجتناؤه خارج الأبنية النحوية. وقد تساءل القدامى عن الجملة الشرطية

من أي أنواع الكلام تكون؟ وبيّنوا أنها قد تكون خبرا محضا أو إنشاء بحسب الجواب، ذلك أن الشرط لا يعدو أن يكون قيدا على الجواب[1].

ثانياً: أنّه فصل بين النّداء من جهة والاستغاثة والنّدبة من جهة ثانية بأن جعل النّداء ضمن قسم الإنشاء الطلبي والاستغاثة والنّدبة ضمن قسم الإنشاء الإفصاحي دون ذكر ما يبرّر ذلك.

ثالثاً: أنّه غيّب الإنشاءات الايقاعية من تصنيفه، كما غيّب إنشاء التّكثير والتّقليل بـ«كَمْ» و «ربّ»، وغيّب الإغراء والتّحذير.

رابعاً: أنّه وضع تصنيفا ثانيا للجملة الإنشائية (ص 244) أضاف فيه الدّعاء والالتزام دون تحليل لذلك أو تبرير.

خامساً: أنّه ينطلق في تصنيفه من الأشكال المنجزة وما يجتنى منها من معان يشترك في الدّلالة عليها قرائن عديدة منها الصوّتي ومنها الصّرفي ومنها الاشتقاقي المعجمي ومنها المقامي.

ولعلّه من الواضح أنّ في تصوّر تمام حسّان لمعاني الكلام مجانبة للنّظرية النّحوية التّراثية المؤسّسة على مفهوم الإعراب، وهو أساس النّحو، وإعراضا عن معاني النحو وهي أساس الدّلالة البلاغيّة. ويتجلى ذلك في مصنّفه هذا وفي سائر ما كتبه من مصنّفات إذ يلاحظ في كتاب الأصول أنّ «النّحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم

(1) من أظهر المواقف التي تتصل بالجملة الشرطية ما ذكره الزركشي لدى تساؤله عن أمر الجملة الشرطية «من أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من جملتين؟» (البرهان للزركشي، II، 353) وتعويله في الجواب على رأي صاحب المستوفى في النحو، أبي سعيد الفرغاني، حيث يقول: «العبرة في هذا بالتّالي، (يعني جواب الشرط) إن كان التالي قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة أعني خبراً محضاً، وإن لم يكن جازماً، لم تكن جازمة، بل إن كان التالي أمراً فهي في عداد الأمر (. . .) وإن كانت رجاء فهي في عداد الرّجاء. . .» (السّابق).

المعاني بالجملة الواحدة وقد يتخطّاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السّياق الذي هي فيه» (1981، 341). وكأنّ علم المعاني لديه يختلف عن النّحو، وكأنّ «أساليب» الخبر والإنشاء ليست أساليب نحوية إعرابيّة بالأساس.

إنّ تمام حسّان كان في الحقيقة يسعى إلى هدم نظريّة العامل وتعويضها بنظرية القرائن اللّفظيّة والمعنويّة والمقاميّة الاجتماعية أو الحاليّة، وهي قرائن تحكمها، في نظره، قرينة التّعليق و «فهم التّعليق كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحويّة» (1973، 188). على أنّ ما سمّاه تعليقا وعرّفه بكونه «إسناد العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحالية» (السّابق) يبقى في نهاية الأمر مفهوما غامضا، إذ لا يحكمه حاكم فيحتاج في بيانه إلى «التأمل»، يقول تمام حسّان: «لا شكّ أنّ أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التّعليق، لأنّها:

1 ـ قرينة معنويّة خالصة تحتاج إلى تأمّل في بعض الأحيان.

2 ـ إن التأمّل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنّية التي لا تتّصل اتّصالا مباشراً بالتفكير النحوي» (السّابق، 182).

والظّاهر أنّ تمام حسّان أوقع نفسه، بسعيه إلى القضاء على خرافة العمل النّحوي، في تناقضات عديدة نذكر منها أنّه يظهر إعجاباً كبيراً بالجرجاني ويستند إليه في دعم آرائه من ناحية وينكر إنكارا ما ذهب إليه بعضهم من أنّ «العامل هو المتكلّم»، إذ يرى أنّه جعل اللّغة بذلك أمراً فرديّاً يتوقّف على اختيار المتكلّم، ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخصّ خصائصها من ناحية ثانية. وكأنّه بهذا ينقض مذهب الجرجاني وينقض أسس النظرية التراثية التي تعتبر البنية النحوية العاملية محلا لمعاني النحو ودلالته، وأنّه لا يمكن تصوّر مفهومي الإنشاء والخبر إلاّ من منطلق أنّهما معنيان

يحدثهما المتكلّم بواسطة النّحو ومعانيه. وقد غفل، في نظرنا، تمام حسّان عن تبيّن كلّ ذلك بسبب تعلّقه بتيّار المدارس اللّغوية الاجتماعية التي تعتبر «أنّ المعطيات الاجتماعية هي بمثابة الخلفيّة التي يجب الرجوع إليها لتحديد القصد من تلك الكلمات أو الجمل التي قد توحي بأكثر من معنى. فالمعطيات الاجتماعية بهذه المثابة هي أشبه بأداة يستعملها الباحث اللّغويّ ليتمكن من فهم وتحليل أشكال لغويّة محدّدة» («مالينوفسكي» (Malinowski) عن مصطفى لطفي 1981، 47).

ومهما يكن فقد انتهى تمام حسان في هذا المؤلف إلى الإعراض عن مفهومي الخبر والإنشاء بعد أن قرر أن الجملة تنقسم إلى خبرية وإنشائية، استعاض عن ذلك ببيان أن «أكبر غايات الأداء اللغوي على الإطلاق غايتان: التعامل، والإفصاح. فأما التعامل فهو استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد، فيدخل في ذلك البيع والشراء والمخاصمة والتعليم والبحث العلمي والمناقشات الموصلة إلى قرارات والتأليف والخطابة والمقالة السياسية والتعليق الإذاعي ونشرة الأخبار، وهلمّ جرّا.

وأما الإفصاح فهو استعمال اللّغة بقصد التّعبير عن موقف نفسي ذاتي دون إرادة التّأثير في البيئة»(ص 363).

إنّ هذا التّصنيف ينبني على المقابلة بين أعمال لغويّة «اجتماعية» وأعمال لغوية «فردية» وهو تصنيف يفتقر إلى أسس صلبة لا يمكن رصدها، في نظرنا، في المجتمع ومؤسّساته بقدر ما يحسن رصدها في مؤسّسة اللّغة ذاتها.

ولئن أعرض تمام حسّان في «اللغة العربيّة معناها ومبناها» عن أسس النّظرية التّراثية القائمة على نظريّة الإعراب والعامل فقد سعى المتوكّل إلى تحديث نظريّة المعنى عند العرب وإيجاد صلات قرابة بينها وبين بعض الاتجاهات الدّلالية التداولية الحديثة.

ثانياً: تأمّلات في نظريّة المعنى في التّفكير اللساني العربي (المتوكّل، 1982).

وهو بحث في التنظير والمقارنة. وللتنظير عند المتوكّل وجهان: وجه لاستصفاء نظريّة للمعنى عند العرب وذلك بإعادة قراءة التّراث، ووجه لإرساء أسس منهجيّة لإعادة قراءة التّراث اللّغوي. أمّا المقارنة فهي مقارنة نظريّة «الخطاب» العربيّة بنظريات لغويّة وسيميائيّة حديثة منها ما يتّصل بنظرية الدلالة التوليديّة، ومنها النّظرية الوظيفية الشّاملة لاقتراحات مدرسة «هاليداي» ومدرسة براغ والتّيار الوظيفي الأميركي، ومنها مدرسة «غريماس» السّيميائيّة.

والبحث بعد ذلك كلّه «مرحلة من مراحل مشروع يستهدف وضع نحو بالمعنى الواسع كفيل بوصف اللغة العربيّة وصفا «كافياً»» (المتوكّل، 1981، 77). وقد توخّى في هذا البحث ثلاث مراحل:

1 ـ تقديم النّظرية اللغويّة العربيّة.

2 ـ وضع مبادىء لمنهجيّة إعادة قراءة التّراث اللغوي.

3 ـ مقارنة النّظرية اللغويّة القديمة بالنّظريات الدّلالية الحديثة قصد القيام بعمليّة تكاثف (compactification) بين هذه النّظريات والنّظرية التّراثية.

وقد عمد المتوكّل في الباب الأول من عمله إلى استخلاص نظريّة لغوية عربيّة أساسها المعنى وظروف القول وجميع العناصر المقاميّة المسهمة في إنجازه، مقسّماً الدّلالة عند العرب إلى دلالة صريحة ودلالة ضمنيّة. واستخلص المفاهيم الأساسيّة الدّالة على هذا التوجّه لدى القدامى من:

أولاً ـ نظرهم في أصل اللغة وحدّها ووظيفتها.

ثانياً ـ تمييزهم الوضع اللغوي من الاستعمال والاستخدام للّغة.

ثالثاً ـ اعتنائهم بالقول وتصنيفهم لأنواعه بحسب ثلاثة مقاييس يهمّنا منها مقياس العلاقة بين المتكلّم والمخاطب: وهي علاقة تربط بين المتكّلم

والمخاطب من جهة وبين القول والواقع الذي يصفه المتكلّم أو ينشئه إنشاء. (المتوكّل، 1982، 80). وهذا المقياس هو الذي أدّى بالبلاغيين والأصوليين خاصّة إلى تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء. فالخبر يحيل على القول الذي يمكن تصديقه أو تكذيبه. والإنشاء هو ما اقترن معناه بلفظه بحيث يُنجز مضمونه في الخارج بواسطة القول.

رابعاً ـ اعتنائهم بمفاهيم تتّصل بـ«فعل القول» (Enonciation)، ذلك أنّهم خصّصوا للمقام مكانة مهمّة في تحاليلهم وقابلوا بينه وبين المقال واعتبروه محدّدا لبنية القول. كما اعتنوا بمفهوم الغرض والقصد والمراد من خلال تأكيدهم مبدأ أنّ المتكلّم هو الواضع، وهو الذي يعمل الإثبات والنّفي والإنكار... وقد لاحظ صاحب العمل أن مفهوم الغرض يقرب في أبعاده المختلفة من مفهوم «القوّة المقصودة والمؤثّرة بالقول» (La force Illo-perlocutoire) التي بنى عليها التّداوليّون نظريّة الأعمال اللّغويّة (1982، 87).

وقد أكّد المتوكّل عموم القرابة بين نظريّة المعنى التّراثيّة والنّظريات الدّلالية الحديثة ببيان ما تشتمل عليه النّظرية العربيّة من مفاهيم تتّصل بالأعمال اللغوية المباشرة والأعمال اللغويّة غير المباشرة[1] وقد توزعتّ هذه المفاهيم لدى نحاتنا بين قسمي الكلام: الإنشاء والخبر.

إنّ ثنائية الإنشاء والخبر ثنائيّة محوريّة في النّظريّة الدّلالية التّراثيّة، وهي ثنائيّة تتمركز على مفهوم الأعمال اللّغويّة. وقد اتّفق القدامى في نظر المتوكّل

(1) وقد أعرب عن تردّده في استخدام المصطلحات العربيّة المناسبة لمفهومي الأعمال المباشرة والأعمال غير المباشرة، فاستخدم الأساليب والأغراض، ثم لاحظ أنه يحسن استعمال الأغراض الأصليّة والأغراض الفرعيّة وهو ما يوحي بأنّ المتكلّم يكون له غرضان في عمل القول الواحد. والظّاهر أنّ مفهوم الغرض ظلّ لدى المتوكل مفهوماً مشوباً ببعض الغموض إذ ميز «الغرض الظاهر» الحاصل من شكل البنية، من الغرض الذي يستدل عليه استدلالاً من خلال المقام (1982، 162).

على تمييز الإنشاء من الخبر وأشاروا إلى تداخلهما أحيانا. ولكنّ هذا الاتّفاق لدى الجمهور لم يمنع من وجود اتّجاهين في نظر الباحث:

ـ اتّجاه خبري،

ـ واتّجاه إنشائي.

فقد ذهب المتوكل إلى أن الاتّجاه الأول هو اتّجاه من ذهب إلى أنّ الكلام كلّه خبر، ودعم رأيه هذا بمذهب النحاة في اعتبار النداء بنية خبريّة. ونقاش القدامى في هذه المسألة معروف يدل على أن رأي المتوكل ليس رأياً أميناً. وسنبين ذلك خلال عملنا.

أما الاتجاه الثاني عند المتوكل فهو مذهب من يرى أنه يمكن اختزال جميع الجمل في بنية أساسية وحيدة لها شكل جملة مركبة من:

ـ جملة «عليا» مكونة من فعل إنشائي مسند إلى ضمير المتكلم،

ـ وجملة «سفلى» تمثّل المضمون القضويّ. وقد وجد ما يدعم رأيه في تأويل الزمخشري للقسم ومذاهب النحاة في مشابهة «إنّ» وأخواتها للأفعال. وهو بهذا يخلط في رأينا بين آراء التوليديين وآراء النحاة، وإن كان أساس رأيه متوفراً في التراث.

ومهما يكن فقد استند المتوكل إلى هذا المذهب الثاني ليبين أن الكلام ينقسم في عمومه إلى أعمال لغوية مباشرة وأعمال لغوية غير مباشرة حيث تمثل الأولى الدلالة التي يعقدها الشكل النحوي، وتمثل الثانية الدلالات الفرعية المستلزمة.

وقد لاحظ المتوكل وجود منزعين لدى القدامى في تصنيفهم للأعمال المباشرة:

ـ منزع شكلي يمثله النحاة وينطلق من الأشكال الجامعة بين هذه الأعمال.

– ومنزع دلالي تداولي يميل إلى تصنيف هذه الأعمال استناداً إلى أغراض المتكلّم. ويلاحظ خلال ذلك أنّ «التّصنيف المثالي للأعمال اللّغوية هو الذي يجمّع الأعمال اللّغوية أوّلاً حسب خصائصها الدّلالية ثمّ بعد ذلك حسب خصائصها الشّكليّة» (ص 179). وفيه نظر، في رأينا، لتشابك الخصائص الدّلاليّة والخصائص الشكلية على سبيل تبيّن أنّ الدّلالة هي الشّكل ذاته.

أمّا الأعمال غير المباشرة فقد لاحظ المتوكّل أن القدامى يذهبون في تأويل تولّدها من الأعمال المباشرة مذهبين اثنين:

– مذهب يتّجه إلى اعتبار العمل المباشر يتوقّف لعدم مطابقته لمقتضى الحال، فيتولّد من ذلك العمل غير المباشر الذي لا يكون ممثّلا في البنية المنجزة.

– ومذهب ثان يرى أنّ كلاً من العمل المباشر والعمل غير المباشر ممثّل في البنية المنجزة. ويلاحظ المتوكّل أن أصحاب هذا المذهب يعتبرون أنّ عملا مباشراً ما يمكن أن يتولّد منه أكثر من عمل غير مباشر ويتوقّف الباحث عند مشكلة التّمثيل الشّكلي لمختلف دلالات القول، فيشير إلى أنّه لم يجد لها حلاً مناسباً وأنّه يؤجّل البتّ في ذلك (ن. ص. 199). وهو تأجيل يدلّ في رأينا على أنّ صاحب العمل لم تترسّخ لديه كيفيّة تولّد معاني النّحو بعضها من بعض وطرق تركّبها وحدود انفصال بعضها عن بعض في الوضع والإنجاز القولي. ولعلّ ذلك كان نتيجة فصله المعاني المقاميّة والوظائف التّداوليّة عن معاني النّحو ووظائفه الإعرابيّة. وهي مسألة من المسائل الدقيقة التي نروم توضيحها في خلال عملنا هذا.

على هذه السّبيل أعاد المتوكّل قراءة النّظرية التّراثية ممهّداً، بتحديثها، السّبيل إلى مقارنتها في القسم الثاني من عمله مقارنة «قويّة» بالنّظريات الدّلاليّة التداوليّة والوظائفيّة الحديثة، وهي نظريّات بيّن صاحب البحث أنّها تشتمل

على جميع المفاهيم والمبادىء والمذاهب التي حلّلها في النّظرية العربيّة التّراثية ضمن القسم الأول من الكتاب.

ومهما يكن فسيكون لنا عود، خلال عملنا هذا، إلى مناقشة الكثير من المسائل التي أثارها المتوكّل في هذا العمل المهمّ. ونكتفي ههنا بأن نلاحظ:

أولاً: أنّه عمل، على غنائه وثرائه، قد عالج النّظرية التّراثية من خارجها دون أن يغوص إلى تحليل جوهرها. ولعلّ في ذلك فضلاً يماثل فضل من لوّن صورة جدّه وقد كانت بالأبيض والأسود، أو أعاد إخراج «فِلْم» قديم إخراجاً رائقاً. ونحن نزعم أنّ دراسة المفاهيم العامّة في النّظرية اللّغويّة القديمة، مهما كانت جادّة، لا تستطيع أن تتجاوز ما توصّل إليه المتوكّل من نتائج، وهي كثيرة، ولكنّها قاصرة على «صياغة الجهاز النّظري صياغة صورية» (المتوكّل، 1981. 80) كما لاحظ ذلك هو بنفسه. ولعلّه يقرّ بأنّه اقتصر في إعادة صياغته للنّظرية التّراثيّة على نقل المفاهيم القديمة إلى اللغة الواصفة المستعملة في علمي اللغة والسيمياء الحديثين و «هذا بالطّبع غير كاف» (السّابق).

على أنّه رغم ذلك تظلّ محاولات إدماج النّظرية التّراثية في الخطاب اللّساني والسّيميائي الحديث مرحلة مهمّة في إعادة قراءة تراثنا اللغوي وتحديثه.

ثانياً: انتهى المتوكّل إلى خلاصة تتمثل في كون النظرية اللغوية العربيّة «نظريّة خطاب» وقد أراد أن يدعم هذا التّصوّر ببيان أنّ «التّفكير اللّغوي العربي يمثّل مجهوداً واحداً موجّها نحو دراسة النّصّ القرآني بشهادة المفكّرين العرب القدامى أنفسهم» (ص. 314). وهو رأي يحتاج إلى كثير من التدقيق والمراجعة. ولنا في كتب التّراث النّحوي والبلاغي والأصولي ما يبيّن أنّ نزعتهم إلى دراسة الخطاب كانت مؤسسة على دراسة الأبنية النّحوية الدّلالية وكانت بذلك فرعا على دراسة تلك الأبنية.

ثالثاً: إنّ الاتّجاه الذي سمّاه المتوكّل «إنشائيّاً» اتّجاه جدير بالعناية لما يتميّز به من قدرة على استيعاب مفهوم العمل اللّغويّ وصهره داخل منظومة العمل النّحوي التي تمثّل جوهر النّظرية اللّغوية التّراثية. على أنّ هذا التوجّه المتّصل بالعمل النّحوي وما يكتنزه من دلالات ظل لدى المتوكّل محتشما فقد حجبه لديه إصراره على قراءة التّراث القديم استناداً إلى مذاهب بعض النّظريات الدّلالية الحديثة. وقد عاد المتوكّل إلى تحقيق النّظر في بعض مباحث الإنشاء (ن. المتوكل، 1985. والمتوكّل، 1986) وانتهى من خلال دراسة وظيفة المنادى (1985، 160 ـ 180) ودراسة الاستفهام (1986، 127 ـ 173) إلى نتائج مهمّة تتمثّل في رصد خصائص هذين العملين من منظور وظيفي. والظّاهر أن المتوكّل عاد في أعماله الأخيرة إلى شدّ الكثير من الدّلالات المقاميّة إلى طِوَلِ النّحو، من ذلك مذهبه في اعتبار الجمل الاستفهاميّة «تستلزم حواريّا، في طبقات معينة، قوّة إنجازية غير السّؤال، كالإثبات والنّفي والالتماس والعرض والإنكار. وتحدّد القوّتان الإنجازيتان «الحرفية» و «المستلزمة» حواريّا، كلتاهما الخصائص الدّلالية والتركيبية والتنغيميّة للجملة، ممّا يحتّم أن يمثل لهما معا داخل النّحو». (المتوكّل، 1986، 173).

3.4 ـ الدراسات العربيّة التي تعرّضت لدراسة الإنشاء ضمن مشاريع تكشف عن العلاقة بين الأبنية النّحويّة والدّلالية في النظرية التّراثية.

نخصّ بالذّكر من هذه الأعمال دراسة الشّريف الموسومة بـ«مفهوم الشّرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النّحوية والدّلالية» (الشريف، 1993، مرقون) وهي دراسة اعتنى فيها صاحبها بالإنشاء النّحوي ومركزيّته في المنوال النّحوي الدّلالي المجرّد.

لم يكن من أهداف صاحب هذا العمل دراسة الإنشاء، ولكنّ الشريف عرض للإنشاء باعتباره موضعا قاراً ومحوريّا في البنية النّحوية الدّلالية المجرّدة

يتّسم بما تتّسم به البنية من حركة مدّ وجزر ودوران وتكرير وتوليد، بل إنّ الإنشاء هو الذي يحكم حركة الأبنية في مدّها وجزرها ودورانها وتكرارها وتوليد بعضها لبعض.

وقد التزم الشريف في هذا العمل بدراسة الأساس الدّلالي في النّحو واقتضى منه ذلك «الوقوف عند أوّليات الدّلالة الفقيرة لتحديد الاحتمال الدّلالي النحوي المتضمّن في جميع الأبنية المجرّدة. وهو احتمال «يستوجب وضع حساب نحوي يتكهّن مسبّقا بكلّ الدّلالات»(ص 849). وقد توخّى الشّريف لبلوغ ذلك منهجا افتراضيا استدلاليا توصّل من خلاله إلى نتائج مهمّة نقتصر على ذكر ما يتّصل منها بموضوعنا، وهي:

أولاً: إنّه «لا وجود للدّلالة خارج التّشكّل النّحوي للبنية» (ص 763). وإنّ البنية النّحوية تحكمها علاقات هي في ذاتها معان يسيطر بعضها على بعض فتتجاذب وتتدافع وتتشارط وتسترسل مسيّرة في كلّ ذلك بشحنة وجوديّة إنشائيّة تصوّر اعتقاد المتكلّم. وقد انطلق الشريف لبيان ذلك من تحديد علاقة المعنى الأوّل باللّفظ الأول، فبيّن أنّ اللّفظ الأوّل يبدأ من أبنية الاشتقاق ويتجسّد إعرابياً في البنية التّصريفيّة أي البنية الإعرابية المصرّفة.

ثانياً: إنّ البنية الإعرابية المجرّدة مسيّرة في صدرها بشحنة وجودية إنشائية تمثّل اعتقاد المتكلّم. وهي بنية تحكمها علاقات محليّة هي في ذاتها علاقات إنشائية حدثيّة، بحيث يتطلّب كلّ عنصر جديد في البنية النّحوية علاقة جديدة هي حدث إنشائي جديد (ن. ص 523).

والحاصل من ذلك أنّ حركة الأحداث الإنشائية المتفاعلة في البنية النحويّة الدّلالية تصدر عن إنشاء رئيسيّ يجسّده اعتقاد المتكلّم العامل، وهو ما يمكن التمثيل له بالمنوال التّالي:

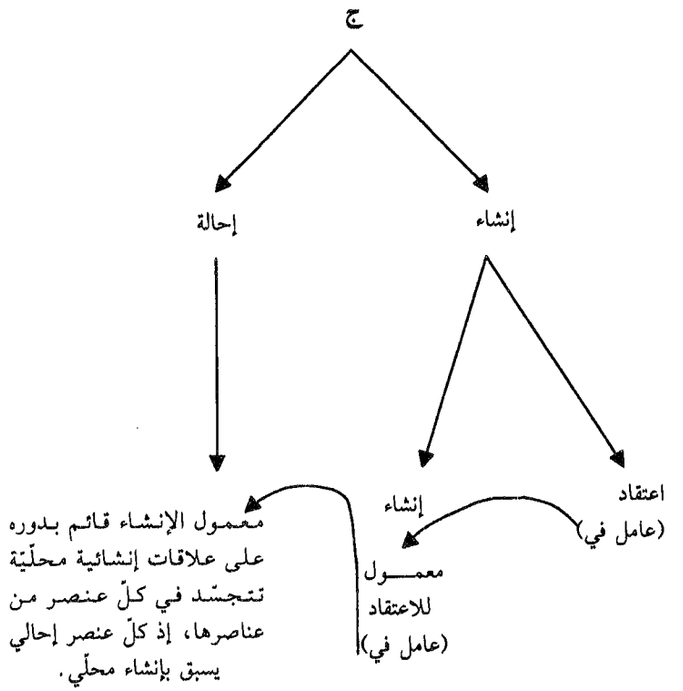

وقد جعل الشريف حركة البنية النّحوية الدّلالية المجرّدة حركة ذات اتّجاهين:

أ ـ اتّجاه من الخارج إلى الدّاخل تنخزل بمقتضاه الإحالة الخارجيّة إلى الحدث الإنشائي.

ب ـ واتّجاه من الدّاخل إلى الخارج «يولّد الإنشاء الثّانوي على الإنشاء الرئيسي». (ص 522).

ثالثاً: إنّ الإنشاء الذي يصدر عن الاعتقاد فيسيّر البنية النّحوية ويسيطر على كلّ عنصر من عناصرها هو «الإنشاء الوضعي» (ص 892)، أو الإنشاء بالوضع (ص 895) ذو القيمة النحويّة، وهو إنشاء يتشكّل إعرابيّا تشكّلا يختلف

عن «عمل القول المقامي ذي القيمة الدّلاليّة والمعنويّة المجرّدة والعاملة في النّحو من خارج النّحو» (ص 892).

إنّ من الأسس التي بنى عليها الشريف أطروحته تمييز الوضع من القول، مع اعتبار القول صورة من الوضع، وتمييز الواضع أي المتكلم المطلق الذي عبّر عنه التّوليديّون بالمتكلّم المخاطب المثالي، من المتكلّم المقامي الذي اعتبره الدّلاليّون التّوليديّون عنصرا من عناصر المقام وطرفا من أطراف الخطاب في عمل القول.

والإنشاء الوضعي هو إنشاء الواضع، فهو تمثيل للحدث الإنشائي والحدث الإحالي المتعلّق به، و «كلاهما مجرّد، فإذا وُسِمَ الثاني دون الأوّل، أو كان وسم الأوّل جزئيّا ناقصا، فهذا لا يغيّر من طبيعة العلاقة المجرّدة بين الحدثين (. . .) وبقدر درجة الوسم اللّفظي يتحقّق الحدث الإنشائي عملا لغويّا بلاغيّا محدّدا بالمقام» (ص 493)، ويتحقّق الوضع قولا، والواضع متكلّما وعنصرا من عناصر المقام.

على هذا الأساس فإنّ معنى الإنشاء عند الشّريف يجاوز المقابلة بين الإنشاء والخبر. يقول: «إذا أردنا أن نقرّب معنى الإنشاء عندنا فهو في النّهاية الإنشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيّان، فهو إنشاء (الإنشاء والخبر)» (ص، 479).

هذا ما يجعل من لفظ الإنشاء عند الشريف ملتصقا بمجال النّحو في أساسه المجرّد، لذلك سمّاه أحيانا «إنشاء نحويّا» ووسم موضعه بـ«محلّ الحدث الإنشائي» وسنبيّن في الباب الرّابع من عملنا هذا أنّ «الإنشاء الوضعي النّحوي» في منوال الشريف يوافق مصطلح الإعراب في النّظرية اللّغوية التّراثية، وأنّ محلّ الحدث الإنشائي يوافق محلّ العامل الإعرابيّ. وفي عمل الشريف ما يدلّ على أنّه استخدم مصطلح الإنشاء لترسيخ نظرية العمل الإعرابي لا للإعراض عنها، وترجم مفهوم الإعراب بالإنشاء لتأصيل مركزيّته

وبيان مكوّنات مجاله في البنية النحويّة المجرّدة. فقد ذهب الشريف إلى أنّ المحلّ «الإنشائي» محور مجال إنشائي يبدأ بالمحلّ الواوي للرّبط وينتهي بالمحلّ الوجودي. فالمحلّ الواوي إنشائي وظيفته الرّبط، والمحلّ الإنشائي وظيفته الإثبات والاستفهام والأمر وما بينها، والمحلّ الوجودي وظيفته الحكم على الإحالة بالوجود والعدم. وهو بذلك يمهّد لنوع من الصّياغة الصّوريّة لحركة تولّد المعاني البلاغية انطلاقا من القيمة الوجودية أو القيمة الإمكانيّة التي تأخذها وظيفة المحلّ الوجودي في مجال الحدث الإنشائي.

ومهما يكن فقد انتهى الشريف إلى تحليل البنية النّحويّة المجردة وما يحكمها من حركة إنشائية دلاليّة، وبيّن أن العلاقات المتحكّمة في هذه البنية علاقات إنشائية مجرّدة تخضع لقانون تولّد الإنشاء البلاغي عن الشحنة السّالبة المتصلة بالقيمة الإمكانية، وتولّد التّقريرات البلاغيّة عن القيمة الوجوبيّة الممثّلة في المحلّ الوجودي في مجال الحدث الإنشائي.

ونحن، إذ نتبنّى جملة المسار الذي خطّه الشريف لبيان سلطة «الإنشاء الوضعي»، سنسعى في بحثنا هذا إلى:

أوّلا: إعادة شدّه إلى ألفاظ النّظرية التّراثيّة ومصطلحاتها.

ثانيا: تصريف الإنشاء الوضعي إنشاء قوليّا متولّدا عن حركة البنية النحوية ذاتها في متّجهها العاملي من جهة ومتّجهها اللّفظي الإنجازي من جهة ثانية.

الدّراسات الأجنبية التي اختصت بدراسة الإنشاء في العربيّة.

وهي دراسات تتوزّع إلى نوعين: نوع اهتمّ أصحابه بدراسة مبحث من مباحث الإنشاء نخصّ بالذّكر منه دراسة حول عمل التّعجّب في كتاب سيبويه. ونوع ثان اختصّ بدراسة الإنشاء في العربيّة باعتباره ظاهرة «تداوليّة قبل التداوليّة» (une Pragmatique avant la Pragmatique).

أوّلا: «التّعجب والأعمال اللّغوية عند سيبويه»

وهو عنوان مقال طريف «لروديكا بوبوروزان» (Rodica Buburuzan) صدر ضمن المجلّة الرومانيّة للسانيّات (1993) قاربت فيه صاحبته بين النّظرية اللغوية التّراثية العربيّة (TGA)[1] ونظرية الأعمال اللغويّة (TAL) من خلال دراسة عمل التّعجب وما يتّصل به من أعمال لغويّة في العربيّة.

وقد أرادت الباحثة أن يكون عملها «مساءلة» لنصّ الكتاب لسيبويه في السّياقات المخصّصة للتّعجّب، استنادا إلى أدوات عمل تمنحها التّداوليّة (La Pragmatique) ولا سيّما «نظرية الأعمال اللّغوية».

فالبحث يندرج ضمن الاتّجاهات المهتمة بإعادة قراءة التّراث اللّغويّ العربي في ضوء مستجّدات البحث اللساني الحديث التي أصبحت كثيراً ما تعتمد لشرح عيون النّصوص في التّراث النّحوي العربي. وهو تمشّ يفضي إلى بيان أنّ نظريّات مختلفة قد تكون قادرة على تفسير الظّواهر اللغويّة نفسها، وقد تكون وجهات نظرها متوازية من حيث مناهج التّحليل وطرق التّعليل.

لذلك كان محور هذه الدّراسة قائماً على بيان ما بين التّراث اللغوي ونظريّة الأعمال اللغويّة من نقاط ائتلاف في دراسة مباحث التّعجّب وبعض الأعمال اللغويّة المختلطة بالتّعجب كالمدح والذّم والاستغاثة.

وقد انطلقت الباحثة من تقديم بعض المفاهيم والمبادىء التي استقتها من الخطاب التداولي الدّلالي (Pragma-Sémantique) والتي تساعد على تبيّن ما توخّته من منهج، ومن هذه المبادىء:

(1) تقصد الدّارسة بالنظرية التراثية اللغوية العربيّة أو ما تسميّه (la Tradition Grammaticale Arabe) آراء سيبويه في الكتاب أساساً، باعتبارها تستوعب آراء القدامى من النحاة والبلاغيين في القرون الأولى السّابقة لظهور الكتاب واللاحقة به (ن. ص 422).

ـ أنّ الخطاب التداولي حول عمل التّعجب يتّصل دوما بمفاهيم القصد التّواصلي (L'Intention communicative) ومقام التّواصل، والتّعامل القولي (L'Interaction Verbale)، وضروب الأقوال، والقوة المقصودة بالقول (Force Illocutionnaire des Enoncés)، وما يكون من علاقة بين قصد المتكلّم من ناحية وإمكانات الاختيار للتّراكيب المناسبة الموضوعة في اللّغة للتّعبير عن ذلك القصد. . .

ـ أنّ محاولات ضبط أساليب التّعجّب وتحديدها كثيراً ما يغلب عليها الحيرة والاضطراب بسبب ما يوجد بين هذه الأساليب وأساليب الاستفهام والنّفي من مشابهة. وقد لاحظت الباحثة أنّ النّظر في هذه النّقطة يتّجه إلى اعتبار لفظة غائبة في البنية السّطحية ولكنّها حاضرة في البنية الدّلالية إذ بها يتعلّق البعد الانفعالي وأنّ هذه اللّفظة المقدّرة تسمّى فعلا إنجازيّا مجرّدا (An Abstract Performative Verb) لا يتحقق صوتيّا.

ـ أنّه منذ التّصنيف الذي وضعه «سيرل» (Searle) للأعمال المقصودة بالقول ينزع التداوليّون إلى اعتبار أعمال التعجّب تراكيب نموذجيّة للأعمال الإفصاحية غير المباشرة.

من هذه المنطلقات سعت الباحثة إلى بيان ما يشترك فيه تحليل سيبويه لتراكيب التّعجّب مع نظريّة الأعمال اللغويّة من نقاط عديدة وانتهت إلى نتائج مهمّة منها:

1 ـ أنّ تحليل صاحب الكتاب لعمل التّعجب يشترك مع النّظرية التّداوليّة الحديثة في استناده إلى منهج تحليلي يقوم على إبراز «آليّة الاستلزام» (Le Mécanisme d'Implication) التي يدخل بمقتضاها معنى التّعجّب أبنية تركيبية مخصوصة دون أخرى. فقد عمد سيبويه إلى تفكيك (Décomposition) الأقوال التّعجّبيّة نحويّا ودلاليّا وإرجاعها إلى أقوال محايدة (Neutres) إثباتيّة أو استفهاميّة، إبرازا لما يوجب دخول معنى التّعجّب الذي

لا يحقّقه مكوّن من مكونات الجملة التّعجبيّة بمفرده بل يحصل بالتركيب الجملي لعمل القول.

2 ـ أنّ تحليل سيبويه لعمل التّعجّب يلتقي مع النّظرية التّداولية في اعتبار زاوية النّظر القصديّة والتعامليّة (Intentionnel et Interactionnel) عند التّلفظ بالأقوال التّعجّبيّة.

وقد لاحظت الباحثة أنّ لسيبويه ملاحظات عديدة تؤكد أنّ عنايته بالعلامات الإعرابية لم تكن سوى عناية بالمعنى القصدي. ومن هذه الملاحظات ما نجده في عامّة الأبواب المتعلّقة بما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره أو المستعمل إظهاره (ن. الكتاب، I، 253 ـ 355).

3 ـ أنّ الكثير من ملاحظات سيبويه في الكتاب تلتقي مع نظريّة «أستين» (Austin) في جلّ ما ذهب إليه من مبادىء تتّصل بالأعمال القوليّة والأعمال المقصودة بالقول منها:

ـ أنّ القول يمكنه، إضافة إلى ما يشتمل عليه من مضمون قضويّ إحالي مرجعيّ، أن يحتوي «قوّة مقصودة بالقول» (Force Illocutionnaire).

ـ أنّ للقول دلالتين، بغضّ النّظر عن المضمون القضوي:

ـ دلالة «حرفيّة» مباشرة صريحة تظهر في البنية السّطحية وتمثل العمل المباشر.

ـ دلالة ضمنيّة تمثّل العمل غير المباشر.

4 ـ أنّ الدّرس النّحوي في كتاب سيبويه مرتكز على عنصر المتكلّم باعتباره متكلّما مثاليّا أو يروم أن يحذو حذو المتكلّم المثالي، وقد استخلصت الباحثة من هذا التّوجه أن الأعمال اللغويّة في الكتاب هي أعمال لغويّة منجزة في مقامات مثالية، لأن غاية الدّرس النحوي الذي وضعه سيبويه غاية تعليمية

قبل كلّ شيء، في حين أنّ النّظريات التداوليّة الحديثة تعتمد نماذج من الاستعمال العادي للّغة اليوميّة.

إنّ طرافة العمل الذي قامت به «روديكا بوبوروزان» تكمن في إعادتها قراءة مبحث من مباحث الإنشاء في التّراث اللغويّ العربيّ في ضوء مستجّدات البحث اللساني الحديث، ومقاربتها بين ما سمّته ملاحظات سيبويه من جهة وأبرز المبادىء التي تقوم عليها النّظريات التّداوليّة الحديثة من جهة ثانية.

ولئن توقّفت الباحثة عند الكثير من «الملاحظات» التي تمثّل عنصرا مهمّا من عناصر النّظرية التراثيّة، فإنّها لم توفّق إلى ضبط المنظومة المحورية للنظرية النحويّة «المختفية» وراء تلك الملاحظات التي بقيت في بحثها مفتقرة إلى خيط يربط بينها. ولعلّ ذلك يعود، في نظرنا، إلى أنها لم تنطلق، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدّارسين المحدثين، من أصول النّظرية النحوية العربية بل اعتمدت منطلقاً لعملها مصادرات استقتها من النظريات التّداوليّة الحديثة وسلّطتها تسليطا على بعض الملاحظات المتفرّقة المتّصلة بمبحث من مباحث الإنشاء. وقد أدّى ذلك بصاحبتنا إلى الوقوع في مزالق عديدة تعود إلى سوء تأويل لعبارات سيبويه نذكر منها:

أ ـ مذهبها في تقسيم أعمال التعجّب إلى معنيين: معنى أوّليّ (Un Sens Primaire) ومعنى ثانوي (Un Sens Secondaire). وقد استندت في ذلك إلى أنّ سيبويه يصف بعض تراكيب التّعجّب بأن «لها معنى التعجّب»، ويرى أنّ تراكيب تعجّبيّة أخرى تكون بالوضع إثباتا أو استفهاما ثم «يدخلها معنى التّعجّب». وهو ما يجعل من التّركيب الأساسي للتّعجب (ما أفعله) تركيبا ذا معنى تعجّبيّ ثانويّ.

إنّ مثل هذا التأويل لا يمكن إلاّ أن يؤدّي إلى الخلط بين التراكيب النحوية الوضعيّة للتّعجّب وسائر التراكيب الموضوعة لدلالات الاستفهام أو

الإثبات... وقد نتج عن كلّ ذلك عدم توصّل الباحثة إلى ضبط الأعمال التّعجّبية المباشرة وتمييزها من الأعمال غير المباشرة تمييزاً دقيقاً.

ب ـ خلطها في سياقات عديدة بين الدّعاء باعتباره مصطلحا استعمله سيبويه للنداء أحياناً وللدّعاء الذي يكون أمراً لمن هو فوقك أحياناً أخرى.

ج ـ اعتبارها «نِعْمَ» و «بئس» أعمالا تعجّبيّة غير مباشرة في حين أنّها أعمال اختصّت بالدّلالة على المدح والذّم وتتّصل بالتّعجّب على سبيل الاسترسال بين الدّلالات الإفصاحية الانفعاليّة.

ثانيا: الإنشاء في العربيّة ظاهرة لغويّة «تداوليّة قبل التّداوليّة».

وهو ملخّص ما ذهب إليه «بيار لارشي» (P.Larcher) في أطروحة بعنوان الخبر والإنشاء في علم اللغة العربي الإسلامي (1980)[1] وفي بعض المقالات أهمّها وآخرها مقال بعنوان: تداولية قبل التّداوليّة: قروسطيّة عربيّة وإسلاميّة (1998)[2] وهو مقال تأليفيّ لخصّ به صاحبه مقالاته السّابقة المولّدة بدورها من أطروحته المشار إليها (ن. 1998 هامش 101).

وقد تمحورت أطروحة «لارشي» في بابيها الأوّل والثاني حول نصّ ورد في شرح شذور الذّهب راجع به ابن هشام ما ذهب إليه في شذور الذّهب من تقسيم ثلاثي للكلام. يقول: «انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء. وضابط ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا. فإن احتملهما فهو الخبر، نحو «قام زيد» و «ما قام زيد» وإن لم يحتملهما، فإمّا أن

(1) هي أطروحة دكتورا حلقة ثالثة (مرقونة بعنوان: Information et Performance en science Arabo-Islamique du langage, thèse de doctorat 3è cycle Paris III, inédit.

(2) Une Pragmatique avant la Pragmatique: Médivale, Arabe, et Islamique in (H. E. L) 20/1 (1998): PP 101 - 116.

يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخّر عنه فهو الطّلب نحو «اضرب» و «لا تضرب» و«هل جاءك زيد» وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أنت حر»، وقولك لمن أوجب لك النّكاح: «قبلتُ النّكاح».

وهذا التّقسيم تبعت فيه بعضهم والتّحقيق خلافه، وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطّلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول «قُمْ» حاصل عند التّلفّظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللّفظ. ولمّا اختصّ هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه لمعناه سمّي إنشاء» (شرح شذور الذّهب ص ص. 41 ـ 42).

وقد اعتنى في الباب الأوّل بتحليل القسم الأوّل من هذا النّص مبيّنا نقاط الاختلاف بين الخبر والطّلب والإنشاء. واهتمّ في الباب الثاني بتحليل القسم الثاني من النّص مدقّقا أسباب دخول الطّلب في باب الإنشاءات مقارنا من جهة ما وقع فيه أصحاب التّقسيم الثلاثي من مزالق ومغالط بما وقع فيه «بنفنيست» (Benveniste) من أوهام عزل بمقتضاها الأوامر عن الإنشاءات (1980، 177 ـ 180) ومقاربا من جهة ثانية بين مذهب أصحاب التقسيم الثنائي ومذهب أستين في إقحام الطّلبيات ضمن الأعمال الإنجازيّة.

وممّا استخلصه «لارشي» من هذا النّصّ أنّ الإنشاء كان يمثّل حالة خاصّة ومعنى ضيّقا ينحصر في صيغ العقود، ثم اتّسع في مرحلة ثانية ليشمل الطّلب، وذلك تماما كما اتّسع مفهوم القوّة المقصودة بالقول ليشمل الأعمال الإنجازيّة في النّظريات التداوليّة الحديثة وقد أدّى ذلك في نظره إلى أن المعنى الأوّل للإنشاء اختصّ بمصطلح (الإيقاع)، وبقي المعنى الثاني للإنشاء معنى عامّا يشمل الإيقاع والطّلب (1980، 274).

ولئن انتهى «لارشي» في البابين الأوّل والثاني إلى إلحاق الطّلب بالإنشاء بنوع من اليسر المريح (ص 279) فإنه عمد في البابين الثالث والرّابع إلى دراسة مسائل تتصل بالانشاءات التي تخالط الأخبار ممّا لا يدخل في باب العقود أو

باب الطّلب، ونعني بذلك مباحث التعجّب والمدح والذّم والتكثير والتقليل والاستحسان والتفضيل. وقد استند في ذلك إلى نصّ الرّضي الذي اعتبر فيه مثل هذه الأعمال إنشاءات جزؤها الخبر، يقول الرّضيّ معترضا على إمكان تكذيب عمل المدح: (. . .) «فقول الأعرابيّ لمن بشّره بمولودة وقال نِعْمَ المولودة: «والله ما هي بنعم الولد»، ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأنّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة. فهو إنشاء جزؤه الخبر وكذا الإنشاء التّعجبي وكم الخبريّة وربّ» (شرح الرّضي، IV، 238). على أنّ الرّضيّ يردف هذا الكلام بقوله: «هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء. ومع هذا كلّه فلي فيه نظر، إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار، لأنّك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبرا لم يكن أن تكذّب في التّفضيل ويقال لك إنّك لم تفضّل، بل التكذيب إنّما يتعلّق بأفضليّة زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم، وهو خبر بلا شكّ لا يدخله التّصديق والتّكذيب من حيث الإخبار. . .» (السّابق).

وقد اهتم «لارشي» بدراسة الإنشاء الذي جزؤه الخبر مقارنا بين هذا النّص وبعض النّصوص الغربية التي اعتنت بدراسة عبارات التعجّب في اللغة الفرنسيّة لبيان نقاط الائتلاف والاختلاف بين ما ورد في نصّ الرّضيّ ومذهب الغربيّين في تحليل مثل هذه العبارات.

وانتهى إلى بيان أنّ العبارات التّعجّبيّة تتميّز:

أ ـ بدلالتها على تفوّق الشيء المتعجّب منه «بدرجة عليا» في صفة من الصفات.

ب ـ باقتضاء كون ذلك الشيء متّصفا بتلك الصفّة.

وذلك يعني لديه أنّ البنية الدّلالية لجملة من مثل «ما أشدّ صبره» ينبغي أن تحدّد بمقارنتها بالبنية الخبرية الإثباتيّة: «هو صبور» (1980، 417).

إنّ قيمة هذه الدّراسة تكمن في حسن اهتداء صاحبها إلى نصوص تراثيّة متأخّرة (ق VIII هـ)، تمثل قمّة ما بلغه الدّرس اللغوي العربي من ضبط وتحديد للمفاهيم المتّصلة بالكلام في علاقته بالمتكلّم من جهة والمخاطب والكون الخارجي من جهة ثانية. وهو ما جعله يبدي في سياقات عديدة من بحثه شدّة إعجابه بما تميّز به الدّرس اللغوي العربي القديم من ثراء وغناء، ويظهر أسفه على أفول أنجم العلوم اللغويّة العربيّة الإسلاميّة. وقد تولّد عن ذلك أنّ الباحث لم يتجاوز استخراج المفاهيم الأساسيّة المتّصلة بحدّي الخبر والإنشاء إلا ببيان ما تشترك فيه مع أحدث الاتجاهات الدّلالية والتداولية الحديثة من كلام على الكلام وأعماله القوليّة.

وقد تكرّس هذا المذهب لدى «لارشي» في مختلف مقالاته اللاحقة التي بيّن في آخرها (1998) أنّ مقولة الإنشاء التي ظهرت في فترة متأخّرة لدى النّحاة والبلاغيين والأصوليين العرب (ق VIII هـ) مقولة مماثلة لمقولات «أستين» المتّصلة «بالإنجاز» (Performatif) و «العمل المقصود بالقول» (L'Acte illocutoire) (1998، 101). ومقولة الإنشاء، في نظره، «مقولة نسيها الدّارسون العرب» وقد بيّن اهتمامه بها إذ صادفها منذ ربع قرن في نصّ متأخر لابن هشام (761 هـ) ضمن تقسيمه للكلام المفيد إلى خبر وإنشاء (السّابق، 102) فسعى إلى تقصّي هذه المقولة التي تأكّد لديه أنّها متولّدة من تعميم لمقولة شرعيّة، وأنّ الأصل «الشرعي» لهذه المقولة تؤكّده ملاحظة العالم الموسوعي الكفاوي (1094 هـ) في مصنّفه «كلّيات العلوم» حيث يقول: «فعل اللّسان هو للإخبار لا للإنشاء، كما أنّ فعل سائر الجوارح للإنشاء لا للإخبار، لكنّ الشّرع جعل فعل اللسان إنشاء شرعا، فصار كسائر أفعال الجوارح» (كلّيّات العلوم، 314).

وسنبيّن من خلال عملنا أنّ «لارشي» حاد عن الصوّاب منذ المنطلق إذ لم يربط مفهوم الإنشاء بأصوله وجذوره المنغرسة في النّظرية النّحوية التي اكتملت أسسها منذ ظهور كتاب سيبويه، وتبلورت مكوّناتها وما تنبني عليه من

تصوّرات وخلفيّات منذ القرن الثالث انطلاقا ممّا اشتمل عليه الكتاب من أصول النّحو وأحكامه ومعانيه. ولم يفطن إلى أنّ النّظرية العربيّة اللّغوية نظرية تنبني على أن فعل اللّسان هو للإخبار وللإنشاء وأنّ النّحو هو الذي جعل فعل اللّسان إنشاء نحوا، فصار كسائر أفعال الجوارح، وأنّ الشّرع استند إلى فعل اللّسان وما تتيحه أحكامه ومعانيه النّحويّة ليعبّر عن معانيه وأحكامه الخصوصيّة.

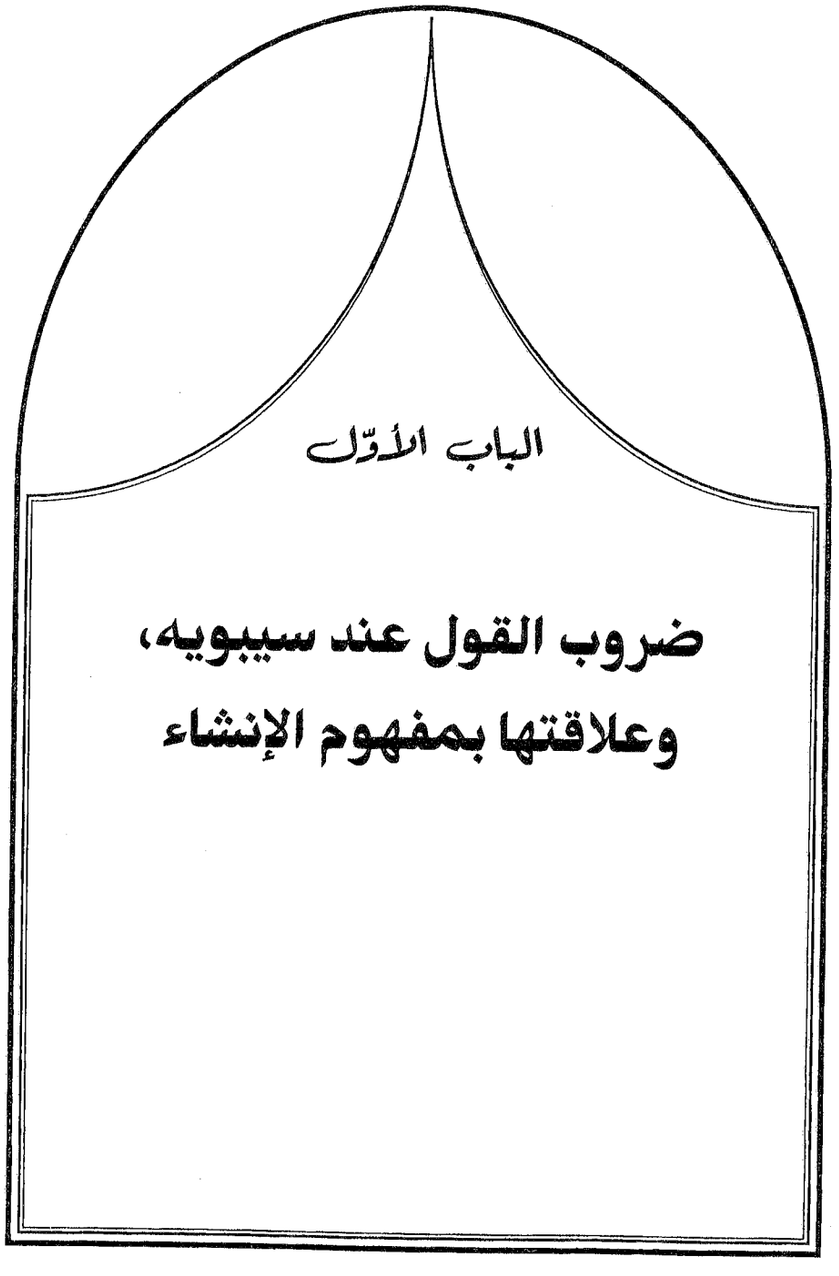
الباب الأوّل
ضروب القول عند سيبويه،
وعلاقتها بمفهوم الإنشاء

الفصل الأوّل

تحديد الدّلالة واختزالها في الأبنية الإعرابيّة

1 ـ الإسناد مفهوم نحويّ دلاليّ مجرّد يختزل الدّلالة النّحويّة، ويتكهّن بجميع أبنية الإنجاز المتّصلة بالنّشاط اللّغوي.

يمثّل مفهوم الإسناد أحد المفاهيم النّحويّة الأساسيّة التي بنيت عليها النّظرية اللّغوية العربيّة في الكتاب. بلّ لعلّ الإسناد يمثّل الخيط الخفيّ الرّابط بين مختلف أبواب الكتاب. وقد تنبّه «البكّاء» إلى ذلك (البكّاء، 1989) إذ اعتبر أنّ منهج سيبويه في تصنيف أبواب الكتاب قام على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى هي:

ـ إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر، وما يعمل عمله.

ـ إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.

ـ الإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته (السّابق، ص ص. 32 ـ 136).

لقد أورد سيبويه باب المسند والمسند إليه (الكتاب، I، 23) ضمن ما أصبح اليوم يعرف لدينا بمقدّمة الكتاب (عاشور، 1989 والبكّاء، 1989)[1]

(1) لاحظ عاشور أنّ من القدامى من أشار إلى رسالة سيبويه وشرحها، كما لاحظ أن «ج. تروبو» ترجم الفصول السبّعة الأولى من الكتاب بعنوان: رسالة سيبويه (ن. عاشور، 1989، 169).

وهي مجموعة الأبواب السّبعة الأولى التي تطرّق فيها سيبويه إلى المفاهيم النّظرية الأساسية والمقولات المجرّدة التي «سيتناولها مفصّلة في بقيّة أبواب الكتاب، وستكون السّائدة في أهمّ مراحل تاريخ التّفكير النّحويّ» (عاشور، السّابق، 169). إنّ دراسة سيبويه للإسناد في هذه المقدمة دليل على ما بلغه الدّرس النحوي في القرن الثاني الهجري من نضج ارتقى به إلى مستوى تجريد المفاهيم الجوهرية المؤسّسة للنّظرية النّحوية العربيّة. فباب الإسناد هو من هذه الأبواب التي تفصح عن نزعة صاحب الكتاب إلى الانطلاق من تصوّر عامّ للأبنية الدّلاليّة وأقسام عناصرها، وذلك «بتجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجها في نظام متكامل رغم اختلاف معطياتها، متماسك رغم تنوّع مكوّناته، أو بوضع جهاز نظريّ يعقلن ما يبدو فوضويا، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فرديّة في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحّد يفي بكلّ كلام مهما كانت دواعيه وغاياته، ومهما كان مجال تصرّف المتكلّم فيه» (المهيري، 1990، 83).

إنّ مفهوم الإسناد مفهوم عامّ وشامل لكلّ أنواع «الكلام» وهو من المقولات العامّة الكونيّة التي تجد لها مكانا في جلّ اللّغات الطّبيعيّة، وذلك لاستجابتها لترتيب المعاني في الفكر «فقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمّى المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبر عنه موضوعا، والمعنى المسند والمعنى الذي هو الصّفة والخبر محمولاً». (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 58).

فالمسند والمسند إليه هما الشّكل المجرّد للمعنى النّحوي الأوّل باعتباره لا يكون إلاّ مركبا تركيباً ثنائيا، لذلك ذهب سيبويه إلى «أنّهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر». (الكتاب، I، 23). وهما يختزلان عنصري الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، والمبتدإ والخبر في الجملة الإسميّة، وهو ما يمكن أن نمثّل له بشكل واحد: [فـ فا] يحيل على المكوّنين الأساسيّين في الفعليّة والاسميّة، وهُو الشّكل الأساسيّ ذاته الذي اعتمده الشّريف في تحليله

للأساس المقولي النّحوي ضمن معالجته للعلاقه بين الأبنية النّحويّة والدّلاليّة (ن. الشّريف، 1993)[1] وهو الشكل الذي لم يحد عنه النّحاة بعد سيبويه «فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: «قام زيد»، فهو بمنزلة قولك: «القائم زيد» (المبرّد، المقتضب، I، 8).

وإذا كان الإسناد بطرفيه يختزل الجملة الاسمّية والجملة الفعليّة، فهو يختزل مختلف أنواع الإنجاز التي تتحقّق فيها الجملة، بل يختزل مختلف أنواع الإنجاز الكلامي أيّا كان، وذلك باعتبار أنّ الجمهور يذهب إلى وجوب تقدير الإسناد حيث لا يظهر في مستوى الإنجاز كالنّداء مثلا. والإسناد عندهم إنّما يتأتّى من اسمين أو من اسم وفعل «يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه». (همع الهوامع، I، 33) ولكون أحدهما يتعلّق بالآخر على سبيل تحصل بها الفائدة.

ولكن ما طبيعة هذه الفائدة التي تحصل بالإسناد؟ هل هي «فائدة الخبر» حسب عبارة البلاغيّين؟ أم هي الفائدة التي يقتضيها حسن التّواصل بين المتكلّم والمخاطب عموما؟ أم هي أمر أدقّ من ذلك، بحيث يحسن البحث عمّا يجسّمها في مستوى البنية؟

لقد دقّق النّحاة هذه المسألة، فلاحظوا أن «الإسناد مفهوم أعمّ من الخبر لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام. فكلّ خبر مسند، وليس كلّ مسند خبرا». (شرح المفصّل، I، 20). وقد اعتمدوا في ذلك على مفهوم الإسناد الذي وضعه سيبويه في الكتاب تأسيسا لنظام لغويّ متكامل ومتماسك، رغم تنوّع مكوّناته... وقد تفطّن النّحاة إلى أنّ مفهوم الإسناد الذي أسّس عليه سيبويه دراسته لظاهرة الكلام مفهوم أعمّ من الخبر والإخبار،

(1) إلاّ أنّ الشريف جعل [ف فا] تمثيلاً للبنية الإعرابية، أمّا الأساس المقولي النحوي المجرّد فهو لديه أكثر تجريداً وقد مثل له ب: [حـ حَا]، يعني الحدث والحادث.

«إذ يشمل النّسبة التي في الكلام الخبري والطّلبي والإنشائي». (الرّضيّ، I، 32).

وبذلك يكون الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام أو بعبارة الرّضي، «يكون الكلام الخبري والطّلبي والإنشائي» ضروبا من القول متفرّعة مبدئيا عن الإسناد باعتباره يمثّل علاقة نحويّة مجرّدة ينعقد بها المعنى النّحوي الأوّل في المستوى المجرّد الأعمّ.

وقد درس سيبويه في الكتاب ضروب القول من خبر واستخبار وأمر ونهي وغيرها من منطلقات ما ينتظمها من مختلف وجوه الإسناد، وما يترتّب عن ذلك من مختلف المعاني النّحوية الدّلالية.

إنّ الإسناد لدى صاحب الكتاب علاقة نحويّة دلاليّة مجرّدة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرّد، وهي علاقة ينتفي المعنى دونها لأنّها هي المعنى، كما ينتفي الكلام باعتباره بنية نحويّة منجزة، وانعكاسا مجسّما لانعقاد المعنى بمقتضى التّركيب. والإسناد هو البنية النّحوية الأولى للمعنى النّحوي الأول الذي يختزل سائر المعاني ويتكهّن بها أبنية قوليّة دلالية، وضروبا من الكلام تختلف باختلاف حاجات الإنسان عبر امتداد التاريخ واتّساع الكون. ولكنّها مهما اختلفت لا تتمرّد على بنيتها الأولى التي لا تعدو أن تكون معناها الأوّل.

لقد أسّس سيبويه في الكتاب بمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكّلم والواضع للإعراب استناداً إلى مسند ومسند إليه «لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا». (الكتاب، I، 23) وهي علاقة مجرّدة تشمل ضروب الخبر والاستخبار والأمر والنّهي وغيرها ممّا يطلبه النّشاط اللّغوي. ولا تخلو ضروب القول مهما اختلفت من هذه العلاقة الرّابطة المتمثّلة في الإسناد، ذلك أنّها رابطة تمثّل المعنى النّحوي الأوّل السّابق لجميع مستويات التّعجيم والتّصريف ممّا يكون

آنيّا عارضا.

إنّ هذه «الرّابطة» وهي عبارة الرّضي التي عرّف بها الإسناد (الرّضيّ، I، 32) هي موضع الفائدة في تركيب المسند والمسند إليه، إذ بها ينشىء المتكلّم الواضع المعنى الأوّل الذي يحكمه اعتقاده المتمثّل في «إثبات موجود أو منعدم أو عدم إثبات شيء» (الشريف، 1993، 525). فمثال إثبات الموجود في مستوى الإنجاز أنّ قولك:

(1) ـ هذا زيد، هو بمنزلة قولك:

(1′) ـ هذا كائن زيدا. وهي قاعدة يمكن تعميمها رغم أن ابن هشام قصرها على الخبر إذا كان جامدا بقوله «إنّ كل خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون. تقول: هذا زيد. وإن شئت، هذا كائن زيدا، إذ معناهما واحد» (مغني اللبيب، I، 37).

ومثال إثبات المنعدم هو قولك:

(2) ـ ليس هذا زيدا، وهو بمنزلة قولك:

(2′) ـ هذا ليس كائناً زيدا. فهو إثبات منك لعدم وجود زيد.

أمّا مثال عدم إثباتك شيئاً فهو نحو قولك:

(3) ـ أهذا زيد؟ مستفهما، طالبا إثبات تلك النسبة الوجودية أو إثبات عدمها في ذهنك. فكأنّك قلت:

(3′) ـ أخْبِرْني أهو زيد أم لا.

وإنّما مثّلنا لضروب من المعنى الأوّل:

أ ـ لنلمّح إلى أنّه يمكن أن يكون غير موسوم باللّفظ كما يمكن أن يكون موسوما. وقد وسم معنى إثبات عدم الوجود بحرف النّفي «ليس». ووسم معنى عدم الإثبات بواسطة حرف الاستفهام «هل».

ب ـ لنبيّن أنّ الإسناد عند سيبويه معنى أوّل، وإنّما النّفي والاستفهام وغيرهما معان طارئة تعتمد عليه لإيجاد معناها فيه وذلك بعد ائتلاف طرفيه وعمل أحدهما في الآخر يقول سيبويه: «الألف، (يعني همزة الاستفهام)، أدخلت على كلام عمل بعضه في بعض فلم يغيّره (من حيث الإعراب) وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا فإن قيل: فإنّ الألف لا بدّ لها من أن تكون معتمدة على شيء، فإنّ هذا الكلام معتمد لها» (الكتاب، III، 82).

ج ـ لنلاحظ أنّ سيبويه اعتنى في الكتاب بدراسة الإسناد في جميع استخداماته وتقلياته، إذ منه ما يبنى على الفعل، ومنه ما يبنى على الاسم، ومنه ما تحكمه الأدوات التي توجد معناها فيه، وتدّل في الحقيقة على جهة اعتقاد المتكلّم.

د ـ لنشير أخيراً إلى أنّ الإسناد عند سيبويه هو المعنى الأول، وهو معنى إعرابيّ مجرّد يختزل المعاني الدّلالية النّحوية المسجلة في النظام الصّرفي الاشتقاقي والتّصريفي، وفي النظام المعجميّ، وهي المعاني الثّواني المهيّأة للنّظم، كما يختزل المعاني الإنجازية المقاميّة البلاغية التي لا تعدو أن تكون إنجازاً للمعاني الثّواني في المقامات المعيّنة.

إن العلاقة الإعرابية الرّابطة بين المسند والمسند إليه هي فائدة الإسناد مطلقا. وقد تلوّنت هذه العلاقة الرّابطة في الأمثلة الثّلاثة بما انبنت عليه من قيم دلالية أنشأها المتكلّم إمّا «ليدلّ على ما في علمه» حسب عبارة سيبويه (ن الكتاب، II، 314) وهي إشارة منه إلى مفهوم الاعتقاد المولّد للأخبار الدّالة على يقين قد علمه، وهو ما يناسب المثالين الأوّل والثاني، وإمّا ليستخبر ويسترشد، يريد بذلك تحصيل اليقين، كما هو الشأن في المثال الثالث: أهذا زيد؟

والإسناد بعد ذلك كلّه سواء أكان صادرا عن اعتقاد أم عن إرادة، معنى أوّل دلاليّ نحويّ مجرّد ينشئه المتكلّم الواضع ليعرب بواسطته عن اعتقاداته وإراداته.

2 ـ الابتداء ضرب «أوّل» من ضروب القول المنجز، وشكل من أشكال تحقّق الإسناد في أبسط أبنيته في مستوى النّشاط اللّغوي:

يمثّل الابتداء مفهوما ذا معنى اصطلاحي خاصّ لا يخلو من وضوح وترسّخ في دلالته الاصطلاحيّة عند سيبويه، «فباب الابتداء (في الكتاب) من الأبواب التي تعتبر مادّتها متبلورة أكثر من غيرها» (المهيري، 1974، 133). وقد ورد مصطلح الابتداء بمعنى المبتدإ، أي الاسم المرفوع الذي يبنى عليه الكلام، فهو وظيفة للمحلّ الإعرابيّ الأوّل في الجملة الاسميّة. وقد استعمله سيبويه عوضا عن المبتدإ لأنّه «اكتفى بالمصدر عن الاسم كقولك أنت رجائي أي مرجوّي» (السيّرافي، II، 66).

على أنّ في الكتاب ما يدل على أنّ للابتداء معنى عاما لم يترسّخ ترسّخ المعنى الاصطلاحي الوظيفي الخاص، ولم يتّضح إلا مع ظهور المسائل الخلافيّة ابتداء من القرن الثالث الهجريّ (ن. الإنصاف المسألة 5)، واستغله بعدئذ البلاغيّون استغلالا محكما فيما سمّوه بقسم المعاني.

وهذا المعنى العامّ هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة التي تجيء لمعنى من المعاني كالتّوكيد، والتّمني، والكينونة، والصّيرورة، والظّن، واليقين وغيرها ممّا يُخرِجُ الكلام الأوّل عن معناه الأوّل الذي كان قبل دخول العوامل، فيخرج الاسم الذي كان أوّل عن وظيفته النحوية المبتدإ.

إنّ السّياقات التي تحدّث فيها سيبويه عن الابتداء بهذا المعنى كثيرة، منها ما يدلّ على أنّه يقصد بالابتداء المبتدإ والخبر (الكتاب، I، ص ص. 23 ـ 24 وII، 126) ومنها، وهو الأهمّ، ما يدلّ على أنّه يقصد بالابتداء مفهوما أعمّ يشمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية في أبسط صورتيهما الممثّلتين للإسناد الاسمي والفعلي. على أنّهم استقبحوا في نظرنا هذا التأويل مخافة

اختلاط وظيفة الفعل بوظائف الاسم، وهو ما أشار إليه سيبويه من أنّه يستقبح أن يجري «قائم» في قولك «قائم زيد» «مجرى الفعل المبتدإ» (الكتاب، II، 128). لذلك خصّوا في الظّاهر، الابتداء بالجملة الاسميّة المتعرّية من العوامل اللّفظيّة دون الفعليّة. ذلك أنّ الاسميّة جملة تبنى على الاسم ويسند إليه اسم ثان يبنى على الأوّل، وكلاهما رفع بالابتداء[1] (ن. الكتاب، II، 126 والإنصاف، المسألة 5) وكلاهما مؤهّل للإعراب من رفع ونصب وجرّ، أي مؤهّل لدخول العوامل اللّفظيّة عليه من رافع وناصب وجارّ.

على أنّه إذا اتّفقنا على أنّ هذه العوامل لا تجيء إلا لمعنى، علمنا أنّها في حقيقة الأمر ألفاظ على معان، أي هي مجرّد دلالات وأمارات على تلك المعاني. وإذا كانت هذه الأمارات والعلامات متعلّقة بالجملة لا بالمفرد فإنّه يمكن تعميم مفهوم الابتداء على الجملة الفعليّة، إذ تدخلها هذه الدّلالات والأمارات على المعاني المختلفة غير الإسناد، كحروف الاستفهام، ولام الأمر، ولا النّاهية ممّا يكون له الصّدارة في الكلام فيغيّر معناه.

فإذا صحّ هذا المذهب صحّ أن يكون الابتداء تعرّي الكلام أي الجمل المنجزة، أيّاً كانت، من كل معنى زائد على معنى الإسناد المتمثّل في إثبات الوجود، وصحّ تبعا لذلك قول سيبويه إنّ «الابتداء إنما هو خبر» (الكتاب I، 328). وصحّ أيضاً أن يكون «الابتداء أوّل[2]»، كما أنّ الواحد أوّل العدد، والنّكرة قبل المعرفة» (الكتاب، I، 24). إنّ ما يعنينا هنا بالخصوص هو هذه

(1) عمّمنا الحكم هنا، وتفصيله أنّ البصريين يتفقون على أنّ عامل الرّفع في المبتدإ هو الابتداء. أمّا عامل الرّفع في الخبر، فمنهم من ذهب إلى أنه الابتداء، ومنهم من ذهب إلى أنه المبتدإ والابتداء (ن الانصاف، المسألة 5) وهذا ما يؤكّد أيضاً وجود الاختلاف بين الابتداء والمبتدإ.

(2) هذا ماورد في طبعة «ديرنبورغ» وأشار إليه هارون في الهامش I، ص 24. وقد رمز لما جاء فيها من تحقيق بالرّمز: «ط».

الإشارات من سيبويه إلى أنّ للابتداء مفهوم «المعنى الأول» في مستوى الإنجاز، وكأنه صورة مباشرة للمعنى الأوّل المجرّد الذي يمثّله الإسناد. فبنية الابتداء بنية متولّدة عن البنية الأولى المجرّدة المتكهّنة بجميع الأبنية في مستوى الكلام. على أن الابتداء لا يعدو أن يكون إنجازا لمجرّد الإسناد أي لأبسط صور تركيبه، بحيث لا يزيد معناه على معنى الحكم بالكون، أو الحكم بإثبات الوجود، ممّا يفيده الإسناد مجرّدا من العوامل. فالابتداء عند سيبويه هو أبسط الأبنية المنجزة المحقّقة لمقولة الإسناد، شأنه في ذلك شأن الواحد المحقّق لمقولة العدد في أبسط صور إنجازها. و «الابتداء إنّما هو خبر» لأن العلاقة الرّابطة فيه بين المبتدإ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، هي علاقة إثبات «كون» أو إثبات وجود نسبة بين مسند ومسند إليه. وهذه العلاقة الرّابطة لا تكون في الابتداء موسومة باللّفظ الظّاهر أو المقدّر، لذلك قدّروا الوسم بالحروف فيما هو غير ابتداء خبري من مثل همزة الاستفهام أو لام الأمر أو غيرهما، فهمزة الاستفهام قد تقدّر في قولك:

ـ أين زيد؟ كما سنرى عند جلّ النحاة.

ومهما يكن فإنّه لا يمكن في نظرنا تفسير مصطلح الخبر الابتدائي الذي أفرزه النّظر في المعاني لدى البلاغيّين في القرون اللاحقة إلاّ بهذا المعنى «النحوي» العامّ الذي كان للابتداء في كتاب سيبويه، وفي سائر مصنفات من ذهب مذهبه. ولئن توسّع أهل المعاني في مفهوم الابتداء بعض التوسّع، فأدرجوا ضمنه ما كان منفيّا، فإنّ لذلك ما يبرّره كما سنرى لاحقا، وما يبرّره مبدئيا، هو أنّ معاني النّحو الأساسية إنما هي الإثبات الواجب والنّفي، وهو نفي لواجب حسب عبارة سيبويه.

إنّنا نروم من وراء هذا بيان جملة من الملاحظات استخلصناها من الكتاب منها:

ـ إنّ الإسناد بنية نحويّة مجرّدة تقوم على علاقة رابطة دلاليّة تنعقد

بطبيعة اللغة وما يفترض أن تشتمل عليه من مقولات تستجيب للمتكلّم الواضع منشئها الأوّل.

ـ إنّ الابتداء بنية إنجازيّة «أولى» تحقّق البنية الإسنادية المجرّدة وتحقق ما في علاقتها الرابطة من قيمة دلاليّة لا تتجاوز معنى إثبات الكون، وإثبات الوجود ممّا لا يكون موسوما باللّفظ.

ـ إن الابتداء ضرب أوّل من ضروب الخبر، وهو ضرب يمكن افتراض اعتباره مبدئياً:

أ ـ الدّرجة الأولى في سلّم الإنشاء النّحوي المنجز، إذ ينشىء المتكلّم به أبسط المعاني بواسطة أبسط الأبنية. وقد مثّل سيبويه لهذه الدّرجة الأولى بالعدد «واحد» بالنّسبة إلى سائر الأعداد.

ب ـ الدّرجة الصّفر في سلّم الإنشاء البلاغيّ، إذ لا يحقّق المتكلّم بالابتداء معنى زائدا عن معنى «الكون» أو الوجود غير إنشاء الحكم به أي إثباته، وهو ما يحقّقه تركيب الإسناد مطلقا.

3 ـ الخبر معنى «بلاغيّ» للمبتدإ والمبنيّ عليه:

لقد انتهينا إلى أنّ الإسناد تجريد للعلاقة النّحوية الرابطة التي يقع بمقتضاها إنشاء المتكلّم الواضع للمعنى النّحوي المجرّد. وانتهينا أيضاً إلى أنّ للابتداء في الكتاب مفهوما عامّا يتمثّل في تعريّ المعنى الأول المنجز من سائر المعاني التي يمكن أن تتعلّق به. كما رأينا أن الابتداء عند سيبويه إنما هو خبر. وبقي علينا في هذا السّياق أن نحلّل مفهوم الخبر، من حيث مصطلحه في الكتاب، ومن حيث بنيته ودلالته وسائر ما قد يعلق به من المعاني ذات القيمة المضافة إليه، وذلك بالاستناد إلى مختلف الأبنية المجسّمة لتلك المعاني والمتولّدة عن البنية المجرّدة أو عن البنية الأولى الابتدائية المنجزة.

لقد استعمل سيبويه كلمة «خبر» للدلالة على معنيين اصطلاحيين، ويبدو أنّ هذين المعنيين لغويّان (التّهانوي، I، 410) ولعلّ ذلك من الأسباب التي جعلت صاحب الكتاب لا يحدّ الخبر لا بهذا المعنى ولا بذاك. وهو ما أدّى أيضاً إلى اختلاف العلماء في تحديد الخبر حتى «قيل لا يحدّ لعسره» (السّابق). ونحن نعتبر أنّ ذلك لم يكن من باب الصّدفة، وإنّما كان نتيجة عدم استقرار الحدود الفاصلة بين مجالي النّحو والبلاغة، ممّا أدّى إلى تشابك المصطلحات المتعلّقة بهما وتداخلها (chevauchement).

أمّا المعنى الأوّل للخبر فهو معنى خاصّ، يتمثّل في وظيفة المحلّ الإعرابي المبني على المبتدإ، فهو المسند الذي لا يغنى عنه المسند إليه. وأمّا المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام، يتمثّل في الوظيفة الدّلالية للقول باعتباره يكون خبرا واستخبارا وأمرا ونهيا... وملاحظة التّهانوي بأنّ كلا المعنيين لغويّ ملاحظة دقيقة، لأنّهما معنيان لا يختلفان في الحقيقة إلاّ من حيث وقوع المعنى الأوّل على محل المفرد داخل الجملة، ووقوع المعنى الثّاني على «محلّ» القول في النّصّ. فكلاهما يعود إلى معنى واحد ويؤدى به غرض واحد. على أنه ينبغي أن نلاحظ أنّ سيبويه عبّر عن المعنى الأوّل للخبر المتمثّل في وظيفة المحلّ الإعرابي بمصطلحات أخرى من مثل الحديث والمتحدّث به، ولكنّ أهمّها مصطلح «المبني عليه». وهو مصطلح كثيراً ما يتواتر ذكره بعد ذكر المبتدإ، والمقصود به عنده المبني على المبتدإ، فالضمير عائد على ما قبله، وذلك نحو قوله «المبتدإ والمبني عليه رفع» (الكتاب، I، 126) فنتساءل لماذا لم يستعمل سيبويه مصطلح الخبر في مثل هذه السّياقات الكثيرة، وقد استعمله في سياقات أخرى؟ هل يعني هذا أن المصطلح الأصلي لوظيفة المحلّ الثاني في الجملة الاسميّة هو المبنيّ عليه؟ وهل يعني أيضاً أنّ مصطلح الخبر بهذا المعنى لم يتمكن تمكّن مصطلح المبتدإ؟

يبدو في الحقيقة أنّ في الأمر تماسّا واسترسالا بين معنيي الخبر. وهو استرسال يمكن توضيحه بافتراض أنّ المصطلح الموضوع أصلا لوظيفة المحلّ

الثّاني بعد المبتدإ إنّما هو المبني عليه، أما الخبر فقد ورد منذ الصّفحة الأولى من الكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلّم والمخاطب[1]

فإذا انطلقنا من هذا الاعتبار وحاولنا تحليل جملة من مثل:

ـ زيد منطلق.

انتهينا إلى أنّ «زيد» مبتدأ و«منطلق» مبنيّ عليه. والمبتدإ والمبنيّ عليه مجرّد مصطلحين لوظيفتين محلّيّتين نحويّتين. وقد تعلّق الثّاني بالأوّل على جهة الابتداء، وهو خبر حاصل من العلاقة الرّابطة بينهما المجسّمة لمعنى إثبات الوجود. فالقيمة الدّلالية أو موضع الإفادة هو الإخبار، أي إثبات وجود الثّاني «مضافا» إلى الأوّل، وهي العلاقة الرّابطة بين الجزأين:

ـ مبتدأ (ع) مبنيّ عليه[2]

ـ زيد (أثبت «لك ∃ أنّه») منطلق[3]

فالعلاقة (ع) هي الممثّلة لقيمة الابتداء، وهي معناه، ومعناه إثبات الخبر. والخبر قيمة دلالية للابتداء موضعها العلاقة (ع)، إلاّ أنّهم استعاضوا عن العلاقة (ع) التي تحكم الإسناد وتمثّل قيمته بما ورد بعدها أي بالمبنيّ عليه، فسمّوه خبرا، وذلك:

أوّلا: باعتباره المحلّ الذي تحصل بانضمامه إلى الأوّل الفائدة إذ الأوّل من دون الثّاني لا معنى له.

(1) «الباب الأوّل. هذا باب علم ما الكلم في العربيّة... أما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: إذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يذهب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (الكتاب، I، ص 12).

(2) ع: علاقة.

(3) ∃: رمز لوجود.

ثانياً: باعتباره كالجزء من الأوّل، إذ أتمّ معناه، ولمّا كان المعنى الحاصل به إخبارا سمّي الثاني خبرا لاختصاصه عند دخوله على الأوّل بدلالة الإخبار ـ فهو في الحقيقة إخبار ذو وجهين:

ـ إخبارك المخاطب، وموضعه العلاقة (ع) التي تكوّن البنية لدى انضمام الثّاني إلى الأوّل على سبيل تأليف المعنى الإعرابي.

ـ وإخبارك عن المبتدإ، وموضعه المحلّ الثّاني المخصّص للأول والمحدّد لدلالته.

فهما وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، ويمثّلان نوعا من الاسترسال الوظيفي النّحوي الدّلالي. ذلك أن القيمة الدّلالية للجملة المكوّنة من مبتدأ ومبنيّ عليه والمتمثّلة في الخبر انخزلت في المبني عليه فسمّي بها ـ وهذه الظّاهرة ليست خاصة بالمبتدإ والمبنيّ عليه، وإنّما هي ظاهرة تنسحب على كل بنية ثنائيّة، حيث تنخزل العلاقة بين الجزأين في الثّاني، فيكون معناها في المحلّ الثاني، وذلك لأنّ تمام الأوّل لا يكون إلا بالثّاني، «فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه» (الكتاب، II، 126)، كما أنّ المضاف لا يكون إلا بمضاف إليه. فينخزل معنى الإضافة في المحلّ الثاني، وهو في الحقيقة معنى حاصل بالاضافة بجزأيها أو، إن أردنا التدقيق، بانعقاد العلاقة بين الجزء الأوّل والجزء الثاني منها. تقول:

(1) ـ قميص زيد.

(2) ـ قميص صوف.

فتدّل الإضافة في (1) على الملكيّة، وفي (2) على النّوع، رغم أنّ المضاف في المثالين واحد (قميص).

فالأوّل يطلب الثّاني ليكوّن بواسطته بنيته المتمثّلة في بنية الإضافة، وهي بنية نحويّة لها وظائفها النحوية في الجملة والثاني يخصّص دلالة تلك البنية

التّركيبيّة النّحوية، وذلك بتخصيصه للأول وتأويله لمعناه. فمصطلح «المضاف إليه» شأنه شأن مصطلح «المبني عليه» لا يدّل بذاته إلا على المعنى الإعرابي التّركيبي الذي به تتكوّن البنية أمّا الملكيّة أو النّوع فهما معنيان للإضافة حاصلان من تأويل علاقة المضاف إليه بالمضاف بعد تعجيم البنية.

إنّ بين المبتدإ والمبنيّ عليه من ناحية، والمضاف والمضاف إليه من ناحية ثانية، فرقا يتمثّل في أن للمضاف إليه معاني مختلفة في مستوى النّظم، في حين أنّ للمبنيّ عليه معنى واحداً هو الخبر عن ماهية المبتدإ، أو حاله أو زمانه، أو مكانه. إذا صحّ هذا، فهمنا تحوّل مصطلح المبنيّ عليه إلى مصطلح الخبر، وفهمنا لماذا كان معنى الخبر البلاغي أكثر تمكّنا من معنى الخبر الوظيفي المحلّي في كتاب سيبويه، وعلمنا أنّ هذا المعنى الوظيفي أوجده الأوّل، وذلك لما للمعنى البلاغيّ من اتّصال مباشر بالمعنى اللّغوي السّاذج، وبُعْدٍ عن التّجريد الذي لا يكون إلا في مرحلة ثانية فتختصّ به الوظائف النحوية.

وإذا كان الخبر في الأصل معنى بلاغيّا للمبتدإ والخبر، فإنّه ينسحب أيضاً على الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، إذ لاحظنا أنّها لا تختلف في المستوى المجرّد عن الاسمية في شيء فالأسماء فيها محدّث عنها والأمثلة (الأفعال) دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدّث به عن الأسماء (الكتاب، I، 34) والمحدّث به هو الفعل، والمحدث عنه هو الفاعل، و«الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن المبتدإ كذلك، إلاّ أنّ خبر المبتدإ بعده وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء» (شرح المفصّل، I، 83). فالفرق بين الفعليّة والاسميّة لا يعدو أن يكون في اختلاف البناء على الاسم أو البناء على الفعل الحدث. والفعلُ مسند، وهو خبر الفاعل كما يقول ابن يعيش، ومحدّث به عن الأسماء كما يقول سيبويه. ولكنّهم اختزلوا الاصطلاح عليه بالفعل، رغم أنّ مصطلح «فعل» هو في الحقيقة نوع الكلمة وقسم من أقسام الكلم، إذ الكلم اسم وفعل وحرف. على أنّ الفعل وإن كان خبرا عن الفاعل في المعنى فإنّه لوجوده في المحلّ الأوّل يصبح محتاجاً

إلى الفاعل احتياج المبتدإ إلى الخبر، إذ لا يتمّ معناه إلاّ به، وكأنّ الفاعل جزء من الفعل. «فالفاعل شرط تحقّق معنى الفعل» (شرح المفصّل، السّابق). والعلاقة الرّابطة بين الفعل والفاعل هي العلاقة ذاتها الرّابطة بين المبتدإ والخبر، إلاّ أنّ الفعل يختصّ بكون فاعله يمكن أن يضمر وينخزل فيه، لذلك لم ينتقل معنى العلاقة بين الفعل والفاعل إلى المحل الثاني.

ومهما يكن، فإنّ القيمة الدّلاليّة الإخبارية التي تمثّلها العلاقة الرّابطة بين الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، وإن بدت مساوية لقيمة العلاقة بين المبتدإ والخبر، تتميّز بدلالات يختصّ بها الفعل دون الاسم وذلك في مستوى الإنجاز خاصّة. فمنها ما يتصل بمقولة مظهر وقوع الحدث في الزمان، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالانقطاع وعدم الانقطاع (الكتاب، I، 12 و 34) ومنها ما يتّصل بجهة اعتقاد المتكلّم، وهو ما يبرز في الأبواب التي عقدها سيبويه للأفعال التي تدلّ على ما في علم المتكلّم من شكّ أو يقين أو ترجّح، كما يتجلى في الأبواب التي عقدها لدلالات الحروف التي تدخل على الجملة فتكون شبيهة بالأفعال مختصرة لها، إذ تدلّ على التوكيد أو التّمنّي أو التّوقّع...

لقد اعتنى سيبويه في قسم إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله بالخبر «الابتدائي»، وذلك انطلاقاً من بيان العلاقة الإسنادية المجرّدة الرّابطة بين المسند والمسند إليه ووصولا إلى بيان قيمة العلاقة الإنجازيّة الرّابطة بين المبتدإ والخبر. وقد لاحظنا أنّها قيمة خبريّة إثباتيّة بسيطة لا تتعدّى القيمة الإسناديّة إلاّ بكونها إنجازا لها وذلك لأنها قيمة متعرّية من العوامل اللّفظيّة التي تكون أمارات ودلالات على الأعمال والمعاني غير الإسناد بمعناه المجرّد.

وقد درس في قسمي إسناد الفعل والإسناد الذي يعتمد الأداة سائر المعاني مما يكون زائداً على عمل الإخبار المجرّد وذلك كالتّوكيد والنّفي والاستخبار والأمر والنّهي والتعجّب... وميّز في كلّ ذلك بين نوعين من الكلام: الواجب وغير الواجب.

4 ـ المقابلة بين الواجب وغير الواجب في الكتاب، وافتراض اختزالها للمقابلة بين الخبر والإنشاء.

لم يعرّف سيبويه الواجب وغير الواجب في الكتاب إلا بما مثّل لهما به من حروف وأفعال ومواضع كما سنرى، ويبدو أنّه قد استعملهما بالمعنى اللّغوي. فالوجوب في اللّغة الثّبوت (التهانوي، II، 1341) وورد في اللّسان أنّ البيع إذا كان عن خيار فقد وجب أي تمّ ونفذ... ووجب الرّجل وجوبا مات... ووجبت الشّمس وجبا ووجوبا غابت... أصل الوجوب: السّقوط والوقوع. (اللّسان، مادة وجب). فالواجب ما كان ثابت الوقوع ساقطا، وغير الواجب عكسه ممّا يكون ممكنا أو ممتنعا.

والوجوب في علم الكلام وفي الفقه مصطلح، فهو في علم الكلام والمنطق وجوب عقليّ، وهو عند الفقهاء وجوب شرعيّ.

أ ـ فالمتكلّمون والحكماء يقسّمون المعاني إلى واجبة وممكنة وممتنعة.

والواجب عندهم هو واجب الوجود، وهو ما يمتنع عدمه، أو لا يمكن عدمه.

والممكن هو ممكن الوجود، وهو ما لا يجب وجوده، أو ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه.

والممتنع هو ممتنع الوجود، وهو ما يجب عدميّا، أو ما لا يمكن وجوده (التّهانوي، السّابق).

والوجوب والإمكان والامتناع عندهم هي معان حاصلة بذاتها أو بمقتضى نسبة المحمول إلى الموضوع. «فنسبة كل محمول، سواء كان وجوداً أو غيره، إلى موضوعه، سواء كانت النّسبة إيجابيّة أو سلبيّة، لا يخلو ذات الموضوع إمّا أن يقتضي تلك النّسبة أو لا، وعلى الثاني، إما أن يقتضي نقيض

تلك النّسبة أو لا، والأوّل هو الوجوب والثّاني هو الامتناع، والثالث هو الإمكان». (السّابق، 1343).

وتحليل هذا أنّ نسبة المحمول إلى الموضوع قد تكون:

1 ـ نسبة واجبة اقتضاها الموضوع، وذلك إذا كانت نسبة ذات قيمة إيجابيّة أو سلبيّة ونرمز لها بـ: {+ أو -} الذي يساوي {±}[1].

2 ـ نسبة ممتنعة لم يقتضها الموضوع، وذلك إذا كانت نسبة غير ذات موضوع، أي ذات قيمة فارغة (Ø).

3 ـ نسبة ممكنة غير واجبة، إذ يتراوح الموضوع بين اقتضاء نسبة حمليّة، واقتضاء نقيضها، وذلك إذا كانت نسبة من نوع ما يكون وما لا يكون فهو المعبّر عنه بالإمكان، أي ذات قيمة إيجابيّة وسلبيّة في الآن نفسه ونرمز لها بـ [+ و -] الذي يساوي: [±].

لا ندّعي أنّ سيبويه فكّر في هذه القيم أو بنى عليها مفاهيمه النّحويّة بل الغالب أنها مفاهيم منطقيّة ترسّخت شيئاً فشيئاً استناداً إلى المعطيات اللّغوية البسيطة التي انطلق منها سيبويه وغيره من النّحاة...

ب ـ أمّا الوجوب الشّرعي «فهو حكم بطلب فعل غير كفّ[2] ينتهض تركه في جميع وقته سببا للعقاب. وذلك الفعل المطلوب يسمّى واجبا. فالوجوب قسم من الحكم، والواجب قسم من الأفعال» (السّابق، 1344) والفعل المطلوب غير فعل الطّلب لأنّ فعل الطّلب حكم يوقعه «المتكلّم» ليوجب الأداء، أي يخرجه من العدم إلى الوجود الخارجي.

---

(1) نعتمد في هذه الرموز جميعاً أطروحة محمد صلاح الدين الشرّيف (1993)، فالرّمز {±} يعني الإيجاب أو السّلب.

(2) المقصود بالكفّ النهي، فكأنه قال غير طلب كفّ، أي طلب فعل لا طلب ترك فعل.

إنّ الواجب وغير الواجب مفهومان يمكن أن نجرّدهما على التّوالي للإثبات وما يكون بمنزلته، وعدم الإثبات وما يكون بمنزلته. ونحن نفترض ذلك مبدئياً لأنّ الواجب أعمّ من الإثبات كما أنّ غير الواجب أعمّ من عدم الإثبات. وذلك لأنّ الواجب عند سيبويه يشمل من الكلام ما كان مثبتا ومؤكّدا، وما كان واقعا ثابتا في الكون، وفي الاعتقاد، وما كان ثابتا واقعا في الاعتقاد، دون الكون الخارجيّ.

ويشمل غير الواجب عند سيبويه النّفي، والجزاء، والأمر، والنهيّ، والاستفهام، وما يكون بمنزلة الأمر والنّهي من دعاء، وتحذير، وتحضيض، وعرض، وتمنّ، وترجّ، وتشبيه.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النّوع من التّجريد لمعنيي الواجب وغير الواجب في مواطن عديدة من الكتاب، ملاحظا الفرق بين معنى البنية المجرّد وما يوضع من ألفاظ دليلا على تلك المعاني في مستوى الإنجاز. «فمعنى ليس (على سبيل المثال) النّفي كما أنّ معنى كان الواجب، وكل واحد منهما يعني كان وليس، إذا جرّدته فهذا معناه» (الكتاب، I، 59).

فالنّفي معنى وهو غير واجب مبدئيا[1]، والواجب معنى، وكلاهما مجرّد، وقد وضعت في اللغة ألفاظ «آلات» يستخدمها المتكّلم تعجيما لتلك المعاني المجرّدة.

فمن ألفاظ غير الواجب «حروف النّفي، شبّهوها بألف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل لأنّهنّ غير واجبات، كما أنّ الألف[2] وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنّهي غير واجبين» (الكتاب، I، 145).

(1) قولنا «مبدئياً» إشارة منّا إلى أن النفي قد يختلف في الحقيقة عن غير الواجب كما سيوضحه سيبويه نفسه فيما سيرد ذكره لاحقاً.
(2) يعني ألف الاستفهام.

ولكن ما معنى أن تكون هذه الحروف غير واجبات؟ أتكون كذلك في ذاتها وبذاتها، وهو أمر يناقض ما اتفق حوله جميع النّحاة من أنّ الحرف ما جاء لمعنى في غيره؟

لقد جعل سيبويه الحروف المفيدة للنّفي والاستفهام والجزاء وغيرها غير واجبات، لما سبق بيانه من أنّها ألفاظ جاءت لمعنى. وإنّما تجيء لتكون دلالات وأمارات على ذلك المعنى تسحبه على ما تسيطر عليه من حيّزات وما تتّصل به من مواضع ومحلات. فالألفاظ إنجاز للمعنى وهي مواضع ومحلات يسيطر بعضها على بعض ويدخل بعضها في حيّز البعض الآخر. لذلك فإنّ غير الواجب في الحقيقة هي «الأفعال التي تكون بعد حروف الاستفهام» (الكتاب، III، 513) لا حروف الاستفهام ذاتها. وكذلك «الفعل الذي للأمر والنّهي» (الكتاب، III، 509) و «الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه (النّون) الخفيفة أو الثقيلة» (السّابق) و «الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي» (السابق، 511). ومن غير الواجب العرض في قولك هلاّ تقولنّ وألاّ تقولنّ... لأنّك تعرض، فكأنّك قلت: افْعَلْ، لأنّه استفهام فيه معنى العرض» (السّابق، 514).

وما نلاحظه في هذا التبويب المبدئيّ أنّ سيبويه يجعل بعض الأحداث أعمالاً متأصّلة في غير الوجوب كالأمر والنّهي والاستفهام ويجعل بعضها الآخر دون الأولى، فهي إمّا بمنزلتها، كالدّعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإمّا متفرعّة عنها، كالعرض الذي هو في الأصل استفهام تضمّن معنى العرض.

فالواجب مفهوم يدلّ على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكينونته، وهي معان متّصلة بعلاقة المتكلّم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التّصوّر والاعتقاد، فما كان منها موجوداً واقعا مستقرّا ثابتاً في التّصوّر والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجوداً أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو غير واجب.

ولعلّ الإنسان يميّز هذا المعنى من ذاك أوّل ما يميّز في حياته، فهما مفهومان بسيطان، ولئن ربطناهما بالتّصوّر والاعتقاد فإنّ ذلك يعود إلى أنّ وجود الكون الخارجيّ أو عدم وجوده يمرّ حتما بالتّصور والاعتقاد إذ أنّ «عملية التّصوّر التي تحدث في العقل ضروريّة قبل صدور الكلام» (عبدالمجيد منصور، 1982، 141) وقد يوجد في الكون من الأشياء ما يقع بعيداً عن نافذة التّصوّر فيكون وجوده كعدم وجوده. وعلى العكس من ذلك قد لا توجد أشياء في الكون البتّة، ويتطرّق إليها التصوّر، فيصنع لها وجوداً شأن الغول والعنقاء والخلّ الودود.

هل توجد علاقة بين تصنيف سيبويه الكلام إلى واجب وغير واجب والتّقسيم الذي تمكّن في العصور اللاحقة واستقرّ إلى اليوم، والذي فرّع الكلام إلى خبر وإنشاء؟

يبدو أنّ تصنيف الكلام إلى واجب وغير واجب عند سيبويه تصنيف أعمّ من التّقسيم المشار إليه.

ويظهر أنّ في إلحاق سيبويه النّفي والجزاء بالأمر والنّهي والاستفهام ضمن ما اعتبره غير واجب ما يبعث على النّظر؟ فهل هما من الأعمال التي لا يحسن بها الإخبار عمّا استقرّ وثبت وجوده أو عدم وجوده لدى المتكلّم؟

يظهر من خلال بعض الأبواب في الكتاب أنّ سيبويه يعتبر النّفي خبرا، وذلك في سياق ما يمكن الإخبار فيه عن النّكرة بنكرة يقول «هذا باب تخبر فيه عن النّكرة بنكرة: وذلك قولك:

ـ ما كان أحد مثلك... وإنّما حسن الإخبار ههنا عن النّكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا... ولا يجوز «لأحد» أن تضعه في موضع واجب». (الكتاب، I، 54) لأنّ البناء على مجرّد النّكرة لا يفيد المخاطب شيئاً، وهو ما يعني أن القيمة الدّلالية للنّسبة الابتدائيّة التي تنبني على النّكرة مجرّدةً من سائر

المعاني كالنّفي والاستفهام، قيمة «ممتنعة» ذات نسبة مفرغة، إذ قولك:

ـ * أحد مثلك،

ـ أو * كان أحد مثلك، قول ممتنع وهو ما عبّر عنه سيبويه بالإحالة (الكتاب، I، ص 25) أي أنّ مثل هذا القول محال.

فإذا أعملت فيه النّفي أحدثت محلا مفيدا ينخزل إليه المبتدإ النّكرة، فيمكن عندئذ البناء على هذا المحلّ «الفائدة» الذي اعتبره سيبويه في موضع غير واجب، وهو في حقيقة الأمر موضع وجوب سالب. ويؤكّد كونه موضع وجوب سالب وجود «كان» منفيّة، وهو «حرف» أو لفظ يعبّر عن الكون أي الوجوب، والنّفي طارىء عليه. فالنّفي لا يفيد معنى غير الواجب لأنّ غير الواجب أساسهُ الدّلالي الإمكان أي ما يمكن أن يكون ولا يكون أي [+ و -] الذي يمكن اختزاله في [±]. وإنّما يفيد النّفي نسبة واجبة واقعة وساقطة ولكنها ذات قيمة سلبية [-] إذ رسخ في اعتقاد المتكلّم وثبت كونها ذات وجوب إلاّ أنّه سالب. ويبدو أنّ سيبويه كان واعيا بالفرق بين النّفي من ناحية، والاستفهام وغيره من الأعمال غير الواجبة من ناحية ثانية، وربّما عبّر عن نوع من التّردّد في تصنيف النّفي ضمن غير الواجب، فذكر صراحة أنّ حروف النّفي «ليست كحروف الاستفهام والجزاء وإنّما هي مضارعة[1]»، وإنّما تجيء لخلاف قوله: قد كان» (الكتاب، I، 145) مضيفاً أنّ حروف النّفي «نفي لواجب يبتدأ بعدهنّ ويبنى على المبتدإ بعدهنّ ولم يبلغن أن يكنّ مثل ما شبّهن به» (السّابق، I، 146).

فمضارعة حروف النّفي لحروف الاستفهام لا تزيد على كونها تشترك معها في بعض خصائصها التّركيبيّة من مثل اختصاصها باحتلال موضع الإفادة

(1) مفهوم المضارعة عندهم لا يتعدّى المشابهة في خصيصة من الخصائص ومنه مضارعة الفعل «المضارع» للاسم مع بقائه قسماً من الكلم مختلفاً عنه.

الذي يُمكّن من البناء على النّكرة فتقول:

ـ ما أحد مثلك.

ـ هل أحد مثلك؟

ـ وما كان من أحد.

ـ وهل كان من أحد؟

وجميعها مواضع تضارع فيها حروف النّفي حروف الاستفهام. على أنّ النّفي وإن شارك الاستفهام في بعض المواضع، فهو يختلف عنه في حقيقة معناه، إذ هو واجب منفي أو حسب عبارة سيبويه نفي لواجب، أي إثبات لعدم وجود. وهذا الإثبات مستقرّ في النّفس ومنتقش في الذّهن والاعتقاد، كما كان «قد كان» إثباتا لوجود مستقرّ ثابت في الاعتقاد.

وإذا كان ذلك كذلك فقد يكون بإمكاننا بطريق الاستلزام أن ندرج النّفي ضمن الواجب من الكلام، وذلك استناداً إلى ما أورده سيبويه نفسه من تدقيق، واستناداً أيضاً إلى حقيقة معنى الوجوب في علاقته بالاعتقاد كما وضّحناه، ولا يمكن تبعا لذلك أن يكون للنّفي غير القيمة الوجوبية [-] التي تمثل قسما من القيمة الوجوبيّة الأعمّ وهي {+ أو -} وتساوي {±}.

وقد ورد في الكتاب ما يمكن أن يدعم هذا التّوجه وذلك من خلال ما ذكرناه آنفا ومن خلال جملة من الموازنات عقدها سيبويه بين معنيَيْ الإثبات والنّفي، موازنات تبرز دقّة الحدّ بينهما من ناحية واشتراكهما في عمل الإخبار من ناحية ثانية. فقد ذكر سيبويه في «باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها (أنْ) من تلك الحروف «قد»... وهو جواب لقوله: أفَعل؟ كما كانت ما فعل جوابا لهل فعلَ؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع. ولمّا يفعلْ، وقد فعل، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئاً.» (الكتاب، III، 114 ـ 115) فالإثبات والنّفي كلاهما عمل واجب الوجود. إلا أن الأوّل واجب الوجود إيجاباً والثاني واجب الوجود

سلبا. والمتكلّم إنّما يعبّر بالإثبات عن اعتقاد استقرّ في ذهنه يتمثّل في إيجاب واجب لوجود، وهو يعبّر بالنّفي عن اعتقاد استقرّ لديه يتمثّل في نفي واجب لوجود، ذلك أنّ نفي الشيء يقتضي إيجابه قبل نفيه كما يقول النّحاة. إنّ تدقيق موضع النّفي ببيان أنّه بمعنى الوجوب السّالب أعلق، وأنّ موضعه الإخبار لا يختلف في ذلك عن الإيجاب في شيء، من شأنه أن يجعل النّفي «قيمة نحويّة أوّلية لا تختلف عن قيمة الإيجاب النحويّة» ويقرّ أنّ «الوجوب هو وجود السّلب أو وجود الإيجاب» (الشريف، 1993، 456).

على أنّ هذا المذهب في التّأويل لإقحام النّفي ضمن الواجب يوازيه مذهب ثان لا يقلّ قيمة عن الأوّل، ومحصّله أنّ سيبويه يمكن أن يكون اعتبر النّفي من رهط غير الواجب، وذلك لأنّ الإثبات الموجب عنده هو الصّورة البسيطة المثلى للخبر وهو الواجب، أمّا نفي الواجب فهو كالاستفهام عنه، وكالأمر به جميعها ذو قيمة سلبيّة، وهو غير الواجب.

والجزاء عند سيبويه ذو قيمة سلبيّة، لذلك اعتبره غير واجب، وهو يخالط الاستفهام والأمر في كثير من الخصائص منها اعتماده على الفعل مظهرا أو مضمرا. فحروف الجزاء لا يليها إلا الفعل و «حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل إلا أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك... وكرهوا تقديم الاسم لأنّها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابها كجوابه وقد يصير معنى حديثها إليه[1] وهي غير واجبة كالجزاء» (الكتاب، I، 98 ـ 99) وإنّما يصير معنى حديثها إليه لمخالطتها إيّاه في معنى غير الواجب. والواضح أنّ بين الاستفهام والجزاء من متين الصّلات ما جعل النّحاة يعتبرون أنّه «يُجازى بكلّ شيء يستفهم به»[2] كما حكي عنهم

(1) يعني أنّ معنى حروف الاستفهام قد يصير جزاء وذلك في مثل قولك: أين بيتك أزرك، إذ يصير بمعنى: إن أعلم مكان بيتك أزرك.

(2) ن. ردّ سيبويه وملاحظات السيّرافي بشأن ردّه (الكتاب، III، ص 59: المتن والهامش).

أنّهم قالوا «إنّ أصل الجزاء الاستفهام، وكلّ شيء جوزي به إنّما هو منقول من الاستفهام. . .» (هامش الكتاب، III، 59).

إنّ الجزاء عند صاحب الكتاب غير واجب لأنّ «القول فيه كالقول في الاستفهام» (الكتاب، III، 59) وربّما كان معنى الجزاء أدلّ على الإمكان الذي يكون ولا يكون [±] من معاني الأمر والنّهي والاستفهام، لذلك أوجبوا تقديره بعد هذه الأشياء في مثل قولك:

ـ ائتني آتك. حيث يكون كلاما مقدّرا بـ:

ـ ائتني، إن تفعل آتك.

مهما يكن من أمر فإنّ الواجب وغير الواجب عند سيبويه مفهومان أعمّ من الخبر والإنشاء. وهما مفهومان يتراوحان بين معنيين اثنين على الأقلّ.

ـ مظهر وقوع الفعل في الزّمان، إذ الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي وهو المعنى السّاذج البسيط، والألصق بالمعنى اللّغوي، ويمثّله في اللّغة الإثبات.

ـ جهة اعتقاد المتكلّم، بحيث يكون الواجب هو الواقع والسّاقط المستقرّ في الذّهن والتّصوّر على سبيل الثّبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع ويكون غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهن المتكلّم. يؤيّد هذا إشارات كثيرة من صاحب الكتاب إلى أن الاستفهام «كالأمر في أنّه غير واجب وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل» (الكتاب، I ص 99).

وسنسعى إلى زيادة تقصّي هذين المفهومين لبيان أنّهما مفهومان بَدَآ عند سيبويه مظهرا لوقوع الحدث ثم تحوّلا إلى نوع من الاصطلاح على جهة اعتقاد المتكلّم المرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الإنشاء.

الفصل الثاني

الواجب واختلاف درجات الاعتقاد إثباتاً ونفيا

1 ـ درجات الاعتقاد في الإثبات والنفي.

لقد انتهينا إلى أنّ النّفي كالإيجاب، ذو قيمة نحويّة تدلّ على اعتقاد مستقّر ثابت لدى المتكلّم وأشرنا لتوضيح بعض ذلك إلى جملة من الموازنات التي عقدها سيبويه بين الحروف التي تفيد الإثبات وما يكون بمنزلتها في إفادة النّفي ممّا يكون جواباً للاستفهام. ومن هذه الموازنات أنّ:

ـ فَعَلَ نفيها لَمْ يَفْعَلْ.

ـ قَدْ فَعَلَ نفيها مَا فَعَلَ (الكتاب، III، 114) أو لَمَّا يَفْعَلْ (السّابق، 117).

ـ لَقَد فَعَلَ وهو بمنزلة والله قدْ فَعَل ونفيه مَا فَعَل.

ـ (هو) يَفْعَلُ، أي هو في حال فِعْل، فإنّ نفيه ما يَفْعَلُ.

ـ يَفْعَلُ عندما لا يكون الفعل واقعا وكذلك لَيَفْعَلَنَّ نفيه لاَ يَفْعَلُ.

ـ سوف يَفْعَلُ بمنزلة سَيَفْعَلُ نفيهما لَنْ يَفْعَلَ (السّابق، 114 ـ 117).

ويمكن أن نستنتج من هذه المقابلات بعض الملاحظات المتّصلة بدرجات الاعتقاد واختلافها إثباتاً ونفيا ومنها:

أولا: ما حقّقنا النّظر فيه من أنّ نفي الواجب إنّما هو بمنزلة الواجب في كونه خبرا.

ثانيا: أنّ الإثبات والنّفي في الحقيقة يقابلان الاستفهام باعتبارهما جوابا له وإخبارا عنه. ثمّ إنّ كلّ خبر مثبت يناسبه خبر منفيّ، ويختلف لفظه باختلاف درجة اعتقاد المتكلّم الذي يعمل الإثبات أو النفي.

ثالثاً: أنّ من الأفعال ما يمكن أن يكون معناه الوجوب و «لم يكن الفعل واقعاً» (السابق: 117) كما هو الشأن في الإخبار بيَفْعلُ إذا كان في سياق يدلّ على الاستقبال، وكذلك سيفعل وسوف يفعل. فالوجوب لا يعني وقوع الفعل في الكون في الماضي المنقطع أو الحال غير المنقطع، وإنّما هو وجوب باعتبار استقراره في اعتقاد المتكلّم وثبوته في نفسه. وكذلك يكون نفي الواجب أيضاً مستقرّا في ذهن المتكلم، ثابتا في اعتباره، راسخا في اعتقاده، فيمكن له توكيده، كما كان بإمكانه توكيد الإثبات.

رابعاً: إنّ الإثبات، بخلاف النّفي والتّوكيد، قد يكون بغير حرف يدلّ عليه، ونحن نفترض مبدئياً أنّ الإثبات والنّفي والتّوكيد معان يمكن أن يجرّد لها موضع نحويّ يحتلّ الصّدارة في الجملة، وهو موضع يمكن أن يعجّم كما يمكن ألاّ يعجّم، وتعجيمه إنّما هو إظهار للألفاظ الدّالة على المعاني باعتبارها ألفاظا تعتور ذلك الموضع فتفيد إضافة إلى تلك المعاني بعض المقولات الدّلالية المتّصلة باعتقاد الإثبات أو النّفي، كمقولة الزّمان وما يتصرّف فيه من مضيّ أو حال أو استقبال، أو معنى توقّع ما يثبته المتكلّم أو ينفيه، أو معنى توكيد إثباته، أو توكيد نفيه، أو تعيين درجة اعتقاد المتكلّم... قلنا إنّا نفترض ذلك مبدئياً لأنّنا وجدنا عند صاحب الكتاب ملامح تدلّ على هذه المواضع منها:

أ ـ مذهبه في اعتبار «أنّ الحرف بمنزلة الفعل» (الكتاب، II، 140) وهو يعني بذلك الحروف الخمسة خاصة، فهذه الحروف تعمل عمل الأفعال إذ تعمل الرّفع والنّصب كما يقول الخليل (ن. السّابق، ص 131) فهي من هذه الجهة «بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال» (السّابق) وهي من جهة ثانية

تلغى كما تلغى الأفعال التي تدل على جهة اعتقاد المتكلّم، يقول الخليل: «إنما» لا تعمل فيما بعدها كما أنّ «أُرَى» إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل» (السابق).

«فإنّ» حرف عامل عمل الفعل بمنزلة أؤكّد، وكذلك «إنّما» هي بمنزلة... فعل ملغى مثل «أشهد لزيد خير منك» (شرح السّيرافي، ن. هامش الكتاب، III، ص 130) وإنّما تكون هذه الحروف عاملة وملغاة، حاضرة وغائبة لأنّها ليست في موضع التّأسيس تقول:

1 ـ زيد خير منك.

2 ـ و (إنّ) زيدا خير منك.

3 ـ و (أعتقد أنّ) زيدا خير منك.

4 ـ و (أظنّ أنّ) زيدا خير منك.

5 ـ و (إنّما) زيد خير منك.

6 ـ و (أشهد أنّ) زيدا خير منك.

7 ـ و (والله) لزيد خير منك.

كما تقول:

8 ـ فَعل.

9 ـ و (قد) فعل.

10 ـ ويفعل.

11 ـ و (سوف) يَفْعَلُ.

12 ـ و (لمّا) يَفْعَلْ.

13 ـ و (لـ) يَفْعَل (نّ).

14 ـ و (والله لـ)يَفْعَلَ(نّ).

15 ـ وإنّه (والله لـ)يَفْعَلُ(نّ).

وفي جميع ذلك نلاحظ أنّ هذه الأدوات الموضوعة بين قوسين لا تسهم في تأسيس المعنى بقدر ما تعيّن جهة اعتقاد المتكلّم وجهة إعرابه عن ذلك المعنى، لذلك يمكن «إلغاء» جميعها فلا يتغيّر القصد الأوّل المتمثّل في إثبات أفضليّة زيد عليك في الأمثلة من (1) إلى (7). أو إثبات الفعل للفاعل في بقيّة الأمثلة من (8) إلى (15). فحقيقة كون الحرف بمنزلة الفعل أنّه بمنزلة فعل المتكلّم إذ نظيره من الأفعال إنّما هو أفعال الشّكّ والعلم واليقين. وموضعها أوّل الكلام إذا كانت عاملة.

ب ـ وممّا يؤيّد هذا المذهب ما دأب عليه سيبويه في الكتاب من استبدال لهذه الأدوات لبيان أنّ بعضها يكون بمنزلة بعض، لأنّ موضعها واحد، فهو ينقل عن الخليل قوله:

ـ «إذا قال: «أما أنّه منطلق»، فإنّه يجعله كقولك: «حقاً أنّه منطلق»، وإذا قال: «أما إنّه منطلق»، فإنّه بمنزلة قوله: «ألا»، كأنّك قلت «ألا إنّه ذاهب». وإذا قلت: «أما والله إنّه ذاهب»، كأنك قلت: «قد علمت والله أنّه ذاهب». وإذا قلت: «أما والله إنّه ذاهب»، كأنّك قلت: «ألا إنّه والله ذاهب»» (الكتاب، III ص 122).

وتقول:

ـ عبدالله خير منك،

ـ وقد علمت لعبدالله خير منك.

«وإنّما أدخلت عليه «علمت» لتؤكّد وتجعله يقينا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك به» (الكتاب، I، 236).

خامساً: أنّ هذه الحروف الدّليلة على المعاني إنّما هي ألفاظ دليلة على

اعتقاد المتكلّم بوجوب تلك الأحداث إيجاباً أو نفيا أو توكيدا، ذلك «لأنّ اللّغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي وتنقض وتبرم» كما يقول الجرجاني (الأسرار، ص 345) وإنّما الذي يثبت وينفي ويؤكّد هو المتكلّم، وقد دلّت هذه الألفاظ المعاني على أفعاله وأعماله، واختلفت لاختلاف السيّاقات والمقامات ودرجة الاعتقاد.

ـ فـ «لَمْ» تدلّ على قوله أنفي،

ـ و «لمّا» تدل على اعتقاد يمثّل له بأنفي متوقّعا وقوع الحدث، ويقصد به من يتوقّع ذلك الحدث أو ينتظره.

ـ واللام والنّون في «ليفعلن» يدلاّن على شدّة اعتقاد المتكلّم ويقينه بحصول الحدث في المستقبل، فهو بمنزلة القسم.

ـ و «قد» (فعل) بمنزلة «لمّا» (يَفْعَلْ) في الدّلالة على التّوقع إثباتاً ونفيا وهو ما يكرّس صلتها بحال القول.

ـ وكذلك «لن» بمنزلة «السين» و «سوف» في دلالتها على اعتقاد المتكلّم وجوبَ الحدث في زمان الاستقبال وجوبا سالبا (بلن) أو موجبا (بالسيّن وسوف).

إنّ هذه الألفاظ وإن اختصّت في الظّاهر بالفعل أو بالاسم فهي في الحقيقة تتعلّق بالجملة الفعلية أو بالجملة الاسمية كما سيتّضح لنا ذلك فيما سيأتي من فصول هذا البحث.

سادساً: إنّ الإثبات درجات في الاعتقاد كما أنّ النّفي درجات والتّوكيد درجات أيضاً، سواء كان توكيدا للإثبات أو توكيدا للنفي. ووجه ذلك أن «فَعَلَ» تختلف عن «قد فَعَل» «فإذا قال: «قام زيد» فإنّما يبتدىء إخبارا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقّعه» (السّيرافي هامش الكتاب، III، 115) وإذا قال قد قام زيد «فإنما يقوله لمن يتوقّع قيامه أو لمن سأل عنه فقال: هل قام زيد؟...

فأشبهت «قد» العهد في قولك: «جاءني الرجل» لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده». (السّابق) وهي، يعني قد، بمنزلة «لمّا» يفعل إذا نفيت وقوع الحدث. وكلاهما يقال «لقوم ينتظرون شيئاً». ودرجة الاعتقاد التي وضعا لها هي في اعتقادنا أقوى من مجرّد الإثبات الابتدائي الذي يكون في مثل «فَعَلَ» و «يَفْعَلُ»، ولكنّها مع ذلك قوّة لا تبلغ درجة التّوكيد التي في «إنّ» أو «اللام» وقد اعتبر بعض النّحاة هذه القوّة الزّائدة على معنى الإثبات التي تدل عليها «قد» مع الفعل الماضي من رهط ما يفيد التّحقيق والتّوكيد (شرح الرّضي[1]، IV، 6 ومغني اللّبيب، I، 174).

ومثل هذا يمكن أن يقال في اختلاف درجة الاعتقاد بين قولك:

(1) ـ يَفْعَلُ غدا.

(2) ـ وسوف يَفْعَلُ غدا أو سَيَفْعَلُ غدا.

(3) ـ وليفْعَلَنَّ غدا، عند من لا يعتبر أنّ اللام وضعت في مثل هذا للقسم. فالسّين وسوف واللام المردفة بالنّون الخفيفة أو الثّقيلة لا يقتصر معناها على الدّلالة على الاستقبال، وإنّما هي قبل ذلك دليلة على نوع من الالتزام يعبّر بواسطته المتكلّم عن اعتقاده بدرجة تختلف عن الاعتقاد الذي يعبّر به على سبيل الابتداء كما هو الشأن في (1) حيث ابتدأ الكلام فقال: يفعل غدا.

ومثل هذا أيضاً يمكن أن يقال في اختلاف درجة الاعتقاد باختلاف ألفاظ النفّي من مثل «لَنْ» و «لَمْ» و «لا» و «مَا»، المعجّمة لموضع الوجوب السّالب. ولا شكّ أنّنا نفهم من خلال نصّ سيبويه أنّ «لَنْ» حرف يعبّر به

(1) يقول: إنما اختصّ (قد) بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي.

المتكلّم عن يقين شديد لا يبلغهُ النّفي «بما» وذلك أنّه «لَنْ» نفي «لسوف» في حين أنّ «ما» نَفْي لفَعَلَ أو يَفْعَلُ «الابتدائيّين».

إنّ إثبات الحدث أو نفيه في الاستقبال يدلّ على اعتقاد أقوى من نفي الحدث أو إثباته في الحال أو في الماضي، وإنّ إثبات الحدث أو نفيه لمن ينتظر ثبوته أو انتفاءه أقوى من الإثبات أو النّفي على سبيل الابتداء. فالابتداء درجة أولى في الاعتقاد، وهو أوّل، كما أنّ الواحد أوّل العدد...

سابعا: إنّ ملاحظات سيبويه، بشأن معنيي «قد» و «لمّا» وغيرهما من الحروف التي تكون دليلة على حال المخاطب خصوصا والمقام عموما قد أكّدت لدينا حدسا سنواصل السّعي إلى اختباره في كامل بحثنا يتمثّل في العلاقة بين المتكلّم والمخاطب في عمل القول وما لها من أثر في تحديد ضروب القول من ناحية، وفي تغيير نوع العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجيّ الذي يحيل عليه المتكلّم من ناحية ثانية. ومذهبنا بهذا التّوجّه يختلف عن مذهب البلاغيّين إذ قصروا نظرهم على اعتبار التوكيد انعكاسا لتردّد المخاطب أو إنكاره لما يُخبر به، ولا يعني هذا الاختلاف نقضا لمذهب البلاغيّين، وإنّما هو إتمام لبعض جوانبه ممّا لم يعتن به النّحاة والبلاغيّون. وملخّص ما نذهب إليه أنّه كلّما ضعفت العلاقة بين المتكلّم والمخاطب قويت العلاقة بين المتكلم والكون الخارجي وسيطرت الألفاظ المحيلة على الخارج في البنية المنجزة. وعلى العكس من ذلك كلّما قويت العلاقة بين المتكلّم والمخاطب وتوتّرت ضعفت العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجي وسيطرت ألفاظ الاعتقاد غير الإحالية على البنية المنجزة.

وقد ورد في الكتاب أن الابتداء خبر عن حدث لمن لا ينتظره ولا يتوقّعه، فكأنّ المخاطب غائب، وكأنّ غيابه غيّب الألفاظ التي تكون دليلة على اعتقاد المتكلّم بدرجة تفوق مجرّد الإثبات. كما أنّ حضور المخاطب منتظراً أو متوقّعاً خبرا يولّد في مستوى البنية حضور ألفاظ معبّرة عن اعتقاد المتكلّم

من مثل «قد» و «لمّا».

فهل يمكن لنا أن نفترض بناء على هذا أنّ للمخاطب أثرا في تعجيم موضع الفائدة الدّال أساساً على أفعال المتكلّم وأعماله، باعتباره يثبت وينفي ويؤكّد قاصداً بذلك المخاطب، فتختلف درجات إثباته ونفيه وتوكيده باختلاف المقامات، واختلاف علاقته بالمخاطب؟ وهل يمكن بعبارة أخرى أن نفترض، بناء على ما ورد في الكتاب، أنّ البنية النحويّة قادرة على استيعاب المقام الذي يمثّله أساساً المتكلّم والمخاطب وحالهما؟ وذلك باشتمالها على موضع قار مهيّىء للتّعجيم والوسم بما يحدّد عناصر المقام من ناحية، ويجعل معنى الجملة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمقام، بحيث لا تكون العلاقة الدّلالية بين الجملة وما تحيل عليه سوى مظهر من وضع تداولي معقّد يسهم في تحديده كلّ من المتكلّم، والجملة التي يلفظ بها، وما تحيل عليه من أشياء، والمخاطب، والسّياقين المقالي والمقامي للقول.

قد لا يمكننا الإجابة الآن عن مثل هذه الأسئلة التي نعتبرها مجرّد افتراضات ولّدها النّظر فيما جاء في الكتاب من ملاحظات كدلالة بعض الحروف على حال المتكلّم والمخاطب نفيا وإيجاباً، واعتبار أن كلّ إخبار سواء كان نفيا أو ايجابا، إنّما هو جواب عن سؤال سائل (الكتاب، III، 114) وهو ما أكده السّيرافي بقوله: «كلّ إخبار يصحّ أنّ يكون جواب مسألة» (السّيرافي، هامش الكتاب، II ، 275) فيكون بذلك الجواب متضمّنا لما يحيل على السّؤال وأحوال السّائلين.

وخلاصة هذا

أولاً: أنّ الواجب يشمل على الأقل عملا أساسيّاً عند سيبويه، هو الإثبات الموجب، وأنّه من الممكن إدراج الإثبات السلبي ضمن الواجب، وأنّ كليهما، أي الإثبات الموجب والسّالب، درجات تختلف باختلاف المقامات والأحوال.

ثانيا: أنّ الإثبات خبر، كما أنّ النّفي خبر أيضاً، وهما عملا قول يصحّ دائماً أن يكونا جواب مسألة، لذلك كانت وظيفتهما التّداوليّة الإخبار. وإنّ اعتبار الإثبات أو النّفي خبرا وجوابا لمسألة، يقرّب محلّهما، في الكلام، من محلّ المبنيّ عليه «الخبر» في الجملة الاسميّة.

ثالثا: أنّ للمخاطب المخبَرِ، إيجابا أو نفيا، حضوراً «بالفعل» أو «بالقوة» وأنّ لحضوره أثراً في تعجيم موضع الإفادة في الجملة وذلك في عمل النّفي أو في عمل الإثبات إذا زادت درجة الإعتقاد لدى المتكلّم عن مجرّد الإيجاب الموجب، أو ما سمّيناه بمجرّد الابتداء.

رابعاً: أنّ في الكتاب ما يشير إلى أنّ الواجب هو ما استقرّ في النّفس وقوعه أو عدم وقوعه، لذلك فإنّ الواجب قد يشمل ما استقرّ في نفس المتكلّم وقوعه أو عدم وقوعه في المستقبل.

خامساً: أنّ التّركيب هو موضع المعنى، وأنّ المعنى لا يعدو أن يكون في أصله نسبة مجرّدة بين مكوّنين مسند ومسند إليه، وأنّ المتكلّم هو الذي يقف وراء تلك النسبة الإسنادية في مستواها المجرّد، وذلك باعتباره متكلّما أو واضعا مطلقاً أو متكلّما مخاطبا مثاليّا كما يقول التوليديّون.

سادساً: أنّ هذه النسبة الإسنادية المجرّدة تتضمن بالوضع اعتقاد المتكلّم، وأنّ هذا الاعتقاد يأخذ في مستوى الإنجاز قيمتين دلاليتين تمثّلان أصل المعاني النّحويّة هما الإثبات والنّفي ويمكن إرجاعهما إلى قيمة واحدة هي الإثبات الموجب أو السّالب. إنّ هذا الإثبات موجبا أو سالبا هو حقيقة العلاقة التي يحدثها المتكلّم بين المسند والمسند إليه. وهو علاقة تمثل قيمة دلالية قد تتلوّن ألواناً وتختلف درجات، ولكنّها لا تخرج عن كونها إثباتاً أو نفيا. ولعلّ اختلاف درجات الاعتقاد وتلوّن القيمة الدّلالية إيجاباً أو نفيا ممّا لا يحكمه غير السّياق والمقام وحال المتكلّم والمخاطب... لذلك قد يثبت المتكلّم بمجرّد الإسناد وقد يثبت «بقد» أو «السّين» أو «سوف» وينفي مرّة

«بلم» وأخرى «بلمّا» أو «لَنْ» أو «لا» أو «ما».

سابعا: إنّ الإثبات حكم يعرب به المتكلّم عمّا استقرّ في علمه واعتقاده بواسطة أدوات هي حروف أو أفعال تظهر أو لا تظهر. فإن لم تظهر فلأنّ الإثبات مجرّد علاقة إعرابية بين محلّين، وإنْ أظهرها المتكلّم فإنّما يظهرها ليسم تلك العلاقة الإعرابية ويعيّنها بدرجة من درجات اعتقاده. فهي معنى زائد إيجابا أو سلبا عن مجرّد الإثبات، وتلك «الزّيادة» يحكمها المقام والسّياق والأحوال، وهي ليست زيادة في أصل المعنى وإنما هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية وبالأحداث في الكون من ناحية ثانية.

2 ـ الأفعال الواجبة الدّالة على ما في علم المتكلّم من يقين أو ظنّ:

وهي أفعال تجيء لمعنى العلم والشّك، وأبرز ما ذكره سيبويه بشأنها أنّها أفعال ليست من نوع «ضربت وقتلت» إذ لا يكون ظننت «في موضع كضربت وقتلت، ولكنّه فعل بمنزلة «لَيْسَ» يجيء لمعنى، وإنّما يدلّ على ما في علمك» (الكتاب، II، 314). وهو ما يستلزم أنّ الأفعال عند صاحب الكتاب على ضربين على الأقلّ:

أ ـ أفعال «هي بمنزلة اسم مبتدإ والأسماء مبنيّة عليها» (الكتاب، II، 368) يعنى الأفعال الحقيقيّة التي تطلب فاعلا كما يطلب المبتدإ الخبر. وهي في الحقيقة أفعال يقصد بها الإخبار عن أحداث واقعة في الكون، ويريد بها المتكلّم «فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه» (السّابق). وذلك نحو ضربت زيدا وأدّبت عبدالله.

ب ـ وأفعال تجيء لمعنى يحدّد اعتقاد المتكلّم بشأن جهة وقوع الحدث «المبتدإ». وهي أفعال تدلّ على ما في علمك وخاطرك واعتقادك لا على ما في الكون من وجود لأحداث. وهذه الأفعال هي أفعال المتكلم إذ تجيء

لمعنى لا يقصد لذاته وإنّما يدلّ على جهة اعتقاده بشأن الأحداث والوقائع.

وهذا النّوع الثاني من الأفعال إنّما يدخل على المبتدإ والمبنيّ عليه مثلما تدخل «إنّ» و «ليس» على المبتدإ والمبنيّ عليه «وإنّما أدخلوها على مبتدإ ومبني عليه لتجعل الحديث[1] شكّا وعلماً».

والدّليل على كونها مخالفة للنّوع الأوّل من الأفعال، وأنّها دخلت على حديث لتجعله شكّا أو علما، «أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فلمّا صارت «حسبت» وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة «إنّ» وأخواتها، لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها، لأنّها إنّما دخلت على مبتدأ ومبني عليه» (السابق).

إنّ موضع هذا النوع من الأفعال إنّما هو موضع ما سمّيناه فعل المتكلم وهو موضع الإفادة الذي يمكن أن تعجّمه إنّ وليس والقسم، فهي أفعال اعتقاد حقيقيّة.

ولعلّه من المهمّ أن نلاحظ أنّ سيبويه عندما يمثّل لهذا النّوع من الأفعال يسندها إلى المتكلم في جلّ السياقات، وقد يكون ذلك لكون الظّنّ ونحوه معنى في النّفس والعلم بحيث لا يمكن أن يعبّر عنه إلا المتكلّم نفسه لأنّه هو الذي يعلم ما بنفسه. وقد يقارن هذه الأفعال الدّالة على ما في النّفس من علم وظنّ مسندة إلى المتكلّم بسائر الأفعال غير النفسيّة مسندة إلى المتكلّم أيضاً، نحو «ضربت» و «قتلت» وذلك لبيان ما بينها من فروق في المعنى وفي التّركيب ومن أبرز هذه الفروق، إضافة إلى ما بيّناه، أنّ أفعال «الابتداء» أي التي تكون بمنزلة اسم مبتدإ والأسماء مبنيّة عليها من مثل ضربت وقتلت، تقتضي موضع إثبات الوجود أو نفيه وهو موضع يكوّن صدر كلّ ابتداء كما

(1) كلمة «حديث» استعملها سيبويه تارة مرادفة لمعنى خبر وتارة أخرى مرادفة لمصطلح كلام، وهو ما يحسن السّكوت عليه من «الجمل».

رأينا. أما أفعال «النّفس» من مثل «علمت» و «ظننت» فإنها أفعال تجيء لتحقّق ما بعدها ممّا كان ابتداء قبل مجيئها وتؤكّده، إذ اليقين الذي يكون في أفعال العلم «تُحَقِّقُ به كما تفعل ذلك بالحقّ» (الكتاب، I، 380) في قولك «هو زيد حقّاً». فلا فرق بين علمت وحقّا إلا في كون الأوّل عاملا في ما يكون بعده من حيث اللّفظ وهو معنى، أما حقّا فهو معنى أيضاً، إلاّ أنه معمول لفعل «غير كلامك الأوّل» أي فعل «أحقّ» المتروك إظهاره، و «حقاً» إنّما هو لفظ يعمل، مع ما ترك إظهاره من لفظه «أحقّ» فيما اتّصل به من ابتداء، وعمله إنّما هو التّحقيق والتّوكيد، كما عَمِلَتْ «إنّ» فيما بعدها من كلام معنى التّحقيق والتّوكيد.

إنّ سيبويه لم يميّز في هذه الأفعال بين ما أفاد منها الشكّ وما أفاد اليقين، وذلك لأنّها أفعال تدل على درجات من الاعتقاد يدلّ عليها اللّفظ بما يشتمل عليه من مادّة معجميّة. ولعلّه قد يفهم أنّ الظّن اعتقاد أضعف من اعتقاد العلم أي لا يكون بمنزلة التّوكيد الذي يفيده لفظ العلم ولكنّه على كلّ حال لا يفيد معنى الإمكان، لأنّ في «أظنّ» إثباتاً لدرجة من درجات الاعتقاد تفوق الشكّ. وممّا يدل على كونه كذلك إمكان تضمين القول في مثل:

ـ أتقول أنّ زيدا مُنْطَلِقٌ؟ في الاستفهام معنى:

ـ أتظنّ أنّ زيدا مُنْطَلِقٌ؟ وهي ظاهرة خاصة بالاستفهام المعتمد على فعل القول في صيغته الدّالة على زمان الحال.

شبهوها «بتقول» لأنّها بمعناها. بل إنّ الأخفش الأكبر كان يذهب حسب سيبويه إلى «أنّ ناسا من العرب يوثق بعربيّتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت» (الكتاب، I، 124) وذلك من حيث عملها فيما بعدها من كلام، فيقولون «قال أنّ...» كما يقولون «ظنّ أنّ...» ولا يبتدئون بعد القول. وهي نزعة نلاحظ شيوعها اليوم عند العامّة والخاصّة.

وإذا كان ذلك كذلك فهل يمكن أن نذهب إلى أنّ نزعة «قال»، من

حيث التّركيب، إلى تعليق ما بعدها من كلام إنّما هي نزعة ناتجة عن القرابة في المعنى بينها وبين «ظنّ»، وأنّ هذه القرابة هي التي ولّدت في الجانب الثّاني لدى «ظنّ» «نزعة» أخرى إلى الإلغاء الذي تتميّز به «قال» إذ «تحكي ما كان كلاما لا قولا، نحو: قلت: زيد منطلق، لأنّه يحسن أن تقول: زيد منطلق ولا تدخل «قلت». (الكتاب، I، 122)؟ فيَكون الأمر في ذلك بينهما على نحو تَقَدّمَ فيه كل طرف نحو الآخر خطوة؟

إنّ هذا في الحقيقة يبقى مجرّد افتراض قد نجد من الأدوات ما يؤكّده أو ينفيه. ولكنّه على كلّ حال افتراض لا يخلو من إخفاء بعض القضايا وراءه:

ـ منها المسائل التّالية: هل يمكن لنا أن ندرج عمل الظّن، باعتباره يدلّ على درجة من درجات الاعتقاد، ضمن عمل الإثبات حسبُ؟ أم هل هو بين الإثبات والتّوكيد؟ أم هل يصنّف عملا مستقلا بنفسه مختلفا عن الإثبات أو التّوكيد؟ أم هل هو مجرّد قول يحتاج بعده إلى الإثبات أو النّفي أو التّوكيد؟

ـ ومنها تحقيق القول في حيّز العلم والظّن ومدى ما يعملان فيه إن ألغيا أو تأخّرا تأخرا نسبياً في الجملة، أي توسّطا مكوّناتها، أو تأخّرا تأخراً كلّيا، وهو أمر لا يخلو من وجود اختلاف في وجهات النّظر بشأنه كما سنرى لدى النّحاة بعد سيبويه.

ـ ومنها تحقيق النّظر في نصب هذه الأفعال «النّفسيّة» لمفعولين نصبا يخالف انتصاب المفعولين اللّذين يكونان معمولين «لأعطى» و «أعلم»...

ـ ومنها الفروق ما بين علمت وعلم زيد وعلم الله...

ومهما يكن من أمر فإنّ صاحب الكتاب قد أدرج الحديث عن أفعال العلم والظّنّ ضمن ما سمّاه واجبا، مع تأكيده على أنّ مضمون الخبر إنما يكمن في تمام المفعول الأول بالمفعول الثّاني، وأنّ هذا النوع من الأفعال نوع خاص له موضع يختلف عن سائر مواضع الأفعال، لأنّك إنّما أردت به «أن

تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا كان أو شكّا. وذكرت الأوّل لتعلم به الذي تضيف إليه ما استقرّ عندك من هو. . .» (الكتاب، I، 40) فهو اعتقاد ما وجب لديك من حال الأوّل التي يخبر عنها بالمفعول الثّاني. و «إنّما ذكرت «ظننتُ» ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشّكّ أو تعتمد عليه بالتّيقّن» (السابق). فالخبر هو قيمة دلاليّة حاصلة بانضمام المفعول الثّاني إلى الأوّل، وقد انخزل إعرابياً في الثاني المبني عليه، ثم دخلهما معنى الشّكّ أو التّيقن، وهو فعل المتكلم «النفسي»، مثلما دخلت «إنّ» أمارة على عمل المتكلّم المتمثّل في التّوكيد، ومثلما دخلت «حقّاً» و «ليس». . . وكلّها أعمال تحقّق الواجب وتؤكّده أو تنفيه أو تدقّق جهة استقراره في اعتقاد المتكلّم.

3 ـ عمل التوكيد إعراب عن درجة من درجات الاعتقاد في الخبر.

البنية النّحوية تركيب مجرّد لمحلات إعرابيّة يعمل بعضها في بعض ويسيطر بعضها على بعض ويشغل بعضها البعض وينازع بعضها البعض الآخر العمل في هذا المحلّ أو ذاك. . . «فالمحل قيمة وظائفيّة عليا مجرّدة»، والعمل «علاقة نحويّة دلالية خالصة» بين محلات إعرابية (الشريف، 93، 696) والمحلات الأساسية في العربيّة هي الرفع والنّصب. أمّا الجرّ فهو محلّ بديل أو هو محلّ فرعيّ يتفرّع عن محلّ النّصب غالبا وعن محلّ الرّفع قليلا كما هو الشأن في الصّفة المضافة إلى الموصوف. والعمل تبعا لذلك رفع ونصب. أمّا الجزم ففرع على فرع لا تمكّن له في الإعراب ومحلّه الفعل. والعمل علاقة نحويّة بين محلات يحتلّها المفرد أو ما يكون بمنزلة المفرد. وموضع الفعل أن يكون عاملا، وكذلك الحرف إذا كان بمنزلته، كما أن موضع الاسم أن يكون معمولا، لذلك كان متمكنا في الاعراب. على أنّ العامل الحقيقيّ هو المتكلّم الذي يثبت وينفي، وإثباته أو نفيه إنّما هو إيجاب أو نفي لتلك العلاقة الرابطة بين جزأي الكلام المسند والمسند إليه والتي اصطلح عليها النّحاة «بالكون» أو

«الوجود». وقد بيّنّا أنّ في إيجاب المتكلّم للوجود أو في نفيه إيّاه موقفا يعبّر به عمّا استقرّ في علمه واعتقاده من وقائع، وأنّه قد يعيّن ذلك العلم وذلك الاعتقاد بأفعال العلم أو أفعال الظنّ.

إن الاعتقاد مفهوم يفترض دائما مقاما قد يدلّ عليه اللّفظ وقد لا يدلّ. وقد يكون لألفاظ الاعتقاد دلالة على حال المتكلّم وحال المخاطب معا. والمتكلّم عندما يخبر إنما هو يجيب المخاطب عن سؤال صريح أو غير صريح إذ إنّ كلّ إخبار يصحّ أن يكون جوابا لسؤال سائل. وقد سمّينا موضع اعتقاد المتكلّم في بنية الجملة موضع الاعتقاد، وسميناه موضع القيمة الدّلالية للجملة. وربّما كان مصطلح موضع الإفادة أوْفَى بالمعنى[1]. وقد لا يعنينا المصطلح في هذه المرحلة من بحثنا بقدر ما يعنينا أنّه موضع لعمل المتكلّم وهو موضع رأينا أنّه قد يكون شاغرا وقد يشغله الحرف الذي يدلّ على اعتقاد المتكلّم كما يمكن أن يشغله فعل المتكلّم الذي يترجم عن حقيقة الحرف من مثل أثبت أو أنفي، أو يشغله فعل اليقين أوالظنّ. فالحرف والفعل في هذا الموضع سواء، لأنهما مجرّد آلة يستخدمها المتكلّم للتعبير عن اعتقاده. والمهم أنّهما في موضع يعمل فيما بعده، وما بعده إنّما هي علاقة وجود حكم.

وإذا كان ذلك كذلك فهل يمكن أن نعتبر عمل التّوكيد من جنس عمل الإثبات والنفي، بحيث يعمل مباشرة في تلك العلاقة الرّابطة بين جزأي الكلام؟ أم إنّ التوكيد هو بالإثبات أو النفي أعلق؟ وعلى الثاني هل يكون التّوكيد اعتقاداً ثانياً زائداً على الأول الذي ذكرنا أنّه إثبات أو نفي؟

(1) هذا الموضع يسميّه الشرّيف محلّ الحدث الإنشائي (الشريف 1993). وهو مصطلح بالمستوى الأعلى المجرّد أنسب وأعلق، ولكونه كذلك فإنّه لا يختلف في شيء عمّا نقصده بموضع الإفادة.

لا نجد في الكتاب إجابات صريحة عن مثل هذه الأسئلة، ولكن قد يفيدنا سيبويه في دراسته لما تؤكّد به الجمل ببعض الملاحظات ممّا يمكن استغلاله للإجابة عنها وتكريس ما شرعنا في خطّه من منزع.

إن حضور المخاطب في عمل القول بصفة يظهر أثرها في وسم موضع عمل المتكلم في البنية الإعرابية للجملة كان من أهم افتراضاتنا التي عرضناها على الاختبار في الفقرات السّابقة. وقد بيّنت لنا بعض حروف الاعتقاد من مثل «قد» و «لمّا» و «السيّن» و «سوف» و «لن» أنّه افتراض لا يخلو مبدئياً من وجاهة.

فإذا تعلّق الأمر بالتوكيد فإنّه من المفترض أن يكون للمخاطب حضور أوكد، لأنّه هو المقصود بما يعمله المتكلّم من تحقيق وتوكيد وإزالة شكّ.

إنّ للمتكلّم المخبر في عمل القول علاقة:

أ ـ بالكون باعتباره المرجع الإحالي الذي يعمل في إثبات وجوده أو إثبات عدم وجوده.

ب ـ بالمخاطب باعتباره عنصرا رسميّاً في عمل القول قد يكون مجرّد مستفهم، وقد يكون شاكّا، أو متوقّعا، أو منكرا رادّا ما يخبر به، فإذا كان المتكلّم المخبر بواسطة مجرّد الإثبات أو مجرّد النفّي الابتدائيين معربا عن تصديقه لما وجب في الكون من وقائع فإنّه بعمل التّوكيد يوجد «زيادة» في الإثبات أو النّفي أساسها توتّر العلاقة بينه وبين المخاطب. فكأن في الانتقال من مجرد الإثبات إلى التوكيد انتقالا من مواجهة الكون وتصديق ما فيه من وقائع إلى مواجهة المخاطب لحمله على تصديق ما في الكون من وقائع وأحداث واجبة الوجود.

لقد أورد سيبويه في الكتاب أشكالاً من توكيد الكلام تحقّقها مختلف المستويات اللّغوية، وأظهرها وأبعدها عن التّجريد النّحوي ما

يحقّقه المستوى المعجميّ.

أولاً: التّأكيد بالصفّات والمصادر المنتصبة على إضمار فعل المتكلّم:

وذلك قوله:

(1) ـ هو زيد معروفا.

(2) هو الحقّ بيّنا ومعلوما[1].

«فمعروفاً» و «بيّنا» و «معلوما» أحوال مؤكّدة ومحقّقة معرفة زيد أو بيان الحقّ وعلمه، وهي ليست من نوع الأحوال التي يصير فيها زيد أو يصير فيها الحقّ.

ففي الجملة (1) «ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله فكأنّك قلت: أثْبِتْهُ أو الْزَمْهُ معروفا... ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنّه يعرّف ويؤكّد... ومعنى قوله معروفا: لاَ شَكّ... وكذلك هو الحقّ بيّنا ومعلوما، لأنّ ذا ممّا يوضّح ويؤكّد به الحقّ. (الكتاب، II، 78 ـ 79).

فمعنى «هو زيد معروفا»

(3) هو زيد ـ ومعروفا دخلت توكيدا «فكأنّه قال: لا شكّ فيه، وكأنه قال: أحقّ ذلك...» وهو توكيد متعلّق بالحكم الإسنادي باعتباره تمثيلا لوجود في الكون إحالته مرجعيّة من جهة، وهو توكيد خصّ به المتكلّم المخاطب من جهة ثانية باعتباره المقصود بذلك التّحقيق، وإحالة التّوكيد لغويّة تتّصل بالاعتقاد الذي لا يحصل إلا باللّغة، ذلك أنّ «أؤكّد» و «لا أشكّ» و «أحقّ» لا تحيل على وجود حَدَثٍ مرجعه الكون، حادث في زمان سابق

(1) الأمثلة مأخوذة من الكتاب (ن. II، ص 78 وما يليها).

لحدث القول، أو مزامن له، أو لاحق به وجوبا.

وتعلّق التّأكيد بالحكم الإسنادي الحاصل بالمبتدإ والخبر في (1) و (2) يناقض (في الظّاهر) الاتّجاه العام الذي يذهب إلى أنّ النّواة الإسنادية في الجملة الاسميّة لا تتعلّق بها الأحوال والمفاعيل. وإنّما تتعلّق في مذهبهم بالخبر باعتباره فعلا عاملا أو مشتقّا يقوم مقام الفعل في العمل، وقد نفهم مثل هذا من تحليل سيبويه للجملة (2) عند إشارته إلى أنّ «بيّنا» و«معلوما» ممّا يوضّح ويؤكّد به الحقّ (السّابق).

ونحن لا نرّد ذلك، وإنّما نلاحظ أنّ «بيّنا» و «معلوما» و «معروفا» لم توضّح الحقّ إلا باعتباره مخصّصاً للمبتدأ «هو»، ومؤلّفاً للقيمة الإسنادية، ذلك أنّ هذا النّوع من الخبر: «الحق» أو «زيد» هو من نوع الخبر الذي يكون بالنسبة إلى المبتدإ شيئاً هو هو (الكتاب، II، 127). هذا إضافة إلى أن «معروفاً» و «بيّنا» و «معلوما» إنما هي عوض عن قولك «أحق» أو «أؤكّد» أو «لا شكّ» وهي عبارات مؤكدة للحكم الحاصل من انعقاد الإسناد. وهو مثيل لقولك:

(4) هي ضالّتي، والله.

فالقسم لا يمكن أن يعتبر في مثل هذه الجملة متعلقاً بالضالّة فحسب، وإنما هو تأكيد للحكم الحاصل بالإسناد.

ولعل في اعتبارهم «بيّنا» و «معروفاً» و «معلوما» أحوالا مؤكدة اضطراباً أدى إليه قياس هذه الجملة بجمل من مثل:

(5) ـ هو زيد منطلقا.

ولعل في كل ذلك إشارة إلى هذا التقاطع بين دلالتين دلالة الحالية ودلالة التوكيد. وقد غلّبوا الحالية ووصفوها بكونها مؤكدة في حين أنّ التوكيد أظهر في نظرنا وأعلق بالقصد والغرض.

وإنّما قدمنا هذا النوع من التأكيد لأن سيبويه قدمه على سائر الأنواع ولأنّه:

ـ يتحقق بالدرجة الأولى بما يوفره المستوى المعجمي من وحدات لغوية تفيد معنى التأكيد بذاتها أي بمعناها اللغوي، لذلك قال سيبويه إنه لا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه «المعروف» لأنه يعرّف ويؤكد.

ـ من أنواع المؤكدات التي أطلق عليها سيبويه اسم «المؤكّد به العام» (الكتاب، I، 383) وهي مؤكدات تلحق بالنواة وتتعلق بها وتكون معمولة لفظا عاملة معنى ومنصوبة على «إضمار فعل غير كلامك الأول» (السابق)، ذلك أن الكلام الأول حكم يمكن أن ينخزل في معنى الوجود، وهو مختلف عن البيان أو العلم أو المعرفة أو بيان الحق أو عدم الشك.

ومن هذا النوع يذكر سيبويه (الكتاب، I، 378).

(6) هذا عبدُالله حقّاً.

(7) وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ.

(8) وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول.

(9) وقد قعد البتّة.

«فحقاً» و «الحقّ لا الباطل»[1] و «غير ما تقول» و «البتّة» جميعها مؤكّدة للإسناد المعرب عن الحكم بالوجود «كأنّه قال أحقّ حقّاً...».

على أنّ النّصب في هذه الجمل (من 6 إلى 9) مختلف عن النّصب في الجملتين (1) و (2) ذلك أنّ المنصوبات في الجمل الأخيرة ليست أحوالا مؤكّدة ولا مفاعيل لها[2]، وإنما كان نصبها على اضمار فعل أحقّ «كأنّه قال أحقّ حقّا» أو «أقول غير ما تقول» ولا يظهر الفعل لأنّ «حقّاً» و «غير ما تقول»

(1) هذه العبارة سيؤوّلها المبرّد تأويلاً طريفاً بأن يجعل الحق بمعنى الصدق والباطل بمعنى الكذب (المقتضب، III، 266).

(2) لأنّه ليس في معنى «كيف» ولا «لم» (المرجع السابق).

صارا بدلا منه بمنزلة «سقيا له» و «حمدا لك» (الكتاب، I، 384).

وإذا ما استندنا إلى ما انتهينا إليه من أنّ الخبر الابتدائي إثبات لوجود حدث أو نفي له، وأنّ ذلك الوجود المثبت أو المنفيّ سابق لعمل القول أو مزامن له أو لاحق به وجوبا، وطبّقنا ذلك على هذا النّوع من الجمل المؤكّدة، تبيّن لنا أنّ ما ذهبنا إليه لا ينسحب إلاّ على القسم الأوّل من هذه الجمل وهو القسم الذي يشتمل على الحكم الإسنادي. ففي جملة «هذا عبد الله حقّاً»، على سبيل المثال نجد:

ـ «هذا عبد الله»: حكم مثبت، بوجود حدث سابق ومزامن لعمل القول متّصل بما في الكون من وجود.

ـ وحقّا: عمل تأكيد وتحقيق ليس له أثر من وجود في الكون ولا يمكنه أن يكون سابقا أو مزامنا أو لاحقا بعمل القول فإذا كان لـ«هذا عبدالله» وجودان: وجود في الكون، ووجود في عمل القول، فإنّ لـ«حقّ» وجودا واحدا يتحقّق في حدث واحد هو حدث اللّغة، يتحقّق فيها وبها، ولا يمكن أن يكون له وجود سابق لعمل القول أو مزامن له أو لاحق به. إنّه تأكيد مباشر لوجود الحدث السابق الحاصل بالإسناد ممّا له وجود ثان في الكون.

فالحاصل من هذا النّوع من الجمل حدثان:

ـ حدث الوجود المثبت بالإسناد الّذي يحيل على ذلك الوجود ويطابقه أو لا يطابقه.

ـ حدث التّوكيد المحقّق بوحدة لغويّة تفيد بمادّتها المعجميّة معنى التوكيد، ولكنها أيضاً تتضمّن «إضمار فعل غير كلامك الأوّل» وتختزل ذلك الفعل بمادتها اللّغوية المعجمية، واشتقاقها وتصريفها وإعرابها. فالنّصب في هذه الوحدات أمارات ودلالات على العمل، والعمل هو عمل الفعل المقدّر الذي يفيد بمادته معنى التحقيق، ولكنه لا يعدو أن يكون عمل المتكّلم

المحقّق المؤكّد.

وقد ميّز سيبويه هذا النّوع من التّأكيد ممّا يؤكّد به نفسه، أي ممّا يضمر فيه عمل فعل هو كلامك الأول لفظا أو معنى من مثل:

(10) سِير عليه سيرا.

(11) عَلَيّ ألفُ درهمٍ عُرْفا.

(12) ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1]. «فسيرا» و «عرفا» و «صنع الله» لم تؤكّد بما تفيده مادّتها المعجمية، إذ لا علاقة لمعناها المعجمي بعمل التّأكيد والتحقيق، وإنّما أكدت بتكرار الكلام السّابق «فسيرا» حدث مكرّر «لسير»، و «عرفا» مكرّر للاعتراف بما عليه، و «لمّا قال عزّ وجل» «مرّ السّحاب» علم أنّه خلق وصنع، ولكنّه وكّد وثبّت للعباد» (الكتاب، I، 381).

فسير عليه، وعليّ ألف درهم، وهي تمرّ مرّ السحاب، جميعها إخبار، وسيرا وعرفا وصنع الله تأكيد للإخبار. وإذا كان الإخبار في محلّ إحالي مرجعه الكون فإنّ التأكيد بالسيّر والعرف والصّنع محلّه مطلق لا يرتبط بزمان يحدّد مرجعه[2]. وهذا الإطلاق هو الذي يقطع العلاقة بين حدث وجوده وبين الكون من ناحية، ليعلّقها بحدث وجود الإثبات السابق من ناحية ثانية.

إنّ تأكيد الإثبات في جميع ما سبق من أمثلة قد حقّق الشّكل النّحويّ المجرّد التّالي:

[ف فا (مف مؤكّد به)]

حيث يكون الفعل والفاعل خبرا وتمثيلاً لحدث حادث، له في الكون

(1) النمل، 88.

(2) وهو ما يفسّر مصطلح المفعول المطلق.

وجود سابق أو مزامن أو لاحق وجوبا بحدث عمل القول، وحيث يكون المفعول «أمارة ودلالة» على تأكيد الحدث الحادث المنقول إلى اللغة باللغة أو «أمارة ودلالة» على تأكيد الإخبار المحاكي للحدث الحادث في الكون في زمان معيّن. وحيث يكون هذا التّأكيد منصوبا بعامل فعل المتكّلم ومعمولا لعمله المستخفي وراء الحكم الإسنادي الذي ألّفه المتكلّم تأليفا.

وينجز التّأكيد إمّا بما تتيحه الذّخيرة المعجميّة من موادّ مفيدة للتّحقيق والتّأكيد مقحمة في أنساق النّحو المتّصلة بالعامل والمعمول، وإمّا بتكرار التّمثيل الأوّل بلفظه أو بمعناه في صيغة حدث حادث منفصل عن الكون المرجع، متّصل بالحدث الذي أحدثه هو باعتباره المخبر والمتكّلم المعرب.

ثانيا: التّأكيد بـ«إنّ» وانخزال المؤكّد به في محلّ العامل لا المعمول والمحافظة على الشكل النحويّ: [ف فا مف]

إنّ دلالة «إنّ» على تأكيد الخبر، وتحليل الشّكل النّحوي الذي تنخرط فيه، وما تشترك فيه مع أخواتها وما تتميّز به منها، مسائل وردت في الكتاب بعد قسمي:

ـ إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر (الكتاب، I، 33 ـ II، 77).

ـ إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله (الكتاب، II، 77 ـ 130)

وذلك ضمن قسم الإسناد الذي يجري مجرى الفعل أو ما يكون بمنزلته (الكتاب، II، 131 ـ III، 190). وتندرج «إنّ» في باب الحروف التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (الكتاب، II، 131). فتدخل على الجملة توكيدا لها من مثل:

(13) إنّ زيدا منطلق.

فيكون معناها: «زيد منطلق»، وإنّ دخلت توكيدا (الكتاب، II، 144

و IV، 233).

والحدث الموجود في الكون هو انطلاق زيد.

والحكم به باللّغة هو الإخبار إثباتا عن وجود الحدث في الكون، وهو ضمنيّا عمل يقوم به المتكلّم ممثّلا لما في الكون من وجود، إلا أن هذا العمل لا يتوجّه به المتكلّم صراحة إلى مخاطب، فقد رأينا أن علاقته بالمخاطب في مثل هذا النوع من الإخبار المحض الابتدائي باهتة فاترة تقلّ عن العلاقة بينه وبين الكون. كما رأينا أنّ التّأكيد بالمفاعيل و «الأحوال» كان من آثاره إقحام المخاطب بصفة مباشرة في عمليّة التخاطب، باعتبار أن التّأكيد عمل لا يوجد في الكون، وإنّما هو نوع من الشّحن للحكم لتوجيهه إلى المخاطب. وقد جاء التّأكيد في ذلك الرّهط من الجمل متأخّرا عن الحكم مفعولا في محلّ نصب، واعتبره سيبويه معمولا لعمل المتكّلم... أمّا «إنّ» في الجملة (13) فهي عاملة فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وعملها من حيث المعنى هو التأكيد للحكم الوارد بعدها. فكيف يمكن تجريد الشكل النحوي الذي تنتظم فيه؟ وكيف يمكن تحليل عملها؟ وما هي حدود الخبر في كل ذلك؟

يذهب سيبويه إلى «أنّ الحرف بمنزلة الفعل» (الكتاب، II، 140) وأنّ الحرف «إنّ» توكيد للحكم الإسنادي المتعلق بها، وهو حكم بوجود حدث موجود في الكون. وإذا كانت «إنّ» عاملة عمل الفعل الذي يكون مفيدا لمعنى التوكيد فإنّها:

ـ **أولا**: تكون في محلّ عمل عامل يجرّد شكله النّحوي على صورة [ف فا] يعجّم بما يكون في معنى «أؤكّد Ø».

ثانيا: تكون عاملة في مفعول محلّه النّصب، هو الحكم الإسنادي المتعلّق بها. وقد بيّن سيبويه أنّ المنصوب بعد «إنّ» إنّما هو بمنزلة المفعول الذي يتقدّم على فاعله فالحروف الخمسة «بمنزلة الأفعال فيما بعده» (الكتاب، II، 131) ومنها «إنّ» وهو حرف «بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل»

(الكتاب، II، 175) فصاحب الكتاب قد انتبه إلى الأمر الأساسي وهو فعليّة «إنّ» و مفعوليّة منصوبها، أمّا فاعليّة مرفوعها المتأخّر فهي إشارة منه إلى المحلاّت الإعرابيّة الأساسيّة التي تقاس عندهم بالمحلات في الجملة الفعلية ليكتمل لديه الشّكل المجرّد [ف فا (مف)] المنجز في شكل (ف مف فا) وهو ما يمكن أن يحلّل بما يلي:

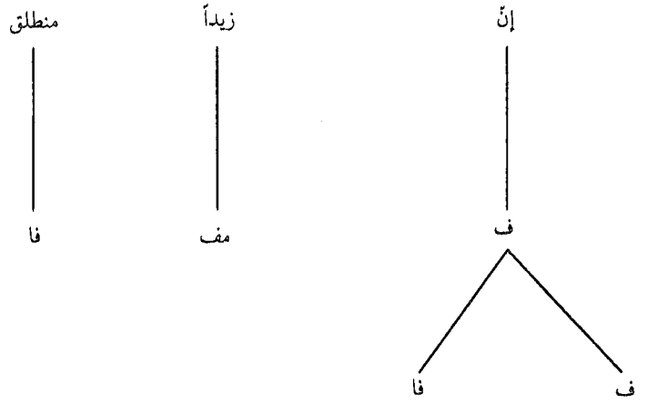

فيكون تفسير النّصب بعد «إنّ» على المفعولية. على أنّ هذا النّصب لا يلحق إلا رأس المركّب، وهو الذي أطلقوا عليه مصطلح اسم إنّ، ولا يلحق الخبر باعتباره كالفضلة وباعتبار أنّ تعلّقه بالرّأس المبتدإ لإثباته الوجود الحادث الحاصل بالاسناد الإحالي أظهر وأوكد وأمكن. و«أما إنّ فإنّما هي بمنزلة الفعل» (الكتاب، III، 120) كما لاحظنا. وإذا كانت كذلك فهي بمنزلة فعل المتكلّم الذي يقوم بعمل التّأكيد والتحقيق ممّا لا وجود له خارج اللّغة، وإذا كان الفعل لا يبارحه الفاعل البتّة في النّظرية النحوية العربية صارت إنّ بمنزلة الفعل والفاعل المتكلّم و «هو ما يؤدّي إلى تجسيد المتكلّم في نظام الإعراب نفسه». (الشّريف، 1993، 508).

إنّ الفارق ما بين عمل التّأكيد بـ «إنّ» وما مضى من أنواع التأكيد بالمصادر المتأخرة المنتصبة مفاعيل وأحوالا هو:

أوّلاً: أنّ أداء عمل التأكيد «إنّ» وضعيٌّ نحويٌّ، بخلاف سائر الوحدات التي رأينا أنه يسهم في عمل التأكيد بها عوامل من مستويات معجمية واشتقاقيّة تصريفية.

ثانيا: الرّتبة، فـ«إنّ» مصدّرة وجوبا للحيّز الإحالي وينتج عن ذلك ظهور عملها فيه، في حين كانت سائر المؤكّدات متأخرة عن المحل الإحالي وجوبا[1] عاملة معنى معمولة لفظا.

ويتولّد عن ذلك قضايا نذكر منها مدى أثر العمل الذي يكون للمؤكّد به فيما يتعلّق به من جمل متقدمة أو متأخرة سواء كان ذلك الأثر لفظيا أو معنويا، وذلك في جمل من مثل:

(14) إن زيدا منطلق وعمرا قائم.

(15) وإنّ زيدا منطلق وعمرو قائم.

ثالثا: لحرف التوكيد «إنّ» من الشّحنة الدّالة على معنى تحقيق إثبات الوجود وتأكيده، مع إسناده إلى المتكلم فاعل ذلك الإثبات، ما يمكّن من انخزال خبره فيه وذلك «لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها» (يعني إنّ) وموضعا لو أظهرته وليس هذا المضمر بنفس المظهر وذلك: «إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا» (الكتاب، II، ص 141) أي «إنّ لنا مالا».

إنّ هذه الظّاهرة من شأنها:

ـ أوّلا: إن تقرّب «إنّ» من الفعل الحقيقي الذي يكون في حيّز التّأسيس

(1) هو في الحقيقة رأي الزجّاج نقلاً عن السيّرافي في حاشية كتاب سيبويه. يقول: «إذا قلت هذا زيد حقاً، وهذا زيد غير قيل باطل، لم يجز تقديم حقاً: لا تقول حقاً هذا زيد». (الكتاب، I، ص 380).

فيضمر فيه فاعله ويطلب المنصوب في حال تعدّيه إلى مفعول.

ـ **ثانياً**: أن تكرّس فكرة كون خبرها كالفضلة المخصّصة للمبتدأ.

ـ **ثالثا**: ويتأكّد هذا المنزع الذي يكون لِـ «إنّ» بقول العرب في الجواب: «إنّهْ»، وهو بمنزلة «أجلْ» و «إذا وَصَلْتَ قلتَ: «إنّ يا فتَى، وهي التي بمنزلة أجلْ» (الكتاب، III، ص 151) وسنرى أنّ النحاة بعد سيبويه يذكرون استعمالات أخرى لِـ «إنّ» تدلّ على اتّساع شحنتها التوكيدية الإثباتيّة لاختزال دلالتي الفعل والفاعل الحقيقيّين المقصودين لذاتهما في الكلام.

4 ـ الخبر المؤكّد بالقَسَم:

القَسَمُ عرف من الأعراف الاجتماعية التي تمكّنت في تاريخ الإنسان، فلم يكد يخلو منه مجتمع من المجتمعات الانسانية. وقد وُضع القسم أمارة على صدق المتكّلم فيما يثبته أو ينفيه من أخبار. وهو لذلك لا يخلو من تعلّقه بمقسم عليه، إلاّ أن المقسم عليه هو الكلام الذي يكون مقصوداً لذاته في عمل الإثبات أو عمل النّفي وما القسم إلا توكيد لذلك الكلام، شأنه في ذلك شأن «حقّاً» و «إنّ»، و«معروفا» يقول سيبويه في أوّل باب القسم: «واعلم أن القسم توكيد لكلامك» (الكتاب، III، 104). «فكلامك» أصل وتأسيس، إذ هو المفيد إفادة يحسن السّكوت عليها، والقسم فرع عليه مؤكد له، كما كان «حقّاً» فرعا على «هذا عبدالله» في جملة «هذا عبدالله حقّاً».

والقسم توكيد لاعتقاد المتكلّم المتعلق بحدث لم يقع بعد، أو وقع وانقضى أو هو واقع في زمان الإخبار عنه. على أنّ الشّكل الأساسي للخبر المؤكّد بالقسم يدلّ على تعلّق القسم بخبر غير واجب زمانه الاستقبال، لذلك «لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة» (السّابق)[1]

هذا ما يفهم من كلام سيبويه في مختلف السّياقات التي ذكر فيها القسم،

(1) وقد سبق أن لاحظنا أن النون الثقيلة أو الخفيفة «هي التي لا تدخل على فعل قد وقع، إنما تدخل على غير الواجب» (الكتاب، III، 105).

وكأنّ في القسم التزاما يوقعه المتكلم متحملا في ذلك مسؤوليته تجاه الله وتجاه المخاطب، وإنما يكون الالتزام بغير الواجب أعلق وألصق. وذلك قولك:

(1) والله لأفعلنّ.

وكأنّ الحلف توكيد لما هو مؤكّد بعدُ باللام والنّون، وكأنما كان كذلك لأنّه يمثّل أقصى درجات التوكيد والتحقيق، ولتعلّقه بغير الواجب أصلا.

ويفهم من كلام سيبويه أنّ الشّكل الذي تمثّله الجملة (1) هو الشّكل الذي تولّدت عنه سائر أشكال القسم في العربيّة، فهو الشّكل الموضوع لأداء معنى القسم كما أنّ «إنّ» موضوعة للدّلالة على التّأكيد، إذ تكون عوضا عن قولك «أؤكّد» أو «أحقّق» أو «لا أشكّ».

فقد أشار سيبويه إلى أنّ سائر أشكال القسم المنجزة بواسطة الأفعال ليست متأصّلة في أداء معنى القسم، فكأنها مجرّد تعجيم للشّكل الأول الوضعي وتخصيص له، وقد دخلها معنى القسم من أبواب المعجم في التقائه بدلالتي الاشتقاق والتّصريف. يقول صاحب الكتاب: «واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري فيها الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قولك:

(2) أقسم لأفعلنّ.

(3) وأشهد لأفعلنّ.

(4) وأقسمت بالله عليك لتفعلنّ» (الكتاب، III، 104).

فالشكل النحوي للقسم وجوابه المقسم عليه الوارد في الجملة (1) هو الشّكل الأساسيّ للقسم. وهو المقياس لسائر أشكال القسم فيما يفهم من كلام سيبويه، أمّا ما يعبّر به بلفظ القسم، أو ما هو في معناه استناداً إلى المادة المعجميّة المفيدة لمعنى القسم، والمصرّفة مع المتكلّم في الزمان الحاضر أو الماضي، فهو فرع على الشكل الأوّل لاحق به.

إنّ هذه القراءة لنصّ سيبويه تمتّن العلاقة بين القسم ومتعلّقاته المقسم عليها وتمكّنها، وتسمح لنا بأن نعتبر أن القسم والمقسم عليه على الأقل فيما اعتبرناه شكلا أساسياً إنّما يمثّلان جملة واحدة لا تختلف عن الجمل المصدّرةِ بإنّ إلا من حيث درجة التأكيد، أو من حيث جهة التّعليق وما ينتج عنها من أثر العمل.

فللقسم دلالة أقوى من دلالة مجرّد التّأكيد، وهي دلالة اكتسبها من المواضعات والأعراف التي تنزّله منزلة رسميّة أو شبه رسميّة، وتتجلّى هذه القوّة في مستوى اللّفظ في ظاهرة الإطناب (La redondance) المتمثّلة في زيادة اللام المؤكّدة في الواجب، وزيادة اللاّم المؤكّدة والنون الثقيلة أو الخفيفة في غير الواجب.

ويبدو من خلال الكتاب أنّ هذه النون التي تأتي رديفا للقسم المؤكّد لغير الواجب في مثل جملة: «والله لأفعلنّ» متصلة بآخر الفعل إنما هي متغيّر (Variante) من «إنّ» التي تكون «فصلا» في صدر الجملة الاسميّة، فقد «زعم الخليل أنّها توكيد كالتي تكون فصلا» (الكتاب، III، ص 509) وإذا كانت «إنّ» مختصة بالاسم تطلب الصدارة فإنّ متغيّرها النّون الثقيلة مختصّ بالفعل الدّال على غير الواجب المؤكّد بالقسم فكأنّ «إنّ» تتزحلق في غير الواجب في شكل النّون الثقيلة في آخر الفعل شأنها في ذلك شأن «حقّاً» المحقّقة لما سبقها من الكلام أو أفعال العلم عندما تكون لغوا، وذلك كما يلي:

(5) والله إنّي لأفعل، تصبح:

(1) والله لأفعلنّ.

نستدّل على هذا برأي الخليل إذ زعم أنّ النّون الثقيلة توكيد كـ«إنّ» وقد يكون لا يعني بذلك غير المشابهة في المعنى، ولكنّ المشابهة في اللّفظ إلى جانب المشابهة في المعنى هي التي جعلتنا نزعم أنّها متغيّر من «إنّ»، دون أن نعني أنّها هي ذاتها.

والذي يعنينا من كلّ ذلك بصفة خاصّة هو أن اللّغة كرّست في بنيتها ما يبيّن أن للقسم دلالة زائدة على معنى التوكيد، لذلك لم يتعلّق عمل القسم في

شكله الأساسي مباشرة بالكلام المؤكّد، أي بالمحلّ الإحالي المرجعي المقسم عليه إلا بعد تعلّقه بعمل التّوكيد الذي وسم باللاّم المتصدّرة للفعل والنّون الثقيلة اللاحقة به، كما توضّحه الجملتان التّاليتان.

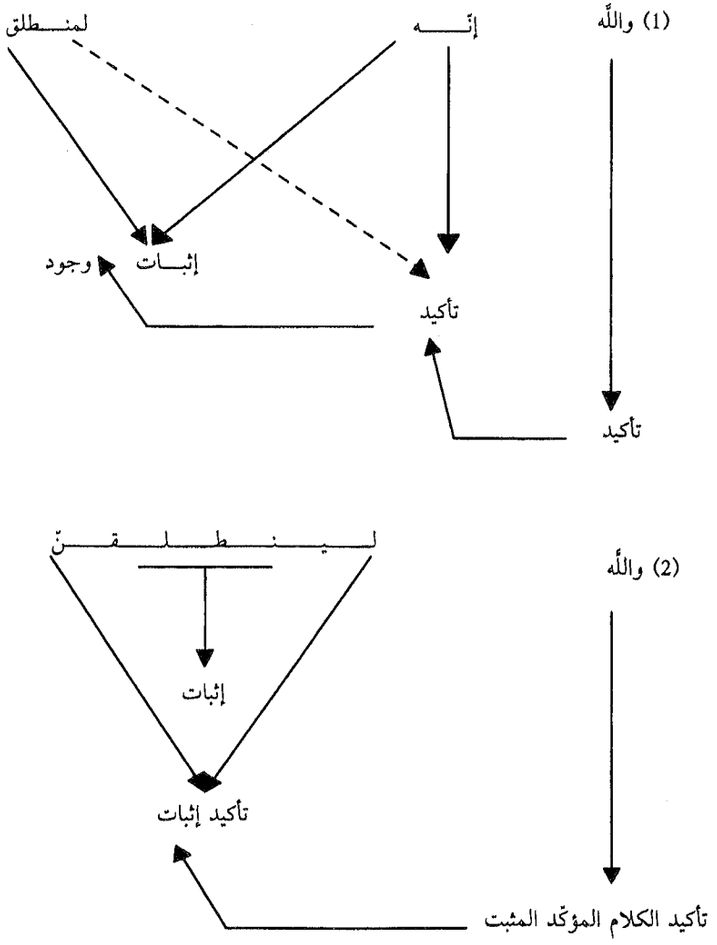

وما يمكن ملاحظته من خلال الجملتين السّابقتين:

أولاً: أنّ القسم لا يخلو من تعلّقه بالتوكيد الموسوم لفظا والمتمثّل في:

ـ إنّ متصدّرة للكلام في (1) ومردفة باللام الملازمة لها.

ـ أو اللاّم متصدّرة للكلام، وذلك عند تزحلق «إنّ» (أمارة التّوكيد) إلى آخر الكلام كما هو الشأن في (2).

فالقسم لا يتعلّق مباشرة بالكلام المؤكّد المقسم عليه.

وهذا ما يفسّر ملازمة اللام للنون الثقيلة، ذلك أنّها عند تزحلقها إلى آخر الكلام تبقى اللام أمارة على وجود تلك النّون في آخر الكلام من ناحية، وتكون معوّضة لها في تصدّر الكلام وفصله عن عمل القسم المباشر فيه[1] فاللاّم عند تزحلق النّون تملأ محلّ عمل التّوكيد وتسمه لفظا.

ثانيا: هذا الذي انتهينا إليه هو الذي يفسّر بقاء اللام في الفعل الواجب الذي يقسم عليه في مثل قولك:

ـ والله، لفعلت[2]

وهو شكل يبيّن أنّ النّون الثّقيلة المتأخرة ذهب بها الواجب، ولكنّ اللاّم بقيت تدلّ عليها، فتملأ محلّ التّوكيد الفاصل بين القسم والخبر وتسدّ مسدّ «إنّ».

ثالثا: إنّ هذه اللاّم قد تسدّ مسدّ إنّ والقسم وتصبح أمارة عليهما معا،

(1) هذا المظهر يمكن ملاحظته في الكثير من استعمالاتنا الدّارجة للقسم، إذ غالباً ما يتمّ إقحام عنصر غير إحالي بين القسم والمقسم عليه من مثل إلاّ... وسيرد، في ما سيأتي ذكره، مثيل لاستعمال إلاّ بعد القسم.

(2) الكتاب، III، 105 ـ يقول سيبويه «وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك: «والله لفعلت».

وذلك عند سقوطهما لكثرة استعمالهم إيّاهما، أو عدم الحاجة إليهما بمقتضى مبدإ المجهود الأدنى. ولذلك اعتبروا اللام حرف قسم ولام يمين (الكتاب، IV، ص 217) وذلك قولك:

ـ لأنت أفضل القوم.

حيث ينخزل في اللام معنى القسم وإن بدا عملها مجرّد تأكيد.

رابعا: يضاف إلى ذلك أنّ «والله» رتبتها ليست محفوظة، إذ تأتي متصدّرة للكلام ومتوسّطة ومتأخرة، وهذا من شأنه أن يقرّبها من المفاعيل والأحوال التي تكون مؤكّدة للكلام من مثل «حقا» التي تكون مؤكّدة للإثبات عاملة معنى معمولة لفظا.

إنّ حديث النّحاة عن جملة القسم وجملة جواب القسم لا يعني لديهم في نظرنا استقلال الأولى عن الثانية أو عملها فيها، فالأمر لا يعدو أن يكون شبيها بعلاقة جملة الشّرط بجملة الجواب، حيث اعتبروا كليهما جملة، كما اعتبروا جملة الصلة جملة «لأنّ كلا منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك» (همع الهوامع، I، 37).

وفي الكتاب ما يدلّ على أنّ سيبويه يجعل في بعض السياقات القسم بمنزلة جملة الجزاء، بحيث يعتمد عليه الجواب فتصبح جملة الجزاء، إن وجدت، لغوا. يقول صاحب الكتاب في باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله: وذلك قولك:

(1) ـ «والله إنْ أتيتني لا أفْعَلُ»، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين، ألا ترى أنّك لو قلت:

(2) ـ «والله إنْ تأتني آتك» لم يجز. ولو قلت:

(3) ـ «والله منْ يَأْتِنِي آتِهِ»، كان محالا، واليمين لا تكون لغوا كـ«لا» و

«الألف»، لأنّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين» (الكتاب، III، 84).

فالحيّز الذي يعمل فيه اليمين يمتدّ إلى آخر الكلام فيتعلّق بالجواب في الجملة الشرطية، و «يطفىء» تبعا لذلك أثر جملة الجزاء وعملها كما هو الشأن في الجملة (1) بل «يطفىء» العلاقة الشرطية ويطمسها كما هو الشأن في الجملتين (2) و (3) ذلك أنّ اليمين يغيّر الكلام (السابق) على عكس النفي والاستفهام، ألا ترى أنّك تقول:

ـ زيد منطلق. فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام (السّابق).

فاليمين يبنى عليها الجواب في الشّرط، وتغيّر الكلام، لأنّ اليمين متعلّقة بفعل المتكلّم المتمثّل في الإثبات المؤكد باللام و بـ«إنّ» وما يكون بمنزلتها. وهو ما يقرّب مرّة أخرى القسم من المفاعيل ويجعل منه شبيها بـ «حقّا». وقد ورد في الكتاب ما يؤيّد هذا التوجه. إذ يذكر سيبويه صراحة أنّ «المحلوف به مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحقّ، ويجرّ كما يجرّ إذا قلت:

ـ «إنّك ذاهب بحقّ.

وذلك قولك.

ـ الله لأفعلنّ» (الكتاب، III، 497).

ويستلزم هذا أن تكون حروف القسم حروف «إضافة إلى المحلوف به»، وقد ذكر الخليل أنّك «إنما تجيء بهذه الحروف لأنّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء» (السّابق).

والحاصل أنّ الشّكل التركيبيّ الأساسي للقسم هو ما مثّل له سيبويه بمثال:

ـ والله لأفعلنّ، وأنّ هذا الشكل يبرز أن القسم عمل للمتكلم متعلّق في

صورته المثلى بالتوكيد تعلّق المؤكّد المفعول المطلق في قولك «حقًّا» بالإثبات. وقد اعتبر النحاة أن صيغة «والله» صيغة قائمة على إضمار فعل القسم. فالخليل يذهب إلى «أنّ الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب» (السابق) وهو تأويل لا يعني أنّ «والله» أصلها أقسم بالله. ذلك أنّ الصّيغ الأولى في المجتمعات البدائية لم تكن تتجاوز الكلمة من مثل «الثّورَ»! كما يقول «أستين» فحاجة المجتمع إلى الوضوح هو الذي أنتج الإنشاء الصّريح الذي في مثل «أُقْسِمُ» و «من الخطر اعتبار أنّ استخدام الجمل كان أوّلا استخداما لجمل (لفظية) إثباتية» (أستين، 1970، ص ص 92 ـ 93). وقد خصّص سيبويه قسماً هامّا في الكتاب لدراسة ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أو المتروك إظهاره استغناء عنه. (ن. الكتاب، I، ص ص 253 ـ 343) على أنّ صاحب الكتاب لم يدرج القسم ضمن هذه الأبواب لقلّة الاستعمالات التي ورد فيها القسم منصوبا في شكل «الله»، وكثرة الأشكال التركيبيّة لألفاظ القسم لكثرة استعمالهم إيّاه في كلامهم.

فمن هذه الأشكال التركيبيّة ما يعمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم. وذلك نحو:

(1) ـ لَعَمْرُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ.

(2) ـ وأيمُنُ اللهِ لأفعلنَّ.

(3) ـ وعَلِمَ اللهُ لأفْعلنَّ.

(4) ـ ويَعْلَمُ اللهُ لأفْعلنَّ.

والتّقدير في المثالين (1) و (2) حذف للخبر. فكأنّك قلت لَعَمْرُ الله قسمي. أو أيمنُ الله عليّ. «تصديق هذا قول العرب عليّ عهد الله لأفعلنّ، فعهد مرتفعةٌ، وعليّ مستقرّ لها. وفيها معنى اليمين» (الكتاب، III، 503).

وأمّا المثالان (3) و (4) فهما من نوع الخبر الذي يكون فيه معنى القسم

كما يكون معنى الدّعاء في قولك:

ـ يرحمُك الله.

ـ واتّقى الله امرُؤٌ وعملَ خيرا. (السابق، 504).

فكأنّ في قولك علم الله إشهادا لله عزّ وجلّ، فهو بمنزلة يشهد الله، وهي شهادة وعلم يقصد بهما صدق المتكلّم.

إنّ سيبويه يمثّل للقسم في (3) و(4) بـ «يذهب زيد» و «ذهب زيد» (ن. السابق) يقصد أنّ بنيتهما بنية خبريّة وهو ما يقتضي أنّ غيرهما من سائر الألفاظ السّابقة الموضوعة للقسم ليست أخبارا وليست بألفاظ الخبر. وهو بذلك يميّز بين نوعين، على الأقل، من القسم:

أ ـ قَسَم حاصل بلفظ القسم أو بما يقدّر فيه لفظه، وهي تراكيب وضعت لإيقاع القسمَ إيقاعاً إنشائياً أوّلياً أو صريحاً[1] فمنها القسم بالحرف، ومنها القسم بالفعل كما في «أقسم» و«أحلف»، ومنها القسم بالاسم المسند تقديرا كأيمن الله، أو بغير تقدير نحو «عليّ عهد الله».

ب ـ قسم حاصل بلفظ الخبر، أفاد القسم بطريق غير مباشرة، وذلك في نحو «علم الله» و«يعلم الله» و«يشهد الله».

ج ـ وأشار صاحب الكتاب إلى نوع ثالث من القسم سمّاه المتأخرون قسما طلبيّا ومثاله:

(5) أقسمت عليك إلاّ فعلْتَ، ولمّا فعلْتَ (الكتاب، III، 105)

(1) الأوّلى نقصد به، استناداً إلى نظريّة الأعمال اللغوية، ما لا يظهر فيه الفعل الصرّيح الدال على إنجاز المتكلّم للقسم مثل «والله». والصرّيح هو الذي يبنى على فعل المتكلّم اللفظي الصرّيح مثل: أقسِمُ.

«ووجه الكلام (فيه) لتفعلنّ، وإنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب». (السابق).

فهو نوع من القسم الذي يؤكّد به الطّلب.

أيُعتبرُ القسم بأنواعه الثّلاثة خبرا أم هو إنشاء؟ وهل هو واجب أم هو من غير الواجب؟

لا نجد إجابات واضحة لدى صاحب الكتاب عن مثل هذه الأسئلة ويكفي أن نلاحظ ههنا:

أ ـ أنّ سيبويه قد يفهم عنه بالاقتضاء أن القسم في حدّ ذاته ليس خبرا، وذلك من خلال مقابلته إيّاه بألفاظ الخبر من مثل «علم الله ويعلم» و «يشهد الله». فالقسم عند سيبويه شبيه في هذا بالدّعاء الذي ينجز أصلا بألفاظ ركّبت تركيبا يفيد الدّعاء بالوضع، كما ينجز بواسطة بعض ألفاظ الخبر التي يدخلها معنى الدعاء من مثل «يرْحَمُك الله» و «اتّقى الله امرؤ...»

ب ـ إنّه يفهم عنه صراحة أن من القسم ما يكون طلبيّا وقد وضحنا رأيه في ذلك.

ج ـ إنّه يعتبر أن جواب القسم «الإيقاعي» الأوّلي من نوع «والله» والصّريح من مثل «أقسم»، وجواب القسم الطّلبي، كلاهما من غير الواجب، وذلك في حال اتّصاله بالنون الثّقيلة أو النون الخفيفة. وكأن أصل المقسم عليه أن يكون غير واجب، إذ التّركيب الأصليّ للقسم لا يخلو من اتصال جوابه بالنّون الثقيلة أو الخفيفة، وهو حرف يردف لام اليمين فيجيء «علي نيّة اليمين وإن لم يتكلّم بالمحلوف به» (الكتاب، III، 105).

د ـ إنّ سيبويه يقابل بين التّوكيد بـ«إنّ» والتوكيد بالنون الثقيلة أو الخفيفة وهما أي الثقيلة والخفيفة حسب الخليل توكيد بمنزلة «إنّ».

على أنّ ما يميز عمل التوكيد بـ«إنّ» من عملهما كون عمل التّوكيد بـ«إنّ»

يكون في الواجب، أمّا مواضع النون الثقيلة والخفيفة فهي غير الواجب «كالفعل الذي للأمر» والنهي (السابق) «وفعل الدعاء» (السابق، ص 511). والأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام (السّابق 513).

إنّ ما يجمع بين هذه المواضع جميعا كونها من أفعال غير الواجب وهي بمفهوم الإنشاء أعلق وألصق. وإنّ ما يميّز القسم من سائر الأفعال غير الواجبة عند سيبويه كونه خارجاً عن موضع التّأسيس في الكلام، إذ لا يعدو أن يكون توكيدا للكلام، والتوكيد تقوية للحكم لا يغيّر معناه.

الفصل الثّالث

غير الواجب في الكتاب: مباحثه ومراتبها

ذكرنا المعنيين الاصطلاحيّين للوجوب العقلي وللوجوب الشّرعي، وحاولنا أن نستخلص منهما ومن المعنى اللّغوي مفهوم غير الواجب عند سيبويه، ومن المحقّق أنّ صاحب الكتاب استعمل غير الواجب بالمعنى اللّغوي أساسا، ولكنّه أيضاً معنى متين العلاقة بالمعنيين الاصطلاحيّيْن اللّذين كانا له في علم الكلام والفقه. فغير الواجب هو ما لم يثبت وجوده ولم يمتنع، أو هو ما لا يجب وجوده ولا يمتنع وجوده ولا عدمه. فهو يناقض تمام الوجوب وتمام الامتناع، إذ هو الإمكان. وتكون قيمتُه الدّلالية الحاصلة من النّسبة الحمليّة التي تقتضيه: [+ و -].

وقد لاحظنا أنّ سيبويه ذكر الحروف غير الواجبة، ثمّ دقّق الأمر بأن بيّن أنّ ما يكون غير واجب إنما هو الفعل الذي يكون بعد تلك الحروف. فالذي يجب أو لا يجب في الحقيقة هو العمل الذي ينجزه المتكّلم بتلك الأفعال مؤدّيا إياه بواسطة تلك الحروف أو ما يكون بمنزلتها. فالوجوب مفهوم متّصل باعتقاد المتكلّم. وما لم يستقرّ في نفسه إيجاباً أو سلباً، أو يقيناً أو ظنّا أو ما بينهما من الاحتمال وغيره إنما هو غير واجب. وإذا اعتبرنا أنّ ما «يستقرّ عند المتكلّم» من أحداث موجبة أو سالبة أو يقينيّة أو ظنيّة، أو مؤكّدة لا تكون كذلك إلاّ إذا أثبت إيجابها أو نفيها أو توكيدها أو علمها أو الشّك فيها، فإنّ غير الواجب لا يمكن إلا أن يكون أساسه عدم الإثبات المتولّد عن مفهوم الإمكان، أي الذي يكون ولا يكون، فلذلك لم يستقّر عند المتكلّم.

وقد أطلق صاحب الكتاب غير الواجب على الاستفهام والأمر والنهي والجزاء والدعاء والعرض والإغراء والتحذير والتحضيض والقسم بالنّون الثقيلة والخفيفة. كما وسم بغير الواجب الفعل المضارع المنصوب فقال «إن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النّصب» (الكتاب، III، 24).

واعتبر بعض الحروف المشبّهة بالفعل، وهي ليت وكأنّ ولعلّ، غير واجبة، على عكس إنّ ولكنّ الواجبتين...

ما الذي يجمع بين هذه المباحث والأعمال التي اعتبرها سيبويه غير واجبة؟ ما هي خصائصها التركيبيّة الدّلالية؟ وما عسى أن تكون علاقتها بمفهوم الإنشاء عموما، ومفهوم الطّلب خصوصا؟

1 ـ الاستفهام في الكتاب: خصائصه النّحوية الدلالية.

يقابل سيبويه في سياقات عديدة بين الخبر والإخبار من ناحية والاستخبار والاستفهام من ناحية ثانية، وذلك في إطار المقابلة الأعمّ بين الواجب وغير الواجب. وتتّخذ المقارنات اتجاهات مختلفة، فمنها ما يتّصل بالمعنى ومنها ما يتّصل بالبنية الإعرابية.

فمن ذلك مقارنته بين بنية الاستخبار الإعرابية وبنية الخبر: فالاسم على سبيل المثال «يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك:

«أزيدٌ أخوك»؟ وإنّما رفعته على ما رفعت عليه «زيدٌ أخوك» غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر» (الكتاب، II، 129).

ومن ذلك أيضاً اعتباره أن الخبر يجيء لمعنى يقتضيه حال المستفهم السائل، إذ «لمّا يَفْعَلْ وقدْ فعَلَ إنّما هما لقوم ينتظرون شيئاً لم يستقر عندهم،» وهو في الحقيقة رأي الخليل، فهم يسألون عنه ضمنيّا أو صراحة (الكتاب، III، 114). و (لمّا) و (قد) تدلان على حالهم أو على جهة سؤالهم. فالخبر ناتج عن استفهام.

ويمكن أن يكون الاستفهام ناتجا عن خبر وهو باب يكون الاستفهام فيه موسوما بزيادة علامة على الإنكار وذلك عند «قول الرّجل: ضربت زيدا. فتقول منكرا لقوله: أَزَيْدَ نِيهْ؟ (الكتاب، II، 419) وهي ظاهرة عجيبة لم يحافظ الاستعمال عليها.

فالخبر والاستفهام «زوج مُلازم أحدهما للآخر» une paire« adjacente» بعبارة «جيرو» (Remi giraud 91,39). ومن الفروق الأساسيّة بين الخبر والاستفهام أنّ الاستفهام في الأصل لا يتمّ إلا بالفعل «فحروف الاستفهام... لا يليها إلا الفعل، إلا أنّهم توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك» (الكتاب، I، ص ص 98 ـ 99).

ويعلّل سيبويه هذه الخصيصة بمعنى الاستفهام العامّ، وبحدّه الخاصّ: أمّا معناه العامّ فهو «كالأمر في أنه غير واجب» (الكتاب، I، 99) وأمّا حدّه الخاص «فإنّه يراد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل». (السابق).

فالمتكلم في الاستفهام يصبح سائلا يريد أمراً يطلبه من المخاطب. ولفظ السّائل يقْرنه سيبويه بلفظ الطّالب في سياق حديثه عن معنى «ألا» الدّالة على أنّ المتكّلم «متمنّ سائل شيئاً وطالبه». (الكتاب، I، 286).

فالاستفهام طلب[1] مجاله الإرادة، إذ يريد به المتكلّم من المخاطب أمراً لم يستقرّ عنده.

وما يتميّز به هذا الحدّ هو انبناؤه على عناصر قوليّة ومقاميّة أبرزها المتكلّم، والمخاطب، وحال كلّ من هذا وذاك من حيث استقرار الأمر المستفهم عنه أو عدم استقراره في علم كلّ منهما... وإنّ اعتبار كلّ ذلك في

(1) سنرى أن معنى الطلّب بدأ في الكتاب معنى لغويّاً وانتهى مصطلحاً يقابل الخبر، ولكن دون أن يتمكّن تمكن الأوّل (الخبر).

الحدّ يجعل من هذه الأمور أسس عمل الاستفهام. ومعنى ذلك أنّ عمل الاستفهام يشتمل على عنصري المتكلّم والمخاطب بالوضع. ويُعْتَبرُ المتكلّم فيه ممّن لم يستقرّ في علمه ما يستفهم عنه، وهو أساس وضعيّ أيضاً. ويفترض أن يكون المخاطب عالما بما يسأل عنه أو غير عالم، ولكنّ إجابته مطلوبة وضعا أيضاً. ولكن أيمكن أن نعتبر أنّ هذه الأسس تمثّل شروطا لقيام عمل الاستفهام أو لنجاحه؟

إنّ كلّ ما يدخل في الحدّ يعتبر شرطا من شروط قيام العمل، ولكن ما أردنا أن ننبّه إليه هو أنّ هذه الشّروط، إن صحّ تسميتها شروطا، وضعيّة. وهذا يعنى أنّ البنية النحوية تتنبّأ بها وتتكهّن بمختلف عناصرها، فهي لا تختلف عن البنية الأولى المجرّدة إلا بزيادة «توتّر» العلاقة بين المتكّلم والمخاطب وتمتّنها في عمل القول من ناحية، وعدم وجوب الأمر المستفهم عنه في اعتقاد المتكلّم وافتراض وجوبه فيما يخرج عن علمه ممّا يمكن أن يكون في علم المخاطب من ناحية ثانية. ولكن كيف يمكن أن نمثّل لذلك في مستوى البنية المنجزة؟ قد لا نستطيع الآن أن نتجاوز اعتبار أن تكون بنية الاستفهام صورة من بنية الخبر ولكن بتعويض الإثبات بإرادة الإثبات وذلك في موضع الإفادة.

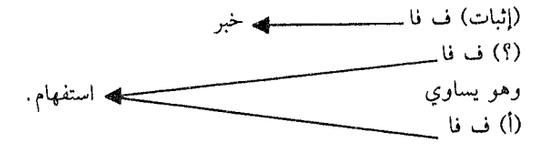

إنّنا إذا انطلقنا من البنية الإسناديّة المجرّدة لتحديد بنية الاستفهام مروراً بما انتهينا إليه من تحديد للأبنية التي دخل عليها التّوكيد أو النّفي أو الظّن، تبيّن لنا أنّ الاستفهام معنى يجيء لعدم وجوب الحدث المتعلّق به، وذلك في اعتقاد السّائل المتكلّم ـ فـ«زيد قائم» كلام واجب وموجود مستقرّ في اعتقاد

المتكلم، فإنْ تعيّن عدم ثبوته وإرادة وقوعه وتحقّقه في علمه في مقام ما، دخل معنى الاستفهام، إذ قال «أزيد قائم»؟ فالاستفهام هو المعنى غير الواجب في البنية المجرّدة، ولفظه الهمزة في البنية المنجزة.

وهذا معنى قول السّيرافي إن حروف الاستفهام «تدخل لإخراج الفعل عن الواجب إلى غيره.» (شرح كتاب سيبويه، I، 61). ولا يعني هذا أنّ الأصل هو الخبر الواجب وتدخله المعاني، ومنها المعاني التي تخرجه من الواجب إلى غير الواجب، وإنما الأصل بنية مجرّدة تتكوّن من موضعين اثنين، موضع الفائدة من الكلام، وموضع الكلام الذي يحصل بالإسناد. وموضع الفائدة هو الذي يجعل الكلام خبرا أو استفهاما أو غيرهما، وذلك عند تعجيم البنية بما يفيد الخبر أو الاستفهام أو غيرهما.

وقد رأينا أنّ تعجيم البنية قد يكون بمجرّد تعجيم موضع الكلام الإحالي، لأنّ العلاقة الثّنائية بين المسند والمسند إليه هي ذاتها معنى على الإثبات، فالإسناد حكم ونسبة يعملها المتكلّم في مستوى الإنجاز طبقا لما يعمله الواضع في المستوى المجرّد. و«زيد قائم» بنية مجرّدة، وهي ذاتها «أزيد قائم؟» في المستوى المجرّد، إلاّ أنه في مستوى الإنجاز ظلّ موضع الفائدة شاغرا في «زيد قائم» فدلّ على وجوب الحكم مثبتا، ومُلىء موضع الفائدة في «أزيد قائم؟» بما يدلّ على معنى الاستفهام، وهو معنى «أَفْرَغَ» موضع الفائدة من معنى الإثبات الواجب، وعوّضه بمعنى طلب إثبات الحكم أو نفيه، إذ أصبح غير واجب في علم المتكلّم.

(Ø) ف فا. = خبر.

(أ) ف فا؟ = استفهام = طلب المتكلّم من المخاطب إثبات الحكم أو نفيه.

إنّ في اعتبار سيبويه الأصل في حروف الاستفهام أن يليها الفعل علاقة بمفهوم غير الواجب. ذلك أنّ ما يكون غير واجب في الاستفهام إنّما هي الأفعال التي تكون بعد حروف الاستفهام (الكتاب، III، 513). فمفهوم

الوجوب وعدم الوجوب مفهوم يستلزم أن يكون المستفهم عنه أو المأمور به أو المنهيّ عنه حدثا أو شيئاً من سببه.

والأعمال الطّلبيّة درجات في اقتضاء الفعل، فمنها ما لا ينجز إلا بواسطة الفعل، وذلك شأن الأمر والنهي، ومنها ما تدلّ عليه الحروف التي تقتضي الفعل مضمرا ومظهرا مقدّما ومؤخّرا، لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر، ومثال تلك الحروف: هلاّ ولوْلا ولَوما وألاّ (ن. الكتاب، I، 98) و «حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك» (السّابق، I، 98 ـ 99). وكأنّ في هذا التوسّع دليلا على أن الطّلب الذي يوقعه المتكلّم في الاستفهام أضعف من الطّلب الذي يكون في الأمر والنهي. وسنرى أن هذا الضعف إنما يقاس بأثر العمل الذي يحدثه المتكلّم في الخارج بواسطة الأعمال الطلبية الإنشائية.

لقد أشار سيبويه إلى أنّ هذه القوّة التي يتميّز بها الأمر والنهي هي قوة متأتّية من أنّهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا، يقول مقارنا إيّاهما بالاستفهام: «والأمر والنهي يختار فيهما النّصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام لأنّ الأمر والنّهي إنما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنّهي، لأنّهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهرا أو مضمرا. وهما أقوى في هذا من الاستفهام، لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء». (الكتاب، I، 137 ـ 138).

وقد علّل صاحب الكتاب في سياقات مختلفة قوّة الطّلب في الأمر والنّهي بالنّظر إلى الاستفهام بأنّك إذا أمرت أو نهيت المخاطب أو نهيته فأنت تزجّيه إلى أمر وأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر تحمله عليه، وإذا استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنما تسترشد مخبرا (الكتاب، I، 282 ـ 289).

لكلّ ذلك كان التوسّع في بناء الاستفهام على غير الفعل، والأصل غير ذلك، إذ «لا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى». (الكتاب، I، 104).

إنّ من أخصّ خصائص غير الواجب اعتماد العمل فيه على الفعل، وإنّ ممّا يجمع بين الحروف الدّليلة على غير الواجب اختصاصها بالفعل، وتقديم الفعل في الاستفهام أولى، وكأنّ الاستفهام في طلب الفعل فرع على الأمر والنهي، وهما «لا يكونان إلا بفعل». (الكتاب، I، 138).

1 ـ 1 ـ الاستفهام والجزاء

إنّ تقديم الفعل في غير الواجب أصل عند صاحب الكتاب وقد اعتبر حروف الجزاء من غير الواجب شأنها في ذلك شأن حروف الاستفهام. وبذلك تكون «إنْ» «من الحروف التي يبنى عليها الفعل» (الكتاب، I، 263). وقد ألحّ سيبويه على قياس تقديم الفعل في الاستفهام بتقديمه بعد حروف الجزاء، ومضارعة حروف الاستفهام لحروف الجزاء، «فجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها (يعني حروف الاستفهام)[1] إليه، وهي غير واجبة كالجزاء فقبح تقديم الاسم لهذا.» (الكتاب، II، 99).

على أنّ الاسم بعد همزة الاستفهام قد يرتفع بالابتداء، وذلك في مثل قولك: «أزيد أخوك» (الكتاب، II، 129)، وينتصب على إضمار فعل بين الألف والاسم (الكتاب، I، 101). ويكون الحذف إما استغناء بما يُرى من الحال في مثل قولك: «أقائما وقد قعد النّاس» (الكتاب، II، 340) أو جريا على ما يكون في غير الاستفهام من تقدير فعل يفسّره الفعل الذي أوقعته عليه

(1) يستعمل سيبويه مصطلح الحروف في هذا السيّاق وفي غيره بمعنى الأسماء والحروف، وهو يقصد هنا أسماء الاستفهام التي تكون للاستخبار كما تكون للشّرط حيث يصير معنى الاستفهام إلى معنى الشرط فتقول:
ـ متى تخرجُ؟
ـ ومتى تخرجُ أخرجْ.

أو على شيء من سببه من مثل قولك: «أزيدا ضربته» أو «أزيدا أخاه تضربه» (الكتاب، I، 105).

أمّا بعد «إنْ» «فإنه لا ينتصب شيء ولا يرفع إلا بفعل لأنّ «إنْ» من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي «إنْ» المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء. (الكتاب، I، 263).

فالفرق بين «الألف» و «إنْ» فرق في الموضع، ذلك أنّ الألف تتصدّر الكلام وهو يتكوّن من إسناد، في حين تتصدّر «إنْ» الكلام في الظّاهر وهي لا تتصدّر في الحقيقة إلا جزءاً منه، وهو جملة الشّرط دون جملة الجواب التي يمكنها أن تتقدّم على الأولى، فلا تستغني عندئذ بما بعدها. وعلى العكس من ذلك فإنّ «حرف الاستفهام لا يستغني بما قبله إنّما يستغني بما بعده»[1] (الكتاب، I، 238). فحرف الجزاء غير واجب، ولكنّه من نوع الفضلة في البنية الإعرابية المجرّدة، وهو رأي الكوفيين عموما ورأي السّكاكي وتلامذته، وهو أيضاً الرأي الذي مال إليه الرّضيّ محتشماً، وقد حلّل الأستاذ الشريف مختلف تلك الآراء في أطروحته (1993).

وممّا يؤكّد ذلك أنّ الاستفهام معنى يسبق موضعُه الجزاءَ في الكلام، ولا يسبق الجزاءُ الاستفهامَ، تقول: «إن تأتني آتك»، و«أمتى تشتمني أشتمك»، فالألف أدخلت على كلام عمل بعضه في بعض فلم يغيّره، «وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا و نحو ذلك لا تغيّر الكلام عن حاله... فإن قيل الألف لا بدّ لها من أن تكون معتمدة على شيء فإنّ هذا الكلام معتمد

(1) أي أنّ حرف الاستفهام متصدّر للكلام الذي يحسن السكّوت عليه، وإن فقد الصّدارة في مثل قولك: «ليت شعري زيد أعندك هو أم عند عمرو» فإنه لا يمكن أن يتمّ معناه إلاّ بما بعده، وقد لاحظ سيبويه أنه «لا بدّ من «هو»» لأن الاستفهام لا يستغني بالاسم السّابق: «زيد».

لها». (الكتاب، III، 82 ـ 83). وهو ما يقتضي:

أولا: أنّ الشرط ليس موضعه موضع الفائدة في الكلام، وإنّما هو قيد للمسند الذي في الجواب، لا يختلف في ذلك عن المصدر (أي المفعول المطلق) أو ظرف الزمان أو المكان أو المفعول به فهذه كلّها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا (المفتاح، 90 ـ 91) وهو عند سيبويه بمنزلة «إذا» وما يليها، و «حين» وما بعدها. (الكتاب، III، 60). وهذا ما يجعل الشّرط عنده قريبا من المفعول فيه بالنسبة إلى الجواب، «إلاّ أنّه في الصناعة النحوية يجعل الجواب معمولا لأداة الشرط، فالقضيّة عنده إذن صناعيّة وهي التوفيق بين المعنى وما تصوّره بنية العمل الإعرابي، ولقد اختار تغليب الصّناعة على المعنى وهذا وجه الإشكال». (الشريف، 93، 931) ولعلّه مما زاد في إغراء سيبويه بتغليب الصّناعة على المعنى في باب الجزاء استناده إلى تقسيم ضروب القول إلى واجب وغير واجب، واعتباره الجزاء ضربا لا يشكّ في كونه غير واجب، ومعنى لا يعترض على كونه يملأ محل الفائدة في الكلام. وقد زاد في تكريس ذلك لديه عمل إنْ وقوّة أثرها، أي معناها فيما بعدها، وهي ظاهرة أُقحمت في سياق مبدإ العمل الإعرابي الذي يصطلح عليه بالصّناعة.

ولأنّ الشرط ليس بمعنى يعجّم موضع الفائدة أمكن للاستفهام وغيره كالتّوكيد والنّفي أن يملأ ذلك الموضع، تقول: «إنّ من يأتيني آتيه» و «ليس من يأتيني آتيه» وإعمال «إنّ» و «ليس» يبطل الجزاء ويذهبه (الكتاب، III، 71 ـ 72). ولا يكون ذلك إلا لعدم تمكّن الجزاء في موضع الصّدارة الذي يكون لحروف الاستفهام أو التّوكيد أو النّفي.

ثانيا: إنّ في اعتبار سيبويه ألف الاستفهام بمنزلة الواو والفاء ولا، في عدم تغيير الكلام عن حاله، وفي اعتباره إيّاها مختلفة في ذلك عن «هل»، إشارة منه إلى ما لهذا الحرف من قدرة على «استقبال الكلام السابق»، وتوسيع

لمجال موضع الفائدة. فإذا كان الكلام في رأيه مفيدا لمعنى الشّرط، ودخله الاستفهام بالألف، انتقل موضعها إلى موضع أدوات الرّبط، فتتصدّر الكلام، وتربطه بما سبق. ولعلّ في ذلك تصوّرا لما يمكن أن يشتمل عليه موضع المتكلّم من أعمال أوّلها الرّبط، وثانيها الاعتقاد وثالثها الوجود[1]. بحيث يكون لدينا:

موضع الإفادة = فعل المتكلّم = [رابط + اعتقاد + وجود]

لا شك أنّ الرّبط يعمل في الاعتقاد ويسيّره وأن الاعتقاد المعمول عامل في الوجود، ولكن يبدو ضعف مذهب سيبويه في تطبيق هذا المبدإ على الجزاء واعتبار الاستفهام والتوكيد والنّفي بالنسبة إلى الشرط بمنزلة العطف، في حال افتراض اقتران الاستفهام بالعطف وذلك في نحو:

(1) أَإن تأتني آتك؟

(2) أفإنْ تأتني آتك؟

فإذا اعتبرنا الألف بمنزلة الواو في (1)، فماذا تكون في (2) وقد ملأت الفاء محلّ الواو؟ ـ أتكون الألف بمنزلة الواو بمعنى التّكرار لها، ودليله تقدّمها على الفاء؟ أم إنّ عمل الاستفهام يختزل العطف والاعتقاد ويعمل في سائر المحلات الإحالية فيدخلها في حيّز سلطته ويكون له الصّدارة التي تكون للرّبط مطلقاً؟ . . .

ومهما يكن فلعلّ سيبويه أراد أن يشير من وراء كلّ ذلك إلى أنّ ألف الاستفهام على عكس «هل» حرف لا يخلو من الدلالة على الرّبط واستقبال

(1) أستند في هذا إلى ما ذهب إليه «الشريف» من أنّ محلّ الحدث الإنشائي الذي سمّيناه فعل المتكلّم وموضع الإفادة هو محور مجال إنشائي يبدأ بالمحل الواوي الرّابط ويليه المحلّ الإنشائي وينتهي بالمحلّ الوجودي، فالمحلّ الواوي إنشائي وظيفته الرّبط، والمحلّ الإنشائي الدّال على الاعتقاد وظيفته الإثبات والاستفهام والأمر وما بينهما، والمحلّ الوجودي وظيفته الحكم على الإحالة بالوجود والعدم (الشّريف 1993).

كلام سابق، في حين أنّ هل ترد في المواضع التي يبتدأ[1] بها الكلام (الكتاب، I، 83).

ثالثاً: يذهب سيبويه إلى أنّ الألف تكون بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك دون سائر أدوات الاستفهام، وذلك من قبل أنّ الألف حرف لا يُخشى على معناه من اللّبس، إذ خلص لمعنى الاستفهام، فكانت الألف لذلك «تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظ المستفهم (الكتاب، III، 82) فهي حرف يختزل عملين اثنين:

أ ـ عمل الرّبط أو ما عبّر عنه سيبويه باستقبال الكلام السابق «المعطوف عليه» فإذا قال: «مررت بزيد»، أزيد؟، وإن شئت قلت: «أمررت بزيد»؟ فعطفت كلامك على كلامه بواسطة الألف، ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها (السّابق).

ب ـ عمل إنشاء معنى الاستفهام فيما يرد بعده من كلام مما يكون «معتمداً له».

فالألف لذلك كلّه رابط ومغيّر لمعنى الكلام المعتمد له في الوقت ذاته، ولعلّ هذا ما يفسّر دخوله على الواو مع قصور دخول الواو عليه، فهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل الألف عليها (الكتاب، III، 187) إلا أن دخولها على الواو لا يكون إلا في سياق عطف كلام على كلام، وذلك كما كانت الألف دليلا على الواو عندما ربطت الكلام المعطوف على كلام المخبر

(1) الابتداء والاستئناف في اصطلاحهم واحد. وقد ميّز سيبويه همزة الاستفهام من «هل» ببيان أنّ الهمزة شبيهة بالعطف في استقبال الكلام السّابق في حين أنّ «هَلْ» تختصّ بالابتداء الذي يشمل لديهم مفهوم الاستئناف، يقول: «ألا ترى أنه يقول: مررت بزيد، فتقول: أزيدٍ؟ . . . ولو قلت: هل مررت بزيد، كنت مستأنفاً». (الكتاب، III، 72 ـ 73).

فيما أشرنا إليه آنفا.

ولعلّ المسألة قد تأخذ اتجاها آخر إذا ما عمدنا إلى عطف استفهام بالألف على استفهام مثله. وهو عند سيبويه عطف المنفيّ على المنفيّ في حال تعلّق الاستفهام بهما، ممّا يستوجب إعادة حرف الألف «لاستقبال الاستفهام» المعطوف وذلك في نحو: «ألست صاحبنا أو لست أخانا؟.. إذا أردت التّقرير أو غيرهُ». (السّابق) وعدم استقبال الكلام الثّاني بالاستفهام يفسد المعنى لأنّ الواو لا يمكن أن ينخزل إليها معنى الاستفهام إذ ينقطع الاستفهام بها[1] في حين أنّ الألف يمكن أن ينخزل إليه معنى العطف.

1 ـ 2 ـ الألف وسائر «حروف» الاستفهام

إنّ اعتبار الألف «أمّ باب الاستفهام»، والواو أم باب العطف وإنْ أم باب الشّرط وما إلى ذلك، مسألة لا تخلو من أبعاد نظريّة جذورها في النّحو وفروعها في البلاغة. وهي مسألة تتّصل بالوضع وحقوله المعجميّة من ناحية، والاستعمال وحقوله الدّلالية من ناحية ثانية. فالواو مثلا:

ـ تنتقل في حقلها الدّلالي عبر راحلة الحال والمعيّة والقسم وغيرها.

ـ ويتّسع حقلها المعجميّ لحروف من مثل الفاء، وثمّ، وأو، وحتّى، وهي حروف يكون لها معنى «نحوي» لا يخلو من معنى الواو.

ـ ثم تتّسع كلّ من الفاء وثمّ وأو وحتى ليُفيد كلّ منها معناها المشرب بمعنى الجمع وبمعاني أخرى مشربة بمعناها وهي المعاني البلاغيّة السّياقيّة.

وكلّ معنى نحويّ لا يخلو من علاقة بالمعنى النّحوي الأوّل لحرف

(1) ولا ينقطع الاستفهام إذا كان المعطوف مفرداً بحيث لا يكون ما بعدها كلاماً، وإنما يكون المعطوف مع المعطوف عليه كاللفظة المفردة لذلك يحسن قولك: «ألست صاحبنا وأخانا؟».

الواو، وإن تقلص ذلك المعنى وانحسر انحسارا في بعض الأحيان... وأمّ الباب في كلّ ذلك الواو، وضعت وضعا واحدا، وتحرّكت بها راحلة المعاني في مواضع مختلفة، واتّسعت لها رقعة المعجم، فولّدت لها ما يحمل بعضا من «جيناتها».

إنّ ألف الاستفهام إنّما ترضخ لحكم هذا القانون وإن اختلف موضعها اختلافا طفيفا عمّا يكون للواو من مواضع فالألف «حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في من ومتى وهل ونحوهّن حيث أمنوا الالتباس ألا ترى أنّك تدخلها على منْ... ولكنّهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام فهي ههنا بمنزلة «إن» في باب الجزاء» (الكتاب، I، 99 ـ 100).

إنّ لمعنى الاستفهام في الوضع لفظا واحدا هو الألف، وهو لفظ يُتْرَكُ التلّفظ به عندما يمكن إنجاز معناه ببعض الأسماء المبهمة التي يوفّرها المعجم لتسكُنَها مختلف المعاني كالاستفهام والشّرط، وهذه الأسماء هي ما و من ومتى وكيف وغيرها. ولكن كيف يمكن أن تنتظم الأمور انتظاماً بحيث لا تدلّ «منْ» مثلا إلا على معنى الاستفهام هنا ولا تدلّ إلا على معنى الشرط هناك؟

إنّ انتظام تلك الأمور تتكفّل به الأبنية الإعرابية وما تشتمل عليه من مواضع ومحلات ورتب. فالمحلات النحوية وما توجده من مختلف العلاقات باختلاف مواضعها ورتبها هي المعاني النّحوية المولدة لمواضع الإفادة والمعبّرة عن الأغراض والمقاصد. أما «أيّ» و «من» و «ما» و «متى» «فإنما هي أسماء بمنزلة هذا وذاك» (الكتاب، III، 189) انتقل إليها معنى الألف فحلّت محلّه في المعنى ودلّت على موضع الإفادة الذي لا يكون إلا للألف في مستوى البنية الإعرابية المجرّدة.

ولكن قد يكون في هذا التمشّي بعض الخلل أو النّقص، إذ الألف لا يعرف لها في الحقيقة في أعرافنا النحوية وصناعتنا الإعرابية محلّ إعرابي أو

موضع، وذلك رغم الاتفاق حول رتبتها المحفوظة في صدر الكلام. فكيف يمكن أن تقع هذه الأسماء من مثل من، وما، ومتى، وكيف، في محلّ ما ليس له محلّ؟ يذهب سيبويه إلى أنّ الألف في الحقيقة حرف لم يتخلّ عن موضعه لهذه الأسماء المبهمة وإنّما تُرِكَ اللّفظ به استغناء حيث أمنوا اللبس، وهو ما يفيد أنّ موضع الاستفهام بقي سابقا لتلك الأسماء المبهمة من مثل من ومتى. وإذا كان ذلك كذلك فما الذي يكون في بنية الجملة دليلا على عمل الاستفهام؟ وما الفرق بين:

(1) زيد منطلق.

(2) أزيد منطلق؟

(3) من منطلق؟

(4) من زيد؟

(5) متى زيد منطلق؟

(6) أغدا زيد منطلق؟

(7) عشرون درهما لك.

(8) كم لك؟

وهل للهمزة في (2) موضع شاغر في (3) و (4) و (5) و (8) بحيث يقدّر في هذه الجمل في الموضع الأوّل حرف الاستفهام رغم وجود من ومتى وكم؟

إنّ سيبويه يذهب إلى أنّ للهمزة موضعا سابقا لأسماء الاستفهام، وإنما ترك التلّفظ به استغناء، «إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام» (الكتاب، I، 100).

ويعود الأمر في ذلك إلى ما تتميّز به هذه الأسماء من إبهام وما يقع عليه

ذلك الإبهام من محلات ومواضع. وقد سعى سيبويه إلى تتبّع تلك المواضع وما يتّصل بها من وظائف نحويّة «فَلِـ «كَمْ» على سبيل المثال موضعان أحدهما الاستفهام والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى «ربّ»: وهي في الاستفهام الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، «وهي تكون... اسما فاعلا ومفعولا وظرفا، ويبنى عليها إلا أنّها لا تتصرّف... إنّما لها مواضع تلزمها في الكلام» (الكتاب، II، 156) أمّا رتبتها في الكلام «فلا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخّر فاعلة أو مفعولة (الكتاب، II، 157) وتدلّ على العدة والتّكثير (الكتاب، I، 218)، كما تدلّ متى على وقت بعينه وأين على الأماكن. فهي أسماء تستغني عن الألف ولا تكون في هذه المواضع إلا استفهاما. (الكتاب، II، 128) وإنّ «هذه الأسماء المستفهم بها نائبة عن ألف الاستفهام متضمّنة لمعناها» عند السّيرافي (شرح كتاب سيبويه، I، 46) وموضعها من الكلام هو موضع ما النّافية وإنّ المؤكّدة، يقول السيرافي: «إنّ حرف الاستفهام يقع صدر الكلام كما تقع «ما» النّافية، و «إنّ» المؤكّدة، والحروف الداخلة على الجمل لها صدور الكلام». (السابق). وهذا الرّأي للسيّرافي يختلف عن رأي سيبويه الذي يعتبر أنّها لا توضع موضع الألف وإن أدّت معناها.

والحاصل أنّ الاستفهام حاصل بهذه الأسماء وذلك:

(أ) ـ لتصدّرها للكلام أي البناء عليها.

(ب) ـ لما تتضمّنه من إبهام لا يخلو من بعض المقولات العامة كالزّمان أو المكان أو العاقليّة أو العدة.

(ج) ـ وهذا الإبهام المبني عليه الكلام هو معنى عدم استقرار الوجود في علم المتكلّم، فمن ثمّ عمل في تثبيته بالاستفهام، لبيان ذلك الإبهام، وتدقيق ما يشتمل عليه من مقولات. فالإبهام الذي تختصّ به هذه الأسماء دليل على أن «أمراً لم يستقرّ عند السائل». (الكتاب، I، 99).

ففي ـ «من منطلق؟» ـ ثبت الانطلاق ولم يثبت لدى المتكلم فاعله الذي

ينتسب إلى العقلاء فيمكن أن يكون زيدا أو عمرا أو بشرا أو خالدا. فكأنّه حين قال: ـ «من منطلق»؟

قال: أ ⎡ زيد ⎤ منطلق (أم عمرو أم بشر أم خالد)؟
⎢ أم عمرو ⎥
⎢ أم بشر ⎥
⎣ أم خالد ⎦

حيث يكون مجموع هذه الأعلام في ذهن المتكلّم إبهاما يعبّر عنه بـ«من» فكأنّ بين الألف وسائر أدوات الاستفهام نوعا من الاسترسال أو كأنّ البعض وليد بعض أو تكرار له.

1 ـ 3 ـ اتّجاهات التّوسّع التّركيبيّ الدّلاليّ للألف «أمّ باب الاستفهام».

إن المبدأ الأساسيّ الذي بنى عليه سيبويه تصوّره لمعجّمات عمل الاستفهام هو أنّ الألف أصل موضوع لأداء الاستفهام وأنّ غير الألف فرع عليه. فالألف كما رأينا «هو الحرف الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره» (الكتاب، I، 99).

على أنّ عدم زواله إلى غيره لا يعني عدم انتقاله إلى أداء معان أخرى غير الاستفهام وإنّما المقصود أنّه حرف لم يوضع للجزاء أو غيره من المعاني إلى جانب وضعه للاستفهام.

ومذهب الألف متّسع اتّساعاً ذا اتجاهات مختلفة أهمّها:

أوّلا: اتّجاه نحو التّشكّل في أدوات أخرى هي بمثابة المتغيّرات أو البدائل بالنسبة إليها، وهو نوع من التوسّع المعجميّ ومن مظاهر ذلك:

ـ أن تتكرّر في لفظ «أم» إذ إنّ «أم بمنزلة الألف» على عكس سائر الحروف التي لا تعتبر بمنزلة الألف نحو من ومتى (الكتاب، III، 189) وذلك

من قبل أنّ الكلام بعد «أم» لا يكون إلا استفهاما كالألف (الكتاب، III، 169).

وإنّما تجيء «أم» عندما يمكن تكرير الألف فتعوّض «أم» الألف وذلك في نحو:

أ (ف فا) + أ (ف فا) + أ (ف فا) = أ (ف فا) أم (ف فا)؟
= أيّهما أو أيّهم...؟

«فأم» حرف خالص للاستفهام عديل للألف ويكون حرفا في موضعين:

ـ موضع استئناف كالألف وهي أم المنقطعة.

ـ موضع عطف حيث يُسأل عن تعيين أيّهما أو أيّهم ممّن تعطف عليه «بأم»، وقد صحّ عندك وجوب أحدهما أو أحدهم ولكنّك لا تعرف من هو. وتكون «أم» في الموضعين إما تكرارا خارجيا للألف. أو تكرارا داخليّا.

فأمّا التّكرار الخارجيّ للألف فهو ما يفيد مخالفة الكلام السّابق في المعنى والانقطاع عنه من حيث التّركيب.

وأمّا التّكرار الدّاخلي للألف «بأم» فهو تكرار يراد به مخالفة زيد لعمرو وبكر وخالد ممّن يُطلب تعيين أحدهم في الجملة ذاتها.

«فأمْ» من بدائل الألف ومتغيّراتها لذلك قد تأخذ موضعها في تصدّر أسماء الاستفهام وحروفه من مثل:

ـ «أم من تقول»؟

ـ و «أم هل تقول»؟ و «ذاك لأنّ «أمْ» بمنزلة الألف» (الكتاب، III، 189) فكأنها تشكّل بديلا للألف ذاته.

أمّا سائر أدوات الاستفهام، فهي لم توضع عند سيبويه في الأصل

للاستفهام. وقد أدّى به هذا المبدأ إلى اعتبار «هل»، في الأصل، بمنزلة «قد» يقول صاحب الكتاب: «وإنّما تركوا الألف في من، ومتى، وهل ونحوهنّ حيث أمنوا الالتباس ألا ترى أنّك تدخلها على من... وتقول: أم هل، فإنّما هي (يعني هل) بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام» (الكتاب، I، 99 ـ 100). على أن سيبويه، وإن أرضخ «هل» لهذا القانون المبدئيّ، فهو يميّزها من أسماء الاستفهام التي تدخل عليها «الألف» إذ أنّ أسماء الاستفهام «إنّما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك، ... وهل إنّما تكون بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف (قبلها) إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام». (الكتاب، III، 189).

فإذا كانت «هل» لا تقع إلا في الاستفهام، فهي مختلفة عن أسماء الاستفهام من ناحية، ومماثلة للألف من ناحية ثانية، لذلك لم تتصدّرها الألف، ولئن أمكن لـ «أم» أن تتصدّرها في مثل قولك: «أم هل...» فذلك لأنّ «أم» في نظرنا إنّما تنخزل إلى موضع الرّبط السابق لموضع الاستفهام الذي تحتلّه «هل» باعتبار «هل» أمكن في الدّلالة على الاستفهام، لأنها ليست بديلا للألف، وإنما هي الحرف الذي وضع لمحض الاستفهام، وإنّما اختلفت عن الألف بكون الاستفهام بها لا يكون تقريرا أو توبيخا، يقول سيبويه: «إنّ هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنّك إذا قلت: هل تضرب زيدا، فلا يكون أن تدعي أنّ الضرب واقع. وقد تقول: «أتضرب زيدا» وأنت تدّعي أنّ الضرب واقع. وممّا يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة «هل» أنّك تقول للرّجل: أطربا وأنت تعلم أنّه قد طرب، لتوبّخه وتقرّره، ولا تقول هذا بعد «هل» (الكتاب، III، 175 ـ 176). فكأنّ «هل» حرف لا يأخذ من خصائص الألف إلا ما ضاق وانحسر في محض الاستفهام عن نسبة الفعل إلى الفاعل، وهي لذلك تقتضي الفعل في حين يبتدأ بعد الألف بالأسماء.

ثانيا: اتجاه آخر قد يولّد عملا جديداً مختلفا عن محض الاستفهام ويكون بتركيب الألف مع حرف من حروف النّفي من مثل «لا» و «ما» وهو

تركيب يفضي إلى إيجاد أدوات مركّبة تختصّ بأداء معان مخصوصة لا تنعدم صلتها بالاستفهام تماما وذلك في مثل:

ـ العرض الذي يكون بـ «ألاَ».

ـ والتّمني الذي يكون بـ «ألاَ».

ـ والتّقرير الذي يكون بـ «أَلَمْ» (الكتاب، II، 307).

وربّما انقلبت الهمزة هاء في قولك «ألاَ» المنقلبة إلى «هلاَ» فيتولّد من ذلك معنى التحضيض والأمر (الكتاب، I، 98، و 268 ـ 269).

ثالثا: اتجاه نحو الانتقال إلى أداء معان أخرى لم يولّدها تركيب الألف مع حرف من حروف النفّي، وإنما هي عموما نتيجة لما يكون من الذّكر وما يُرى من الحال، ومن هذه المعاني:

أ ـ التقرير والتّوبيخ في مثل قولك:

ـ أطربا؟ وأنت تعلم أنّه قد طرب لتوبّخه وتقرّره (الكتاب، III، 176).

وقولك:

ـ أتضرب زيدا؟ وأنت تدّعي أنّ الضّرب واقع (السّابق).

ب ـ التّسوية في مثل قولك:

ـ ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا. وأنت تعني أنّك تسوّي الأمرين عليك. (السابق، 170).

وهذه مجرّد نماذج لمعان تدّل على أن للألف ما ليس لغيرها من التوسّع الدّلالي، وسنعود إلى تفصيل القول في مختلف هذه المعاني المتّصلة بالهمزة في الباب الثالث.

1 ـ 4 ـ العرض والتّمني والتّحضيض معان غير واجبة، مولّدة من الاستفهام وفيها معنى الأمر.

وهي معان أشرنا إليها آنفا في فصل الاستفهام باعتبارها أعمالا من الاستفهام، ولكنّها تختلف عن محض الاستفهام، إذ تكون الأدوات الدّليلة عليها أدوات مركبة من حروف الاستفهام مع حروف النفي وذلك نحو: «ألاَ» و «ألاّ» و «هلاّ» وينعكس هذا التّركيب اللّفظيّ في المعنى ليولّد سلسلة من المعاني الواقعة بين الاستفهام والأمر دون أن تكون استفهاما أو أمراً وإنما هي استفهام فيه معنى العرض أو استفهام فيه معنى التمني والطّلب، أو استفهام فيه معنى التحضيض والأمر.

ومن خصائص هذه الأعمال إضمار الفعل المستعمل إظهاره وحمل الاسم عليه، فيكون الاسم لذلك منصوبا، ولا بدّ من الحمل على فعل مظهر أو مضمر.

فممّا يكون الفعل فيه مضمرا أو مظهرا وفيه معنى العرض قولك:

ـ «هلاّ خيرا من ذلك وألاّ خيرا، أو غير ذلك. كأنّك قلت:

ـ ألاّ تفعلُ خيرا من ذلك، وألاّ تفعل غير ذلك، وهلاّ تأتي خيرا من ذلك. وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: «هلاّ أفعل وألاّ أفْعَلُ» (الكتاب، I، 268).

ومن الفعل المضمر بعد هذه الحروف ما يتّصل بالنّون الثّقيلة وهو رهط صنّفه سيبويه ضمن غير الواجب فقد ذكر أنّ «يونس» «زعم أنّك تقول: هلاّ تقولنّ، وألاّ تقولن. وهذا أقرب لأنّك تعرض، فكأنك قلت: «افْعَلْ» لأنّه استفهام فيه معنى العرض ومثل ذلك: لولا تقولنّ، لأنّك تعرض (الكتاب، III، 514).

فالعرض استفهام مشوب بمعنى الأمر، فهو أمر بلين، لطّف من قوّة

الأمر فيه معنى الاستفهام المركّب مع نفي الفعل غير المنقضي الذي يجعل منه الاستفهام حدثا ممكنا في المستقبل. ويبدو أن الأمر دخل الاستفهام من جهة أنّ كلّ استفهام هو أمر يطلب به من المخاطب قول، فإذا طلب بالاستفهام ما يتجاوز الأقوال من أحداث وأفعال انتقل الاستفهام إلى العرض أو التّحضيض.

ويبدو أيضاً أن سيبويه اعتبر العرض والتّحضيض بمعنى واحد، فقولك «فهلاّ تقولنّ» لا يخلو من تحضيض ـ وقد بيّن أنّ صيغا تركيبيّة قريبة من هذه الصيغ تدلّ على التحضيض والأمر وذلك قولك:

ـ «ألاّ زيدا، وهلاّ زيدا على إضمار الفعل... لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر». (الكتاب، I، 98).

وتفيد «ألاّ» التّمني والاستفهام والطلب. فقد نقل سيبويه عن الخليل أن القائل إذا قال: «ألا رجلَ فهو متمنّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهمّ اجعله زيدا أو عمرا، أو وفّق لي زيدا أو عمرا. وإن شاء أظهره (يعني الفعل) فيه... وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل، لأنّه عرف أنّه متمنّ سائل شيئاً وطالبه». (الكتاب، I، 286).

إنّ النّفي بـ «لا» إذا كان مع حرف الاستفهام دخله معنى التّمنّي أو معنى العرض أو التّحضيض، وهي معان واقعة عند سيبويه بين الاستفهام والأمر. وقد مزج استخدام هذه المعاني بمعنى الطّلب دون أن يحقّق فيما بين الطّلب وبينها من عموم وخصوص، ذلك أنّ مفهوم الطلب، وإن ولد في الكتاب، إلا أنّه لم يختصّ بالدلالة على مختلف هذه الأعمال التي تحكمها إرادة المتكلّم.

إنّ بين العرض والتّحضيض والتمني وبين الاستفهام من ناحية، والأمر من ناحية ثانية، نوعا من الاسترسال التركيبي الدلالي، فهي أعمال أقوى من الاستفهام في طلب الفعل ودون الأمر في الإلزام بتحقيقه.

2 ـ الأمر والنّهي في كتاب سيبويه: خصائصهما النّحوية الدّلالية:

ذهب سيبويه إلى أنّ الأمر والنّهي عملان يختلفان عن الخبر والاستفهام. فقابل في بعض السياقات بين الخبر والاستفهام من ناحية والأمر والنهي من ناحية ثانية، وذلك رغم وضوح المقابلة الأساسية لديه بين الخبر باعتباره واجبا والاستفهام والأمر والنهي باعتبارها من غير الواجب.

وإنّما ميّز الأمر والنّهي من الخبر والاستفهام لما يختصّان به من ضرورة الوقوع بالفعل «فهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا» (الكتاب، I، 137) وقد سبق أن لاحظ صاحب الكتاب أن حروف الاستفهام يقع الفعل في الأصل بعدها إلا أنّهم توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. (الكتاب، I، 98). لذلك كان الأمر والنهي «أقوى في هذا من الاستفهام لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء» (الكتاب، I، 137).

إن ضرورة وقوع الأمر والنهي بالفعل يعود إلى كونهما عملين يقومان على تزجية[1] المخاطب إلى أمر لإنفاذه وأدائه في الكون الخارجيّ.

فالاستفهام طلب تثبيت حدث في اعتقاد المتكلّم وعلمه وخاطره مما هو غير واجب لديه. أمّا الأمر والنهي فهما طلب تزجية المخاطب وسوقه إلى أمر وهما يختلفان بذلك عن الخبر والاستفهام «لأنّك إذا نهيت (أو أمرت) فأنت تزجّيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنّما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا». (الكتاب، I، 289).

لذلك فإنّ الأمر والنّهي لا يقعان إلا بالفعل، كما أنّ حروف الاستفهام

(1) التزجية في اللسان: دفع الشيء كما تزجّي البقرة ولدها، أي تسوقه.
وزجّيت الشيء إذ دفعته برفق.
والزّجّاء النّفاذ في الأمر ـ اللسان مادة (ز ج و).

بالفعل أولى. فأنت تحتاج إلى الفعل لتأمر المخاطب أو تنهاه إذ «أنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر» (الكتاب، I، 282) وهو ما لا يكون ممكنا بغير الفعل مظهرا أو مضمرا.

ويمكن أن نقرن هذا الفعل باعتباره محوريّا في عملي الأمر والنهي ببعض الملاحظات:

أولا: إنّه الفعل الذي يتميّز بكونه غير واجب.

ثانيا: إنّه غير واجب من جهتين اثنتين:

ـ جهة اعتقاد الآمر أو النّاهي إذ يسعيا بواسطة الفعل ذاته إلى تثبيته.

ـ جهة اعتقاد المخاطب ذاته وهو الذي سيحوّل الفعل المأمور به إلى أداء في الكون الخارجي.

فالفعل غير مستقرّ ثابت في اعتقاد المتكلّم، وإنما المستقرّ في نفسه وخاطره هو إرادة تحقيقه وإنجازه وتثبيته عن طريق المخاطب المأمور أو المنهيّ.

ثالثا: إن هذا الفعل هو العامل في التزجية في الظاهر، ولكن المتكلم الآمر أو الناهي هو الذي يعمل بالفعل التّزجية وإخراج المخاطب من أمر وإدخاله في أمر آخر.

رابعاً: إن الاستناد في كل ذلك إلى الفعل يعود إلى كون الفعل حدثا «منفتحاً» على المتكلم والمخاطب وذلك بما يشتمل عليه من مقولات العامليّة والحدثيّة والحادثيّة الفاعليّة. وهو حدث دالّ أيضاً بصيغته التّصريفية على عدم وجوب الحدث، وممّا يدل على كون الفعل يتضمّن في صيغته التّصريفيّة معنى الواجب وغير الواجب أنّه على سبيل المثال: إذا كان غير واجب لم يكن (الفعل) إلا النّصب. (الكتاب، III، 24) وبين النّصب والجزم في الأفعال علاقة دلالية تماثل علاقة النّصب بالجر في الأسماء إذ «الجزم في الأفعال نظير

الجرّ في الأسماء» (الكتاب، III، 9). وللفعل بناء يدلّ على غير الواجب وهو بناؤه للأمر. وقد ورد هذا ضمن مقدّمة الكتاب، يقول سيبويه: «أمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً اذهب واقتل واضرب». (الكتاب، I، 12).

على أن هذا الاعتبار وضع لدى القدامى مشكلا نظريا لا نجد لدى صاحب الكتاب إثارة واضحة له، وهو نقاشهم حول ما يدلّ على الأمر في أصل الوضع، أهي صيغة الأمر أم هي لام الأمر. لقد لاحظ سيبويه أنّ هذه اللام التي تكون في الأمر، وهذه اللام التي تكون في النّهي لا تختلفان عن لام الدّعاء. وهما بمنزلة لم ولمّا... يقول «واعلم أنّ هذه اللام و «لا» في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي وذلك قولك:

ـ لا يَقْطَعُ اللهُ يمينَك.

ـ وَلْيَجْزِكَ اللهُ خيْرا.» (الكتاب، III، 8).

وكأنّ سيبويه بهذا إنّما يحدّد موضع الإفادة في عمل الأمر، أو موضع الإفادة في النّهي، فهما موضعان لا يختلفان عن موضع النّفي أو الدعاء.... على أنّ ما يدقّق رأي سيبويه في هذه المسألة هو اعتبار فعل الأمر بناء دالاً على غير الواجب، فتلك الدّلالة وضعيّة ولا يمكن أن يقدّر لها حرف جازم، لأنّهم «لم يضمروا الجازم (في الأفعال) كما لم يضمروا الجار (في الأسماء)». (الكتاب، III، 9) فلا يمكن بذلك أن تكون صيغة «افعل» مجزومه بإضمار جازم، إذ هي صيغة «لم تجر مجرى المضارعة» (الكتاب، I، 15) وإنّما حكمها الوقف «والوقف قولهم: «اضرب» في الأمر، بعدت من المضارعة بُعْد «كم» و «إذا» من (الأسماء) المتمكنة» (الكتاب، I، 17)[1].

(1) يقتضي كلام سيبويه أنّ اللام في ليفْعَلْ لاحقة بمعنى «يَفْعَلْ» الدّليلة بذاتها على غير الواجب مثل «افْعَلْ»، وهو تمثيل لم يتكلم به، فيكون معنى اللام توكيداً للأمر.

وهذا يعني عند صاحب الكتاب أنّ ما يفيد عمل الأمر:

1 ـ فعل الأمر المبنيّ على الوقف. (افعلْ).

2 ـ فعل المضارع المجزوم بلام الأمر (لتفعلْ). وهو حرف يعمل عمل «لَمْ» و «لا» النّاهية و «لمّا». وهو أيضاً بمنزلة «لا» التي تكون في الدعاء، فموضعها واحد رغم اختلاف المعنى. ويجمع بين هذه الحروف جميعا عند سيبويه معنى غير الواجب.

2 ـ 1 ـ الأمر والنهي بأسماء الفعل: وهي أسماء «موضعها من الكلام الأمر والنهي» (الكتاب، I، 241) اعتبرها سيبويه تسدّ مسدّ الأفعال التي تكون أمراً ونهيا. وهي صيغ «تصريفيّة» فقدت تصرّفها وربّما فقدت جذورها وأصولها و «سميّ بها الأمر والنهي، فعملت عملهما ولم تُجَاوِزْ، فهي تقوم مقام فعلهما» (الكتاب، I، 243) ويكون المأمور أو المنهيّ:

ـ مضمرا في النيّة (السّابق) في نحو صَهْ ومَهْ.

ـ أو مخصّصا بالكاف في نحو رويدك (الكتاب، I، 244) أو إليك... ومن أبرز ما يمكن ملاحظته بشأن موقف سيبويه من هذه الأسماء:

أ ـ أنّ هذه الأسماء موضعها عند سيبويه «افْعَلْ» أو لا «تَفْعَلْ».

ب ـ أنّه يجعلها أمراً ونهيا حَسْبُ، وهي أسماء تكتسب قيمتها في سياقها التّخاطبي المباشر.

ج ـ أنّ لبعض هذه الأسماء نوعا من التّصرف يقرّبها من الفعليّة المصدريّة نحو «رُوَيْدَ»، أو الفعليّة المركّبة مع وحدات لغوية أخرى نحو «حيَّ عَلَى».

د ـ هي أسماء غالبا ما تكون منتصبة على إضمار فعل متروك إظهاره، أو تكون في محلّ اسم منصوب على إضمار فعل متروك إظهاره، ويشمل النّوع الثاني الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه، نحو: «إِلَيْكَ» و«عِنْدَكَ»...

هـ ـ إنّها أسماء سماعيّة و «إنّما تنتهي فيها حيث انتهت العرب» (الكتاب، I، 252). ولكنّ دلالاتها قد تختلف رغم ذلك باختلاف المقام والحال، وهذا الاختلاف لا يخرج عن معاني الأمر أو النهي أو التّحذير. والمقام هو الذي يحدّد هذا المعنى أو ذاك، إما بالذكر أو بما يرى من الحال. لذلك يمكن لـ «إليك» أو «عليك» أن يفيدا معاني مختلفة باختلاف حال المتكلّم والمخاطب والموضوع الذي يسعى المتكلّم إلى إيقاعه وتزجية المخاطب إليه، على أنّها معان لا تخرج عن الأمر أو النّهي كما ذكرنا، وإنما التّحذير من الأمر والنّهي.

2 ـ 2 ـ أنواع إضمار الفعل في الأمر والنّهي وما يكون بمنزلتهما:

لم يهتّم سيبويه في القسم الأوّل من الكتاب بإسناد الفعل مظهرا إلا في سياقات عامّة، وإنما كان من مشاغله العناية بالفعل مضمرا مستعملا إظهاره أو مضمرا متروكا إظهاره. وقد بيّن «أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار:

ـ فعل مظهر لا يحسن إضماره.

ـ فعل مضمر مستعمل إظهاره.

ـ وفعل مضمر متروك إظهاره. (الكتاب، I 296 ـ 297).

فأمّا الفعل الأوّل الذي لا يحسن إضماره فهو الفعل الذي يخلو من ذكر أو حال يدلاّن على المضمر ويفسّرانه. فلذلك امتنع «أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيدا. فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيدا». (السّابق).

وأمّا الموضع الذي يضمر فيه (الفعل) وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيدا. لرجل في ذكر ضرب، تريد: اضرب زيدا. (السّابق).

وأمّا الموضع الذي يضمر فيه الفعل المتروك إظهاره، فمن الباب الذي

ذكر فيه «إيّاك» إلى الباب الذي آخره ذكر «مرحبا» و «أهلا». (الكتاب، I، 297).

إنّ هذه الملاحظات تمثل نوعا من التّبويب الفرعيّ لما كنّا أشرنا إليه من تخطيط لأقسام الكتاب. وهو تبويب فرعي لقسم إسناد الفعل يقوم على بيان:

ـ مواضع وجوب إظهاره.

ـ مواضع إضماره مع جواز إظهاره.

ـ مواضع وجوب إضماره.

ولعلّ ما يمكن أن يستنتج من هذا التّبويب:

أوّلا: أنّ الجملة بنية مجرّدة تتكوّن من عناصر محلّية مجرّدة، إلا أنّه قد ينجز من هذه العناصر عادة ما لم يكن له ما يدل عليه من حضور أو ذكر في المقام أو المقال. هذه القاعدة العامّة هي التي تجعل أنّ بعض العناصر قد يُحذف في جملة ما لأنّ السياق المقالي أو المقامي قد دلّ عليه. والسياق المقالي يمكن أن نلحق به بعض الصيغ التركيبية في الجملة ذاتها والتي قد تنوب عن محلّ أو أكثر من المحلات الإعرابية في الجملة، كنيابة المفعول المطلق عن الفعل والفاعل...

ويمكن لنا استناداً إلى هذا تجريد عناصر المقام وجعلها مبدئياً منحصرة في المتكلّم والمخاطب وكلّ ما له ذكر أو حضور متّصل بعمل القول.

ثانيا: أنّ ما ذكر من أسماء الأفعال يمثّل نوعا من هذه الوحدات اللّغوية التي تختزل بعض المحلاّت الإعرابية في مقامات تخاطبيّة، حيث تسهم عوامل الذكر والحضور في تعيين دلالاتها الخاصّة. وهي وحدات لغوية تنزع إلى أن تستعمل استعمال المصادر المنصوبة على إضمار الفعل لذلك أقحم سيبويه من هذه الأنواع: حَذَرَكَ، وهو مصدر. كما أشار إلى أنّ «رويدك» تستعمل عند بعضهم استعمال المصدر فهي في نهاية الأمر أسماء لم تُفرغ من شحنة الحدثيّة التي يدلّ عليها المصدر، وموضعها هو موضع الفعل، أو موضع المصدر

المفعول المنصوب أو الذي يكون في محلّ نصب فيتعدّى إليه بالحرف نحو: «إليك» و «عليك»، وقد يكون مفعولا فيه نحو عندك وبعدك...

ثالثا: إنّ الذي قد يعنينا بصفة خاصّة هو أنّ أسماء الأفعال قسم من أقسام الكلم ينتظم ضمن ما يضمر فيه الفعل المتروك إظهاره، ويفيد ما يمكن أن يفيده من أمر أو نهي أو غيره طبق قواعد قوليّة «تداوليّة» ذكر منها سيبويه مقياسيْ الذِّكر والحضور.

لقد أورد سيبويه الأبواب المتصلة بأسماء الأفعال ضمن هذا القسم الذي بيّن فيه «أنّ الأمر والنّهي لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا» (الكتاب، I، 137). فالأمر والنهي بأسماء الأفعال معنيان حاصلان:

ـ إمّا بأسماء الأفعال ذاتها باعتبارها نائبة عن الأفعال إذ تقع في موضعها.

ـ وإما بأسماء الأفعال باعتبارها مفاعيل أو في محلّ المفاعيل الدّالة على أفعالها المضمرة.

وهو ما يثير مسألة كيفيّة التّمثيل للجملة التي يبنى فيها الكلام على اسم فعل. ويظهر أن سيبويه يميل إلى اعتبار هذه الوحدات، في الأصل، من نوع ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وهو ما يجعلها تختصّ بكونها تنخزل إلى موضع الأفعال لتصبح دليلة على الأمر والنهي. ولأنهما لا يكونان إلا بفعل، اختصّت أسماء الأفعال بموضع الفعل، لتؤدّي وظيفته، وتطلب ما تطلبه من معمولات، فيكون «منها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدّى المأمور، ومنها ما يتعدّى المنهيّ إلى منهيّ عنه، ومنها ما لا يتعدّى المنهيّ» (الكتاب، I، 241).

2 ـ 3 ـ الاسترسال الدّلالي بين الأمر والنهي:

قد يختلط معنى الأمر بمعنى النّهي بسبب تعجيم البنية التّصريفية للأمر بما يفيد النّهي وذلك نحو قولك:

ـ «اترك ذاك»

فالبنية التّصريفية تدّل على الأمر،

والمادة المعجميّة تدل على النهي.

وقد اعتبر سيبويه ألفاظاً من مثل حَذَرك وحذارك مفيدة للنّهي (الكتاب، I، 249) وقد ردّ عليه المبرّد ملاحظاً أنّه إذا اعتبرنا «احذر» نهيا كان كلّ أمر نهيا عن خلافه (ذكره السّيرافي: ن. هامش الكتاب، I، 249). فالمبرّد يعتبر أنّ لفظ «افْعَل» لا يكون إلا أمراً مهما كانت مادّته المعجميّة، وأنّ لفظ «لا تفعل» لفظ موضوع للنّهي. فلا يمكن أن يكون معنى «افعل» نهيا إلا عن طريق الاقتضاء.

وقد ردّ السيّرافي على المبرّد معلّلا رأي سيبويه بكون «تجنَّب» و «احْذَر» و «ابْعُدْ» ألفاظا من الأمر ولكن جرى كلام الجمهور على أن يقال نهي وإن كان بلفظ الأمر. (السابق) وهو يقرّ ضمنيا بما ذهب إليه المبرد من اعتبار صيغة اللّفظ في تحديد العمل.

وبذلك يكون الأمر والنهي في غير الواجب بمنزلة الإثبات والنّفي في الواجب، حيث لا يمكن أن نقول:

ـ في: قام زيد: هو نفي لقعوده،

ـ أو في: ما قام زيد: هو إثبات لقعوده. وإنما تكون مثل تلك المعاني على سبيل الاقتضاء وليست هي الأعمال الحاصلة باللّفظ.

ولو اعتبرنا حقيقة المعنى في حذرك أو حذار، لوجدناه معنى أقرب إلى التحذير منه إلى النهي أو الأمر. إلا أن عمل التحذير لم يثره المبرد ولا السيرافي ولم يشر إليه سيبويه في هذا السياق بعينه.

ومهما يكن فإنّ الأمر معنى أعمّ من النهي والتحذير وغيرهما، لأنّه يتضمن النهي وغيره ولا يتضمن النهي الأمر إلا عن طريق الاقتضاء كما ذكرنا.

لكلّ ذلك تقول:

ـ أمره بفعل الشيء،

و ـ أمره بتركه.

وهذا ما يجعل:

افعل: أبدا أمرا وهو طلب إيقاع الفعل.

لا تفعل: نهيا، وهو طلب عدم إيقاع الفعل.

وكلاهما تزجية المخاطب إلى أمر موجب أو سالب. وكلاهما إخراج للمخاطب من أمر وإدخاله في آخر. (الكتاب، I، 282).

ولئن دلّت «افعلْ» على الأمر أيّا كانت مادتها المعجمية. ودلّت «لا تفعل» على النهي كيفما عجّمت، فإنّ «فَعَالِ» و «عليك» و «دونك» وغيرها من أسماء الأفعال يمكن أن تكون أمراً أو نهيا أو تحذيرا أو إغراء.

2 ـ 4 ـ تخصيص الأمر والنهي بالإغراء والتّحذير:

والإغراء والتحذير أعمال أخصّ من الأمر والنهي، ذلك أنّ الأمر يمكن أن يفيد إغراء أو تحذيرا وكذلك النهي يمكن أن يكون تحذيرا... لكنّ التحذير في الصناعة النحوية ليس قولك «احذر» أو «لا تقرب الأسد» ذلك أن الأوّل أمر، والثاني نهي، وإن كان معناهما الخاصّ متضمنا تحذيرا.

لذلك ذهب النّحاة إلى أنّ للإغراء والتحذير أبنية خاصة مختلفة عن أبنية الأمر والنّهي. وأبنية الإغراء والتحذير تختصّ «باضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل» (الكتاب، I، 253) وذلك رغم أن الإغراء من الأمر، والنهي من التحذير (السابق)[1]. ومن أبنيتهما: الاكتفاء

(1) يقول سيبويه: «وأمّا النهي فإنّه التحذير» (الكتاب، I، 253).

بذكر المنصوب مفرداً أو مكرّرا أو معطوفاً، وأنت في ذلك مستغن عن الفعل والفاعل لعلم المخاطب أنّه مزجّى إلى المفعول المذكور على سبيل يدلّ عليها الحال أو الذكر. وذلك قولك:

(أ) ـ (Ø) (Ø) زيدا.

(ب) ـ (Ø) (Ø) زيدا وعمرا.

(ج) ـ (Ø) (Ø) أخاك أخاك.

ـ ففي (أ) و (ب) حذف معنى قد يكون إغراء وقد يكون تحذيرا ونحن نجهله لأنّنا نجهل الحال، فالحال عنصر من عناصر المعنى.

ـ وفي (ج) كأنّه يريد الزم أخاك. (الكتاب، I، 256). والذي اقتضى الإغراء هو معنى الأخوّة الذي لا يناسب التّحذير.

فإذا ابتدأت اسما منصوبا نحو «زيدا» «من غير سبب يجري ولا حال دالّة على معنى فهو محال، إلاّ أن تظهر العامل فيه». (السيّرافي، هامش الكتاب، I، 256).

فالذي يحدّد القصد إلى التّحذير أو الإغراء أساسا إنّما هو:

1 ـ معنى اللّفظ المقدّر وتدلّ عليه الحال أو الذّكر.

2 ـ البنية النّحويّة الخاصّة المتمثلة في تعلق المنصوب، مفرداً أو مكررا أو معطوفا، بالحال المحذوفة ألفاظها.

3 ـ المعنى المعجمي للّفظ المنجز في البنية.

ومن هذه الأبنية الخاصة بالتحذير ما حذف الفعل منها وسدّ مسدّه ضمير النصب المنفصل، وذلك نحو إياك والأسد. (الكتاب، I، 274). وهم في جميع ذلك إنّما يحذفون الفعل والفاعل «استغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر» (الكتاب، I، 275).

فكأنّ العامل في جميع هذه المنصوبات على الإغراء والتّحذير أو الأمر أو النهي إنما هو:

(1) ما يرى من الحال.

(2) ما يجري من الذّكر. وأفعال الإغراء والتحذير في كلّ ذلك محذوفة مقدّرة في البنية، عاملة في المعنى رغم تقديرها، ذلك أنّ العمل معنى لا لفظ.

وممّا يمكن تجريده من عناصر المقام إضافة إلى اعتبار الحال والذكر وجوب حضور المخاطب المعنيّ بالإغراء أو التّحذير لذلك فإنّه لا يكون أن تضمر فعل الغائب (الكتاب، I، 254). وذلك أن الأمر والنهي وما يكون بمنزلتهما إنما هي أعمال تطلب حضور المتكلّم والمخاطب. وهي خصيصة من خصائص الطلب والأعمال الإنشائية عموما ممّا يكون له أثر للمتكّلم في المخاطب أو أثر في الكون بواسطة المخاطب.

وخلاصة هذا:

ـ أنّ الأمر والنّهي عند صاحب الكتاب من غير الواجب.

ـ وأنّهما تزجية المخاطب لإيقاع حدث يريده المتكلّم، أو ترك إيقاع ما يريد المتكلّم من المخاطب تركه.

ـ وإنّهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا، وهما في ذلك أقوى من الاستفهام.

ـ أنّ الإغراء عند سيبويه من الأمر، كما أنّ التّحذير نهي إلا أنّ للإغراء والتحذير أشكالا تختصّ بهما في مستوى الإنجاز، إذ يضمر الفعل فيهما وجوبا. ويمكن تعليل هذه الظّاهرة:

أ ـ بأنّها من خصائص النّشاط اللّغوي القائم على التعامل القوليّ (L'Interaction verbale بين المتكلّم والمخاطب في مقام حضور ومواجهة،

حيث يتعيّن المضمر بما يرى من الحال أو ما يجري من الذكر.

ب ـ بمبدأ أنّ البنية الإعرابيّة واحدة في المستوى المجرّد، وأنّها تختلف في مرحلة الوسم اللّفظي الذي يطلبه الاستعمال لدى إنجاز البنية في المقام المعيّن، وهو اختلاف لا يغيّر البنية ولكن يخصّصها، وذلك بوسم محلات باللّفظ وإضمار اللّفظ في محلات أخرى، وأنّ هذه المحلات الموسومة باللّفظ دليلة على المحلات غير الموسومة. فالبنية المنجزة المخصوصة هي الدّلالة المخصوصة على العمل القوليّ المخصوص المتمثّل ههنا في الإغراء أو التحذير.

هذا المبدأ أساسيّ في تصوّر العلاقة بين البنية المجرّدة والأبنية المنجزة. ولكنّه مبدأ يقوم على التأويل، لأنّه لا يعني أن الإغراء أو التحذير أنجز أوّلا لدى الإنسان البدائيّ مطابقاً للبنية المجرّدة موسوماً باللّفظ في جميع محلاّت البنية، ثمّ تطوّر بالاستعمال إلى وسم محلّ دون محلّ.

ج ـ بأنّ خصوصيّة البنية المنجزة في كلّ من الإغراء والتحذير إنما هي انعكاس لخصوصيّة الدّلالة لكلّ منهما، وخصوصيّة الدّلالة لكلّ منهما هي أن في الإغراء، زيادة في معنى الأمر تتمثّل في معنى التّرغيب، كما أنّ التّحذير زيادة في معنى النّهي تتمثّل في معنى التّرهيب.

وإذا كان التّرغيب زيادة في تزجية المخاطب لإيقاع الحدث المأمور به، فإنّه يمكننا أن نعتبر الإغراء الحاصل بتلك الزيادة تأكيدا للأمر. وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى التّحذير الذي يمكننا اعتباره تأكيدا للنهي. فالإغراء والتحذير كلاهما، على التوالي، أمر مؤكد، ونهي مؤكّد، وكلاهما ناتج عن درجة من قوّة في الإرادة لدى المتكلّم تفوق الإرادة العاملة في مجرّد الأمر والنهي. إلاّ أنّ هذه الزيادة في معنى الطّلب قابلها في مستوى الإنجاز نقص في اللّفظ، إذ أضمر الفعل والفاعل.

هذه الظّاهرة رأينا عكسها يحصل في الخبر، ذلك أنّ تأكيد الخبر نتج

عنه «زيادة» في اللفظ في مستوى «فعل المتكلّم وتلك الزيادة تمثّلت في «إنّ»، واللاّم، والقسم بمختلف أنواع ألفاظه.

فإذا كان تأكيد الخبر يقتضي تعجيم موضع المتكلّم إضافة إلى تعجيم سائر المحلاّت في البنية المنجزة، فإنّ الطّلب يتميّز بأنّ تأكيده يقتضي الحذف والإضمار لألفاظ المتكلّم زيادة على إضمار ألفاظ التحذير ذاتها، فيقتصر في البنية المنجزة على ذكر المحذّر منه أو المغرى به.

وإذا صحّ كلّ هذا صحّ أن الاختزال خصيصة من خصائص الطّلب المؤكّد، وأنّ هذه الخصيصة إنّما يقتضيها في الحقيقة المقام الذي لا يقبل التّراخي في مثل هذه الأحوال، وهو ما انعكس في اللّفظ «المكثّف» المختزل المناسب لسرعة إنجاز العمل المطلوب[1].

3 ـ الدعاء في كتاب سيبويه أمر ونهي.

وهو لا يتميّز من الأمر بقوّة في إرادة المتكلّم تغيير حال المخاطب ووضعه بصفة مباشرة، كما هو الشأن في الإغراء والتحذير، وإنّما يتميّز بكون المأمور المخاطب ممّن يستعظم أن يؤمر وينهى. يقول سيبويه: «إنّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل «دعاء» لأنّه استعظم أن يقال أمر ونهي» (الكتاب، I، 142) لذلك ورد الحديث عن الدعاء في الكتاب ضمن باب الأمر والنهي. وهو ما يعني أنّ الصيغة الموضوعة للدّعاء هي صيغة الأمر والنهي. إلا أن عمل الدعاء عمل أكثر تعقيداً من عمل الأمر، وذلك لأنّه أمر يُطلب به من المدعوّ إيقاع حدث محبوب أو مكروه بمن نحبّ أو نكره. فهو عمل

(1) يلاحظ بنفنيست «أنّ عمليّة القول المختزلة (السّريعة) ضرورية لكي يكون للنصّ صفة الإنـــجـــاز» L'Enonciation expresse est indispensable pour que le texte ait qualité de performatif (E. Benveniste, 1966, 271).

يقتضي متكلّماً آمراً، ومخاطباً مأموراً، وطرفا ثالثا هو المأمور له أو المدعو له أو عليه. وكثيرا ما يتحوّل المدعوّ له أو عليه إلى مخاطب يُطلب له من الله، عزّ وجلّ، تغيير حاله خيرا أو شرّا.

إنّ هذا التعقيد ينعكس في الأبنية المنجزة للدّعاء التي تختلف باختلاف المقام وحضور المخاطب المدعوّ له أو غيابه.

فإذا كانت الصيّغ الموضوعة للدّعاء في الأصل:

ـ افعلْه، حيث يكون المخاطب الله تعالى.

ـ وليفعلْه الله.

ـ وليفعلْك الله.

فإنّ الصيّغ المستعملة قد تتغيّر بالزيادة أو النّقصان في تعيين الألفاظ المتّصلة بعمل الدعاء، وتعجيم محلات بنيته الإعرابية ووسمها، وذلك بحسب المقامات والأحوال والمقاصد.

وقد ذكر صاحب الكتاب في سياقات مختلفة ألوانا من الصيّغ التركيبيّة التي يرد عليها الدّعاء منها:

1 ـ تخصيص فعل الأمر بأن يسبق بذكر المدعوّ والمدعو له وذلك نحو:

ـ «اللّهمّ، زيدا فاغفرْ ذنبه». (الكتاب، I، 142).

فعمل الأمر قد سبق بعمل نداء المدعوّ: «اللهم». وهو عمل من شأنه أن يحدّد جهة الأمر ويخصّصها بذكر المدعوّ، وذلك حتّى يعيّن معنى الدّعاء المستفاد من صيغة الأمر. ولا شك أن في صيغة «اللّهم» دلالة على التّعظيم، وفي ذلك نوع من تعديل الخطاب الذي يميل به عمل الأمر الوضعي إلى الإلزام.

وقد بني عمل الأمر على الاسم المنصوب «زيدا»، وهو اسم مقدّم

مدعوّ له، على أنّه لا يمكن الاقتصار على ذكره لأن الدعاء عمل نفسي لا يمكن أن يدلّ عليه ما يرى من الحال أو يجري من الذكر في «غياب» المخاطب، فلذلك ذكر الفعل المدعوّ به (فاغفر ذنبه).

وانتصب الاسم المقدّم بفعل مضمر، لأنّ الذي من سببه منصوب، (وهو الذّنب)، (الكتاب، I، 141) ولا بدّ من تقدير فعل، لأنّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنهي، لا يكون إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا.

2 ـ إبدال فعل الأمر بالفعل الماضي الموضوع للدّلالة على الخبر. وذلك قولك:

ـ «زيدا قطع الله يده... لأنّ معناه معنى زيدا ليقطع الله يده (الكتاب، I، 142).

وهي صيغة تركيبيّة تشترك مع الصيّغة التّركيبيّة السّابقة.

(أ) ـ في تقديم الاسم المنصوب المدعوّ له أو عليه.

(ب) ـ في ذكر المدعوّ، وهو الله تعالى، وفي ذلك نوع من التعديل والضبط للخطاب حتى يتحقّق عمل الدّعاء، إذ لو عوّضنا كلمة «الله» بكلمة «عمرو» لاستحال معنى الدعاء. على أنّ هذه الجملة الدّعائية تتميّز عن السابقة باستخدام الفعل الماضي، وهو لفظ موضوع للإخبار عن الواجب حسب سيبويه، وإنّما استخدم للدعاء لإفادة أنّ المدعوّ به (قطع اليد) كأنّه قد ثبت عندك، وهو في ذلك شبيه بالدّعاء الذي ينجز بواسطة المبتدإ والخبر في مثل قولك: ويل لك، وويح لك، وخير له... حيث «المعنى فيهنّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك...» (الكتاب، I، 330).

3 ـ إضمار المدعوّ، أو المدعوّ له، أو إضمار كليهما وذلك نحو:

ـ جدْعا له.

ـ واللهمّ ذئبا وضبعا[1].

ـ وسقيا، ورعيا، وخيبة، ودفرا وبعدا وسحقا، وهنيئا مريئا. وهو إضمار يدّل عليه الذّكر أو الحال، وينخزل معنى الدعاء ويكثّف في ألفاظ المدعوّ به كالسقيّ والرّعي والبعد والقطع والسّحق وغيرها من ألفاظ الدعاء التي تكون مصادر أو صفات أو أسماء منتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

إن هذا الإضمار يخضع في الحقيقة للقاعدة التي يخضع لها الإضمار في عملي الإغراء والتّحذير، وتتمثّل في أنّ الطّلب كلّما أريد به التّأكيد اقتضى بالضرورة الحذف والاضمار للألفاظ التي يمكن أن تدلّ عليها الحال، ويختزلها اللفظ الألصق بالغرض والقابل للتّكثيف والاختزال لمعاني ما حذف وأضمر.

والدّعاء في قولك: سقيا ورعيا دعاء مؤكّد بالمفعول المطلق، وهو مؤكّد في قولك ذئبا وضبعا أو هنيئا مريئا بواسطة الإطناب (La redondance). وهذا التّأكيد هو الذي أدّى إلى اختزال ألفاظ المدعوّ والمدعوّ له، والاقتصار على ذكر لفظ المدعوّ به، وكأنّ في ذلك تكثيفا لمعنى التّزجية وتقوية له، بحيث يصبح تعجيم المنصوبات من المصادر والصّفات دون سائر المحلاّت دليلا على الطّلب والتّزجية، وذلك أنّ هذه المنصوبات تختزل فعل الطّلب، وهو في الأصل فعل أمر قد ينقل في الدّعاء إلى الماضي وقد لا ينقل، يقول سيبويه محلّلا بنية «سقيا» و «رعيا» الإعرابية: و «إنما اختزل الفعل

(1) ورد في الكتاب أنّ من قول العرب:
ـ «اللهم ضبعا وذئباً، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللّهمّ اِجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً. وكلّهم يفسّر ما ينوي. وإنّما سهل تفسيره عندهم لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار» (الكتاب، I، 255).

ههنا لأنّهم جعلوه بدلا من اللّفظ بالفعل، كما جُعل (الحَذَرَ) بدلا من احذر. وكذلك هذا كأنّه بدل من «سقاك الله ورعاك...» وما جاء منه لا يظهر له فعل، فهو على هذا المثال نصب، كأنّك جعلت «بهرا» بدلا من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلّم به». (الكتاب، I، 312) وهو تأويل للبنية المنجزة بالبنية الإعرابية المجرّدة، ولا يعني ذلك التأويل أنّ «سقاك الله» «سابقة في الاستعمال لِـ «سَقْياً» أو أصل لها.

4 ـ ارتفاع المصادر المدعوّ بها على الابتداء و «فيها معنى المنصوب».

إنّ في ارتفاع المصادر وانتصابها عند سيبويه دليلا على معنيين مختلفين يتّصلان بمفهومي الواجب وغير الواجب، ويحدّدان نوع العمل الذي يعمله المتكلّم وما يحكمه من اعتقاد للوجود وعدم الوجود، أو إرادة تزجية المخاطب لإنشاء وجود.

أ ـ أمّا المعنى الأوّل فهو معنى ارتفاع المصادر المبنيّ عليها الكلام على سبيل الابتداء، والرّفع معنى الابتداء الذي هو خبر متمثّل في كون ما ابتدأته ثابتا عندك، مستقرّا في نفسك، واجبا في اعتقادك. والقاعدة التي يضعها سيبويه لذلك هي أنّك «إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت... والذي أظهرت الاسمُ». (الكتاب، I، 271). وإنما يكون إظهار الاسم:

ـ على أنّه مبتدأ، نحو: وَيْلٌ لك، ـ ووَيْحٌ لك،

ـ أو على أنّه مبنيّ على مبتدإ، نحو: «مصاحبٌ معانٌ»، و «مبرور مأجور».

فإذا رفعت فالذي في نفسك إنّما هو الابتداء. وقد أظهرته عندما أظهرت المبتدإ، أو عند إظهارك الخبر، والخبر هو المبتدإ[1] يقول السّيرافي: «يعني

(1) يقول سيبويه: واعلم أنّ المبتدإ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه (يعني الخبر) شيئاً هو هو، أو يكون في مكان، أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعد ما يُبتدأ. (الكتاب، II، 127) ويعنينا هذا النوع الأوّل حيث المبني عليه هو المبتدإ.

أنّك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ، والذي ظهر هو خبره، والمبتدأ هو الخبر». (هامش الكتاب، I، 271). والسّيرافي لم يعتن في هذا التّعليق إلا بإظهارالخبر وهو قسم ممّا عناه سيبويه، إذ أراد بإظهار الاسم إمّا إظهار المبتدإ أو إظهار الخبر، يقول صاحب الكتاب و«أمّا الرّفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبني على مبتدأ. ولم يرد أن يحمله على الفعل»... (السّابق، 270).

إنّ معنى الرّفع في هذه المصادر سواء أكانت مبتدأة أم مبنية على مبتدإ (أي أخبارا) هو أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك وجعلته بالرّفع أمرا مستقرّا في نفسك واعتقادك. يقول سيبويه: «ويل لك، وويح لك...: المعنى فيهنّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى كما أنّ «حسبُك» فيها معنى النّهي، وكما أنّ «رحمةُ الله عليه فيها معنى رحمهُ الله. فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف[1] التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها». (الكتاب، I، 330).

فالرّفع دليل على ثبوت الأمر في النّفس والاعتقاد، وليس دليلا على إرادة إثباته وتزجيته، ولكنّه مع ذلك لا يخلو من معنى التّزجية[2]، والمرفوعات في مثل هذه الأقاويل مواضعها رفع وفيها معنى المنصوبات، وهي لذلك غير قياسيّة و «إنّما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تدخلنّ فيها ما لم يدخلوا من الحروف. ألا ترى أنّك لو قلت: طعاما لك وشرابا لك ومالا لك تريد سقيا، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدّعاء لم يجز، لأنّه لم يستعمل هذا الكلام كما

(1) يعني بالحروف الوحدات اللغوية من مرفوعات ومنصوبات. (ن. ملاحظتنا (1) بهامش ص 117).

(2) يدخله معنى التّزجية من جهة مادته المعجميّة التي تتوخّى في إسناد الرّحمة إلى الله إسناداً لا يمكن أن ينبني على جهة الاعتقاد الثابت.

استعمل ما قبله. . .» (السّابق).

إنّ هذه المصادر المرفوعة على الابتداء في قولك:

ـ «ويلٌ لك» . . . أو المرفوعة باعتبارها مبنية على المبتدإ نحو قولك «مبرور مأجور» لا تخلو من معنى الدّعاء والتّزجية، وهما معنيان للمنصوب، لذلك ذهب سيبويه إلى أنها مصادر مرفوعة وفيها معنى المنصوب، يعني فيها معنى ما هو غير واجب وغير ثابت أي ما لا يعتبر خبرا عن أمر واقع مستقرّ، وهو في هذا السّياق معنى الدّعاء.

ولكن من أين يدخل معنى المنصوب هذه المصادر المرفوعة على الابتداء؟

يبدو أنّ معنى المنصوب لم يدخل هذه المصادر من المستوى النّحوي، ولكن من المستوى المعجمي وخاصة من دلالة «الويل» من ناحية واللام الدّالة على الاستحقاق من ناحية ثانية، وربّما أيضاً من دلالة الحال، إذ الويل ليس ممّا لحق المخاطب زمن القول، ولا هو ممّا يكون واجب الوقوع في المستقبل، إذ ليس للمتكلّم في تحقيق ذلك ووجوبه سلطة حقيقيّة.

وقد يضعف معنى الدّعاء في الاسم المبتدإ به الكلام فيظنّ أنّه إخبار وذلك في مثل قولهم:

ـ أمْتٌ في الحجر لا فيك. (والأمتُ العِوَجُ).

فقد ذهب سيبويه إلى أنّه ابتدىء ههنا «على غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل». (الكتاب، I، 329). وهو ما أشار إليه السّيرافي حين قال: «جعله سيبويه إخبارا محضا، وقال المبرّد: إنّه خبر مراد به الدّعاء، كأنهم قالوا: جعل الله في حجر أمْتا لا فيك». (هامش السّابق).

ومن القواعد المتّصلة بهذه المعاني «ضعف الابتداء بالنّكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب»، (السابق) ذلك أنّ أصل الابتداء للمعرفة، فإذا ابتدأت

بالنّكرة وقصدت معنى الدّعاء فهو منك وجه من وجوه تخصيص النّكرة بالدعاء، وقد ورد مرفوعا وفيه معنى المنصوب باعتبار مادّته المعجمية المتوخّاة في المعنى النّحوي التركيبيّ، إضافة إلى الحال التي ذكر فيها. . .

وويل له، والويل لك، كلاهما فيه معنى المنصوب وكذلك الحمدُ لله «وإنْ ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللّفظ بقولك أحْمَدُ الله» (السّابق) وقد ذكر أنّه ينتصب كسبحان الله فتكون «الحمدَ لله» (الكتاب، I، 324) بدلا من أحمدُ الله حمداً.

على أنّ معنى المنصوب، أو المنصوب باعتباره معنى، لا يكون في مثل هذه التّراكيب مفيدا للدّعاء حَسْبُ، فالحمد لله فيه معنى إيقاع الشّكر وإنشائه باللّفظ ـ والعجب لك فيه معنى إيقاع التعجّب وإنشائه باللّفظ أيضاً، وكذلك السلام، والسّلام عليه، ومثله سلاما، وإن كانوا يميّزون بينهما (الكتاب، I، 324 ـ 325).

فهل إنّ حمدا وشكرا وسلاما ومرحبا، وكذلك الحمد لله والشّكر له والسلام عليك والويل له إخبار أم هي إنشاء أم إنّ الإخبار فيها غير محض؟

ب ـ وأمّا المعنى الثاني، فهو معنى انتصاب المصادر على إضمار الفعل، نحو قولك:

ـ ويحاً، وويحَك، وويحاً لك.

وهي «حروف»، «إذا ذكرتها، كنت في حال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها». (السابق) وإنما يقصد صاحب الكتاب بقوله «تعمل في إثباتها وتزجيتها» إرادة المتكّلم إيجاب ما لم يكن واجبا في اعتقاده، وما لم يكن مستقرّا ثابتاً في نفسه وذهنه، لذلك عمد إلى إنشائه وتزجيته بواسطة إضمار الفعل وإظهار الاسم المنصوب. فيكون معنى عملك في إثباتها وتزجيتها في حال ذكرك إيّاها مطابقا بالضبط لمعنى الإنشاء والإنجاز للمعنى باللّفظ.

إنّ معنى انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند سيبويه يقابل معنى ارتفاع «هذه الأشياء». وقد رأينا قاعدة الارتفاع المتمثّلة في أنّه:

ـ إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت... والذي أظهرت الاسم.

هذه القاعدة تقابلها قاعدة ثانية تتّصل بنصب هذه «الحروف» وهي:

ـ «إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل». (الكتاب، I، 271).

فالنّصب دليل على فعل الطّلب والتّزجية، وهو في الأصل فعل أمر، لأنّ الدّعاء بمنزلة الأمر، ولكنّك لم تظهر الفعل فالذي في نفسك، وهو الفعل، غير ما أظهرت وهو الاسم المنصوب. وإنّما يدلّ المنصوب على الفعل وهو غير واجب، ولكنّ في إظهارك المنصوب إظهارا لما أضمرت من فعل بطريق الإعراب ذلك أنّ المنصوب في العرف الإعرابي يدلّ على الفعل المضمر دلالة تكرير له وتوكيد.

4 ـ الحروف غير الواجبة المشبّهة بالفعل.

وهي ليت ولعلّ وكأنّ. فسيبويه يقسم الحروف المشبّهة بالفعل إلى قسمين اثنين:

1 ـ قسم يفيد معنى الوجوب، وتمثّله: إنّ ولكنّ.

أمّا «إنّ» فتدخل على الابتداء توكيدا (الكتاب، II، 144) كما رأينا، وأمّا «لكنّ» خفيفة أو ثقيلة، فيوجب بها بعد نفي (الكتاب، IV، 232).

2 ـ قسم يفيد معنى غير الواجب، وتمثّله ليت ولعلّ وكأنّ، «إذ لم تكن ليت واجبة ولا لعلّ ولا كأنّ» (الكتاب، II، 144). وهي جميعا تلتقي في

مشابهتها للفعل، ويجوز فيها جميع ما يجوز في «إنّ».

إلا أنّ غير الواجب ممّا تفيده «ليت» و «لعل» و «كأنّ» لا يمكن أن يبتدأ بعده الكلام[1] على عكس «إنّ» و «لكنّ».

تقول:

(1) إنّ زيدا منطلق وعمرو.

(2) لكنّ زيدا منطلق وعمرو.

فيجوز رفع عمرو على الابتداء.

وتقول:

(3) ليت زيدا منطلق وعمرا.

(4) كأنّ زيدا منطلق وعمرا.

(5) لعلّ زيدا منطلق وعمرا.

«فلا يرفع بعدهنّ شيء على الابتداء» (السّابق). وتحقيق القول في ذلك أنّ ارتفاع عمرو في (1) و (2) لا يغيّر شيئاً في المعنى الأوّل الذي هو توكيد إثبات، إذ معنى الابتداء إثبات كما رأينا. فلمّا وافق الإثبات الذي دلّ عليه الابتداء في (وعمرو) توكيد الواجب السّابق «بإنّ» و «لكنّ»، جاز.

أما ارتفاع عمرو في (3) و (4) و (5) فممتنع لأنّه ابتداء والابتداء إثبات

(1) يعني أنّ المعطوف على اسم «ليت» و«لعل» و«كأن» لا يرفع على الابتداء ويكون فيه معنى التمنّي والرّجاء والتشبيه. يقول السيّرافي: «حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغيّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمنّي والتشبيه والترجّي، فلذلك لم يحملوه على الابتداء. ألا ترى أنّا لو قلنا: «ليت زيداً منطلق وعمرو مقيم»، على عطف جملة على جملة، كان «عمرو مقيم» خارجاً عن التمني؟ (ن. هامش الكتاب، II، 146).

والإثبات واجب يتناقض مع غير الواجب في ليت وكأنّ ولعلّ. وذلك أنّ:

ـ في «ليت» تمنّيا،

ـ وفي «كأنّ» تشبيها،

ـ وفي «لعلّ» رجاء أو مخافة (ن. الكتاب، II، 148).

معنى هذا أنّه لا يمكننا أن نعطف واجبا على غير واجب، فلا نقول:

ـ ليت زيدا منطلق وعمرو.

وذلك لأنّ أوّل الكلام غير واجب، إذ وقع على جهة التّمنّي الموسوم بلفظ «ليت». فلا يمكن أن نعطف عليه ما كان بمعنى أثبت، وهو «عمرو»، إذ ورد رفعا على الابتداء، والابتداء خبر. فكأنّنا قلنا:

ـ أتمنّى زيدا منطلق و (أثبت) عمرو.

وهو محال، إلا إذا كان المعطوف كلاما أي جملة مستأنفة بحيث تخرج عن حيّز التّمني ومداه في مثل قولنا: «ليت زيدا منطلق، وعمرو قائم». ويحسن فيه العطف بغير الواجب في مثل قولك:

ـ ليت زيدا منطلق وعمرا. وتقديره:

ـ (أتمنّى) زيدا منطلق و (أتمنّى) عمرا (معه).

إنّ مذهب صاحب الكتاب في كلّ هذا يثير مسائل مهمّة تتّصل أوّلا بنظريّة الحرف في الدّرس اللّغوي القديم، وثانيا بمدى عمل الحرف وثالثا بعلاقة عمل التّشبيه بغير الواجب.

أولا: لقد اعتبر سيبويه الحروف من باب «إنّ» مشبّهة بالفعل، وذلك من جهة كونها تعمل عمل الفعل ولا تصرّف تصرّف الأفعال. «وزعم الخليل أنّها عملت عملين الرّفع والنّصب» (الكتاب، II، 131). وهو عمل إعرابي تقتضيه الأفعال، لذلك «فهي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال» (السّابق).

وإذا اعتبرنا أنّها بمنزلة الأفعال من حيث العمل وأنّ العمل، في الحقيقة هو معنى يحدثه المتكلّم، علمنا أنّها في الحقيقة حروف بمنزلة أفعال المتكلّم، تختزل المرفوع في بنيتها الحرفيّة وفي دلالتها على التمنّي والرّجاء والتّوكيد وغيرها من المعاني، ولا تكون دليلة إلا على فعل المتكلّم.

فالتّمنّي والتّشبيه والرجاء أعمال موضعها موضع فعل المتكلّم لا تختلف عن فعل الإثبات الذي لا يوسم باللّفظ. فكأنّ سيبويه حين قال: لا يرفع بعد التمنّي والتّشبيه والرجاء شيء على الابتداء، قال: لا يمكن للمتكلّم أن يعطف إثباته على تمنّيه أو تشبيهه أو رجائه، لأنّ هذه الأعمال منبنية على عمل الإرادة فهي لذلك ممكنة غير واجبة، في حين أنّ الإثبات معمول للاعتقاد، وهو واجب، لذلك لا يمكن أن يتعلّق عمل المتكلّم إذا كان غير واجب إلاّ بإحالة ممكنة الوقوع، فإذا عطفت على غير الواجب مثبتا كان محالا. وإذا كان ذلك كذلك كان تقدير عمل المتكلّم إذا كان غير واجب ضروريّا في المعطوف، ويدلّ على ذلك التّقدير إعراب المعطوف إعراب المعطوف عليه، من مثل:

ليت زيدا قائم وعمرا.

إنّ سيبويه مهّد، باعتباره هذه الحروف شبيهة بالأفعال، لبناء نظريّة الحرف التي سعى النّحاة بعده لإتمام بنائها، والمتمثّلة في أنّ الحرف دليل أبدا على فعل المتكلّم. «فليت» تساوي لديهم أتمنّى، «والواو» هي بمنزلة أعطف، و«إلاّ» بمنزلة أستثني...

ثمّ إنّ صاحب الكتاب باعتباره الحروف شبيهة بالأفعال يؤسّس لمذهب آخر يتمثّل في أنّ بين أقسام الكلم نوعا من الاسترسال يدلّ على أنّ المحلات الإعرابيّة معان لا ألفاظ.

ثانيا: نتيجة لما سبق من اعتبارات تقوم على تمييز الحروف الواجبة من غير الواجبة، فإنّ مدى عمل الحروف غير الواجبة يختلف عن مدى عمل الحروف الواجبة، وذلك لأنّ حيّز المعمول لغير الواجب من الحروف يقتضي

الوسم لجهة المعطوف بما يدلّ على غير الواجب، ويكون ذلك الوسم لفظيّا إعرابيّا بواسطة الحركات الدّليلة على اللّفظ المقدّر المتمثّل في المعنى الذي أحدثه المتكلّم فيه. أمّا حيّز المعمول للواجب من الحروف فلا يقتضي الوسم باللفظ لجهة المعطوف، لأنّ في عدم الوسم دليلا على الإثبات المناسب لمعنى الواجب الأوّل الذي أحدثه المتكلّم.

لذلك تقول:

ـ ليت زيدا منطلق وعمرا.

ـ وإنّ زيدا منطلق وعمرو.

ثالثا: إنّ في جعل سيبويه التّشبيه ضمن غير الواجب ما يبعث على التساؤل عن مبرّرات مثل هذا التصنيف. فالظّاهر أنّ التّشبيه صادر عن اعتقاد لا عن إرادة إلا أنّ صاحب الكتاب، فيما يبدو، ربط التّشبيه بمفهوم إرادة التّخييل وخلق «صورة جديدة» ممكنة للمتحدّث عنه لدى المخاطب. والمهمّ أنّ النّحاة بعد سيبويه جاروه فيما ذهب إليه مجاراة فيها بعض الحرج، وهو حرج تخطّاه بعض المحدثين، فقد جعل عبد السّلام محمد هارون التّشبيه «بكأنّ» ضمن ما يدلّ على الخبر الواجب. يقول و «الذي يدلّ منها يعني (إنّ وأخواتها) على معنى إنشائي هو ليت، ولعلّ». (هارون، 1981، 50). على أنّ مفهوم الإنشاء أخصّ من مفهوم الوجوب، لذلك يمكن ربط المسألة في اعتبار التّشبيه غير واجب بمسألة الإقرار بوقوع الحدث و «سقوطه» في الخارج أو بعدم وقوعه. والظّاهر أنّ سيبويه فضّل تصنيف التّشبيه ضمن ما تكون سبيله الإمكان، ولعلّ ما اختاره من مثال يناسب هذا التّوجه وذلك قولك:

ـ كأنّ زيدا منطلق، حيث تقترب أداة التّشبيه من إفادة معنى الشّك في حدث الانطلاق وعدم ثبوته في اعتقاد المتكلّم.

ما الذي يمكن، استنادا إلى الكتاب، أن يجمع بين الأعمال غير

الواجبة؟ وما هي الخصائص الأساسيّة التي تتميّز بها من الخبر أو من الأعمال الواجبة؟

إنّ من أبرز المعاني التي تجمع بين الأعمال غير الواجبة هو معنى الطّلب. وقد لاحظنا أنّه مفهوم بدأ لغويّا ساذجا، ثم تمكّن بعض التمكّن في آخر الكتاب ليصبح مصطلحا أو مؤهلا ليكون مصطلحا. وفي الحقيقة لا نجد في الكتاب استعمالات كثيرة للفظ الطّلب وهي تنحصر في:

(أ) ـ سياق الحديث عن التّمنّي بالحرف مع إضمار الفعل في نحو قولك: «ألا رَجُلَ» يقول سيبويه: «لم يذكر الفعل لأنّه قد عرف أنّه متمنّ سائل شيئاً وطالبُه». (الكتاب، I، 286). فالمتكلّم متمنّ وسائل وطالب. والتّمني طلب وكذلك الاستفهام. وإنّما طلب المتكلم ما طلبه على سبيل التمنّي أو الاستفهام لأنّه لم يستقرّ لديه ما طلبه ولم يثبت. على أنّنا نلاحظ أنّ كلمة «طالب» قد وردت مختلطة بمرادفاتها نحو «سائل» و «متمن»، واستعمالها على سبيل الترادف إنّما هو لتبسيط المفهوم وشرحه.

(ب) سياق الحديث عن الدّعاء وما يجري مجراه من ألفاظ تطلق «عند طلب الحاجة». نحو: كرامة ومسرّة، ونعمة عين (الكتاب، II، 302). وهي في الحقيقة ألفاظ تقال عند إجابة الطّالب، أو تدلّ على قبول الطّلب الحاصل، ويدلّ هذا السياق على اختصاص لفظ الطّلب بمعنى طلب الحاجة دون تعيين لحقيقة المطلوب، وذلك رغم أنّ الجواب من مثل «كرامة» يدلّ على أنّ المطلوب إنما هو حدث لا قول.

(ج) في سياق المقابلة بين ما لا يحسن فيه أن يكون طلبا، لأنّه في الحقيقة إخبار بالعلّة والسّبب. وذلك «قول الرّجل»: أعْدَدتُه أن يميلَ الحائط فأدعمَه، وهو لا يطلب بإعداده ذلك ميلان الحائط، ولكنّه أخبر بعلّة الدّعم بسببه. (الكتاب، III، 53). «فأعددته أن يميل الحائط» إخبار وليس طلبا، وقد انتصب الفعل «أدعمه» لأنه أعدّه بسبب إمكان ميلان الحائط، ومن أجل

أن يدعمه[1].

(د) سياق بدأ فيه معنى الطلب يتّخذ مفهوما اصطلاحيا، ويظهر ذلك في تمييز سيبويه القسم الذي يراد به التوكيد من القسم الذي يكون فيه معنى الطلب، «فأقسمت عليك إلا فعلت، ولمّا فعلت: وجه الكلام (فيه) لتفعلنّ، ولكنّهم أجازوا هذا لأنهم شبّهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب» (الكتاب، III، 141). وهو نوع من القسم جعله في سياق لاحق طلبا محضا شبيها بالنّهي، يقول صاحب الكتاب «وقد يقولون: أقسمت لمّا لم تفعلنّ، لأنّ ذا طلب، فصار كقولك لا تفعلنّ» (الكتاب، III، 516).

على أنّ الأهمّ من هذا هو استعمال سيبويه لألفاظ تفيد معنى الطّلب دون التصريح بلفظه، من ذلك أنّ من الكلام ما يكون «إعرابه إعراب فَعَل ومعناه معنى ليَفْعل». (الكتاب، III، 503). فهو بمنزلة قوله: إنّ لفظه خبر ومعناه طلب، أو لفظه واجب ومعناه غير واجب.

والأهم من ذلك أيضاً أنّ سيبويه يعتبر وجود نوع من الاسترسال بين الاستفهام والأمر والنهي والدعاء وغيرها من الأعمال غير الواجبة وهذا الاسترسال يظهر بوضوح في اعتباره الاستفهام بمنزلة الأمر «وذلك لأنّك تريد أعْلِمْني إذا استفهمت» (الكتاب، III، 513).

فالاستفهام عمل مُساو لعمل الأمر، يقول: «أتخبرنّي فيه معنى افعلْ» (الكتاب، III، 516). وكذلك «هلاّ تقولنّ»، و «ألاّ تقولن» في العرض، كأنك قلت «افعلْ»، لأنه استفهام فيه معنى العرض (الكتاب، III، 514) ـ والدّعاء بمنزلة الأمر والنهي (الكتاب، III، 511).

(1) في كلّ ذلك إشارة إلى أنّ الفاء ليست الفاء السّببيّة المسبوقة بطلب، وإنما هي عاطفة، عطفت «أدعَمه» على «يميلَ»، إلا أنّ العطف هو عطف الأجليّة والغاية (الدّعم) على السّبب والعلّة (ميلان الحائط).

ولكن لماذا يسعى صاحب الكتاب إلى تقديم الأمر والنّهي على جميع هذه الأعمال، واعتبار أنّ غيرها إنّما هو بمنزلتهما، وأنّ الاستفهام هو أمر والدعاء كذلك...؟

إنّ ذلك يعود في نظرنا إلى أنّ في الأمر والنّهي عند سيبويه قوّة طلب تتمثّل في تزجية المخاطب إلى أمر يكون كالملزم بإيقاعه وإنجازه في الكون الخارجي. فأنت إذا أمرت المخاطب أو نهيته إنّما «تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر» تحمله عليه حملا. أمّا «إذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك إنّما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا» (الكتاب، I، 289).

ومن المفاهيم التي تتردد في سياق الحديث عن غير الواجب من الأمر وغيره مفهوم الإرادة، وكأنّها الدّافع الأوّل لكل طلب. والإرادة تقابل مفهوم الاعتقاد الذي ينبني عليه كلّ خبر يخبر به المتكلّم. وكما أنّ الاعتقاد درجات فإنّ الإرادة درجات وأقواها وأشّدها ما يكون في الأمر والنّهي، والإغراء والتحذير زيادة في الأمر والنهي من جهة اقتضاء عدم التراخي وهو ما يعكسه الاختزال للألفاظ فيهما مع إضمار الفعل المتروك إظهاره...

فالأمر والنّهي ينشىء بهما المتكلّم عملاً غير واجب، وهو لذلك لا يكون إلا بالفعل كما كانت حروف الاستفهام بالفعل أولى (الكتاب، I، 137) إلا أنّ «الأمر والنّهي أقوى» لأنّهما لا يكونان بغير فعل (الكتاب، I، 335).

وقد عبّرنا في أغلب الأحيان عن جميع هذه المعاني «بالأعمال»، ذلك أنّ الطّلب عموما هو عمل يعمله المتكلّم بواسطة ألفاظ هي في عرف النّحاة آلات المتكلّم ومن أقوى هذه الآلات عندهم الفعل، والفعل آلة عمل الأمر والنهي التي لا يجد المتكلّم منها بدّا ظاهرة أو مقدرّة، لذلك كان الأمر والنهي أقوى الأعمال.

وقد استعمل سيبويه مصطلح العمل بمعنى الفعل الذي يكون للمتكلّم والذي يمكن أن يعبّر عنه بلفظ المصادر المنصوبة التي تكون عوضا من الفعل

في الإخبار والاستفهام حيث «لم يمتنع المصدر ههنا أن ينتصب لأنّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر كما يقع في الأمر والنهي» (الكتاب، I، 335).

ولكنه عبّر بطريقة أكثر وضوحا عن العمل باعتباره طلبا يحدثه المتكلّم باللّغة حين يثبّت به أمرا أو يُزجّي المخاطب إلى أمر. ويبرز ذلك خاصة في نوع من المقابلة بين.

أ ـ حروف يبتدىء المتكلّم بها شيئاً قد ثبت عنده، وليس في حال حديثه يعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى.

ب ـ وحروف إذا ذكرها المتكلّم كان في حال ذكره إيّاها يعمل في إثباتها وتزجيتها (الكتاب، I، 330).

وهو يقارن في هذا السياق بين بنيتين نحويّتين تعكسان دلالتين مختلفتين اختلافا جوهريا رغم تقاربهما، وهما:

ـ ما يُبنى على الابتداء من مثل: ويْلٌ لهم، والحمدُ لله.

ـ وما يُبنى على المنصوب الذي يكون على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو: ويحا، وحمدا، وسقيا...

وللمرفوع المبتدإ الذي فيه معنى الفعل ألفاظه وسياقاته، كما أنّ للمنصوب على إضمارالفعل ألفاظه ومقاماته. «فكما لم يجز أن يكون كلّ حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته ولا بمنزلة المرفوع المبتدإ الذي فيه معنى الفعل، كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته وتزجيته، ولم يجز أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع...» (الكتاب، I، 331).

إنّ استعمالنا للعمل والأعمال اللغوية أردناه مبدئياً، ساذجا مستندا إلى

مثل هذه الاستعمالات التي نجدها لدى سيبويه وهي كثيرة، ولا تخرج عن مفهوم التثبيت باللّغة «في حال ذكرك» لما هو غير ثابت عند ذكرك إيّاه، نحو الدعاء في قولك: سقيا، ورعيا، فكأنّك بذكرك اللّفظ توقع عمل الدّعاء وتزجّيه، وهو معنى قوله: تعمل في إثباته وتثبيته وتزجيته.

فالكلام عمل، وهو إمّا واجب ثابت مستقرّ لدى المتكلّم معمول لاعتقاده فيخبر عنه، وإمّا غير واجب، غير ثابت، فيعمل المتكلّم في تثبيته وتزجيته تحكمه في ذلك إرادته إيقاعَ الحدث:

أ ـ في الكون الخارجي، وهو معنى الأمر والنهي وما يكون بمنزلتهما.

ب ـ في علمه، وهو معنى الاستفهام.

الفصل الرّابع

الأعمال الإنجازيّة الإنصاتيّة الشّبيهة بالأصوات

1 ـ أوّل الكلام أبدا النّداء، والمنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك أو نهيك، أو خبرك:

وذلك لأنّ النّداء عند سيبويه تنبيه يوقعه المتكلّم «ليعطف به المخاطب عليه، فأوّل الكلام أبدا النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك». (الكتاب، II، 208) فكأنّ للنّداء عند صاحب الكتاب موضعا قارّا أوّل كل كلام. وهذا الاعتبار يقتضي:

أوّلا: إن المتكلّم المنادي والمخاطب المنادى يصبحان من أركان عمل القول القارّة التي لا تزول عنه إلا تقديرا، وهو معنى أدقّ وألطف من المعنى الذي نجد بعض القدامى والمحدثين يردّده والمتمثّل في أنّ كلّ كلام إنما هو مسبوق بعمل قول صريح أو ضمنيّ. وربما كان هذا المعنى الدقيق اللّطيف لسيبويه مكمّلا للمعنى المشار إليه، ذلك أنّ النداء سابق لعمل القول الصريح أو الضمني.

ثانيا: وهو معنى يستلزمه السّابق، ويتمثّل في أنّ النداء، «لمّا كثر وكان الأوّل في كل موضع حذفوا منه تخفيفا، لأنّهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم حتّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكّنة» (السابق).

ولعلّ هذا من شأنه أن يثير بعض المسائل والقضايا من مثل عدم اعتبار

النداء كلاما. فهو لا يزيد عن كونه تنبيها إلى الكلام يتنزّل منزلة الأصوات التي ينبّه بها.

وقد نجد في الكتاب ما يؤكّد هذا المعنى ويرسّخه، من مثل اعتبار سيبويه المنادى مختصّا من بين أمّته لأمرك ونهيك أو خبرك (الكتاب، II، 231 ـ 232). فالكلام خبر وأمر ونهي، والنّداء تخصيص لمن قد يكون معنيّا بذلك الكلام سواء كان خبرا أو أمرا أو نهيا...

والنّداء يعيّن المخاطب المعني بالكلام على سبيل التّوكيد أو التّخصيص، وذلك كما تخصّص الكاف التي تلحق بـ «رُوَيْداً» المخاطب أو تؤكّده، «فهذه الكاف التي لحقت «رويداً» إنّما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص... فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنّما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره». (الكتاب، I، 244). فالكاف ههنا بمنزلة النّداء الذي يكون موضعه في الأصل أوّل كلّ كلام، ولكنّه قد يستغنى عنه عندما يعلم المتكلّم إقبال المخاطب المخصوص بالكلام عليه «فلحاق الكاف كقولك يا فلان للرّجل حتى يقبل عليك، وتركها كقولك للرّجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلا عليك بوجهه، منصتا لك. فتركت «يا فلان»، حين قلت: «أنت تفعل» استغناء بإقباله عليك. وقد تقول أيضاً: «رويدك» لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيدا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك؛ «أنت تفعل ذا يا فلان» توكيدا» (السابق).

فالنّداء عند سيبويه بمنزلة حرف للخطاب، وهو صوت للتّنبيه، وهو إمّا أن يفيد تخصيص المخاطب بالكلام الذي يأتي بعد التنبيه لجعله معنيّا به دون غيره، وإمّا أن يفيد توكيد المخاطب في حال كون المخاطب يعلم أنّه المعنيّ بالكلام ولكنّ في ندائه زيادة تنبيه وتوكيد وإثارة، وربّما كان ذلك رغبة من المتكلّم في إقناع المخاطب بما سيعلمه به من كلام.

1 ـ 1 ـ تركيب النّداء عند سيبويه.

فالنّداء عند سيبويه حرف يصوّت به للتّنبيه، ومنادى منصوب على الفعل المتروك إظهاره (الكتاب، I، 291. و II، 182). والفعل المتروك إظهاره إنّما حذف لكثرة الاستعمال، وهو عند سيبويه مقدّر بعد حرف التّنبيه، فلمّا حذف الفعل صارت «يا» بدلا منه ولفظا دالا على معناه، وهو تمثيل أيضاً ولم يتكلّم به، أي هو مجرّد تأويل لتركيب ورد مخالفا لأصل من الأصول المبدئية التي يحصل بها المعنى، وهو الإسناد الذي لا يمكن أن يكون أحد طرفيه حرفا، إذ الحرف لا يكون معناه إلاّ في غيره.

إنّ هذه المسألة قد ولّدت لدى النحاة اختلافات كثيرة واتجاهات متعددة بشأن بنية النّداء. منها ما يتعلّق بموضع حرف النداء في الجملة، ومنها ما يتّصل بالمنادى وجهة تعلّقه بحرف النداء من ناحية، وما قد ينتج عن ذلك من حكم إعرابي من ناحية ثانية.

ويمكن أن نعتبر أنّ سيبويه يمثّل لجملة النّداء بما يلي حسب مراحل ثلاث:

(1) يا أريد عبدالله: وهذا تمثيل لم يتكلّم به، لأنّ الفعل «أريد» متروك إظهاره.

(2) يا Ø Ø عَبْدَ الله: حذف (أريد Ø) وترك إظهاره لكثرة الاستعمال.

(3) يا عبَد الله: صارت «يا» بدلا من اللّفظ بالفعل.

فالمُنادَى نُصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره الذي صار «يا» بدلا منه. والنّداء كلّه نصب. فأمّا المفرد فقد رفع وهو في محلّ اسم منصوب. وإنّما رفعوه «كما رفعوا قَبْلُ وبَعْدُ» ونصبوا الاسم المضاف «كما نصبوا هو قبلَك» و «هو بَعْدَكَ» (الكتاب، II، 182 ـ 183). وموضع «قبلُ» و «بعدُ» من ناحية و «قبلَك» و «بعدَك» من ناحية ثانية واحد. فكذلك تقول «يا زَيدُ» و «يا

عبدَالله»، فترفع زيدا وتنصب عبدالله وموضعهما واحد. ويبدو أنّ سيبويه قد أخذ جلّ هذا عن أستاذه الخليل. وقد أضاف سيبويه أن نصب النكرة المنادى إنما كان كذلك لأنه «لمّا لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف» (الكتاب، II، 199).

ومهما يكن فقد صارت مسألة رفع المنادى المفرد المعرفة من المسائل الخلافيّة لدى النحاة (ن. الإنصاف، المسألة: 54).

فمن النّحاة من ربط بين المعرفة المفرد إذا كان منادى، وبناء كاف الخطاب في مثل: «رويدك»، وهو ما يعيدنا إلى المنطلق حيث اعتبر سيبويه النّداء بكلّيته بمنزلة كاف الخطاب (ن. الإنصاف، I، 325)[1].

1 ـ 2 ـ اشتراك النّداء، والنّدبة، والاستغاثة، والتّعجّب، في بنية واحدة، واسترسال معانيها من منطلق معنى التّنبيه.

وهذه البنية هي المتكوّنة من الياء حرفا للتّنبيه، والمنصوب بإضمار فعل حلّت الياء محلّه، ولليّاء حروف «بدائل» ولكنّه الحرف الذي يمكن اعتباره أمّ الباب في النداء والنّدبة والاستغاثة. ذلك أنّه حرف لا يزول عنه معنى التّنبيه، وإن دخل الاسم المنصوب الذي أضيف إليه معنى الاستغاثة أو النّدبة أو التّعجّب.

فأمّا في الاستغاثة والتعجّب فإنّه «لم يلزم في هذا الباب إلا «يا» للتّنبيه ولا يستعمل غيرها من حروف التّنبيه (الكتاب، II، 218). وأمّا النّدبة فليزمها «يا» و «واو» (الكتاب، II، 231). وهذا ما يجعل الياء حرفا مستعملا في النداء والاستغاثة والتّعجب والنّدبة، والياء في كل ذلك للتّنبيه.

(1) الرّبط بين المعرفة المفرد إذا كان منادى وكاف الخطاب إنما هو لتعليل بناء المنادى المفرد على الضمّ.

ـ والمنادى مدعوّ لجعله معنيّا بالكلام على سبيل التّخصيص أو التّوكيد.

ـ والمستغاث به مدعو لجعله معنيا بطلب الإغاثة.

ـ والمتعجّب منه بحرف النداء كأنه مدعوّ لجعله معنيّا بالتعجّب.

ـ والمندوب مدعوّ لجعله معنيّا بالتّفجّع. فهو مدعوّ ولكنه متفجّع عليه (الكتاب، II، 220).

وإذا كانت مواضع هذه الأعمال واحدة فما الذي يميّز بعضها من بعض وقد قلنا: إنّ كلاّ مدعوّ ومنبّه بالياء.

إنّ ما يميّز هذه المواضع بعضها من بعض:

أوّلا: إضافة حرف النداء «الياء» إلى المنادى بحرف الجرّ، وذلك في الاستغاثة والتّعجب.

يا بكر (نداء) ـ يا لَبَكرٍ (استغاثة أو تعجّب).

وهذه اللاّم المفتوحة هي لام النّداء عند الخليل (الخليل، كتاب الجمل، 253). وقد تليها لام مكسورة لتضيف المدعوّ إلى المدعوّ له أو المستغاث من أجله، وهي لام الاستغاثة (السّابق، 254)، وذلك نحو:

ـ يا لَزيْدٍ لِعَمْروٍ.

وكلّ ما يأتي بعد الياء إنّما يكون في موضع المنصوب.

ويقبل التّعجب أن تكون اللاّم مفتوحة أو مكسورة وكأنّنا بإزاء تكثيف لحالتين اختياريتين في موضع واحد. فنقول «يا لَلْعجب». إلا أنّ سيبويه يعتبر أنّ «العجب» يكون مدعوّا مع اللام المفتوحة ومدعوّا له مع اللام المكسورة، و «ذلك قول بعض العرب. يا لِلْعَجَبِ ويا لِلْماءِ، كأنّه نبّه بقوله: يا غيرَ الماء لِلْماء». (الكتاب، II، 218 ـ 219).

وإنّما نحن إزاء نوع من الاشتراك التّام بين الاستغاثة والتّعجب في بنية

واحدة، وعادة ما يكون للمقام وللمستويين التّصريفيّ والمعجميّ الدّور الحاسم في تمييز هذا من ذاك.

فهذه اللام في نهاية الأمر لام مخصّصة للنّداء لإفادة الاستغاثة أو التّعجّب. ولعل هذا السبب هو الذي جعل الرّضى يسميها لام التخصيص (الرضي، I، 349).

ثانيا: إمكان تخصيص النّدبة بالألف في آخر الاسم المنادى، وإمكان استخدام «وا» مكان «يا». فالأصل أنّ للنداء وللنّدبة بنية واحدة، و «إن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النّداء». (الكتاب، II، 220).

ولعلّ هذا التّماثل في البنية جعل الإمكانين المشار إليهما يغلبان على الاستعمال حتى أصبحا كالقاعدة لذلك فإنّ الكتب المدرسيّة مثلا تميّز النّدبة بصيغة «وا زيداه».

إنّ الأبنية الإعرابيّة للنداء والنّدبة والاستغاثة والتّعجب متماثلة. وإنّ ما يجمع بينها من حيث الدّلالة هو أساسا معنى التّنبيه الذي يفيد ما سمّاه سيبويه «بالاجتهاد»، وهو مدّ الصوّت لتنبيه من هو متراخ أو غافل، لذلك كانت «يا» لازمة لأنّ المتكلّم يجتهد. يقول صاحب الكتاب: «وأمّا المستغاث به فـ«يا» لازمة له، لأنّه يجتهد. فكذلك المتعجَّبُ منه وذلك: يا لَلنّاس ويا لَلْمَاء. وإنّما اجتهد لأنّ المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتّعجّب كذلك.. (الكتاب، II، 231).

1 ـ 3 ـ خروج النّداء والاستغاثة عن معنى التّنبيه:

إنّ النّداء عند سيبويه يخرج عن معنى التّنبيه ليدلّ على الاختصاص الذي يكون للتّوكيد أو للافتخار وهو يقارن هذا الخروج في النّداء بما يكون لألف الاستفهام من خروج لإفادة معنى التّسوية فـ«الاختصاص أجرى هذا على حرف

النّداء، كما أنّ التّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام (الكتاب، II، 232). وهو يفرّع خروج النّداء عن معنى التّنبيه إلى معنيين يتولّدان عن الاختصاص، ويتميّز كلّ معنى منهما ببنية مختلفة عن الأولى:

أ ـ فمن ذلك ما يكون اختصاصا جرى على حرف النّداء، وليس بمنادى منبّه. وذلك قولك:

ـ أمّا أنا، فأفعلُ كذا أيّها الرّجل.

ـ واللّهمّ، اغفر لنا، أيّتُها العصابةُ.

حيث أردت بالنّداء أن تختصّ ولا تبهم حين قلت: «أيها الرّجل» و «أيّتها العصابة» (السابق) فالمتكلّم يعني بالنّداء نفسه في الجملة الأولى، وكذلك فإنّ المتكلّمين يعنون بالعصابة أنفسهم. وإنّما «أراد أن يؤكّد، لأنّه اختصّ... و ... أكّد كما تقول للّذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك: «كذا كان الأمر يا أبا فلان»، توكيدا.» (السّابق). فالنّداء في كل ذلك قد خرج عن التّنبيه ليفيد معنى التوكيد بواسطة ألفاظ خاصة جرت على حرف النداء تعود على المتكلم الذي تحيل عليه مقاميّا ضمائر المتكلّم المذكورة في أول الكلام[1].

ب ـ ومن الاختصاص عند صاحب الكتاب ما يجري على ما جرى عليه النّداء، لأنّه على موضع النّداء، وكأنّه حذف منه حرف النّداء وبقي الاسم

(1) هذا الرأي يخالفه السيّرافي، إذ لا يعتبر مثل هذه الألفاظ جارية على حرف النداء، يقول: «والذي عندي أنّ «أيّها الرّجل» و«أيتها العصابة» في موضع اسم مبتدإ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدإ فكأنه قال: العصابة المذكورة، أو الرّجل المذكور، من أريد، أو من أريد العصابة أو الرّجل المذكور، لأنّه لا يقدّر فيه حرف النّداء» (هامش الكتاب II، 232).

المنصوب بمنزلة المنادى المنصوب لأنّه في موضعه. وذلك قولك: ـ «إنّا معشرَ العرب نَفعل كذا وكذا، كأنّه قال: «أعني». لكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء[1]، لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب» (الكتاب، II، 233).

على أنّ هذا النّوع من الاختصاص مخالف للنّداء من حيث أنّ الأسماء فيه لم تجر مجراها في النداء، وإنما ماثلت النداء من حيث الموضع وإضمار فعل المتكلّم، إذ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن يظهر ويستعمل في النداء. وقد لاحظ سيبويه أنّ هذا النوع من الاختصاص «فيه معنى الافتخار» (السابق).

ج ـ وإذا كان النّداء يخرج عن معنى التّنبيه للاختصاص والتوكيد فإنّ الاستغاثة قد تختلط لدى سيبويه بمعان سياقيّة، تتمثّل في الوعيد والتّهدّد والاستطالة. وهو ما لاحظه صاحب الكتاب في بيت المهلهل:

«يا لَبَكْرٍ أنشروا لي كليبا يَا لَبَكْرٍ أين أين الفرار؟

فاستغاث بهم ليُنشروا له كليبا، وهذا منه وعيد وتهدّد وأمّا قوله: «يا لبكر أين أين الفرار» فإنّما استغاث بهم لهم أي لِمَ تفرّون؟ استطالة عليهم ووعيدا» (الكتاب، II، 215).

ومن الواضح أنّ سيبويه ههنا لا يقتصر على تحليل التّركيب النحويّ للاستغاثة ودلالته الأولى، وإنّما يعالج ما يطلق عليه الدّلالة الثانية البلاغية السياقية. وهو لذلك لم يعتمد مثالا مصنوعا. فمعاني الوعيد والتّهدّد

(1) يقصد أن الفعل في النّداء لا يظهر ولا يستعمل أيضاً، قلا تقول: «أدعو عبد الله» أو «أنادي عبد الله» وإنّما يكون حرف النّداء عوضاً عن اللفظ، ويمكن الاستغناء عن اللفظ بالحرف، وكلّ ذلك لعلم المخاطب، ودلالة الحال، والذّكر المتمثّل في المنصوب.

والاستطالة ليست معاني لتركيب الاستغاثة بقدر ما هي معان للاستغاثة مردفة بالأمر في الصّدر، فالاستغاثة مردفة بالاستفهام المكرّر في العجز. فكأنّ الوعيد والتّهدّد معنى لدخول الاستغاثة على الأمر وكأنّ معنى الاستطالة والوعيد هو معنى لدخول الاستغاثة على الاستفهام المكرّر. وكأنّنا إزاء معان يعمل بعضها في بعض بطريقة التّأثير والتّأثّر في الوقت ذاته. ففي الصدر لدينا:

استغاثة مع أمر، فكان معنى الأمر وعيدا وتهدّدا بتأثير من معنى الاستغاثة في صدر الصّدر أوّلا، ومعنيي الاستغاثة والاستفهام في العجز ثانيا، وهما يقتضيان معنى عدم الاستجابة للاستغاثة والأمر السّابقين. فيولّد من ذلك معنى الاستطالة والوعيد.

2 ـ عمل التّعجّب:

لم يفرد صاحب الكتاب بابا خاصّا لعمل التعجب، وإنما جاء حديثه عن التّعجب متفرّقا في أبواب كثيرة ـ ومن أهمّ هذه الأبواب «ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه» (الكتاب، I، 72). وذلك ضمن القسم الذي سمّيناه قسم إسناد الفعل وما يكون بمنزلته... وقد اعتنى سيبويه في هذا الباب بالفعل «أَحْسَنَ» الوارد في جملة التّعجب:

(1) ما أحسن عبدالله.

فقد ذهب إلى أنّ «لأحسن» مثالا واحدا يجري عليه فلا يُصرّف ولا يُقدّم ولا يؤخّر. وهو في الجملة (1) بمنزلة قولك:

(2) «شيء أحسن عبدالله»، ودخله معنى التّعجّب، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به (السّابق) وهو رأي نسبه سيبويه إلى الخليل. ولكن من أين دخله معنى التّعجّب؟ يبدو أنّ البعض قد فسّر دخول معنى التّعجّب من خلال كلام سيبويه استنادا إلى رأيه في عدم التّصرّف في الجملة بالتّقديم أو التّأخير أو غيره، إذ «لا يجوز أن تقدّم «عبدالله» وتؤخّر «ما» ولا تزيل شيئا عن موضعه،

ولا تقول فيه ما يُحسن، ولا شيئا ممّا يكون في الأفعال سوى هذا» (الكتاب، I، 73). وأصحاب هذا الرأي يعتبرون أن عدم التصرّف في الجملة بأيّ شيء يعدّ دليلا على العلاقة المتينة ما بين التركيب والدّلالة. فكأنّ اللّفظ خاص بأداء ذلك المعنى حسبُ (R. Buburuzan، 1993، 423). وقد ذكر محمد حماسة عبداللّطيف شيئاً قريباً من هذا المعنى عندما لاحظ أنّه «تعبير مسكوك يلزم طريقا واحدة في الإفصاح» (العلامة الإعرابيّة دت، 102). وهي آراء يمكن أن نفهم منها أنّ دلالة التّعجّب في: «ما أحسن عبدالله» دلالة تواضع ناتجة عن اعتبار الجملة كاللّفظة المفردة.

على أنّ ذلك لا يعتبر تحليلا أو تأويلا لدخول معنى التّعجب هذه الجملة، وإلاّ فلِمَ لم يدخلها معنى آخر غير التّعجّب «مغتنما فرصة» ما تختص به مكوّناتها من عدم التّصرف...؟

إنّ سيبويه يشير في آخر أبواب الكتاب إلى ما يمكن أن يعتبر السّرّ في دخول معنى التعجّب للجملة: «ما أحسن عبدالله»، وذلك عند إشارته إلى أنّ «ما مبهمة تقع على كلّ شيء» (الكتاب، IV، 228). فهل يكون هذا الإبهام هو موضع التّعجّب ذاته، خصوصا وقد قرن سيبويه في سياقات عديدة بين معنى التّعجّب والإبهام من ذلك «أنّك إذا قلت: ويحه، فقد تعجّبت وأبهمت...» (الكتاب، II، 174). فالابهام هو المولّد لمعنى التعجّب، وهو المبني عليه الكلام أي عمدة الكلام في الجملة المفيدة للتّعجب. وهو إبهام تختزله «ما» باعتبارها عنصرا ماهيّا حسب عبارة الشريف (ن. الشريف، 1993، 762).

وإنّ رأي الخليل لا يبتعد عن هذا التّوجه في الفهم والتّحليل، إذ أوّل «ما» بـ«شيء»، وهي كلمة تدلّ على الإبهام. ورأي الخليل كما ذكر سيبويه لا يعدو أن يكون في الحقيقة مجرّد تمثيل ولم يتكلّم به. أو هو نوع من البحث عن حقيقة العناصر الدّلالية المكوّنة للجملة.

والذي يعنينا في عملنا في الحقيقة هو مقتضى رأي الخليل الذي يجعل جملة التعجّب جملة ذات بنية خبريّة، إذ تتكوّن من مبتدأ «ما» بمعنى «شيء»، وخبر «أحسنَ عبدالله». فهل إنّ ذلك مجرّد تمثيل لا يمكن لنا الحكم به على أنّ هذا النوع من الكلام خبر وإخبار؟ وإذا أردنا أن نتحدّث عن الوجوب وعدم الوجوب في مثل هذا الكلام، فهل يكون التعجب في مثل هذه الجملة واجبا أو غير واجب؟ وما هو الفعل أو العمل الذي يمكن أن نسميّه واجبا أو غير واجب؟ أهو عمل التّعجب الحاصل من النّسبة أو الحكم ممّا يكون في الموضع الذي سمّيناه موضع الإفادة؟ أم إنّ الواجب أو غير الواجب هو الفعل الذي يشتمل عليه الخبر ويكون غير متصرّف ولا مقدّم ولا مؤخّر..؟

إنّ سيبويه في الحقيقة لا يصنّف التّعجب ضمن الواجب أو غير الواجب. فهل يكون التعجب في قولك «ما أحسن عبدالله» من غير الواجب بسبب ما تشتمل عليه «ما» من إبهام، إذ لم يستقرّ لدى المتكلّم المتعجّب الشيء المبهم الذي زاد في حسن عبدالله وجماله، وإن كان قد استقرّ لديه حسنه الزّائد؟ أو يكون ذلك سبباً في اعتبار بعضهم أنّ «ما» هي في الحقيقة اسم الاستفهام؟[1] فيتولّد عن ذلك نوع من الاسترسال بين التّعجّب والاستفهام بما يتضمّنانه من معنى الإبهام؟

قد لا نستطيع الجزم بشيء من ذلك، ولكنّ هذا التّصوّر يكرّس كون «ما» عنصرا ماهيّا ينخزل فيه أكثر من معنى بحسب ما يُتوخّى فيه من معاني النّحو التّركيبيّة.

(1) ورد في شرح الرّضيّ:
«قال الفرّاء وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قويّ من حيث المعنى، لأنه كأنّه جهل سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧﴾ [الانفطار: 17] (شرح الرّضي، IV، 234).

وقد ذهب الرّضى إلى أنّ سيبويه تحدّث عن الصيّغة الثّانية للتّعجّب والمتمثّلة في «أَفْعِلْ به»، فلاحظ أن صاحب الكتاب يعتبر أنّ أَفْعِلْ في «أَفْعِلْ به» صورته أمر ومعناه الماضي من نوع أَفْعَلَ أي صار ذا فِعْلٍ، كأَلْحَمَ أي صار ذا لَحْمٍ (الرّضي، IV، 234)[1] على أنّ الرّضيّ يلاحظ أن «الأمر بمعنى الماضي ممّا لم يعهد» (السّابق)، وقد ذهب الفرّاء وتبعه الزّمخشري وابن خروف إلى أنّ:

ـ أَحْسِنْ بزيد: أمرٌ لكلّ واحد بأن يجعل زيدا حسنا... (الرّضيّ السّابق) والظّاهر أن سيبويه لا يعتبر هذه الصيغة الثانية للتّعجّب صيغة قياسيّة، إذ الشّكل الأساسيّ للتعجّب لديه هو الشّكل الأوّل المتمثّل في صيغة: «ما أفعله».

ومهما يكن فإنّ سيبويه لم يحدّد نوع هذا العمل المتمثّل في التعّجب ولم يصنّفه ضمن ضرب معيّن من ضروب القول. وإنّ من أبرز الملاحظات التي يلاحظها بشأن التّعجّب قوله إنّ معنى التعجب في قولك:

ـ «ما أقبحه، إنّما تريد أنّه قبيح في عينك.

و ـ ما أقذره، إنّما تريد أنّه قذر عندك.

و ـ ما أشهاها، أي هي شهيّة عندي...» (الرّضي، IV، 100).

وذلك أنّ التّعبير عن قبح الشّيء في عينك، أو قذارته عندك، أو شهوته، إنّما هو تعبير عن شعور نفسي داخلي ذاتي ممّا لا وجود له خارج عمل التّعجب. ففي قولك ما أشهاها إفصاح عمّا رأيت فيها أنت من حلاوة مثيرة وغنج فتّان. فقد لا يكون أمرها كذلك في عيني، وقد لا يكون أمرها

(1) هذا الرّأي لسيبويه لا نجد له أثراً في الكتاب وإنّما يورده الرّضي في المرجع المشار إليه.

كذلك في حدّ ذاتها، في الخارج.

لذلك فإنّنا نعتقد أنّه قد لا يمتنع أن يكون بين المدّ الصّوتي الذي في «ما» المبهمة الموضوعة في الأصل لكلّ شيء، وبين دلالة التّعجب على الإفصاح والانبهار علاقة متينة. إنّ مثل هذه العلاقة بين الصوت ودلالته يشير إلى وجودها جميع النّحاة، وذلك في عمل النّداء والاستغاثة والندبة. ونحن نلاحظ أنّ سيبويه يقرن بين عملي التعجب والاستغاثة، وقد لا يفصل بينهما أحيانا فصلا واضحا، فيلاحظ أن مثل «يا للدّواهي» و «يا لزيد» لا يمكن أن يكون حديثا أي خبرا، وأنّ «كلّ هذا في معنى التعجب والاستغاثة ألا ترى أنك لو قلت: يا لزيد، وأنت تحدّثه لم يجز» (الكتاب، II، 218). وأنّك تقول «يا عجباه ويا بكراه إذا استغثت وتعجّبت». (السّابق). والأهمّ من كلّ ذلك في قول سيبويه ملاحظته أنّهم بذلك «أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والانسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاّ باجتهاد... وإنّما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل، والتعجّب كذلك» (الكتاب، II، 230).

لا شكّ أنّ سيبويه يشير بهذا إلى المدّ الذي يكون في «يا عجباهْ»، و «يا للعجب» و «يا له من جبان»، وهو لا يخلو من تنبيه يختصّ بأدائه حرف الياء، ولكن لا نرى في الحقيقة ما يمنع من أن نعمّم هذه الملاحظة وأن نلحقها بالشّكل الأساسي للتعّجب وهو «ما أفعله». وذلك رغم غلبة خصيصة مدّ الصوت للتّنبيه في عمل النداء، وغلبة خصيصة الإبهام فيما ينجز من أعمال التّعجّب.

وللتعّجب في الكتاب صيغ كثيرة مُختلفة عن الشّكل الأساسيّ للتّعجّب، ولكنّها لا تخلو من هاتين الخصيصتين، مع تفاوت في بروزهما في الأشكال المنجزة.

أ ـ فمنها ما يعتمد التّنبيه في أوّله مثل:

ـ يا للعجب ويا عجباهْ، ويا للماء، ويا لك فارسا، ويا ويحه رجلا، ويا سبحان الله.

ب ـ ومنها ما يكون منتصبا على الدّعاء أو الاعتذار في الأصل وأفاد التّعجّب بطريق غير مباشرة مثل:

ـ ويحَه رجلا، وسبحان الله رجلا، ومعاذ الله. اتّخذت معنى التّعجب والاعتذار (الكتاب، II، 293).

ج ـ ومنها ما يبنى على الفعل أو المصدر، إذ يفيدان الأمر الموجّه إلى المخاطب أو المتعجّب منه.

فمن المبني على الفعل:

ـ كفى بك فارسًا. وإنما يريد كفيت فارسا أي بصفتك تلك. والباء توكيد.

ـ وأكرم به رجلا (الكتاب، II، 174).

ومن المبنيّ على المصدر في معنى التّعجّب:

ـ كرما وصلفا. «خزلوا الفعل ههنا... لأنّه صار بدلا من قولك: «أكرم به وأصلف به» (الكتاب، I، 328).

د ـ ومنها ما يبنى على الاستفهام وفيه معنى التّعجّب من مثل:

ـ أيُما فتى (الكتاب، II، 181).

3 ـ الاسترسال الدّلالي بين التّعجّب والمدح والذّمّ.

إنّ أهمّ ما يختلف به المدح والذّم عن التعجّب هو انباؤهما على فعلين: فعل المدح، وفعل الذّم. «وهما فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذّم. فـ «نِعْمَ» للمدح العامّ، و «بِئْسَ» للذّمّ العام. (السّيرافي. هامش الكتاب، II،

175). فالمدح أو الذّم نوع من العمل المباشر الذي يحقّقه المتكلّم وهو يريد أن يثني على من مدحه أو ذمّه بالألفاظ الموضوعة لذلك. أمّا التّعجّب وإن وضعت له صيغة أو صيغتان فإنّ ألفاظه كثيرة، وكأنّها في الحقيقة مدح لا يراد به المدح بقدر ما يراد به التّعبير عمّا في نفس المادح المتعجّب من اضطراب ودفق مشاعر تجاه ما يراه لدى المُتعجّب منه.

وقد نلاحظ هذا التقارب في المعنى، وربّما كان التقارب في اللّفظ أيضاً بين التعجب من ناحية والمدح والذم من ناحية ثانية.

فسيبويه يلاحظ أنّك عندما تقول:

ـ «نِعْمَ رَجُلا عبدُ الله» كأنّك قلت: «حسبُك به رجلا عبدالله»

لأنّ المعنى واحد» (الكتاب، II، 175).

كما يلاحظ أنّ:

(1) ـ «حَسْبُكَ به رَجُلا، مثل:

(2) ـ نِعْمَ رَجُلاً (عبدُالله)،

في العمل وفي المعنى. وذلك لأنّهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرّفيعة» (الكتاب، II، 176).

كما أشار السيّرافي إلى أنّ الثّناء يكون بذكر اللّفظ الذي يُستَحقّ به المدح، وذلك في المدح والتّعجّب سواء. (هامش الكتاب، II، 174).

وقد انتصب «رجلا» في الجملة (1) على التّعجب، كما انتصب رجلا في الجملة (2) على المدح. «وما انتصب في هذا الباب فإنّه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وويحه وذلك قولهم: «نعم رجلا عبدالله» (الكتاب، II، 175).

ولكن بم انتصب هذا الاسم المستحقّ به المدح أو الذّم أو المستحق به

التّعجب في قولهم:

(1) ـ حَسْبُكَ به رجلا عبدُ الله.

('1) ـ وويحه رجلا.

(2) ـ ونعم رجلا عبدُ الله.

أمّا في الجملتين الأوليين فإنّ سيبويه يقول: «انتصب الرّجل لأنّه ليس من الكلام الأوّل، وعمل فيه الكلام الأوّل فصارت الهاء بمنزلة التّنوين» (الكتاب، II، 174). فهو ليس من الكلام الأوّل من حيث التّعلق اللّفظي. فحسبك به، و ويحه، ليست ألفاظا عاملة بذاتها في «رجلا»، وليس رجلا معمولها اللّفظي، وقد عمل فيه الكلام الأوّل باعتباره معنى لا لفظا. وقد تمكّن من العمل معنى لأنّه تمّ بالمضاف إليه «الهاء»، وهو حرف بمثابة الفاعل بالنّسبة إلى الفعل، والتّنوين بالنسبة إلى عشرين.

وفي هذا من دقّة الكلام ولطفه الكثير، إلا أنّ سيبويه يضيف عاملا آخر للنّصب، إذ قال بعد الكلام السابق: «ومع هذا أيضاً أنّك إذا قلت: «ويحه» فقد تعجّبت وأبهمت، من أي أمور الرجل تعجّبت، وأي الأنواع تعجّبت منه، فإذا قلت فارسا وحافظا فقد اختصصت ولم تبهم، وبيّنت في أي نوع هو (السّابق) وكأنه بهذا يضيف عاملا آخر إلى العامل السّابق يتمثّل في النصب على الاختصاص لما تميّز به الكلام الأوّل من إبهام.

وأما في الجملة (2): «نعم رجلا عبدُ الله» فإنّ سيبويه يعتبر أن «رجلا» انتصب بما نووا من إضمار الفاعل قبله، وأنّ «عبدُالله» الوارد بعده إنّما هو» تفسيره، وكأنّه في الحقيقة تفسير يجاب به عمّا قد يقع في أنفس المخلوقين من السؤال عند سماعهم «نِعْمَ رجُلاً»، وهو سؤالهم: من هو؟. (السّابق، 177). وإنّما كان السّؤال واقعاً في أنفس المخلوقين نتيجة لما وقع في الكلام الأوّل من الإبهام. وهو إبهام متّصل بالفاعل المضمر في «نِعْمَ».

إنّ في المدح والذّم عند سيبويه دلالة على التّعجب «لأنّ المعنى واحد».

وإنّما اختلفا عن التّعجب بذكر المتكلّم ألفاظاً تدلّ معجميا على المدح أو الذّم. وفي ما عدا ذلك فإنّ بنية المدح والذّم لا تختلف عن بنية التّعجّب، لأن كلتيهما بنية قائمة على إبهام أو إيهام بإبهام يخصّص ببيان ما تعجّبت منه أو مدحته أو ذممته.

وإذا اعتبرنا التّعجّب في شكله الأساسيّ «ما أفعله» قائماً على نوع من الإفصاح المعبّر بمدّ الصوّت عن الاندهاش والإبهام، وقاربنا بين ذلك التّصويت وما يكون في النداء من مدّ للصّوت يجسّد عمل النداء ذاته، فإنّ سائر أشكال التّعجّب، ومنها المدح والذّم، لا يمكن أن تعتبر إلا بدائل من الشكّل الأساسي للتعجّب تختلف في اللّفظ وتشترك في اختزال معنى الإبهام المولّد للتعجّب. وإنّما كان اختلافها في اللّفظ في رأينا لسببين اثنين:

أوّلا: لاختلاف درجات التعجّب، وهو ما ينتج عنه اختلاف في درجات الإبهام، ذلك أنّ في تعجيم المبنيّ عليه الكلام بألفاظ المدح أو الذّم نوعا من التّعيين لجهة التعجّب وهو أقلّ إبهاما من التعجب المبنيّ على «ما» في الصيغة القياسيّة.

ثانيا: لاختلاف المقامات والأحوال التي يمكن أن ينتج عنها التعجّب، وإنّما التّعجب في هذه المقامات المختلفة والأحوال المتنوعة دفق للمشاعر لا يحكمه اعتقاد ولا إرادة لذلك فإنّ ألفاظ التعجّب تتنوّع وتختلف، وكثيراً ما تكون مجرّد أصوات تنفلت من المتكلّم لتدلّ على نوع من إفراغ شحنة انفعاليّة شديدة الأثر في نفسه بحيث تنحسر الألفاظ التي تكون محيلة على الكون الخارجيّ انحسارا، أو تنعدم، فيقتصر في اللّفظ على فعل المتكلّم إذ يصبح صوتا.

4 ـ «الحروف» الأصوات.

وقد سمّى صاحب الكتاب هذا النوع من الألفاظ أصواتا ألحقها في أغلب الأحيان بأسماء الفعل التي لا تتعدّى المأمور ولا المنهيّ إلى مأمور به

ولا إلى منهي عنه إذ يكون المأمور والمنهيّ مضمران في النّية، وذلك قولك:

ـ «مَهْ، وصَهْ، وآهِ، وإيهِ وما أشبه ذلك». (الكتاب، I، 242).

ويلاحظ سيبويه أنّ هذه الوحدات اللّغوية هي في موضع الفعل وليست بفعل، يقول: «أمّا ما هو في موضع الفعل فقولك: «مه، و «صه»، و «حلْ» للنّاقة، و «سا» للحمار. وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء، إلاّ أنّا تركنا ذكره لأنّه إنّما هو أمر ونهي، يعني «هلمّ» و «إيه». ولا يختلف اختلاف الأسماء في المعاني» (الكتاب، IV، 229). فهذه الألفاظ وضعت وضع الأسماء ووقعت في موضع الأفعال. ولا يَعتورها ما يعتور الأسماء من اختلاف المعاني، كما أنّها لا تصرّف تصرّف الأفعال فليست لذلك بأفعال، يقول سيبويه، «إيه وصه ومه وأشباهها وهلمّ... حروف للأمر والنهي وليست بفعل» (الكتاب، III، 529).

وإذا كان ذلك كانت هذه «الحروف» أصواتا ينجز المتكلّم بواسطتها الأمر والنهي وليست أفعالا للأمر والنهي، لذلك كان حكمها الوقف لأنّ الأصوات لا تعرب. و«زعم الخليل أنّ الذين قالوا «صه» أرادوا النّكرة كأنّهم قالوا سكوتا. وكذلك «هيهات»، هو بمنزلة ما ذكرنا عنده وهو صوت. وكذلك إيه، وإيهاً، ووَيْهِ ووَيْهاً، إذا وقفت قلت: وَيْهاً. ولا تقول إيه في الوقف. وإيهاً وأخواته نكرة عندهم وهو صوت» (الكتاب، III، 302).

فالظاهر أنّ الخليل يعتبر أنّ «إيهِ» و «وَيْهِ» تكون في الوقف منوّنة مفتوحة، في كلّ موضع، وإنّما وردت منوّنة مكسورة لضرب من الوصل أو إرادة النّكرة، أمّا هيهات فإنّ الوقف فيها مختلف عن «الحروف» السابقة، وذلك أنّهم يقولون في السّكوت «هَيْهاهْ» (الكتاب، III، 291). كما يقولون في غير الوقف هيهاتِ وهيهاتَ وهما لغتان في رأي سيبويه (السابق، 292).

والظّاهر أيضاً أن سيبويه يميل إلى أنّ الأصل في جميع هذه الأصوات الوقف على السكون، وإنما ترد مفتوحة أو مكسورة، للوصل أو لاختلاف

اللّغات. ومهما يكن فإنّ ما يعنينا بصفة خاصّة من هذا كلّه هو أنّ هذه الوحدات اللّغوية أصوات تقع في الكلام في ما سمّيناه بموضع المتكلّم فهي أفعال المتكلّم وليست بأفعال، وإنّما هي أصوات يوقع المتكلّم بواسطتها الأمر والنهي في مثل قوله: مهْ، وصهْ، وحلْ، وسا، وهَلُمَّ، أو يفصح بواسطتها عمّا وقع في نفسه من أحاسيس ومشاعر وذلك في مثل: إيه، وويه، وآه، وأفّ، وما أشبه ذلك.

وإذا كان من اليسير علينا إدراج النّوع الأوّل المتمثّل في ما يراد به الأمر والنّهي ضمن غير الواجب، فإنّ سائر الأصوات يعسر علينا مبدئيّا تصنيفها ضمن الواجب أو غير الواجب من الكلام.

خلاصة الباب الأوّل

ما هي ضروب القول من خلال الكتاب؟ وكيف يمكن توزيعها وتبويبها استنادا إلى أبنيتها التي هي دلالاتها؟ وهل يمكن لمفهومي الواجب وغير الواجب أن يشملا على التوالي دلالتي الخبر والإنشاء؟ وما حقيقة العلاقة بين غير الواجب والطّلب، أو بين غير الواجب والأعمال الشّبيهة بالأصوات؟ وما هي المباحث التي جعلها سيبويه في هذا النوع من الأقاويل أو ذاك؟ وكيف يمكن أن يتولّد بعضها عن بعض، فيكون بعضها رئيسيّا والآخر فرعيّا؟ أو يكون بعضها نحويّا والآخر نحويّا مقاميا؟ هذه بعض الأسئلة التي تطرحها دراسة الكتاب وما يشتمل عليه من تصنيفات للكلام ومراتبه، والأبنية النّظريّة والإنجازيّة ودلالاتها.

إن أبرز ما توصّلنا إليه في هذا الباب هو أنّ سيبويه يقسّم الكلام إلى قسمين أساسيّين يمكن أن نضيف إليهما قسما ثالثاً لم يصرّح صاحب الكتاب بضمّ ما يشتمل عليه من مباحث إلى القسم الأوّل أو إلى القسم الثاني، فأمّا القسمان الأساسيّان فهما:

أ ـ الواجب.

ب ـ وغير الواجب.

وأمّا القسم الثّالث فهو ما أطلقنا عليه: **الأعمال الإنجازيّة الإفصاحيّة الشّبيهة بالأصوات.**

إنّ الواجب وغير الواجب مفهومان يعود كلاهما إلى بنية نحويّة مجرّدة واحدة، هي البنية الإسناديّة المكوّنة من مسند ومسند إليه. وهي البنية النحويّة الدّلالية الأساسيّة التي تتركّب، بموجب وجودها، كلّ دلالة، وتتألّف

بمقتضاها الجملة الفعليّة أو الجملة الاسميّة.

وقد بيّنا أن في بعض ملاحظات سيبويه ما يدّل على أن المتكلّم الواضع هو الموجد للعلاقة الإسنادية، وأنّ المتكلّم المقامي هو الذي يعقد رابطة الإسناد التي بواسطتها:

ـ يخبر عن الوقائع والأحداث، فيدلّ على ما في علمه واعتقاده.

ـ أو يطلب من المخاطب إيقاع الحدث، فيدلّ على ما تتعلّق به إرادته.

ـ أو يفصح عمّا فاضت به نفسه من دفق مشاعر وانفعالات تجاه الوقائع والأحداث.

إنّ هذه العلاقة «الرابطة» المؤلّفة للمعنى المفيد الذي يحسن السّكوت عليه هي قيمة دلاليّة أوّلية إعرابيّة تتمثّل في الإثبات الموجب. ويبدو أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ الإثبات الموجب هو الصوّرة البسيطة المثلى للخبر، وهو الواجب، وإنّ ما عدا ذلك من نفي واستفهام وأمر إنّما هو ذو قيمة سلبيّة، وهو غير الواجب. على أنّ في الكتاب ما يدلّ على أن للنّفي وضعا خاصا في الكلام، ذلك أنّه خبر، وأنّه ذو قيمة سلبيّة من جهة كونه نفيا لواجب. وهو بذلك يكتسب قيمة الوجوب، إذ الوجوب وجود الإيجاب أو وجود السلب.

وقد بيّنا أنّ مفهومي الواجب وغير الواجب في الكتاب مفهومان أعمّ من مفهومي الخبر والإنشاء، وإن كان الأصل في الواجب أنّه خبر، والأصل في غير الواجب أنه طلب.

إنّ متابعتنا لمصطلحي الواجب وغير الواجب في الكتاب انتهت بنا إلى ملاحظة أنّ سيبويه استعملهما استعمالا تراوح على التوالي بين معنيي الوقوع وعدم الوقوع في الكون الخارجي، ومعنيي الوقوع وعدم الوقوع في التّصوّر. ومعناه أنّ سيبويه استعمل الواجب في سياقات عديدة بمعناه اللّغوي المتمثّل في الواقع و «الساقط» من الأحداث على سبيل الانقضاء والانقطاع في

الخارج، كما استعمل الواجب ليدلّ به على معنى ثبوت الحدث واستقراره في نفس المتكلّم سواء أكان سابقاً لزمان القول أم مزامناً له أو لاحقاً به في المستقبل، وهذا الاستعمال الثّاني يعطي غير الواجب مفهوم الإمكان الذي يناسب معنى الطّلب المنبني على إرادة إيقاع الحدث ممّا يكون ولا يكون. وهو مفهوم يقابل الوجوب الذي ينبني على الاعتقاد الثّابت في وقوع الحدث أو عدم وقوعه.

وقد بيّنا استنادا إلى ما جاء في الكتاب من ملاحظات أنّ الابتداء في مستوى الإنجاز يمثّل أبسط أشكال الوجوب، وأنّه خبر، وأنّ الخبر باعتباره وظيفة إعرابية هو في الحقيقة منقول عن الخبر البلاغيّ الدّلالي الذي يكون للكلام الابتدائيّ.

وقد تبيّن لنا بعد تقصّي مجالات الخبر وسياقاته ومواضعه أنّه يكون:

ـ ابتدائيا،

ـ أو مؤكّدا،

وأن الابتدائي لا يخلو من أن يكون إمّا مثبتا إيجابا أو مثبتا نفيا. وأنّ الخبر الابتدائي المثبت إيجابا أو نفيا لا تخلو مواضع الإفادة فيه، إن كانت موسومة باللّفظ، من الدّلالة على اعتقاد المتكلّم المختلف باختلاف المقامات والأحوال التي يكون عليها المتكلّم والمخاطب.

إن اعتقاد المتكلّم في مستوى الخبر الابتدائي درجات، ولكنها لا تبلغ درجة التأكيد. فالمتكلّم يثبت ويقرّر ولكنه لا يؤكد. والإثبات مختلف عن التوكيد لأنّ التوكيد في الحقيقة هو إثبات مكرّر مرّتين. والإثبات إخبار عن وجود حاصل في الاعتقاد والتّصوّر ممّا هو موجود في الكون في الزمان الماضي أو في الزمان الحاضر أو ممّا هو واجب الوجود في الزمان المستقبل.

والخبر المؤكّد خبر تختلف درجات اعتقاد المتكلّم فيه باختلاف

المقامات والأحوال أيضاً، كما تختلف ألفاظ التوكيد ومواضعه ووظائفه في الجملة. على أنّها، وإن اختلفت، ألفاظ تعود إلى فعل المتكلّم دائماً وهو فعل يعبّر عنه:

(أ) ـ بالفعل.

(ب) ـ أو بالحرف الذي يشبه الفعل أو يدلّ على معناه.

(ج) ـ أو بالمصدر النائب عن الفعل أو المكرّر له.

إن هذه الأفعال أو الحروف أو المصادر تؤكّد في الحقيقة ثبوت العلاقة الرّابطة بين المسند والمسند إليه الإحاليّنْ أو تؤكّد ثبوت نفيها. فالتوكيد عمل متّصل بالخبر الواجب الوقوع في الزمان الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

إن الواجب عند سيبويه يشمل الخبر «الابتدائي» والخبر المؤكّد، كيفما كان توكيده. على أننا لم نحسم في حقيقة المؤكّدات، فهل يُقحم عمل التوكيد ذاته ضمن الخبر أم هو عمل خارج عنه؟ لا يفيدنا سيبويه بشيء في ذلك، ولكنّه يفهم منه بالاقتضاء أن التّوكيد بالقسم وغيره ليس كلاما، وذلك باعتباره توكيدا للكلام. وهذا قد يميل بنا إلى إخراج المؤكدات عن الخبر باعتبارها أفعال المتكلّم وأعماله ممّا ليس له وجود في الكون الخارجي.

أمّا غير الواجب عند سيبويه فيشمل أعمالا رئيسة قد تتفرّع عنها أعمال ثانوية أخرى، وهي جميعا واقعة في استرسال رأسه الأمر.

فالأعمال الرئيسة لديه هي الأمر والنهي والاستفهام، وقد بيّن سيبويه أنّ بين هذه الأعمال نوعا من الاسترسال، وأنّ أقواها من حيث إرادة إيقاع الفعل هو الأمر وأنّ الاستفهام هو نوع من الأمر الذي يراد به القول.

إن ما يجمع بين الأمر والنهي والاستفهام هو معنى الطلب الذي يقتضي الفعل أو ما ينوب عنه من ألفاظ تدل عليه مثل لام الأمر أو لا النّاهية أو حروف الاستفهام. على أنّ الطلب في الحقيقة هو طلب تثبيت ما ليس ثابتا في

اعتقاد المتكلّم من علاقات رابطة بين طرفي الإسناد الذي يتعلّق به عمل المتكلّم. وهو طلب تحكمه إرادةُ المتكلّم إنشاءَ أثر في الكون بواسطة اللّغة وعن طريق مخاطب تشتدّ درجة التّوتر بينه وبين المتكلّم أو تضعف بحسب طبيعة الطلب، وقوّة الإرادة، وبحسب المقامات والأحوال التي يتولّد عنها الطّلب.

فالأمر والنّهي طلب ينبني على إرادة تلزم المخاطب بإيقاع الحدث أو تركه، وهو أقوى الأعمال الطّلبيّة من حيث شدّة التوتّر بين المتكلّم والمخاطب لذلك فإنّه لا يكون، حسب سيبويه، إلا بالفعل. والفعل في الأمر صيغة تختزل الفاعل الحقيقي المتمثّل في المتكلّم وتختزل الفاعل «الصّناعي» المأمور بإيقاع الحدث. فهي صيغة مكثّفة تختزل إسنادين. إسناد الطّلب إلى المتكلّم، وإسناد الحدث المطلوب إلى المخاطب.

والإغراء والتّحذير أمر ونهي مؤكّدان، إذ ينبيان على إرادة قويّة ملحّة من المتكلّم لتعجيل المطلوب وتأكيده. وقد بيّنا أن بنيتهما هي بنية الأمر إلا أنّ إضمار الفعل فيهما قياسيّ، فيقتصر في الإنجاز على تعجيم محلّ المنصوب. وفي ذلك اختزال يناسب معنى التعجيل الذي يطلبه المقام العامّ لهما.

والدعاء من الأمر والنهي، إلا أنه أمر ونهي لمن يستعظم أن يؤمر وينهى. لذلك أردفت ألفاظ الأمر والنهي فيه بألفاظ النداء الدالة على التعظيم من مثل «اللّهمّ»، أو اختزلت أفعال الأمر والنهي في المصادر المنتصبة على إضمار الأفعال المتروك إظهارها. أو أبدلت أفعال الأمر والنهي بأفعال الخبر وصيغه.

وفي التحضيض والعرض أمر مختلط بالاستفهام إذ ينبني الكلام فيهما على لفظ الاستفهام المركب مع حرفي النفي «لا» و «ما» وكأن الاستفهام فيهما يلطّف مما يكون بين المتكلم والمخاطب من حدّة التوتّر.

والاستفهام أمر يريد به المتكلّم من المخاطب قولا، لذلك كانت حروفه بالفعل أولى، وكان أثره في الكون ألطف من الأمر والنهي. أما حروفه الموضوعة له فهي الألف وهل، فأما الألف فتتميز بقدرة عجيبة على الحركة داخل حيز الإنشاء الذي يكون لفعل المتكلم، وقدرة عجيبة على التلون والظهور والتخفي وراء بدائل لها تحمل معناها ولا تسد مسدها من حيث الموضع، كما تتميز بقدرة عجيبة على استقبال الكلام السابق إذ تختزل حروف العطف في حيزها، وأما هل فهي عند سيبويه الحرف الذي يكون لمحض الاستفهام عن نسبة الفعل إلى الفاعل وما يكون من سببه. لذلك اقتضت الفعل، في حين يبتدأ بعد الألف بالأسماء. وهي تتميز من الألف أيضاً بكونها موضوعة لابتداء الاستخبار، فلا تستقبل الكلام السابق مثل الألف ولا تختزل العطف، ولا يكون لها ما للألف من حركة وتلون وإظهار وإضمار.

وفي التّمنّي والرّجاء أمر يضعف فيه حضور المخاطب، فيضعف لذلك التوتّر في العلاقة بينه وبين المتكلم، ويقترب الطلب من الخبر.

وفي التشبيه امّحاء لصورة المخاطب وانطفاء لإرادة الطلب، إلا أنه مع ذلك غير واجب وداخل في مجال الإمكان. وقد اقتربت لذلك بنية التمني والرجاء والتشبيه لدى انجازها من بنية الأعمال الواجبة الخبرية المؤكدة ولم تختلف عنها إلا في اللفظ.

وخلاصة هذا أن قوة الطلب المنبنية على شدة توتر العلاقة بين المتكلم والمخاطب ينتج عنها في مستوى الإنجاز اختزال للفظ وإضمار له، وكأن في دلالة الإضمار قوة تزجية لا تبلغها دلالة الإظهار. وقد بيّن سيبويه أن تلك القوة تنخزل في الأسماء أو المصادر والصفات المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره وهي منصوبات تدل على معنى الطلب والتّزجية.

إن تأكيد الطلب يتميز باختصار اللفظ وتكثيفه واختزاله وإضماره، وهو

ما يمكن اختباره في أعمال الأمر والإغراء والتحذير. وعلى العكس من ذلك فإنه كلما ضعف التوتر بين المتكلم والمخاطب في عمل القول اقتضى ذلك تعيين المراد باللفظ وهو ما يبرز في أعمال الرّجاء والتّمني والتّشبيه.

وإنّ العلاقة بين غير الواجب سواء أفاد معنى غير الواقع في الخارج أو غير الثابت في اعتقاد المتكلم من ناحية، والطلب باعتباره قائما على إرادة إيقاع الأحداث في الخارج وفي الاعتقاد، علاقة اقتضاء وتشارط، ذلك أنّ مفهوم الطلب يقتضي مطلوبا غير واجب ويشترطه، والطلب بدوره يستلزم الإنشاء وذلك باعتبار الإنشاء هو التأثير في الخارج وإيجاد المتكلم لوضع جديد في المقام الذي يُحدث فيه طلبه.

وإذا كانت الأعمال غير الواجبة الممثلة لنوع من الاسترسال المنبني على الإرادة والطلب مختلطة بمفهوم الإنشاء وإحداث الأثر في الخارج عن طريق المخاطب الذي قد يقوى حضوره في عملية القول أو يضعف، فإن من الأعمال القولية التي اعتنى بها سيبويه في الكتاب ما قد يجسّد مفهوم الإنشاء وإحداث الأثر باللفظ الذي تنعدم فيه الإحالة ليصبح مجرد صوت أو شبيها بالصوت. وقد صنفنا هذا النوع من الأعمال ضمن قسم خاص سميناه الأعمال الشبيهة بالأصوات، وأدرجنا فيه النداء والاستغاثة والندبة والتعجب المنجز بواسطة حرف النداء، وبيّنا ما بين هذه الأعمال من استرسال في الدلالة على معنى التنبيه، وألحقنا بهذا النوع أعمال التعجب والمدح والذم باعتبارها أعمالا لا تصدر عن اعتقاد ولا عن إرادة، وإنما هي فيض من الانفعالات المبهمة التي تعتمل في نفس المتكلم فيفصح عنها بواسطة تراكيب لا تخلو من إبهام في موضع من مواضع تأليف المعنى وتركيبه. كما ألحقنا بهذا النوع من الأعمال «الحروف الأصوات» التي تنعدم فيها الإحالة على الخارج انعداما كلّيا، وذلك في مثل قولك «صه» و «مه» حيث يراد الأمر والنهي، وإيه وويه وآه وهيهاه حيث يراد الإفصاح عن مشاعر وانفعالات مشوبة بمعنى التعجب.

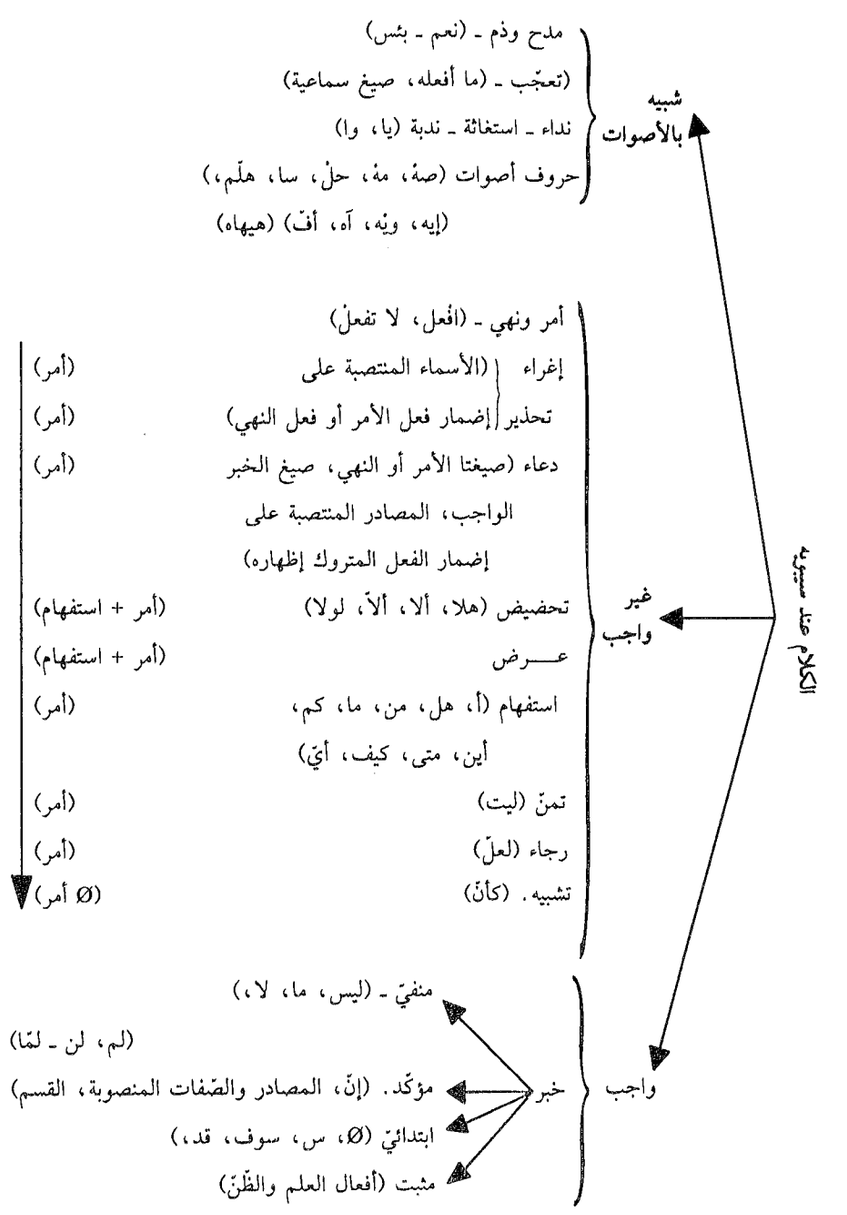

الباب الثاني

الإنشاء في الدّرس النّحوي بعد سيبويه

الفصل الأوّل

المفاهيم النّظريّة المتّصلة بالإنشاء في الدرس النحوي بعد سيبويه

لن نعتني في هذا الفصل بما كان للكتاب من تأثير عام فيما جاء بعده من مصنّفات نحويّة، فنحن نعتبر أن ذلك التّأثير عموما، طبيعيّ، إذ كان الكتاب رأس منهج في التّفكير النّحويّ، وهو منهج نحاة البصرة، كما كان رأس نظريّة لغويّة هي النّظريّة اللّغوية العربيّة عامّة. ويمكن أن نعتبر أنّ ما ألّف بعد الكتاب ممّا وصلنا إنما هو بصريّ وهو الممثّل لنظريّة التّراث اللّغوية. ذلك أنّنا نعلم أنّ الكتاب هو كتاب البصريّين، ونعلم أنّ المذهب الكوفيّ لم يكن له مصنّفات في حجم الكتاب وشموله، وإنّما هي مسائل تتناقلها الشّفاه، وتردّدها الألسنة، لتزيد فيها أو تنقص منها (مكرم، 1980، 16). وقد كان ذلك عاملا من العوامل التي ساعدت على انتشار الكتاب وسيطرة ما تضمّنه من مفاهيم على كلّ من عمد من بعده إلى دراسة مباحث النّحو العربيّ. والرّوايات التي تؤكّد ذلك كثيرة[1] نذكر منها ما رواه الزّبيدي (319 هـ) من أنّ أبا علي أحمد بن جعفر أحد النّحاة المصريين «حاول أن يؤلف كتابا في النّحو ليحصر فيه الخلاف بين البصريّين

(1) ن. ما نقله السّويح من روايات تبيّن أن «أساطين مدرسة الكوفة تتلمذوا للبصريّين»، من ذلك أنّ الكسائي درس النحو على الأخفش الأوسط وأبي عمرو بن العلاء، وسمع الفرّاء من يونس بن حبيب... (السّويح، القياس النحوي... 1986، ص 76 و256).

والكوفيّين ويعزو كلّ مسألة إلى صاحبها، وسمّى كتابه المهذّب، إلاّ أنّه لمّا أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريّين» (الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويين، 234). وهو دليل على غلبة المذهب البصريّ على التّفكير النّحوي عموما، وهو دليل أيضاً على أنّ الكتاب قد وجّه الدّرس النّحوي العربيّ، وأنّ مباحثه قد سيطرت على مصنّفات من جاء بعده من النّحاة[1].

إنّ ما يعنينا بوجه خاص في هذا العمل هو ما كان للكتاب من أثر في تحديد بعض المفاهيم النّظرية المتّصلة بالإنشاء، من مثل الإسناد وأنواعه، وموضع الفائدة فيه، وما يمكن أن يعتوره من مختلف المعاني أو «الأعمال اللّغوية». كما يعنينا تتبّع ما لاحظناه لدى سيبويه من تقسيم للكلام إلى واجب وغير واجب، وذلك في مختلف المصنّفات النّحوية الممثلة للتّراث النّحويّ العربيّ. وقد اعتمدنا أساسا نصوص المقتضب للمبّرد (280 هـ)، والأصول لابن السّراج (316 هـ)، وبعض النّصوص من الخصائص لابن جنّي (392 هـ)، والمقتصد للجرجاني (471 هـ)، وكذلك نصوص الدّلائل وبعض النّصوص من أسرار البلاغة. كما اعتمدنا شرح المفصّل لابن يعيش (643 هـ)، وشرح الكافية للرّضيّ (688 هـ)، وحاشية الصّبّان على الأشموني (1250 هـ)، ومغنى اللّبيب وشرح شذور الذهب لابن هشام (761 هـ)، وبعض النّصوص من همع الهوامع للسّيوطي (911 هـ). ونحن بهذا نوسّع في الفترة التّاريخيّة التي تمثّل التّراث النّحوي، إذ هي فترة كثيرا ما حصرت في القرون الأربعة الأولى من التّاريخ الهجري (المهيري: 1990، 94) ونشير إلى أنّ المتأخّرين من النّحاة من أمثال الجرجاني وابن يعيش والرّضي وابن هشام قد أضافوا الكثير إلى التّراث النحوي، وبلوروا الكثير من المفاهيم التي قامت عليها النظرية اللّغوية العربيّة

(1) ن. على سبيل المثال: أخبار النحويّين البصريّين للسيّرافي، وعليّ النجدي: سيبويه إمام النحاة، والبكّاء: التقويم النحوي في كتاب سيبويه. ومحمد خير الحلواني: المفصّل في تاريخ النحو العربي الجزء الثاني. ومهدي المخزومي: مدرسة الكوفة...

ووصلوا الكثير من حلقاتها.

1 ـ الإسناد وعلاقته بالإخبار والإنشاء:

ظلّ مفهوم الإسناد بعد سيبويه من المفاهيم الأساسيّة في النّظرية اللغويّة العربيّة، وقد لاحظنا في الباب الأوّل أنّ صاحب الكتاب ربّما كان جعل من الإسناد الخيط الرّابط بين مختلف أقسام الكتاب وأبوابه. وقد انتهت بنا قراءة سيبويه إلى أنّ الإسناد لديه إنّما هو مفهوم نحويّ دلاليّ مجرّد يختزل الدّلالة النّحويّة الأولى ويتكهّن بجميع أبنية الإنجاز المتّصلة بالنّشاط اللّغويّ. لذلك اعتبر النّحاة الإسناد شرطا من شروط الكلام فالاسم مع الاسم أو الاسم مع الفعل «يكون كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه» (همع الهوامع، I، 33) والإسناد هو الذي يحصل به المعنى المفيد الذي يحسن السّكوت عليه، وهو المقصود «بالكلام»، «فاللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام». (المقتضب، IV، 126).

وإنّما المراد «بقرنها بما يصلح» «إضافة» لفظة إلى أخرى لما بينهما من نسبة إسناديّة تتجسّم في مستوى الإنجاز رابطة دلاليّة بين الفعل والفاعل أو المبتدإ والخبر، ذلك أنّ «أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر» (ابن السّرّاج، II، 287).

يبدو أنّ النّحاة بعد سيبويه قد شعروا بقيمة الإسناد باعتباره العلاقة الأولى التي تختزل كلّ دلالة لسانيّة، والرابطة الدّلالية الأساسيّة التي ينعقد بها المعنى. فقد خصّصوا له أبوابا في مقدّمات مصنّفاتهم وجعلوا منه مقياسا لتمييز الكلام من الجملة[1]. والإسناد عندهم «يشمل الخبر وغيره من الأمر

(1) الفرق بين الجملة والكلام عندهم «أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا. والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصوداً لذاته» (الرّضيّ، I، 33).

والنّهي والاستفهام» (شرح المفصّل لابن يعيش، I، 20). وهو عند الرّضيّ يشمل بصفة أعمّ «النّسبة التي في الكلام الخبري والطلبيّ والإنشائيّ» (شرح الكافية للرّضي، I، 32). وهو حكم أو رابطة لا بدّ لها من طرفين؛ مسند ومسند إليه (السابق، 33). ولكن هذه الرابطة ليست في الحقيقة سوى معنى يحصل بالإسناد. ولا تنعقد هذه الرابطة إلا بطرفين على الأقل، لذلك عرّف البعض الإسناد بكونه «ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار» (الصّبّان على الأشموني، I، 42). وعرّفه البعض الآخر بأنّه تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه (همع الهوامع، I، 11). ويمكن أن نستنتج من هذه الملاحظات والحدود:

أولا: أنّ للإسناد علاقة بالإخبار والإنشاء عند البعض، أو علاقة بالإخبار والطّلب والإنشاء عند البعض الآخر، أو علاقة بالخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام. وفي هذا نوع من التّصنيف للكلام إلى خبر وإنشاء، أو خبر وإنشاء وطلب، أو خبر وأمر ونهي واستفهام، وهي مسألة سنعود إليها بالتّفصيل في الفصل القادم من هذا الباب.

ثانيا: أنّ هذه العلاقة بين الإسناد والإخبار من ناحية، والإسناد والإنشاء من ناحية ثانية علاقة تبيّن ضرورة قيام كلّ منهما على الإسناد، وذلك باعتباره يمثل النسبة أو الرابطة في الخبر أو الإنشاء، فالإسناد بهذا أعمّ منهما لأنه المعنى الأوّل الذي به تحصل الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها.

وقد فسّر ابن يعيش قيام الأمر والنهي والاستفهام على الإسناد بكونها أعمالا يرجع جميعها في الحقيقة إلى الخبر من جهة المعنى، يقول: «ألا ترى أن معنى قولنا «قم» «أطلب قيامك: وكذلك الاستفهام والنهي» (شرح المفصل، I، 20).

فللإسناد عند ابن يعيش جهة تطلبها الصّناعة، كما أنّ له جهة يطلبها المعنى.

أما الصّناعة فهي تقتضي أنّ الفعل في قولك: «قم»، مسند إلى المخاطب المسند إليه والفاعل، وذلك رغم كونه لم يفعل شيئا[1]، وإنما هو مطلوب منه أن يكون فاعلا للقيام.

(1) قم + (Ø) = ف + فا.

وأما المعنى حسب ابن يعيش فيقتضي أن يكون الفعل مسندا في الحقيقة إلى المتكلّم، لأنه هو الذي أنشأ عمل الطلب. لذلك عبر عنه بـ:

(2) أطلب (Ø) قيامك = ف فا مف.

فالفاعل الحقيقي هو المتكلّم وفعله هو الطلب، أمّا المخاطب فيصبح في محل المفعول المطلوب قيامه، وهو المعنى نفسه الذي تدل عليه الجملة (1) قم، أي أنّ:

أطلب قيامك = قم.

ثالثا: أنّ الإسناد، بمقتضى ما سبق، في جملة الأمر والنهي أو الاستفهام وكذلك في الجملة الخبرية، إسنادان:

أ ـ إسناد إلى المتكلّم، ويكون ضمنيا أو صريحا، والمقصود بالمتكلّم منشىء القول.

فالضمنيّ هو ما يكون في مثل الجملة (1) «قم». والصريح هو ما يكون في مثل الجملة (2) «أطلب قيامك».

ب ـ إسناد إلى المخبر عنه أو المطلوب منه أو المستفهم عنه، ويكون مضمرا أو ظاهرا.

(1) تحدّث النّحاة عن «الفاعل في المعنى» و«الفاعل في الصناعة» (الصّبّان على الأشموني، II، 206).

إنّ الفائدة لا تحصل إلا بالإسناد، فإذا انعقدت رابطته حصلت فائدة، وإذا نفيت أو استفهمت أو أكّدت حصلت فائدة ثانية تدل بالضرورة على إسناد ثان لذلك فإن الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة «فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة» (شرح المفصّل، I، 81).

وكذلك كلّ فعل وفاعل أو مبتدإ وخبر إنّما يحصل بهما إسناد «يوجب فائدة، فإذا استفهمت فإنّما تستفهم عن تلك الفائدة» (السابق، II، 34). وإذا أمرت فإنّما تأمر إيقاع تلك الفائدة، وإذا نهيت فإنما تنهى عن إتيانها وإيقاعها، وكذلك إذا نفيت، فإنك تنفي فائدة كانت واقعة قبل نفيك، «فالنفي إنّما يكون على جهة ما كان موجبا فإنّما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا (. . .). ألا ترى أنّ القائل إذا قال:

(1) زيد في الدار.

فأردت أن تنفي ما قال، أنك تقول:

(2) ما زيد في الدار.

«فترد كلامه ثم تنفيه». (المقتضب، I، 8).

إنّ أعمال النفي والاستفهام والأمر والنهي في كلّ هذا لا يمكن أن تكون إلا من عملك وهي أفعال ضمنية أو صريحة مسندة إليك باعتبارك المتكلّم إذا نفيت أو استفهمت أو أمرت أو نهيت. وكذلك الإخبار فإنه من عمل المتكلم، ذلك أن الاستفهام وغيره إنما هو «كقولك:

(3) سيضرب زيد.

إذا أخبرت». (السابق)

وذلك أنك تخبر أن زيدا سيكون فاعلا، أو بعبارة أخرى تثبت وقوع «فائدة» في المستقبل، وهي الضرب من زيد، وهو ما يفضي إلى أنّ في «يضرب زيد» إسنادا وأنّ في «السين» إسنادا آخر متصدراً للإسناد السابق.

وهذا شبيه بالمثال في الجملة (1) «زيد في الدار». إلاّ أنّ الفرق بين الجملة (3) «سيضرب زيد»، والجملة (1) «زيد في الدار» أنّ في الجملة (1) إخباراً لا يدل على فاعله حرف أو فعل أو غيره، وإنما هو كلام مسند ضمنيا إلى المتكلّم، وهذا الإسناد الضمنيّ تقديره «أثبت»، لذلك «كان أبو اسحاق[1] يجعل العامل في المبتدإ ما في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه»[2] (شرح المفصل، I، 85).

والأصل في الإسناد أن يؤدّى بمجرّد التركيب، وصورته المثلى الابتدائيّ المثبت.

وقد أمكن أداؤه بالحرف من مثل السّين وهل وهلاّ باعتبارها معاني طارئة عليه.

فقد ذهب القدامى إلى أنّ مثل هذه الحروف تدخل على الجمل فتسند كلّ الجملة إلى هذه الحروف المسندة بدورها إلى المتكلّم. يقول صاحب بدائع الفوائد[3]: «إن السين وسوف، على سبيل المثال، من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه (بدائع الفوائد، I، 90). وكذلك إذا استفهمت عبرت بحرف الاستفهام عمّا وقع في نفسك من إمكان، و«إنما تستخبر خبرا قد قيل أو ظن، كأنّ قائلا قال

(4) «عمرو قائم»،

فأردت أن تتحقّق ذلك فقلت:

(1) إبراهيم الزجاج (311هـ).
(2) الضمير عائد على المبتدإ، فكأنه قال: العامل في المبتدإ هو ما في نفس المتكلّم من إخبار عن ذلك المبتدإ.
(3) ابن قيم الجوزية (751هـ).

(5) أعمرو قائم؟

وقع في نفسك أن ذلك يجوز أن يكون وأن لا يكون، فاستخبرت عما وقع في نفسك. . . لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبه أو منفيه واقعاً». (الأصول لابن السّرّاج، I، 66).

إنّ ابن السّرّاج يفصل بين الإسناد الذي يمكن أن نسميه قضويّا، وهو المتعلّق بقيام عمرو من ناحية، والإسناد إلى المتكلّم، وهو الذي يكون بحرف الاستفهام الدال على إمكان وجود الإسناد القضوي على سبيل الإيجاب أو النفي. وقد دل الاستفهام على ذلك الإمكان، وعبر عنه ابن السّرّاج «بما يجوز أن يكون وأن لا يكون».

فالاستفهام من الأفعال أو الأعمال اللغويّة التي تقع في النفس ويمكن التعبير عنها بالحرف، لأن معناه في نفس المتكلّم وإليه يسند الكلام الذي تشتمل عليه القضيّة الواردة بعده، أو بعبارة أخرى إليه يسند الإسناد القضويّ الذي يحيل على الكون.

ومما يؤكد هذا المذهب لدى نحاتنا أنهم اعتبروا هذه الحروف بمثابة أفعال حقيقية مسندة إلى المتكلّم «فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضا عن أنفي، وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن أستثني أو لا أعني» (شرح المفصّل، VIII، 3). فالنفي يقتضي إسنادا لمن قام بعمل النفي والاستفهام يقتضي إسنادا إلى من قام بعمل الاستخبار، وكذلك العطف، والاستثناء، وكل حرف جاء لمعنى.

والحاصل من هذا أنّ في جملة من مثل:

(5) أعمرو قائم؟

ـ إسنادا أوّل يتمثّل في الهمزة التي جاءت لمعنى أستفهم.

ـ إسنادا ثانيا يتمثّل في قيام عمرو، وهو قضية، أو إسناد قضوي.

وقد أثّر الإسناد الأوّل في الثاني بأن جعله ممكنا حين استخبر المتكلّم

عن جواز وقوعه أو عدم وقوعه. فكأنّه قال:

ـ أستفهم عن (إمكان) قيام عمرو.

ـ أو أستفهم عن (إمكان أن يكون) عمرو قائماً.

إنّ الذي يعنينا بصفة خاصّة هو هذا الإسناد الأوّل إلى المتكلّم لأنه الألصق بمفهوم الإنشاء. ولكنه لا يعنينا مبدئياً إلا في علاقته بالإسناد الثاني، وذلك باعتبار الإسناد إلى المتكلّم إنشاء للإسناد الثاني. وقد رأينا أن سيبويه أشار إلى مثل هذا المعنى إشارات مقتضبة وعامة وذلك من مثل تعليقه المسند والمسند إليه بالمتكلم بحيث لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا[1] (الكتاب، I، 23). أو إشارته إلى هذه الحروف أو الأفعال التي تدخلها في صدر الجملة «لتدلّ على ما في علمك» (الكتاب، II، 314).

كما رأينا أنّ سيبويه لا يميّز حروف النفي من الحروف الشبيهة بالفعل: إن وأخواتها، وذلك من حيث الموضع، كما لا يميز هذه الحروف جميعاً من أفعال الشك واليقين، وذلك أن هذه الأفعال وتلك الحروف إنما تتعلق بالإسناد الذي يرد بعدها فتدلّ على اعتقاد المتكلّم بشأن المعنى الذي ينعقد بذلك الإسناد. «فإذا قلت إنّ(ني) ولعلّ(ني) ولكنّ(ني). . . لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها، لأنها إنما دخلت على مبتدإ ومبني عليه» (الكتاب، II، 368) مما يكون كلاما، فجاءت هذه الحروف لمعنى، و «كذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك، ولم يرد (بها المتكلم) فعلا سلف منه إلى إنسان» (السابق). فهي حروف وأفعال تدلّ على الاعتقاد وعلى ما بالنفس من يقين أو شك أو إمكان وهي أفعال المتكلّم النفسية التي لا يمكن أن يعبّر عنها الإنسان إلا باللغة، وتتميّز عن سائر الأفعال بكونها يمكن التعبير عنها بالحروف، كما

(1) في ذلك إشارة إلى أن المتكلم هو الذي ينشىء العلاقة الإسنادية، فهي علاقة مسندة إليه بالأصل.

يمكن التّعبير عنها بالأفعال، وكما يمكن أن يكون التعبير عنها ضمنيّاً غير صريح.

وإذا كان ذلك كذلك فإنّه يمكننا أن نعتبر أنّ كلّ ما يرد بعد هذه الحروف أو الأفعال إنما هي مفاعيل متعلقة بها، وذلك لما تتضمنه هذه الحروف والأفعال من إسناد إلى المتكلّم، وهو ما علّل به الشريف النصب بعد إنّ وأخواتها (الشريف، 1993، 503)، وهو ما يمكن أن نعلّل به النصب بعد أفعال العلم والشك. على أن من هذه الحروف ما لا يتجاوز عملها المعنى، فهو نوع «يعمل معنى ولا يعمل لفظا، كهل، وهمزة الاستفهام، تقول هل زيد منطلق؟ وأخرج زيد؟ فتنقل هل والهمزة معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام كما ترى، ولا يؤثران في اللفظ. وكذا ما زيد منطلق، وما يخرج زيد، يحدث «ما» معنى النفي في الكلام، واللفظ بحاله قبل دخول ما» (المقتصد للجرجاني، I، 88 ـ 89)[1].

إنّ عمل هذه الحروف لا يخلو من أن يكون حاصلا من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فمنها ما يكون عاملا ومنها ما لا يؤثر في اللفظ وذلك يعود إلى اختصاصها أو اشتراكها. فما اختص بالاسم أو اختص بالفعل عمل وما كان مشتركا بينهما لم يعمل (المقتصد، I، 86 ـ 91).

هذا ما يذكره النّحاة عموما وهو في الحقيقة وصف وليس تعليلا أو تحليلا ولعلّه بإمكاننا استنادا إلى هذا الوصف أن نفترض أنّ الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال هي حروف أكثر تمكّنا في ملء موضعها من الكلام، وهو موضع فعل المتكلّم الواقع في النفس. فكأنها حروف لعدم اختصاصها بالفعل أو بالاسم، تتعلق بالإسناد الوارد بعدها كلية. لذلك ذكروا أن ما يرد بعدها يكون مرفوعا أو في محلّ رفع على الابتداء، وهو ما يبرز انفصال

(1) قمنا بتصحيح هذا الشاهد لرداءة ما ورد عليه من تحقيق أو طبع. ن. الأصل في الصفحتين المشار إليهما.

الإسناد القضوي لفظا عن الإسناد الإنشائيّ اللغويّ الواقع في نفس المتكلّم.

وعلى العكس من ذلك نجد أنّ الحروف المختصة بالفعل كالجوازم مثلاً مختلطة بالأفعال وكأنّها منها، أو كأنّها تنفيها دون سائر مكونات الجملة وهو ما يؤدّي إلى اعتبارها مكوّنا من مركب الفعل، وكأنّها، لعملها في الأفعال، جزء منها، واعتبارها مكونا مباشرا في مركب الفعل أمر قد يحتاج إلى مراجعة لأنّها حروف تعمل في الفعل لفظا وفي الفعل ومتعلقاته من حيث المعنى.

وكذلك اعتبرت الحروف المختصة بالأسماء من مثل إنّ وأخواتها عاملة في ما يشبه مفعولها، وهو الاسم الوارد بعدها، واعتبر الخبر فضلة أو كالفضلة في حين أنه يمثّل محلّ الفائدة باعتباره الخبر الذي لا يعلمه المخاطب.

وخلاصة هذا أن النحاة انتبهوا إلى:

ـ أنّ الإسناد معنى أوّل ورابطة مجرّدة لا بدّ لها من طرفين مسند ومسند إليه. وهي رابطة تكون على وجه الإنشاء أو الإخبار.

ـ إنّ الإسناد في الجملة الخبريّة وفي الجملة الإنشائية إسنادان:

أ ـ إسناد إلى المتكلم المخبر أو المستفهم أو الآمر، وهو إسناد يكون صريحاً أو ضمنيا.

ب ـ إسناد إلى المخبر عنه، أو المستفهم عنه، أو المأمور، ويكون كلّ من المسند إليه المستفهم عنه، أو المأمور، أو المخبر عنه، مظهرا أو مضمرا.

والحاصل من ذلك أنّ في كل من الخبر والاستفهام والأمر فائدتين: فائدة الإسناد إلى المسند إليه الظاهر أو المضمر، وفائدة الإسناد إلى المتكلم الضمني أو الصريح، وموضعها هو موضع فعل المتكلّم المتصدّر للكلام المحقق لمعناه.

لقد ذهب نحاتنا إلى أنّ أفعال العلم والظنّ، وأنّ الحروف المتصدّرة للكلام، سواء كانت مختصّة بالفعل أو بالاسم أو غير مختصّة بأحدهما، إنّما

هي أفعال المتكلّم النفسية بها يُسْنَدُ الكلام إلى منشئه. فهي حروف وأفعال ذات إحالة ذاتيّة، لذلك أوّلوها بأثبت وأستفهم وأنفي وأستثني...

2 ـ الإسناد وما يعتور مواضع الفائدة فيه من معان: نموذج الجرجاني

يجري الجرجاني (471 هـ) في المقتصد مجرى سائر النّحاة في تحليل مفهوم الإسناد، وهو مفهوم عبّروا عنه بمصطلحات أخرى كثيرة من مثل الائتلاف، والتأليف، والتركيب، والتّعليق، والضّمّ، وقد اشترطوا فيها الإفادة.

والإسناد عند الجرجاني ائتلاف و «معنى الائتلاف الإفادة» (المقتصد، I، 93). وتحصل الإفادة كما قرّره سائر النّحاة من الاسم والاسم، أو الفعل والاسم. وينتج عن ذلك بالضّرورة أنّ الكلام لا يخلو من جملتين:

ـ احداهما اسمية،

ـ والأخرى فعلية. (السّابق).

ثم تعتور هذين النّوعين من الجمل المعاني التي تدلّ عليها الحروف، كالنّفي والتّرجي والاستفهام، ممّا يكون له صدارة الكلام. (السابق، 94).

على أنّ الجرجاني، وإن كانت منطلقاته في هذا مستندة إلى ما درج آنذاك من آراء تناقلها النّحاة، استطاع التّفرّد بإبراز كثير من الملاحظات الدّقيقة والمنازع الخاصّة به ومنها:

أوّلا: إنّه يرى أن الحرف الذي يدلّ على ما بالنفّس من اعتقاد لا يمكن أن يركب مع الاسم أو الفعل دون أن يكون ذلك الاسم أو الفعل متعلّقاً بدوره باسم على سبيل الإسناد، أي على سبيل تَحْسُنُ بها الفائدة لدى المخاطب، يقول: «لا يأتلف الحرف مع الفعل. لو قلت: هل خرج؟ أو ما خرج، من غير أن تأتي باسم مظهر أو مضمر لم يجز» (السابق، 95).

وكذلك فإنّ الحرف لا يأتلف مع الاسم حتى يكون ذلك الاسم قد سبق

ائتلافه مع الاسم ـ ولعلّ هذا ممّا يؤكّد أن مثل هذه الحروف لا يمكن أن تكوّن مركبًا فعليًا عند ضمّها إلى الأفعال في الجملة الفعليّة.

فالجمل:

(1) ـ هل خرج زيد؟

(2) ـ ما خرج زيد.

(3) ـ قد خرج زيد.

تشترك في أنّ الحروف: «هل» و «ما» و «قد»، لها موضع واحد دالّ على اعتقاد المتكلّم، ومتعلّق من حيث التّركيب بالإسناد الحاصل من ائتلاف الفعل بالاسم الوارد بعده. ويمكن أن نمثّل للجمل الثّلاث بالشّكل التّالي:

ـ فعل المتكلّم	معموله
[هل / ما / قد]	∃ ف فا

حيث تكون مجموعة الحروف ممثّلة لفعل المتكلّم، وتكون عاملة من حيث المعنى في الإسناد الحاصل بعدها.

وهو تمثيل يفصل موضع اعتقاد المتكلّم عن المحلّ الإحالي القضوي الذي يتكوّن من: ∃ (ف فا).

ويُعْتَبَرُ فيه أنّ فعل المتكلّم يعمل في المحلّ القضوي بعد انعقاد الإسناد وائتلاف الفعل والفاعل ـ هذا مع ملاحظة أنّ فعل المتكلّم موضع يمكن أن يملأه الفعل أو الحرف الذي لا يخلو من معنى الفعل المسند إلى المتكلّم كما رأينا.

وبذلك ننتهي إلى اجتناء فائدتين تعمل إحداهما في الأخرى: فائدة تحصل بالإسناد وائتلاف الفعل مع الفاعل، وفائدة ثانية تتمثّل في الاستفهام أو النفي أو إثبات ما كان متوقّعاً من الفائدة الأولى. فإذا كانت الفائدة القضوية الإسنادية الإحالية وجود (ف فا)، فإن الفائدة في:

ـ الجملة (1) «هل خرج زيد»، بعد دخول الاستفهام هي الاستفهام عن وجود (ف فا).

ـ وفي الجملة (2) «ما خرج زيد» تصبح الفائدة بعد عمل النفي: نفي وجود (ف فا).

ـ وفي الجملة (3) «قد خرج زيد»، تصبح الفائدة، بعد عمل الإثبات والطمأنة للمخاطب، إثبات المتوقع المنتظر المتمثّل في وجود (ف فا).

وفي كل ذلك «يأتلف الفعل مع الاسم فيحصل بائتلافهما فائدة لا نعقلها من كل واحد منهما على انفراد، ثم تعتور تلك الفائدة معان وأوصاف، كالنفي في قولك: «ما ضرب زيد»، والاستفهام في قولك: «أضرب زيد؟»، فالنفي كما ترى معنى اعترض على الفعل والاسم بعد ائتلافهما». (المقتصد، I، 153).

ثانيا: وتبعا للملاحظة السابقة فإن النفي وارد على الإثبات و«الإثبات الأصل والسابق لا محالة» (السابق، II، 1105). ذلك أن الإثبات واجب وأن النفي إنّما هو «نفي لواجب» (الكتاب، I، 146). فاعتبر لذلك النفي عارضا في المثبت وكذلك الاستفهام وغيره من الأعمال التي تكون للمتكلم.

وقد رأينا في الباب الأول أن الإثبات مجرد علاقة بين محلين، وهي علاقة يقف وراءها المتكلم المطلق، أو المتكلّم الواضع في المستوى المجرد. وقد يقتضي مثل هذا الاعتبار أن يكون مجرد الإسناد دالا على إثبات الفائدة مطلقا. هذا ما يفهم من كلام الجرجاني، إذ اعتبر الإثبات أصلا وسابقاً لا

محالة ولا شك أنه يعني نوعا من السبق في الاعتبار والتصور لا في الزّمان.

ولعلّ ما أكد لديه أسبقية الإثبات على غيره من المعاني من مثل النفي والاستفهام أن الإثبات لا علامة له بل علامته أن لا تدخل عليه الحروف النافية (المقتصد، II، 1105). فكأنّ النفي وغيره من المعاني هو نوع من التركيب لما كان بسيطا، فيكون البسيط هو الأسبق لا محالة.

على أن الجرجاني، وإن اعتبر النفي طارئاً على الإثبات، ولاحقا به في الاعتبار، فإنه يرى أن موضع الإفادة إنّما هو بالأصل للإثبات والنفي، وذلك راجع إلى كونه يعتبر الخبر أصلا للكلام وهو في ذلك ملتزم، فيما يبدو، بمذهبه العقديّ إذ كان أشعريا[1] وقد استلزم ذلك لديه أن يكون مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي (أسرار البلاغة، 338). وهو لديه أصل من الأصول التي ينبغي أن تعرف في صدر القول على الجملة وحدّها «وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة، كالاسم الواحد، والفعل من غير اسم يضمّ إليه» (السابق).

فالإثبات والنفي هما المعنيان النحويان الأساسيان للجملة في شكلها الأساسي المجرد (ميلاد، 97، 171). ذلك أن الإثبات هو المعنى الذي «يقتضي مثبتا ومثبتا له... وكذلك النفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه... فلمّا كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلقّ الإثبات والنفي بهما، فيكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له، وكذلك يكون أحدهما منفيا والآخر منفيا عنه، فكان ذانك الشيئان المبتدإ والخبر، والفعل والفاعل، وقيل للمثبت وللمنفي مسند وحديث، وللمثبت له والمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه». (أسرار البلاغة، 338 ـ 339).

(1) يقول التهانوي: «والأكثر ممن أثبت لله تعالى الكلام النفسي من أهل السنة على أنه كان في الأزل أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً ونداء. والأشعرية على أنه تعالى تكلم بكلام واحد وهو الخبر، ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة». كشاف اصطلاحات الفنون I، 303).

فالإثبات والنفي هما المعنيان الأساسيان اللّذان تتمحور عليهما سائر معاني النحو، وهما المولّدان الأساسيان للفائدة في البنية التركيبيّة الدلاليّة الدنيا المجرّدة، وذلك باعتبارهما يمثلان حكم المتكلم، ويجسدان اعتقاده. وكأن الجرجاني من وراء كل ذلك يرى أن النفي شكل من الإثبات، وذلك لأنه إثبات سالب ينشئه المتكلم إنشاء صادرا عن اعتقاد، فيتحدد عمل المتكلم كما يلي:

ـ في حال الإثبات: إثبات وجود (ف فا).

ـ في حال النفي: إثبات عدم وجود (ف فا).

ثالثا: إن الكلام لا يحتاج إلى مسند ومسند إليه فحسب، والجملة لا تحتاج في مستواها المجرد أو المنجز إلى مثبت له أو منفي عنه ومثبت أو منفي حسب، وإنما يحتاج المعنى إلى طرف ثالث يكون ممثلا في الشكل الأساسيّ المجرد للدلالة النحوية وهو المتكلم باعتباره هو الذي يثبت أو هو الذي ينفي، يقول الجرجاني؛ «وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث... (ف)لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه» (الدلائل، 406).

فكأن المتكلم عند الجرجاني يصبح العنصر المحوري في عمل القول بحيث لا يكون للكلام معنى دون نسبته إلى ذلك المتكلم فهو الذي يكون منه الإثبات أو النفي أو الاستفهام أو غير ذلك من المعاني فتكون المسؤولية والتبعة عليه فيما ينشىء من إثبات أو توكيد أو نفي أو استفهام.

إن هذه الأعمال المتمثّلة في الإثبات والنفي والاستفهام وغيرها هي أعمال المتكلم المجسدة في البنية النحوية فلا قيمة لمسند إليه أو مسند دون المتكلم المسند، ولا قيمة لنفي أو إثبات أو استفهام دون اعتبار المتكلم. وكل ذلك لأن اللغة «لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت أو لتنفي وتنقض وتبرم.

فالحكم بأنّ الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق وتكذيب واعتراف أو إنكار وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلم وليس اللغة من ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير» (أسرار البلاغة، 345).

إذا كان ذلك كانت اللغة ما ينشئه المتكلم، وكان الكلام إنشاء أو لا يكون، واتخذت البنية المجردة للدلالة النحوية شكل: متكلم منشيء لوجود علاقة إسنادية. وهو ما يمكن التمثيل له بالشكل التالي:

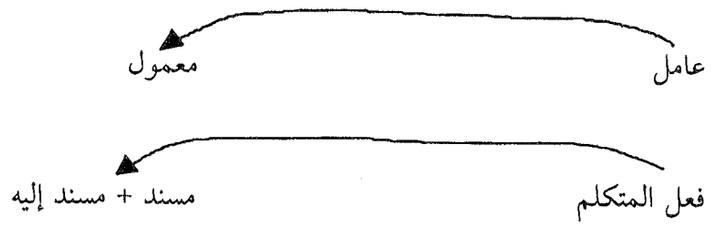

حيث يثبت المتكلم حكما هو العمل (أ) وهو تقييد أول، ويثبت ذلك الحكم إلى المسند إليه وهو العمل (ب) وهو تقييد ثان في حكم إضافة ثانية.

إن أفعال المتكلم عند الجرجاني أعمال لغوية يمكن أن «تفيد اعتراض أمر من الأمور في الخاطر على حد الترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون أو تقرّره أو ثباته في النفس» (المقتصد، I، 611) كما يمكن أن تفيد توكيد أمر وتحقيقه أو رده أو طلب تقرره وثباته في النفس...

فممّا يدلّ على اعتراض أمر في الخاطر على حد الترجّح أفعال الظنّ، ومما يدل على التقرّر أو الثبات في النفس أفعال اليقين وكذلك التوكيد وكلّها

أفعال تخطر في النفس لذلك استعملنا لها عبارة أفعال المتكلم النفسية[1] وهي أفعال لها في الكلام حسب الجرجاني مواضع، «فالعلم في مواضع التقرير والتحقيق، والطمع والرجاء من مواضع الشك وغير الثبات» (المقتصد، I، 482). وهو يشير من ناحية إلى كل ما يمكن أن يفيد معنى الإثبات واليقين والتوكيد فيكون في مواضع التقرير والتحقيق، ويشير من ناحية ثانية إلى ما يمكن أن يقابل ذلك من مواضع التمنّي والرجاء مما اعتبره سيبويه غير واجب. ومن مواضع الشك وعدم الثبات عند الجرجاني أيضاً الجزاء، «فإذا قلت:

ـ إن تضرب زيدا أضرب.

كان كلاما معقودا على الشك» (المقتصد، II، 1120)، أي كان إمكانا يجوز أن يكون كما يجوز أن لا يكون، وهو ما يقابل التقرير والتحقيق وكذلك الاستفهام إذا قلت:

ـ أضربت زيدا؟ كنت طالبا ما لم يستقرّ عندك (السابق)، ويقابل عدم الاستقرار والثبات معنيي التقرير والتحقيق باعتبارهما موضعا لما سماه سيبويه واجبا وما أشار إليه الجرجاني بكونه مقرّرا ثابتا في النفس (السابق، I، 611).

ويظهر من الكلام السابق أن الجرجاني يجمع في مواضع «الشك وغير الثبات» كلا من أفعال الظن والتمني والرجاء والاستفهام والجزاء. وكأنّ ما

(1) مفهوم الفعل النفسي في هذا السياق مفهوم يختلف لدينا عن مفهوم الكلام النفسي الذي بنى عليه الجرجاني والأشاعرة موقفهم من مسألة خلق القرآن. ومحصل معنى الكلام النفسي لديهم أن من يريد أن يأمر أو يخبر أو يستخبر أو ينادي يجد في نفسه قبل التلفظ معناها، ثم يعبر عنه بلفظ أو كتابة أو إشارة، وذلك المعنى هو الكلام النفسي، وما يعبر به هو الكلام اللفظي (التهانوي، كشاف...، I، 303) وقد تميز الجرجاني بنوع من المقاربة بين معنى الكلام النفسي والمعاني النحوية الحاصلة في ذهن المتكلم حصول كفاية (Compétence)، فيعتبر الكلام اللفظي إنجازاً (performance) لتلك الكفاية النحوية.

يجمع بينها جميعا كونها أعمالا غير واجبة لم تستقرّ ولم تثبت في نفس المتكلم، وذلك رغم ما بين هذه الأعمال من فروق من مثل تميّز دلالة أفعال الظنّ بأنّ ما تتعلق به إنما هو أمر استقرّ ظنا لدى المتكلم، وهو ما جعل هذه الأفعال تستعمل وتلغى فتتصدر ما تتعلق به من كلام، أو تتوسّط مكوناته أو تتأخّر عنها.

إن جل ما ذكره الجرجاني من دقيق الملاحظات قد نجد له آثاراً مشتته أو بعضاً من آثار في مصنفات النحاة كما رأينا، ولعلّ جلّها يعود إلى ما ورد في الكتاب من آراء تتعلق بالإسناد في علاقته بالمتكلم من ناحية، ومفهوم الواجب وغير الواجب من ناحية ثانية.

ومهما يكن فالحاصل من آراء النحاة أنّ للإسناد في المستوى النحوي المجرّد موضعا لعمل المتكلم الذي يعبر فيه عن اعتقاده وعما استقر في نفسه من علم وشك أو ما لم يستقر في نفسه ولم يثبت فيطلب إثباته أو نفيه. وقد أجمع النحاة على أنّ هذا الموضع هو موضع الفائدة ومحصولها، وأنه يمثّل تقييدا على تقييد أو إسنادا على إسناد. فأما الإسناد الأول فهو إسناد إلى المتكلّم وهو إنشاء للإسناد الثاني الذي يمثل القضية أو الإسناد الإحالي.

على أنّ النحاة ميّزوا بين:

(1) «إنشاء» الواجب وهو كل ما يوضع موضع التقرير والتحقيق والتوكيد إثباتا أو نفيا، وهي معان تفيد استقرار الإسناد الإحالي القضوي وثباته في نفس المتكلم، ويعبر عن هذه المعاني بألفاظ تكون حروفا، أو أفعالا، أو تحصل بمجرد التأليف والتركيب وضم المسند إلى المسند إليه.

(2) «إنشاء» غير الواجب وهو كل ما يوضع موضع الإمكان، وهو معنى عدم استقرار الإسناد الإحالي وثباته في نفس المتكلم، ويشمل الاستفهام والأمر والنهي والتمنّي والرّجاء وجميع ما لم يدلّ على تقرير وتحقيق وتوكيد.

3 ـ «الابتداء المحض» والإنشاء.

إذا كان الإسناد من المفاهيم النظرية الأساسية التي لم يوجد حولها خلاف بين النحاة فإن الابتداء كان موضع خلاف بينهم وقد بيّنا بعض ذلك في الباب الأول إذ لاحظنا أن الابتداء هو ما خلا موضع الإفادة فيه من المعاني التي تزيد على معنيي مجرّد الإثبات أو النفي، وهو مذهب النّحاة عموما ذلك أنهم اعتبروا الابتداء تعرّيا من العوامل اللفظية التي تجيء لمعنى من المعاني كالتّوكيد والتّمني والرّجاء والظنّ مما يخرج الكلام عن معناه الأول الذي كان قبل دخول العوامل. . . وقد سعينا إلى تعميم مفهوم الابتداء من حيث المبدأ على الجملة الفعلية إذ شعرنا من خلال ملاحظات النحاة أنهم ربّما كانوا يريدون بالابتداء تعرّي الاسم المبتدإ من العوامل اللفظية فحسب[1] وقد وجدنا في كلام سيبويه وغيره ما يؤكد مذهبنا ويبين أن العوامل أيّا كانت تخرج الكلام عن الابتداء، وذلك لأن العوامل اللفظية هي في الحقيقة عوامل معنوية ولأن الألفاظ معان ظهر عملها أو لم يظهر. فلا فرق في ذلك بين حرف جاء لمعنى الاستفهام وحرف جاء لمعنى التمنّي وحرف جاء لمعنى التوكيد، لأن جميعها يخرج الكلام عن الابتداء «فالأولى أن نطلق ولا نخّصص عاملا دون عامل»

(1) والجرجاني ممن يردّ فكرة أن يطّرد مفهوم الابتداء في الجملة الفعلية يقول: ليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظاً به أوّلاً، فيقال إن الفعل والاسم واحد في ذلك، وإنما المقصود بالابتداء هنا أن تعريه من العوامل لتخبر عنه، وذلك لا يأتي إلاّ في الأسماء». (المقتصد، I، 223). وهو ما يدل في رأينا على أمرين:
ـ الأول: إن اعتبار الفعل والاسم واحداً في الابتداء مذهب كان معروفاً لدى النحاة على عهد الجرجاني.
ـ الثاني: إن رفض هذا المذهب يعتبر لدينا موقفاً طبيعياً لدى أهل الصناعة من أمثال الجرجاني الذي عني بتفصيل العوامل وتبويبها تبوياً شكلياً في «العوامل المائة». ويبدو أن الذي أزعج الجرجاني هو أن «الفعل لا يكون مبتدأ لأنه خبر والمبتدإ من شأنه أن يكون مخبراً عنه». (المقتصد، I، 222).

(الرّضي، I، 224) والأولى أيضاً أن نقتصر في إطلاق العوامل على نواسخ المبتدإ من مثل كان وإنّ وظنّ وأخواتها وما ولا، كما يذهب إلى ذلك الجمهور، ويدعم ما نذهب إليه إضافة إلى ما سبق ذكره أن هذه العوامل، وإن عملت لفظا في المبتدإ، فإنها تعمل معنى في المبتدإ والخبر معا. فقد قرّر النحاة أن الابتداء رفع وهو معنى، وهذا هو رأي البصريين، فهم يعتبرون أن المبتدإ يرتفع بالابتداء وهو معنى (شرح المفصل، I، 84). وذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه. (ن. السابق، والمقتصد، I، 213).

فالابتداء رفع وهو معنى يتمثّل في تقرير ما ثبت عندك واستقرّ، وهو ما يناسب المبدأ العام الذي اتّفق حوله النّحاة بشأن الابتداء والمتمثّل في أن «الفرق بين الرفع والنصب (في الأسماء) أنّك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقرّ، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها[1]» (شرح المفصّل، I، 87).

ومهما يكن فإن الجرجاني يقابل في المقتصد مقابلة صريحة بين:

أ ـ «الابتداء المحض» (المقتصد، I، 324)، وهو الابتداء المعرّى عن العوامل اللفظية أيّاً كانت، أو هو مجرد الإخبار عن اسم معرّى عن العوامل اللفظية.

ب ـ التّمني والتّرجي والاستفهام وغيرها من المعاني غير الواجبة، وذلك لأنّ بين هذه المعاني والابتداء «فصلا قويّا في المعنى» (السابق)، فهي تغيّر معنى الابتداء.

(1) يعني معاني تلك الأسماء المنصوبة ليست ثابتة عندك، لذلك فإن النصب معنى يدل على الطلب والتزجية وإرادتك إثبات تلك المعاني، وذلك في الأمر والدعاء وغيرهما مما يُبْتَدَأُ فيه بالمنصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره أو المستعمل إظهاره.

ج ـ قسم ثالث واقع في منزلة بين الابتداء المحض من ناحية، وهذه المعاني من ناحية ثانية، وهو التوكيد الذي يلحق بالابتداء فـ«إنّ له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كليت، وذاك أنه لا يغير معنى الابتداء. ألا ترى أن قولك:

إنّ زيدا منطلق، بمنزلة قولك:

زيد منطلق، إذ لا يفيد إنّ غير التأكيد وليس كذلك ليت». (السابق).

إنّ هذا التصوّر لمعاني الكلام يمكن أن يفضي إلى مقابلة بين:

أ ـ الإخبار من ناحية وهو ابتداء منه المحض ومنه المؤكّد ويتّصل بكلّ ما استقر في النفس وثبت في الاعتقاد ثبوتا قد تختلف درجاته ضعفا وقوة.

ب ـ الإنشاء من ناحية ثانية وبينه وبين الابتداء فصل قويّ، إذ يكون تمنّيا، أو ترجّيا، واستفهاما، أو أمرا ونهيا... وهو يتصل بما لم يثبت في النفس والخاطر وما لم يستقر في العلم والاعتقاد لذلك فهو يطلب وقوعه، أو يستخبر عنه، أو يتمنّى أو يترجّى...

ويمكن أن يفضي هذا التصور أيضاً إلى أنواع أخرى من المقابلات التي لا تختلف كثيراً عن المقابلة السابقة، من مثل أن نقابل بين:

أ ـ الابتداء المحض وآلته مجرّد التركيب وذلك أن «الإثبات لا علامة له». (المقتصد، II، 1105). وهو خبر محض.

ب ـ الخبر المؤكّد بأدوات التوكيد وأساليبه، والتوكيد يخرج الابتداء عن مجرّد الإخبار لأنه في عرف النحاة والبلاغيين جواب عن رد أو إنكار سلف من المخاطب، وهو ما جعلهم يقسمون الخبر إلى ابتداء وجواب.

ج ـ الإنشاء المحض، وبينه وبين الابتداء فصل قويّ، كما أنّ بينه وبين التأكيد فصلا لذلك «لم يكن في ليت ولعلّ وكأنّ ما في إنّ ولكنّ من الحمل على موضع الابتداء لأنّ لهنّ معاني غير الابتداء». (المقتضب، IV، 382).

4 ـ الواجب وغير الواجب عند النحاة بعد سيبويه.

هل أوجد النحاة، استناداً إلى ما سبق من مقابلة بين الابتداء وغيره، أنواعا جديدة من الثنائيات والمقابلات التي تقوم عليها أعمال القول؟ أم إنهم حافظوا على ما رسمه لهم سيبويه في الكتاب من تقسيم للكلام إلى واجب وغير واجب وشبيه بالأصوات؟

يبدو أنّ الواجب وغير الواجب مفهومان لم يترسّخا بعد سيبويه، فلم يقع اعتمادهما في تصنيف الكلام لدى النحاة بصفة جلية ودقيقة ولعل ذلك يعود إلى أسباب عديدة منها:

أوّلا: إنهما مفهومان اختلطا بالعلوم الفقهية والكلامية والمنطقية (التهانوي، II، 1331 ـ 1338). فاختص استعمالهما بالمجالين الشرعي والعقلي، ونزع استخدامهما في الدرس النحوي إلى نوع من التعميم الذي لم يختلف لدى النّحاة عن التقسيم الذي وضع أسسه صاحب الكتاب ولكنّهم، إلى ذلك، لم يعمّقوا شيئاً من معنيي الواجب وغير الواجب ولم يناقشوا مسألة من مسائلهما، وذلك على عكس ما قد نجده لدى الأصوليّين وغيرهم من علماء الكلام (السابق).

ثانيا: إنّ النّحاة بعد سيبويه كانت لديهم نزعة إلى تجاوز الحدوس الأولى والانتقال إلى العناية بالأحكام الخاصة بكلّ صنف من المباحث والأقاويل، وذلك قد يكون حجب عنهم تقسيمات هي إلى العموم والشمول والبساطة أقرب.

إن ثنائية الواجب وغير الواجب ثنائية مبنية على حدوس أولية قد لا تناسب دائماً نزعة النحاة إلى التّقعيد ووضع الأحكام وتعليلها واختيار ما يناسبها من شواهد. ولعلّهم احتاجوا إلى مفهومي الواجب وغير الواجب لدى تعليلهم لبعض الضوابط والأحكام من مثل انتصاب الفعل بعد الفاء السببية (المقتصد، II، 1060). فكان الوجوب وعدم الوجوب بمثابة المقياس العام

الذي قد يعتبر في تفسير بعض الظواهر الإعرابية الدلالية. . .

ثالثا: إنّ المقابلة بين الواجب وغير الواجب مقابلة تركت شيئاً فشيئاً لاختلاطها بمفهومي الإيجاب والسلب أو الموجب والسالب، ذلك أن الفاصل بين الواجب والموجب من ناحية، وغير الواجب والسالب من ناحية ثانية فاصل دقيق رقيق. وهو ما جعل علاقة هذه المفاهيم بالخبر والإنشاء لا تخلو من بعض التداخل في الكتاب، فالخبر عند سيبويه يشمل الكلام المثبت والمنفي أي الموجب والسالب، إلا أن المثبت لديه واجب، في حين أن المنفي غير واجب لأنه نفي لواجب، وهو مع ذلك خبر. فالواجب مفهوم أطلقه سيبويه بالأصل للدلالة على ما وقع في الخارج، لا على معنى ما حصل في علم المتكلم من ثبوت الوقوع إيجاباً أو سلبا. ولكن سرعان ما امتزج المفهوم الأول بالمعنى الثاني، وقد بيّنّا بعض ذلك الامتزاج في سياقات مختلفة وردت في الكتاب.

رابعا: إن دلالة الواجب على ثبوت الحدث في ذهن المتكلم على سبيل الإيجاب والسلب ولّدت لدى النحاة بعد سيبويه تصوّراً جديداً يجعل من الواجب مختصا بالخبر، ذلك أنهم عوضوا غير الواجب بمفهوم الممكن وعوضوا الواجب بمفهوم الثابت المستقرّ في علم المتكلم سواء وقع أو لم يقع فانقسمت معاني الكلام بذلك، استناداً إلى ما يقع في نفس المتكلم، إلى ما يكون ثابتا[1] وهو الواجب وإلى ما يكون ممكنا غير ثابت، وهو بمعنى الطلب ألصق.

أ ـ فالثابت خبر والإخبار إثبات وتقرير لوجود نسبة خارجية بين مسند ومسند إليه حصلت في ذهن المتكلم على سبيل الإيجاب أو السلب. والمتكلم

(1) والثابت يشمل لديهم الثابت على سبيل العلم واليقين والتحقّق، أو على سبيل الترجّح ويعنون بالترجّح الظنّ.

المخبر إنّما هو يثبت وجودا أو يثبت عدم وجود لأن كلاّ من إثبات الوجود وإثبات عدم الوجود، ممّا ثبت لديه واستقرّ. ويلحق بالخبر، إضافة إلى الإثبات الموجب والسالب، التوكيد. ذلك أن التوكيد «تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية». (الصّبان على الأشموني، I، 279).

وقد جعلوا كلا من الإثبات الموجب أو السالب وتوكيد الإيجاب أو السلب أعمالا صادرة عن اعتقاد، و «الاعتقاد هو الحكم الجازم» سواء أريد به الإثبات أو النفي أو التوكيد أو الظن (الصّبان على الأشموني، II، 17).

ب ـ أمّا الممكن فهو كل كلام وقع في نفسك أنه يجوز أن يكون وأن لا يكون. ومنها الاستفهام، والأمر والنهي، والجزاء، والتمني، والترجي، وكل ما يطلب وقوعه.

«فإذا استفهمت. . . وقع في نفسك أن ذلك يجوز أن يكون وأن لا يكون فاستخبرت مما وقع في نفسك. . . لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبه أو منفيه واقعا». (الأصول، ابن السراج، I، 66). وكذلك «تختص» لعل «بالممكن». (الصّبان على الأشموني، I، 280) والتّمنّي يكون في الممكن والمستحيل لا في الواجب (السابق).

على أن هذا التقسيم لمعاني الكلام بقي غير صريح إذا ما قارنّاه بتقسيمات وتصنيفات أخرى ترسّخت شيئاً فشيئاً لدى النحاة، منها تقسيم الكلام إلى خبر وطلب، وتقسيمه إلى خبر وطلب وإنشاء، أو تقسيمه إلى خبر وإنشاء.

ولئن تولّد مفهوم الطّلب عما سماه صاحب الكتاب غير واجب أو عن القسم الأكبر منه من ناحية، وعن مفهوم الإمكان الذي ظهر لاحقا من ناحية ثانية، فإن مفهوم الإنشاء قد تولّد عن الضرب الذي لم يصنفه سيبويه ضمن الواجب أو غير الواجب، واصطلحنا عليه بالكلام الشبيه بالأصوات استنادا إلى بعض ما ورد لديه من ملاحظات.

الفصل الثاني

مفهوم الإنشاء وعلاقته بإيقاع النداء وما يكون بمنزلته

يبدو أن للنداء علاقة متينة بمفهوم الإنشاء باعتباره مفهوما يتجاوز مجاله الأعمال الطلبية ويختلف عنها بوجه من الوجوه. ويظهر أن لتلك العلاقة جذوراً في كتاب سيبويه فقد قابل صاحب الكتاب بين ضربين من الكلام، الواجب وغير الواجب. ولاحظنا أن هذه المقابلة لم تترسخ ترسخا واضحا، فلم يتعمق النحاة أسسها، ولم يدققوا ما يشتمل عليه كل ضرب من مباحث، وإنما أعادوا عموما ما ذكره سيبويه من تلك المباحث الواجبة أو غير الواجبة، أو عوضوا، في مرحلة ثانية، الواجب بمفهوم الثابت وذلك إذا كان الكلام صادراً عن اعتقاد المتكلم بثبوت شيء لشيء على سبيل الايجاب أو النفي أو التحقق أو الترجح، واستعاضوا عن مفهوم غير الواجب بمعنى الممكن الذي يطلب المتكلم حصوله وإيقاعه أنى كان ذلك الإيقاع والحصول. على أننا بينا أن سيبويه فتح في الكتاب بابا لضرب ثالث من ضروب الكلام لم يصنفه ضمن الضرب الأول الواجب أو الضرب الثاني غير الواجب، وهذا الضرب الثالث إنما هو ضرب «بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات» (الكتاب، II، 208).

وقد انتهينا إلى أن النداء عند سيبويه:

أ ـ مختلف عن الخبر كما هو مختلف عن الطلب، وإنما «المنادى مختص من بين أمته أمرك، ونهيك، أو خبرك»[1]. (الكتاب، II، 231 ـ 232).

(1) نجد إضافة إلى هذا ملاحظات كثيرة تدل على أن سيبويه لا يعتبر النداء خبراً، نذكر منها على سبيل المثال: =

ب ـ وإذا كان ذلك كذلك فإنّ النّداء تنبيه، والمنادى منبّه، وهو أوّل الكلام أبدا «إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلم عليك». (الكتاب، II، 208).

ج ـ فالنداء صيغة تتكون من حرف تنبيه ومنادى منبّه. والمنادى «نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب». (الكتاب، II، 182).

وهو ما يقتضي أنّ الفعل المضمر المتروك إظهاره، العامل في المنادي النصب ليس فعلاً نابت عنه «الياء» حرف التنبيه وإنما هو فعل مضمر بعد حرف النداء، فكأن الأصل عنده هو: يا (أدعو) عبدالله. فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته. إن هذا الاقتضاء هو الذي استنتجه النحاة من كلام سيبويه وعبروا عنه تعبيرا صريحا في جل مصنفاتهم، وقد كان ذلك منطلقا لديهم لمخالفة رأي صاحب الكتاب ومناقشته، وهو ما ولد مفهوما جديدا يقابل الخبر، ويختلف من بعض الوجوه عن الطلب وما يشتمل عليه من أعمال.

1 ـ إيقاع عمل النداء بحرف النداء وما يستلزم ذلك من تصنيف جديد للكلام:

إنّ المبرّد (280 هـ) هو أوّل من خالف سيبويه في تحليل عمل النداء وتأويل بنيته النحوية. يقول المبرّد «اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته،

= أ ـ سياق حديثه عن إثبات الياء في باب المنادى الذي تلحقه ياء الإضافة إلى المتكلم «وذلك قولك: يا ابن أخي ويا ابن أبي، يصير (إثباتها في النداء) بمنزلته في الخبر». (الكتاب، II، 213).

ب ـ في باب تكرار الاسم المنادى في حال الإضافة وما يكون له من إعراب يلاحظ أن «يا تيم تيم عدي، لو قاله (المتكلم) مضطرّاً على هذا الحد في الخبر، لقال: هذا تيمُ تيمُ عديٍّ» (الكتاب II، 207).

وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: «يا عبدالله، لأنّ «يا» بدل من قولك: «أدعو عبدالله، وأريد»، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: «يا عبدالله» فقد وقع دعاؤك بعبدالله، فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فعلك» (المقتضب، IV، 202). وهو نصّ حدث في رأينا، وذلك لأسباب كثيرة منها:

أولاً: أنّ جلّ النحاة قد عنوا به عناية خاصة، وتوقّفوا عنده، وقارنوه بكلام سيبويه، ومالوا إلى رأي المبرد مفضّلين إياه على رأي سيبويه رغم دقّة الفرق بين الرأيين ولطفه. فقد أعاد ابن السّرّاج البغدادي (316 هـ) ما ذكره سيبويه بشأن انتصاب المنادى على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كما أعاد رأي أبي العباس بلفظه الذي ورد في المقتضب (الأصول في النحو، I، 414). وبيّن ما بينهما من خلف موضحا ميله إلى رأي أبي العباس. وتبع المبرد في رأيه السيرافي (368 هـ) وسنعود لاحقاً إلى بيان رأيه في المسألة، كما تبعه الجرجاني إذ اعتبر أنّك «إذا قلت: «يا عبدالله»، فكأنّك قلت: «أدعو عبدالله»، إلا أنّهم لما تركوا هذا الفعل وجعلوا «يا» كالعوض منه، كان الغرض فيه أن لا يلتبس النّداء بالخبر... فصار قولك: «يا زيد»، بمنزلة قولك: «رمى زيد» في أنّه فعل في المعنى» (المقتصد، I، 95).

وعلى هذا المذهب جرى ابن يعيش، فقد ذهب إلى أن النّاصب للمنادى نفس «يا» لنيابتها عن الفعل فـ«حقيقة فعلك في النّداء إنما هو نفس قولك: «يا» هذه التي تلفظ بها». (شرح المفصل، IIIV، 121).

وقد تبنّى ابن الحاجب رأي أبي العباس واعتبر أن المنادى في عمل النداء «هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديراً (شرح الكافية، I، 344).

وبذلك أصبح رأيّ المبرّد، في تحليل تركيب النّداء، القاعدة التي لم يحد عنها النحاة بعده، وقد كان لبعضهم من مثل السّيرافي من الآراء ما زاد

مفهوم الإنشاء تعميقا وتوضيحا وترسيخاً.

ثانيا: إن المبرّد أسّس بهذا النص الحدث لمفهوم «إيقاع» المعنى باللفظ، وهو مفهوم يناقض مفهوم الإخبار، ويمثل القاعدة الأساسية التي قام عليها المعنى الاصطلاحي للإنشاء، وذلك «لأنّ الإنشاء إيقاع» (مغني اللبيب، I، 100). هذا بالرغم من أن عباراته في قوله: «بها» (أي الياء) وقع أنك قد أوقعت فعلاً، وقوله: «قد وقع دعاؤك بعبدالله» تبدو ساذجة بسيطة وغير اصطلاحية.

ثالثا: إنّ «الياء» في النّداء اعتبرها صاحب المقتضب فعل المتكلم، إذ انتصب المنادى «على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك» الذي أوقعته بالياء. وهو ما يستلزم:

أ ـ أنّ عمل النّداء عمل واحد هو التّنبيه وليس عملين[1] كما يمكن أن يفهم من كلام سيبويه حين جعل الفعل «أدعو» مضمرا بعد حرف «الياء». فكأنّه جعل النّداء تنبيها بالياء، ودعاء بما يلي التنبيه، فيحصل من ذلك عملان اثنان، ويكون انتصاب المنادى المضاف على إضمار الفعل المتروك إظهاره، أي تابعا للعمل الثّاني المتمثّل في الدّعاء.

ب ـ أنّ فعل المتكلّم المتمثّل في «الياء» هو بمنزلة ما سبق أَنْ سمّيناه أفعال المتكلّم التي عبّر عنها بواسطة مجرّد الإثبات أو بواسطة أفعال العلم والظّنّ، أو بواسطة الحروف من مثل إنّ وما وليس وقد والسيّن وسوف وليت

(1) كلمة العمل نستعملها في هذا السيّاق وفي غيره استناداً إلى سيبويه إذ قصد بالعمل الإثبات والنفي أو الاستفهام أو غيرها من الأعمال التي تكون كلاماً مستقلاً مقصوداً لذاته. ومن السيّاقات التي يذكر فيها عبارة العمل ما ذهب إليه من مقارنة بين مدى النفي بـ «ما» في قولك: «ما مررت بزيد وعمرو». ومداه في قولك: «ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو». حيث يعتبر أنك في الأوّل تعمل عملاً واحداً، ولو أردت عملين لقلت: «ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو»... (الكتاب، II، 187).

ولعلّ وسائر الحروف التي تدلّ على أفعاله. على أنّ الفرق بين «الياء» وسائر تلك الحروف والأفعال يبدو في نظرنا شاسعاً، ذلك أنّ فعل المتكلم المتجسّد في «الياء» في عمل النّداء صوت يحقّق بلفظه وجرسه عمل التّنبيه المقصود بالنّداء. أمّا سائر الأفعال والحروف فهي إمّا أفعال عبارة عن غيرها من المعاني مثل علمت وأظنّ فإنّ العلاقة بين اللّفظ والمعنى علاقة اعتباطية أساسها التواضع، وإما حروف «نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها». (شرح المفصّل، VIII، 121). مثل «إنّ» التي تنوب عن «أؤكّد» وهو فعل عبارة عن غيره ممّا يتّصل بالدّلالة المعجمية في اقترانها بالدّلالة الصرفيّة التصريفيّة والاشتقاقية.

وإذا كان ذلك، كان «الغرض بالنّداء التّصويت بالمنادى ليقبل»، (شرح المفصّل، II، 15)، وكان الغرض من حروف النّداء «امتداد الصّوت وتنبيه المدعو» (السّابق). فلذلك لم يستعملوا الهمزة للمنادى المتراخي.

ومهما يكن فإنّ النّداء حال خطاب يتحقّق فيها تنبيه المخاطب بواسطة حروف يوقع بها المتكلم عمل التّنبيه بلفظها، إذ «جاء فيه ما هو كالتّصويت». (المقتصد، II، 761).

وهو ما جعلنا نصنّف النّداء ضمن هذا القسم الخاص الذي سمّيناه شبيها بالأصوات واعتبرناه مختلفا عن الخبر الواجب ومختلطا بالطّلب غير الواجب.

ويلحق بالنّداء في هذا الصّنف من الكلام النّدبة، والاستغاثة، والتعجب، «وذلك أن النداء أصل لهذه أجمع» (الأصول لابن السراج، I، 431).

فأمّا المندوب فهو مدعو و «لذلك ذكر مع فصول النّداء، لكنه على سبيل التّفجّع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنّه لا يستجيب» (شرح المفصل، II، 13). وقد اشتمل من الأصوات ما يدلّ على الندبة والتفجع بلفظه، وذلك أنهم «أتوا في أوّله بـ «يا» أو «وا» لمدّ الصوت، ولما كان يسلك في النّدبة

والنوّح مذهب التّطريب، زادوا الألف آخرا للترنم» (السابق).

إن في مدّ الصوت في أول النّدبة وآخرها إيقاعا لعمل التفجّع والنّدبة. وقد دلّت على ذلك العمل طبيعة أصواته وما اشتملت عليه تلك الطبيعة من مدّ لصوت وترنّم يوقع عمل التفجع، وبذلك يصبح المد علامة «الندبة» ولا يجوز أن تحذف منها العلامة لأنّ الندبة لإظهار التفجّع ومدّ الصوت (المقتضب، IV، 268).

وأما المستغاث فـ«منادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجّب منه منادى دخله معنى التعجّب» (الرضي، I، 345). وفي الاستغاثة والتعجّب يسدّ «يا» مسدّ الفعل ويكون بمنزلته، إلا أنّه عمل «مقصود به الإنشاء»، (الرضي، I، 346). إذ وقع أنّك بالمدّ في الصّوت قد أوقعت فعل الاستغاثة أو التعجّب، ولم تخبر بذلك عن شيء، ولم تطلب شيئاً، ولم تستخبر عن أمر من الأمور.

ويلحق بهذا الصنف من الكلام أيضاً بعض أسماء الأفعال من مثل «صه، ومه، وقد التي بمعنى حسب» (المقتضب، III، 179). وكذلك «جعلوا» هيهات «بمنزلة الأصوات». (السابق، III، 179). واعتبروا أن هذه الألفاظ أسماء للأفعال كالأعلام عليها، فإذا قلت: «صه، دلّ ذلك على اسكت. والأمر مفهوم منه أي من المسمّى الذي هو اسكت». (شرح المفصل، IV، 25). وبذلك يكون مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث والزمان، بل «تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان». (الصّبّان، II، 147). ولئن كان النّداء لدى صاحب المقتضب إيقاعا للفعل باللّفظ، وهو معنى الإنشاء الإيقاعي، فإنّه، ومن ذلك المنطلق، قد أصبح لدى السّيرافي يمثّل بابا خاصا و «عملا لغويّا» مخالفا لغيره من الألفاظ، يقول السّيرافي: «باب النّداء مخالف لغيره من الألفاظ، وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب إنّما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال، أو أشياء غيرها من الألفاظ كقولك: «أكرمت زيدا»، و «قال زيد قولا جميلا». ولفظ النداء لا يعبّر به عن شيء آخر، وإنّما هو لفظ مجراه

مجرى عمل يعمله عامل». (هامش الكتاب، II، 182). فقد خالف النّداء غيره من الألفاظ في نظر السّيرافي، لأنّه لا يكون إخبارا عن عمل حقيقيّ كالضّرب والقتل والإكرام، كما لا يكون إخبارا عن عمل لفظي قولي كالقول والحديث والإخبار، وذلك يعني أنّ النّداء لا يكون إخبارا عن عمل أو قول له وجود في الكون الخارجيّ سابق أو مزامن أو لاحق لعمل النّداء نفسه وإنّما النّداء عمل لغويّ لا خارج له، أو لا وجود له خارج لفظه، وهذا معنى قوله لفظ النّداء لا يعبّر به عن شيء آخر، فكأنه قال: لفظ النّداء لا يعبر به عن شيء آخر موجود خارج لفظ النّداء. فالنّداء عمل لغوي أو هو «لفظ مجراه عمل يعمله عامل» فإذا كان الضّرب عملا يوقعه الضارب بواسطة العصا مثلا، وإذا كان القتل عملا ينجز بواسطة السّيف أو الرّصاص، وإذا كان الإكرام عملا تنجزه بواسطة تقديم المآكل والملابس، فإنّ النّداء عمل لا يختلف في نظر هؤلاء النّحاة عن هذه الأعمال إلاّ بكونه عملا لغويا ينجزه المتكلّم بواسطة اللغة ويوقعه المنادي وينشئه لدى تلفّظه بألفاظه.

2 ـ المقاربة بين إيقاع عمل النّداء بالياء وإيقاع الطلب في الاستفهام بالهمزة:

توصّلنا إلى رصد تولّد مفهوم الإنشاء عند النحاة، وانتهينا إلى أن جذوره كانت منغرسة في كتاب سيبويه، وأنّ المبرّد صرّح بمفهوم الإنشاء حين ذكر أنّه إيقاع الفعل باللّفظ، وأن السّيرافي زاد ذلك المفهوم تكريسا حين ذهب إلى أنّ ذلك اللّفظ الذي يقع به إيقاع الفعل «إنما هو لفظ مجراه عمل يعمله عامل». فمفهوم الإنشاء مفهوم ترسّخ بجلاء عند النّحاة منذ القرن الثّالث الهجري. أمّا مصطلح الإنشاء ذاته فقد تأخّر ظهوره في مصنّفاتهم. وأوّل من استخدمه استخداما اصطلاحيا جليّا، في علمنا، هو ابن الحاجب في كافيته وذلك في سياق حديثه عن إنشاء التّعجّب (ن. شرح الرّضي، IV، 227). وإنشاء المدح

والذّم (ن. السابق، 237). وذلك رغم ظهوره في مصنّفات الأصوليّين منذ أواخر القرن الخامس الهجري (ن. المستصفى للغزالي، I، 430)[1].

على أنّ مفهوم الإنشاء، وإن ترسّخ لدى النّحاة، فجعلوه ضربا من القول مختلفا عن غيره من الألفاظ، ملاحظين ما ينبني عليه من الإيقاع للمعنى في الخارج باللّفظ فإنّ من النّحاة من قارب بين هذا المعنى الإيقاعي الذي ينجز بالنّداء وما يكون بمنزلته من ناحية وبين الأعمال الطلبيّة من مثل الاستفهام والأمر والنّهي من ناحية ثانية. ويظهر ذلك من خلال بعض الملاحظات التي تدلّ على أنّهم يعتبرون الاستفهام إنشاء من جنس النّداء. فابن يعيش على سبيل المثال يلاحظ من ناحية أنّ حقيقة فعلك في النّداء إنّما هو نفس قولك؛ «يا زيد»، هذه التي تلفظ بها... (شرح المفصّل، VIII، 121). ويلاحظ من ناحية ثانية أنّ الاستفهام بالحرف إنما هو من جنس النّداء وذلك في سياق مقارنته بين الاستفهام بألفاظ الخبر والاستفهام بألفاظ الاستفهام من جهة والنّداء بألفاظ الخبر والنّداء بحرف النداء من جهة أخرى، يقول: «فأنت إذا قلت: «يا غلام زيد»، فهو نفس الدّعاء، وإذا قلت أدعو، كان إخبارا عن وقوع الدعاء، وكذلك إذا قلت استفهم كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيد؟» كان نفس الطلب، فلمّا افترق معناهما افترق حكمهما، فافهمه، ففيه لطف». (شرح المفصّل، VIII، 7).

(1) ورد في سياق استدلال الغزالي على أنّ الأمر يكون بصيغته دالاً على الوجوب والندب، وردوده على من يعتبر أنّ صيغة الأمر «افْعَلْ» لا تكون إلاّ للوجوب (الشرعيّ)، ... فإن زعموا أنّ دلالته (أي الندب) قولهم ندبت وأرشدت ورغبت (لا افْعَلْ) فدلالة الوجوب قولهم: أوجبت وحتمت وفرضت وألزمت. فإن زعموا أنه صيغة إخبار أو صيغة إرشاد فأين صيغة الإنشاء؟.. عورضوا بمثله في الندب. ثمّ يبطل عليهم بالبيع والإجارة والنكاح، إذ ليس لها إلاّ صيغة الإخبار كقولهم: بعت وزوّجت وقد جعله الشّرع إنشاء إذ ليس لإنشائه لفظ.

إنّ هذه المقارنة بين ياء النّداء في إيقاعها نفس الدّعاء، وهمزة الاستفهام في إيقاعها نفس الطّلب تبيّن أنّ ابن يعيش يعتبر أنّ في الاستفهام بالهمزة إنشاء إيقاعيا لعمل الاستفهام، أو إنشاء للطّلب، فالاستفهام بالهمزة، في رأيه هو نفس الطّلب كما أنّ النّداء بالياء هو نفس الدّعاء.

وهذا التّمشّي لا يخلو، في نظرنا، من لطف، ذلك أنّ ابن يعيش نفسه يذهب إلى أنّ «حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها» (شرح المفصّل، VIII، 121): وليست موقعه لمعناها بذات التّصويت بلفظها فهو يعتبر:

أ ـ أنّ همزة الاستفهام توقع عمل الطّلب وتنجزه بلفظها شأنها في ذلك شأن ياء النّداء، من ناحية.

ب ـ وأنّ همزة الاستفهام حرف ينوب عن «أستفهم» وهو فعل عبارة عن غيره، أي أنّه يفيد معنى الاستفهام من حيث ما وضع له في المعجم وما اتّصل به من اشتقاق وتصريف، من ناحية ثانية. فكأنّه يخالف بذلك الإيقاع الذي يكون في النّداء بذات التّصويت باللّفظ.

3 ـ تردّد القدامى في ضبط مدلول الإنشاء ومباحثه:

ويظهر أنّ مثل هذا التوجّه في تحديد المعاني التي تقابل الخبر وكيفيّة حصولها وإيقاعها قد ولّد لدى النّحاة اختلافات كثيرة في تصنيف الكلام ومعانيه وطرق إنجازه وما يتّصل بذلك من مباحث.

وقد انتهى بهم كلّ ذلك إلى أنواع من التّصنيف تستند إمّا إلى المقابلة بين الخبر والأمر والنهي والاستفهام والنّداء وغيرها من الأعمال الطّلبيّة وإمّا إلى المقابلة بين الخبر والطلب، أو الخبر والطلب والإنشاء، أو الخبر والإنشاء.

على أنّ نصوص المتأخّرين من النّحاة تبيّن أنّ الجمهور يذهب إلى

انحصار الكلام في قسمين اثنين الخبر والإنشاء. يقول السيوطي: «والحذّاق من النّحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره (يعني الكلام) في الخبر والإنشاء». (همع الهوامع، I، 34). ومقياسهم الأوّل في ذلك أنّ الكلام خبر إن احتمل التّصديق والتّكذيب، وإلاّ فإنشاء.

ولئن اتّفق جمهور النّحاة وغيرهم على اعتبار الإنشاء قسيما وحيدا للخبر، فإنّ من النحاة من ذهب إلى أنّ الكلام يصنّف إلى ثلاثة أقسام: خبر، وطلب، وإنشاء، ذلك أنّ منهم من يميّز الطلب من الإنشاء، قالوا: «لأنّ الكلام إمّا أن يقبل التّصديق والتّكذيب أولا، الأوّل الخبر، والثاني:

ـ إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء،

ـ وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب»، (السابق). وهو ما يقتضي أنّ الإنشاء لديهم هو الإيقاع وأنّه مختلف عن الطّلب، إذ الطّلب لا يقترن معناه بلفظه وإنما هو متأخّر عنه. والثّابت لدينا أنهم لا يقصدون أن معنى الطّلب لم يقترن بلفظه، لأنّ معنى الاستفهام بالهمزة، أو معنى الأمر بصيغة الأمر، مقترن بلفظ الهمزة أو صيغة الأمر، وإنّما يريدون أنّ أثر الطّلب في الخارج لاحق باللّفظ بألفاظ الطلب ومتأخّر عنه غير مقترن به، أو بعبارة أخرى إن العمل المطلوب غير واقع وحاصل في الكون بمجرّد اللّفظ. وهي مسألة سنعود إلى تفصيل القول فيها وتوضيحها ومتابعة دقائقها بالبحث والتّقصيّ.

وإلى جانب كلّ ذلك نجد أنواعاً كثيرة لتصنيف الكلام يظهر أنّها سابقة لترسّخ الإنشاء مفهوما ومصطلحا، كما أنّها فيما يبدو سابقة لترسّخ مصطلح الطّلب باعتباره جامعا لمباحث عديدة. فهي تصنيفات لا تشتمل على مصطلح الإنشاء ولكنّها لا تخلو عموما من بعض المباحث التي تدلّ على معنى الإيقاع أو الطّلب، كما أنّها لا تخلو من بعض الاضطراب والتداخل والاختلافات.

فمن ذلك ما ذكره السّيوطي من اتّجاهات في تصنيف الكلام منها:

(أ) ـ أنّ «أقسام الكلام أربعة: خبر واستخبار وطلب ونداء، وهو مذهب قطرب (همع الهوامع، I، 34).

(ب) ـ وقال بعضهم خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء.

(ج) ـ وقال الأخفش ستّة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمنّ.

(د) ـ وقال بعضهم عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفّع، وتعجّب وقسم، وشرط، ووضع، وشكّ، واستفهام.

(هـ) ـ وقال بعضهم تسعة، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة.

(و) ـ وقال بعضهم ثمانية، بإسقاط التّشفّع لدخوله فيها يعني المسألة.

(ز) ـ وقال بعضهم سبعة، بإسقاط الشّكّ لأنّه من قسم الخبر.

(ص) ـ وقال بعضهم ستّة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وتمنّ، وإغلاظ، وتلهّف، واختبار، وقسم، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجّب، واستثناء.

والتّحقيق انحصاره في القسمين الأوّلين، ورجوع بقيّة المذكورات إليهما». (همع الهوامع، I، 34 ـ 35).

إنّ لهذا النّصّ قيمة خاصّة من أجلها عمدنا عمدا إلى إيراده كاملا وذلك لبيان مختلف التّصورات المرتبطة بمفهوم الإنشاء وما يشتمل عليه من مباحث. وهو نصّ يبرز:

1 ـ أنّ القاسم المشترك بين مختلف هذه الاتّجاهات والتّصنيفات هو أنّ ما يقابل الخبر لديهم يمكن تلخيصه في مباحث ثلاثة هي: الأمر، والاستفهام، والنّداء، وهي جميعها مباحث طلبيّة، إلاّ أنّ النّداء يختصّ بكونه ممثّلا لمفهوم الإيقاع.

2 ـ أنّ الطّلب ورد لديهم أحيانا بمعنى الأمر والنّهي، كما هو الشّأن في (أ)، كما ورد بمعنى الاستفهام وذلك في (ب)، وهو ما يدّل على أن مصطلح الطّلب لم يترسّخ لديهم ترسّخا كاملا، على الأقل في القرون الأولى.

3 ـ أنّ مصطلح التّصريح الوارد في (ب) نجده يتكرّر في نصّ ثان لا يختلف عن هذا النصّ الوراد في «الإتقان في علوم القرآن للسّيوطي» كما نجده يتكرّر في نصّ آخر للزّركشي (794 هـ) في مؤلّفه «البرهان في علوم القرآن» وهو النصّ الذي نقله السيوطي في كتابيه، وتصرّف فيه تصرّفا طفيفا لا يتعدّى أن يكون تقديم جملة على جملة (ن. همع الهوامع، I، 34 ـ 35، والبرهان، II، 316) ولا نجد في غير هذه النّصوص الثلاثة التي تعود إلى نصّ واحد إشارة أو ذكرا للتّصريح في أيّ مصنّف من المصنّفات النّحوية أو البلاغيّة أو الأصوليّة. لذلك فإنّنا نميل أوّلا إلى اعتبار وجود تصحيف في اللّفظة تناقلته الكتب الثلاثة، وأنّ التّصريح في الأصل هو التضرّع، وهو مصطلح متواتر في نصوص الفلاسفة والأصوليين بصفة خاصة، ويقصد بها الدّعاء حينا والالتماس حينا آخر. على أنّ ذلك لا يمنع من أن يكون التّصريح اختزالا لعبارة التّصريح بالبيع والشّراء والكراء والزّواج والطّلاق وهو ما عرف بإنشاء العقود، كما لا يكون من المستبعد أيضاً أن يكون التّصريح بالمعنى الذي عرف به اليوم في بعض الاتجاهات البرغماتيّة التي تميّز نوعا من الأعمال القوليّة الإفصاحية تسمّيها التصريحات (les Déclaratives).

4 ـ أنّ من المباحث والمصطلحات الواردة في هذه التصنيفات ما يبدو غريباً بالنظر إلى ما تواتر ذكره في المدوّنة النّحوية والمدوّنة البلاغيّة والمدوّنة الأصولي ومن ذلك:

ـ مصطلح الوضع الوارد في (د) وهو مصطلح يمكن أن يكون محرّفا عن لفظ التوقّع، وهو معنى تواتر ذكره في النّصوص النّحويّة في سياقات الحديث عن معنى «لعلّ» بصفة خاصّة (ن. على سبيل المثال المقتضب، IV، 107 و 182). على أنّ ذلك لا يمنع أيضاً من أن يكونوا أرادوا بالوضع العقود

وما شابهها من الأشكال الخاضعة للعرف.

ـ مصطلح الاختبار في (ص)، وهي كلمة محرّفة، في رأينا، عن الإخبار، وهو مصطلح متواتر في المدوّنة النّحويّة منذ سيبويه.

ـ مصطلح الإغلاظ في (ص) أيضاً، ويمكن أن يكون المقصود بالإغلاظ «عَقْدَ المَهْر»، أو العقد عموما سواء كان زواجا أو طلاقا[1] كما يمكن أن يكون المقصود به اليمين[2].

5 ـ أنّ من المباحث التي صنّفت ضمن معاني الكلام وأقسامه ما يتّصل بمفهوم الإمكان، وذلك من مثل الشرط والشك في (د)، والتشبيه في (ص)، وهو مفهوم رأينا أن النحاة بعد سيبويه سعوا إلى إحلاله محلّ مفهوم غير الواجب. هذا مع ملاحظة أن النفي لم يرد ذكره في أي تصنيف من التصنيفات المذكورة وذلك لدخوله في نوع الخبر وهو ما يدلّ على أن معنى غير الواجب بمفهومه الأولي لم يترسخ بعد سيبويه ولم يترك أثراً في تصنيف الكلام بعد سيبويه. وقد اعتبروا أنّ النفي شبيه بالابتداء، يقول ابن يعيش: «وشبهه بالابتداء أنّه نقيض المبتدإ ونفي له. والنّفي يجري مجرى الإيجاب». (شرح المفصّل، II، 36).

6 ـ أنّ لدى النّحاة تردّدا في اعتبار الشّك قسما من أقسام الإنشاء كما ورد في (د) أو قسما من أقسام الخبر كما ذكر في (ز). والظّاهر أنّ النحاة كانوا يميّزون الشك من الظّنّ باعتبار الظّنّ دليلا على الترجّح، والشّك دليلا على الإمكان الذي لا يبلغ درجة الترجّح. فقد قسّم ابن يعيش الأفعال التي تقع في النّفس إلى علم وظنّ وشكّ، يقول: «اعلم أنّ هذه الأفعال غير مؤثّرة،

(1) جاء في اللسان: وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِيثاقاً غَلِيظاً﴾، أي مؤكداً مشدداً، قيل: هو عقد المهر. وقال بعضهم الميثاق الغليظ هو قوله تعالى: ﴿فإمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾» (لسان العرب، مادة «غلظ»).

(2) وورد في اللسان: «التّغليظ الشدّة في اليمين، وتغليظ اليمين تشديدها وتوكيدها. (مادة غلظ).

ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النّفس، وتلك الأمور علم، وظنّ، وشكّ.

ـ فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب...

ـ... والرّاجح ظنّ...

ـ ... والتردّد شكّ ...» (شرح المفصل VII، 78،).

ـ فالعلم والظّنّ يصدران عن اعتقاد قويّ أو راجح، أمّا الشّكّ فهو من هذه الأفعال التي يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد. لذلك تقع «أنّ» الثّقيلة بعد أفعال العلم والظّنّ، ومعناها التحقيق والتأكيد، ولا يقع بعد أفعال الشكّ إلاّ «أنْ» الخفيفة النّاصبة للأفعال، يقول ابن يعيش مقارناً بين استعمال أنّ: و«أنّ» المفتوحة معمولة لما قبلها ومعناها التّأكيد والتحقيق مجراها في ذلك مجرى المكسورة فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تبنى عليه مطابقا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما ممّا معناه الثّبوت والاستقرار.

... ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطّمع والإشفاق نحو اشتهيت وأردت وأخاف، لأنّ هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا «أنْ» الخفيفة النّاصبة للأفعال». (شرح المفصّل، VIII، 77).

7 ـ أنّ من النّحاة من اعتبر القَسَمَ قِسْماً من الكلام مختلفا عن الخبر، وقد لاحظنا أنّ سيبويه يعتبره توكيدا للكلام، إلاّ أنّنا لاحظنا أيضاً أنّ القسم مما يتميّز بإمكان استقلاله تركيبيّا رغم تعلّقه الدّلالي بالمقسم عليه، كما لاحظنا أنّ صاحب الكتاب يجعله مختصّا في الأصل بغير الواجب ممّا يكون مستقبلا، وهو ما يجعله متعلّقا بما يجوز أن يكون وأن لا يكون من الأفعال[1]

(1) يقول صاحب المقتضب «إنّ القسم لا يقع إلاّ على ما لم يقع من الأفعال». (المقتضب، II، 333).

ينضاف إلى ذلك أنّهم قسّموا القسم إلى قسم يفيد التّوكيد وقسم طلبيّ استعطافي ويمكن أن يكونوا قد أرادوا بتصنيف القسم ضمن الطّلب أو الإنشاء هذا النّوع من القسم الطّلبي[1] كما يمكن أن يكون ذكرهم القسم ضمن الإنشاء لما يتميّز به من إيقاع لعمل القسم بلفظه، فـ«إذا قلت» عليّ عهد الله»، فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له». (المقتضب، II، 326).

8 ـ أنّ اعتبار بعضهم الاستثناء ضربا من ضروب القول قسيما للأمر والاستفهام قد يبرّره أنّ الاستثناء نوع من الإنشاء الفرعي الذي لا يكون مقصوداً لذاته وأنّه إحداث لمعنى بواسطة الحرف وهو في ذلك شبيه بالإنشاء الذي يقع بالحروف.

9 ـ أنّ جلّ هذه التّصنيفات التي عرضها السّيوطي تشتمل على مباحث طلبيّة وغير طلبيّة. فمن الطّلبيّة الأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي ومن غير الطّلبيّة التّعجبّ وقسم التّوكيد وكلّ ما يمكن أن يكونوا قد أرادوا به الإيقاع من مثل الوضع أو غيره ممّا ملنا إلى اعتباره محرّفا عن ألفاظ أخرى. على أنهم لمّا اعتبروا الطّلب إنشاء مالوا إلى التّصنيف الأوّل الذي يجعل الكلام إمّا خبرا أو إنشاء، يقول السّيوطي بعد أن عرض هذه التّصنيفات: «والتحقيق انحصاره (يعني الكلام) في القسمين الأوّلين (يعني الخبر والإنشاء) ورجوع بقية المذكورات إليهما.» (همع الهوامع، I، 35).

ومهما يكن فإنّ مثل هذا الاختلاف في تصنيف الكلام يعود، في رأينا، إلى أسباب كثيرة منها:

أوّلا: عدم استقرار بعض المصطلحات المتّصلة بمعاني الكلام وعدم ترسّخها من مثل التّشفع الذي أرادوا به الدّعاء أو التضّرع، والتّلهّف الذي أرادوا به الترجّي أو الطّمع وهما من معاني لعلّ وعسى.

(1) قَسَم الطّلب وقَسَم السّؤال هما استعمالان للرّضيّ. (ن. شرح الرّضيّ، IV، 308).

ثانيا: وجود فروق معنويّة دقيقة ميّزوا على أساسها بين مصطلحات ترجع عموما إلى مفهوم واحد، وهو ما أدّى بهم إلى أن يستعملوا للاستفهام مصطلح الاستفهام، والاستخبار والمسألة، والطّلب.

ثالثا: إنّ مثل هذه التّصنيفات عادة ما ترد في مصنّفات أهل الأدب، وهي مصنّفات جامعة تعتمد المصنّفات النّحوية والبلاغيّة والأصوليّة والفلسفيّة دون تمييز كبير بينها، ودون تمحيص أو تحليل لما تنقله عنها.

رابعا: عدم اتّفاق النّحاة المتقدّمين أو إجماعهم على حدّ دقيق للإنشاء يميّزه من غيره من أصناف الكلام ويضبط مباحثه وما تنبني عليه من مقاييس. وقد حدّد نصّ «الهمع» بعض تلك المقاييس التي اتّخذت لديهم لحدّ الإنشاء وبيان ما يتميّز به من الخبر من ناحية، ومن الطلب من ناحية أخرى عند من يميّز الإنشاء من الطلب.

4 ـ حدّ الإنشاء عند النحاة:

رأينا أنّ بعض ما ورد في نصّ الهمع يقتضي أن يعرّف الإنشاء بكونه ما لا يحتمل التّصديق والتّكذيب، كما رأينا ما يفيد أنّ الإنشاء ما اقترن معناه بلفظه. ونجد حدّاً آخر للإنشاء لدى صاحب مغني اللّبيب وهو أن الإنشاء إيقاع (مغني اللبيب، I، 100). وهو حدّ لا يختلف عن معنى اقتران المعنى باللّفظ.

ويبدو أنّ صاحب المقتضب هو أوّل من أقحم من النّحاة مفهوم الصّدق والكذب، وذلك لتمييز الخبر من غيره من أقسام الكلام، يقول بعد أن عرّف الابتداء بأنّه خبر: «والخبر ما جاز على قائله التّصديق والتّكذيب» (المقتضب، III، 89). ولم يردف هذا الكلام بتحليل أو تعليق أو شرح أو غيره.

ونجد لدى ابن السّرّاج تلميذ المبرّد نوعا من التّأويل لهذه المسألة إذ يرى أنّ التّصديق والتّكذيب إنّما هما لخبر المبتدإ، ذلك أنّ «الاسم الذي هو خبر المبتدإ هو الذي يستفيده السّامع، ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع

التّصديق والتّكذيب. ألا ترى أنّك إذا قلت: «عبدالله جالس»، فإنّما الصّدق والكذب وقع في جلوس عبدالله، لا في عبدالله، لأنّ الفائدة هي في جلوس عبدالله». (الأصول، I، 67).

وابن السّرّاج إنّما يعيدنا بهذا إلى مسألة حلّلناها، وتتمثّل في علاقة الخبر، باعتباره مصطلحا للمحلّ الإعرابيّ الذي يكون بعد المبتدإ من ناحية، بالخبر باعتباره معنى من معاني الكلام من ناحية ثانية. ويبدو أنّ تأويل ابن السّرّاج للموضع الذي يقع عليه التّصديق والتّكذيب قد تناقله النّحاة من بعده، ممّا جعل ابن هشام يردّه مدقّقا أنّ «الخبر الذي شرطه احتمال الصّدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدإ، للاتّفاق على أنّ أصله الإفراد، واحتمال الصّدق والكذب إنّما هو من صفات الكلام» (مغني اللبيب، II، 405 ـ 406).

قد يكون مفهوم الصّدق والكذب الذي اتّخذه النّحاة لتمييز الخبر من الإنشاء متأتّيا من مناقشاتهم قضايا توكيد الخبر بالمفعول المطلق، يدلّنا على ذلك بعض ما نجده من ملاحظات متعلّقة بما سمّاه سيبويه ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله وذلك من مثل:

ـ هذا عبدالله حقّا.

ـ وهذا زيد الحقّ لا الباطلَ. (الكتاب، I، 378).

ذلك أنّ بعض النّحاة يمكن أن يكون ذهب في فهم مثل هذا الكلام إلى أنّ الحقّ والباطل إنّما هما الصّدق والكذب، فكان الإثبات في قولك:

ـ هذا زيد، ممّا يمكن توكيده على اعتبار كونه خبرا يجوز أن يكون صدقا أي حقّا، كما يجوز أن يكون كذبا أي باطلا. وهو تأويل نذكره لأنّنا وجدنا لدى النّحاة من الملاحظات ما يشعر بأنّهم فهموا مثل هذا الفهم ولكنّنا لا نميل كثيرا إلى اعتماده، لأنّنا نعتقد أنّ مفهوم الصّدق والكذب أخذ عن

المنطق اليوناني، إذ يعتبر الصّدق والكذب مفهوما أساسيّا في معالجة القضايا وتحليلها، والاستدلال على ما تتضمّنه في ذاتها من صدق أو كذب.

وقد ذهب الرّضيّ مذهبا خاصّا في تحليل مفهوم الصّدق والكذب، منطلقا في ذلك من اعتبار أنّ كلّ الجمل إنّما هي مقول قول للمتكلّم فيكون معنى جميع هذه المصادر المنصوبة المؤكّدة، «إنْ كانت بعد الجملة الخبرية، قولا حقّا مطابقاً للخارج» (شرح الرّضيّ على الكافية، I، 326). فتكون بذلك جملة من مثل:

ـ هذا زيد حقّا، مفيدة:

أ ـ إثبات المعنى الإحالي بواسطة «هذا زيد».

ب ـ تأكيد إثبات المعنى الإحالي: بواسطة «حقاً».

فمقول القول المفعول به لفعل المتكلّم هو: «هذا زيد» فحسب، أمّا حقا فهو مفعول مطلق، فكأنه قال: أقول: «هذا زيد» قولا حقّا، أو قول حقّ يطابق الخارج.

ـ والإثبات في «هذا زيد» أفاد أنّ الكلام حقّ مطابق للخارج وذلك باعتبار أن الإخبار صدق مبدئيّا.

وتوكيد الإثبات بوساطة «حقّا» أفاد ما أفاده الإثبات السّابق.

لذلك كانت هذه المصادر المنصوبة المؤكّدة للجملة الخبرية تفيد «قولا حقّاً مطابقاً للخارج، وهذا المعنى تدلّ عليه الجملة السابقة نصّا، بحيث لا احتمال لغيره من حيث مدلول اللّفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللّفظ لا تدلّ إلاّ على الصّدق، وأمّا الكذب فليس بمدلول لفظي، بل هو نقيض مدلوله». (السّابق) فمدلول اللّفظ الصّدق واحتمال الكذب عقليّ، لذلك وجد التّوكيد وهو لفظيّ، أيضاً ولكنّه معنى. وأمّا قولهم الخبر محتمل للصّدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصّدق، بل المراد أنّه يحتمل

الكذب من حيث العقل، أي لا يمتنع عقلا ألاّ يكون مدلول اللفظ ثابتا. (السابق) بحيث يجوز تكذيبه. فمدلول اللّفظ في الجملة الخبريّة الصّدق أبدا أمّا الكذب فهو احتمال «عقليّ» ينتج عنه احتمال الصّدق.

وإنّما سمّي هذا النّوع من المصادر مؤكّداً لغيره في مقابل المؤكّد لنفسه[1] لأنّك تؤكّد باللّفظ الذي هو معنى مثل «حقّاً» «لفظاً محتملا لذلك المعنى ولنقيضه، والنّصّ غير المحتمل، فلذلك قيل مؤكّد لغيره» (السابق، I، 328). وهذا يعني أنّ:

ـ هذا زيد: تحتمل الصّدقّ وهو معنى «حقّاً» وتحتمل نقيضه.

ـ وحقّا لفظة لا تفيد إلاّ معنى الصّدق فلمّا أكّدت ما احتمل الصّدق والكذب قيل أكّدت غيرها...

إنّ الذي يعنينا من مذهب الرّضي على وجه الخصوص:

أ ـ تمييزه عمل الإنشاء من محلّ الإحالة في جمل من مثل: «هذا زيد حقّاً»، واستناده في ذلك إلى مستويات عمل القول سواء كان صريحا أو ضمنيّا. فـ«حقّا» بمنزلة: «أقول ذلك القول الحقّ»، أو «أحقّ ذلك». وهو فعل المتكلّم وليس له خارج موجود فلا يمكن أن يحتمل التّصديق والتّكذيب، ولا يمكن أن يكون له وجود في الكون يطابق لفظه فيقال له صدق، أو لا يطابقه، فيقال له كذب.

أمّا «هذا زيد» فهي إشارة إلى زيد إشارة إسنادية حصل بمقتضى لفظها

(1) يسمّي سيبويه المؤكّد لنفسه المؤكّد به نفسه، والمؤكّد لغيره المؤكّد به العامّ. وقد بيّنا الفرق بين النوعين لديه (ن. أعلاه ص ص93 ـ 96). والرّضي ينطلق من أمثلة صاحب الكتاب، ولكنه يسمّي «المؤكّد به العامّ» في مثل: «هذا عبد الله حقاً» توكيداً لغيره، ويسمّي المؤكّد به نفسه في مثل: «سير عليه سيراً» المؤكّد لنفسه، ويُلاحِظُ أنّ المؤكّد لغيره والمؤكّد لنفسه هي عبارة المتأخّرين. (شرح الرّضيّ، I، 328).

معنى إثباتي يدلّ على وجود من يشار إليه وجودا خارج اللفظ، واقعا في الكون، محتملا للتّصديق والتكذيب على سبيل يكون فيها «الصّدق محتمل اللّفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للّفظ عليه». (الرّضي، IV، 11).

ب ـ تحليله مفهوم الصّدق والكذب تحليلا يستند إلى ألفاظ النّحاة ومناهجهم، وميله بهذا المفهوم عن دلالته لدى المناطقة فيما يحلّلونه من قضايا استدلاليّة. فقد توخّى في تحليله منهج صاحب الكتاب في دراسته تأكيد الإثبات بالمصادر التي تمثّل فعل المتكلّم (ن. أعلاه، ص ص 39 ـ 40)، ساعياً من وراء ذلك إلى إرضاخ مفهوم الصّدق والكذب. لمذاهب النحاة وتصوّراتهم للكلام وألفاظه ومعانيه في علاقتها بالمتكلّم من ناحية وبالكون الخارجيّ من ناحية ثانية. وهي مذاهب وتصوّرات تتمحور حول المحلات الإعرابية وما يربطها من علاقات نحوية دلالية. ومن هذه المحلات ما ينشئه المتكلّم من محلّ لوجود قد يكون مطابقاً للكون الخارجيّ حسب لفظه وقد لا يكون كذلك فيحتمل لذلك التّصديق والتّكذيب.

وقد ربط صاحب المقتضب التّصديق والتّكذيب بالقائل المتكلم إذ كان الخبر لديه «ما جاز على قائله» التّصديق والتّكذيب (المقتضب، III، 89). وذلك لأنّه هو المنشيء لتلك العلاقة الرّابطة المؤلّفة لمعنى الوجود والكون على سبيل الإثبات أو النفي أو التّوكيد.

والمتكلّم إنّما يثبت أو ينفي أو يؤكّد وجودا له خارج حاصل بغير ذلك اللّفظ، وهو يقصد بهذا اللّفظ مطابقته لذلك الخارج «فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلا فهو كذب. فلهذا قيل: إنّ الخبر محتمل للصّدق والكذب. فالصّدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للّفظ عليه». (شرح الرضي، VI، 11).

فالإنشاء ما لا يجوز تصديقه وتكذيبه، وذلك يعود إلى أنّ الألفاظ في

الحقيقية لفظان:

أ ـ لفظ نعبّر به عن غيره من الأعمال التي يكون لها خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة، وهو الخبر.

ب ـ لفظ مجراه عمل يعمله عامل[1] وهو عمل «لفظي» ليس له خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة، وهو الإنشاء.

إنّ ما كان له خارج موجود في الكون في أحد الأزمنة جاز تصديقه وتكذيبه، وإنّ ما لم يكن له خارج موجود في الكون في أحد الأزمنة لا يجوز تصديقه وتكذيبه، وذلك لأن التّصديق والتّكذيب إنّما هو تصديق مطابقة اللّفظ لذلك الخارج الموجود في أحد الأزمنة، ولا يكون ذلك إلا في الخبر، لأنّ له خارجا موجودا، «فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلاّ فهو كذب». (شرح الرّضي، IV، 11).

وإذا كان ذلك كذلك كان عدم جواز تصديق الإنشاء وتكذيبه متأتياً من أنّ الإنشاء كلام «لا خارج له تقصد مطابقته» (السابق) لذلك كان لفظ «بِعْتُ» الإنشائي إيقاعياً لا خارج له، يقول الرضيّ: «بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ وهذا اللّفظ موجد له. فلهذا قيل إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصّدق والكذب. وذلك لأنّ معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها؟» (السابق، IV، 12).

على هذا الأساس من الوضوح ميّز النّحاة الإنشاء من الخبر وفصلوا الكلام الإنشائي من الكلام الخبريّ، فقد كان مقياسهم الأوّل احتمال اللفظ الصّدق والكذب، أو عدم احتماله الصّدق والكذب. وقد ربط الرّضيّ ذلك

(1) وهي عبارة السيّرافي التي قصد بها باب النداء. (هامش الكتاب، II، 182).

بقصد المتكلّم، وذلك أنّ «الكلام الخبريّ هو الذي يقصد المتكلّم أنّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلّم به، فإن طابقه سمّي كلامه صدقا وإلا فكذبا و (الكلام) الإنشائيّ ما لا يقصد المتكلّم به ذلك، بل إنّما يحصّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام». (شرح الرضي، III، 149).

ومفهوم القصد مفهوم يخرج النحو والإعراب من طبيعتهما الشّكليّة المجرّدة ليجعلهما ينبنيان على ما ينشئه المتكلّم المعرب من علاقات مع الكون الخارجي في المقامات المختلفة. وهو مفهوم يقحم المتكلّم في عمل الإعراب ويبوّؤه في مستوى الإنجاز مركزا محوريّا عند إنشاء المعاني.

وإنّ في ربط الإنشاء والإخبار بمقاصد المتكلّم إشارة إلى مسائل ذات أهميّة، منها ما يتصل بعلاقة اللّفظ بالمعنى الخبري أو بالمعنى الإنشائي، فمن الألفاظ ما وضعت للخبر وقصد باستخدامها الإنشاء... ومنها ما يتّصل باللّفظ وما ينجزه به المتكلم من أعمال بحسب السّياقات المقاميّة والأعراف الاجتماعية، والمواضعات اللّغوية. ومنها أيضاً أن القصد يبقى في نهاية الأمر أصلح مقياس وأقوى قرينة لتمييز الإنشاء من الخبر عندما تتشابه الأعمال وتتماثل الألفاظ.

يمكن أن يكون مفهوم الصدق والكذب باعتباره مقياسا لتمييز الإنشاء من الخبر مفهوما منقولا عن المنطق وقضاياه لكن لا ضير في ذلك إن استخدم في الدّرس النحوي استخداما ينمّ عن تأصيله ويستند إلى مذاهب وتصوّرات لغويّة لا تخرج عن تصوّرات النّحاة ومذاهبهم وألفاظهم.

ومهما يكن فإنّه يمكن اعتبار مقياس الصّدق والكذب من المقاييس العامّة التي تطبّق على جميع اللّغات وذلك لأنّه مقياس يحدّد العلاقة بين المتكلّم واللغة والأشياء. وهي علاقة لم يخل جيل من الأجيال المفكّرة في تاريخ الإنسان من تقصّيها ودراستها.

ولكن هل يحدّ الإنشاء بمقياس الصّدق والكذب حسب؟ أم إنّ مفهوم

الصّدق والكذب ليس إلاّ مقياسا خارجا عن الحدّ وناتجاً عن طبيعة الإنشاء المتمثّلة خاصة في كونه كلاما ليس له خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة؟

يبدو أن مفهوم احتمال التّصديق والتّكذيب مفهوم عامّ، وهو ألصق بحدّ الخبر، أو هو حدّ مشترك فاصل بين الخبر والإنشاء، لذلك لم يكتف النحاة بهذا الحدّ لضبط الإنشاء. وإنما الإنشاء لديهم هو ما يحدثه المتكلّم بالقصد من معنى ليس له خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة. فهو الكلام الذي يوجد به المتكلّم المعنى الخارج في الحال. وهذا الحدّ عبروا عنه بطرق مختلفة منها أنّ الإنشاء هو ما اقترن معناه بلفظه، إلاّ أنهم قصدوا باقتران المعنى باللّفظ الأثر الذي يحدثه المتكلّم في الخارج بما ينجزه من لفظ. وهو المفهوم الذي من أجله ميّز بعضهم الإنشاء من الطّلب وذلك باعتبار الأول إيقاعاً للأثر باللّفظ، والثاني اقتضاء للإيقاع وطلبا لإيجاده.

والظاهر أنّ النّحاة وغيرهم تشبّثوا بمفهوم عدم التّصديق والتّكذيب لحدّ الإنشاء لما يختصّ به هذا المفهوم من تعميم يشمل الطّلب والإيقاع. فكأنّهم خافوا خروج الطّلب عن حدّهم فمالوا عن الحدّ الدّقيق إلى الحدّ الأعمّ.

على أنّهم، مع ذلك، قاربوا بين الإيقاع والطّلب، واعتبروا كليهما إنشاء متّخذين لبيان ذلك سبلا مختلفة.

الفصل الثّالث

الإنشاء بين الإيقاع واقتضاء الإيقاع

توّصلنا إلى تدبّر حدّ الإنشاء بمفهومه الأوّليّ لدى النّحاة دون أن نخوض فيما قد يناسب هذا الحدّ أو يدخل تحت بابه من مباحث، واكتفينا بالإشارة الصّريحة إلى أنّ النّداء وما كان بمنزلته يجسّد لديهم مفهوم الإنشاء وذلك باعتباره إيقاعاً لمعناه بلفظه. كما أشرنا إلى أنّ مفهوم الإنشاء قد يكون تبلور انطلاقاً من المناقشات الطويلة التي دارت بين النحاة حول النّداء والتي كان نصّ صاحب الكتاب منطلقاً لها. وقد كان نصّ صاحب المقتضب مؤسّسا لمفهوم الإيقاع، وهو نصّ زاده السّيرافي وابن يعيش من دقيق الملاحظات ما يؤهّله ليكون وثيقة فريدة لما بلغه الدّرس النّحوي من عمق ووضوح في رصد ما يعمله الإنسان باللّغة.

وذكرنا أنّ هذا النوع من أصناف الكلام كان في الحقيقة خارجا عن ثنائية الواجب وغير الواجب عند سيبويه. وكان يمثّل قسما ثالثا سمّيناه استنادا إلى بعض ما ورد في الكتاب من إشارات كلاما شبيها بالأصوات.

وقد تبيّنا ما يميّز هذا القسم من الكلام من قسم الخبر وذلك استناداً إلى ما ذكره النّحاة من مقاييس وحدود وشروط. وبقي علينا أن نتبيّن ما يميّز الإنشاء بمفهومه الأوّلي الإيقاعي من أعمال الطّلب، ثمّ نتبيّن أيضاً ما يجمع بين الإنشاء الإيقاعي من ناحية والطّلب من ناحية ثانية. كما بقي علينا أن نضبط المباحث التي اعتبرها النّحاة داخلة تحت هذا النّوع أو ذاك وبعض ما اختلفوا فيه منها.

على أنّه علينا قبل ذلك أن نحدّد المقصود بالطّلب لدى النّحاة بعد سيبويه وما تميّز به لديهم من الخبر، لبيان ما يمكن أن يكون قد رشّحه ليكون إنشاء شأنه في ذلك شأن الإيقاع.

1 ـ الطّلب وصلته بالإنشاء:

رأينا أنّ الطّلب لم يبلغ في «الكتاب» درجة من التّرسّخ تجعل منه مصطلحا مضبوط الحدّ والموضوع، واضح الفروع والمباحث. فقد استعمل سيبويه الطّلب في سياقات قليلة، منها ما تعلّق بالتمنيّ، (الكتاب، I، 286). ومنها ما تعلّق بالدّعاء (الكتاب، II، 302)، ومنها ما ورد في سياق المقابلة بين معنيي الطّلب والخبر (السابق، II، 406). ومنها ما ورد في سياق الحديث عن القسم الذي يكون فيه معنى الطلب. (السابق، III، 106 ـ 126).

ويمكن أن نجد، فيما عدا ذلك، جمعا لمباحث الطلب دون ذكر لمعنى الطّلب الذي يجمعها، من مثل ما نجده في «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواب الأمر والنهي والاستفهام والتّمنّي والعرض» (السابق، III، 93). بل ربّما كان معنى الشرط أغلب على معنى الطّلب في تحليل هذا النوع من الجمل عند سيبويه.

والغالب أنّ عدم حسم صاحب الكتاب في حدّ الطّلب وضبط موضوعه ومباحثه قد ولّد بعض التردّد في استخدامه عند النحاة بعد سيبويه. ومن هؤلاء نذكر المبرّد، فقد غلب على استعماله لمصطلح الطّلب معنى الدّعاء، وقد يكون ذلك راجعا إلى ذلك السّياق الذي ورد فيه حديث صاحب الكتاب عن الطّلب متعلّقا بالدعاء (الكتاب، II، 302).

فقد اعتبر المبرّد الطّلب مبحثا من مباحث الأمر والنّهي مرادفا للدّعاء. يقول: «قيل دعاء وطلب للمعنى لأنّك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه» (المقتضب، II، 132). كما لاحظ أنّ العلاقة بين الطّلب والأمر

والنهي قائمة على «أن الطّلب من النّهي بمنزلته من الأمر ويجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر» ملاحظاً مرّة أخرى أنّك لا تقول نهيت من فوقي ولكن طلبت إليه. مؤكّداً بذلك نزعته إلى اعتبار الطّلب مبحثا خاصا يريد به الدّعاء بلفظ الأمر أو بلفظ النّهي. أو أيضاً بلفظ الخبر وذلك أنّ مثال:

«غفر الله لزيد: لفظه لفظ الخبر ومعناه الطّلب، وإنّما كان كذلك لعلم السامع أنّك لا تخبر عن الله. عزّ وجلّ. وإنما تسأله». (السّابق، II، 132).

فالطلب اختصّ لدى صاحب المقتضب بمفهوم سؤال من أنت دونه، ويكون بلفظ الأمر، أو النّهي، أو لفظ الخبر، وربّما استعمل المبرّد لفظة الطّلب بإزاء لفظة الدّعاء ومقصده واحد. وشبيه بهذا التّخصيص لكلمة الطّلب ما نجده عند ابن يعيش، فقد أورد ذكر الطّلب بمعنى لا يخلو من التّعميم، ثمّ دقّق استخدامه على سبيل الاصطلاح فجعله قسيما للأمر والدّعاء من ناحية، كما جعله نوعا من أنواع الأمر يختلف بحسب إضافاته من ناحية ثانية، يقول: «اعلم أنّ الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر، وإن كان من النظير قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء». (شرح المفصّل، VII، 58)، إنّ هذا التردّد في استخدام مصطلح الطّلب ظَلَّ سائداً في ظنّنا إلى فترات متأخرة، ولعلنّا نجد صدّى ذلك التردّد في نصّ همع الهوامع (ن. أعلاه ص 167).

على أنّ التّخصيص لمعنى الطّلب الذي لم يخل من اختلاف وتردّد لم يترسّخ في كتب التّراث النّحوية، وذلك لغلبة نزعة ثانية لدى النّحاة جعلت الطّلب لا يختصّ بالدّعاء أو بمبحث من مباحث الأمر أو النهي أو فرع من فروعهما وإنّما هو معنى يشملهما ويُعمّهما مع سائر ما يكون بمنزلتهما ممّا سمّاه سيبويه غير الواجب عامّة ممّا لم يستقرّ في علم المتكلّم، أو مما سمّاه غيره ممكنا يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون.

ومن هؤلاء النّحاة نجد صاحب شرح المفصّل ذاته، إذ يشير إلى أنّ القسم والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمنيّ، أفعال فيها معنى الطلب، وذلك في سياق حديثه عن النّون المؤكّدة الشديدة أو الخفيفة التي تدخل على الأفعال المستقبلة «فلا يؤكّد بها إلاّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطّلب وذلك ما كان قسماً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضا أو تمنّيا» (شرح المفصّل، IX، 37).

ولعلّ «الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطّلب» هو ترجمة دقيقة للفعل غير الواجب، وقد بيّن صاحب الكتاب ما يفيد ذلك عند حديثه عن النّونّ الثّقيلة والنّون الخفيفة ومواضعهما.

على أنّ ما يلاحظ في هذه المباحث التي ذكر ابن يعيش أنّ فيها معنى الطّلب هو إضافته مبحث القسم وهو عمل لم يكن ضمن الأعمال غير الواجبة، إذ اعتبره سيبويه توكيدا للكلام وكأنّه أخرجه بذلك من الكلام ليلحقه بالأدوات المؤكّدة للخبر. على أننّا لاحظنا أيضاً أنّ صاحب الكتاب ذكر القسم في السياقات القليلة التي تحدث فيها عن الطّلب، يقول: «وقد يقولون أقسمت لمّا لم تفعلنّ لأنّ ذا طلب». (الكتاب، III، 516). وكان قبل ذلك قد ذكر أنّ الأفعال في القسم هي بمنزلة «والله»، «فتقول: أقسمت عليك إلاّ فعلت... ووجه الكلام لتفعلنّ، ولكنّهم إنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب». (السابق، III، 106).

وما يمكن أن يستنتج من هذا هو أنّ سيبويه يميّز المركّب الحرفي «والله»، من المركّب الإسنادي نحو نشدتك الله وما يكون بمنزلته نحو: أقسمت عليك، فيرى أنّ المركّب الأول توكيد وأنّ الثاني طلب، فهو إنما يصنّف أشكالا لفظيّة ويحدّد لكلّ شكل معناه وموضعه.

وقد عمد الرّضي إلى تحليل هذا التّركيب الذي تدخله «إلاّ» بعد القسم، فبيّن أن «إلاّ» إنّما تكون لنقض معنى النّفي الذي تضمّنه القسم» (شرح

الرضي، I، 140). وإنّما يقصد معنى السّلب الحاصل من معنى الطّلب الذي أفاده المركّب الإسنادي المتمثّل في «أقسمت عليك» والذي ألحقه سيبويه بـ«نشدتك الله». فالرّضي وابن يعيش استوعبا تصنيف صاحب الكتاب استيعابا كاملا، لذلك صنّف ابن يعيش القسم ضمن الطّلب، وهو يقصد ضربا من القسم، وأشار إشارات ضمنيّة إلى ألفاظه وأنواعه ومواضعه، (ن. شرح المفصّل، VIII، 32 ـ 33). وسمّى الرّضيّ هذا النّوع من القسم الطلبي قسم السّؤال تارة وقسم الطّلب تارة أخرى، (ن. شرح الرضي، II، 140). كما بيّن «أنّ القسم على ضربين: إمّا قسم السؤال، وهو نشدتك الله وعمّرتك الله، وعَمْر الله، وقِعدَك الله، وبالله لتفعلنّ...» (السابق، IV، 308). وإمّا قسم التّوكيد، وهو الذي يتّصل بالخبر فيفيد معنى التحقيق من مثل والله لأفعلنّ. وقد تحوّل النوعان بعد ذلك إلى قسم خبريّ، وقسم استعطافي طلبيّ. وقد تبع ابن هشام الرّضي فيما ذهب إليه فسمّى قسم الطّلب «القسم الاستعطافي نحو: «بالله هل قام زيد؟»، أي أسألك بالله مستحلفاً. (مغني اللبيب، I، 106). وهو قسم يختصّ بدخوله على الجملة الإنشائية الطّلبية، وذلك لأنّ القسم أيّاً كان توكيد، فإذا تعلّق بإنشاء طلبي أفاد توكيد ذلك الكلام وهو معنى الاستعطاف. وإذا تعلّق بخبر كان توكيدا لذلك الخبر. وقد انتبه النّحاة المتقدّمون إلى ذلك فبيّنوا أنّ موضع القسم موضع خارج عن حدّ الإفادة التّامة التي يطلبها الكلام ليحسن السّكوت عليه، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بطريقته التي شرحنا مقتضاها، كما عبّر عن ذلك ابن السّرّاج حيث يقول: «لم يؤت بجملة القسم إلا لمجرّد التّوكيد لا للتّأسيس». (الأصول في النّحو، II، 405). كما لاحظ أنّ القسم في الكلام إنما تجيء به للتّوكيد وهو وحده لا معنى له. لو قلت والله وسكتّ، أو بالله ووقفت، لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور (السابق، I، 525). وهو في ذلك يميّز بين نوعين من القسم، قسم يتعلّق بالخبر وشكله اللّفظي «والله»، وقسم طلبيّ ينجز بالفعل من مثل سألتك بالله ويختصر في شكل «بالله» حيث يختزل حرف الجرّ الفعل

الذي تعدّى به.

وقد نجد لدى النّحاة ما يفيد أنّ الأمر والنّهي هما أصل الطّلب، وأن سائر المباحث من استفهام وتمنّ وعرض إنّما هي بمنزلة الأمر والنّهي فـ«العرض بمنزلة الأمر والنّهي لأنّه استدعاء كما تستدعي بالأمر». (شرح المفصّل، IX، 37). وكذلك اعتبروا «التمنّي في معنى الأمر لأنّ قولك ليتك تخرجنّ بمعنى اخرجنّ لأن التمنّي طلب في المعنى...» (السابق، ص 41).

ولكن قد نجد ما يشير إلى ما أشار إليه صاحب الكتاب من تمييز للاستفهام من الأمر وذلك لما في الأمر من تزجية للمخاطب إلى إيقاع حدث، وهي تزجية لا نجدها حسب سيبويه في الاستفهام يقول: «فإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك (يعني التّزجية) إنّما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا. (الكتاب، I، 289). وهو ما أشار إليه السّيرافي حين لاحظ أنّ الأمر إنّما يسوق المأمور إلى أمر يحدثه (السابق، ن. الهامش).

ونحن نجد صدى كلّ ذلك لدى الرّضي، إذ جعل «الطّلب على ضربين:

أ ـ إمّا طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنّهي والتّحضيض والعرض والتّمنّي.

ب ـ أو السّؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام (شرح الرّضي، IV، 485).

إنّ هذا التمييز للاستفهام من الأمر والنّهي وما يكون بمنزلتهما سيكون له أثر في تحديد أنواع الطّلب لدى البلاغيّين خاصّة كما سنتبيّن ذلك في الباب الثّالث.

على أنّ ذلك لا يمنع من أن النّحاة قد توخّوا مذهب التّقريب بين أعمال الاستفهام والأمر والنّهي في كثير من الأحيان. وقد رأينا بعض ذلك عند

سيبويه حين بيّن أن «الاستفهام كالأمر في أنّه غير واجب وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السّائل» (الكتاب، I، 98 ـ 99). وأنّ في قولك: أزيد عندك؟ معنى أعلمني وأخبرني.

ومهما يكن فإنّ الاستفهام طلب كالأمر والنّهي «فإذا قلت: أضربت زيدا؟ كنت طالبا ما لم يستقرّ عندك» (المقتصد، II، 1120). والمقصود بما لم يستقرّ عند المتكلم إنّما هو الفعل المستفهم عنه وهو الضّرب، وهو عمل ممكن الوقوع ومختلف عن عمل الطّلب المتمثّل في الاستفهام وهو ما سبق أن سمّيناه عمل المتكلّم.

إنّنا نريد بهذه الملاحظة التّمهيد لبيان ما يميّز الطّلب من الإنشاء الإيقاعي عند من ذهب إلى تمييز الطّلب من الإنشاء. وهي مسألة وثيقة الصّلة بتمييز كلّ منهما من الخبر.

إنّ ما يميّز الطّلب من الخبر عند الكثير من النّحاة (ن. نصّ همع الهوامع) هو:

أ ـ عدم احتمال الطّلب للتّصديق والتّكذيب.

ب ـ تأخّر معنى الطّلب عن لفظه، وهو ما يجعله ممكنا غير واجب. والمقياس الأوّل هو المقياس ذاته الذي يعتمد في تمييز الخبر من الإنشاء وقد سبق أن فصّلنا القول في ذلك تفصيلا، وشرحنا معنى احتمال التّصديق والتّكذيب، وعلاقة ذلك الاحتمال بمطابقة الكلام للخارج، وأنّ الإنشاء كلام ليس له خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة، وإنّما هو كلام موجود بلفظه لمعناه، ولأنّه ليس له خارج لا يمكن الحديث عن مطابقة الكلام لذلك الخارج وعدمها، وهو السّبب الذي من أجله لا يمكن أن يحتمل التّصديق والتّكذيب.

وقد حلّلنا ذلك استناداً إلى الإنشاء الإيقاعي ووضّحناه بمبحث النّداء

الذي يمثّل رأس مباحثه كما رأينا، ولكن هل يمكن أن نطبّق المنهج ذاته على الأمر والنّهي والاستفهام وغيرها من مبحث الطّلب؟ وهل يكون للأمر خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة تقصد مطابقته للّفظ أم هل إنّ الأمر ليس له خارج وهل الأمر عمل موجد بلفظه لمعناه شأنه في ذلك شأن الإنشاء الإيقاعي؟ أم إنّ معناه متأخّر عن لفظه كما يدّعي ذلك الكثير من النّحاة؟.

لقد لاحظنا أنّ ابن يعيش ذهب إلى اعتبار الاستفهام بالهمزة إيقاعاً لعمل الطّلب، كما كان النّداء بالياء إيقاعاً لعمل النّداء. فقد قابل بين أدعو وأستفهم باعتبارهما عبارة عن حرفي الدّعاء والاستفهام من ناحية، و «يا» وهمزة الاستفهام من ناحية ثانية، باعتبارهما تحقّقان نفس الدّعاء (يعني النّداء) ونفس الطّلب. يقول: «فأنت إذا قلت: يا غلام زيد، فهو نفس الدّعاء وإذا قلت: أدعو، كان إخبارا عن وقوع الدّعاء، وكذلك إذا قلت: أستفهم كان عبارة عن طلب الفهم (يعني إخبارا)، وإذا قلت: أقام زيد؟ كان نفس الطّلب». (شرح المفصّل، VIII، 7).

فابن يعيش يقحم عمل الطّلب ضمن الإنشاء، ويعلّل ذلك بأن في حرف الاستفهام إيقاعاً لعمل الاستفهام، وهو ما يقتضي أنّه عمل ليس له خارج موجود في الكون سابق أو مزامن أو لاحق بعمل القول.

على أنّ ما يتميز به الاستفهام من النّداء، هو أنّ الاستفهام عمل يتعلّق بمضمون قضويّ، وهو في الأصل كلام دخله معنى الاستفهام، في حين أنّ النّداء محض إنشاء لأنّه تنبيه للمخاطب ولا مضمون له غير إرادة التنبيه بواسطة حرف «الياء» المتعلّق بالمنادي المفرد. ففي قولك: أقام زيد؟ يمكن التمييز بين:

ـ مضمون قضوي يتمثّل في إسناد القيام إلى زيد. وهو ممّا يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون.

ـ واستفهام متعلّق بذلك المضمون، والاستفهام مسند إلى المتكلّم،

ولكنه ليس ممّا يكون ولا يكون وإنّما هو معنى يوقعه المتكلّم بواسطة لفظ الاستفهام. أما قيام زيد فهو متعلق عمل الاستفهام ولا يلحقه من أثر عند تعلّق الاستفهام به سوى معنى الإمكان.

بهذا يتّضح مذهب ابن يعيش في اعتبار الاستفهام إنشاء، ولئن لم يدقّق إنشائيّة الأمر، فقد لاحظ أنّه عمل يرجع إلى الشّكل التّركيبي الخبريّ الذي يمكن أن يفصل فيه بين عمل المتكلم والمضمون القضوي المأمور به، وذلك عند تحليله لصيغة الأمر في قولك: «قم» (ن. أعلاه، 137 ـ 138). ولعلّ هذا التّمشي في التّحليل هو الذي اعتمده السّيوطي في النصّ الذي ردّ فيه على من فصل الطّلب عن الإنشاء، ذلك أنّ مَنْ ميّز الطّلب من الإنشاء ذهب إلى أنّ معنى الضّرب في قولك: اضرب، لم يقترن معناه بلفظه، بل تأخّر عنه. وقد بيّن السّيوطي أنّ وجه الاعتراض على هذا المذهب أنّ حقيقة العمل في قولك آمرا: اضربْ، ليس الضّرب الذي سبيله أن يتأخّر عن اللّفظ وإنّما هو طلب الضرب والأمر به. فلا يكون الأمر بذلك معنى متأخّرا عن لفظه، ولا يكون له خارج موجود في أحد الأزمنة الثلاثة. وإنّما الأمر إيقاع وإذا كان كذلك فإنّ «طلب الضرب مقترن بلفظه، أمّا الضّرب الذي (يمكن أن) يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطّلب لا نفسه». (همع الهوامع، I، 34).

وإذا صحّ ذلك صحّ أن يكون مفهوم الإمكان معنى يولّده عمل الأمر أو عمل الاستفهام فيما يتعلّقان به من أفعال. وصحّ كذلك ما ذهب إليه صاحب الكتاب من أنّ المراد بغير الواجب إنّما هي الأفعال التي تكون بعد حروف الاستفهام والأفعال التي ينصّ عليها المتكلّم ويظهرها في صيغة الأمر.

إنّ في اللّفظ بصيغة الأمر إيقاعاً لعمل الأمر ومعناه، لذلك اعتبر لفظه مقترنا بمعناه شأنه في ذلك النّداء في قولك: يا زيد، إذ هو نفس التّصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عن الأمر كما يقع الإخبار عن النّداء...

وإنّ في قولك: اضرب، أمراً بإيقاع ما ليس بموجود في الخارج، وهو

الضّرب، أمّا الأمر نفسه فهو ايقاع للطلّب، وهو عمل مسند إلى المتكلّم ينجزه باللّفظ وإليه تعود قيمة الجملة وقوّتها.

أمّا فعل الضرب فهو مسند إلى المخاطب وفعل الضرب المسند مع المسند إليه المخاطب يكوّنان مضمون الجملة الذي يحيل على الكون الخارجي، وهو مضمون غير واجب الوقوع في زمان القول، ولا ينجز بلفظ الأمر نفسه، وإنّما يدخله بالأمر معنى إمكان الوجود في المستقبل بداية من انقطاع اللفظ بالقول.

ففي الأمر بصيغة الأمر إسنادان أشار إليهما ابن يعيش ولكنّه حلّل الإيقاع الذي ينجزه المتكلّم بالاستفهام، وقاسه على ما يكون في النداء من إيقاع، واقتصر على الإشارة إلى ما تتضمنّه صيغة الأمر من محلّين: محلّ فعل المتكلّم: أطلب، ومحلّ الحدث المطلوب: قيامك.

والظّاهر أنّ ابن يعيش تجنّب تحليل صيغة الأمر وما تتضمّنه من إيقاع للطّلب تحليلا مستوفى كما فعل ذلك في الاستفهام، بسبب غياب آلة الإيقاع التي توفّرت في الاستفهام، ولم تتوفّر في الأمر، ونعني بذلك الحرف الذي يكون علامة وأمارة على فعل المتكلّم. ويبدو أنّ صيغة الأمر قد أزعجت ابن يعيش وغيره لخلوّها من هذه الأدوات التي يوقع المتكلّم بواسطتها عمل الطّلب، ويؤكّد ما نذهب إليه ميله إلى الحلّ البسيط المتمثّل في اعتبار «الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللاّم وتلزمه لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني...» (شرح المفصّل، VII، 58). وهو، في نظرنا، وهم أدّى إليه قياسهم الأمر بسائر الأعمال الطّلبيّة التي تنجز بواسطة الحروف من ناحية، واعتبارهم الحروف هي المتضمّنة للمعنى الإنشائي، وهو مبدأ منغرس في مركز نظريّتهم اللّغويّة.

وقد سهّل عليهم مذهبهم في اعتبار الأصل في الأمر أن تدخل عليه اللاّم وتلزمه لإفادة معنى الأمر، تعليل الإنشاء في هذه الصيغة وبيان موضع فعل المتكلّم فيها. وهو ما انتهى بابن يعيش إلى أنّ «لام الأمر عوض عن آمر،

وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف النداء نائبة عن أنادي...»(شرح المفصّل، VIII, 15, II .7). وهو ما يتطابق مع المبدإ الثّابت المتمثل في أنّ الأصل في إفادة المعاني إنّما هي الحروف. (شرح المفصّل، VII، 127). وهو مبدأ تشبّث به ابن يعيش وعمد إلى تعميمه على صيغة الأمر ليبيّن العمل الإنشائي فيها ويبرز الأمارة على فعل المتكلم الذي لا بدّ له من أمارة تدل عليه وقد توفّرت تلك الأمارة في الاستفهام بجلاء، يقول ابن يعيش: «ولمّا كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بدّ من أدوات تدل عليه إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني». (شرح المفصّل، VIII، 150).

ولئن وجد ابن يعيش مخرجا لمسألة إنشائية صيغة الأمر، استند فيه إلى لام الأمر، فإنّ من النّحاة[1] من اختلطت عليه القضيّة، فخلط بين فعل المتكلّم والفعل المطلوب إيقاعه، وذهب إلى أنّ معنى الضّرب في قولك: اضرب، لم يقترن معناه بلفظه بل تأخّر عنه، فميّزوا بذلك الطّلب من الإنشاء، واعتبروا معنى الطلب متأخّرا عن لفظه، على عكس الإنشاء الذي يختصّ بأن يقترن معناه بلفظه.

ومهما يكن فإنّ صيغة الأمر مثّلت في الدّرس النحوّي لغزا لم يَجد له النّحاة حلاّ مقنعا. وهو لغز انكبّ على تفكيكه الأصوليّون وتوصّلوا إلى نتائج مهمّة كما سنتبيّن في الباب الثّالث، ولعلّ شدّة عناية النّحاة بالحرف، وقوّة النظرية التي توصلوا إليها بشأنه، قد حجبت عليهم الكثير من خصائص صيغة الأمر المكثّفة والخالية من الحرف أمارةً على الإنشاء.

2 ـ الإنشاء الإيقاعي والإنشاء الطلبي:

هما مصطلحان على ما اقترن معناه بلفظه من ناحية، وما تأخّر معناه عن لفظه فالأوّل إنشاء أو إيقاع أو إنشاء إيقاعي حسب عبارة الرضي (شرح

(1) نقصد عموماً الذين أشار إليهم السّيوطي في نصّه بكونهم يقسّمون الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء. (ن. همع الهوامع، I، 34).

الرّضي، IV، 11). والثاني إنشاء أو طلب أو إنشاء طلبي (السابق، IV، 12).

إنّ في استعمال الرّضيّ هذين المصطلحين المركّبين ما يدلّ على تردّد بين مذهبين في تقسيم الكلام، امتدّ النقاش بينهما إلى عصر ابن هشام، وهما مذهب من قسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، ومذهب من مال إلى التّقسيم الثنائي: الخبر والإنشاء. وقد جعل الرّضي الإيقاع والطّلب نوعين متولّدين ومتفرّعين عن الإنشاء باعتباره قسيما وحيدا للخبر. على أن الإنشاء الإيقاعي والإنشاء الطّلبي مصطلحان لم يترسّخ منهما إلا الثاني: الإنشاء الطّلبي وقابله عند البلاغيين الإنشاء غير الطّلبي معوضا الإنشاء الإيقاعي. وربّما كان في استعمال غير الطّلبي مكان الإنشاء الإيقاعي نزعة إلى توسعة المعنى وتحاشي إمكان اللّبس من استخدام الإيقاع الذي كان البعض يقصد به العقود فحسب نحو: بعت واشتريت. وهو ما نفهمه في الأمثلة التي يمثّل بها كثير من النّحاة للإنشاء الإيقاعي أو للإنشاء الذي يقابل الطّلب، نجد ذلك عند الرّضي نفسه حيث اعتبر أن أكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت (السابق، IV، 11). وحيث بيّن أن «بعت الإنشائي... لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ وهذا اللّفظ موجد له فلهذا قيل إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب. وذلك لأنّ معنى الصّدق: مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته له فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها؟» (السابق). وهذا هو التّفسير ذاته الذي فسّر به النّحاة الإيقاع في النّداء، حيث قالوا في حروف النّداء: «إنّه بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا إذا قلت: يا عبدالله، وقع دعاؤك بعبد الله». (المقتضب، IV، 202). وحيث ذهب السّيرافي إلى أن لفظ النّداء إنّما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل. (الكتاب، هامش، II، 182).

وقد لاحظنا أن النّداء بهذا المفهوم كان مؤسّسا لدى النحاة لمعنى الإنشاء باعتباره إيقاعاً. قد يكون ذلك صحيحاً، ولكن قد يكون وجد إلى

جانب ذلك ما ساعد على ترسيخ مصطلح الإنشاء بمعناه الإيقاعي، نقصد بذلك مفهوم العقود وإنشائها وإيجادها معانيها بألفاظها. وهذا يلاحظ خاصّة من هذه الأمثلة التي يوردها النّحاة عندما يتحدّثون عن الإنشاء الإيقاعي كما رأينا لدى «الرّضي» وهو ما نلاحظه أيضاً لدى ابن هشام في نصّ يفوق نصّ السّيوطي، الذي نقله عن الزّركشي، دقّة ووضوحا على الأقلّ في مستوى التّمثيل للأقسام والفروع. (شرح شذور الذهب، 41 ـ 42) وذلك بالرّغم من أنّ ابن هشام كان متردّدا بين المذهبين في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، أو إلى خبر وطلب وإنشاء. وهو ما يُبيّنه هذا النّصّ ذاته إذ يبرز أنّ صاحبه انتقل من اتّباع مذهب التّقسيم الثلاثي في مصنّفه «شذور الذهب» إلى التّحقّق من أنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط عند تأليف «شرح شذور الذّهب».

فقد ذهب أوّلا إلى أنّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء، وضابط ذلك لديه «أنة إمّاأن يحتمل التّصديق والتّكذيب أولا. فإن احتملهما فهو الخبر نحو: قام زيد، وماقام زيد. وإن لم يحتملهما، فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا. فإن تأخّر عنه فهو الطّلب نحو: اضرب ولاتضرب وهل جاءك زيد؟ وإنّ اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أنت حرّ»، وقولك لمن أوجب لك النّكاح: «قبلت هذا النّكاح»». (السّابق، 41).

فالخبر ماكان للفظه خارج موجود وحاصل بغير هذا اللّفظ الذي يقصد به مطابقة ذلك الخارج الموجود، فاحتمل لأجل ذلك التّصديق والتّكذيب. ويكون بالإثبات وبالنّفي ومايكون بمنزلة الإثبات والنّفي.

وماعدا ذلك نوعان كلاهما لا يحتمل التّصديق والتّكذيب ولكنّهما مختلفان من حيث تأخّر المعنى عن اللّفظ أو إيقاعه واقترانه به، فالأوّل الطّلب، والثّاني الإنشاء.

فأمّا الطّلب فأمثلته الأمر والنّهي والاستفهام.

وأمّا الإنشاء فأمثلته العقود نحو«أنت حرّ» و «قبلت هذا الزّواج».

وربّما مثّل الرّضيّ للإنشاء الإيقاعي «ببعت» و «اشتريت»، ومثّل ابن هشام للإنشاء الذي يختلف عن الطّلب بواسطة «أنت حرّ» و «قبلت هذا النّكاح» بسبب وضوح عمل العقود بهذه الألفاظ وإيقاع معانيها بها واتّخاذ مفهوم الإيقاع فيها طابعا رسميّا يقرّه الشّرع. وهي في ذلك مختلفة بعض الاختلاف عن النّداء الذي يحصّل معناه بحروف النّداء لما فيها من امتداد الصّوت لتنبيه المدعوّ، وربّما كان في النّداء بعض الطّلب المتّصل بتنبيه المخاطب وهو أمر يقتضيه عمل النّداء...

إذا صحّ هذا الاعتبار فإنّ إيقاع العقود يكون قد زحزح باب النّداء عن تمثيل الإنشاء بمفهومه الإيقاعي، وقد كان ذلك التّمثيل واضحا جليّا مع صاحب المقتضب وسائر من ناقش ظاهرة النّداء من النّحاة ممّن جاء بعده.

وإذا صحّ هذا الاعتبار فإنّه يكون من الممكن أيضا أن ينحصر مفهوم الإنشاء الإيقاعي في العقود دون غيرها من المباحث لذلك قابلوا في فترة لاحقة الإنشاء الطّلبي بالإنشاء غير الطّلبي عوضا عن الإنشاء الإيقاعي.

وإذا صحّ هذا الاعتبار أيضا فهمنا لماذا انتقل النّداء عند المتأخّرين من البلاغيّين إلى قسم الإنشاء الطّلبي وفهمنا أسباب طمس مفهوم الإيقاع فيه وقد كان عن المتقدّمين من النّحاة أحسن ممثّل لظاهرة الإيقاع والإنشاء وإيجاد المعنى باللّفظ وإنجاز العمل اللّغوي.

فإذا كان ذلك فهمنا أيضا هذه النّزعة لدى ابن هشام في تمييز الإنشاء من الطّلب، أعني الإنشاء الإيقاعي الذي لايعني به في ظنّي غير العقود، وذلك في فترة أولى من فترات بحثه لهذه المسألة. وقد أعرض ابن هشام عن هذا المذهب الأوّل في تصنيف الكلام، يقول بشأن التّقسيم الثّلاثي: «وهذا التّقسيم تبعت فيه بعضهم، والتّحقيق خلافُه، وأنّ الكلام ينقسم إلى

خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطّلب من أقسام الإنشاء وأنّ مدلول «قُمْ» حاصل عند التّلفّظ به، لايتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللّفظ، ولمّا اختصّ هذا النّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد معناه سمّي إنشاء. قال الله تعالى: إنّا أنشأناهنّ إنشاء. أي أوجدناهنّ إيجادا». (شرح شذور الذّهب، 42).

فلفظ «قُمْ» معناه إيقاع الأمر بالقيام وهو ما سمّاه ابن هشام المدلول وهو «حاصل عند التّلفظ به لا يتأخّر عنه». وابن هشام يقصر مدلول هذا اللّفظ على عمل المتكلّم المتمثّل في طلب القيام، أمّا القيام من قِبَلِ المخاطب، وهو ما اعتبرناه الإسناد الثّاني في مثل هذه الجملة، وأدرجناه ضمن ما هو ممكن الوقوع، فإن ابن هشام يسمّيه الامتثال و «هو خارج عن مدلول اللفظ» إذ هو من النتائج الممكنة لعمل القول.

إنّ الذي جعل المحقّقين يذهبون إلى أن الطّلب إنّما هو إنشاء أنّه اختصّ «بأنّ إيجاد لفظه إيجاد معناه. ففي قولك: «قُمْ» إيجاد للّفظ وهو ذاته إيجاد المعنى المتمثّل في الأمر بالقيام. أمّا معنى القيام فهو ممكن الوقوع وهو متعلّق عمل الأمر الذي أوجده المتكلّم عندما أوجد لفظه. وعمل إيجاد المعنى باللّفظ هو الإنشاء، إذ الإنشاء إيجاد وإيقاع لما لم يكن له وجود. فابن هشام يفسّر سبب تسمية هذا النّوع من الكلام بالإنشاء باختصاصه بأنّ لفظه ينشيء معناه ويوجده بغضّ النّظر عن الأثر الحاصل في الخارج من ذلك المعنى الذي يُنْشأ باللّفظ إنشاء ويوقع به.

وبهذا يعمّ مفهوم الإنشاء سائر أعمال الطّلب، ويبقى تمييز العقود من الطّلب تمييزا فرعيّا ثانويّا لدى النّحاة، وقد عبّر عنه الرّضيّ بمصطلحين مركّبين تركيبا وصفيّا: الإنشاء الإيقاعي، والإنشاء الطّلبيّ. وهما مصطلحان يعكسان ما حصل من اختلافات بين النّحاة وما ساد في الدّرس النّحوي من تردّد في ضبط الإنشاء وما يتصل به من دقيق المفاهيم.

3 ـ الإنشاء بالحرف والإنشاء بالفعل:

يعتبر مذهب النّحاة القدامى في تقسيم الكلم[1] من أقوى الخيوط الرّابطة لمنظومة نظريّتهم اللّغويّة، وهو مذهب لم يختلفوا بشأنه اختلافا يذكر[2]، ولم يستطع المحدثون، رغم محاولاتهم العديدة، أن يفكّكوا شيئا منه أو يغيّروه[3]، لصلابته واستجابته لطبيعة اللّغة ومقتضيات العقل في علاقته

(1) نميّز من حيث المصطلح في كامل بحثنا هذا «تقسيم الكلم» من «تقسيم الكلام»، رغم بعض التداخل الذي ولدته الاستعمالات الحديثة. ونتبع في هذا التمييز مذهب القدامى، إذ قصدوا بتقسيم الكلام تصنيفه إل خبر وإنشاء، وقصدوا بتقسيم الكلم تصنيفها إلى اسم وفعل وحرف. يتبيّن ذلك لدينا من أوّل باب في الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربيّة: فالكلم اسم وفعل وحرف... (الكتاب، I، 12)، فالكلم اسم الذّات، والكلام المصدر، وقد استخدم الكلام استخداماً اصطلاحيّاً عندهم قصدوا به ما أفاد إفادة تامّة يحسن السّكوت عليها، وهو ما يوافق لدينا اليوم «الجملة». وقد وفق السيّرافي في شرحه مذهب صاحب الكتاب في تمييز الكلم من الكلام، يقول: «الكلم اسم ذات الشيء، والكلام اسم الفعل المصرّف من الكلم، كما أنّ النعل الملبوسة اسم ذات الملبوس والانتعال والتنعيل والإنعال وما أشبهه اسم الفعل المصرّف منها» (شرح السيّرافي، I، 49) كما لاحظ السيّرافي أنّ سيبويه إنّما «أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى، وهو ما ضمّنه هذا الباب الذي ترجمه به» (السّابق).

(2) «فالنحويّون مجمعون على هذا (التقسيم) إلاّ من لا يعتدّ بخلافه» (حاشية الصبّان على الأشموني، I، 27). ويشير الصبّان إلى أنّ صاحب المتن يقصد بذلك «أبا جعفر ابن صابر، «فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفة، والحقّ أنه من أفراد الاسم» (السّابق).

(3) نشير بصفة خاصّة إلى محاولات كلّ من:
ـ تمام حسّان: اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 90.
ـ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 265.
ـ حسن عون: قضيّة النّحو والنّحاة (مقال). مجلة المجلّة عدد 158، فيفري 1970.
ـ فاضل مصطفى السّاقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، 1977.

بالأشياء في الكون، وذلك باعتبارها إمّا أن تكون ذاتا أو حدثا أو أداة رابطة ينشىء المتكلّم بواسطتها علاقات ومعاني مختلفة بين الذّات والذّات، أو الحدث والحدث، أو الحدث والذّات.

وإذا كانت نظريتهم في تقسيم الكلم متينة الأسس قويّة البناء، فإنّ نظريّتهم في الحرف تمثّل محورا من محاور تلك القوّة وسرّا من أسرار تماسك نظريّتهم اللّغوية عموما وصلابتها.

فقد اعتبروا «الأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة... وليس كذلك الحروف»[1]، (شرح السيّرافي، I، 52). ذلك أنّ الحروف إنّما تجيء مؤثّرة في غيرها بالنّفي والإثبات والجمع والتّفريق وغير ذلك من المعاني». (السّابق). وقد ميّزوا بين أنواع الحروف التي تكون للإشراك بين إسمين وفعلين، والحروف التي تكون لتعيين اسم أو تخصيص فعل، والحروف التي تجيء لتأكيد الجملة الإسميّة أو الفعليّة، والحروف التي «تدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره مثل حروف الاستفهام» (ن. شرح السيّرافي، I، 61.60.) وبيّنوا مواضع كلّ نوع من هذه الأنواع ودلالاتها وخصائصها.

على أنّ ممّا تتميّز به نظريّتهم في الحرف هو اعتبارهم إيّاه نائبا عن أفعال المتكلّم باعتباره المنشىء الحقيقي للعلاقات والرّوابط والمعاني في مختلف

(1) يعني أنّ الاسم دليل على المسمّى الذي هو مدلول بعينه مختصّ بسمات دلاليّة، يقول: «والدّليل على ذلك أنه إذا قيل: ما الإنسان؟ كان الجواب عن ذلك أن يقال: الذي يكون حيّاً ناطقاً كاتبا. وإذا قيل ما الفرس؟ قيل: الذي يكون حيّاً له أربع قوائم وصهيل، وغير ذلك من الأوصاف التي تخصّ المسمّى.
وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماض فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوز به إلى غيره، وليس كذلك الحروف، لأنّه إذا قيل ما معنى «من»؟ كان الجواب أنّه يبعّض بها الجزء من الكلّ، فالجزء غير «من»، وكذلك الكلّ، ولم يعقل معنى تحتها غير الجزء والكلّ، فعلمنا أنّها تؤثّر في المعاني، ولا يعقل معناها إلاّ بغيرها» (شرح السيّرافي، I، 52).

المستويات التي ينبني عليها عمل القول. وقد أدّى بهم هذا التّصوّر إلى إيجاد نوع من الاسترسال بين الحروف والأفعال الإنشائية التي تمثّل فعل المتكلّم. فقارنوا بين مواضع كلّ منها، وماتحتلّه من محلاّت، كما ميّزوا ما يكون منها مؤكّدا لمعنى الجملة فقط مقوّيا لمعنى الثّابت من جهة، ممّا يكون مغيّرا للمعنى منشئا لمعنى غير موجود من جهة ثانية.

3 ـ 1 ـ الإنشاء بالحروف:

انتهى النّحاة، نتيجة تعمّقهم دراسة البنية الإعرابية للجملة، إلى نتيجتين أساسيّتين، أولاهما تتّصل بموضع الحروف التي تدخل على الجملة، وثانيهما يقوم على تمييز ما يدلّ من تلك الحروف على الوجوب موجبا كان أو سالبا، ممّا لا يدلّ على الوجوب فيكون إنشاء محضا.

وقد استندوا في تحديد موضع الحرف الدّاخل على الجملة إلى أصلين:

أوّلاً: أصل دلالة الحروف، وهو أنّها موضوعة لإفادة المعاني في غيرها. واعتبروا أنّ ذلك يقتضي أن تكون لها الصّدارة في الكلام، لأنّ «كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه فمرتبته الصّدر، كحروف النّفي... وكحروف التّنبيه والاستفهام والتّشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك». (شرح الرّضيّ، IV، 336).

ثانياً: أصل البنية الإعرابية، ذلك أنّها تقوم على مواضع إعرابيّة مجرّدة هي في الحقيقة معان عامّة تخصّص بما ينزّل المتكلّم فيها من ألفاظ في المقامات المعينة.

على أنّ الموضع الذي يعطي الجملة معناها إنّما هو الصّدر. فإذا كان صدر الجملة فارغا دلّ على الخبر الواجب المثبت.[1] وقد بيّنا أنّ هذا

(1) الصّدر إذا كان فارغاً فهو دليل على الوجود الإيجابي، وقد علّل النّحاة ذلك بعدم دخول حروف النّفي عليه، يقول الجرجاني: الإثبات لا علامة له، بلا علامته أن لا تدخل عليه الحروف النّافية». (المقتصد، II، 1105). وينضاف إلى هذا تعليل آخر =

الموضع هو موضع لفعل المتكلّم وأنّ فعل المتكلّم يمكن أن يكون لفظا كما يمكن أن يكون معنى حاصلا بائتلاف الفعل مع الفاعل، كما لاحظنا أنّه عندما يكون لفظا فإنّ اللّفظ ذاته هو معنى، أو هو أمارة على المعنى الذي ينجزه المتكلّم، من مثل الاستفهام أو التّمني أو التّشبيه أو غيرها من المعاني. وقد ذهب النّحاة إلى أنّ أغلب ما يكون صدر الجملة هو الحرف، كما يعتبرون أنّ الحرف هو اختزال واختصار لفعل المتكلّم، فهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحرف التّمني نائب عن أتمنّى، وحرف التّشبيه نائب عن أشبّه...

وقد علّلوا وجوب تصدير هذه الحروف. «بما تضمنّته من المعنى الإنشائي» (شرح الرّضيّ، III، 155). وعلّلوا وجوب تصدير ما تضمّن معنى إنشائيا بما تقتضيه عملية التّواصل من وجوب تعاون المتكلّم مع المخاطب وذلك بمساعدته على فهم مقصده من أوّل الأمر، إذ لو خلا الصّدر من أمارة على المعنى الإنشائي المقصود لأصبح ذلك أمارة على الخبر الواجب المثبت، ولو ألحقتَ مايدلّ على المعنى الإنشائي بآخر الجملة لتشوّش خاطر المخاطب بين الإثبات وغيره أي بين الخبر والإنشاء. يقول الرّضيّ: «وإنّما وجب تصدير متضمّن معنى الإنشاء، لأنّه مؤثّر في الكلام، مخرج له عن الخبريّة، وكلّ ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتّمنّي والتّشبيه ونحو ذلك فحقّه صدر تلك الجملة، خوفا من أن يحمل السّامع تلك الجملة على معناها قبل

= نجده لديهم ولكنه غير صريح، ويتمثّل في كون الفعل إذا كان ماضياً أو حاضراً يدلّ على وجود الحدث، وهو وجود يأتلف مع الاسم الذي يدلّ على وجود الذّات، وائتلاف وجود الحدث مع وجود الذّات في الجملة المتعريّة من العوامل دليل على الوجود الإيجابي. يقول ابن يعيش في سياق تعليله اختصاص «إنْ» بالأفعال: ... لأنّ معنى تعليق الشّيء على شرط إنّما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود والأسماء ثابتة موجودة، فلا يصحّ هذا المعنى فيها لأنّها موجودة، ولذلك لا يكون الشّرط إلاّ بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنّهما موجودان» (شرح المفصّل، VII، 3).

التّغيير، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوّش خاطره، لأنّه يجوّز رجوع معناه(يعني الحرف الإنشائي المغيّر) إلى ماقبله من الجملة مؤثّرا فيها، ويجوّز بقاء الجملة على حالها فيترقّب جملة أخرى يؤثّر ذلك المغيّر فيها». (شرح الرّضيّ، III، 157).

إنّ المبدأ القائم على وجوب تصدّر حروف الإنشاء للجملة منبن على ماتقتضيه عمليّة التّواصل من تعاون بين المتكلّم والمخاطب. وهو اقتضاء مرتبط بطبيعة التّواصل ذاتها.

ذلك أنّ للتّواصل أركانا ثابتة قارّة أبرزها المتكلّم والمخاطب. ثمّ إنّ الوحدة التّواصلية الأساسيّة هي النّصّ، وهو متتالية من الجمل فإذا تأخّر المغيّر، الذي يمثّل معنى الكلام، عن الصّدر التبس بين تغيير معنى الجملة السّابقة وتغيير معنى الجملة اللاّحقة، وهو ما يؤدّي إلى حيرة المخاطب وتردّده. ويدقّق الرّضي هذا التّوجّه في تعليل تصدّر حروف الإنشاء للجملة في أكثر من سياق، يقول: «وإنّما لزم تصدير المغيّر، الدّال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّم، إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فأخّر، والواجب على السّامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أوّل الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيّرات، لتَرَدَّدَ ذهنه في أنّ هذا التّغيير راجع إلى الكلام المتقدّم الذي حمله على أنّه خال عن جميع المغيّرات، أو أنّ المتكلّم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاما آخر يؤثّر فيه ذلك المغيّر فيبقى في حيرة». (شرح الرّضيّ، IV، 336).

ولئن خصّ النّحاة موضع الصّدر بالمعنى الإنشائي، فإنّ في ملاحظاتهم ما يدلّ على أنّهم يقصدون الحروف الدّالة على فعل المتكلّم عموما. ومعنى ذلك أنّهم كانوا يميّزون الحروف الدّالة على محض الإنشاء من الحروف الدّالة على توكيد ماثبت ووجب إيجابا أو سلبا. وهو ما يستنتج من تقسيمهم الحروف المشبّهة بالفعل إلى حروف إنشائيّة تغيّر المعنى، وحروف مؤكّدة

تقوّى الثّابت ولا تغيّر معناه، وكلّ حرف من الحروف الإنشائية المغيّرة للمعنى تدلّ على قسم من أقسام الكلام الإنشائي، يقول الرضيّ عن الحروف المشبّهة بالفعل بعد توضيح تصدّرها للكلام وتعليله: «وكلّ واحدة من هذه الأحرف تدلّ على قسم من أقسام الكلام، بخلاف إنّ المكسورة، فإنّها تؤكّد معنى الجملة فقط، والتّوكيد تقوية الثّابت لا تغيير للمعنى». (شرح الرّضي، السّابق).

ولعلّهم يذهبون في بيان عدم تغيير «إنّ» للمعنى، إلى أبعد من هذا ليبينوا ما يوجد بينها وبين حروف الإنشاء من فصل قويّ، ذلك أنّ الجرجاني يلاحظ أنّ موضع«إنّ» إنّما هو الإيجاب، وهو موضع لايختلف عن موضع الصّدر إذا كان فارغا، يقول: «إنّه (يعني الحرف «إنّ») لايغيّر معنى الابتداء، ألا ترى أنّ «إنّ زيدا منطلق «بمنزلة قولك»: «زيد منطلق»، إذ لايفيد «إن» غير التّوكيد، وليس كذلك«ليت»، لأنّ بين قولك «ليت زيدا منطلق» و «زيد منطلق» فصلا قويّا في المعنى». (المقتصد، I، 324).

وإذا أضفنا إلى هذا ما ذكره المبرّد من أنّ «النّفي إنّما يكون على جهة ما كان موجبا، فإنّما أعلمت السّامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا. . . و(أنّ) جميع الكلام في حال إيجابه ونفيه إيجاب» (المقتضبI، 9). علمنا أنّ حروف التّأكيد، وحروف النّفي جيمعها يحتلّ موضعا يدلّ على أنّ ما بعده ثبت في اعتقاد المتكلّم واستقرّ وجوده أو عدم وجوده، وعلمنا أنّ «الإيجاب والنّفي (معنى) يقع على الأخبار»، (الأصول لابن السّرّاج، II، 188). وهو معنى صادر عن اعتقاد، وبينه وبين معنى الإنشاء فصل قويّ.

على هذا الأساس من التّصوّر ميّز النّحاة حروف الإنشاء من حروف الإخبار. وبهذا التمشّي يكون موضع الصدّارة في الكلام معنى مؤثّرا في الكلام متسلّطا عليه، على أنّ هذا التّأثير وذلك التسلّط إنّما تختصّ بهما حروف الإنشاء لأنّها هي وحدها التي تكون مؤثّرة في الكلام إذ تغيّر معناه وتنشىء فيه معاني لم يثبت وجودها أو عدم وجودها في علم المتكلّم واعتقاده، ولم تكن

موجودة في الكلام قبل إيجاده إيّاها بتلك الحروف. وبذلك تكون حروف الإنشاء ذات الصدّارة المطلقة موجدة لمعناها في الكلام بلفظها، وهو ما يفسّر اقتران معناها وأثرها وتأثيرها بلفظها ويفسّر في الآن نفسه إنشائيتها، وعدم حملها على موضع الابتداء المجسّد للإيجاب، يقول المبرّد: «لم يكن في «ليت» و «لعل» و«كأنّ» مافي «إنّ» و «لكن» من الحمل على موضع الابتداء، لأنّ لهنّ معاني غير الابتداء، فكأنّ للتشبيه، وليت للتمني، ولعلّ للتوقّع». (المقتضب، IV، 382).

وإذا كان كذلك كان الإنشاء بالحروف إيقاعا لمعناها بألفاظها فيما تدخل عليه من كلام تغيّره وتؤثّر فيه، وإذا كان ذلك الكلام دالاّ بالأصل على الوجود أو عدم الوجود في الخارج، فإنّ حروف الإنشاء إنّما تكون إنشائيّة بما تحقّقه من تغيير في الخارج الذي يدلّ عليه الكلام قبل دخولها عليه وتأثيرها فيه.

وقد اعتبر النّحاة عموما أنّ ما يوقعه المتكلّم بواسطة حروف الإنشاء الموضوعة في الجهاز النّحوي لأداء معاني الإنشاء مختلف عمّا يوقعه المتكلّم بواسطة الأفعال التي تعبّر عن معنى تلك الحروف، فالياء في النّداء غير أدعو، وهمزة الاستفهام غير أستفهم، وليت غير أتمنّى، وذلك لأنّ إنجاز مثل هذه المعاني بواسطة الأفعال يندرج ضمن بنية نحويّة مختلفة عن الأولى التي تكون بالحرف إذ يتحوّل العمل الذي ينجزه المتكلّم بواسطة الفعل إلى إثبات، والإثبات إيجاب لما هو مستقرّ في علمك وصادر عن اعتقادك.

على أنّ هذا التوجّه لم يكن محلّ إجماع فولّد لديهم نقاشا اتّسعت دائرته في الدّرس الأصولي خاصّة، وذلك أنّ من النّحاة من تشبّث بالمبدإ العام المتمثّل في كون الحروف هي التي ينشيء بها المتكلّم معنى في غيرها فإذا صرّحت بالفعل كنت مخبرا عن نفسك. يقول ابن يعيش: «إذا صرّحت بالفعل(في النّداء) وقلت: أنادي أو أريد، كان إخبارا عن نفسك، والنّداء ليس بإخبار...»(شرح المفصّل، I، 127). ذلك أن الحروف هي الموضوعة

لإفادة المعاني، و«كذلك إذا قلت: أستفهم» كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيد؟ «كان نفس الطلب...» (السّابق، VIII، 7). ويذهب الرّضي المذهب نفسه في اعتبار الأفعال من هذا الرّهط ليست للإنشاء، فللتّعجب صيغتان «أما نحو تعجّبت وعجبت فهو، وإن كان فعلا، ليس للإنشاء» (شرح الرّضي، IV، 227). ذلك أنّها أفعال لم تنقل إلى الإنشاء نقلا يمنعها من التّصرّف ومشابهة الحروف. ويخالف ابن هشام والصّبّان المذهب الأوّل، إذ يرى ابن هشام أنّ «أدعو» إنشاء للنّداء يقول: «وقول ابن الطّراوة النّداء إنشاء وأدعو خبر سهو منه، بل أدعو المقدّر إنشاء، كبعت وأقسمت». (مغني اللّبيب، II، 373). فهو يعتبر أنّ أدعو إنشاء وكذلك أقسمت وأقسم، ويميّز أقسم باعتبارها إنشاء من لا أقسم باعتبارها خبرا[1] كما يذهب الصّبّان إلى أنّ أدعو (في النّداء) نقل إلى الإنشاء...(حاشية الصبّان، III، 102).

ويبدو، في نظرنا، أنّ الجرجاني قد تفطّن إلى ما في هذه القضيّة من دقّة ولطف، فقد بيّن أن الأصل في هذه المعاني أن تكون بالحروف وأنّ هذه الحروف ليست مجرّد اختصار للأفعال وإنّما هي رافعة للّبس بالإخبار أيضا: يقول في سياق حديثه عن النّداء بالحرف «وكان في ذلك اختصار ورفع لبس، إذ لو قيل: «أدعو زيدا»، أو «أريد زيدا»، لجاز أن يظنّ بالمتكلّم أنّه قصد الإخبار بدعائه زيدا فيما يستقبل، لأنّ «أَفْعَلُ» لايختصّ بالحال بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقبال». (المقتصد، II، 753). وهو ظنّ لايمكن أن يحدث مع الإنشاء بالحروف لأن الإنشاء بالحرف «يفيد (الوضع) أنّك في حال دعائه، وأنّ في نفسك إرادة متوجّهة إليه، وقصدا مختصّا به» (السابق، 754).

(1) وذلك في تحليله لقوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ ويرى أنه إذا كان حرف النفي متعلّقاً بالكلام السّابق اعتبرت إنشاء، وإذا كان منفيّها «أقسم» يكون الكلام إخباراً لا إنشاء. (مغني اللبيب، I، 237).

وهو ما يقتضي أنّ الإنشاء بالأفعال التي هي بمعنى هذه الحروف لا يكون إنشاء إلاّ بتوفّر الإرادة المتوجّهة إلى المخاطب والقصد المختصّ به وهو مالا توفّره البنية النّحوية وإنّما يستخلص من جهات مختلفة منها أساسا المقام ومايتوفّر عليه من قرائن[1].

3 ـ 2 ـ الإنشاء بالأفعال الإنشائية:

الأفعال الانشائية مصطلح أطلقه الرّضيّ على نوعين من الأفعال:

أولاً: ماكان الإنشاء فيها لازما كما في «عسى». (شرح الرّضيّ، I، 39).

ثانياً: ماكان الإنشاء فيها غير لازم كما في «بعت» و «اشتريت»(السّابق).

أمّا النّوع الأوّل فقد كانت فعليّته محلّ خلاف، وكانت معانيه ومواضعه محلّ خلاف أيضاً، فـ«عسى»«فعل مطلقا، لا حرف مطلقا خلافا لابن السّرّاج وثعلب». (مغني اللّبيب، I، 151). وهو وإن اعتبر فعلا، فإنّه يختلف في بعض الوجوه عن سائر الأفعال لأنّه تضمّن معنى الحرف فشابهه في عدم التّصرّف، يقول الرّضيّ: «وإنّما لم يتصرّف في عسى، بل لم يأت منه إلاّ الماضي، لتضمنّه معنى الحرف، أي إنشاء الطّمع والرّجاء، كلعلّ، والإنشاءات، في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرّف فيها» (شرح الرّضيّ، IV، 213 ـ 214).

(1) هذا التمشّي نجد صدى له في أطروحة الشّريف حيث يرى أنّ «آمر وأستفهم اعتبارها أفعالاً إنجازيّة غير ثابت، فمِنَ الممكن اعتبارها في بنيتها المنطقيّة الدّلاليّة إخباراً يحدث عمليّة ذهنيّة استدلاليّة عند المخاطب يستنتج منها الأمر أو الاستفهام، فتكون دلالات مستلزمة تستوجبها علاقة البنية بالمقام، لا دلالات في البنية نفسها». (الشريف، 1993، 160). وقد فسّر ذلك بـ «أنّ البنية تثير الدّلالة ولا تحملها، وذلك بقصد من المتكلّم» (السّابق).

إنّ من شأن هذا التّمشيّ أن يعيدنا إلى أصل من الأصول المبدئيّة المتّصلة بدلالة الحرف في النّظرية النحوية العربيّة، وما لتلك الدلالة من علاقة ببنائه وعدم تصرّفه، كما يعيدنا إلى مبدإ أشرنا إليه لدى حديثنا عن أقسام الكلم ويتمثّل في وجود نوع من الاسترسال بين تلك الأقسام. ذلك أنّ من الأفعال ما شابه الحروف في عدم التّصرّف وهي خصيصة تؤهل تلك الأفعال لاحتلال مواضع الحروف فتنشىء ما تنشئه الحروف من معان في غيرها. لذلك كانت «عسى» إنشاء لمعنى الطّمع، و«إنّما يكون الطّمع فيما ليس الطّامع على وثوق من حصوله». (شرح الرّضيّ، IV، 211). فأفادت عسى ذلك المعنى فيما دخلت عليه من كلام وضمّنته إيّاه، يقول الرّضيّ: «عسى لرجاء مضمون الخبر» (شرح السّابق، IV، 213).

فعسى فعل شبيه بالحرف، وهو إنشاء[1] لمعنى الطمع والرّجاء، وهو ولعلّ متقاربان (السابق، III، 67). أمّا الفرق بين معنييهما فيتمثّل في أنّ «عسى» تفيد معنى الطمع في حصول مضمون الخبر سواء كان قريب الحصول أو بعيدا. أمّا«لعلّ» فتفيد الطّمع فيما بَعُدَ حصوله، يقول الرّضيّ: «عسى ليس متعنيّا بالوضع للطمع في دنوّ مضمون خبره، بل لطمع حصول مضمونه مطلقا، سواء ترجّى حصوله عن قريب أو بَعُد مدّة مديدة... ولا دنوَّ في «لعلّ» اتّفاقا». (شرح الرّضيّ، IV، 211).

وقد ألحق ابن يعيش «عسى» بأفعال المتكلّم النّفسيّة التي تدلّ على اعتقاد لا يصل منك إلى غيرك، يقول: «وإنّما هي أمور تقع في النّفس، وتلك الأمور علم وظنّ وشكّ وطمع ورجاء» (شرح المفصّل، VII، 78). على أنّ ما ذهب إليه ابن يعيش لايدلّ على أنّ هذه الأفعال إنشائية، بل الظّاهر أنّه أقام

(1) يقول الرّضيّ: «عسى ليس بخبر، والصّلة لا تكون إلاّ خبريّة» (شرح الرّضيّ، III، 67). يعني بالصلّة مضمون الجملة التي دخلت عليها عسى.

المشابهة بين هذه الأفعال على ما تشترك فيه من حيث الوضع، وهو اشتراك يجعلها بمنزلة الحروف المشبّهة بالفعل من حيث الموضع، ويميّزها من سائر الأفعال، وقد أخذ ذلك عن صاحب الكتاب حيث يقول: «حسبت و أخواتها إنّما أدخلوها على متبدإ ومبنيّ عليه لتجعل الحديث شكّا أو علما، ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والأفعال الأخر إنّما هي بمنزلة اسم مبتدإ والأسماء مبنيّة عليها... فلمّا صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها... لأنّ إنّ وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنّها إنّما دخلت على مبتدإ ومبنيّ على مبتدإ». (الكتاب، II، 368) وقد انتهى سيبويه إلى أنّ هذه الأفعال هي بمنزلة إنّ وأخواتها إذ جئن لمعنى، «وكذلك هذه الأفعال إنّما جئن لعلم أو شكّ، ولم ترد فعلا سلف منك إلى إنسان» (السّابق).

وإذا كان ذلك، وكانت إنّ وأخواتها حروفا مشبّهة بالفعل بعضها يدلّ على معنى الوجوب أعني «إنّ» و«لكنّ»، وبعضها الآخر إنشاء للتّمني والرّجاء والتّشبيه، فإنّ حسبت وأخواتها تنقسم بدورها، رغم اشتراكها في الموضع، إلى ضربين من القول، أحدهما الخبر والثّاني الإنشاء. وقد أدرج النّحاة ضمن الخبر أفعال العلم والظّن، إذ تختصّ بما ثبت في اعتقاد المتكلّم أو ثبت ترجّحه لديه، كما أدرجوا الرّجاء والشّكّ الذي يقلّ عن التّرجّح ضمن الإنشاءات، يقول صاحب المقتصد «اعلم أنّ العلم من مواضع التّقرير والتّحقيق، والطّمع والرّجاء من مواضع الشّكّ وغير الثّبات». (المقتصد، I، 482) وقد بحثوا عن قرائن دلاليّة نحويّة بين الضّربين، فلاحظوا أنّ أفعال التّقرير والتّحقيق توصل بما بعدها بواسطة «أنّ»، أمّا أفعال الطّمع وعدم الثّبات فتوصل بواسطة «أنْ» التي لاتفيد التّوكيد، يقول الجرجاني: «وأنّ المشدّدة تفيد التّوكيد، والمخفّفة لا تفيده، وإذا كان كذلك وجب أن تقرن المشدّدة بما كان تقريرا، والمخفّفة بما كان شكّا». (السابق) فقالوا لذلك: أرجو أنْ تفعل، وأطمع أنْ تفعل وأخاف أنْ تفعل، يريدون بذلك أنّ مضمون الرّجاء والطّمع

والخوف لم يثبت في ظنّهم ولم يستقرّ في علمهم وإنّما هو ممّا يجوز أن يكون وأن لا يكون.

وقد بيّن سيبويه أنّ ظننت وحسبت وخلت ورأيت يمكن أن تتعلّق بمضمون الجملة بواسطة «أنّ» كما يمكن أن توصل بواسطة«أنْ» فإذا وصلت «بأنّ» دلّت على «أنّك قد أثبتّ هذا في ظنّك كما أثبّته في علمك، وأنّك قد أدخلته في ظنّك على أنّه ثابت الآن كما كان في العلم...» (الكتاب، III، 166) «وإذا وصلت «بأنْ» «نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت، فتقول: ظننت أنْ لا تفعل ذلك» (السابق، III، 167).

على أنّ ذلك لا ينطبق على خشيت وخفت وطمعت ورجوت لأنّها أفعال لا يوجب بها، يقول سيبويه: «وإنّما منع خشيت أن تكون بمنزلة خلت وظننت وعلمت إذا أردت الرّفع، أنّك لا تريد أن تخبر أنّك تخشى شيئا قد ثبت عندك، ولكنّه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى. فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف، ولذلك ضعف «أرجو أنّك تفعل»، و«أطمع أنّك فاعل». ولو قال رجل: أخشى أنْ لا تفعل، يريد أن يخبرأنّه يخشى أمرا قد استقرّ عنده أنّه كائن، جاز. وليس وجهَ الكلام». (السابق) . وهو ما يقتضي أنّ وجه الكلام لدى صاحب الكتاب أنّ «أخشى أنْ...» إنّما تجيء لمعنى ما يجوز أن يكون ولا يكون.

وقد أعاد المبرّد تصنيف هذا الضّرب من الأفعال بطريقة لا تبعد عمّا ذهب إليه صاحب الكتاب فذهب إلى أنّ:

ـ «أنّ» تكون مع أفعال العلم، إذ«ماكان من العلم فإنّ «أنّ» لا تكون بعده إلاّ ثقيلة لأنّه شيء قد ثبت واستقرّ». (المقتضب، III، 7).

ـ أنْ تكون مع أفعال الظّنّ، ملاحظا أنّ وقوع الثّقيلة بعدها ممكن «على أنّه قد استقرّ في ظنّك كما استقرّ الأوّل في علمك». (السابق).

أمّا وقوع الخفيفة «فعلى أنّه شيء لم يستقرّ، فقد دخل في باب رجوت وخفت». (السابق، 7 ـ 8).

ولابن يعيش مذهب أدقّ من مذهب المبرّد وأوضح فقد لاحظ أنّ هذه الافعال تصنّف إلى أفعال علم وأفعال ترجح وظنّ وأفعال تردّد وشكّ، يقول: «اعلم أنّ هذه الأفعال غير مؤثّرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النّفس وتلك الأمور: علم وظنّ وشك» (شرح المفصّل، VII, 78.) وقد بيّن في سياق آخر أنّ الأفعال من الصنّف الثّالث الدّالة على التردّد والشّك أفعال لاتبنى عليها «أنّ» لعدم مطابقتها لها في المعنى، يقول: «أنّ» معمولة لما قبلها ومعناها التأكيد والتّحقيق، مجراها في ذلك مجرى «إنّ» فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تبنى عليه مطابقا لها في المعنى، بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما ممّا معناه الثّبوت والاستقرار... ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطّمع والإشفاق نحو اشتهيت وأردت وأخاف، لأنّ هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلاّ «أَنْ» الخفيفة النّاصبة للأفعال». (شرح المفصّل، VIII، 77).

إذا كانت أفعال الطّمع والإشفاق لا تطابق معنى التّحقيق والإيجاب فذلك يعني أنّها تكون في موضع غير موضع الإيجاب، وقد أكّد ذلك سيبويه عندما بيّن أنّ هذه الأفعال هي من باب «عسى» ملاحظا أنّك «لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف» وهو ما يجعل من هذه الأفعال إنشاءات كما كانت «عسى» إنشاء للطمّع عند الرّضي. ولكن النّحاة لم يعتبروها صراحة إنشاءات، وإن لاحظوا أنّها لا تكون في موضع الإيجاب، وذلك لأن الإنشاء فيها غير لازم إذ لم تلزم هي الأخرى صيغة واحدة مبنية غير متصرّفة كما كان الأمر مع «عسى» ومع حروف الإنشاء، فلمّا خالفت هذه الأفعال«عسى» وحروف الإنشاء في عدم لزوم صيغة واحدة غير متصرّفة، لم يلزمها معنى الإنشاء.

هل يقتضي هذا التّمشّي أنّها أفعال تلحق بما كان الإنشاء فيها عارضا غير لازم كما في «بعت» و«اشتريت»؟ وأنّها تحتاج إلى قرائن مقاميّة تحقّق إنشائيّتها؟ أم تراهم ألحقوها بالأفعال التي تكون عبارة عن الأمر والاستفهام؟

لقد بيّن النّحاة أنّ أفعال العلم والظّن والطّمع هي عموما أفعال ذات إحالة ذاتيّة «غير مؤثّرة ولا واصلة منك إلى غيرك»، ولكن إذا ما تقصّينا مذهبهم في مقابلة أفعال الطمّع والإشفاق بأفعال العلم والظّن تبيّن لنا أنّ أفعال العلم والظّنّ إنّما تكون صادرة عن اعتقاد بخلاف أفعال التّردّد والشّكّ، فأمّا زَعَمْتُ ف «يكون عن غير علم وظنّ والغالب عليه القول عن اعتقاد.» (شرح المفصّل، VII، 78) ويعرّف الاعتقاد بأنّه ما يتصوّره القلب ويترجّح عنده ممّا يكون محتوى ومضمونا للجملة المفيدة (السّابق،79). وعلى العكس من ذلك فإنّ أفعال الطّمع والاشفاق تكون صادرة عن إرادة، أو عن «اِعتقاد إمكان» لا يختلف عن الإرادة التي تعمل في الأمر والنّهي. فقولك:

«أخشى أن لا تفعل»، هو بمنزلة قولك: افعل... والظّاهر أنّهم اعتبروا أفعال الطّمع إنشاءات ولكنّهم لم يصرّحوا بذلك لأنّها لم تخلص للإنشاء إذ تصرّفت فلم تلزم بذلك معنى واحدا. فلا تعتبر من الأفعال التي كان الإنشاء فيها لازما.

ومن الأفعال الإنشائية التي تلحق بالنّوع الأوّل الذي يكون الإنشاء فيه لازما أفعال المدح والذّمّ. وهي أفعال تجيء لإنشاء معنى المدح أو الذّم «وذلك أنّك إذا قلت: «نعم الرّجل زيد». فإنّما تنشىء المدح وتحدثه بهذا اللّفظ. وقد وافقت هذه الأفعال المبدأ العامّ المتمثّل في عدم التّصرف ومشابهة الحروف في ذلك «وسلب منها معنى الزّمان والحدوث». (شرح الرّضي، IV، 244) لتخلص للإيقاع. فهي غير متصرّفة لمشابهتها الإنشاء بالحروف وهي متصرّفة، وأيضا لأنّها صارت علما لمعنى من المعاني يقول الرّضيّ: «وإنّما لم يتصرّف فيهما (يعني نعم وبئس)، لكونهما علمين في المدح والذّمّ» (السابق، 239).

وأمّا النّوع الثّاني من الأفعال الإنشائية نحو بعت واشتريت فعلاقتها بالإنشاء علاقة عارضة غير لازمة. ومعنى ذلك أنّها ليست أفعالا موضوعة للإنشاء سواء كان بيعا أو غيره، ولكنّها أفعال تدلّ كسائر الأفعال على الأحداث مقترنة بأحد الأزمنة الثّلاثة أو تدل على الأحداث المنقضية أو غير المنقضية في الزّمان، ويقصد بها كسائرالأفعال مطابقة أحداثها لموجود واقع أو غير واقع في تلك الأزمنة.

وإنّما تنقل هذه الأفعال إلى الإنشاء بعامل قصد المتكلّم ونيته وإرادته، يقول الرّضيّ: «والفرق بين بعت الإنشائي وأبيع المقصود به الحال أنّ قولك أبيع لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللّفظ تقصد بهذا اللّفظ مطابقته لذلك الخارج (. . .) «وأمّا بعت الإنشائي فإنّه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ، وهذا اللّفظ موجد له» (شرح الرّضي، IV، 11). وإنّما يكون موجدا له بالقصد، كما كان إخبارا عن الخارج الموجود بالقصد أيضا عندما يراد به ذلك.

وقد أشرنا إلى ما دار بين النّحاة من نقاش طويل حول الفعل الذي نابت عنه«يا» في عمل النّداء، فاعتبره البعض خبرا واعتبره البعض الآخر إنشاء (ن. باب النّداء في جميع المصنّفات النحويّة القديمة) وقد لاحظ صاحب المقتصد أن في ترك إظهار أنادي أو أدعو وجعل «يا» كالخلف منه لدلالته عليه«اختصارا ورفع لبس إذ لو قيل أدعو أو أريد زيدا لجاز أن يظنّ المتكلّم أنّه قصد الإخبار بدعائه زيدا فيما يستقبل، لأنّ أفْعَلُ لايختصّ بالحال بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقبال» (المقتصد، II، 753). وكأنّ الجرجاني يشير بهذا إلى أنّ النّيّة والقصد والإرادة تحتاج إلى أن يدلّ عليها اللّفظ وقد تخلّص من معنى الزّمان الخارج عن زمان القول، لذلك فهو يعتبر أنّ نيابة حرف النّداء عن الفعل «يفيد أنّك في حال دعائه وأنّ في نفسك إرادة متوجّهة إليه وقصدا مختصًّا به» (السّابق، II 754). وهو قصد مختصّ بالنّداء وإرادة متوجّهة إلى المخاطب حاصلة بواسطة النيّة ويدلّ عليها «الفعل» المختصّ بهذه النيّة وهو

حرف النّداء «يا» لذلك ذهب الجرجاني إلى أنّ قولك: «يازيد» هو بمنزلة قولك: «رمى زيد» في أنّه (أي الحرف«يا») فعل في المعنى ولذلك جاز أن يدخل عل الحرف نحو «يالَزَيْدٌ» ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف». (المقتصد، I، 96) ـ وهذا المذهب يتناسب مع اعتبارنا أنّ فعل المتكلّم في الحقيقة إنّما هو موضع لمعنى، أمّا صيغه فمختلفة، ويمكن أن تكون فعليّة، ولكنّ الغالب عليها أن تكون بالحروف، وقد وضّحنا بعض أسباب ذلك عندما وضحنا بعض الفروق بين قولك: «إنّ» وقولك «أؤكّد». كما أشرنا إلى أنّ الإنشاءات في مذهب النّحاة إنّما تكون بالحروف لأنّها من معاني الحروف. فالحروف هي التي تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، (المقتصد، I، 225)، أو فيما يكون بين الأسماء والأفعال من ائتلاف. أمّا الإنشاء بالأفعال فيقتضي مقامات خاصّة وأحوالا معلومة لدى المخاطب، ذلك أنّ «إظهار الفعل يوهم الإخبار.» (همع الهوامع، III، 32) من أجل كلّ ذلك نفضّل تسمية هذه الأفعال الإنشائية التي تكون علاقتها بالإنشاء عارضة غير لازمة أفعالا إنشائية مقاميّة لأنّ الإنشاء إنّما يدخلها من باب المقام في عمومه بحيث يشمل المتكلّم وقصده وإرادته ومختلف الأحوال التي تجعل المخاطب متهيّئا لفهم ذلك القصد والاستجابة لتلك الإرادة. ومن هذه المقامات مااختصّ باكتساب صفة شرعيّة، وذلك لما لها من أثر بليغ في تغيير أحوال المتخاطبين وما يكون بينهم من علاقات وصلات ومعاملات. ومن هذه المقامات الخاصّة ما يكون في البيع والشراء والكراء والزوّاج والطّلاق وسائر الأحكام الشّرعيّة أو العرفيّة التي يطلب إيقاعها وإنشاؤها شروطا حدّدها الشّرع أو العرف وبيّنتها كتب الأحكام الفقهيّة، وإنّما وضعوا لها شروطا لأنّهاتمثّل عقودا رسميّة مُلزمه لجميع الأطراف المعنّية بها.

إنّ ما تتميّز به الأفعال الإنشائية الإيقاعية المقاميّة نحو بعت وشربت من سائر الأفعال التي تكون عبارة عن الاستفهام أو النّداء أو الطّمع هو:

أوّلا: أنّها أفعال لم توضع لها حروف إنشائيّة تنوب عنها لذلك اختصّت

بإيقاع الإنشاء بنفسها مستندة في ذلك إلى سلطة الشّرع أو الأعراف وما يتّصل بتلك السّلطة من خواصّ الاستخدامات للّغة، يقول الغزالي «للشّرع عرف في الاستعمال كما للعرب.» (المستصفى، I، 331). ويلاحظ أنّ إنشاء البيع والإجارة والنّكاح إنّما هو ممّا «قد جعله الشّرع إنشاء إذ ليس لإنشائه لفظ». (السابق، 430). لذلك كانت أفعال الإنشاء من مثل بعت وقبلت توجب حكمها الشرعيّ أو العرفيّ بنفسها، وهذا حقيقة الإنشاء.

وقد ذهب النّحاة إلى أنّ الفعل الإنشائي يكون بلفظ الماضي، يقول الرّضيّ«لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.» (شرح الرّضي، I، 347) وربّما ذهبوا هذا المذهب لما يختصّ به الماضي من البناء، ذلك أنّ «المجمع على بنائه الحروف والماضي، لعدم وجود مقتضى الإعراب السّابق فيهما». (همع الهوامع، I، 46) وقد يكون اختيار فعل الماضي لغاية إضافة صفة الإنقضاء والحسم والقطع عند إيقاع عمل البيع أو الشّراء أو القبول.

على أنّهم، وإن ذهبوا إلى أنّ أكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي المقامي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت، يقرّون بوجود الاستعمال لأمثلة المضارع، ويتجلّى ذلك في إيقاع القَسَم خاصّة نحو أقسم وأشهد وأحلف (ن. المقتضب، II، 318 ـ 340). والظّاهر أنّ استخدام الماضي في القسم قد اختصّ دون المضارع بالمعنى الاستعطافي. والظّاهر أيضا أنّ الاستعمال الحديث للأفعال الإنشائية الإيقاعية يغلّب استخدام صيغة المضارع سواء في إيقاع البيع والشّراء والزّواج أو في القسم أو الطّمع أو غيرها من الأعمال، ولعلّ لهذه النزعة صلة بدلالة المضارع على الحال أي الزّمان الحاضر الذي يتمّ فيه إيقاع مثل تلك الأعمال الإنشائيّة.

ثانيا: أنّها أفعال يوقعها المتكلّم فلا تغيّر مضمون الجملة كما كان الأمر مع حروف الإنشاء، وإنّما تغيّر الأفعالُ الإنشائيةُ الوضعَ الذي يكون فيه كلّ من

المتكلّم والمخاطب، ونعني بالوضع حال كلّ منهما، وعلاقتها بالآخر من ناحية، وعلاقتها بالأشياء في الخارج من ناحية ثانية.

ويرجع ذلك إلى أنّ هذه الأفعال لاتدخل على جملة وإنّما هي نفسها الجملة، لذلك أوجبت حكمها بنفسها وبما تضمّنته صيغتها من مادّة معجميّة ودلالة صرفيّة مسندة إلى المتكّلم المنشىء لعلم الإيقاع القوليّ. ولعلّ هذه الأفعال تلتقي مع النّداء في هذه الخصيصة التي تجعل كلاّ منهما إنشاء محضا، إلاّ أنّ النّداء يتمّ إيقاعه بمجرّد التّصويت بحرف النّداء فلا مادّة معجميّة ولا دلالة صرفيّة له، لذلك كان مجرّد تنبيه للمخاطب. ولعلّها تلتقي في هذه الخصيصة أيضا مع القَسَم، إلاّ أنّ القَسَم لا يستغني بنفسه معنًى يحسن السّكوت عليه مثلما تستغني هذه الأفعال بنفسها. على أنّها، مع كلّ ذلك، أفعال لا تستغني عن المقامات المناسبة للتلفّظ بها وما يتّصل بها من شروط وأحكام وأعراف تعتبر أساسيّة في إيقاع معناها واستيفائه. وهذه الظّاهرة هي التي جعلت النّحاة لا يعيرونها اهتماما كبيرا فاقتصروا على ذكرها والإشارة إليها عرضا.

4 ـ نيابة المصادر والصّفات عن أفعال المتكلّم:

إذا كان فعل المتكلّم في الجملة موضعا لمعنى يحدثه المتكلّم في صدرها فيعمل في مضمونها فإنّ ذلك المعنى قد لا يوسم باللّفظ إذا دلّ عليه دليل لفظيّ أو مقامي عبّر عنه النّحاة بما يكون من الذّكر أو مايرى من الحال.

وقد اعتنى النحاة بهذه الظاهرة اعتناء خاصا لدى حديثهم عن انتصاب المصادر والصفات والأسماء على إضمار الفعل المتروك إظهاره أو المستعمل إظهاره، وذلك في الأمر والنّهي والاستفهام والتّحضيض والتّحذير والإغراء والدّعاء، وهي معان تختّص بحروف أو صيغ خاصّة تدلّ عليها قد تختزل الأفعال فيها فتنوب عنها المصادر أو الصفات أو الأسماء التي تنتصب دليلا

على ما أضمر واختزل من أفعال. ويعنينا من هذه الأفعال ما نابت عنها مصادرها وأفادت معنى شبيها بالدعاء فاعتبرهد المتأخّرون من النّحاة خاصّة إنشاء وتردّد المتقدّمون في إلحاقها بالإنشاء مقتصرين على ملاحظة أنّها أفعال للمتكلّم «يخبر» بها عن نفسه، وأنّها مع ذلك لا تخلو من معنى التّزجية الذي تختصّ المنصوبات بإفادته. ومن أهمّ هذه المنصوبات ما كانت «أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبارا يخبر بها المتكلّم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد أو عليه». (شرح المفصل، I، 114) وذلك من مثل حمدا وشكرا. فهي مصادر منتصبة على أحمد الله حمدا، وأشكره شكرا.

ومثله ما كان ذكره سيبويه من أمثلة المصادر المنتصبة بإضمار فعل متروك إظهاره نحو: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه، وهي مصادر منتصبة على أسبّح الله تسبيحا، واسترزق الله استرزاقا، و«كأنّه حيث قال: معاذ الله قال: عياذا بالله، وعياذا انتصب على أعوذ بالله عياذا... وكأنّه حيث قال: عمرك الله وقعدك الله، قال: عمرتك الله، بمنزلة نشدتك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله، كأنّك قُلْتَ: عمرتك الله عمرا ونشدتك نشدا. ولكنّهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به» (الكتاب، I، 323). وقد جعل سيبويه هذه الألفاظ بمنزلة سمعا وطاعة، ضمن باب كبير يناقض باب المرفوعات في اللّفظ والمعنى، وذلك أنّ في هذا النّوع من المنصوبات تزجية تخالف الثّبات والاستقرار المفهومين من المرفوعات.

على أنّ سيبويه ربّما تردّد فيما ذهب إليه بشأن هذا النّوع من الألفاظ، إذ لاحظ أنّها أخبار، يقول: «هذا باب ما يجيء من المصادر مثنّى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: «حنانيك»، كأنّه قال: «تحننا بعد تحنن»، ... ومثل ذلك لبيك وسعديك، ... وأما قولك: «لبيك وسعديك، فانتصب كما انتصب «سبحان الله»، وهو أيضا بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعا وطاعة، إلا أنّ لبيك لا تتصرّف، كما أنّ سبحان الله، وعمرك الله، وقعدك الله لاتتصرف»(الكتاب، I، 348 ـ 349). فهي في اعتباره أخبار. ولكنّه

يلاحظ بشأن «سمعا وطاعة» أنّها تزجية السّمع والطّاعة، يقول: «وإذا قال: «سمعا وطاعة» فهو في تزجية السّمع والطّاعة، كما قال: «حمدا وشكرا». (السابق، 349). وبين الإخبار والتّزجية من الفصل القوي ما تعلّمناه من الكتاب نفسه.

فالكلام لا يمكن أن يكون مفيداً للإخبار وللتّزجية في الآن نفسه[1] لأنّ في التّزجية دفعا وسوقا للمخاطب لنقله من حال إلى حال ولكن في اضطراب كلام سيبويه دلالة واضحة على عسر الظاهرة التي كان بصدد تحليلها والمتمثلة في إيقاع الحمد والشكر والسمع والطاعة والتلبية... وهذه الأعمال جاءت في سياق ذكر المصادر المنتصبة المفيدة للدّعاء فكانت ملحقة بها في المعنى أو شبيهة بها.

إن هذا التّردّد الذي نلمسه لدى سيبويه قد انعكس في الحقيقة في مصنّفات النّحاة بعد سيبويه. فقد سعى ابن يعيش مثلا إلى أن يبين أنّ أعمال«ايقاع» الحمد والشكر ليست من المصادر المنتصبة على الدّعاء من وجه، وهي منها من وجه ثان. «وذلك أنّ هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلّم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد أو عليه، فلم تكن منها من هذا الوجه، ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبلا أشبهت الدعاء لاستقباله، فمعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة» (شرح المفصل، I، 114). ولا ندري كيف يمكن أن يكون الفعل في مثل قولك: «أحمد الله حمدا أشكره شكراً مستقبلا، شبيها بفعل الدعاء من مثل سقاك الله سقيا ورعاك من ناحية، وإخبارا عن النّفس من ناحية ثانية. هذا وجه الاضطراب أو التردّد الذي يمكن أن يلمس في كلام ابن يعيش وهو اضطراب موروث عن ذاك الذي لاحظنا في كتاب سيبويه.

(1) إلاّ أن يكون قد ميّز العمل النحوي الإعرابي من العمل المقامي المعجميّ.

على أنّ في اعتبار هذه الأفعال أخبارا يخبر بها المتكلّم عن نفسه إشارة إلى أنّها في الحقيقة أفعال المتكلّم التي ينشىء بواسطتها أعمال الحمد والشكر والثّناء والتلبية، فهي أفعال إنشائية ينجز بواسطتها المتكلّم هذه الأعمال التي لا يمكن له أن ينجزها بطريق أخرى غير اللغة التي تتوفّر على مثل هذه الأفعال الآلات وهي بذلك تختلف:

أ ـ من أفعال المتكلّم التي ينجزها بواسطة حروف الاستفهام والتّحضيض والتّمنّي والتّرجي والنّداء.

ب ـ من أفعال المتكلم الإنشائية التي يكون فيها الإنشاء لازما من مثل عسى ونعم وبئس.

ج ـ من الأفعال الإنشائية التي يكون الإنشاء العارض فيها غير لازم كما في بعت واشتريت، والتي ترد في الأغلب بلفظ الماضي فتنجز بواسطته عملا يمثّل بين المتكلّم والمخاطب نوعا من العقد الاجتماعي المتواضع عليه، ويدلّ لفظ الماضي على الانقضاء «في الحال» لما ينجز من عمل بذلك اللّفظ ذاته، لذلك اعتبروا معناه مقترنا بلفظه، بحيث يكون في انقضاء اللّفظ انقضاء العمل.

وهي أفعال تتميّز من أفعال المتكلّم المذكورة بما تنزع إليه من إضمار إذ تبدل بمصادرها المنتصبة بإضمارها، وذلك قولك: حمدا، وشكرا، وسبحان اللّه، ومعاذ الله، وريحانه...

وقد عرضنا لرأى سيبويه بشأن هذه المصادر في عموم دلالاتها وعلاقة انتصابها بمعنى التّزجية وعدم الثّبات في ذهن المتكلّم من ناحية، وارتفاعها بمعنى الثّبات والاستقرار من ناحية ثانية. لقد عالج سيبويه هذا النّوع من المصادر بالمنهج ذاته الذي عالج به المصادر المنتصبة على الدّعاء بل كثيرا ما أورد هذا النوع مع ذاك، فالحمد للّه، والعجب لك، والويل لك والتراب لك، والخيبة لك، إنما تمثل ظاهرة واحدة لديه (الكتاب، I، 328). وذلك من حيث التّركيب وكذلك من حيث الدّلالة، فأما التّركيب فأساسه الابتداء

والمبني عليه، وأما الدلالة فهي دلالة المرفوع، وهي الإخبار عن الثّابت المستقرّ، ولكنّها دلالة إخبار عن ثابت مستقر وفيها دلالة المنصوب المتمثّلة في التّزجية وعدم الثّبات. يقول سيبويه: «استحبّوا الرفع لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأنّ الابتداء إنّما هو خبر». (السابق) ويضيف «أنّ «الحمد لله»، وإن ابتدأته، فيه معنى المنصوب، وهو بدل من قولك: أحمد الله» (السابق، 329).

وإذا كانت الحمد والشكر وغيرها في مثل قولك: «الحمد لله»و«الشكر له» عند سيبويه مرفوعات فيها معنى المنصوب، فإن «حمدا» و«شكرا» وغيرهما عند ابن يعيش منصوبات فيها معنى المرفوع لذلك فهي لديه «أخبار يخبر بها المتكلّم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد أو عليه» (شرح المفصل، I، 114).

ولكن هل الإخبار عن النفس ممّا لايكون دعاء خبر في الحقيقة أم هل هو شيء آخر لم يحسم فيه سيبويه، فلم يحدّده النّحاة بعده؟ هل يختلف هذا النّوع من الإخبار عن النفس من الإخبار عن الأعمال التي يقوم بها المتكلّم من ذهاب وإياب وجلوس وقعود؟ وهل لها ما لهذه الأعمال من خارج موجود يقصد مطابقته لما هو موجود في أحد الأزمنة؟

لم يتّفق النّحاة حول هذه المسألة وإن كانوا قد لاحظوا أنّها ألفاظ مختلفة بدلالتها وتركيبها عن سائر الألفاظ وذلك:

أولاً: بما تتميّز به من نزعة إلى إضمار الفعل وإبداله بالمصدر منصوبا أو مرفوعاً:

أحمد الله ◄—— حَمْدًا لله ◄—— الحمد لله.

فيكون المعنى واحدا في هذه الجمل الثلاث على عكس ما يكون في قولك:

أضرب زيدا ◄—— ضربا لزيد ◄—— الضّرب لزيد.

حيث لا يكون المعنى واحدا وتختلف دلالته اختلافا جوهريا.

ثانياً: كما تختلف عن ألفاظ الخبر بكونها لا يقصد بها، كما يقصد بألفاظ الخبر، مطابقة خارج موجود في أحد الأزمنة.

ثالثاً: وهي مختلفة عن سائر ألفاظ الإنشاء، وإن اتّفقت معها في التّركيب، بكونها لا تفيد ماتفيده من طلب أو إيقاع عقد.

ونحن نجد صدى هذا الاختلاف بين النّحاة بشأن ألفاظ الحمد والثناء في المصنّفات النّحوية المتأخّرة بصفة خاصة (ن همع الهوامع، III، 166 ـ 121). يقول السيوطي: «عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك: وهي إنشاء. قال أبو حيان: وكذا قال الشّلوبين أيضا فقال: إن قلت: كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله، ولا شك أنّه يجوز أن تقول حمدت الله حمدا، وأحمده حمدا؟ فالجواب: إنّما تكلّم سيبويه في «حمد» الذي هو نفس الحمد، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد، وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنّما هو محض الخبر عن الحمد، لا نفس الحمد» (السابق، 177).

فمذهب ابن مالك والشّلوبين أنّ حمدا وشكرا وعجبا إنشاء. وهو ما لم يصرّح به سيبويه. ولكن يبدو أنّهما فهما كلام سيبويه عن الحمد وما يكون بمنزلته فهما يجعل من هذه الأفعال إنشاء.

ومذهب الشّلوبين أنّ حمدا إنشاء وحمدت وأحمد أفعال الخبر عن ذلك الإنشاء. فحمدا صيغة إنشاء للحمد وهو تركيب ينوب فيه المصدر عن الفعل ضرورة، ولا يمتنع أن يذكر الحمد بلفظ الماضي أو المضارع ولكنّ ذلك يقلبه إلى معنى الخبر في مذهبه[1]، وفي هذا نظر، لأنّه يعيد مسألة أدعو، وأريد وأنادي، في باب النّداء، هل هي خبر أم هي أفعال إنشائية؟ وقد أشرنا إلى أنّ

(1) مع ملاحظة أنّ قوله: «يتعاقبان»، قد يفهم منه أنّ قولك: أحْمَدُ اللّهَ إنشاء أيضاً مثل حَمْداً لله، إلاّ أنّ الخبر يكون في قولك أحمد الله حمداً حيث يذكر الفعل مع المصدر وهو ما اعتُرِض به على كون حمداً إنشاء.

النّحاة اختلفوا في ذلك، وكأنّ الشّلوبين من هؤلاء الذين يذهبون إلى أنّ أدعو التي تبدل بحرف النّداء إنما هي خبر. وبذلك يكون في مذهب هؤلاء «حمدا» و «شكرا» و «عجبا» وما إليها إنشاء، كماكان «يا» وأخواتها إنشاء في باب النّداء، ولا يكون «أحمد الله» و «أشكره» و «أعجب لك» إنشاء وإنّما هي أخبار، كما كانت «أدعو» و «أنادي» و «أريد» في باب النّداء أخبارا عند الجمهور.

ومن النّحاة من ميّز هذه الألفاظ المنصوبة على إضمار أَحْمدُ الله وأشكره وأعجب لك، من ألفاظ الدّعاء، من مثل سقيا لك وتعسا له وويْله، فذهب إلى أنّ ألفاظ الدّعاء تختلف عن الأولى بكون ألفاظ الحمد المنصوبة على إضمار أفعالها أخبارا. ومن هؤلاء ابن عصفور، فقد ذكر «أنّ هذه الألفاظ خبر فإنّه قال: عجباً وحمدا وشكرا، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها النّاصبة لها: أي أعجب عجبا وأحمد حمدا وأشكر شكرا، وتفارق ويلَه وأخواتها في أنّ معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدّعاء» (همع الهوامع، III، 117) ومن ذهب هذا المذهب اعتبر «سبحان الله وأخواته «معناها الخبر» أيضا، لا تختلف عن «شكرا» و «حمدا» وعجبا إلاّ في كون هذه الأخيرة تستعمل منصوبة وتستعمل مرفوعة.

ومهما يكن فإنّ للسّياق الذي أورد فيه سيبويه هذه الألفاظ دورا أساسيّا في توخّيهم هذا المذهب. وقد لاحظ أبو حيّان ذلك مؤكّدا هذا التّأثّر، يقول: «وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر» ثم أورد الباب الذي أورد فيه سيبويه ألفاظ الحمد والثّناء. (السابق، 118). على أنّ من النّحاة من خرج عن هذا المذهب الذي سُطّر في الكتاب، وذهب كما أشرنا، ألى أنّ ألفاظ الحمد والشّكر والثّناء إنشاء، سواء وردت بألفاظ أفعالها أو مصادر نائبةً عن تلك الأفعال منتصبة على إضمار تلك الأفعال المتروك إظهارها أو مرتفعة على الابتداء.

إنّنا إذا عملنا بقاعدة الأخفش التي تقول: «إنّ كلّ مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل»، (ابن السّرّاج، I، 199). وأضفنا إلى هذه القاعدة ما اتّفق

حوله النّحاة من أنّ المفعول المطلق هو في الحقيقة «اسم الحدث الذي فعله المتكلّم». (شرح الرّضيّ، I، 297). وأنّ «حمدا» «تشير» إلى موضع فعل المتكلّم وتنوب عن«أحمد»، علمنا أنّه بالإمكان اعتبار «حَمْداً» فعلا من أفعال المتكلّم[1]، وذلك بغضّ النّظر عن أبنية الفعل وتصريفاته، وهذا الإمكان يلحق هذه المصادر بحروف الاستفهام وحروف النّداء وأفعال الطّمع وأفعال الإنشاء المقاميّة بمختلف مراتبها. . .

ويمكن أن نضيف إلى القائمة أسماء الأفعال وأسماء الأصوات من مثل «أفّ» و «أوه» وهما بمعنى تضجّرت وتوجّعت الإنشائيّتين (شرح الرّضيّ، III، 83).

على أنّنا في مثل هذه الأعمال نجد أنفسنا إزاء نوع خاص من الإنشاء نسمّيه إنشاء الانفعال استنادا إلى عبارات الرّضيّ وغيره من النّحاة كما سيأتي بيانه. وهو رهط من الكلام صنّف سيبويه بعضه ضمن الأعمال الشبيّهة بالأصوات، وسكت عن بعضه الآخر، وبوّب بعضه ضمن الخبر من مثل «كم» الخبرية» وقد سايره في ذلك بعض النّحاة وخرج عنه بعضهم الآخر إذ كان لهم مذهب خاصّ في تعيين معنى هذه الأعمال.

(1) نقول هذا بالرّغم من اقتناعنا الكامل بأنّ فعل المتكلّم موضع لمعنى وليس بالضرورة في اللفظ.

الفصل الرابع

إنشاء الانفعال

1 ـ تردّد النّحاة في تصنيف عمل التّعجّب:

الانفعال عبارة عرّف بها بعض النحاة إنشاء التّعجّب وما يتصل به من مدح وذّم، واستكثار واستقلال. فقد عرّف الرّضي التّعجّب بقوله: «واعلم أنّ التّعجّب انفعال يعرض للنّفس عند الشّعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السّبب بطل العجب». (شرح الرّضيّ، IV، 228)[1] وقد لاحظنا موقف سيبويه من ألفاظ التّعجّب ومعانيها فقد ذهب ألى أنّ قولك:

ـ ما أحسن عبد الله، إنّما هو بمنزلة قولك:

ـ شيء أحسن عبد الله، ثم دخله معنى التعجّب من جهة عدم التّصرّف في ألفاظ الجملة، وهو ما يقتضي ظاهريّا أنها جملة خبريّة كما ذهب إلى أنّ «أفْعِلْ» في أفْعِلْ به، صورته أمر ومعناه الماضي من أفْعَلَ أي صار ذا فِعْلٍ كألحَمَ أي صار ذا لحم (ذكره الرّضيّ، IV، 234).

ولاحظنا أن مثل هذه الاعتبارات لا تقحم ألفاظ التّعجّب ضمن الواجب

(1) هذا الحدّ ينسبه محمّد بن علي الصّبّان إلى الدّماميني وهو مصري متأخّر (827هـ) يقول الصّبّان: وهو (يعني التعجّب) استعظام، وعرّفه الدّماميني بأنّه انفعال يحدث في النّفس عند الشّعور بأمر يجهل سببه، ومن ثمّ قيل: إذا ظهر السّبب بطل العجب (حاشية الصّبّان علي الأشموني، III، 13).

أو ضمن غير الواجب (ن. أعلاه 107). بصفة صريحة ولكن مع ذلك لاحظنا بعض الملاحظات المهمّة التي أشار إليها سيبويه بشأن التعجّب وهي:

أ ـ أنّ في قولك ما أفعله إنّما تريد أنّه كذلك عندك وفي عينك. (الكتاب، IV، 100).

ب ـ أنّ بين التّعجّب بالنّداء من ناحية والنّداء والاستغاثة والنّدبة من ناحية ثانية علاقة متينة إذ هي أعمال تشترك فيما تقوم عليه من تصويت و«اجتهاد». وهي أعمال لا يمكن أن تكون حديثا أي خبرا. (الكتاب، II، 218).

وقد ألحقنا علم التّعجب لدى سيبويه بالأعمال الشبيهة بالأصوات وعلّلنا ذلك بما ورد في الكتاب من ملاحظات تبرز ما بينه وبين النّداء من تشابه في مستوى الألفاظ والمعاني.

إنّ مبحث التّعجّب بعد سيبويه ظلّ محلّ خلاف لدى النّحاة، فقد اختلفوا في تحليل صيغه، كما اختلفوا في تبويبه ضمن الخبر أو ضمن الإنشاء.

فمن النّحاة من ذهب إلى أنّ «التّعجبّ إنّما يكون ممّا وقع وثبت، ليس ممّا يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون». (ابن السّرّاج، I، 114).

ومفهوم الوقوع والثّبوت في هذا السّياق يقابل مفهوم الإمكان. والإمكان ألصق بالطلّب أو بما اعتبره سيبويه غير واجب الوقوع، أمّا الوقوع والثّبوت فهما ألصق بالإيقاع من ناحية، وبالوجوب من ناحية ثانية. على أنّ ابن السّرّاج في الحقيقة يقصد الوجوب لا الإيقاع ذلك أنّه يلحق التّعجّب بالإخبار وهو يعبّر عن ذلك بصراحة يقول: «إنّه خبر، ويدلّ على أنّه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب» (السابق، I، 114). ولكنّه مع ذلك يعتبر التّعجّب نوعا من الخبر مختلفا عن سائر الأخبار، فقد«لزم فعل التّعجّب لفظا واحدا ولم

يصرّف، ليدلّ على التّعجبّ ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار» وهذا مقتضاه أنّه كسائر الأخبار من حيث دلالته، وأنّه يختلف عن سائر الأخبار في لزوم فعله لفظا واحدا وشكلا لا يتغيّر ولا يُتصرّف فيه بشيء. فأمّا أنّه كسائر الأخبار من حيث «يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب» فليس بشيء، لأنّه مهما كان الأمر فإنّ المتكّلم لايمكن أن يقصد أنّ لمعنى تعجبّه خارجا، بل هو الموجد له بكلامه، ولعلّ الأمر قد اختلط على ابن السّراج من جهة أنّه يعتبر أنّ شدّة الحسن المتعجّب منها يقصد وجودها في الخارج ومطابقة لفظ التّعجّب لذلك الوجود في الخارج، وليس بشيء كما ذكرنا.

وشبيه بهذا المذهب الذي ارتآه ابن السّرّاج ما نجده لدى صاحب المقتصد «من أنّ الغرض في التّعجّب الإخبار عن جهل الشيء». (المقتصد، I، 376). وأنّ قولك: أكرمْ بزيد، هو من نوع ما يكون لفظه مخالفا لمعناه[1] إذ لفظه الأمر ومعناه معنى الخبر(السّابق، I، 377). وإنّما يخبر المتكلّم بواسطة التّعجّب، لدى الجرجاني، عن نوع من الإنكار للشّيء لمابلغه من تفوّق في صفة من الصّفات ذلك «أنّ التّعجّب من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان. ألا ترى أنّ حقيقة قولك أعجبني الشّيء أنّك أنكرته فلم تعرف سببه ولم تأنس بنظائره، ولا يتعجّب إلاّ من الشّيء الذي يتعدّى حدّ أشكاله ويبلغ مرتبة فوق مراتبها». (المقتصد، I، 373).

إنّ في تأويل الجرحاني التّعجّب بـ «الإخبار عن جهل الشيء» نوعا من التّبسيط الذي يذهب بما في التّعجّب من قيمة تختلف عن مجرّد الإخبار السّاذج. وذلك أنّ في الإخبار قيمة أساسيّة تتمثّل في الإثبات للنّسبة التي يتعلّق بها ذلك الإثبات وهو إثبات يقصد به استقرار علم المتكلّم بمطابقة معنى تلك

(1) إشارة منه إلى قولهم: «غفر الله لزيد» لأن المعنى: «اللهمّ اغفر لزيد». فاللفظ على الخبر، والمعنى على الدّعاء.

النّسبة المثبتة لما هو موجود في الكون الخارجي. وهذا مبدئيا يتناقض مع مفهوم الإبهام وعدم معرفة السّبب الذي جعل الموصوف يتعدّى نظائره حسنا...

ومهما يكن فإنّنا نحسّ أنّ لدى هؤلاء النّحاة شعورا بأنّ في التّعجّب نوعا من الإبهام يخالف الخبر المحض، وربّما ساعدهم على ملاحظة ذلك اختلاف التّعجّب عن سائر الأخبار بصيغه الثّابتة غير المتصرفة.

2 ـ التّعجّب انفعال يوقعه المتكلّم بلفظه:

ومن النّحاة من تجاوز هذا الفهموم السّاذج للتّعجب، فعبّر عنه تعبيرا لايخلو من دقّة ووضوح فالرّضيّ يرى أنّ التّعجّب انفعال يعرض للنّفس عند الشّعور بأمر يخفى سببه» (شرح الرّضيّ، IV، 228).

ولاشكّ أنّ الرّضيّ أفاد من ملاحظات سابقيه التي حامت حول مفهوم الإبهام وعدم معرفة سبب تفوّق الموصوف في صفاته قبل أن ينتهي إلى بيان أن التّعجّب إنّما هو إفصاح عن انفعال أو هو إيقاع ذلك الانفعال الذي ينتاب المتكلّم لدى شعوره بالإبهام السّحريّ تجاه المتعجّب منه.

إنّ في تعبير الرّضيّ عن التّعجّب بكونه انفعالا تجاوزا لمفهوم ثنائيّة الواجب وغير الواجب وتجاوزا لمفهوم ثنائية الخبر والطلّب ذلك أنّ في الانفعال خصيصة تجعل من ألفاظه، باعتبارها نفس التّعجب، كأنّها فيض من الألفاظ تحكي وتفصح عمّا يحسّ به المتكلّم من شعور فيّاض بما في المتعجّب منه من فضل حسن أو غيره ممّا يخفى سببه. وهذه الخصيصة ربّما تقرّب الانفعال من الأعمال الشبيهة بالأصوات.

إنّ حدّ التّعجب بكونه انفعالا قد تواتر لدى سائر النّحاة، من ذلك ما رواه الصّبّان عن الدّماميني بأن التّعجّب «انفعال يحدث في النّفس عند الشعور بأمر يجهل سببه» (حاشية الصبّان، III، 13). وفي ذلك إحالة على ما ذهب

إليه الرّضي في شرحه.

وقد ذهب الصّبّان مذهب الرّضيّ في تحليل صيغة التّعجّب «ما أفعله»، ملاحظا أنّه يمكن اعتبار«ما» مبتدأ وما بعدها خبرا مبنيّا عليه» لكن ليس المقصود بالتّركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التّعجّب». (السابق، III، 14). والصّبّان يحيل في هذا على كلام الرّضيّ أيضا. فالرّضي يذهب إلى أن «فعل التّعجّب ما وضع لإنشاء التّعجّب» (شرح الرّضيّ، IV، 227)[1] وهو بذلك يخالف ظاهر مذهب سيبويه ويميل إلى ما نزع إليه الفرّاء والزّمخشري وابن خروف (السابق، 235). في تحليل صيغتي التّعجّب وتأويلهما بما يناسب معنى التّعجّب، ذلك أنّهم يذهبون إلى أنّ «أَحْسِنْ» في قولك «أحسِنْ به» أمر بكلّ واحد بأن يجعل زيدا حسنا، وإنّما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن، فإنّه قيل صفّه بالحسن كيف شئت فإنّ فيه منه كلّ ما يمكن أن يكون في شخص... وهذا معنى مناسب للتّعجّب بخلاف تقدير سيبويه». (السابق).

وهو معنى يبعد بالتّعجّب عن معنى الخبر بلفظ الأمر وينزع به إلى معنى الانبهار بما يرى من فضل حسن مختلط بإبهام سحريّ قويّ ينطق الخُرْس كما يقولون، وهو معنى الانفعال الذي حدّ به الرّضي التّعجّب.

أمّا صيغة ما أفعله فإنّ الرّضي لا يخالف تأويل سيبويه بصفة مجملة فهو يذهب إلى أنّ«ما» «مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه»(شرح الرّضيّ، IV، 233). وهذا التّنكير يناسب معنى التّعجب، لأنّه إنّما يكون فيما يجهل سببه ويكون موضع إبهام وبعد من المعرفة والوضوح والبيان.

(1) مصطلح إنشاء التّعجّب أخذه الرّضيّ عن ابن الحاجب صاحب المتن، وهو أوّل من استخدم الإنشاء بهذا المعنى، وخصّ به التعجّب، والمدح، والذّم، والتكثير «بكم» والتقليل بـ «ربّ». (ن شرح الرّضيّ، IV، 227 وما يليها).

وهو يذهب إلى أنّ «معنى ما أحسن زيدا، في الأصل: شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا». (السابق). وهو في هذا لم يخرج عن رأي سيبويه، إلاّ أنّه يضيف أنّ هذا الكلام الذي يبدو بظاهر لفظه «ابتداء»، أي خبرا، كان كذلك «ثمّ نقل إلى إنشاء التّعجّب وانمحى عنه معنى الجعل» (السابق). وبامّحاء معنى الجعل امّحى معنى الخبر والإخبار، ونقل الكلام من الخبر إلى الإنشاء، وهو نقل ثبت مبدؤه في اللّغة، وعهدت أمثلته وتواتر استعمالها.

إنّ هذا الإنشاء الذي نقل إليه «لفظ الخبر» هو إنشاء التّعجّب أو إنشاء الانفعال، على أنّه عمل لا يطلب حضور المخاطب لأنّ المخاطب لا يُقْصَدُ بطلب أو خطاب في هذا الإنشاء، وكأنّ الانفعال التّعجبي إنّما يحصل بين المتعجّب منه من ناحية، والمتكلّم المتَعجِّب المنفعل، وقد وقع في نفسه فضلُ سحرٍ وفضل حسن أو فيض قبح فيما يراه من ناحية ثانية. ولكنّ هذا الفهم لا يمنع من أنّه يمكن أن يقتضي التّعجب سعيا غير مباشر من المتكلّم إلى إقناع المخاطب بما يتميّز به المتعجّب منه من خروج عن العادة وزيادة فضل وفخامة. ولكنّ العمل المباشر المحصّل بلفظ التّعجّب إنّما «هو محض إنشاء التّعجّب» (شرح الرّضيّ، IV، 234). ولفظه إنّما هو نفس معناه وهو «انفعال يعرض للنّفس». (السابق، 228).

وقد يكون هذا المعنى من المعاني التي مهّد لها ابن يعيش إذْ لا يخلو تعريفه للتّعجّب من إشارة إلى معنى الانفعال دون التّصريح بذلك بصريح اللّفظ يقول: «اعلم أن التّعجّب معنى يحصل عند المتعجّب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقلّ في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدّهش والحيرة» (شرح المفصل، VII، 142). وإنّما الدّهش والحيرة معنيان لا يحصلان إلا في النّفس، فلا يمكن أن يقصد بلفظ التّعجّب وجودهما في الخارج أو مطابقة معنييهما لما هو موجود في الخارج من فيض حسن، فالتّعجّب عمل لغوي ليس له خارج موجود في أحد الأزمنة، وهو إنشاء إيقاعي.

ـ وقد سعى النّحاة إلى تحليل ما يوجد من علاقة بين المعنى واللّفظ لبيان جهة دخول معنى التّعجّب في صيغتيه:

فذهب ابن يعيش إلى أن معنى التّعجّب في الصيّغة الأولى «ما أفعله» إنّما يكمن فيما تختزله «ما» من إبهام مولّد للفخامة الغامضة والمشوّقة لمعرفة ما يجوز أن يكون ولا يكون، يقول ابن يعيش: وإنّما «خصّوا التّعجّب بـ«ما» دون غيرها من الأسماء لإبهامها[1] والشّيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النّفس متشوّقة إليه لاحتماله أمورا». (شرح المفصّل، VII، 147).

وهو ما يجعل التّعجّب معنى محصّلا لدى إنجازه من البناء على المبهم النّكرة الذي تتضمّنه «ما». وقد اشتبه الإبهام بالاستفهام لدى بعض النّحاة فاعتبروا أنّ «ما» في التّعجّب لا تخلو من دلالة على معنى الاستفهام، وهو رأي كلّ من الفرّاء وابن درستويه (ن. شرح الرّضيّ، IV، 234. وهمع الهوامع، V، 54. وحاشية الصّبّان، III، 14). وذلك لاشتراك «ما» في الدّلالة على التّعجّب والاستفهام، ولما بين الاستفهام والإبهام من تقارب في المعنى.

وقد أكّد المبرّد قبل ذلك أنّ:

ـ ما أحسن زيدا: تقديره شيء أحسن زيداً، إلاّ أنّ معنى التّعجّب دخله مع «ما»، ولايكون ذلك في شيء غير «ما» (المقتضب، IV، 173). وهو اسم يتميّز حيثما حلّ بهذا النّوع من الإبهام، وهو معنى يمكن أن يلاحظ فيه، حسب المبرّد عندما يكون في موضع الاستفهام أو في موضع الجزاء، «لأنّك تستفهم عمّا تنكر ولأنّك في الجزاء أبهمته ولم تقصد إلى شيء بعينه، فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التّعجّب، لأنّك إذا

(1) معنى الإبهام لاحظه سيبويه عند ما قال: «ما مبهمة تقع على كلّ شيء» (الكتاب، IV، 228).

قلت ما أحسن زيدا فقد أبهمت فيه ولم تخصّص» (السابق).

إنّ هذا المذهب المتمثّل في محاولة تعميم الظّاهرة الدّلالية واختبارها في سياقات مختلفة ومواضع متنوّعة مذهب عجيب لأنّه يدلّ على منهج علمي اختباري تجريبي وسم التفكير اللّغوي منذ النصف الثاني من القرن الثّاني الهجري.

وإنّ هذا المنهج الاختباري هو الذي جعل المبرّد يقارن بين دلالة «ما» في موضع الاستفهام، ودلالتها في موضع الجزاء، ودلالتها في موضع التّعجّب، فينتهي إلى ملاحظة أنّ «ما» اسم مبهم وأنّه يصبغ بإ«بهامه» هذه المواضع الثّلاثة، وأنّ ذلك ربّما كان السّبب في اعتبارها تامّة، وعدم اعتبار ما يكون بعدها صلة لها. إنّ ما ذهب إليه الشّريف في إطروحته من اختبار لـ«ما» باعتبارها، في نظره، عنصرا ماهيّا ضمن نظريته التّركيبية يكمّل في الحقيقة ما ذهب إليه المبرّد ويكشف عن أسرار العلاقة بين الأبنية والدّلالة (الشريف، 1993، ص762 وما يليها).

ومهما يكن فإن المبرّد قد سعى إلى معالجة مسألة دخول المعنى عموما في ألفاظ دون أخرى، فوضع نوعا من الرّدود والأجوبة مفادها جميعا أنّه «قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره». (السابق 174). فيحصّل القَسَمُ من لفظ الخبر من مثل «علم الله»، أو يدخل الدّعاء لفظ الخبر، في مثل «غفر الله لزيد». وكذلك يدخل التّعجّب اللّفظ بشرط أن لا يتصرف «لأنه إن تصرّف بطل ذلك المعنى». (السابق، 175). فيكون معنى التّعجّب ناتجا عن لزوم هذه الألفاظ طريقة واحدة، وعدم تصرّفها، وكأنّ عدم تصرّفها يجعل منها علما على معنى التّعجب لذلك كانت عند الرّضي شبيهة بالحروف الإنشائية في بنائها وعدم تصرّفها، يقول: «فهي غير متصرّفة لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرّفة، وأيضا كلّ لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وإن كان جملة. فالقياس ألاّ يتصرّف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام».

(شرح الرّضيّ، IV، 228).

إنّ لزوم ألفاظ التّعجّب صيغا «جامدة»(همع الهوامع، V، 54). يقرّبها من ألفاظ الإنشاء المبنية، ذلك أنّ الإنشاء في الحقيقة من معاني الحروف وهي مبنيّة وقد فضّل النّحاة أن يكون الفعل الإنشائي نحو بعت وشريت ماضيا لأنّ الفعل الماضي مبنيّ كحروف الإنشاء. وكذلك فإنّ «الذي منع فعل التّعجّب من التّصرّف أنّه تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو الدّلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التّعجّب، والأصل في إفادة المعاني إنّما هو الحروف، فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التّصرف مجراها» (شرح المفصّل، VII، 143).

فالتّعجّب إنشاء انفعال وضعت له صيغتان: ما أفعله، وأفعل به وهما صيغتان اعتبرتا من الجوامد التي وضعت كالأعلام على إنشاء التّعجّب[1] بما استقرّتا عليه من لفظ شبيه بالحروف التي بنيت ووضعت لإنشاء الاستفهام أوالنّهي أو غيره. وهما صيغتان مبوّب لهما في كتب النّحاة.

وقد يتعجّب بغيرهما (حاشية الصبّان، III، ص 13 ـ 14) ممّا يبوّب له في النّحو(همع الهوامع، V، 63) فمن ذلك:

ـ سبحان الله، ولا إله إلاّ الله، والعظمة لله من ربّ.

ـ ولله، ولله درّه.

ـ ويا للماء، ويا للدّواهي.

(1) يظهر أنّ الصيّغة المتفق عليها والموضوعة لإنشاء التعجّب هي الصيّغة الأولى: «ما أفعله» أمّا الثانية فكأنّهم ألحقوها بالأولى لما تنبني عليه من معنى الأمر المتصل بصيغة «افْعَلْ». أمّا التعجّب بالصّيغ الفعليّة المصرّفة الدّالة على التّعجب بمادتها المعجميّة فقد أخرجوها عن إنشاء التعجّب، يقول الرّضيّ «أمّا نحو تعجّبت، وعجبت، فهو، وإن كان فعلاً ليس للإنشاء». (شرح الرّضي، IV، 228).

- ويا لك من ليل أو ليلا، ويا طيبها من ليلة.

- ويا حسنه رجلا.

- وحسبك بزيد رجلا، وحسبك زيد رجلا أو من رجل.

- وكفاك به رجلا، ورجلا ويله رجلا.

- وكاليوم رجلا، وكاللّيلة قمرا.

- وإنّك من رجل.

- و واها له ناهيا.

- وما أنت جارة.

- وكرما وصلفا...

- ومن ذلك: كيف ... ومن ... وأيّ في الاستفهام نحو: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ[1]؟ و«عمَّ يَتَسَاءَلُونَ»[2]؟ و«اَلْحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ[3]؟ و«لأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلتْ[4]؟ (همع الهوامع، V، ص 63 ـ 64).

وقد لاحظ الصّبّان أنّ هذه الألفاظ استعملت في التّعجّب مجازا عمّا وضعت له. (حاشية الصّبّان، III، 13). ومعنى ذلك أنّها ألفاظ وضعت لإفادة معان أخرى، ثمّ أفادت التّعجّب من طريق غير طريق الوضع الذي يحيل على المعنى بصفة مباشرة. إنّ حصول معنى التّعجّب في مثل هذه الألفاظ متأتّ من مستويات مقاليّة معجميّة وتصريفيّة، ومن جريانها بذلك اللّفظ على ذلك المعنى، ومن عدم تصرّفها أيضا، ومن المقام الذي وقعت فيه بمختلف عناصره. وقد لخّص الصبّان كلّ ذلك في كلمة مجاز وقد أوردنا مختلف هذه

(1) البقرة، 28.
(2) النبأ، 1.
(3) الحاقة، 1 ـ 2.
(4) المرسلات، 12.

الألفاظ لنبيّن أنّها في حقيقة الأمر مختلفة اختلافا واضحا من حيث تراكيبها، ومن حيث الجهات التي دخلها منها معنى التّعجّب وأنّ كلمة مجاز كلمة عامّة جدّا إلاّ أنّ معنى التّعجب دخل من غير مدخل الوضع اللّغوي.

3 ـ إنشاء المدح والذّمّ:

والعلاقة بين التّعجّب من ناحية والمدح والذّمّ من ناحية ثانية علاقة متينة في المعنى وفي ترك التصرّف، فالتّعجّب باب مبالغة مدح أو ذم (شرح المفصّل، VII، 144). وأنت حين تمدح إنّما «تمدح وأنت متعجّب» (السابق، 127). وقد لاحظنا هذه العلاقة بين التّعجب والمدح والذّم في الكتاب، وذلك من خلال المقارنة التي عقدها سيبويه بين:

- حسْبُك به رجلا عبدُ الله.

- ونعم رجلا عبدُ الله.

- حسْبُك به رجلا، مثل

- نعم رجلا: في العمل وفي المعنى، وذلك لأنّهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرّفيعة، (الكتاب، II، 176). فهنالك نوع من الاسترسال الدّلالي بين التعجّب والمدح والذّم أشار إليه صاحب الكتاب وأقرّه النّحاة من بعده، ولكنّهم تجاوزوا ذلك إلى اعتبار المدح والذّم إنشاء، شأنه في ذلك شأن التّعجّب، وأن «نِعْم» و «بئس» فعلان لا يتصرّفان لأنّهما تضمنّا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنّهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذّمّ. والأصل في إفادة المعاني إنّما هي الحروف فلّما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التّصرّف ك «ليس» و «عسى» (شرح المفصّل، VII، 127).

إنّ نقل «نعم» و «بئس» إلى نفس المدح والذّمّ عند ابن يعيش يذكّرنا بما ذهب إليه من أنّ «النداء ليس بإخبار وإنّما هو نفس التّصويت بالمنادى»، وأنّ

قولك: «ياغلام زيد» هو نفس الدّعاء. وهي عبارات صريحة في الدّلالة على معنى الإيقاع باللّفظ للنّداء أو للمدح والذّم. وقد عمد ابن يعيش إلى تعليل عمل الإيقاع الذي تحقّقه «نعم» و «بئس» بما طرأ عليهما من نقل منعهما من التّصرف فقرّبهما من إفادة ما تفيده الحروف المبنيّة.

وقد ذهب الصبّان مذهبا قريبا من مذهب ابن يعيش في اعتبار خروج هذه الألفاظ عن الأصل ومشابهة الحرف، إذ يرى أنّ «نعم» و «بئس» «لايتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدّلالة على الحدث والزّمان فأشبها الحرف». (حاشية الصّبّان، III، 21).

وقد أقرّ ابن السّرّاج قبل ذلك أنّ «نعم» و «بئس» «يشبهان التّعجّب في المعنى وترك التّصرّف» (الأصول في النحو، I، 130).

وهما موضعان، كمواضع التّعجّب لا يخلوان من معنى المبالغة والتّفخيم وذلك أنّ في لفظ الذّم إنشاء يراد به المبالغة والتفخيم فإذا قلت: نِعمَ الرّجل، كنت جعلته فوق جنسه فيما يوجب الحمد والمدْح و«إذا قلت بئس الرّجل، كنت جعلته فوق جنسه فيما يوجب النّقيصة والذّمّ». (المقتصد، I، 355).

وقد بيّن النّحاة أنّ للتّركيب دورا في إيقاع الفخامة والمبالغة وقوّة الوقع، وذلك في ضربي التّركيب اللّذين ترد عليهما ألفاظ المدح أو الذّمّ:

ـ أمّا الضّرب الأوّل ومثاله: «نعم الرّجل عبدُ الله» فإنه يُرفع فيه الاسم الظّاهر المعرفة بالألف واللاّم على معنى الجنس، ثمّ يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم وقد اعتبروا في مثل هذه الجملة «عبدُ الله»: مبتدأ مؤخرا، ونعم الرّجل خبرا بمعنى المفرد، «فغلّبوا تأخير هذا المبتدإ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام إذ له في النّفوس وقع» (شرح الرّضيّ، IV، 243 ـ 244).

ـ وأمّا الضّرب الثّاني ومثاله «نعم رجلا عبدُ الله» فهو «ضرب تضمر فيه المرفوع هو اسم الفاعل وتفسّره بنكرة منصوبة» (ابن السّرّاج، I، 130). على التّمييز وهذا الضمير الذي يكون مبهما محتاجا إلى التّمييز لا يكون إلاّ فيما فيه معنى المبالغة والتّفخيم (شرح الرّضيّ، II، 58 ـ 61).

وفي كلا الضّربين «بنوا أمر المدح والذّمّ من أوّل الأمر» (الرّضيّ، IV، 239). وهو تصوّر منبن على مبدإ قارّ يتمثّل في أنّ من شأن كلّ إنشاء أن تكون له صدارة الجملة.[1] وقد اختلف النّحاة بشأن العنصر المفيد للإنشاء في

(1) وهو ما يجعل تقدّم المخصوص بالمدح والذّمّ على «نعم» و«بئس» ليس أصلاً، وذلك نحو: زيد نعم الرّجل. وهو استعمال مماثل، في رأينا، لتقدّم الاسم في جملة الاستفهام على حرف الاستفهام في مثل:
ـ زيد هل انطلق؟
ـ أو زيد هل انطلق أخوه؟
ويعلل التقديم عموماً بما يكون من الاهتمام المسلّط على الاسم المقدّم على أنّ هذا الاسم لا يخرج عن مدى الاستفهام أو المدح والذّم ويفسّر مدى تلك الحروف «الرّجعي»، في نظرنا، بما يعرف لدى علماء الأصوات بظاهرة الاستباق (Anticipation) (ن. إبراهم، مدخل في الصّوتيّات، دت، 126). والمقصود بالاستباق عندهم هو «أنّ أعضاء النطق تتهيّأ لإبراز خاصيّة صوت ما أو أثناء نطق صوت أو أصوات سابقة له. ومثل ذلك الطّاء المفخّمة في كلمة «سَوْط» يقتضي تهيّأ جهاز النطق لإنتاج التفخيم منذ بداية النطق بالحرف الأوّل في الكلمة وينتج عن هذا أن يخالط السيّن والفتحة والواو شيء من التفخيم الذي يقتضيه نطق الحرف الرّابع من حروف الكلمة». (السّابق). أمّا الاستباق الذي نعنيه فهو شبيه بالاستباق النطقي ولكنه استباق تنغيمي دلالي أي أنّ التنغيم الصّوتي بالاستفهام يخالط الاسم السّابق لحرف الاستفهام، وكذلم التنغيم الصّوتي الخاصّ بالمدح أو الذّمّ يخالط الاسم إذا سبق فعل المدح أو الذّم في مثل قولك:
عبد الله نعم الرّجل، وهو استباق يقتضيه وجوب بناء أمر الاستفهام والمدح والذمّ من أوّل الأمر رغم تأخر الحروف الدّليلة على تلك المعاني، إذ الاستفهام معنى قبل أن يكون لفظاً، وهو معنى موضعه صدر الكلام.

جملتي المدح والذّم، وانتهوا إلى أنّ المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط وذلك رغم كونهما «العمدة في إفادة الإنشاء». (حاشية الصّبّان، III، 21).

وقد يكون في اعتبارهما العمدة في إفادة الإنشاء حلّ مريح لقضيّة إمكان التّصرّف في جملة المدح بعض التّصرّف ممّا بيّناه. وهم يلحقون بهما حبّذا، وهي كنعم في العمل وفي المعنى (همع الهوامع، V 45). وتدخل على حبّذا «لا»، فمتساوي «بئس» في العمل والمعنى (السابق).

ومن النّحاة من ألحق بفعلي المدح والذّم كلّ فعل دلّ على صفة وركّب على أحد ضربي تركيب« نعم» أو «بئس»، يقول ابن السّرّاج: «فما كان مثل: كَرُمَ رجلا زيدٌ، وشرُفَ رجلا زَيْدٌ، إذا تعجبّت فهو مثل: نعم رجلا زيد» (الأصول في النّحو، I، 130).

ولكن ماهي حقيقة إنشاء المدح والذّمّ؟ وهل يمتنع حقّا احتمال تصديق المتكلّم أو تكذيبه عندما يمدح أو يذّم؟ بحيث لا يمكن أن يقصد المتكلّم حين يمدح أو يذمّ، بألفاظ المدح والذّمّ، مطابقة معنى مدحه أو ذمّه لما هو موجود في الخارج لدى المقصود بذلك المدح أو ذلك الذّمّ؟

طرح النّحاة مثل هذه الأسئلة وذلك لما روي من قول الأعرابي لمن بشّره بمولودة وقال: «نِعْمَ المولودة»: والله ماهي بنِعْمَ الولد...(شرح الرّضي، IV، 238). وكذلك (همع الهوامع، V، 25، وحاشية الصّبّان، III، 21). فقد اعتبر البعض جواب الأعرابيّ تكذيبا لمن بشّره بالمولودة وذلك لقوله: «ما هي بنعم المولودة». وإذا كان ذلك كذلك كان المدح في قول المبشّر نعم المولودة خبرا وإخبارا وخرج عن الإنشاء، إذ الإنشاء لا يحتمل التّصديق والتّكذيب.

وقد دَقّق الرّضيّ في تعليقه على هذه الرّواية معنى إنشاء المدح أو الذّمّ بـ«أنّك إذا قلت: «نعم الرّجل زيد» فإنّما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللّفظ.

وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إيّاه حتّى يكون خبرا. بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجا. ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لَدَخَلَهُ التّصديق والتّكذيب» (شرح الرّضيّ، IV، 238).

وهذا محصّله أنّ المدح والذّم إنشاء يكون إيقاعه بلفظه، وهو مثل النّداء مجراه مجرى عمل يعمله عامل، وهو عمل لغويّ ليس له وجود في الخارج، وإنّما الموجود في الخارج هو متعلّق المدْح أو متعلّق الذّم من مثل رجولة زيد أو فروسيّته التي اقتضت المدح ففي جملة:

ـ نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ: يمكن اعتبار إسنادين:

أ ـ إسناد معنى الرّجولة الكاملة إلى زيد أي أنّه استغرق ما يحمد من صفات الرّجل جميعا، فكأنّ زيدا مبتدأ، والرّجولة الكاملة مبني عليه.

ب ـ إسناد المدح والحمد إلى الإسناد الأوّل (أ)

فأمّا الإسناد الأوّل (أ) فنسبة موجودة في الكون الخارجي يمكن أن نخبر عنها على سبيل إثباتها أو نفيها أو توكيد نفيها فيكون الكلام خبرا وإخبارا (إخبارا) عمّا يمكن أن يحتمل التّصديق والتّكذيب لوجوده في الخارج في أحد الأزمنة.

وأمّا الإسناد الثّاني (ب)، فهو إيقاع ينجزه المتكلّم بلفظ المدح عندما يمدح زيدا أو عمرا. فهو فعل المتكلّم، ولا فرق بينه وبين عمل التّعجّب في قولك: ماأعظم زيدا. حيث تخبر عن عظم زيد وتوقع تعجّبك من عظمه.

وكذلك الأمر في جملة من مثل:

نعم زيد فارسا: فإنّك إزاء نسبتين اثنتين:

ـ نسبة الفروسيّة إلى زيد.

ـ نسبة عمل مدحك لفروسيّة زيد.

وعمل المدح إنشاء، لأنّه إيقاع يحصل باللّفظ فلا يمكن تصديقه أو تكذيبه. وهذا ماجعل الرّضي يلاحظ أن «قول الأعرابي لمن بشّره بمولودة وقال نعم المولودة: والله ما هي بنعم المولودة، ليس تكذيبا له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأنّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء التّعجبّي وكم الخبريّة ورُبّ...» (شرح الرّضيّ، IV، 238).

إنّ جملة «نعم المولودة» اختزال لجملة: نعم المولودة هي أو نعم المولودة البنت. وهي جملة تتضمّن إسنادين:

ـ إسنادا قضويّا يتّمثل في: هي المولودة، وفي ذلك إثبات لاستغراق البنت لما يحمد من صفات المولودات.

ـ إسنادا ثانياً يحتوى الإسناد الأوّل ويتسلّط عليه، ويتمثّل في إيقاع المدح المتعلّق بالإثبات الحاصل من الإسناد الأوّل.

وإنّ الذي كذّبه الأعرابيّ هو إثبات النّسبة الموجودة في الكون الخارجي والتي تتمثّل في استغراق البنت لما يحمد من صفات المولودات جميعا، وهي نسبة يمكن أن نخبر عنها على سبيل الإثبات أو النّفي فيكون الكلام خبرا ويحتمل التّصديق والتّكذيب.

أمّا ما لايمكن تصديقه أو تكذيبه فهو إيقاع المتكلّم وإنجازه للمدح بلفظ المدح «نعم» مسندا إلى الإثبات السّابق، وهذا الإيقاع لا يمكن تكذيبه أو تصديقه لأنّه حصل باللّفظ بَعْدُ، ولأنّه ليس له وجود في الخارج، فهو عمل لغوي إنشائي.

لذلك فإنّ قوله:

ـ ما هي نعم المولودة. ليس تكذيبا له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، لأنّه لا وجود للمدح في الخارج وإنّما هو «تكذيب لما تضمّنه الإنشاء من

الإخبار. «فالتّكذيب والتّصديق إنّما يتسلّطان على ماتضمّنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه». (حاشية الصّبّان، III، 21).

إنّ ما سمّيناه إسناداً أوّل في:

ـ نعم الرّجل زيد. وفي:

ـ نعم زيد فارسا. وكذلك في:

ـ نعم المولودة هي، إنّما هو المضمون الإخباري للإنشاء، وهو لايختلف عمّا سبق أن سمّيناه المحلّ الإحالي الذي يتعلّق به موضع الإفادة الإنشائي.

على أنّ مثل هذا التّحليل، وإن بدا متماسكا، فقد أثار قضيّة يبدو أنّها أزعجت النّحاة كثيرا إلى حدّ أنّهم تجنّبوا الخوض فيها وعمدوا إلى نوع من «تمشية»[1] ماقيل بشأنها دون كثير اقتناع. (ن. شرح الرّضيّ، IV، 238). ذلك أن الرّضيّ في تعليقه على هذا التّحليل يلاحظ أنّه تحليل يقوم على تقسيم الجملة إلى:

ـ إنشاء المدح.

ـ مضمون المدح وهو خبر.

ومضمون المدح الذي هو خبر جزء الإنشاء فكأنّ عمدة الكلام الإنشاء وفضلته الخبر. وهذا معنى قول الرّضيّ «هو إنشاء جزؤه الخبر» (السابق).

ويذهب الرّضيّ إلى أنّ هذا التمشّي في الحقيقة يمكن تعميمه على

(1) هي في الحقيقة عبارة الرّضيّ نفسه، أراد بها، في ظنّنا، الاحتجاج لأمر لم يقتنع به تمام الاقتناع. (ن. شرح الرّضي، IV، 238 وما أورده المحقّق في هامش الصّفحة نفسها).

الجمل الخبريّة يقول: «إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار لأنّك إذا قلت:

ـ زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبرا، لم يمكن أنْ تكذّب في التّفضيل ويقال لك إنّك لم تفضّل، بل التّكذيب إنمّا يتعلّق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت:

ـ زيد قائم، وهو خبر بلا شكّ، لا يدخله التّصديق والتّكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال إنّك أخبرت أو لم تخبر، لأنّك أوجدت بهذا اللّفظ الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام، فيقال: إنّ القيام حاصل أو ليس بحاصل. فكذا قوله: ليس بنعم المولودة، بيان أنّ النّعميّة، أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا، ليست بثابتة، وكذا في التّعجّب. وفي كم، ورُبّ». (السابق).

إنّ الرّضيّ يميّز في الجملة الحكم الذي يوقعه المتكلّم من ناحية من مضمون الحكم من ناحية ثانية، ويرى أنّه يمكن أن يعمّم هذا المبدأ عل الإخبار إذ في اللّفظ بألفاظ الخبر إيقاع للخبر وهو ما سميناه الحكم بإثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، ففي قولك:

ـ زيد قائم، إخبار وتقرير، وهو ما سمّيناه إثباتا وهو حكم أنشأه المتكلّم إنشاء أفاد به وجود قيام زيد.

وهذا الحكم في نظر الرّضي لا يمكن تصديقه أو تكذيبه لأنّه حصل بإيجاد ألفاظ الخبر وإيقاعها وإنشائها. والذي يمكن تصديقه أو تكذيبه هو مضمون الخبر وهو مضمون الحكم أي مضمون الإنشاء وجزؤه المتمثّل في «قيام زيد» وذلك باعتبار «قيام زيد» نسبة لها وجود في الخارج.

إنّ الرّضيّ بهذه الملاحظة يثير مسألة جوهريّة تتمثّل في دقّة الحدّ بين الخبر والإنشاء، إذ يمكن أن يصبح الخبر، استنادا إلى هذا المذهب، أبدا فضلة. فيكون الإنشاء تبعا لذلك أبدا عمدة في الكلام سواء ظهرت آلته أو لم

تظهر، ذلك أن آلته الحقيقيّة ليست حروف الإنشاء أو أفعاله وإنّما ألفاظ الخبر ذاتها وما تفيده من إسناد يدلّ على إثبات وجود أو نفيه، وهي ألفاظ «تشير» إلى موضع فعل المتكلّم وهو معنى لا يوسم باللّفظ ضرورة.

إنّ هذه المسألة تعود أهمّيتها في نظرنا إلى أن النّحاة انتبهوا إلى وجود موضع ثابت لفعل المتكلّم متصدّر للكلام، سواء كان فعل المتكلّم لفظا أو غير لفظ، وسواء كان الكلام خبرا أو إنشاء. ذلك أنّ الإخبار عمل يحدثه المتكلّم وينشئه بما يحكم به من وجود أو عدم وجود، ولا يمكن أن يكذّب في ذات ما ينشئه من حكم ينجزه باللّفظ ليدلّ على وجود المعنى أو عدم وجوده، وإنّما يكون تكذيبه أو تصديقه في مضمون الخبر الذي هو وجود المعنى أو عدم وجوده. فكأنّ موضع فعل المتكلّم إنشاء أبدا إذ هو موضع به يكون إنشاء الكلام أو إنشاء المعنى في الكلام. وهي مسألة لا تخلو من دقّة ولطف إذ تنبني على قضية محوريّة سنعود إلى معالجتها في الباب الرّابع. وهي قضية تمييز الإنشاء النّحوي من الإنشاء البلاغيّ. ونكتفي ههنا بملاحظة أنّ الجرجاني يعتبر لدينا من أبرز من عني بهذه المسألة، فقد ميّز المعاني النّحوية الإعرابيّة من المعاني البلاغية التي تكون في مستوى النّظم المقاميّ. وانتهى إلى تجريد معاني النّحو «الأُول» تجريدا عجيبا بناه على اعتبار أنّ موضع فعل المتكلّم هوالمركز في إحداث المعاني وإيجادها وإنشائها. وقد انتهى إلى وجوب «أن يُعلم أنّ مدلول اللّفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأنّ ذلك، أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر». (الدلائل، 407). وليس الحكم لديه سوى معنى نحويّ ينشئه المتكلّم إذ يثبت أو ينفي فيكون الحكم إثباتا أو نفيا يوقعه المتكلّم فَيَعْلقُ بالألفاظ الدّالة على الوجود. وهو في ذلك يردّ على أصحاب اللفظ الذين «توهموا في الخبر أنّه صفة للّفظ، وأنّ المعنى في كونه إثباتا أنّه لفظ يدلّ على وجود المعنى من الشيء أو فيه، وفي كونه نفيا أنّه لفظ يدلّ على عدمه وانتفائه عن الشيء». (السابق). وكأنّهم بتوهّمهم ذلك يلغون محلّ الإنشاء الذي يكون

للمتكلّم، ويجعلون الإثبات والنّفي مدلولين للّفظ على وجود المعنى.

وقد استلزم توضيح هذا المذهب لديه التّساؤل المباشر عن «مقصود المخبر من خبره ما هو؟ أهو أن يعلم السّامع وجود المخبر به من المخبر عنه؟ أم أن يعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه؟» (الدلائل، 408)، منتهيا إلى أنّ إعلام السّامع بوجود شيء لشيء أو نفيه عنه لا يكون إلا بالنّحو ومعانيه، ومن معانيه الرّئيسية المجرّدة الإثبات والنّفي. وهذه المعاني النّحوية ليست من صفات الألفاظ، لأنّ الألفاظ لا تثبت شيئا و لا تنفي شيئا ولا تخبر عن أي أمر كان، إلاّ باعتبارها آلات ينجز المتكلّم بواسطتها المعاني استنادا إلى مايمتلكه من كفاية نحويّة (compétence grammaticale) تتمثّل في معرفة أحكام النّحو وقواعده ومعانيه، وهي معرفة يشترك فيها جميع العرب[1].

إذا ما طبّقنا منهج النّحاة في اعتبارهم الأفعال تفقد معنى الفعليّة بعدم تصرّفها فتصبح شبيهة بالحروف وهي الموضوعة بالأصل للإنشاء، علمنا أنّ فعلي المدح والذّمّ أفادا الإنشاء من هذا الباب . وإذا ما عمّمنا مذهب الجرجاني المتعلّق بالإثبات والنّفي على سائر ما قد يقع في الموضع الإنشائي الذي يكون للمتكلّم، علمنا أنّ المدح والذّم معنيان إنشائيّان يوجدهما المتكلّم في الجملة بواسطة «نعم» و«بئس» ليدلّ على المدح والذّمّ، وعلمنا أنّ المدح والذّم ليسا إثباتا ونفيا وإن كانا في موضع الإثبات والنفي، وذلك لفقدان «نِعْمَ» و «بِئْسَ» لخصائص الفعل الأساسية المتمثّلة في الحدثيّة والزّمان، وهو ما يجعلهما يتزحزحان عن موضع الفعل الحقيقي الذي يكون لـ«ضرب» في قولك: «ضرب زيد عمرا» إلى موضع فعل المتكلّم الذي يكون لحرف

(1) يقول الجرجاني: «وكذلك السّبيل في كل شيء، كان له مدخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه. ثمّ إنّا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب ونرى العلم بها مشتركاً بينهم». (الدّلائل، المقدّمة للمؤلّف، ت).

الاستفهام في قولك: هل ضرب زيد عمرا؟.

4 ـ إنشاء الاستكثار والاستقلال:

قارن سيبويه في باب النّفي بـ«لا» بين بعض الحروف والأسماء من مثل «لا» النّافية، و «ربّ»، و «كم» وذلك من حيث المواضع والمعاني. وانتهى إلى أنّ كلّ شيء حسن لك أن تعمل فيه «ربّ» حسن لك أن تعمل فيه لا. (الكتاب، II، 286). كما قارن في الباب ذاته «لا» بـ«إنّ» و«كم»، وبيّن أنّ «ربّ» للعدة بمنزلة «كم»، وأنّ «كم» «لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه «ربّ»، لأنّ المعنى واحد إلاّ أنّ «ربّ» غير اسم» (السابق، 161). لذلك كانت «كم» بمنزلة «ربّ» من حيث المعنى، ولكنّها خالفتها في أشياء من حيث التّركيب إذ أنّ مواضع الحرف مختلفة عن مواضع الاسم.

كما بيّن أنّ لِـ «كَمْ» موضعين «أحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين. والآخر الخبر: ومعناها معنى ربّ». (الكتاب، II، 156). ومعنى الخبر أنّه يخبر بها عن عدة شأنها في ذلك شأن ربّ.

وقد دقّق صاحب المقتضب معناهما وموضعهما من الكلام فذكر أنّ «كم» الخبرية معناها معنى ربّ «إلاّ أنّها اسم و «ربّ» حرف» (المقتضب، III، 55). وبيّنّ أنّ ربّ: معناها الشيء يقع قليلا، مضيفا أنّها لا تكون إلاّ في أوّل الكلام لدخول هذا المعنى فيها (السابق، IV، 139). وهي ملاحظة تقرّب «كم» و «ربّ» من الحروف المتضمّنة معنى الإنشاء ممّا وجب تصديره «لأنّه مؤثّر في الكلام، مخرج له عن الخبريّة». (الرّضي، III، 157).

وقد نقل هذا المعنى بذاته ابن السّرّاج (الأصول، I، 507). مضيفاً أنّ «النّحويّين كالمجتمعين على أنّ «ربّ» جواب» (السابق). وهي ملاحظة تخرج هذا الحرف عن مواضع الابتداء الخبريّ إذ تجعل منها حرفا يدلّ على محض الاعتقاد الذي يراد به إيقاع أمر من الأمور لدى المخاطب.

ولاحظ ابن السّرّاج أنّ الكوفيّين إنّما يذهبون إلى اعتبار «ربّ» وضعت على التّقليل، و«كم» وضعت على التّكثير. (السابق، 509). وهو معنى نجد أثره في المقتصد (المقتصد، II، 827). إلاّ أنّ صاحب المقتصد يضيف أنّه «قد غلب على ربّ الاستعمال بمعنى الكثرة» (السابق). وكذلك فقد اعتبر ابن يعيش أنّ «كم» «اسم موضوع للكثرة يعبّر به عن كلّ معدود كثيرا كان أو قليلا». (شرح المفصل، IV، 127). وهي مسألة تعود في نظرنا إلى الاستعمال من ناحية، وإلى نسبيّة الكثرة والقلّة في المقامات المختلفة المتّصلة بذلك الاستعمال.

ولئن ميّز النّحاة عادة «كم» الاستفهامية من «كم» الخبريّة، استنادا إلى جملة من الأحكام واختلاف المواضع، فإنّنا نجد لدى بعضهم إشارات ضمنيّة إلى أن «كم» الاستفهامية هي ذاتها الخبريّة، بل يمكن أن نستعمل هذه في موضع تلك أحيانا، فلا يتغير من المعنى شيء. وقد لاحظ ابن يعيش أنّ «بعض العرب ينصب بكم في الخبر كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم[1]» (شرح المفصّل، IV، 130)، كما لاحظ صاحب المفصّل أنّ بيت الفرزدق:

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

قد يُنْشَدُ على ثلاثة أوجه: رفع، ونصب، وجرّ[2] (السابق، 133). وهو ما لا يكون في الاستفهام المحض[3] وإنّما يدلّ إنشادهم «عمّة» على الجّر خاصّة، في رأينا، على نوع من الاسترسال بين:

أ ـ معنى استفهام التّقرير الذي أفادته كم في البيت، فهو من حيث

(1) يعني أنهم يعربون المضاف إليه بعد «كم» الخبريّة إعراب تمييز كم الاستفهامية على النصب عوضاً عن الجرّ وذلك باعتبار كليهما تمييزاً للعدة.
(2) يعني أن «عمّة» وتوابعها بعد «كم» تنشد بالرّفع والنصب والجرّ.
(3) نعني أنّ الاستفهام المحض يطلب ضرورة نصب ما بعد «كم» على التمييز.

المعنى تقرير، ولكنّه ينجز بواسطة آلة الاستفهام.

ب ـ معنى التّكثير الذي تفيده كم «الخبرية»، والتّكثير إيقاع جزؤه الخبر. وقد أدّى مذهب النّحاة في مقارنة «كم» عندما تكون استفهاما محضا بـ«كم» التي تفيد التّقرير إلى اعتبار الكلام مع الثّانية محتملا للتّصديق والتّكذيب على عكس ما يكون في موضع الاستفهام. نجد ذلك عند ابن هشام، رغم تأخّره، فهو يرى أنّ «الكلام مع الخبريّة محتمل للتّصديق والتّكذيب بخلافه مع الاستفهاميّة، وأنّ المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنّه مخبر، والمتكلّم بالاستفهاميّة يستدعيه لأنّه مستخبر». (مغني اللبيب، I، 184). على أنّ في كلامه ما يدلّ على أنّه إنّما يقارن بين الطّلب وغير الطّلب ويسمّي غير الطّلب خبرا، حجّته في ذلك أنّه لا يستدعي جوابا. وكأنّه بذلك لا يعدو أن يكون مجرّد معلّل لمصطلحي «الخبرية» و «الاستفهامية» اللّذين درج النّحاة المتقدمون على استخدامهما لموضعي «كم». والظّاهر أنّ المذهب السّائد عند النّحاة كان يميل إلى الإقرار بأنّ «كم» إن لم تكن في موضع استفهام أفادت الإخبار.[1] يتجلّى ذلك من خلال الرّدود التي يعقدها الرّضيّ لدفع هذا الوهم. فهو يعرض آراء النّحاة ممّن يذهب إلى أنّ الكلام المصدّر «بكم» أو «ربّ» خبر، مستندين في ذلك إلى أنّه «لابدّ فيه من أن يقصد المتكلّم مطابقته للخارج نحو:

ـ «كم رجل لقيته... فيصحّ أن يقال: ما لقيت رجلا، وجواز التّصديق والتّكذيب دليل كونه خبرا». (شرح الرّضيّ، III، 149 ـ 150). ويردّ على هؤلاء بكثير من التدقيق والتفصيل في مواطن مختلفة نذكر منها قوله: «فالجواب أنّ معنى الإنشاء في «كم» في الاستكثار، وفي «ربّ» في الاستقلال، ولا يقصد المتكلّم أنّ للمعنيين خارجا، بل هو الموجد لهما

(1) وهو المذهب السّائد إلى اليوم لدى غير المتخصّصين من أهل العربيّة.

بكلامه، بلى، يقصد أنّ في الخارج قلّة أو كثرة، لا استكثارا ولا استقلالا، فلا يصحّ أن يقال له: كذبت، فإنّك ما استكثرت اللّقاء (. . .) كما لو قال ما أكثرهم، صحّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصحّ أن يقال: ما تعجبّت من كثرتهم. وليس كذلك نحو: ما قام زيد، فإنّه لايفيد أنّك تعدّ قيامه منفيّا بهذا الكلام، كما أفاد «كم رجل لقيته» أنّك تعدّ لقاءه كثيرا بهذا الكلام، بل المعنى أنّك تحكم بانتفائه في الخارج». (السّابق).

ولا شكّ في أنّ عسر الظّاهرة من ناحية وترسّخ اعتبار الكلام المصدّر بـ«كم» و «رب» خبرا من ناحية ثانية هما اللّذان اقتضيا من الرّضي هذا الجهد الواضح في الاستدلال والتّمثيل والمقارنة. فهو يعتبر:

أ ـ أنّ إنشاء الاستكثار بـ«كم» والاستقلال بـ«ربّ» لا يختلف عن إنشاء التّعجّب وإنشاء المدح والذّم، وذلك أنّ حقيقة الخبر في الجملة التي يتصدّرها أحد هذين «الحرفين» إنّما هو متعلّق الإنشاء أو هو فضلة الإنشاء المتمثّل في الاستكثار والاستقلال، وأنّ معنى الاستكثار أو الاستقلال معنى ينجزه المتكلّم بـ«كم» أو «ربّ»، بحيث لايمكن أن يكذّب أو يصدّق فيما يدّعيه، لأنّه إنّما أوقع بلفظ الاستكثار معنى الاستكثار كما كان أوقع التّعجّب والمدح والذّمّ بألفاظ التّعجّب والمدح والذّمّ ثم إنّ الاستكثار والاستقلال معنيان ليس لهما خارج موجود في أحد الأزمنة الثّلاثة، وإنّما الموجود متعلّقهما وهو الخبر، والخبر المتعلّق بـ«كم» و «ربّ» كالفضلة بالنّسبة إلى العمدة، والعمدة هي كم، وربّ.

ب ـ أنّ ما يصحّ تصديقه أو تكذيبه إنّما هو متعلّق الاستكثار أو الاستقلال وهو الكثرة في قولك:

كم رجل لقيته. لا الاستكثار الذي أوقعته. والكثرة يصحّ وجودها أو عدم وجودها في الخارج أمّا ما أوقعته من معنى فليس له خارج.

وكذلك الشأن في قولك إذا تعجّبت:

ـ ما أكثرهم، «صحّ أن يقال ليسوا بكثيرين، ولم يصحّ أن يقال: ما تعجّبت من كثرتهم»، لأنّ الكثرة يصحّ وجودها في الخارج ولا يصحّ، فيمكن تصديق ذلك الوجود أو تكذيبه، وأنت لم توجد تلك الكثرة باللّفظ وإنّما أوجدت التعجّب منها والتّعجب لا خارج له موجود في أحد الأزمنة.

ج ـ أنّ جميع ذلك مختلف عن النّفي، إذ بينه وبين التّعجب أو الاستكثار والاستقلال فصل قويّ، وذلك أنّ في قولك:

ـ ما قام زيد، حكما بانتفاء القيام في الخارج. والحكم موضعه الإيجاب سواء كان موجبا أو سالبا، إذ هو إثبات لوجود أو إثبات لعدم وجود. والإيجاب معنى اقتضاه الوجود أو عدم الوجود وليس معنى يحدثه المتكلّم في الخارج، وإنّما هو معنى مطابق للموجود في الخارج أو يفترض أصلا أنّه مطابق للموجود. لذلك كان النّفي « لايفيد أنّك تعدّ قيامه منفيّا بهذا الكلام». فكأنّه حين قال هذا قال: إنّ النّفي ليس معنى يحدثه المتكلّم في المضمون الإحالي الذي له خارج موجود أو غير موجود، وذلك لأنّه حكَم بعدم وجود على ماله خارج موجود أو غير موجود، لذلك دخل ضمن ما يصحّ تصديقه أو تكذيبه.

د ـ أنّ الرّضي بمقارنته بين إنشاء الإيقاع الذي يكون استكثارا واستقلالا وتعجبّا من ناحية والنّفي من ناحية ثانية إنّما يردّ على مذهبين متقابلين يعودان إلى قضيّة واحدة:

ـ مذهب من اعتبر الإيقاع خبرا يصحّ تصديقه وتكذيبه.

ـ ومذهب من رأى أنّ تحليل الإيقاع في مثل أعمال التّعجّب والاستكثار والاستقلال قد يؤدّي إلى اعتبار جميع الأخبار إنشاء، إذ لا يصحّ أن يقال لمن ينفي: كذبت فإنّك لم تنف. . .

وقد عمد الرّضيّ إلى تعليل الإيقاع الذي تحدثه «كم» في الكلام فتؤثّر

فيه رغم كونها من الأسماء، وذلك ببيان:

أ ـ أنّ من الأسماء ما يدلّ على معنى في نفسه ومعنى في غيره، نحو أسماء الاستفهام وأسماء الشّرط(ن. شرح الرّضيّ، I، 41). وقد لاحظ أنّ هذه الأسماء بنيت لشبهها بالحروف، ولأنّها كلّها كنايات عن الأسماء غير المحصورة (السابق، III، 148). وكذلك كان «بناء» كم «الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية(. . .) أو لتضمّنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالبا، كهمزة الاستفهام وحرف التّحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمّن الحرف» (السابق، 149 .).

ولعلّ الرّضيّ يقصد بكون الأسماء منها ما يدلّ على معنى في نفسه ومعنى في غيره، أنّها أسماء غير متمكّنة، لذلك اعتبرها كنايات لا تحيل على معيّن، وإنّما هي عناصر لغوية تختصّ ببعض المقولات الدّلالية العامّة، وهو ما يجعل دلالتها منفتحة بحيث ينخزل فيها معنى الحرف أو بالأحرى تنخزل هي نفسها في موضع الحرف فتفيد معناها في غيرها كما يفيد الحرف معناه في غيره.

ب ـ أنّ «كم» وإن كانت اسما فهي بمعنى «ربّ» فهي قرينتها في المعنى، وهو ما يؤهلها لإفادة ما تفيده «ربّ» في غيرها باعتبارها حرفا. وإذا كان كذلك تضمّنت كلتاهما معنى الإنشاء الذي يكون له موضع الصّدارة في الكلام. وقد صحّ ذلك لـ«كم». يقول الرّضي:

«فالخبرّية لها الصّدر لما تضمّنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أنّ ربّ لمّا تضمنّت المعنى الإنشائي في التّقليل وجب لها صدر الكلام». (شرح الرّضيّ، III، 157).

لقد انفصلت أعمال التّعجب والمدح والذّمّ والتّكثير بـ «كم» والتّقليل بـ«ربّ» عند النّحاة بعد سيبويه بعض الانفصال عن عمل النّداء رغم اعتبارهم إيّاه إيقاعا مثلها، وذلك لميلهم إلى تصنيفه ضمن الطّلب لاختصاصه بإ يقاع

معنى التّنبيه. ولئن اشتركت أعمال التّعجّب والمدح والذّمّ والتّكثير والتّقليل مع النّداء في كونها أعمالا توقع معناها بلفظها، وكون معانيها ليس لها خارج موجود في أحد الأزمنة بحيث لا يصحّ تصديقها وتكذيبها، فإنّها تختصّ دون النّداء بكونها أعمالا يفصح بها المتكلّم عن انفعال ذاتيّ تجاه ما في الكون من ذوات، فاقت غيرها، في دعوى المتكلّم، في حال من الأحوال أو صفة من الصّفات. وقد لاحظ النّحاة أنّ المدح والذّمّ لا يخلوان من معنى التّعجّب وكذلك التّكثير والتّقليل فإنها تعجّب، والتّعجّب انفعال كما بينّا. يقول ابن يعيش إنّك حين تمدح «تمدح وأنت متعجّب» .(شرح المفصّل، IV، 129). كما يلاحظ من جهة أخرى أنّ «التّعجّب باب مبالغة مدح أو ذّم» (السّابق، 144.) وهي أعمال تتولّد لدى المتكلّم كالدّهش والحيرة تجاه ما فاق أشكاله وخرج عن العادة.

إنّ مذهب النّحاة في تمييز الطّلب من إنشاء الانفعال أدّى بهم إلى تمييز أسماء الأفعال الطّلبيّة من أسماء الأفعال غير الطّلبية، وهو مذهب لا يخلو من لطف ودقّة إذ بيّنوا:

أولاً: أنّ «معاني أسماء الأفعال، أمرا كانت أو غيره، أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إنّ هذه الأسماء بمعناها» (شرح الرّضيّ، III، 89)، وقد علّلوا ذلك بما تختصّ به هذه الأسماء من اختصار للكلام وتكثيف للأمر المراد.

ثانياً: أنّ ما لم يكن أمرا من هذه الأسماء فهو لا يخلو من معنى التّعجّب، يقول الرّضيّ: «وكلّ ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التّعجّب: فمعنى «هيهات» أي ما أبعده، وشتّان، ما أشدّ الافتراق، وسرعان ما أسرعه، وبطآن ما أبطأه. والتّعجّب هو التّأكيد المذكور». (السّابق، 107).

فالذي يتميّز به اسم الفعل هيهات من الفعل «بَعُدَ» الذي هو بمعناه إنّما هو التّعجب، وهو بمثابة التأكيد في اسم الفعل الدّال على الأمر. والتّعجب

معنى محصّل من التّصويت بما يدلّ على الدّهش من مدّ لصوت مكرّر وذلك في «هيهات» التي قيست على «بطآن» قياسا صرفياً، لأنّ أصلها لا يعدو أن يكون ها هاه، أو هيهاه... كما أنّ التّعجّب معنى محصّل في «بطآن» و«سرعان» و«شتّان» من مدّ الصّوت الدّال على الانفعال والدّهش. فهي أسماء دالّة على إنشاء التّعجّب بنفسها شأنها في ذلك شأن النّداء والاستغاثة والنّدبة وإن افترق معناها عن التّنبيه «الطّلبيّ» الذي يكون في النّدبة والاستغاثة والنّداء.

خلاصة الباب الثاني

انبنت دراسة النّحاة بعد سيبويه للإنشاء على أهم المفاهيم النّظرية التي تأسّس عليها الدّرس النّحويّ في الكتاب، ومنها:

أ ـ أنّ تركيب الإسناد دلالة نحويّة أولى، فالإسناد ائتلاف، «ومعنى الائتلاف الإفادة» (المقتصد، I، 93).

ب ـ أنّ تركيب الإسناد قد تعتور مواضع الإفادة فيه معان تدلّ على أنّ المتكلّم هو المعرب والعامل الذي يسند إليه الكلام بعد أن يكون قد عمل بعضه في بعض. وهو ما يجعل للمتكلّم محلاّ يتصدّر الكلام، ويجعل الكلام معمولا تتغيّر فائدته بتغيّر المعاني التي يحدثها فيه المتكلّم العامل.

ج ـ أنّ محلّ عمل المتكلّم المتصدّر لتركيب الإسناد في البنية النحويّة هو معنى يدلّ على مافي نفس المتكلّم من اعتقاد، وأنّ الاعتقاد درجات تتوزّع حول قطبين هما الوجوب والإمكان.

د ـ أنّ الإنشاء ارتبط لدى نحاتنا بالاعتقاد الإمكاني الذي لايعدو أن يكون عدم اعتقاد يتولّد عنه اللاّ إثبات.

على هذا الأساس من التّجريد العجيب للدّلالة النّحويّة توصّل النّحاة بعد سيبويه إلي تمييز الإنشاءات من الأخبار، وضبط حدودها ومباحثها، وبيان ماتشترك فيه من خصائص نحويّة دلاليّة. وإنّ بحثهم في خصائص الإنشاءات وألوانها لم يخل من تردّد واختلافات زادت درسهم عمقا وغناء، ذلك أنّها اختلافات تعكس في الحقيقة تشبّثهم بإبراز ما تختلف فيه الإنشاءات ذاتها من خصائص دلاليّة نحويّة. وقد ولّد ذلك لديهم تصنيفا للإنشاء يعكس ما يتميّز به كلّ صنف استنادا إلى معنى فعل المتكلّم وما يحدثه في التّركيب الإعرابيّ من

دلالة من جهة، وعلاقة ذلك المعنى بالمخاطب والخارج من جهة ثانية، وانقسم الإنشاء بهذه الاعتبارات إلى:

أولاً: إنشاء طلبّي يتفرّع إلى أمر ونهي واستفهام ونداء وتمنّ ورجاء وهي أعمال تختصّ بتركيبات إعرابيّة مخصوصة.

ويتولّد من الأمر والنّهي الإغراء والتّحذير، وهما يختصّان في الأقاويل الإنجازيّة بألفاظ مخصوصة مولّدة من بنية الأمر والنّهي. كما يتولّد من الأمر والنّهي الدّعاء في أشكال إنجازية مختلفة تسهم في تحقيق دلالتها مختلف المستويات النّحويّة والصرّفية والمعجميّة. ويتولّد من الاستفهام العرض والتّحضيض فيستقلاّن بتراكيب نحويّة مخصوصة.

وتشترك مختلف هذه الأعمال في انبنائها على مبدإ تغيير معنى فعل المتكلّم للكلام المحيل على الخارج، أو بعبارة أخرى في إيجاد النّسبة الدّاخليّة المسندة إلى المتكلّم معنى في النّسبة الخارجّية لم يكن فيها. وهو معنى إمكاني يطلب به المتكلّم وجود الأحداث سواء كانت أقوالا أو أعمالا تختلف باختلاف الأغراض والمقاصد و المقامات. ويستخدم لتعيين معنى فعل المتكلّم صيغة فعل الأمر الدّليلة على الإمكان أو ما ينوب عنها من المحلاّت الإعرابيّة الدّليلة على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كما يستخدم لتعيين معنى الطّلب الحروف المختصرة لأفعال المتكلّم الطّلبيّة الدّليلة على معنى إنشاء الطّلب بنفسها والمختّصة بإيجاد معنى الطّلب إيجادا مقترنا بلفظها في زمان القول.

ثانياً: إنشاء إيقاعي يتحقّق بقصد المتكلّم ونيّته وإرادته إيقاع الحدث، إذ لا يكون له خارجٌ زمانَ القول تقصد مطابقته، فيحصل الإيقاع للمعنى باللّفظ في الحال، ويكون اللّفظ موجدا ومنشئا لذلك المعنى في زمان القول. وتختصّ الأعمال الإيقاعية من نوع «بعت وشريت»:

أ ـ بكونها تنجز في الأغلب بفعل الماضي، وهو مبنيّ شأنه في ذلك شأن الحروف.

ب ـ بكون الأفعال الإيقاعيّة ليست في الأصل أفعال المتكلّم، إذ هي أفعال بمحلّ الإحالة الخارجيّة المرجعيّة أنسب. غير أنّها تنخزل إلى محلّ الحدث الإنشائي بقصد المتكلّم إلى ذلك. فيصبح الفعل الإيقاعي فعل المتكلّم يوجب حكمه بنفسه وبما اشتمل عليه من دلالة معجميّة و دلالة صرفيّة. وتلتحم النّسبة الخارجية بالنّسبة الدّاخلية التي تقطع الكلام عن كلّ دلالة زمانية خارجة عن زمان القول فيتحقّق الإيقاع.

ثالثاً: إنشاء إيقاعي إفصاحي يعبّر المتكلّم بواسطته عن انفعال يعرض للنّفس عند الشّعور بأمر يخفى سببه. ويشمل التّعجب والمدح والذّم والتّكثير والتّقليل و أسماء الأفعال الدّليلة على غير الطّلب من مثل هيهات و أفّ وسرعان وشتّان. وتتميّز الإنشاءات الإيقاعية الإنفعالية بكون ما تبنى عليه من أفعال وأسماء تلزم صيغة واحدة فتشبه بذلك الحروف. وتتضمّن معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالبا. كما تتميز بكونها إنشاءات جزؤها الخبر، ومعنى ذلك أنّ ألفاظ المحلّ الإحالي المرجعي في البنية النّحوية تتداخل مع ألفاظ فعل المتكلّم فتجامعها وتخالطها بحيث تكون الألفاظ التي اعتبرها النّحاة عمدة الدّلالة على التّعجب أو المدح والذّم أو التّكثير والتّقليل جزءا أول من بنية الإحالة الخارجية و تمثّل في الآن نفسه معنى فعل المتكلّم المختلط بالدّهش والحيرة والانفعال. لذلك اعتبروا هذه الأسماء و الأفعال تدلّ على معنى في نفسها و معنى في غيرها. كما تتميّز الإنشاءات الإفصاحية المنجزة بواسطة أسماء الأفعال بتمحّضها لإيقاع الانفعال وانقطاعها عن كلّ إحالة خارجية. فالبنية النّحوية لا ينجز منها إلاّ مادلّ على معنى فعل المتكلّم الإيقاعي الإنجازي.

الباب الثّالث

الإنشاء في الدّرس البلاغيّ

تمهيد:

انتهينا في الباب السّابق إلى أن النّحاة اهتدوا إلى مفهوم الإنشاء من منطلقات درسهم النّحوي إذ بحثوا في علاقة الألفاظ بالأعمال والأحداث، وما يستخدمه المتكلّم من تلك الألفاظ إمّا ليخبر عن تلك الأحداث والأفعال وإمّا ليوقعها وينشئها وينجزها بأنفس تلك الألفاظ وهو مذهب توصلّوا به إلى أنّ الإنشاء قسم من أقسام الكلام وأنّه إيقاع.

ولاحظنا أنّه من الرّاجح أن يكون سياق مناقشة المبرّد لآراء سيبويه حول ألفاظ النّداء وما يعمله المتكلّم بواسطتها نقطة تحوّل في تصوّر رسم جديد لتصنيف الكلام وتحديد أقسام معانيه، ذلك أنّ الكلام كان ينقسم مع سيبويه إلى واجب وغير واجب أصلاً[1]. فكان المبرّد بذلك سبباً في تغيير هذا التّصوّر وجعل الكلام ينقسم إلى إخبار وإيقاع. وقد كان لملاحظات المبرّد أثر في مصنّفات من جاء بعده من النّحاة، فالسيّرافي يستخلص من دراسة باب النّداء أن الكلام قسمان:

ـ ألفاظ هي أخبار عن أعمال.

ـ وألفاظ هي أعمال، أو حسب عبارته، مجراها مجرى أعمال يعملها عامل[2].

---

(1) القسم الثالث الذي استخلصناه من الكتاب وسمّيناه كلاماً «شبيهاً بالأصوات» لم يكن صريحاً لدى صاحب الكتاب.

(2) قول السّيرافي: «باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ، وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال أو أشياء غيرها من الألفاظ، كقولك: أكرمت زيدا، وقال زيد قولاً جميلاً، ولفظ النداء لا يعبّر به عن شيء آخر وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل». (هامش الكتاب، II، 182).

ولاحظنا أنّ هذا التقسيم الذي يتوزّع الكلام بمقتضاه إلى خبر وإيقاع لم يكن محلّ إجماع، ذلك أنّ الكثير من النّحاة ذهبوا إلى تقسيم ثلاثيّ للكلام، إذ جعلوه خبراً وطلباً وإنشاء، رغم أنّ الجمهور ضمّ الطّلب إلى الإنشاء، وبيّنّا مظاهر تردّدهم بين التّقسيمين وخلفيّاته وأسبابه. وتوقّفنا عند تصنيفهم للأعمال الإنشائيّة معنى ولفظاً بناء على ما أقرّوه من مواضع إعرابيّة في الجملة، وما وضعوه من مقاييس دلاليّة نحويّة تتحدّد بها أفعال المتكلّم الإنشائيّة وينفصل بها الإنشاء من الإيجاب الخبري انفصالاً جليّاً. ولاحظنا خلال ذلك كلّه عناية النّحاة منذ سيبويه بالمعاني التي يخرج إليها الإنشاء والمعاني التي تنقل من الخبر إلى الإنشاء عند تعجيمها لإيجاد الأعمال اللّغوية الإنجازية في المقامات المعيّنة، إلاّ أنّنا أجّلنا الخوض في دقائق ذلك الخروج وهذا النّقل إلى هذا الباب لما افترضناه من مخالطة البلاغة للنّحو في هذا المجال.

وقد خصّصنا الفصل الأوّل من هذا الباب لدراسة حدّ الإنشاء ومباحثه في الدّرس البلاغي وقدّمنا لذلك ببيان تصوّر النّحاة والبلاغيّين لمنزلة النّحو من البلاغة، وخصّصنا الفصل الثاني لدراسة الإنشاء وأنواعه عند الأصوليّين والفلاسفة، وقد ألحقنا درس الأصوليّين والفلاسفة بالدّرس البلاغي عموماً لسببين:

أوّلهما: أنّ الأصوليّين كانوا نحاة وكانوا بلاغيّين، ومن ذلك المنطلق عمدوا إلى دراسة الخطاب المتمثّل في نصوص القرآن والسّنة بصفة خاصّة، لاستخلاص الأحكام الشّرعيّة منها استناداً إلى نوعين من المبادىء:

ـ مبادىء لغويّة تتّصل بوجوه دلالة الخطاب.

ـ ومبادىء «مقاميّة» تتّصل بأغراض الشارع، وبمقاصد الشّريعة. واستعملوا من المصطلحات ما يدلّ على أنّ علمهم إنّما كان بالبلاغة ومناهجها ألصق وأعلق، من مثل اعتبارهم الحكم ثمرة، والقرآن مثمراً، وخوضهم في طرق الاستثمار التي يجب أن يتوخّاها المجتهد المستثمر، (ن. الغزالي، المستصفى، 1، 8 ـ 9)، واعتبارهم أن دلالة القول لا تعدو أن تكون الغرض الذي يريد المتكلّم أن يحقّقه،

فدلالة القول مرتبطة بغاية المتكلّم ومراده (ن. الآمدي، الأحكام III، 60). وهي دلالة تنقسم لديهم إلى نوعين: دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم (السّابق، III، 62). وهو مذهب لا يختلف عن مذهب البلاغيّين في دراسة الخطاب وتحصيل دلالاته ومعانيه اللّفظيّة منها والمقتضاة.

وثانيهما: أنّ الفلاسفة، لئن لم ينكبّوا على دراسة الخطاب، فإنّهم نقلوا إلينا في الحقيقة مفاهيم تتّصل ببلاغة أرسطو وما تقوم عليه من تصوّرات وخلفيّات، فهم يمثّلون لدينا رافداً لا نجده لدى بلاغيّينا ونحاتنا إلاّ عرضاً، وقد بدأ تأثير هذا الرّافد في النّحو العربي وفي البلاغة العربيّة بصفة واضحة في نظرنا مع اجتماع الفارابي بابن السّرّاج ومصاحبته إيّاه بعيد وفاة المبرّد (285هـ)[1] يقول ابن أبي أُصَيْبِعة في عيون الأخبار «وفي التاريخ أنّ الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السّرّاج، فيقرأ عليه صناعة النّحو، وابن السّرّاج يقرأ عليه صناعة المنطق». (عيون الأخبار، II، 136 ون. محسن مهدي، مقدمة كتاب الحروف للفارابي، ص 45).

لذلك فإنّنا سنعتني ببعض الآراء المتّصلة بالإنشاء ممّا نقله إلينا الفارابي بصفة خاصّة عن أرسطو نقلاً فيه كثير من محاولات تقريب تلك الآراء الأرسطيّة من نحو ابن السرّاج وتلميذه السيّرافي وغيرهما[2].

(1) ن. محسن مهدي، مقدّمة كتاب الحروف للفارابي، ص ص 45 ـ 46، حيث يورد قصّة حضور ابن السّرّاج عند الزّجاج بعد مرور عدد من السّنين على وفاة المبرّد في الخبر الذي ينقله ابن النديم عن ابن درستويه.

(2) يشير محسن مهدي في مقدّمة كتاب الحروف للفارابي إلى أنّ هذا الكتاب هو في الحقيقة محاضرات كان يلقيها الفارابي مجيباً عمّا أثارته المناظرة بين السّيرافي ومتّى بن يونس من أسئلة لدى تلامذته في «حلقة كان يشرح فيها معاني الحروف ويفسّر فيها كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو طاليس... وأنّ كتاب الحروف هو ما أملاه في هذه الحلقة في الجواب عن الأسئلة التي أثارها السّيرافي والآراء التي دافع عنها في مناظرته مع متّى..» (ن. مقدمة كتاب الحروف، 49).

وقد أعرضنا في الباب السّابق عن دراسة النّحاة للمعاني الثّواني وأرائهم في دلالة ألفاظ الإنشاء على المعاني السيّاقية البلاغيّة المختلفة، ودلالة ألفاظ الخبر على غير الإخبار، وإن كنّا قد أشرنا إلى بعض ذلك في الباب الأوّل الذي خصّصناه لسيبويه، إشارات عارضة. وإنّما أجّلنا النّظر فيها إلى هذا الباب لأنّها مسائل في باب البلاغة أدخل، ولأنّ منهج التّصنيف يقتضي منّا جمعها في باب واحد لنتتبّع مناهج النّحاة والبلاغيّين وطرقهم في تقصّيها، ولنقارن ذلك بمنهج سيبويه في استخلاصها وتوليدها كلّما أمكننا ذلك. وقد جعلنا من هذه المسائل مضمون الفصلين الثّالث والرّابع من هذا الباب. ولن نعتني في هذه الفصول بأثر النّحاة في الدّرس البلاغي عموماً وهو مذهب لا يخلو من أهميّة (ن. خاصّة صمّود، 1981، ص 89 ـ 134. وعبد القادر حسين، 1975). وإنّما يعنينا أن نبحث استناداً إلى بعض النّصوص التي نعتبرها بلاغيّة، في مناهج أصحابها في دراسة المعاني البلاغيّة للإنشاء وسبل تولّدها وعلاقتها بمعاني النّحو من ناحية، ودلالات المقام من ناحية ثانية.

الفصل الأوّل:

حدّ الإنشاء ومباحثه في الدّرس البلاغي

1 ـ في أنّ الكفاية النّحويّة أساس للكفاية البلاغيّة:

من الصّعوبات الأساسيّة التي قد يلاقيها الباحث لدى دراسته التّفكير اللّغوي العربي القديم تمييز البلاغة من النّحو من جهة وتمييزها من علوم أخرى لم تنفصل مداراتها عن دراسة الكلام من مثل علم الأصول والتّفسير ونقد الأدب من جهة ثانية.

وإذا كان فصل البلاغة من النّحو أو من علم الأصول والتّفسير والأدب أمراً يبدو عسيراً، فإنّ تمييز البلاغيين من النّحاة أو من الأصوليين أو من المفسّرين أو النّقاد تمييزاً تامّاً يكاد يكون في نظرنا ضرباً من العبث لا طائل من ورائه، ذلك أنّه لم يكن يوجد في الحقيقة فاصل واضح وحدّ دقيق يميّز النّحويّ من البلاغيّ أو البلاغيّ من الأصوليّ أو المفسّر أو ناقد الأدب، وإنّما هو «علم العربيّة» يستخدمه هؤلاء في هذا المجال ويستعمله أولئك في غيره من المجالات، وربّما استخدمه الشّخص ذاته ههنا استخداما أوّل يجعل الدّارسين يصنّفونه ضمن النّحاة، ثمّ استخدمه هنالك استخداماً ثانياً يستلزم اعتباره في صفوف البلاغيّين أو الأصوليّين أو غيرهم، فيكون الشّخص الواحد نحويّاً وبلاغيّاً وأصوليّاً ومفسّراً وناقداً للأدب.

إنّ البلاغيّين والأصوليين والمفسّرين ونقّاد الأدب، وإن تعدّدت أغراضهم واختلفت اتّجاهاتهم كانوا قبل كلّ شيء، وفي الأغلب الأعمّ، نحاة، تعلّموا النّحو في أوّل ما تعلموا من العلوم، ولكن منهم من ألّف في

النّحو، ومنهم من ألّف في النّحو وفي غيره من العلوم، ومنهم من ألّف فيما يؤلّف بين النّحو وغيره من العلوم كالمعاني والبيان والأدب.

ولنا في تراثنا من المصنّفات ما يجسّد هذا التّكامل بين مختلف علوم العربيّة وينبىء عن فهم خاصّ ودقيق لمكانة النّحو من علم الأدب وعلاقة الكفاية النّحوية بالكفاية البلاغيّة. ومن هذه المصنّفات دلائل الإعجاز للجرجاني وهو مصنّف يبحث في معاني النّحو وما به يكتسب النّظم الفضائل والمزايا حتى يبلغ درجة البلاغة فالإعجاز. وهو كتاب يعسر تصنيفه ضمن كتب البلاغة بله تصنيف صاحبه ضمن البلاغيّين، فالجرجاني في الحقيقة نحويّ يصنّفه السّيوطي ضمن النّحاة إذ يقول «عبد القاهر بن عبد الرّحمان الجرجاني النّحوي» (بغية الوعاة، ص31). وكذلك فعل السّبكي في طبقات الشافعيّة إذ نعته بأنّه «النّحوي المتكلّم على مذهب الأشعري» (السّابق). ونحن نعلم أنّه قضّى جلّ سنيّ حياته في استخلاص الوجوه من الفروق في ائتلاف الكلم، وتعلّق بعضها ببعض، وعمل بعضها في بعض، فهو صاحب «كتاب الجمل في النّحو» وهو صاحب «العوامل المائة» وهو صاحب «المقتصد في شرح الإيضاح» لأبي علي الفارسي (ن. ميلاد 1997، 167) على أنّه استخدم النّحو ومعانيه في بيان تفاوت الكلام في درجات البلاغة والبيان وذلك في «الدّلائل» و«الأسرار» وانتهى إلى أنّ الكفاية النّحوية معطى أوّليّ ومكوّن أسبق من مكوّنات الكفاية البلاغيّة التي يشترطها علم الأدب، كما انتهى إلى أنّ هذه الكفاية النّحوية لا تعدو أن تكون معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض. . .» (الدّلائل، 406).

ومن هذه المصنّفات أيضاً مفتاح العلوم للسّكاكي، وهو كتاب ضمّنه صاحبه علوماً شتّى منها علم الصّرف ومنها «علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان» (المفتاح، 3). إنّ هذه العلوم بما تشتمل عليه من فروع جهاتٌ لتحصيل علم الأدب ذلك «أن مثارات الخطإ إذا تصفّحتها ثلاثة: المفردَ

والتّأليف وكون المركّب مطابقاً لما يجب أن يتكلّم به، وهذه الأنواع بعد علم اللّغة[1] هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخطّ إلى النّظم» (السّابق). وبذلك تكون كفاية تحصيل علم الأدب قائمة على كفايات نحويّة لغويّة تتّصل:

ـ إمّا بالمفردات:

* من حيث جواهرها وموادها، وهو علم اللّغة.

* أو من حيث صورها وهيئاتها، وهو علم الصرف.

* أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية أو الفرعية، وهو علم الاشتقاق.

ـ وإمّا بالمركبات على الإطلاق.

* فأمّا باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو.

* وأمّا باعتبار إفادتها لمعان زائدة على أصل المعنى، فعلم المعاني.

* أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح، فعلم البيان (ن. التهانوي، I، 13).

إن هذا التصور لعلاقة علوم العربية بالأدب ومنظومته بقي في نظرنا غامضاً لدى بعض الدارسين المحدثين ممن فهم كل ذلك فهماً لا يخلو:

أولاً: إمّا من تعميم، شأن مذهب عبد القادر حسين حيث يقول «قد كانت الثقافة العربية (خلال القرون الخمسة الأولى من الهجرة)، ممتزجة أشد الامتزاج، فالمصنف الواحد لا يعالج علماً محدداً، وإنما هو موسوعة كاملة تشمل ألوان الثقافة العربية كلها من أدب ولغة وبلاغة وتفسير ونحو وتصريف، فتعطي صورة كاملة لفن القول ودقة التعبير، لأن الفصل بين العلوم لم يكن

(1) علم اللغة في عرفهم يعنون به الدّلالة المعجميّة للألفاظ المفردة.

المرمى الذي يهدف إليه العلماء في هذه الفترة المضيئة المشتملة على عيون كل فن وروائع كل لون» (أثر النحاة في البحث البلاغي، 5). وليست المسألة كما وضحنا مسألة امتزاج للثقافة العربية، كما أنها ليست مسألة موسوعية أو عدم اعتبار للفواصل بين العلوم بقدر ما هي مسألة منهج دقيق في تصور العلاقات بين علوم العربية.

ثانياً: وإمّا من مغالاة في التفكيك والتفتيت، شأن مذهب المتوكل إذ يرى أن بين نموذج الجرجاني ونموذج السكاكي فرقاً جوهرياً يتمثل في أنّ منهج الأول «توليدي»، في حين أن منهج السكاكي «تأويلي» (المتوكل، 1982، 104 ـ 115). وحجته في ذلك أن نموذج الجرجاني يقوم على أنّ «العنصر الدلالي التداولي «Sémantico - pragmatique» لا يكتفي بدور تأويل بنية القول وتخصيصها بدلالة ما، وإنما هو عنصر محدد للقول ومولّد له» (السابق، 108)، في حين أن نموذج السكاكي يقوم على اعتبار النحو عنصراً تحليلياً من جملة سائر العناصر داخل النظرية العامة للوصف اللساني (السابق)، فمحصول رأيه أن الجرجاني يعتبر العنصر الدلالي أي المقام مكوناً أساسيا للبنية النحوية ينعكس فيها، وتفسّر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما. أمّا السكاكي فإنه يجعل من البنية النحوية مستوى من مستويات الدلالة، وعنصراً من عناصرها يسهم مع العناصر الصرفية والعناصر المقامية في تكوين دلالة القول. والمقصود بالعناصر المقامية أو ما يسميه المتوكل «التداولية» إنما هو العنصران الفرعيان المتمثلان في «المعاني» و«البيان» وذلك باعتبار أن مهمّتهما تكمن في وصف علاقة المطابقة بين القول ومقام الخطاب. (السابق، 105 ـ 107).

إنّ مثل هذا التأويل لا يخلو من إغراء، ولكنه في نظرنا لم يراع كون النموذجين يعودان في الحقيقة إلى منظومة واحدة تتصل «بعلم الأدب» وتتمثل في أن لطف المعاني إنما يكمن في حسن استخدام معاني النحو في ما يناسبها

من مقامات، فالعناصر التداوليّة في النموذجين المشار إليهما هي المحددة للبنية النحوية المنجزة، وإنما الفرق بين النموذجين هو أن الجرجاني اهتم بلحظة إنشاء الكلام وإنجازه فاعتبر أغراض المتكلم محددة لإنجاز ما يناسبها من معاني النحو الحاصلة في نفسه، في حين فصل السكاكي تلك اللحظة، وصنفها تصنيفاً «خطيّاً» يقوم على التدرج الذي اقتضاه منهج التصنيف حسب. ذلك أن السكاكي لا يفصل في الحقيقة بين علم النحو وعلمي المعاني والبيان وإنما علم النحو «تمامه بعلمي المعاني والبيان» لأن علمي المعاني والبيان إنما هما الصور المنجزة في المقامات المخصوصة لأحكام النحو في مختلف المستويات اللغوية المعجمية والتصريفية والاشتقاقية والإعرابية، والسكاكي يشير في مناسبات عديدة إلى أن «مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكّر يباين مقام الشّكاية... وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار... ولكل ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر... وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال. فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم.. وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه...» (المفتاح، 73) وهو مذهب صريح في أن العنصر «الدلالي التداولي» لديه، شأنه في ذلك شأن الجرجاني، محدد للبنية النحوية المنجزة، ذلك أن المقامات والأحوال هي التي تقتضي معاني النحو التي توصف عند كل من الجرجاني والسكاكي بكونها خواص تراكيب الكلام التي تقتضيها الأحوال والأغراض. على أن خواص تراكيب الكلام لا تعدو أن تكون في الحقيقة إنجازاً لأحكام النحو، «فلا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه. ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركاً بينهم». (مقدمة الدلائل، ص: ش. ت). والمزيّة والفضل إنما يكونان في حسن استخدام تلك المعاني النّحوية

المشتركة فيما يناسب كل معنى من المقامات الخصوصية.

إن هذا المذهب في تصور علاقة النحو بالبلاغة هو الخصيصة الأساسية التي تميزت بها البلاغة العربية. وإن هذا التصور لمنزلة النحو المركزية في تحديد مراتب الكلام هو الذي حدا بأهل البيان في الدرس البلاغي إلى تحديد خواص تراكيب الكلام وإيرادها تحت الضبط وذلك «بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها[1]». (المفتاح، 71).

وقد كان ذلك عموماً مدخلاً للبلاغيين لدراسة الإنشاء وألفاظه وتراكيبه ومعانيه، وهو مدخل أفضى بهم إلى اجتياح مجال النحو، وإن كانت منطلقاتهم الأولى دراسة الكلام في المقامات الحقيقية المعينة، فاحتاجوا لذلك إلى اعتماد أحكام النحو ومعانيه قاعدة أولية لكل تحليل للكلام ودرس للنشاط اللغوي. وساعدهم في ذلك تكوينهم النحوي إذ لاحظنا أنهم كانوا في الأغلب الأعمّ نحاة وأنهم تعلموا في أول ما تعلموا من العلوم النحو بمعناه المتسع للصرف والإعراب، وعلم اللغة بمعناه المتّصل بالدلالة المعجمية للألفاظ المفردة.

وإذا كان كذلك كان من المفترض أن يلتقي الدرس البلاغي بالدرس النحوي ويخالطه في دراسة الإنشاء مخالطة تفوق مخالطته إياه في سائر المباحث والمفاهيم، وذلك لأن الإنشاء، كما بيّنا استناداً إلى الدرس النحوي، إيقاع للمعاني بالألفاظ وتأثير في الخارج باللفظ وتأثير في الموجود المحيل على الخارج بواسطة النحو.

(1) يعني الاستفهام والتمني والأمر والنهي والنداء.

2 ـ الإنشاء في الدّرس البلاغي قبل السّكّاكي:

يعتبر مفتاح العلوم للسكاكي أكمل نص بلاغي في القديم وفي الحديث على حدّ السواء، ويمكن أن نذهب إلى أن الشروح والحواشي التي ألفت حوله إنما هي نصوص منه، وذلك من مثل تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومختصر السّعد على تلخيص المفتاح، والمطوّل على تلخيص المفتاح وكلاهما للتفتازاني. وقد اعتنت هذه المصنفات بشرح ما ورد في المفتاح من مسائل ولكنها أثرته وزادته غناء بما وجده أصحابها من ملاحظات في كتابي الدلائل والأسرار وغيرهما[1]. وقد بقيت هذه النصوص المرجع الأساسي للمحدثين في مؤلفاتهم البلاغية وفي حدودهم وتقسيماتهم لأبواب البلاغة وفروعها، بل إن أغلبهم لم يغيّر فيما ألف اليوم من مصنفات بلاغية[2] لا من الحدّ ولا من المثال الذي كان يُضرب له في المفتاح. وقد اتخذ البعض من ذلك حجة على أن السكاكي كان كارثة على البلاغة إذ عطّل، في نظرهم، حركيتها وتطورها وجمّد مجاريها بما وضعه من تقسيمات وتفريعات وتبويب مدرسي (ن. رجاء عيد، فلسفة البلاغة ص 29) وليس ذلك بشيء، ولا عبرة بمثل هذا الكلام، لأن التراجع الذي عرفه الدرس البلاغي إنّما هو لون من ألوان التراجع العام الذي عرفته الحضارة العربية ابتداء من القرن التاسع الهجري. وكذلك الجمود الذي يتهمون السكاكي ومصنفه بكونهما كانا سبباً فيه إنما هو وجه من وجوه الجمود الذي ألمّ بالفكر العربي طيلة ما يعرف بعصور الانحطاط، وليس للسكاكي ولا لمفتاحه فيه ذنب مباشر أو غير مباشر.

(1) يقول الخطيب القزويني في مقدمة الإيضاح ص 5: «عمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وإلى ما تيسّر النظر فيه من كلام غيرهما».

(2) أقصد جميع ما صنّفه المحدثون من مصنفات «مدرسية» بلاغية.

وإذا كان «المفتاح» يمثّل قمّة البحث البلاغي، فما هي النصوص التي مهدت لاكتماله وأسهمت بالخصوص في بلورة المفاهيم المتصلة بالإنشاء ومباحثه ومعانيه، وجعلت السكاكي يدرج مبحث الإنشاء ضمن قسم المعاني، ويفصل هذا القسم عن قسم البيان، فيؤسس لتصور أثبت التاريخ وجاهته وصلابته؟.

عني السكاكي وشراحه بالإنشاء ضمن مبحث المعاني باعتباره مبحثاً يمثّل أحد الأقسام الثلاثة للبلاغة، وهي المعاني والبيان والبديع، أو على الأقل أحد قسمي البلاغة وهما المعاني والبيان، إذ البديع كان باباً ملحقاً بالبيان عموماً. وربما اختلف البعض اليوم في المرجع الذي يعود إليه مصطلح المعاني والأغراض التي وضع لها قبل السكاكي، وقد عاب أحدهم على محقق «دلائل الإعجاز» تدقيق هذا العنوان بعبارة «في علم المعاني» واعتبر أن ذلك من إضافته واجتهاده الخاطىء. ولاحظ أن الجرجاني لم يضف شيئاً إلى معاني غيره ممن سبقه، وهو يشير بصفة خاصة إلى أن ابن فارس (393هـ) قد عقد فصلاً في «الصاحبي» للحديث عن المعاني يقول: «وحسبنا أن نشير هنا إلى أن علماً من علوم البلاغة الثلاثة، وهو علم المعاني يجد أهم أصول مباحثه مدروساً في باب من أهم أبواب كتاب الصاحبي، وبدل أن يشيروا إلى هذا الأصل الذي قام عليه هذا العلم، نراهم يذهبون إلى نسبته إلى عبد القاهر الجرجاني وهي نسبة لا تعتمد على أساس (. . .) وهذا الباب هو باب «معاني الكلام» وكلمة «المعاني» هنا ظاهرة، والدراسة في هذا الباب تقوم على ذكر الأساليب، ومعرفة المعاني الأصلية لكل أسلوب وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السياق، فقد ذكر ابن فارس أن معاني الكلام عشرة: الخبر والاستخبار والأمر والنهي والدعاء والطلب والعرض والتحضيض والتمني والتعجب» (طبانة، البيان العربي ص 173).

ونحن إذ لا نردّ أن يجد علم المعاني أهم أصول مباحثه مدروساً في كتاب الصاحبي أو غيره ممن سبق الجرجاني من النحاة، نلاحظ أنّ المسألة ليست متعلقة بأصول هذه المباحث التي لم يخل منها مؤلّف في النحو أو

البلاغة أو الأصول، كما أنها ليست متعلقة بإضافة الجرجاني أو عدم إضافته إلى معاني غيره ممن سبقه، ولكن الجرجاني إنما نسب إليه مصطلح المعاني باعتباره ترجمة واختصارا لمعاني النحو. فقد اختص الجرجاني دون غيره ممّن سبقه بدراسة معاني النحو وأثرها في معاني الكلام، فبين أن المعاني:

أولاً: نحوية منتظمة في نظام مجرد يكون العلم به مشتركاً بين العرب. وهو نظام تختزله «نفس» المتكلم بحيث يكون «كالمرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت حتى رآها في مكان واحد». (مقدمة الدلائل). وهذه المعاني النحوية المجردة هي المعاني الأُوَلُ.

ثانياً: نحوية تتوخّى في معاني الكلم بحسب نظم ونضد وتأليف وتركيب وترتيب يطابق الأغراض والمقاصد في علاقتها بمختلف المقامات المعيّنة وما يتصل بها من مقتضيات الأحوال. فتكون معاني الكلام من معاني النحو، وتسمّى لدى نظمها وإنجازها المعاني الثواني باعتبارها مولدة من الأول مع مطاوعة مراد المتكلم وما يتصل به من أحوال ومقامات.

إنّ هذا التصور للمعاني هو الذي لا نجده صريحاً لدى من سبق الجرجاني من النحاة والبلاغيين والأصوليين وأهل الأدب والفلسفة. وقد استعمل هؤلاء مصطلح «أقسام الكلام» كما بيّنا واستعمل ابن فارس مصطلح «معاني الكلام» ورسم به باباً خاصاً في كتابه الصاحبي (ص ص 179 ـ 188). واستعمل أبو هلال العسكري مصطلح المعاني[1]، واقتصر ابن قتيبة (276هـ)

(1) يقول: «وأعلم أن المعاني التي تنشأ الكتب فيها من الأمر والنهي سبيلها أن تؤكد غاية التوكيد بجهة كيفية نظم الكلام لا بجهة كثرة اللفظ، لأن حكم ما ينفذ عن السلطان في كتبه شبيه بحكم توقيعاته». (كتاب الصناعتين، ص. 162) وفي هذا إشارة إلى التراكيب المخصوصة بهذه المعاني من مثل الأمر والنهي، كما أن فيه إشارة إلى أن النظم المخصوص يفيد بذاته إفادة شبيهة بما يكون لتوقيعات السلطان من اختزال واختصار للكلام.

على عبارة الكلام يقول في مقدمة أدب الكاتب «الكلام أربعة: أمر وخبر واستخبار ورغبة» (أدب الكاتب، 5). وقد جعل ثعلب (291هـ) من هذه المعاني قواعد الشعر، إذ ذهب إلى أن «قواعد الشعر أربعة: أمر ونهي وخبر واستخبار» (ن. طبانة، البيان العربي، 122).

ومهما يكن فإن مختلف هذه الاستخدامات لمصطلح المعاني لم يكن لها الأثر الذي كان لمعاني الجرجاني الأول والثواني، وهو ما يتبين بجلاء في مفتاح السكاكي وما اشتمل عليه من تصور للمعاني قسماً من أقسام البلاغة.

وإذا ما تجاوزنا مصطلح المعاني إلى ما تشتمل عليه المصنفات البلاغية قبل السكاكي من مفاهيم متصلة بالإنشاء ومباحثه ومعانيه فإن من النصوص البلاغية ما أسهم في بلورة الكثير من مباحث الإنشاء ودلالتها وعلاقتها بالخبر من ناحية والطلب من ناحية ثانية.

ومن هذه النصوص كتاب البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب[1]، وهو من النصوص البلاغية الطريفة التي عنيت بدراسة الطلب باعتباره قسيماً للخبر، وهو طريف لأن صاحبه في نظرنا، سعى إلى أن يوفّق بين مذهب أهل المنطق ومذهب أهل العربية في دراسة الكلام ومعانيه، وربما أضاف إلى هذين المذهبين بين الفينة والأخرى بعض مناهج الأصوليين. وكأنه أراد أن يطبّق منهج المناطقة على اللغة العربية ومعانيها وألفاظها مع حرص شديد على تبسيط المفاهيم والاقتراب بها من ألفاظ أهل العربية، فهو يميز بين أقسام الكلام بطريقته إذ يقول: «وللغة العربية التي نزل بها القرآن، وجاء بها

(1) أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، ألف هذا الكتاب بعيد 335 هـ حسب محققي الكتاب والمؤلف هو الكتاب الذي كان معروفاً بنقد النثر والمنسوب إلى قدامة بن جعفر، وهو مصنف يقول عنه طه حسين: إنه مؤلف بالضبط على طريقة أرسطوطاليس في كتابه «الخطابة». (من حديث الشعر والنثر، ص. 77).

عن رسول الله ﷺ البيان، وجوه وأقسام ومعان وأحكام متى لم يقف عليها من يريد تفهّم معانيها، واستنباط ما يدل عليه لفظها، لم يبلغ مراده، ولم يصل إلى غايته. ومنها ما هو علم للسان العرب وغيرهم، ومنها ما هو خاص له دون غيره. ويجمع ذلك في الأصل الخبر والطلب» (البرهان في وجوه البيان، 112).

إن ابن وهب يشير في هذه الفقرة إلى أن الخبر والطلب أصل جامع لمعاني الكلام وأقسامه وأحكامه وذلك في العربية وفي سائر اللغات. وفي ذلك بعض التلميح إلى معرفته «بما هو عام للسان العرب وغيرهم» ونستفيد ذلك من أقسام الكتاب وعناوينه ومباحثه، ولكننا نستفيد ذلك أيضاً من تعريفه للخبر وللطلب. «فالخبر: كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده» (السابق: 113).

وينقسم إلى خبر وهو الابتداء وجواب. (السابق).

أما الطلب: «فكل ما طلبته من غيرك، ومنه الاستفهام والنداء والدعاء والتمني لأن كل ذا طلب، فإنك تطلب من الله، عز وجل، بدعائك ومسألتك، وتطلب من المنادى الإقبال عليك أو إليك، وتطلب من المستفهم منه بذل الفائدة لك (السابق).

ويمكن ضبط هذا التصنيف بما يلي:

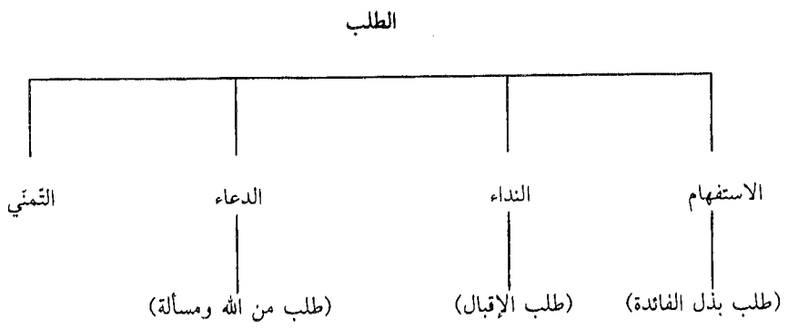

ويبدو أن ابن وهب قد استفاد كثيراً من ترجمات كتب أرسطو كما أشار إلى ذلك طه حسين وغيره، كما استفاد مما كان يلقيه الفارابي من دروس في الفلسفة والمنطق، وهو معاصر له، وهو ما تبينه بعض التقسيمات والمصطلحات التي نجدها في كتاب البرهان ونجد لها مثيلاً في كتاب الحروف للفارابي. من ذلك أن الخبر عند ابن وهب «منه ما يبتدىء به المخبر به فيخص باسم الخبر، ومنه ما يأتي بعد سؤالك فيسمى جواباً» (البرهان في وجوه البيان، 113). وهو كلام لا يختلف عما نجده في كتاب العبارة من تقسيمات للقول الجازم (ن. منطق أرسطو، 64). ولا يختلف عما أورده الفارابي في كتاب الحروف حيث يقول إن «من المخاطبات... ما قد يبتدىء به الإنسان ابتداء من غير أن يكون قد اقتضاه ذلك آخر، وقد يكون يقتضى عن اقتضاء له سبق، فالذي يكون عن اقتضاء له سابق فهو جواب» (كتاب الحروف، 163).

ولا شك أن ابن وهب قد استفاد كذلك من تقسيمات النحاة ومصطلحاتهم فأبدل مصطلح الجازم بالخبر وبسّط مفهوم الطلب تبسيطاً أخرجه عن مصطلحات الفلسفة والمنطق، وخالف الفارابي وأرسطو في تقسيمهما للطلب.

ويبدو أيضاً أنه وقع، نتيجة محاولاته التوفيقية، في بعض الاضطراب لدى تقسيمه، في فصل آخر، للطلب، وهو فصل يفتتحه بقوله «والطلب ينقسم أربعة أقسام: دعاء ومسألة وطلب وأمر». (البرهان، 269). وهو في الحقيقة اضطراب في مستوى المصطلحات، لأنه إنما يقصد في رأينا في هذا الفصل عمل الأمر، فكأنه قد استعمل الطلب بمفهوم واسع للدلالة على الإنشاء، ومفهوم ضيق للدلالة على الأمر. ويتأكد ما نذهب إليه بما عمد إليه ابن وهب من تحليل لهذه المعاني الفرعية التي تكون للطلب بمعناه الضيق يقول:

«**فالدعاء** لله وحده...

والمسألة قد تكون لله عزّ وجلّ، وقد تكون لمن هو فوقك من الرؤساء والمدبّرين...

والطلب من النظير، ومن هو دون النظير.

والأمر لمن هو دونك». (البرهان، 269).

وممّا يلاحظ أنه استخدم مصطلح الطلب لمفهوم ثالث أضيق من السابق وهو ما سيطلق عليه السكاكي مصطلح الالتماس.

وإذا ما أضفنا هذه الأعمال التي ترجع إلى الأمر إلى تقسيمه الأول للطّلب حصلنا على ما يلي:

الطلب (بالمعنى الأوسع)

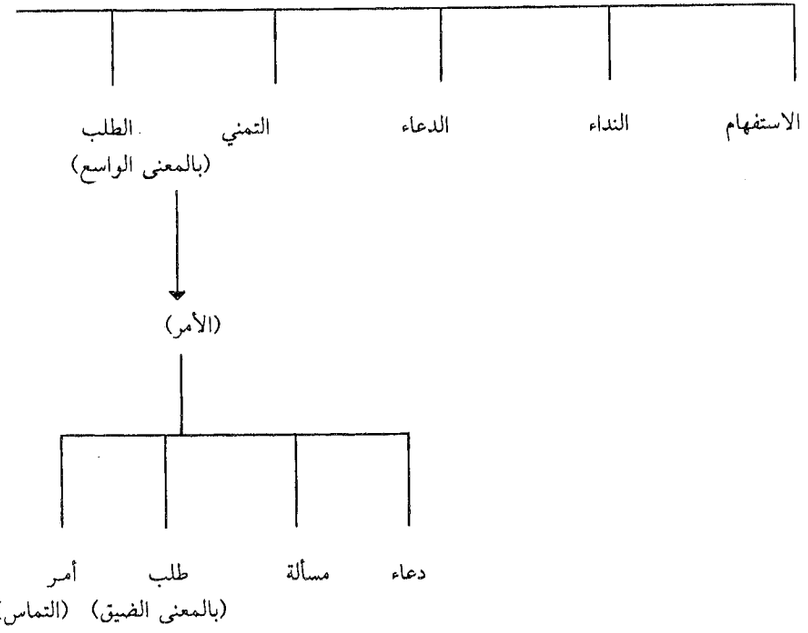

إن هذه الأقسام التي جعلها ابن وهب للطلب هي ذاتها الأقسام التي جعلها الأخفش أبواباً للطلب. وتذكر لنا كتب الأخبار أن أبا الحسن الأخفش (215هـ) كان «أحذق أصحاب سيبويه، وهو أسن منه فيما يروى، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء» (أخبار النحويين البصريين، 66). وتقسيم الأخفش للطلب لا يختلف كثيراً عن تقسيم سيبويه لغير الواجب. وإذا صح ذلك وأضفنا إليه ملاحظتنا بأن أغلب البلاغيين كانوا نحاة علمنا أن التفكير النحوي كان الرافد الأول لمبحث الإنشاء في الدرس البلاغي، وربما كان الرافد الأول للدرس البلاغي عامة.

3 ـ الطلب عند السكاكي قسيم للخبر وأصل من أصلي خواص تراكيب الكلام:

لم يهتّم الجرجاني بمبحث الطلب لذاته فلم يحدّه ولم يبيّن أقسامه ومباحثه، وإنّما كانت عنايته بخواص تراكيب الكلام التي لا تعدو أن تكون معاني النحو وأحكامه منجزة في المقامات المعينة المخصوصة المطابقة لها. وقد قارن بين الإثبات والنفي من ناحية والاستفهام من ناحية ثانية مختبراً بعض ما يتوخّى فيها من معان من مثل التقديم والتأخير والحذف، وذهب إلى أن «الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه... وتوصف بأنها مقاصد وأغراض». (الدلائل، 406). ولكنه إلى ذلك كان مسكوناً بهاجس المعنى الأول، فاعتبر «أن معاني الكلام كلها لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين، والأصل الأول هو الخبر» (الدلائل، 405).

وكاد السكاكي أن يُشَدَّ هو الآخر إلى هذا الهاجس فقد اعتبر أن «الأصل في التركيب هو نوع الخبر» معللاً ذلك بكثرته وقلة ما سواه (المفتاح، 61) على أنه تراجع في ذلك إذ لاحظ أن دراسة خواص تراكيب الكلام تقوم على «تعيين ما هو أصل له وسابق في الاعتبار»، وإنما «السابق في الاعتبار في كلام

العرب شيئان الخبر والطلب» (السابق، 71). وهما، في نظره، أصلان يستغنيان عن التعريف الحدي وذلك لسببين اثنين، أحدهما يعود إلى أن العلم بهما يعتبر من بدائه الأمور، والثاني مردّه إلى أن الحدود التي يوردها أهل العلم لا تصلح للتعويل (السابق، 71 ـ 72) والخبر والطلب لدى السكاكي إنّما «يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب» (السابق، 72) وهو يشير بذلك إلى ما درج من تعريف للطلب بكونه ما لا يحتمل الصدق والكذب. وما يقابله من حد للخبر بكونه ما يحتمل الصدق والكذب. على أنه يدقق أمرين يتمثلان في:

أولاً: الذي يحتمل الصدق والكذب في الخبر هو الحكم الذي يكون من المتكلم المخبر بمفهوم لمفهوم كالإثبات أو النفي.

ثانياً: أنّ مرجع الصدق والكذب مطابقة ذلك الحكم للواقع أو عدم مطابقته له (السابق). وقد اعتبر السكاكي أن «الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسميه الإسناد الخبري». (السابق). وهو ما يقتضي:

أ ـ أن مصطلح الحكم أخذه عن المناطقة (ن. مقدمة ابن خلدون، فصل علم المنطق، ص. 613 والتهانوي: التصديق، ص. 851). وأنّ مرادفه في علم العربية هو الإسناد الخبري.

ب ـ أن الطلب يرجع إلى عدم الحكم بمفهوم لمفهوم لا نفياً ولا إثباتاً.

وقد قيّد السكاكي «صحّة» الطلب بشرطين اثنين:

أوّلهما أن «الطلب من غير تصوّر إجمالاً أو تفصيلاً لا يصحّ» (المفتاح، 131).

وثانيهما أنه يستدعي مطلوباً لا يكون حاصلاً وقت الطلب (السابق).

والشرط الأول الموضوع لصحة الطلب يعود إلى معنى منطقي لا يختلف عن المعنى اللغوي، فالتصور في علم المنطق هو الإدراك الساذج للأشياء من غير حكم بأمر على أمر نفياً أو إثباتاً، ذلك أن العلم عند أهل المنطق يكون «إمّا تصوّراً للماهيات ويقصد به إدراك ساذج وكلّي للأشياء في الخارج من غير

حكم مع ذلك الإدراك، وإنّا تصديقاً أي حكماً بثبوت أمر لأمر مما هو موجود في الخارج (ن. ابن خلدون، المقدمة، ص. 613) والتصور إجمالاً هو تصور النسبة بين شيئين من غير حكم أو تصورها على سبيل الشك أو الإمكان. أما التصور تفصيلاً فهو تصور الأشياء أو الكلّيات مفردة كتصور أحد طرفي النسبة في الذهن، فالتّصور قد يكون مفرداً أو شبيهاً بالمفرد (التّهانوي، II، 813).

وقسّم السكاكي الطلب إلى قسمين كبيرين:

1 ـ قسم يكون لطلب حصول في الذهن، ويتمثل في الاستفهام.

2 ـ قسم يكون لطلب حصول في الخارج، ويشمل الأمر والنهي والنداء.

وقد وضّح أن الفرق بين طلب الحصول في الذهن وطلب الحصول في الخارج «أنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق» (المفتاح، 132)، وهو تمييز لا يخلو من دقة ولطف، وقد يذكرنا بما ذهب إليه سيبويه من تمييز بين ما يكون فيه تزجية المخاطب إلى أمر وما لا يكون فيه، ذلك أنّك إذا نهيت أو أمرت «فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر» (الكتاب، I، 282) وإذا استفهمت فإنما أنت تسترشد مخبراً. (السابق، 289).

وقد عمد السكاكي إلى تفريعات أخرى داخل هذين القسمين،

فقسم طلب الحصول في الخارج إلى:

ـ طلب ثبوت تصوّر في الخارج.

ـ وطلب انتفاء تصوّر.

وهو يعني بالأول الأمر والنداء، ويعني بالثاني النهي. كما قسّم نوع الاستفهام إلى أربعة أقسام.

ـ طلب حصول تصور.

ـ وطلب حصول تصديق.

ـ وطلب انتفاء تصور.

ـ وطلب انتفاء تصديق. (المفتاح، 131. والمطوّل، 226).

ويمكن توضيح أقسام الطلب ومباحثه عند السكاكي، استنادا إلى الشكل التالي، وهو شكل سنعود إليه لتبين ما أضافه الشّراح إليه بعد استكمال دراسة ما اعتنوا به من مباحث طلبية.

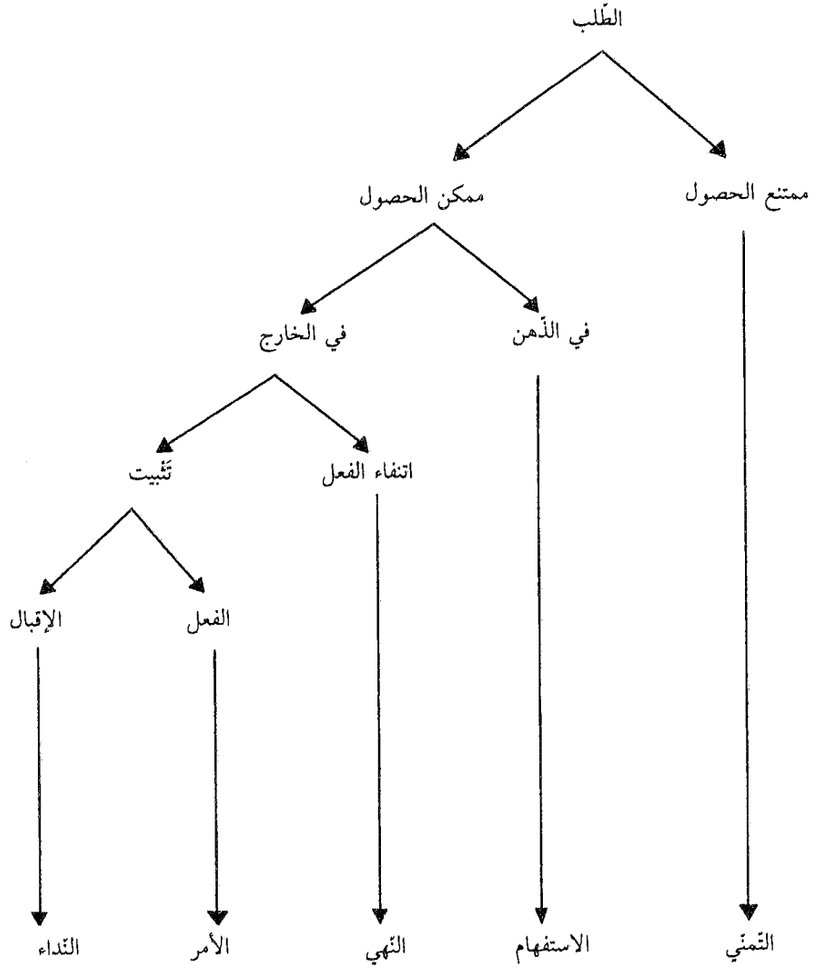

أقسام الطّلب عند السّكّاكي من خلال المفتاح:

إنّ ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذا التّقسيم:

أولاً: أنّه يبرز وجه التّقابل الواضح بين الاستفهام من ناحية والأمر والنّهي من ناحية ثانية، كما يبرز ما تشترك فيه هذه الأعمال وما به تناقض التّمنّي. والظّاهر أنّ المتوكّل لم يوفّق في قراءة ما ذهب إليه السّكاكي من مقابلة بين الاستفهام باعتباره ممكن الحصول في الذّهن وسائر الأعمال التي يُطلب إمكان حصولها في الخارج، إذ جعل المتوكّل المقابلة بين الاستفهام والتمنّي من ناحية والأمر والنّهي والنّداء من ناحية ثانية (ن. المتوكّل 1982، 177. وكذلك الشّكل التّمثيلي ص 178)[1].

(1) نقدّم هذا الشكل لبيان ما وقع فيه المتوكّل من مخالفة لمذهب السّكّاكي في تصنيف الأعمال الطّلبية. (المتوكّل، 1982، 178).

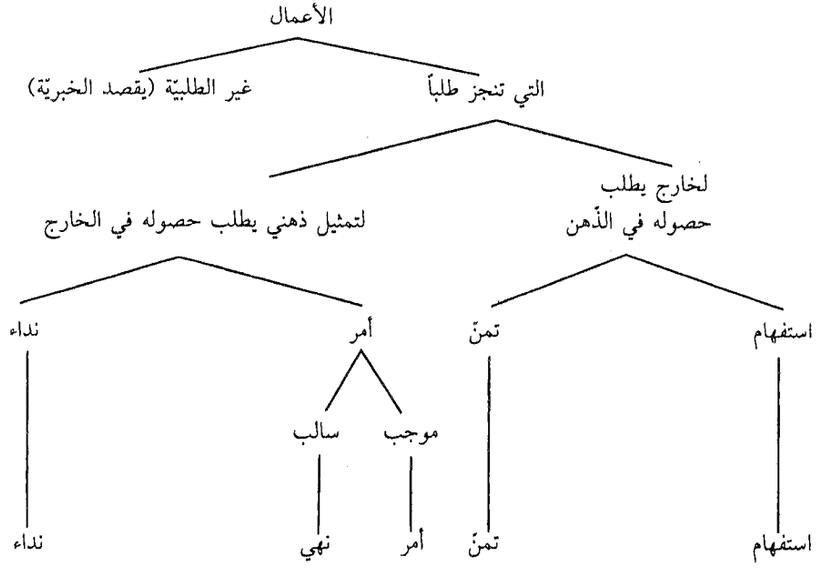

وقد مثّل لذلك بشكل لا ينمّ عن كبير تمحيص وذلك رغم كونه أورد تفسير الجرجاني للمسألة حين بيّن الفرق بين الاستفهام وما سواه.

ثانياً: أنّ السّكّاكي أشار في سياق حديثه عن مبحث التّمنّي إلى معنيين آخرين هما في الحقيقة متولّدان من تركيب معان أخر لم يدقّق تعيينها. وهذان المعنيان هما التّنديم والتّحضيض، ويُتّخذ لهما من الحروف هلاّ، وألاّ، ولولا، ولوما. فكأنّها حروف مركّبة من «لو» و«هل»، إذ أنّ هذين الحرفين يُركّبان مع «لا» و«ما» المزيدتين، فيلزمان معنى قريباً من معنى التّمنّي، «فإذا قيل: «هلاّ أكرمت «زيداً» أو «ألاّ» بقلب الهاء همزة أو «لولا» أو «لوما» فكأنّ المعنى «ليتك أكرمت زيداً»، متولّداً منه معنى التّنديم، وإذا قيل: «هلاّ تكرم زيداً» و«لولا» فكأنّ المعنى ليتك تكرمه متولّداً منه معنى السّؤال»[1] (المفتاح، 133).

والحاصل من عبارته أنّ:

ـ هلاّ أكرمته = (ليتك أكرمته). وتفيد معنى التّنديم لأنّك لم تفعل.

ـ هلاّ تكرمه = (ليتك تكرمه) تفيد معنى التّحضيض الذي أشار إليه بلفظ السّؤال، وأشار إليه بلفظ التّحضيض في بداية حديثه. (المفتاح، 133). وهذه المعاني لا يعتبرها صاحب المفتاح سياقيّة وإنّما هي فرعية مولّدة نحويّاً من تركيب حرف مع حرف (هل + لا) من ناحية، ودخول الحرف المركّب على الفعل الماضي أو الفعل المضارع من ناحية ثانية.

(1) معنى السّؤال استخدمه السّكّاكي هنا استخداماً غير دقيق، لأنه أراد به الطّلب بنوع من الحثّ، وهو الذي عبّر عنه في أوّل كلامه بكلمة التحضيض، وفي الحقيقة استعملوا السّؤال بمعنى يختلف عن الاستفهام وعن التحضيض معاً، وأرادوا به الطّلب ممّن هو فوقك، ويشمل الدّعاء وغير الدّعاء (ن. الفروق في اللّغة للسيّوطي ص ص 28 ـ 29).

ثالثاً: قد يتولّد عن الأمر والنّهي معان أخر، ولكنّها معان تتوقّف على اعتبار القرائن السّياقية النّصيّة والحاليّة المقاميّة، وذلك من مثل الدّعاء والالتماس والنّدب والإباحة والتّهديد. فقد تولّد صيغ الأمر «بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام:

ـ فإن استعملت على سبيل التّضرّع، كقولنا: «اللّهمّ اغفر وارحم»، ولّدت الدّعاء.

ـ وإن استعملت على سبيل التلطّف كقول أحد لمن يساويه في المرتبة: «افعلْ»، بدون الاستعلاء، ولّدت السّؤال والالتماس كيف عبّرت عنه.

ـ وإن استعملت في مقام الإذن كقولك «جالِسْ الحسن أو ابن سيرين»، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولّدت الإباحة.

ـ وإن استعملت في مقام تسخّط المأمور به ولّدت التّهديد». (المفتاح. 137).

وخلاصة هذا أنّ الدّعاء والالتماس والسّؤال والإباحة والتّهديد عند السّكّاكي معان من رهط واحد تعود إلى السّياقين المقالي والمقامي، فهي من المعاني البلاغيّة التي لا تستفاد بألفاظ موضوعة لها خاصة تدل عليها دلالة مباشرة. ولعلّ هذا المذهب هو الذي دعا السّكاكي إلى حصر الطّلب في الأبواب الخمسة، فكأنّ انحصار الطّلب في الأبواب الخمسة يقتضي أنّ ما سواها تابع لها تبعيّة الفرع للأصل، والفرع معنى نحويّ خصّصه السّياق المتمثّل في القرائن النّصّيّة والحاليّة.

4 ـ الإنشاء ومباحثه عند شرّاح السكّاكي:

إذا كان السكاكي قد بقي مشدوداً إلى مصطلح الطّلب فإنّ شرّاحه قد اعتمدوا مصطلح الإنشاء للدلالة على ما يناقض الخبر. فالكلام عندهم «إمّا

خبر أو إنشاء». (التلخيص للقزويني، 38.. والمطوّل للتفتازاني، 37). ويبدو أنهم أخذوا مصطلح الإنشاء عن النحاة، فقد استعمل ابن الحاجب (464هـ)[1] مفهوم الإنشاء في الكافية استعمالاً خصّ به ما يعمله المتكلم بفعل التعجب وأفعال المدح والذم، قال: «فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب» (ن. متن شرح الرضي، IV، 227). و«أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ» (السابق، IV، 237) وقد رأينا أن الرضي (688هـ) في شرحه للكافية قد وسّع هذا المفهوم فأصبح الإنشاء لديه مصطلحاً نحوياً يشمل الاستفهام وغيره من أعمال الطلب وقسمه إلى الإنشاء الطلبي (شرح الرضي، 1V، 12)، والإنشاء الإيقاعي (السابق، IV، 11). وأكثر ما يستعمل فيه من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت، (السابق)، ملحقاً بهذين النوعين أو على الأصح بالنوع الثاني إنشاء الانفعال مما يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه. (السابق، IV. 227). ومقابلاً كل ذلك بالكلام الخبري.

وقد عرّف القزويني الإنشاء بأنه الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه[2]. وهو تعريف مماثل لما ذهب إليه الرضي (شرح الرضي، III، 149 ـ 150 وIV، 11). كما ذكر القزويني أن الإنشاء «هو من الكلام ما لا يحتمل التصديق أو التكذيب» (شرح التلخيص، 81). والتصديق والتكذيب إنما يقاسان بمطابقة النسبة الداخلية الحاصلة بالكلام للنسبة الخارجية الحاصلة في الواقع أو عدم مطابقتها لها. «فإذا طابقت النسبة الداخلية في الكلام النسبة الخارجية فيه كان الكلام مطابقاً للواقع وكان صادقاً، وإن لم تطابق النسبة الداخلية النسبة الخارجية كان الكلام غير مطابق للواقع وكان كاذباً، وهذا هو

(1) وصف بأنه من أبرز فقهاء مصر والشام، وأنه كان علماً من أعلام الأصول، كما وصفه السبكي بأنه «شيخ المالكية في زمانه». (طبقات الشافعية، III، 365). انظر مقدمة شرح الكافية لابن جماعة.

(2) لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر وإلاّ فإنشاء (التلخيص، 38).

الخبر، فإذا لم يكن الكلام كذلك فهو إنشاء» (السابق، 16). وهي مفاهيم توسّع الرضي في شرحها أيضاً مبيّناً أن الكلام الإنشائي لا خارج له تقصد مطابقته بل اللفظ موجد له «فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها؟» (شرح الرضي، IV، 11).

وقد ذهب التفتازاني في المطوّل المذهب ذاته في تحديد الإنشاء، ولكنه أضاف أن الإنشاء:

أ ـ «قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه».

ب ـ «وقد يقال على فعل المتكلم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي كالإخبار (المطول. 224) وهو يعني بالثاني المعنى المصدري لا الكلام المشتمل عليه. واعتبر أن صاحب التلخيص أراد هذا المعنى الثاني إلاّ أن صاحب الأطول[1] ردّ عليه ذلك مبيّناً أن ألفاظ الإنشاء إنما هي موضوعة لتلك الهيئات النفسانية الموضوعة للإنشاء من مثل التمنّي وغيره «فإذا قلنا:

ـ «ليت زيداً قائم»، فقد دللنا على نسبة القيام إلى زيد في النفس وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب، فالمجموع المركب من هذه الألفاظ كلام لفظي إنشائي والمجموع المركب من معانيها مدلول للكلام اللفظي الإنشائي فظاهر أن كلمة «ليت» ليست موضوعة لذلك الكلام اللفظي ولا لمدلوله ولا لإلقاء أحدهما ولا لإحداث تلك الهيئة النفسانية، بل هي موضوعة لتلك الهيئة نفسها. فالإنشاء المنقسم إلى التمني بهذا المعنى لا يصحّ أن يفسّر بإلقاء الكلام الإنشائي» (الأطول حاشية المطوّل، 224).

وبذلك يكون الإنشاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه

(1) السيد شريف ن. حاشية المطوّل للتفتازاني، والمقصود هو الشريف الجرجاني (872هـ).

وتكون حروفه التي سبق أن سميناها أفعالاً هيئات المتكلم النفسية إذ هي موضوعة لتلك الهيئات مما لا خارج له في الكون.

وقد كان لدخول الإنشاء قسيماً للخبر عوضاً عن الطلب لدى شراح «المفتاح» أثر في تصنيف مباحث الإنشاء، فقد قسمها القزويني إلى طلبية وغير طلبية، إلاّ أنّه لم يتعرض لغير الطلبية لقلة المباحث المتعلقة بها. على أن التفتازاني ذكر أن «الإنشاء ضربان طلب كالاستفهام والأمر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل وربّ وكم الخبرية» (المطوّل، 224). وأضاف القزويني في شرح التلخيص التعجّب (ص 81).

ويمكن أن نلاحظ من جهة ثانية أن بعض الأعمال المولدة من أبواب الإنشاء الطلبي الخمسة من مثل العرض والدعاء اعتبرها بعض المتأخرين أبواباً على حدة، فإذا كان العرض عند صاحب المطوّل مولداً من الاستفهام أي ليس هو باباً على حدة (المطول، 243). فإنه أصبح عند صاحب الطراز باباً قسيماً للأمر واعتبره مع الدعاء من الأمور الطلبية، يقول العلوي: «وجملة ما نورد من الأمور الطلبية الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء والنداء..» (الطراز، III، 380).

ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن كل هذه المباحث التي جعلت في قسم الإنشاء غير الطلبي ذكرها النحاة، وتتميز دراسة النحاة لها بتعليل إنشائيتها على عكس البلاغيين الذين اعتبروها منقولة عن الخبر دون تعليل لدخولها في باب الإنشاء أو تحليل لصيغها، وذلك باستثناء ما نجده لدى التفتازاني من توضيح للفرق بين صيغة «أبيع» التي يقصد بها الإخبار و«بعت» التي يقصد بها الإنشاء. فقد أشترط السّعد لتمييز الإنشاء من الخبر شرط قصد المتكلم. فالكلام عنده سواء كان خبراً أو إنشاء يشتمل على نسبة قائمة بنفس المتكلم حاصلة في الذهن مفهومة من الكلام، وهذه النسبة هي النسبة الداخلية وتتمثل في «تعلّق

أحد جزأي الكلام بالآخر بحيث يصحّ السّكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما مما في الإنشائيات. ثم إن هذه النسبة الداخلية المفهومة من الكلام إن كان لها نسبة خارجية في الواقع في أحد الأزمنة الثلاثة مطابقة أو غير مطابقة لها، فالكلام خبر، وإن لم يكن لها خارج فإنشاء. (المطوّل، 37).

ولا تعتبر المطابقة أو عدمها إلاّ استناداً إلى قصد المتكلم «فإذا قلت أبيع (. . .) فلا بدّ له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج، بخلاف بعت الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له» (السابق، 38 ـ 39).

وواضح ما بين رأي التفتازاني هذا وآراء الرضي من قريب الصلة، على أنّ بين مذهبي الرجلين في دراسة الإنشاء فروقاً ستتعرض لها لاحقاً كما أنّ بين مذهب النحاة عموماً ومذهب البلاغيين اختلافات مبدئية سنسعى إلى توضيح أبرزها في الباب اللاحق. ويمكن أن نمثل في نهاية هذا الفصل لمذهب شراح السكاكي في تقسيم مباحث الإنشاء كما يلي:

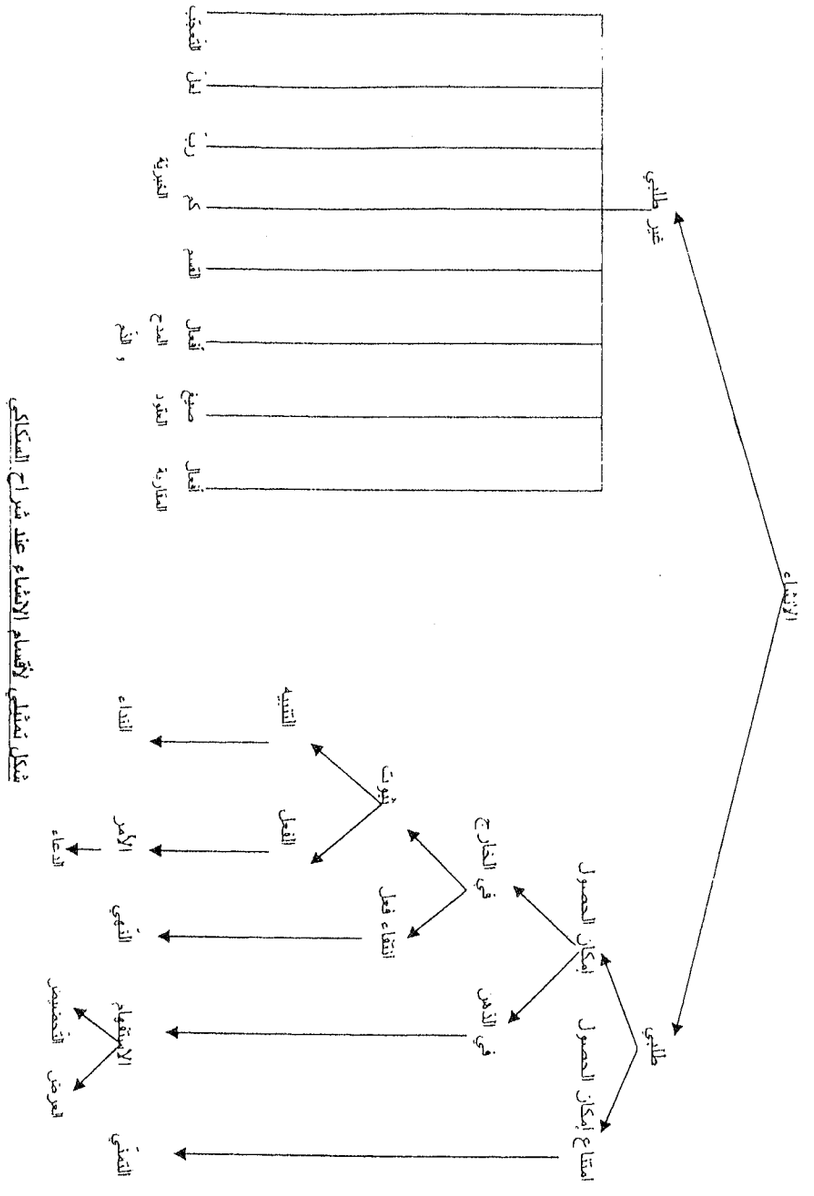

شكل تمثيلي لأقسام الإنشاء عند شراح السكاكي

الفصل الثاني

الإنشاء، حدّه ومباحثه عند الأصوليين والفلاسفة

1 ـ حدّ الإنشاء في الدّرس الأصوليّ:

يعرف ابن خلدون علم الأصول بأنه «النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف». (المقدمة، 551). فهو علم يتوصل به إلى معرفة الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية (الآمدي، الإحكام، I، 8) وهي أحكام تستثمر من خطاب القرآن والحديث وأقوال أهل الاجتهاد، ذلك أن غرض الأصوليين إنما يتعلق بدلالة هذه النصوص على الأحكام والتكاليف، وتتوقف هذه الدلالة على فهمهم طرق العرب في تأليف الكلام، وما يستخدمونه من أساليب ونظم وأدوات تدل على معان تطرأ على الكلام من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره. (السابق، 8 ـ 9).

وقد نشأت الأصول في فترة مبكرة بالنسبة إلى نشأة علم البلاغة وقريبة من نشأة النحو، فقد ألف الشافعي أول مصنف في علم الأصول في أواخر القرن الثاني حوالي سنة 195هـ [1].

(1) يذكر السبكي أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطوطاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض (طبقات الشافعية، I، 100).

وقد كان لهذه النشأة المبكرة لعلم الأصول أثرها في نشأة المذاهب الفكرية والفقهية واختلاف مساربها وكثرة مسالكها. وإذا استثنينا الفترة الأولى لتأسيس علم الأصول الممتدة ما بين الإمام الشافعي (204هـ) والإمام ابن حزم (456هـ) حيث لم تكن الأصول شديدة الصلة بالمنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية، فإنّ الفترة الثانية التي طبعتها كتب الغزالي (505هـ) والفخر الرازي (606هـ) تعتبر ذات منطق عقلي لا يختلف البحث الأصولي فيها عن أي بحث فلسفي آخر، بل إن المستصفى وغيره من كتب المذاهب الإسلامية المتأخرة عنه، تبدأ عادة بمقدمة منطقية عن الكليّات والحدود والقضايا والأقيسة كما وضعها أرسطو وشراحه من المناطقة العرب (ن. مصطفى جمال الدين 1980، 16. والمستصفى، I، 36 وما يليها). على أن الأصوليين لم يكونوا ذوي مدرسة واحدة فقد اختلفت مذاهبهم، واختلفت بذلك طرق استنتاجهم ومناهج بحثهم، وقد أفضت هذه الاختلافات إلى تأسيس مدارس في العلم والاجتهاد من مثل مدرسة الفقهاء التي تقوم عليها أصول الحنفية وبعض أصول الحنابلة، ومدرسة المتكلمين التي تقوم عليها أصول الشافعية والمالكية والإمامية والزيدية وكثير من الحنابلة. ومدرسة أهل الظاهر وهي لا تعترف بأصول المدرستين معاً. (مصطفى جمال الدين، 19). وداخل كل مذهب ومدرسة اتجاهات ومنازع مختلفة. وكان لهذه الاتجاهات والمنازع أثر إيجابي في البحث اللغوي إذ توصلت إلى إثارة مسائل ذات بال عالجتها بمناهج دقيقة جعلتها تتميز فيها تميّزاً واضحاً عن الدرسين النحوي والبلاغي. وقد دعا ذلك التميّز بعض المحدثين إلى تصور أن البحث النحوي عند الأصوليين هو البحث عن دوال النّسب والارتباطات ومدلولاتها، يقول مصطفى جمال الدين ولذلك «يصحّ لنا أن نسميه نحو الدلالة» في مقابل ما انتهى إليه النحاة من «نحو الإعراب» وما انتهى إليه البلاغيون من «نحو الأسلوب» (السابق، 12 ـ 13.)، وهو رأي يبرز تميز مذهب الأصوليين في البحث اللغوي، رغم ما في هذا الرأي من تعميم وسوء حكم على النحاة خاصة، ذلك أن صاحب الرأي يميل إلى ما يردّد عادة

من أن عمل النحاة كان منصبّاً على العناية بالإعراب، وهو في مفهومه العناية بأواخر الكلم من حركات إعرابية، وهذا الرأي بسيط وقاصر في نظرنا لأن الإعراب هو المعنى عند النحاة كما بيّنا من خلال آرائهم.

كان الدرس اللغوي عند الأصوليين «من مقدمات الأصول لا من مسائلها» (الموافقات، I، 43). فقد عمدوا إلى تخصيص مقدمات ضافية أطلقوا عليها اسم «المبادىء اللغوية» أو «مباحث الألفاظ» وذلك قبل أن يدخلوا في صلب موضوعات أصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النص وقد كان نصيب المعاني النحوية من أغزر ما بحثه الأصوليون (السابق، 9).

وقد اختلف عملهم عن عمل النحاة والبلاغيين بكونه عملاً لا يعنى بالنظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي فحسب، وهي دلالة عامة اختصّ بها النّحاة، كما لا يعنى بالنّظر في فضيلة تلك الدّلالة، وهي دلالة خاصة عُني بها أهل البيان من البلاغيّين، وإنّما يعنى بمعرفة ما يريده «الشّارع» على وجه الخصوص والتّحقيق كأن يريد إفادة مضمون الخطاب أو التّكليف بأمر أو النّهي عنه على سبيل الإلزام أو التّخيير حتّى يستخرج من ذلك أحكام الوجوب والحرمة والإباحة. لذلك فإنّ الكثير من المعاني اللّغويّة اصطبغت لديهم بمدلولات شرعيّة عرفيّة، فالوجوب له في عرف الأصوليّين مدلول شرعي يتمثّل في كونه «عبارة عن خطاب الشّارع بما ينتهض تركه سبباً للذّمّ شرعاً في حالة ما» (الآمدي الإحكام، I، 92.) والواجب، وهو ما ثبت سقوطه لغة، أصبح في العرف الشّرعي «ما يستحقّ تاركه العقاب على تركه» (السّابق، I، 91.)

إنّ دراسة الأحكام الشّرعيّة المعروفة لدى الأصوليين بصيغ التّكليف كانت المدخل الرّئيسي لديهم لدراسة الإنشاء فقد اعتنوا بخطاب الشّارع المتعلّق بأفعال العباد ليميّزوا ما ورد منه على سبيل الإلزام أو على سبيل التّخيير والإباحة، لذلك حظيت دراسة الأوامر والنّواهي عند الأصوليين بعناية

لا نجد مثلها في الدّرسين النّحوي والبلاغي أو في مباحث الفلاسفة. وقد توقّفوا طويلاً عند الصّيغ الموضوعة للأمر والنّهي وما يتّصل بها من قرائن، وتناقشوا في دلالة تلك الصّيغ بأنفسها أو بواسطة القرائن النّصيّة على الإلزام أو الإباحة والتّخيير.

كما توقّفوا عند الصّيغ التي لم توضع لإفادة الأمر أو النّهي بأنفسها، وإنّما تدلّ عليهما بصيغ صريحة تؤلّف تأليف إثبات وتقرير وذلك نحو قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183].

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: 216].

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58].

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 228].

وكذلك ما ورد في السّنّة نحو: أمرتكم بكذا، أو أنتم مأمورون بكذا، وما يكون من الفرق بين قوله ذلك وقوله: أوجبت عليكم أو فرضت عليكم، وقوله: أنتم مثابون على فعل كذا، ولستم معاقبين على فعل كذا...

وقد يثبت التحريم، وهو من النهي عن الفعل، بلفظ «حرم» صريحاً كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...﴾ [النساء: 23]. وقد يثبت ببيان أن الفعل من الكبائر كقول الرسول «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين**». (ن. حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، 67).

وقد أدرجوا كل ذلك ضمن باب المقاصد، «والمقاصد التي ينظر فيها قسمان: أحدها يرجع إلى قصد الشارع والآخر يرجع إلى قصد المكلّف. فالأول يعتبر من جهة قصد الشارع في وضع الشريعة ابتداء، ومن جهة قصده في وضعها للإفهام ومن جهة قصده في وضعها للتكليف بمقتضاها ومن جهة

قصده في دخول المكلف تحت حكمها» (الموافقات للشاطبي، II، 5).

وإذا كان النظام الدلالي عند النحاة مبنياً على مفهوم الإسناد فإن النظام الدلالي عند الأصوليين قائم على دوال النسبة. وتختلف دوال النسبة عندهم باختلاف نوع النسبة المدلول عليها، وهي ثلاثة أنواع أساسية:

1 ـ النّسبة التقييدية الناقصة، وتتمثّل في النّسب الحاصلة في المركبات الجزئية ومعانيها، والنسب الحاصلة في المركبات الشبيهة بالإسناد، وعلاقة المشتق بما يتعلق به من أحداث.

2 ـ النّسبة التركيبية التامة وهي نسبة:

ـ صدوريّة أو وقوعية، وتدل عليها صيغ الأفعال في الجملة الفعلية.

ـ تصادقيّة اتحادية، ويدل عليها تركيب الجملة الاسمية[1].

ـ تعليقيّة، وتدل عليها أداة الشرط وترتيب الجزاء على الشرط بالفاء ظاهرة أو مقدّرة.

4 ـ النّسب الخاصة، وهي التي تدلّ عليها الحروف كالجر والعطف والاستفهام والاستثناء. (مصطفى جمال الدين 1980، 305 ـ 306).

ومن طريف ما خاضوا فيه من بحث، نظرهم في هذا النوع الأخير من النسب التي تدل عليها الحروف وبتُّهم في أنواع دلالاتها. فمنهم من تابع

(1) يقسمون الجملة إلى اسمية وفعلية، ويعرفون الأولى أي الاسمية بكونها قضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في الماصدق (Extension). وهي ذات ركنين كل منهما عمدة، والفعلية ليس فيها حمل شيء على شيء والحكم باتحادهما، وإنما هي مشتملة على النسبة بين حدث هو الفعل وهو العمدة، ومتعلق له. (ن. مصطفى جمال الدين، 349. والمعجم الفلسفي لجميل صليبا، تعريف الماصدق (Extension, II, 311).

النحاة في أن الحرف «ما دل على معنى في غيره» أو «على معنى قائم بالغير»، ومنهم من تشبث بأن «الحرف ما أوجد[1] معنى في غيره»، ومنهم من قال إنه «ما دل على معنى غير مستقل بالمفهومية» (ن. السابق، 209).

ومحصّل آرائهم في الحروف أنهم يذهبون إلى أنها تتميز من الفعل والاسم بكونها «لا معنى لها أصلاً» وإنما هي دليلة على النسبة الجزئية الخاصة التي تجعل من «قيام زيد» في جملتي:

ـ هل قام زيد؟

ـ وما قام زيد.

مستفهماً عنه أو منفياً فمعناها معنى نحوي تركيبي غير مستقل، لذلك لا يمكن وقوعها في طرفي النسبة، إذ هي نفس النسبة التي تقع بين طرفين مثل «القيام» و«زيد» في المثالين السابقين. ويمكن أن يعبر عن الاستفهام المطلق أو النفي المطلق بواسطة الأفعال أو الأسماء التي تدل على معنى إفرادي مستقل يقع طرفاً من أطراف النسبة نحو قولك:

ـ أستفهم عن هذا.

ـ أو نفيك في محله. (السابق، 237.)

وهم إنما يفضّلون استبدال عبارة «دلالة الحرف على معنى في غيره» بعبارة «إيجاد الحرف معنى في غيره» لأن الدلالة تستدعي ثبوت المدلول وتقرره، والمفروض أنه ليس للمعنى الحرفي تقرر وثبوت» (تقريرات النائني،

(1) معنى الإيجاد لديهم مختلف عن معنى الدلالة على الشيء، لأن اعتبار الحرف دالاً على معنى في غيره يقتضي أن تكون له دلالة ثابتة في نفسه. فتعريف الحرف بأنه «ما دل» على معنى في غيره تعريف يرده البعض إذ يميل إلى تعريفه بأنه «ما أوجد معنى في غيره»، أي أنه يستبدل كلمة دل بكلمة «أوجد».

فوائد الأصول، I، 22. عن السابق، 66). فمعنى الحروف هو معنى إيجادي إيقاعي. وقد قصر بعضهم هذا المعنى الإيجادي على الحروف الداخلة على الجمل الإنشائية، كحروف الاستفهام والنداء وحروف التمني والرجاء.

وبذلك يكون معنى الحرف لديهم معنى إيجادياً[1] أي أن استعمال الحرف في صدر الجملة هو الذي يوجد معناه فيها وليس له قبل الاستعمال معنى ثابت وموجود في عالم الإدراك كالأسماء. لذلك جعلوا دلالات الحروف ضمن دلالات النسب الخاصة، وميزوها من النسب التركيبية التامة، كما ميّزوا المعنى المعجميّ الإفرادي في قولك: «أستفهم» من المعنى النحوي التركيبي الذي يكون لهمزة الاستفهام و«هل». وبيّنوا أن حروف النداء والاستفهام والتمني وغيرها من الحروف الموجدة لمعناها فيما تدخل عليه من جمل إنما هي موضوعة لإبراز قصد النداء أو الاستفهام أو التمني يقول الخوئي: «فحرف النداء (يا) مثلاً وضع لإبراز قصد النداء وتوجيه المخاطب إليه، وحروف الاستفهام موضوعة لإبراز طلب الفهم، وحروف التمني لإبراز التمني» (تقريرات السيد الخوئي، ضمن محاضرات في أصول الفقه، عن مصطفى جمال الدين، 234). وإذا كان ذلك فهي لا تحتاج عند الإنجاز إلى شرط القصد لأنها تتضمن بالوضع دلالة القصد إلى إيقاع الاستفهام أو التمني أو النداء. لذلك كان الكلام الذي تتصدره مثل هذه الحروف إنشاء وإيقاعاً لأعمال الاستفهام أو التمني أو النداء. . .

على هذا الأساس الأول ميزوا الإنشاء من الخبر، وهو أساس يقتضي أن

(1) نجد هذا المفهوم عند الرّضيّ، فهو يعتبر أن الحرف يوجد معناه في غيره، يقول: «فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي» وهو مذهب النحاة عموماً، إلاّ أن النحاة لا يميزون معنى «دلالة الحرف على معناه في غيره» من معنى «إيجاد معنى الحرف لمعناه في غيره».

يكون الإنشاء إيجاداً للمعنى بالحرف الموضوع لمعنى الإيجاد، والدال بالوضع على قصد المتكلم إلى الإيجاد والإيقاع.

على أن مفهوم الإنشاء لديهم لم ينحصر في هذه الصيغ المختصة بالدلالة بنفسها على الإيقاع بواسطة الحروف الموضوعة لذلك، وهو ما أدى بهم إلى البحث عن حدود أكثر اتساعاً لتشمل هذا النوع وغيره من أنواع الإنشاء. وكان لا بد لهم من أن يعودوا إلى الأسس التي تبناها عامة اللغويين والمتمثلة في تمييز الإنشاء من الخبر على أساس النسبة التامة الحاصلة باللفظ. فإن كان لهذه النسبة مطابق خارج اللفظ فهو خبر، وإلاّ فإنشاء (ن. الأحكام للآمدي، II، 4 ـ 9). فالخبر ما كان لنسبته، سواء كانت موجبة أو سالبة، وجود في الواقع الخارجي بحيث يقصد المتكلم إلى الدلالة على تلك النسبة موجبة أو سالبة. يقول الآمدي: الخبر «عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها» (السابق، II، 6). فهو، أعني الخبر، موضوع ليعبر به المتكلم ويحكي ثبوت النسبة الوجودية أو سلبها قاصداً بذلك حكاية الثبوت أو السلب. أما الإنشاء فهو ما وضع من اللفظ ليستعمل في إيقاع النسبة وإيجادها بذلك اللفظ مع القصد إلى الإيجاد والإيقاع. يقول صاحب نهاية الدراية: «الخبر موضوع ليستعمل في حكاية ثبوت معناه في موطنه، والإنشاء ليستعمل في قصد تحققه وثبوته». (الإصفهاني، عن مصطفى جمال الدين، 261). وإنما يعنون بقصد التحقق والثبوت قصد الإنجاز والإيقاع.

وقد ذهب الحنابلة والشافعية إلى أن المراد بالإنشاء هو ما ترتب عليه حكم شرعي يمثل الأثر الذي يسببه اللفظ بالإنشاء، يقول ابن قيم الجوزية: «إن الإنشاء في مثل قولك: أنت طالق، المراد به لفظ يترتب عليه التحريم، ولا نعني بالإنشاء إلاّ ذلك» (بدائع الفوائد، I، 10)، مضيفين أن الإنشاء في مثل هذه الألفاظ «هو المتبادر إلى الفهم عرفاً، ولهذا لا يحسن أن يقال فيه

صدق أو كذب، ولو كان خبراً لحسن فيه أحدهما (. . .) فإنا نعلم بالضرورة أن من قال لامرأته: أنت طالق، لا يحسن أن يقال له صدقت ولا كذبت». (السابق، I، 10 ـ 11).

وهم بهذا التعليل يجعلون من الإنشاءات التي صيغها أخبار إنشاءات عرفية، وهم يعنون بذلك الألفاظ التي تكون لإنشاء الزواج والطلاق والبيع والإجارة وسائر مجالات العقود. وقد اعتمدوا لتأكيد صحة إنشائية هذه الألفاظ عرفاً، الدليل المنطقي الذي اعتمده كل من البلاغيين والنحاة والمتمثل في أن الإنشاء لا يصدق محدثه ولا يكذب.

وفي نقاشات الأصوليين حول إنشائية هذه الصيغ إشارات إلى قدم مفهوم الإنشاء وتأصله في الأعراف الاجتماعية منذ الجاهلية. ويبدو أنه مفهوم كان مختصّاً بإنشاء الطلاق الذي عرف في الجاهلية بالظّهار، وهو «أن يقول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمّي. وكانت العرب تطلّق نساءها في الجاهلية بهذه الكلمة. وكان الظّهار في الجاهلية طلاقاً» (لسان العرب، مادة «ظهر») والأصوليون يجعلون من الظهار إنشاء لأن الأعراف في الجاهلية كانت تقتضي أن من ظاهر امرأته بالظهار حرمت عليه، يقول ابن قيم الجوزية: «كانوا إذا أرادوا الطلاق أتوا بلفظ الظهار إرادة للطلاق، ولم يكونوا عند أنفسهم كاذبين ولا مخبرين، وإنما كانوا منشئين للطلاق به، ولهذا كان هذا ثابتاً في أول الإسلام حتى نسخه الله بالكفارة في قصة خولة بنت ثعلبة[1].

(1) كانت تحت عبادة بن الصامت فقال لها: «أنت عليّ كظهر أمّي» فأتت رسول الله ﷺ، فسألته عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: حرمت عليه، فقالت: يا رسول الله، والذي أنزل عليك الكتاب ما ذكر الطلاق، وإنه أبو ولدي، وأحب الناس إلي. فقال: حرمت عليه. فقالت: أشكو إلى الله فاقتي ووحدتي. فقال رسول الله ﷺ: ما أراك إلاّ قد حرمت عليه ولم أومر في شأنك بشيء. . .» إلى آخر القصة. (بدائع الفوائد، I، 13 ـ 14).

إنّ ما يمكن استنتاجه من هذا أن لمفهوم الإنشاء رافدين أساسيين:

1 ـ رافد لغوي ولده الدرس النحوي ورسخه النحاة بمقابلتهم بين الخبر والطلب أو مقابلتهم بين الألفاظ التي تكون «عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال أو أشياء غيرها من الألفاظ»، والألفاظ التي يكون مجراها مجرى عمل يعمله عامل.

2 ـ رافد ولّدته الأعراف، وأسهم في ترسيخه النحاة الأصوليون، إذ بحثوا في الأحكام العرفية أو الشرعية وما تنبني عليه من صيغ وألفاظ توجب حكمها الشرعي بأنفسها، كما أوجبت الصيغ المختصة بالنداء نفس النداء، وكما أوقعت الحروف المختصة بالاستفهام والتمني والرجاء والتعجب والمدح والذم نفس هذه المعاني. فقد لاحظوا أن من الأحكام ما لم يوضع له صيغة إنشائية خاصة به وأن الشرع أو العرف هو الذي جعل منها دليلة على الإنشاء. فالغزالي يذهب إلى أن البيع والإجارة والنكاح «ليس لها إلاّ صيغة الإخبار، وقد جعله الشرع إنشاء إذ ليس لإنشائه لفظ» (المستصفى، I، 430). فيكون لفظ الإخبار قد جعل إنشاء بواسطة الشرع عند الغزالي، وبواسطة الأعراف التي كرسها الشرع عند ابن قيّم الجوزية. والغزالي يبرر هذا التحول في دلالة لفظ الخبر على الإنشاء استناداً إلى مبدإ عام يتصل بالدلالات الخاصة التي أوجدها الشرع في بعض ألفاظ اللغة واستعمالاتها، يقول: «للشرع عرف في الاستعمال كما للعرب» (المستصفى، I، 331). وهو يرى أن الأعراف الشرعية في استخدام اللغة ليست منقطعة انقطاعاً كاملاً عن أصل دلالاتها كما يذهب إلى ذلك المعتزلة ومن لفّ لفّهم[1]، يقول: «والمختار عندنا أنه لا

(1) يقول: «قالت المعتزلة والخوارج وطائفة من الفقهاء: الأسماء لغوية ودينية وشرعية. أما اللغوية فظاهرة، وأما الدينية فما نقلته الشريعة إلى أصل الدين كلفظ الإيمان والكفر والفسق، وأما الشرعية فكالصلاة والصوم والحج والزكاة». (المستصفى، I، 326 ـ 327).

سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسامي ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية كما ظنه قوم». (السابق، 330).

وإذا كان ذلك كان من غير المستبعد أن يكون مصطلح الإنشاء ذاته قد استخدم بمعناه الشرعي في أوساط الأصوليين النحاة قبل أن يصبح شائعاً في مصنفات النحو والبلاغة[1].

2 ـ أنواع الإنشاء عند الأصوليّين:

يميز الأصوليون بين نوعين من الإنشاء.

ـ نوع تختص ألفاظه بالإنشاء سواء كان طلبياً من مثل الأمر والنهي والتمنّي والترجي والاستفهام والنداء، أو غير طلبي كالقسم والمدح والذم والتعجب.

ـ ونوع تشترك ألفاظه بين الإنشاء والخبر، وهي عقود البيع والشراء والزواج والإجارة وإنشاء الأحكام الشرعية من مثل من يسأل عن حكم من أفطر يوماً عامداً، فيكون جواب المجيب: يعتق رقبة، أي أن حكمه عتق رقبة. وهذا التمييز بين النوعين من الإنشاء يعكس ما يثيره كل نوع من قضايا مختلفة عن النوع الثاني.

أولاً: فالإنشاء الذي يختص بألفاظ دالة عليه مثل الاستفهام والأمر والنهي والتمنّي والترجي إنشاء محض. فإذا استخدمت للدلالة على معنى التمني أفعال التمنّي ذاته من مثل أتمنّى أو تمنّيت عوضاً عن ليت خرج الكلام

(1) الظّاهر أنه رغم اتضاح مفهوم الإنشاء وترسخه لدى النحاة في جميع مصنفاتهم كما بيّنا فإن مصطلح الإنشاء ذاته لم يظهر إلاّ في موفّى القرن الخامس الهجري. ويعتبر نص المستصفى من أول النصوص التي ورد فيها «الإنشاء» مصطلحاً صريحاً. (ن. المستصفى، I، 430).

عن الإنشاء المحض «المباشر» وألحق بالنوع السابق أي إنشاء العقود وما شابهها وهو ما يعتبر فيها القصد لتمييز الخبر من الإنشاء.

وتمثل الألفاظ الخاصة بالإنشاء سواء كانت حروفاً أو صيغاً تركيبية عند بعضهم النسبة الطلبية الخاصة بين المتكلم المتمني أو الآمر أو المستفهم والمتمنّى أو المأمور أو المستفهم عنه. وتمثل عند بعضهم الآخر «وعاء الإسناد» ذلك أن الفرق مثلاً بين:

1 ـ زيد عالم.

2 ـ هل زيد عالم؟

هو أن وعاء الإسناد في الأولى تجرّد عن الحرف وورد شاغراً، فدلّ على الثبوت والوجوب. فكانت الجملة خبرية.

أما وعاء الإسناد في الجملة الثانية فيدل عليه هل، وهو حرف يفيد الاستفهام بنفسه فتكون الجملة إنشائية، وإن كان الإسناد في كلتا الجملتين واحداً. وهم في خلال ذلك يختلفون اختلافات شكلية تعود في نهاية المطاف إلى فهم واحد للمسألة، من مثل أنّ كلا من الجملتين السابقتين يتكون إما من إسنادين وإما من إسناد واحد ووعاء للإسناد. فمنهم من ذهب إلى أن في:

ـ هل زيد عالم: نسبة تصادقية تامة طرفاها «زيد» مسنداً إليه، و«عالم» مسنداً، ونسبة استفهامية خاصة طرفاها المتكلم المستفهم والنسبة التامة بين «زيد» و«عالم».

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة تتكون من نسبة واحدة، هي النسبة الإسنادية التامة بين «زيد» و«عالم»، ووعاء إسناد، وهو الذي يعتمد في تمييز الإنشاء من الخبر.

ثانياً: أما الإنشاء الذي يشترك لفظه مع لفظ الخبر من مثل العقود وما يكون بمنزلتها، فهو إنشاء يختص بضرورة قصد المتكلم الإنشاء وإرادته. ذلك أن مدلول «بعتك الدار»، واحد في الخبر والإنشاء وإنما يقصد المتكلم الحكاية والإنباء عن وقوع البيع منه خارجاً فيكون الكلام خبراً، ويقصد

المتكلم إيقاع البيع وإيجاده وإنجازه في الخارج فيكون الكلام إنشاء.

وقد عرض ابن قيم الجوزية في «بدائعه» اختلاف الأصوليين القدامى حول الإنشاءات التي صيغها أخبار، يقول: «اختلف في الإنشاءات التي صيغها أخبار كبعت وأعتقت، فقالت الحنفية هي أخبار، وقالت الحنابلة والشافعية هي إنشاءات لا أخبار». (بدائع الفوائد، I، 9). وهو كلام يقتضي أن الأصوليين لم يختلفوا بشأن الإنشاءات التي اختصت بألفاظ تدل على الأمر أو النهي أو الاستفهام أو النداء أو التعجب. وبعد أن حلل ابن قيم الجوزية حجج الفريقين وردود كل فريق على الآخر انتهى إلى أن فصل الخطاب في ذلك أن لهذه الصيغ نسبتين:

ـ نسبة إلى متعلقاتها الخارجية، فهي من هذه الجهة إنشاءات محضة كما قالت الحنابلة والشافعية.

ـ ونسبة إلى قصد المتكلم وإرادته، وهي من هذه الجهة خبر عما قصد إنشاءه، كما قالت الحنفية.

فهي إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية. وعلى هذا فإنما لم يحسن أن يقال بالتصديق والتكذيب، وإن كانت أخباراً، لأن متعلق التصديق والتكذيب النفي والإثبات، ومعناهما مطابقة الخبر لمخبره أو عدم مطابقته. وهنا المخبر حصل بالخبر حصول المسبب بسببه، فلا يتصور فيه تصديق ولا تكذيب، وإنما يتصور التصديق والتكذيب في خبر لم يحصل مخبره ولم يقع به، كقولك: قام زيد، فتأمله» (السابق، I، 11).

والنسبة عندهم ترجمة للإسناد عند النحاة، ومعنى ذلك أن في مثل قول القائل: بعتك الدار، في حال إنشاء البيع، إسنادين:

ـ إسناد أول يمثل قصد المتكلم ويتمثل في إنشائه وإيقاعه لعمل في الخارج بواسطة اللفظ، وهو إنشاء متعلقه حصول ما ينشئه في الخارج فكأنه سبب أوجد مسبباً والمسبب هو ما حصل في الخارج بسبب الإنشاء وقصده.

ـ إسناد ثان يمثل المضمون الذي يقصد المتكلم إنشاءه ويتمثل في بيع الدار المسند إلى قصده، فهو من هذه الناحية إخبار بالنظر إلى معناه الذهني مما ليس له أثر في الخارج.

وبذلك يكون الإسناد الأول إنشائياً يوجد أثره في الخارج، والإسناد الثاني نفسياً لا يتعدى معناه نفس المتكلم المؤلفة للمعنى بذلك الإسناد. وإذا كان الإسناد الأول إنشاء فهو معنى الكلام، وإن احتوى مضموناً يرجع بصورة أو بأخرى إلى الخبر، لأن موضع الإفادة كان لقصد الإنشاء وإرادته وهو معنى دلت عليه الحال. وهو مختلف عن الموضع الذي أشار إليه ابن قيم الجوزية والمتمثل في الإثبات والنفي حيث يكون معناهما مطابقة الخبر لمخبره أو عدم مطابقته، فيحتملان، لذلك، التصديق والتكذيب[1].

وقد سمى صاحب الكفاية القصد سواء كان حكاية للمعنى أو إيجاداً له

(1) هذه المفاهيم نجدها مفصلة عند الرضي في مقارنته بين «بعت» الإنشائي، وأبيع «المقصود به الحال» حيث يلاحظ أن قولك «أبيع» في حال الإخبار «لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلاّ فهو كذب...
أما «بعت» الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له. فلهذا قيل إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب...» (شرح الرضي، IV، 11). ونجد عند الرضي لدى تحليله إنشاء المدح والذم، والإنشاء التعجبي وإنشاء التكثير والتقليل «بكم» وبـ «رب»، مقاربة لا تختلف عما ذهب إليه صاحب «البدائع»، إذ يذهب الرضي إلى أن الإنشاء في هذه الأعمال «إنشاء جزؤه الخبر» (شرح الرضي، IV، 238). وهو مذهب علل به «تكذيب» الأعرابي لمن قال له: نعم المولودة، مشيراً إلى أن التكذيب ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه لأنه حصله في الحال بهذا اللفظ، ولفظ المدح موجد له بحيث لا وجود للمدح في الخارج تقصد مطابقته. وإنما الذي كذبه الأعرابي هو مضمون المدح وهي النسبة التي قصد مخاطبه إنشاءها عندما قال نعم المولودة والمتمثلة في «الجودة التي حكم بحصولها في الخارج» (السابق)،

«دواعي استعمال الجملة» (ن. مصطفى جمال الدين 80 ـ 260). وبذلك يكون الخبر موضوعاً ليستعمل في حكاية ثبوت معناه في موطنه، والإنشاء ليستعمل في قصد تحققه وثبوته، وإن اتفقا فيما استعملا فيه (نهاية الدراية، I، 29 عن مصطفى جمال الدين. 261).

فالإخبار والإنشاء خارجان في مثل هذا النوع من الكلام عن مدلول الجملة وإنما هما من شؤون الاستعمال ودواعيه وما يتصل به من مقاصد المتكلم، ولكن بما أن لفظ «بعت» يفيد الإخبار أو الإنشاء على حد السواء ولا يميز هذا من ذاك إلاّ القصد والاستعمال الذي ورد فيه الكلام فإنهم اختلفوا فيما هو الأصل، وقد ذهب محمد سلطان العلماء[1] إلى أن إرادة الحكاية والإخبار هو أول ما يتبادر إلى الذهن.

فالجملة بهذا تحمل على الإخبار حتى تقوم قرينة على خلافه فيكون الإنشاء متأخراً رتبة عن الإخبار لأن فيه «مؤنة زائدة[2] على أصل المدلول، ومن ثم يحتاج إلى قرينة» (شرح الكفاية، محمد سلطان العلماء، I، 75. عن السابق، 263).

وعلى العكس من ذلك اعتبر الإصفهاني أن وجود اللفظ هو وجود المعنى. وهو أمر يشترك فيه كل من عمل الإخبار وعمل الإنشاء فجعل بذلك المؤنة الزائدة في الخبر. فالجملة من مثل «بعت» إذا قصد بها مجرد وجود تلك النسبة خارجاً بوجود اللفظ فالكلام إنشاء، وإذا قصد، زيادة على ذلك، الحكاية عن وجود تلك النّسبة فالجملة خبريّة. (جمال الدّين، 263).

إنّ حدّ المتقدّمين الأصوليين للإنشاء وتمييزه من الخبر لم يكن مختلفاً

(1) صاحب شرح كفاية الأصول لمحمد كاظم الخراساني المعروف بالإخوند، وهو أصولي.

(2) المقصود بالمؤنة الزائدة البعد الدلالي الزائد على أصل المعنى.

في العموم عمّا ذهب إليه النّحاة والبلاغيّون، فقد وافقوا النّحاة في اعتبار الإنشاء هو الكلام الذي يوجد معناه بلفظه بحيث لا يكون له خارج موجود في أحد الأزمنة الثّلاثة يطابق ذلك المعنى أو لا يطابقه[1].

أمّا المتأخّرون من الأصوليين فقد تميّزوا بنظرهم في بعض الدّقائق وبعض الاعتبارات التفصيليّة والمصطلحات والتّقسيمات منها:

أ ـ أنّهم اعتبروا القصد داخلاً في حدّ الإنشاء، وقد لاحظنا أنّهم يجعلون من القصد المائز الوحيد في أعمال الإنشاء الإيقاعيّة التي يشترك فيها الإنشاء مع الخبر في الألفاظ. وهم بذلك ينكرون أن تختصّ الجملة الإنشائيّة بإيجاد معناها بلفظها ويجعلون القصد هو الذي يتحقّق به الإنشاء أو الخبر في هذه الأعمال الإيقاعيّة. فالإصفهاني مثلاً يعلّق على قول صاحب الكفاية «وأمّا الصيّغ الإنشائية فهي على ما حقّقناه في بعض فوائدنا، موجدة لمعانيها في نفس الأمر»... بما حاصله: إنّ المراد من وجود المعنى باللّفظ لا يخلو من حالتين:

ـ إمّا أن يراد أنّ هناك وجودين مستقلّين، وجوداً للّفظ بالذّات، ووجوداً للمعنى بالذّات، بحيث يكون وجود اللّفظ سبباً لوجود المعنى.

ـ وإمّا أن يراد أنّ هناك وجوداً واحداً للّفظ والمعنى، بحيث ينسب هذا الوجود للّفظ أوّلا وبالذّات، وللمعنى ثانياً وبالعرض (ن. مصطفى جمال الدّين، 270). وينتهي الإصفهاني بعد الاستدلال على أنّ الحالة الأولى غير معقولة وأنّ الحالة الثانية هي الأمر المعقول إلى أنّه لا يصحّ التّفريق بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية على أساس «أنّ مفاد الإنشاء يوجد ويحدث بعد أن لم يكن ومفاد الإخبار يحكي عمّا كان ويكون... فإنّ وجود المعنى باللّفظ

(1) هذا مع أن المحققين منهم يضعون هذا «الإيجاد» محلّ بحث وتساؤل ومنهم من ينتهي إلى إلغائه بعد مناقشة مختلف وجوهه (ن. مصطفى جمال الدين، 1980، 269 ـ 275).

وحدوثه به مشترك بين الإخبار والإنشاء» (عن السّابق، 271).

فالأصوليّون المتأخّرون يميّزون بين نوعين من الإنشاء:

ـ نوع يكون الإنشاء لازماً بواسطة الحروف التي يوجد المتكلّم بواسطتها نسبة إنشائيّة خاصّة غير قابلة للحكاية لأنّها تدل بالوضع على القصد إلى الاستفهام أو التّمنّي أو التّرجي أو التعجّب. وهو نوع مختصّ بالإنشاء.

ـ ونوع مشترك في لفظه بين الدّلالة على الخبر والإنشاء فيكون وجود المعنى باللّفظ وحدوثه به مشتركاً بين الإخبار والإنشاء فيحتاج إلى المقام الذي به يتعيّن قصد المتكلّم إلى الإخبار أو إلى الإنشاء وذلك في مثل قولك: بعت، وقبلت، وأنت طالق.

ب ـ أنّهم اعتبروا النّسبة إلى المتكلّم سواء كانت في الإنشاء أو الخبر وعاءً للإسناد، وهم في ذلك مختلفون، إذ ترى جماعة منهم أنّ تلك النّسبة هي النّسبة الإنشائية الخاصّة. وهي بذلك تقترب من مفهوم دقيق رأيناه عند النّحاة ويتمثّل في اعتبار الإسناد في حقيقة الأمر إسنادين: إسنادا أول يقوم به الكلام، وبتكوّن من نسبة إسنادية بين مسند إليه ومسند، مثل نسبة القيام إلى زيد في قولك «زيد قائم»، وإسناداً ثانياً لذلك الكلام إلى المتكلّم المستفهم أو المتمنّي حصول ذلك الإسناد...

ج ـ أنّهم لا يقسّمون ألفاظ الإنشاء وأعماله إلى إنشاء طلبيّ وغير طلبيّ. وإنما يقسّمونه في الغالب إلى ألفاظ مختصّة بالإنشاء، ويكون منها الطّلبي وغير الطّلبي، وألفاظ مشتركة بين الإنشاء والخبر من مثل العقود وما شابهها من الإيقاعات التي لا تختصّ بأداة أو تركيب موضوع لها يفيد مباشرة معناها[1]. وهم إنّما يجعلون المدح والذّم والتّعجب من نوع الألفاظ المختصّة

(1) وهم يقتربون بذلك من التصوّر الحديث لدى التداوليين إذ يقوم تقسيمهم للأعمال اللغوية إلى أعمال لغويّة مباشرة وأعمال لغويّة غير مباشرة حيث تكون الأعمال المباشرة مختصّة بأدوات أو تراكيب دليلة على معناها بالوضع.

بالإنشاء، أي أنّ ألفاظها موضوعة لإنشاء التّعجّب أو المدح أو الذّم وضعاً مباشراً.

د ـ أنّ منهم من أنكر وجود وجودين مستقلين، وجود للّفظ به يقع إيجاد المعنى، إذ اللّفظ لا يكون علّة لوجود المعنى، ويقرّ بأنّ هنالك وجوداً واحداً هو للّفظ بالأصالة والمعنى بالتّبع، وينتج عن ذلك انعدام الفارق بين الجملة الخبريّة والجملة الإنشائية التي يشترك لفظها مع لفظ الخبريّة من مثل العقود، ويكون الاستناد في التّمييز بينهما إلى القصد كما ذكرنا، أمّا تمييز الخبريّة من الإنشائيّة المختصة بالإنشاء فإن ذلك يستند فيه إلى قابلية النسبة للحكاية وعدم قابليتها، ذلك أن النسبة الخبرية نسبة تامة قابلة للحكاية والإخبار عنها، أما النسبة الإنشائية فهي نسبة خاصة غير قابلة للحكاية، لأنها مدلول الحروف والأدوات التي تجعل الجمل التامة في سياق الاستفهام والتمني والترجي والتعجب (الإصفهاني، نهاية الدراية، والأصول على النهج الحديث، عن مصطفى جمال الدين، 271).

هـ ـ ومنهم[1] من أنكر أن يشتمل الخبر على نسبة تامة تطابق الخارج الموجود في أحد الأزمنة أو تخالفه، كما أنكر أن يكون للإنشاء نسبة يوجدها نفس اللفظ وإنما الأمر لا يتعدى في كلتا الحالتين أن يكون إبرازاً لأمر نفساني هو: إما قصد الحكاية والإخبار عن ثبوت النسبة في الجملة الخبرية، وإما أمر نفساني من مثل التمني أو التعجب أو الاستفهام... (السابق، 271. 272).

والحاصل أن الأصوليين لئن لم يخالفوا عموماً سائر اللغويين في ضبط مباحث الإنشاء فإنهم تميزوا:

ـ بتصنيف خاص بهم،

(1) يمثل هذا المذهب الخوئي تلميذ الأصفهاني (ن. مصطفى جمال الدين، 271 ـ 274).

ـ وتدقيق إنشائية ألوان من القول لم يدققها غيرهم:

أ ـ فالإنشاء ينقسم لديهم إلى نوعين:

ـ نوع مختص بألفاظ وتراكيب موضوعة لإفادة الإنشاء إفادة وضعية لازمة سواء كان الإنشاء طلبياً أو إيقاعياً غير طلبي. ويشمل هذا النوع كل ما ذكره النحاة والبلاغيون من أمر ونهي واستفهام ونداء وتمن وترج وإغراء وتحذير وعرض وتحضيض وقسم. ويضاف إليه التعجب والمدح والذم والتكثير والتقليل. وهم لا يفصلون القول في ترتيب هذه المباحث وتبويبها رغم ما نجده لدى الزركشي من محاولات عوّل في جلّها على مذاهب النحاة وتصنيفاتهم (ن. البرهان، II، ص 316. وما يليها).

ـ نوع ثان تشترك ألفاظه مع ألفاظ الخبر. فهو إنشاء مقامي يختّص بالأعراف الشرعية التي تنجز بموجبها العقود والأحكام والفتاوى التي ترد بألفاظ الخبر.

ب ـ دقق ابن قيم الجوزية الوجه في إنشائية ألفاظ التحية والسلام وما تتميز به هذه الألفاظ من دلالات. وقد استند في ذلك إلى كلام سيبويه إذ ذكرها في سياق ذكره لألفاظ الدعاء دون أن يعيّن صراحة حقيقة صلتها بالدعاء (ن. بدائع الفوائد، II، 140).

وقد ضمّ ابن قيم الجوزية التّحايا إلى رهط الدعاء وجعلها متضمنة للإنشاء والإخبار استناداً إلى ما تشتمل عليه من نسبة إلى المتكلّم، ونسبة إلى مضمونها ومحتواها، يقول: «أما السّؤال الثالث، وهو أن قول المسلم: سلام عليكم، هل هو إنشاء أم خبر؟ فجوابه أن هذا ونحوه من ألفاظ الدعاء متضمن للإنشاء والإخبار، فجهة الخبرية فيه لا تناقض جهة الإنشائية. وهذا موضع بديع يحتاج إلى كشف وإيضاح. فنقول: الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلّم به نفسه، ونسبة إلى المتكلّم فيه إمّا طلباً وإمّا خبراً، وله نسبة ثالثة إلى المخاطب لا يتعلق بها هذا الغرض. وإنما يتعلق تحقيقه بالنسبتين الأوليين،

فباعتبار تينك النّسبتين نشأ التقسيم إلى الخبر والإنشاء ويعلم أين يجتمعان وأين يفترقان. فله بنسبته إلى قصد المتكلم وإرادته لثبوت مضمونه وصف الإنشاء، وله بنسبته إلى المتكلم فيه والإعلام بتحققه في الخارج وصف الإخبار. ثم تجتمع النسبتان في موضع وتفترقان في موضع. فكل موضع كان المعنى فيه حاصلاً بقصد المتكلم وإرادته فقط فإنه لا يجامع فيه الخبر والإنشاء نحو قوله: بعتك كذا، ووهبتكه وأعتقت وطلقت، فإن هذه المعاني لم يثبت لها وجود خارجي إلاّ بإرادة المتكلم وقصده، فهي إنشاءات، وخبريتها من جهة أخرى وهي تضمنها إخبار المتكلم عن ثبوت هذه النسبة في ذهنه، لكن ليست هذه هي الخبرية التي وضع لها لفظ الخبر. وكل موضع كان المعنى حاصلاً فيه من غير جهة المتكلم وليس للمتكلم إلاّ دعاؤه بحصوله ومحبته فالخبر فيه لا يناقض الإنشاء. وهذا نحو سلام عليكم فإن السلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلم وليس للمسلم إلاّ الدعاء بها ومحبتها فإذا قال سلام عليكم تضمن الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدعاء بها، وإرادتها وتمنيها... وقد عرفت بهذا أن قولهم سلام عليكم وويل له وما أشبه هذا أبلغ من إخراج الكلام في صورة الطلب المجرّد نحو: اللّهم سلّمه». (بدائع الفوائد، II، 139 ـ 140).

3 ـ شروط الإنشاء عند الأصوليين:

استند الأصوليون في دراستهم للإنشاء وشروطه إلى خصوصيات القرآن وما يشتمل عليه من أدلّة شرعية على الأحكام وأنواع التكليف من أوامر ونواه. فقد وضعوا شروطاً خاصة بالتكليف الشرعي وقسموها بحسب الأركان التي يتكون منها، وهذه الأركان عندهم هي:

أ ـ الحكم، وهو الخطاب، فنظروا في مختلف صيغه وألفاظه.

ب ـ الحاكم، وهو من له الأمر والخلق.

ج ـ المحكوم عليه، وهو المخاطب المكلّف بالأفعال.

د ـ والمحكوم فيه، وهو الفعل المأمور به أو المنهيّ عنه.

ثم عمدوا إلى تعميم هذه الشروط على الإنشاءات الطلبية والإيقاعية التي ينجزها المتكلم عموماً في مختلف المقامات والأحوال. ومن أهم هذه الشروط:

أولاً: شرط القدرة والأهلية:

ومن أبرز الشروط التي وضعوها للمتكلم المنشئ سواء كان آمراً أو ناهياً أو منشئاً لأعمال البيع والشراء والإيجار والزواج والطلاق والعتاق شرط القدرة على طلب الفعل أو إيقاعه وإنجازه. ويستمدّ المتكلم نفوذ الحكم من الأعراف الشرعية، يقول الغزالي بعد أن بيّن أن الأمر والقدرة لله تعالى:

«أما النبي ﷺ والسلطان والسّيد والأب والزوج فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم بل بإيجاب الله تعالى طاعتهم، ولولا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره شيئاً كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر» (المستصفى، I، 83).

ويتّسع شرط القدرة والأهلية ليشمل المخاطب المأمور والمنهيّ أو الذي يكون طرفاً في عمل من الأعمال الإنجازية الإيقاعية كالبيع والشراء. وقد جعلوا قدرة المخاطب نوعين:

ـ قدرة على فهم الخطاب، وهي قدرة تقتضي أن يكون المكلّف عاقلاً، يقول الغزالي: «المكلّف وشرطه أن يكون عاقلاً يفهم الخطاب... لأن التكليف مقتضاه الطاعة والامتثال، ولا يمكن ذلك إلاّ بقصد الامتثال، وشرط القصد العلم بالمقصود والفهم للتكليف. فكل خطاب متضمن للأمر بالفهم، فمن لا يفهم فكيف يقال له: افهم؟» (السابق).

ـ قدرة على إيقاع ما هو مطلوب منه. وممّا يقتضيه هذا الشّرط أمور تتصل بالمحكوم فيه، وهو الفعل المأمور به. فقد اشترطوا فيه أن لا يكون مما يراد به التّعجيز أو التّهديد، فالأمر الذي يراد به ذلك «ليس في الحقيقة بأمر».

(الموافقات، III، 125). كما ذهبوا إلى امتناع التكليف بالمستحيل ذاته، إذ هو مما لا يطاق إيجابه، يقول الشاطبي: «ثبت في الأصول الفقهية امتناع التكليف بما لا يطاق، وألحق به امتناع التكليف بما فيه حرج خارج عن المعتاد» (الموافقات، I، 43). واشترطوا أن يكون المأمور به مما لم يتمّ إيقاعه قبل الأمر بذلك، فلا أمر إلاّ بمعدوم يمكن حدوثه (المستصفى، I، 86). وعبروا عن كل ذلك بطرق أخرى منها صحة حدوث المأمور به لاستحالة تعلق الأمر بالقديم وجواز كون المطلوب مكتسباً للعبد ومعلوماً لديه.. (المستصفى، I، 86).

ثانياً: شرط الإرادة والقصد.

وقد استندوا في استخلاص هذا الشرط من الإرادة التي تنبني عليها الأحكام الشّرعية.

فبيّنوا أن للإرادة في الشريعة معنيين:

ـ إرادة خَلْقِيَّة قدريّة متعلقة بإرادة ما يكون وما لا يكون، وسموها إرادة التّكوين.

ـ وإرادة أمريّة متعلّقة بطلب إيقاع المأمور به وعدم إيقاع المنهيّ عنه وهي إرادة التّشريع أو إرادة التكليف[1].

(1) يقول الشاطبي: وبيان ذلك أن الإرادة جاءت في الشّريعة على معنيين أحدهما الإرادة الخلقية المتعلقة بكل مراد، فما أراد الله كونه كان، وما أراد أن لا يكون فلا سبيل إلى كونه... والثاني: الإرادة الأمرية المتعلقة بطلب إيقاع المأمور به، وعدم إيقاع المنهي عنه... فالله، عز وجل، أمر العباد بما أمرهم به، فتعلقت إرادته بالمعنى الثاني بالأمر، إذ الأمر يستلزمها، لأن حقيقته إلزام المكلف الفعل أو التّرك، فلا بد أن يكون ذلك الإلزام مراداً، وإلاّ لم يكن إلزاماً ولا تصورا له معنى مفهوم... وحاصل الإرادة الأمرية أنها إرادة التشريع، ولا بدّ من إثباتها بإطلاق. والإرادة القدريّة هي إرادة التكوين. فإذا رأيت في هذا التقييد إطلاق لفظ القصد وإضافته إلى الشّارع فإلى معنى الإرادة التشريعية أشير، وهي أيضاً إرادة التكليف». (الموافقات، III، 119 ـ 121).

فالإرادة مفهوم مرتبط بتصوّر الخلق وما يترتّب عنه من أفعال الإنسان وأعماله، وفي جميع هذه المجالات إنما تكون الإرادة إرادة الخالق، أمّا الإرادة في عموم الأوامر والنواهي فهي مبنيّة على هذا التصور الأول الذي تقوم عليه الإرادة في المجال الشّرعيّ. وهي من المفاهيم الأساسية التي يصحّ بها عمل كل أمر أو نهي، يقول الشاطبي «فالأمر والنهي يستلزم طلباً وإرادة من الآمر» (الموافقات، III، 119). وهو استلزام يفضي إلى اعتبار الإرادة مضمّنة في معنى كلّ أمر أو نهي. «فالأمر يتضمن طلب المأمور به وإرادة إيقاعه. والنّهي يتضمن طلباً لترك المنهي عنه وإرادة لعدم إيقاعه، ومع هذا ففعل المأمور به وترك المنهي عنه يتضمنان أو يستلزمان إرادة بها يقع الفعل أو الترك أو لا يقع» (السابق).

ومن الأصوليّين من ذهب إلى أن الإرادة هي الخصيصة المميّزة للطّلب من الخبر. يقول البصري في ذكر ما يتخذ من مقاييس لتمييز الأمر والنهي من الخبر: «فأما قاضي القضاة، رحمه الله، فإنه قسم الكلام المفيد إلى الأمر والنهي وما في معناهما، وإلى الخبر. فقال: المخاطب لغيره إمّا أن يفيد حال نفسه، فيدخل فيه الأمر والنهي، لأن الأمر ينبىء عن إرادة الآمر والنهي ينبىء عن كراهته، وإمّا أن ينبىء عن حال غيره، فيكون الخبر». (المعتمد، I، 21).

وذهبوا إلى أن وجوب انبناء الطلب على الإرادة مما يقتضيه معنى الطلب ذاته يقول البصري: «والقول من بعد في أن الطلب لا يكون إلاّ مع الإرادة.. وطريقه العقل، لأنه كلام في المعقول من معنى الطلب». (المعتمد، I، 54).

وذهبوا من ناحية أخرى إلى أن الصيغة الطلبية ذاتها إنّما هي موضوعة للإرادة بحيث تدلّ بنفسها وتقتضي بذاتها معنى الإرادة إذ «لا نستدل على الإرادة بالأمر من حيث كان أمراً، بل من حيث أنه على صيغة «افعل»، وقد تجرّد[1]،

(1) يعني التّجرد عن القرائن.

لأنّ عند أصحابنا أنّ هذه الصيغة موضوعة للإرادة... فإذا بان لنا أنه لا معنى لكونها طلباً للفعل، إلاّ أن المتكلم بها قد أراد الفعل، وأنه هو غرضه، علمنا بذلك الإرادة عند علمنا بالصيغة». (السابق). وهم بذلك يربطون بين الإرادة من ناحية والغرض والقصد من ناحية ثانية، وذلك على أساس أن الغرض هو مثل الإرادة داخل في مقتضيات الطلب. يقول البصري: «ودخل في قولنا «يقتضي استدعاء الفعل» الإرادة والغرض... وهما داخلان في الاستدعاء والطلب». (السابق، I، 56).

والقصد والغرض معنيان مختلطان بمفهوم الإرادة لأنّ المراد هو القصد، لذلك لم يميّز البصري بين هذه المفاهيم تمييزاً خاصاً، ففسّر الإرادة بأن المتكلّم «لا بدّ من أن يكون غرضه إيقاع المأمور به. وفي ذلك الرجوع إلى أنه لا بدّ من غرض وإرادة» (السابق، I، 52). وهو معنى عبّر عنه صاحب الموافقات بضرورة القصد لإيقاع المطلوب واعتبر ذلك معنى الطلب. وقد استدلّ بثلاثة وجوه تدلّ على استلزام الأوامر والنّواهي القصد[1] من جهة المتكلم المنشئ لتلك الأعمال الطّلبية.

ومهما يكن فإن هذه الشّروط، وإن اختلطت بأصول فقهيّة وأمور عقديّة، تعكس مدى اهتمام الأصوليين بالخطاب الإنشائي عموماً وما يتصل به من

(1) يقول الشاطبي: «الأمر بالمطلقات يستلزم قصد الشارع إلى إيقاعها كما أن النهي يستلزم قصده لترك إيقاعها. وذلك أن معنى الأمر والنهي اقتضاء الفعل واقتضاء الترك، ومعنى الاقتضاء الطلب، والطلب يستلزم مطلوباً والقصد لإيقاع ذلك المطلوب، ولا معنى للطلب إلاّ هذا. ووجه ثان، أنه لو تصوّر طلب لا يستلزم القصد لإيقاع المطلوب لأمكن أن يرد أمر مع القصد لعدم إيقاع المأمور به وأن يرد نهي مع القصد لإيقاع المنهيّ عنه، وبذلك لا يكون الأمر أمراً ولا النهي نهياً... وهذا كله محال. والثالث أن الأمر والنهي من غير قصد إلى إيقاع المأمور به وترك المنهي عنه هو كلام الساهي والنائم والمجنون، وذلك ليس بأمر ولا نهي باتّفاق». (الموافقات، III، 122 ـ 123).

مبادىء تحدّد طبيعته وتقنّن كفايات الأطراف المسهمة فيه وما يتّصل بها من أحوال، منها ما تقتضيه طبيعة الطلب ذاته ومنها ما تقتضيه الأعراف والأحكام الشّرعية. وقد تميّز الأصوليّون بإبراز شروط تحقق الإنشاء لعنايتهم بالأحكام الشرعية المؤسسة على الأوامر والنواهي واهتمامهم بالمقامات الخصوصية المنبنية على دراسة الخطاب الديني. وقد كان كل ذلك منطلقاً لديهم لوضع نظام يجرد عناصر المقام وأطراف الخطاب ويسعى إلى تقنينها وضبطها.

4 ـ الإنشاء عند الفلاسفة:

من المفاهيم الأساسية التي انبنى عليها الفكر الفلسفي، في استدلالاته المنطقيّة لتحليل الأقاويل، مفهوم الرابطة (copule) التي تعلّق المحمول بالموضوع.

و«الرّابطة هي العلاقة أو الوصلة بين الشيئين، وعند المنطقيّين، اللّفظ الدّال على النّسبة (. . .) وقد سمي هذا اللفظ رابطة لأنه يربط المحمول بالموضوع». (صليبا، المعجم الفلسفي، I، 606). والفارابي يشير إلى أن هذه الرابطة إنما هي لفظة يستعملونها في الدلالة على «رباط الخبر بالمخبر عنه، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع» (كتاب الحروف، 111). ويلاحظ أن لها ألفاظاً في أغلب الألسنة فهي بالفارسية «هست» وفي اليونانية «استين» (السابق). على أن العربيّة ليس لها لفظة معيّنة تقوم مقام هذه الألفاظ. وانتهى الفارابي إلى أن العرب ربما استعملت ألفاظاً تدل على مفهوم الرابطة من مثل لفظة «الموجود»، إذ لفظة الموجود هي التي تناسب معنيي «هست» و«استين». .

ونجد لدى الفارابي من الإشارات ما يدلّ على أن هذه الرّابطة إنما هي معنى مجرّد مطلق أعلى «ليست له دلالة على ذاته» (السابق، 115). فهي لا تختلف عما سمّاه أهل العربية «الإسناد» وقد ذهبنا إلى أنه مفهوم مجرد ومعنى

أوّل مطلق يصدر عن الاعتقاد المطلق. وهي أيضاً لا تختلف عن مفهوم الإسناد باعتباره مفهوماً لا يخلو منه خبر أو إنشاء، فالفارابي يرى أن هذه الرابطة «قد تستعمل فيما هي كاذبة (يعني القضية) وفيما هي صادقة، وفيما لا ندري هل هي صادقة أو كاذبة. فإنها إنما تتضمن ماهيتيهما (أي الموضوع والمحمول) على الإطلاق، من حيث هما في النفس، سواء كانتا خارج النفس أو لم تكونا» (كتاب الحروف، 126).

فالوجود هو المعنى الأول المطلق المجرّد الرّابط لما اصطلحنا عليه [فـ فا] وهذا يستلزم أن:

[(∃) فـ فا]

هو تمثيل للوجود المطلق المجرّد في النّفس بغضّ النّظر عن كونه موجوداً في الخارج، أو غير موجود، أو ممكن الوجود. على أنه عند الإنجاز يصبح:

أ ـ إمّا صادقاً،

ب ـ وإمّا كاذباً.

وهما الحالتان اللتان يكون للوجود النّفسيّ خارجٌ موجود في الواقع.

ج ـ وإمّا لا ندري هل هو صادق أو كاذب فتكون سبيله الإمكان، إذ لا يعدو أن يكون في الحقيقة تصوّراً. وهي الحالة التي لا يكون فيها للوجود النفسي خارج موجود أو غير موجود في الواقع يختبر بواسطته صدق الوجود الأوّل أو كذبه.

فالحاصل إذن:

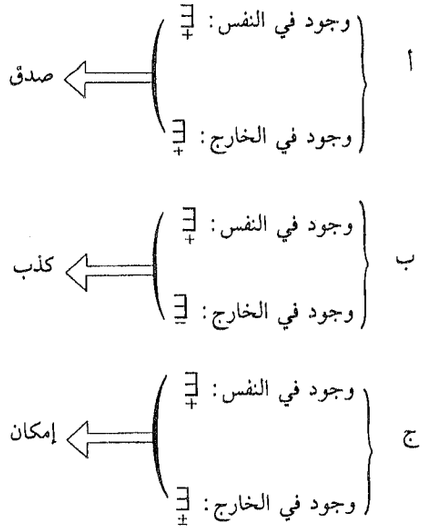

[±] علامة على موجود وغير موجود (= ممكن).

والمؤتلف من الشّيئين اللّذين يأتلف أحدهما مع الآخر هذا الائتلاف في (أ. وب) هو القضيّة، إذ فيها يكون الصّدق والكذب (ن. السّابق، 127). وفيها يكون الحكم البسيط الذي يقصد به الوجود أو عدم الوجود، «والحكم البسيط لفظ دالّ على أنّ الشّيء موجود أو غير موجود على حسب قسمة الأزمان» (العبارة، ضمن منطق أرسطو، 65). ومنه يكون الإيجاب والسّلب. فأمّا الإيجاب فإنّه الحكم بشيء على شيء، والسّلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء.

والقيمة المحصّلة من الإيجاب أو السّلب هي قيمة الجازم[1]. والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب وهو مركّب من موضوع ومحمول. (السّابق، 139). وهو الخبر مثبتاً أو منفيّاً. وما عداه من الأقوال التّامة فإنشاء.

(1) الجزم في اللغة القطع. جزمت الشّيء أجزمُه جزماً قطعته، وجزمت اليمين جزماً أمضيتُها. وحلف يميناً حتماً جزماً... (اللّسان، مادة جزم).

ويذهب أرسطو في كتاب العبارة إلى أنّ الكلام جازم وغير جازم، فليس كلّ قول بجازم، وإنّما الجازم القول الذي وجد فيه الصّدق أو الكذب. وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها، ومثال ذلك الدّعاء، فإنّه قول ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب (العبارة، 63).

وهذا مبدأ يتّفق فيه منطق أرسطو مع الفكر اللّغوي العربي، ولكنّ الاختلاف يبدأ من الخطوة التي تلي هذا المبدأ، ذلك أن المنطق الأرسطي لن يعنى إلاّ بالأقوال الجازمة، يقول «فأمّا سائر الأقوال غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها، إذ كان النّظر فيها أولى بالنّظر في الخطب والشعر، وأمّا القول الجازم فهو قصدنا في هذا النّظر». (السّابق). وهو أمر طبيعي لأنّ الاستدلال لا يبنى في الحقيقة إلاّ على الجازم من الأقوال، ولكنّنا نعلم أنّ أرسطو في كتاب فنّ الشعر اعتبر النّظر في ضروب القول من غير الجازم «مسألة يمكن أن تكون موضوعاً للبحث.. وأن معرفتها من شأن فنّ الممثّل والمتخصّص في أمثال هذه الأمور مثل أن نعرف ما هو الأمر وما هو الرّجاء والقصص والتّهديد والاستفهام والجواب وكلّ ما يدخل في هذا الباب...» (فنّ الشعر، 54).

والذي يعنينا بصفة خاصة في هذا السّياق أن الفلاسفة العرب تجاوزوا بعض ما ذهب إليه أرسطو إذ سعوا بتأثير من النحاة إلى التوسّع في دراسة الأقوال المتّصلة بمفهوم الإنشاء.

ويمكن أن نستشفّ حدّ الإنشاء من خلال تمييزهم غير الجازم من الجازم، فالإنشاء غير الجازم، وهو ما لا يكون من الكلام صادقاً أو كاذباً. وهو أيضاً ما ليس له ماهية ما خارج النّفس تطابق أو لا تطابق «الفعل النّفسي».

وإذا كان ذلك فكيف كان تصنيفهم لغير الجازم؟ وما هي المباحث التي أدرجوها فيه؟

إنّ صورة تصنيف غير الجازم عند الفارابي في «العبارة» تختلف عنها في كتاب الحروف، ففي العبارة يقسّم الفارابي الكلام إلى خمسة أقسام، يقول:

فـ «القول التّام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة: جازم وأمر وتضرّع وطلبة ونداء» (العبارة، 149).

وقد استعمل الفارابي لفظ «القول» دون لفظ «الجملة» أو «القضيّة» أو «الكلام» ولا نستطيع في الحقيقة أن نجزم جزماً قاطعاً بما وراء هذا الاستعمال من اعتبارات، وهل يعني به ما ينجز من الكلام في مختلف أنواع المقامات، فيكون بذلك صادراً عن موقف واع يميّز فيه الجملة أو الكلام باعتبارهما مصطلحين نحويّين مجرّدين، من القول والأقاويل باعتبارها ما ينجز من الكلام في المقام حيث تحكمها قوانين النّشاط اللّغوي وما يندرج فيه من عناصر سياقيّة ومقاميّة، وعلى كلّ فنحن نرجّح أن يكون هذا الاستعمال لمصطلح القول صادراً عن وعي، فقد استعمله الفارابي بالمعنى الوارد عند النّحاة إذ المهمّ عنده ما ينجز. وهو مصطلح اشترك في استخدامه الفارابي وابن رشد وابن سينا وهم يجمعون على اعتبار هذه الأجناس، أي الجازم والأمر والتّضرّع والطّلبة والنّداء ضروباً من القول، وينطلقون من اعتبار المجال الذي يدرسونها فيه إنّما هو مجال البلاغة الأرسطية، وأنّ مسألة هذه الأقوال قد طرحت في كتابي الشّعر والخطابة طرحاً يسعى، رغم كلّ ما ذكرنا، إلى إيجاد ما يمكن أن يميّز بعضها من بعض استناداً إلى المقام، وهو أساساً: متكلّم وموضوع للخطاب ومخاطب.

وإذا ما نظرنا في هذه الأقسام الخمسة التي ذكرها الفارابي وجدنا أنّها تعود في الحقيقة إلى ثلاثة أنواع فحسب وهي:

أ ـ القول الجازم وينقسم باعتبار الجهة إلى ضربين متقابلين فيصير إيجاباً وسلباً[1] وهو الخبر الذي يناقض مبدئيّاً الإنشاء.

(1) يقول الفارابي: «والمؤتلف من الشّيئين اللّذين يأتلف أحدهما إلى الآخر هذا الائتلاف هو القضيّة، وفيها يكون الصّدق والكذب، فمنه موجبة ومنه سالبة». (كتاب الحروف، 127).

ب ـ الأمر وهو غير جازم ويتفرّع إلى فروع تختلف إمّا باختلاف الجهة أو باختلاف المقام.

فأمّا من حيث الجهة فهو ينقسم إلى ضربين متقابلين فيصير أمراً ونهياً. و«ليس لهما في اللّسان العربي اسم يجمعهما فاضطررنا إلى أن نسمّيهما جميعاً باسم أحدهما وهو الأمر» (العبارة، 139).

وأمّا من حيث المقام، فالأمر ينقسم إلى أمر وتضرّع وطلبة وهي أقوال «أشكالها في العربيّة واحدة وإنّما تختلف بحسب القائل والمقول له، فإنّه:

ـ إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمراً.

ـ وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرّعاً.

ـ وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طِلبة.

وهذه الأنواع لا تصدق ولا تكذب إلاّ بالعَرَضِ». (السّابق) وسنتبيّن لاحقاً كيف يمكن أن تصدق أو تكذب بالعَرَضِ.

وهذه الأقوال تشترك في بنية واحدة تتركب من اسم وفعل يدلّ الفعل فيها على الاستقبال فتدلّ بذلك على الإمكان، وهو ما لا يحتمل التّصديق أو التّكذيب إذ لم يكن جازماً.

ج ـ النّداء: وهو نوع له بنية خاصّة تتمثّل في كونه لفظة مفردة قُرِن بها حرف النّداء وهو قول «قوّته قوّة قول تام» (كتاب الحروف، 163) رغم هذه البنية الخاصّة. وقد سعى الفارابي إلى إلحاق النّداء بالأمر رغم هذا الاختلاف بينهما، ذلك أنّ النّداء، في اعتباره، لا يخلو في الأصل من فعل مستقبل كالأمر والتّضرّع والطّلبة، إلاّ أنّ العادة قد جرت فيه أن يكون مضمراً (يعني الفعل) وذلك الفعل هو مثل «أصغ» و«اسمع» وما قام مقامهما. ولم يصرّح به لبيانه، وأنّه يكاد يكون واحداً لا يتبدّل «فكأنّه إنّما صرّح من جزئي النّداء بالذي يتبدّل منهما» (العبارة، 139).

وإذا ما استثنينا الجازم من الأقوال فإنّ غير الجازم استناداً إلى العبارة يتوزّع إلى المباحث التّالية كما يبيّنه الجدول.

أمر (ونهي)	تضرّع	طلبة	نداء
لا تصدّق ولا تكذّب إلاّ عرضا			
أشكالها واحدة			شكله خاص
من رئيس إلى مرؤوس	من مرؤوس إلى رئيس	من مساو إلى مساو	يشمل الرّئيس والمرؤوس

على أنّنا نجد لدى الفارابي في كتاب الحروف مذهباً ثانياً في تصنيف الكلام يختلف بعض الاختلاف عن هذا التّصنيف. فهو يقسّم المخاطبات أوّلاً إلى خبر وطلب، ثمّ يقسّم الطّلب إلى استفهام وأمر ومنه النّداء، مستعملاً لفظ «الاقتضاء» عوضاً عن الطّلب[1].

وقد عبّر عن مفهوم الطّلب بكونه «القول الذي يُقْتَضَى به شيء ما، فهو يُقتضى به:

ـ «إمّا قول ما» ويقصد به الاستفهام.

ـ «وإمّا فعل شيء ما» يعني الأمر ثم يقسّم هذا النّوع إلى أقسام فرعيّة، يقول: «والذي يقتضى به فعل شيء ما فمنه نداء ومنه تضرّع وطلبة وإذْنٌ ومَنْعٌ، ومنه حثّ، وكفّ، وأمر ونهي»، (كتاب الحروف، 162). فهو يعتبر أنّ التّضرّع والطّلبة والإذن والمنع والحثّ والكفّ وكذلك الأمر والنّهي كلّها أعمال تتفرّع عن الأمر بحسب المقامات والأحوال.

وكلّ طلب له جواب يكون قولاً أو فعلاً: «فجواب النّداء إقبال

(1) يظهر أنّ تسمية الطّلب اقتضاء ليست مجرّد تسمية وأنّ اللفظة استخدمها الفلاسفة لما تتضمّنه من مقابلة للقضاء وهو العلم بوجود الموجودات جملة، والفصل والقطع بذلك العلم (ن. التهانوي، 1235، مادّة «قضاء»).

وإعراض، وجواب التّضرّع والطّلبة بَذْلٌ أو مَنْعٌ، وجواب الأمر والنّهي وما شاكله طاعة ومعصية، وجواب السؤال عن الشّيء إيجاب أو سلب، وهما قول جازم» (السّابق، 163 ـ 164).

ويصنّف صاحب كتاب الحروف أعمال الإفصاح عن الانفعال ضمن الجازم ويلاحظ أنّ النّاس يختلفون في ذلك. فالجازم «منه التّعجّب ومنه التّمنّي ومنه سائر الأقاويل التي تأليفها أو شكلها يدلّ على انفعال آخر مقرون به... وقوم من النّاس يمارون في التّعجب والتّمنّي فبعضهم يجعلها نوعاً آخر من الأقاويل سوى الجازم، وبعضهم يجعلها من الجازم ويجعل ما قرن به وما يَخْبَرُ به في تأليفه أو في شكله جهة من الجهات» (السّابق، ص 162). وبذلك يكون عمل الإفصاح عن انفعال ما، من مثل التّعجب:

أ ـ خبراً عند البعض ومنهم الفارابي، وهؤلاء يعتبرون أنّ ما قرن بالخبر من انفعال إنّما هو داخل في الخبر، وهذا المذهب كان معروفاً لدى الكثير من النّحاة ومن بينهم ابن السّرّاج، وقد كان بينه وبين الفارابي صحبة، وابن السّرّاج يعتبر أن التّعجب خبر، يقول ابن السّرّاج: «ويدلّ على أنّه خبر أنّه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب... (و) «التّعجّب إنّما يكون ممّا وقع وثبت، ليس ممّا يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون». (ابن السّرّاج، الأصول، I، 114). وتعليله لخبريّة التّعجّب استناداً إلى مقياس الصّدق والكذب فيه نظر، وقد ردّه النّحاة عموماً وبيّنوا أنّ الصّدق والكذب يمكن أن يحتملهما مضمون الانفعال لا الانفعال ذاته. وأمّا التّعليل المستند فيه إلى مفهوم الثّبوت والوجوب المقابل لمفهوم الإمكان فهو مقياس، وإن بدا مغرياً، فإنّه لا ينطبق في الحقيقة إلاّ على المقابلة بين الخبر من ناحية والطّلب من ناحية ثانية، لذلك لم يقحم سيبويه التّعجّب ضمن الواجب ولا ضمن غير الواجب وألحقه كما بيّنّا ضمن نوع ثالث سمّيناه الأعمال الشّبيهة بالأصوات.

ب ـ قولاً غير جازم عند البعض الآخر، ويمكن أن نذهب إلى أنّ هؤلاء

يعتبرون التّعجب والتمنّي وغيرهما من الانفعالات إنشاءات سواء كانت صريحة أو غير صريحة. فصاحب الكتاب وكذلك المبرّد يذهبان إلى أنّ التّعجب والدّعاء والقَسَم هي من الإنشاء غير الصّريح التي تكون ألفاظها ألفاظ الخبر وتدخلها معاني التّعجّب أو الدّعاء أو القسم (ن. المقتضب، IV، 175).

ج ـ والفارابي يشير إلى موقف ثالث في تصنيف التّعجب ويتمثّل في اعتباره خبراً مع اعتبار الجهة التي قرنت به والمتمثّلة في نوع الانفعال. وهذه الجهة هي التي يسميّها ابن سينا «الدّلالة على ما في النّفس» (الشفّاء، 31). وهي إنّما تراد لذاتها ولا تراد لشيء آخر يتوقّع من المخاطب مثل الطّلب.

والفارابي يحلّل في العبارة مفهوم الجهة تحليلاً دقيقاً، فيبيّن أنّه «من الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمّى الجهات. والجهة هي اللّفظة التي تقرن بمحمول القضيّة فتدلّ على كيفيّة وجود محمولها لموضوعها. وهي مثل قولنا ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجميل، وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن». . (العبارة، 155).

فالجهة (MODALITE) في عرفهم، هي جزء من القضيّة. وهذا المذهب هو السّائد في منطق أرسطو، إذ كانت القضايا تحوز لديه مركزاً محوريّاً في استدلالاته.

ومن أهمّ ما يختصّ بالدّلالة على جهة اعتقاد المتكلّم في العربيّة الحروف، فهي تدلّ، إلى جانب صيغ الأفعال، على الإمكان والاحتمال والامتناع والوجوب.

ويعتبر مبحث الحروف ومعانيها من المباحث الأساسيّة التي خاض فيها النّحاة، فقد اعتنوا بها عناية خاصّة من خلال ما وضعوه لها من مصنّفات، ذلك لأنّ «الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها» (المقتضب، IV، 124)، وتحدّد مقاصد المتكلّم، ومن أجل ذلك اعتبروا أنّ «كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حروفاً فمرتبته الصّدر»

(شرح الرّضيّ، IV، 336). ولكنّهم مع ذلك كلّه كانوا يميّزون بين نوعين من الحروف:

ـ نوع لا يغيّر مضمون الجملة، فإنّ وأنّ تؤكّدان مضمون الجملة وكأنّهما تنصهران في المعنى السّابق لدخولهما؛ فيقوّيانه[1].

ـ نوع يغيّر مضمون الجملة، فيجعله طمعاً أو إشفاقاً أو استفهاماً أو غير ذلك من الأمور الممكنة والمشكوك في وقوعها.

وكأنّهم بذلك يفرّعون «الجهة» إلى نوعين:

ـ نوع يتّصل بالوجوب نفياً أو إثباتاً، فهي جهات تنصهر في محلّ التأسيس الإحالي، فتؤكّده أو تنفيه ولا تغيّر من معناه باعتباره واجباً ثابتاً في اعتقاد المتكلّم.

ـ نوع يتّصل بما يدلّ على جهة الإمكان، فهي جهات مؤسّسة لمعنى يغيّر معنى الإيجاب الذي كان للمضمون القضوي، إذ تدلّ على ما بالنّفس من إرادة أو شكّ أو طمع، فيتأسّس عليها معنى جديد ينصهر فيه المعنى السّابق الذي كان للمضمون قبل دخولها وتصدّرها إيّاه.

ولعلّ الفارابي، من خلال ما أشار إليه من مذاهب مختلفة في تصنيف التّعجب والتمنّي وغيرهما، كان يفقه هذه الفروق، ولكنّ تكوينه المنطقي جذبه إلى اعتبار الجهات المنبنية على الانفعال جهات لا تخرج الكلام عن الوجوب، فجعل التعجّب وكلّ الانفعالات من الجازم. وربّما كان ما ذهب إليه ابن السّراج من تصنيف للتّعجّب ضمن الخبر لا يخلو من تأثير من الفارابي وقد صاحبه مدّة فشغله عن النّحو ومسائله (ن. مقدمة كتاب الحروف، 44 ـ 49). على أنّ الأرجح أن يكون ابن السّرّاج أخذ بقول الخليل في اعتبار التّعجّب قد

(1) التوكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى. (شرح الرّضي IV، 336).

بني الكلام فيه على المبتدإ «ما» بمعنى «شيء» أو المبنيّ عليه «أفعله» بمعنى «جعله على تلك الصّفة»، فالخليل يعتبر أنّ «ما أحسن عبد الله» بمنزلة «شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التّعجّب» (الكتاب، I، 72). وهو ما يجعل التّعجّب قائماً على الإيجاب الموجب، فاعتبره ابن السّرّاج لذلك خبراً.

والحاصل أنّ الطّلب من خلال كتاب الحروف يصنّف تصنيفاً جديداً بالنّظر إلى التّصنيف الذي ورد في العبارة، ويتمثّل الاختلاف في إضافة قسم الاستفهام خاصّة، ويمكن أن نمثّل لهذا التّصنيف بالشّكل التّالي:

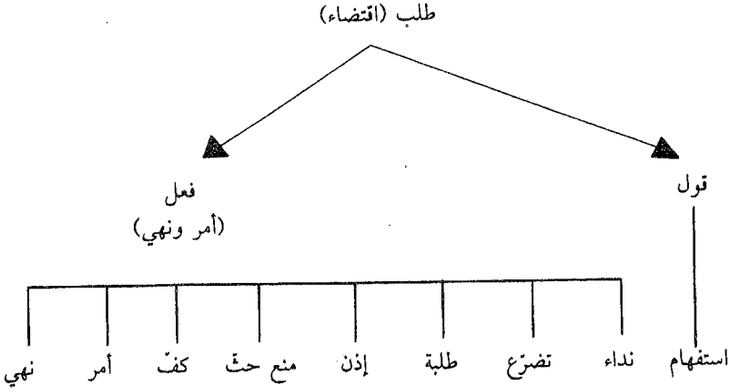

وإذا اعتبرنا التّضرّع والطّلبة والإذن والمنع والحثّ والكفّ أقساماً متفرّعة عن الأمر والنّهي يحدّدها المقام[1] فإنّ خلاصة تقسيم الفارابي للإنشاء تعود إلى الأقسام الأساسيّة التي أخذت عن الأخفش والمتمثّلة في الاستفهام والأمر والنّهي والنّداء.

(1) التضرّع هو طلب من مرؤوس إلى رئيس والطلّبة تكون من مساو إلى مساوٍ. (ن. أعلاه. ص371 .) أمّا الإذن والمنع فالظّاهر أنهم يقصدون بهما الأمر أو النّهي لمن طلب القيام بفعل ما. والحثّ هو التحضيض والكفّ بمعنى النهي.

على أنّ الفارابي تميّز بإثارة قضايا مهمّة تتّصل بالبنية النّحوية ودلالاتها التي تختلف «قوّتها» المقصودة بالقول لدى إنجازها باختلاف الألفاظ الدّليلة على الإثبات أو الطّلب، وأشار خلال ذلك إلى مفهوم جديد للصّدق والكذب.

ذلك أنّه عندما اتّخذ من مفهوم الصّدق والكذب مقياساً لتمييز الجازم من غير الجازم أشار إلى وجود مفهوم ثان للصدق والكذب يعمّ كلاّ من الجازم وغير الجازم من الأقوال. فقد ذكر أنّ قوماً يزعمون أنّ الأقوال غير الجازمة «قد تكون كاذبة أو صادقة، وزعموا أنّها إنّما تكون صادقة متى قصد بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية من الأربعة[1] أن يفعل الذي يخاطب ما هو ممكن في نفسه، أو ممكن له أن يفعل. وتكون كاذبة متى قصد أن يفعل ما ليس بممكن» (العبارة، 140). وهذا يعني أنّ «الأمر» مثلاً يمكن أن يحتمل مفهوم الصّدق والكذب. فهو يكون صادقاً إذا قَصَدَ به المتكلم تكليف المخاطب بما يقدر على إيقاعه، ويكون كاذباً إذا أراد به المتكلّم تكليف المخاطب بما لا طاقة له به. ويمكن أن نلاحظ:

أوّلاً: أنّ هذا المفهوم «الجديد» للصّدق والكذب ظهر كما بيّنا لدى «النّحاة الأصوليّين»[2]، ولكن في شكل شروط لصحّة عمل الإنشاء وسلامته، ومن ذلك أنّهم اعتبروا الأمر الذي يراد به التّعجيز ليس في الحقيقة بأمر (الموافقات، III، 125).

ثانياً: وهو مفهوم عاد إلى الظّهور ثانية واعتبر مفهوماً جديداً مستنبطاً، وذلك في منتصف هذا القرن على يد الفيلسوف الانكليزي «أستين» (Austin)

(1) يعني الأمر والتضرّع والطلبة والنداء.

(2) الشاطبي من هؤلاء الذين يَحْسُنُ أن نطلق عليهم النحاة الأصوليّين لأنه نحويّ اعتنى بالأصول.

وقد بنى هذا الفيلسوف على هذا المفهوم «نظرية الإنشاء»[1] وولّد منها نظريّة ثانية نسفت الأولى أو كادت، وهي «نظريّة الأعمال اللّغويّة»[2] وذلك في كتابه الشّهير: كيف نصنع الأشياء بالكلمات[3].

فقد ذهب «أستين» إلى أنّ اعتبار مفهوم الصّدق والكذب مفهوماً خاصّاً بالقضيّة الخبريّة بالمفهوم الأرسطي القديم مسألة تحتاج إلى مراجعة عميقة. والمفهوم القديم للخبر هو أنّه «لا يمكنه إلاّ أن يصف الأشياء أو يثبت حدثاً معيّناً، وهو ما يجعله إمّا أن يكون صادقاً وإمّا أن يكون كاذباً». (أستين، 1970، 37).

وقد لاحظ «أستين» وجود ما لا يستجيب لهذا المفهوم، وذلك أنّ في أعراف النّحاة يوجد الاستفهام والتّعجّب وكذلك الجمل التي يعبّر بها عن الأمر والتمنّي والالتماس، وكذلك توجد بعض الألفاظ التي تتصدّر الجملة الخبرية لتحدّد جهة اعتقاد المتكلّم أو مساق تلك الجملة أو استدراكاً معيّناً (السّابق ص 38 ـ 39). كما توجد أنواع من الخبر يقصد بها إنجاز عمل من الأعمال. وجميع ذلك لا يحتمل الصّدق أو الكذب.

وكذلك فإنّ الإنشاءات يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة فهي تكون صادقة إذا تمّ إنجاز العمل الإنشائي في حال تخلو من خلل، وتكون كاذبة إذا خلت من عنصر من العناصر المصاحبة المتّصلة بالمقام والتي تعتبر شروطاً لنجاح العمل وصدقه.

ويتضمّن المقام ست قواعد يفضي الإخلال بإحداها إلى «فشل» العمل

(1) Théorie du Performatif.

(2) Théorie des actes du langage

(3) ترجم إلى الفرنسية ب: quand dire c'est faire والأصل الانكليزي هو How to do Things With words.

الإنشائي. (ن. المحاضرة الثانية ص ص 47 ـ 56).

إنّ «أستين» يعتبر أنّ مفهوم الصّدق والكذب يمكن أن يلحق بالإنشاء، وهو مذهب اعتبر جديداً في عصرنا، في حين أنّه كان معروفاً في عهد الفارابي حيث كان هناك من يزعم أنّ الأقوال غير الجازمة قد تكون كاذبة أو صادقة إذا لم تستجب لشروط تحقّق نجاحها.

وقد ردّ الفارابي أن يكون الإنشاء من مثل الأمر صادقاً أو كاذباً كما زعم الزّاعمون على عهده، فـ «ليس الأمر على ما قالوا» (العبارة، 140).

ولئن أثار بذكر هذا الزّعم قضيّة لا تخلو من خطورة، إذ مثّلت منطلقاً لأبرز النّظريات الحديثة المتّصلة بالأعمال اللّغوية، فإنّ ما أثاره ردّه على ذلك الزّعم لا يخلو هو الآخر من إثارة قضايا جدّية تتّصل بالإنشاء.

فقد اعتبر أنّ المسألة ليست صدق الأعمال الطّلبية من مثل الأمر أو كذبها، ولكنّ ألفاظ الأمر «متى بقيت أشكالها على حالتها لم تصدق ولم تكذب، ولكنّ هذه قد يمكن أن تتبدّل أشكالها إلى أشكال الجازمة فيقوم المفهوم عنها بعد التّبديل مقام ما يُفهم من أشكالها الأول» (العبارة، 140).

ومعنى ذلك أنّ «افْعَلْ» صيغة تفيد معنى الأمر، وهو لا يكون صادقاً أو كاذباً إلاّ أنّه قد يعرض أن يرد عمل الأمر بلفظ الخبر حيث يُطلب الإقبالُ بلفظ «ينبغي أن تقبل» وهُوَ جازم يقوم مقام قولنا «يا زيد أَقْبِلْ» وهو أمر. «فمن قِبَلِ ذلك ظُنَّ بها أنّها تصدق أو تكذب إذ كانت قوّتها بوجه ما قوّة الجازمة» (السّابق) فعمل الأمر يمكن أن يكون بلفظ الأمر «افْعَلْ» وهو لا يصدق ولا يكذب، كما يمكن أن يكون بلفظ الخبر، من مثل «ينبغي أن تفعل» وهو لا يصدق ولا يكذب أيضاً إلاّ أنّه لمّا كان بلفظ الخبر ظنّ أنّه يصدق ويكذب.

ولفظ الخبر المراد به الأمر عند الفارابي، لا ينعدم منه معنى الخبر انعداماً تامّاً، إذ كانت قوّته اللّفظيّة «الحرفيّة» بوجه ما قوّة الخبر. على أنّ ذلك

يقتضي أن تكون قوّته غير المباشرة قوّة الأمر لأنّه يقوم مقام ألفاظ الأمر الحقيقيّة.

ومفهوم القول وقوّة القول هو أيضاً من المفاهيم الأسياسيّة التي انبنت عليها نظريّة الأعمال اللّغويّة التي وضعها «أستين» وطوّر بعض مفاهيمها «سيرل» و«فندرفاكن» في مراحل مختلفة من أبحاثهما الفردية أو المشتركة[1].

(1) - John R. Searle - Les actes de langage (1972)/
- Sens et expression (1979)
- Searle et Vanderveken: La logique illocutionnaire: les fondements (1985)/
- Daniel Vanderveken: Meaning and speech Acts- Vol I et II (1991).

الفصل الثّالث

المعاني الثّواني للإنشاء

1 ـ المعاني الأول والمعاني الثّواني في النّظريّة اللّغويّة العربيّة :

حاولنا لدى بحثنا في مداخل البلاغيّين لدراسة الإنشاء التّوقف عند منزلة النّحو في تحديد مراتب الكلام وتصنيف معانيه التي لا تعدو أن تكون معاني النّحو وأحكامه. وهو ما يجعل تصنيف معاني الكلام منبنياً على تصنيف معاني النّحو.

وقد لاحظ البلاغيّون والنّحاة أنّ تلك المعاني يمكن إيرادها تحت الضبّط، فالسّكاكي يرى أنّ ذلك «إنّما يكون بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثمّ حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطّلب...» (المفتاح ص 71)، ويذهب الجرجاني إلى أنّ هذه المعاني يمكن للمتكلّم ضبطها في مستوى الجهاز ضبطاً يجمعها في «مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد...» (مقدّمة الدّلائل). وهو ما يجعل جهاز اللّغة لديه مشتملاً على مختلف طرق النّظم وعلى الوجوه والفروق في تعلّق الكلم بعضها ببعض. وقد أدّى به هذا التّجريد العجيب إلى اعتبار أنّ «معاني الكلام كلّها معان لا تتصوّر إلاّ فيما بين شيئين، والأصل الأوّل هو الخبر[1]»، وإذا أحكمت

(1) اعتباره الخبر أصلاً للكلام يعود في الحقيقة إلى تقيّده بمبادىء الأشاعرة إذ يرون أنّ الله تعالى: «تكلم بكلام واحد، وهو الخبر، ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة» (كشاف التهانوي. I. 303) وهو يستدرك على ذلك في سياقات أخرى، =

العلم بهذا المعنى فيها عرفته في الجميع». (الدّلائل، 405).

على هذا الأساس اعتبر كلّ من الجرجاني والسّكاكي معاني الكلام تضبط بالنّظر في خواصّ تراكيب الكلام، وهي لا تعدو أن تكون معاني النّحو. فالتّركيب عند صاحب المفتاح يرجع فيه إلى علم النّحو إذ النّحو عنده هو «أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً» (المفتاح، 33). وهو يشير بذلك إلى أنّ النّحو جهاز نظريّ يشتمل على الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض وهي التي يسمّيها الجرجاني «معاني النّحو وأحكامه» (مقدمة الدّلائل، ش).

ويقتضي تعريف السّكاكي للنّحو أن تكون طرق التّركيب ووجوهه المؤدّية لأصل المعنى مطلقاً طرقاً وضعيّة مضبوطة القواعد والأحكام. ويستلزم التّعريف ذاته أن تختصّ البلاغة:

ـ في مستوى أوّل: بالبحث في كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني المجرّدة وهي معاني النّحو.

ـ في مستوى ثان: بالبحث في كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني الخصوصية المنجزة المطابقة لأغراض المتكلّم والمنزّلة في المقامات الخاصّة.

ويرجع ذلك إلى أنّ تأدية ما دقّ صنعه من المعاني المقاميّة يقتضي علماً بما اتّحد منها في الوضع، ومعرفة بأصولها، وأصولها لا تعدو أن تكون أصول النّحو وأحكامه وضوابطه. ويمكن أن يفضي بنا هذا إلى إثبات أصل مبدئي يتمثّل في أنّ «المعاني الأول هي مدلولات التّراكيب والألفاظ التي تسمّى في

= فيبيّن أنّ الخبر إنما هو أعظم شأناً من سائر معاني الكلام فيلاحظ أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه... وأعظمها شأناً الخبر فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة..» (الدلائل، 406).

علم النّحو أصل المعنى والمعاني الثّواني الأغراض التي يساق لها الكلام» (التّهانوي، 1085). وهو أصل لا يتعارض مع ما ذهب إليه الجرجاني في الدلائل من تمييز بين المعنى ومعنى المعنى (الدّلائل، 202 ـ 221)، بل هو أصل يدعم ذلك المذهب ويدقّقه ويزيل كثيراً من الأوهام التي علقت به فأدّت إلى ألوان مختلفة من إساءة فهمه. وبيان ذلك إجمالاً أنّ «في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنّظم والوقوف على حقيقته» (الدّلائل، 79). وأنّ سبيل كلّ من الاستعارة والكناية والتّمثيل ليست في الألفاظ التي تستعار أو يكنّى بها أو يمثّل وإنّما هي في توخّي معاني النّحو فيها.

ـ فالمعنى الأوّل في قولك:

ـ زيد كثير الرّماد:

معنى نحوي ذو مستويين[1]:

أ ـ مستوى إعرابي يتمثّل في الإثبات.

ب ـ ومستوى لفظي معجميّ يتمثّل في «إثبات الصّفة (الكرم) بإثبات دليلها (كثرة الرّماد) وإيجابها بما هو شاهد في وجودها» (السّابق، 56).

أمّا المعنى الثاني، فإنّما هو قصد المتكلّم من إثبات الصّفة بما هو شاهد في وجودها، وقصده ليس الزّيادة في معنى الكرم المثبت لزيد، وإنما هو زيادة في التّأكيد ومبالغة في الدّعوى.

فليس الفرق بين قول القائل:

ـ عبد الله كريم،

(1) ذلك أنّ الدّلالة المعجميّة تمثل لدى الجرجاني، في رأينا، مستوى من مستويات الدّلالة النحوية. (ن. المهيري، 1974، 112. وميلاد، 1997، 170).

ـ وزيد كثير الرّماد.

أنّ زيداً أكثر كرماً من عبد الله وإنّما الفرق في جهة الإثبات وطريقه.

وإذا ما اعتبرنا أنّ كلتا الجملتين تتكوّن من إثبات ينشئه المتكلم وقضيّة هي «كثرة رماد زيد»، و«كرم عبد الله» فإنّ الزّيادة والفضل والمزيّة إنّما هي واقعة في جهة إثبات كرم زيد لا في محلّ القضيّة:

«كرم عبد الله» أو«كثرة رماد زيد».

ويمكن أن نحلّل الجملتين لنبيّن موضع الفضل والزّيادة في الجملة الثّانية «زيد كثير الرّماد» ولنحدّد المعنى الأوّل والمعنى الثّاني في كلّ منهما:

ج 1: عبد الله كريم = أثبت كرم عبد الله = كرم عبد الله + إثبات غُفْل ذو قوّة 1.

ج 2: زيد كثير الرّماد = أثبت كثرة رماد زيد = كرم زيد + إثبات ذو قوّة 2 وهو توكيد ومبالغة.

في ج 1: المعنى الأوّل = الإثبات.

ـ والمعنى الثّاني مجرّد الإخبار على سبيل الابتداء.

في ج 2: المعنى الأوّل = الإثبات (مستوى إعرابي) (+ مستوى معجمي: مدلول الألفاظ وما يفضي إليه من استدلال).

ـ والمعنى الثاني: التّوكيد والمبالغة في الدّعوى.

فكأنّ «النّقل اللّفظي الذي أُفضَى إلى إثبات دليل الكرم (كثرة الرّماد) عوضاً عن إثبات صفة الكرم قد حلّ محلّ الفعل «الإنشائي» الذي يكون في صدر الجملة مسنداً إلى المتكلّم إسناداً صريحاً أو غير صريح.

ولعلّ السّرّ في حصول التّوكيد والمبالغة في محلّ «الإنشاء» الإثباتي الذي اعتبرناه ذا قوّة 2 يكمن في كون الاستدلال الذي يُتَوَصّل به إلى الربْط

بين دليل الصفة والصفة ذاتها إنما هو استدلال أنشأه المتكلم إنشاء وقصد به التأثير في المخاطب المقصود بالقول. فإذا ما استدل المخاطب على إثبات الصفة بإثبات دليلها كان ذلك منه إسهاماً في إنشاء الإثبات وتورّطاً من حيث لا يدري في تحقيقه، فيكون بذلك أشد اقتناعاً به وهذا معنى كون الكناية أبلغ من التّصريح.

وجملة القول أنّ الاستعارة والكناية والتمثيل ليس لها أثر في محلّ المعاني الإحالية، وإنّما أثرها وزيادتها وفضائلها واقعة في محل الإنشاء وهو محلّ فعل المتكلم الذي يثبت أو ينفي أو يستفهم أو يأمر. «فليست المزيّة التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدّعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها... فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته بل في إيجابه والحكم به». (الدلائل، 56 ـ 57).

فإذا كان ذلك كذلك كان من السّذاجة اعتبار المعاني الأول في هذه الأجناس دلالات لتلك الألفاظ المستعارة مجردة من معانيها النحوية التي انتظمتها. وإذا صحّ كلّ ذلك صحّ الأصل المبدئي الذي أثبتناه استناداً إلى التّهانوي والمتمثل في أن المعاني الأول هي مدلولات التراكيب والألفاظ التي تسمّى في علم النحو أصل المعنى، والمعاني الثواني الأغراض التي يساق لها الكلام.

ذلك هو مذهب الجرجاني في تحديد المعاني النحوية وإنجازها في المقامات المختلفة للأغراض المختلفة بدرجات من الزيادة والفضل والمزيّة متفاوتة، وهو مذهب السكاكي في المفتاح حيث أورد «علمَ النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان». وهو معنى يقتضي أن تكون المعاني والبيان مما ينتظمه النحو، كما يقتضي أن يكون عمل البلاغي مؤسّساً على النحو وأحكامه ومعانيه. ولئن ميّز ابن الأثير النحوي من البلاغي بكون النحوي ينظر

في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي وتلك دلالة عامة، وصاحب البيان ينظر في فضيلة تلك الدّلالة وهي دلالة خاصة» (المثل السائر، I، 39)، فإنّ تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون إلاّ إذا اعتبرنا أن «دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي» إنما هي دلالة معاني النحو بمختلف مستوياتها المعجمية والصرفية (التصريفية والاشتقاقية) والإعرابية، وأن «فضيلة تلك الدلالة» لا تقاس إلاّ بدقة استخدام معاني النحو تلك وحسن توخيها فيما يناسب من المقاصد والأغراض، ذلك أن صاحب البيان لا ينظر في فضيلة تلك الدلالة الخاصة مطلقاً إذ فضيلتها لا تكون إلاّ بمطابقة معاني النحو للمقام بجميع ما يشتمل عليه من عناصر وأوّلها المخاطب.

ولذلك كلّه كان البلاغيون والأصوليون والمفسرون والفلاسفة وأهل الأدب يحتكمون إلى النحو والنحاة لتخليص معنى من معنى، ويستشهدون بآرائهم عندما تتقاطع السبل وتشكل المقاصد وتتنازع المعاني وتتجاذب حتى لا يميز تأسيس من توكيد أو خبر من إنشاء.

فمن ذلك ما ذكره الزركشي من أمر الجملة الشرطية وتساؤلهم: «من أيّ أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من جملتين؟» (البرهان للزركشي، II، 353) فيعوّل في الجواب على صاحب المستوفى في النّحو[1] حيث يقول: «العبرة في هذا بالتّالي، إن كان التّالي قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة أعني خبراً محضاً (...) وإن لم يكن (التالي) جازماً لم تكن جازمة، بل إن كان التالي أمراً فهي في عداد الأمر (...) وإن كان رجاء فهي في عداد الرّجاء...» (السابق) والمقصود بالتالي جملة الجزاء إذ تتلو جملة الشّرط،

(1) هو أبو سعيد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني، يقول محقق البرهان أن كتابه المستوفى في النحو ذكره صاحب كشف الظنون ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية (ن. هامش البرهان، II، 353).

والمقصود بالجازم الخبر المثبت أو المنفي، فيكون حاصل كلام أبي سعيد مماثلاً لمذهب الكوفيين (الإنصاف، المسألة، 84). وبعض تصريحات الرضي والتفتازاني في اعتبار الشرط قيداً لحكم الجزاء مثل المفعول به (ن. الشريف: 1993، 496 وكذلك 629 ـ 935). ولا يخرج الكلام بهذا عما كان عليه من الخبرية أو الإنشائية.

وقد أوردنا مثال الجملة الشرطية لنبين:

أولاً: أنّ الكلام في مستوى الإنجاز مهما تعقّد تركيبه فهو يخضع دائماً لبنية نحوية إعرابية عليا مجرّدة يحكمها عمل لغوي واحد قد تتعلّق به أعمال ثانوية تكون قيداً للأول متممة له.

ثانياً: أنّ البلاغة باعتبارها «علم دراسة الأقوال المنجزة في المقام المعيّن» (الشريف، 1993، 479). إنما تؤسس دراستها لتلك الأقوال من منطلقات علم النحو باعتباره علم دراسة التراكيب المؤدّية لأصل المعنى مطلقاً.

إنّ الدّرس البلاغيّ قاصر، في الأغلب الأعمّ، في نظرنا، عن تجاوز نطاق الجملة، وذلك لأن الجملة هي الوحدة النحوية الدلالية الأساسيّة، ولأن ما تقوم عليه من إسناد يمثّل مفهوماً نحوياً دلالياً مجرّداً يختزل الدّلالة النّحويّة من جهة، ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي من جهة ثانية.

على أنّه إذا كان المسند والمسند إليه في الدرس النحوي ممّا لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً (الكتاب، I، 23)، فإنّ الإسناد في الدرس البلاغي «هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على **وجه يفيد السامع**» (مفتاح العلوم، 38). فتكون بذلك عناية صاحب الكتاب ألصق بالمتكلم «العامل الأول»، ويكون صاحب المفتاح إلى العناية بالمخاطب أميل. ولعلّ هذا ما تميز به الدرس البلاغي من الدرس النحوي، فالمخاطب وما يكون عليه من أحوال عنصر محوريّ من عناصر المقام في كلّ عمل قول.

ولئن كان المتكلم ممثّلاً في البنية النّحوية المجرّدة فإن المخاطب ممثّل في البنية المنجزة، تمثله «أفعال المتكلم» الإنشائية التي اقتضتها حال مخاطبه، لذلك قال سيبويه إنّ «لمّا (يفعلْ)، وقد(فعل) إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً». (الكتاب، III، 114 ـ 115). ولذلك قال الخليل «إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام» (المقتضب، IV، 357)، وقد ذهب أهل المعاني إلى أن التوكيد معنى اقتضته حال المخاطب الشاك فكأنّ «أفعال التوكيد» ممثّلة للمخاطب تصوّر حاله، وكذلك شأن سائر معاني النحو إذ تكون مطابقة لمقتضى الحال.

ومهما يكن فإنّ من العناصر الأساسية التي يقوم عليها الدرس البلاغي عنصر المقام وما يقتضيه من معان نحوية تتمثل في خواص تراكيب الكلام.

إن العنصر الدلالي «التداولي» هو المقام بكل ما يشتمل عليه من مكوّنات منها الزمان والمكان ومنها المتكلم والمخاطب وحالهما وما يصل بينهما من علاقات وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع.. وإن الدّلالة النحوية دلالة مجرّدة تتكون من مستويات أهمها المستوى الصرفي الاشتقاقي والتصريفي والمستوى المعجمي والمستوى الإعرابي.

أما إنجاز الأقوال في المقامات المعيّنة فهو استخدام لمعاني النحو ودلالاته المجرّدة فيما يناسب من المقامات الخاصة، فتكون الأبنية الدلاليّة المنجزة أبنية نحوية دلالية خاصة تنعكس فيها خصوصية المقام. وتمثل ألفاظُ «المنطوق»، وقد تكثّفت فيها معاني النحو بمختلف مستوياتها، المعاني الأول. وتسمّى مقتضيات أحوال المقام، المناسبة لغرض المتكلم، المعاني الثواني وقد تُختزل في مفهوم الغرض الذي يساق إليه القول.

فإذا كان المقام مشتملاً على مخاطب منكر لما يخبر به، وكان:

ـ للمتكلّم الأوّل: غرض ردّ ذلك الإنكار.

ـ وللمتكلّم الثّاني: غرض التّقرير وتوبيخ المخاطب،

استخدم المتكلم الأول ألفاظ التوكيد، فالتوكيد معنى أول وذلك ليفيد معنى ثانياً، وهو ردّ الإنكار وهو القصد والغرض والمراد. واستخدم المتكلم الثاني ألفاظ الاستفهام المنفي ـ فالاستفهام معنى أول وذلك ليفيد معنى ثانياً يتمثّل في التقرير والتوبيخ. فتكون جملة الأول مثلاً: إنّ عبد الله كريم،

حيث يكون المعنى الأول: التوكيد.

والمعنى الثاني: ردّ الإنكار.

وتكون جملة المتكلم الثاني:

ـ ألم يدعك إلى وليمة فاخرة منذ أشهر؟

حيث يكون: المعنى الأول: الاستفهام.

والمعنى الثّاني: التّقرير والتّوبيخ.

لذلك اعتبروا علم المعاني «تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره» (المفتاح، 70). ولذلك كان اعتبار الحال ومقتضياته في الكلام من خصوصيات البلاغة أي من خصوصيات دراسة الأقوال المنجزة في المقام المعين. ولذلك كانوا يقيسون البلاغة والفضل والمزايا في الكلام بدقة استخدام معاني النحو ولطف توخيها في معاني الكلم للتعبير عن مختلف الأغراض في مختلف المقامات.

ويقتضي هذا المذهب في تصوّر المعاني والدلالات أنّ للنحو دلالات مجرّدة هي معانيه وأحكامه، وأنها معان أول تنجز في المقام المخصوص فيتولّد منها معان ثوان اقتضاها ذلك المقام المخصوص. فالمعاني الأول نحوية لفظية مقالية والثواني نحوية سياقية مقامية مقالية أو بلاغية أو هي حسب المحدثين تداولية (ن. المتوكل 1982).

ويمكن أن نمثّل لهذا التصوّر بما يلي:

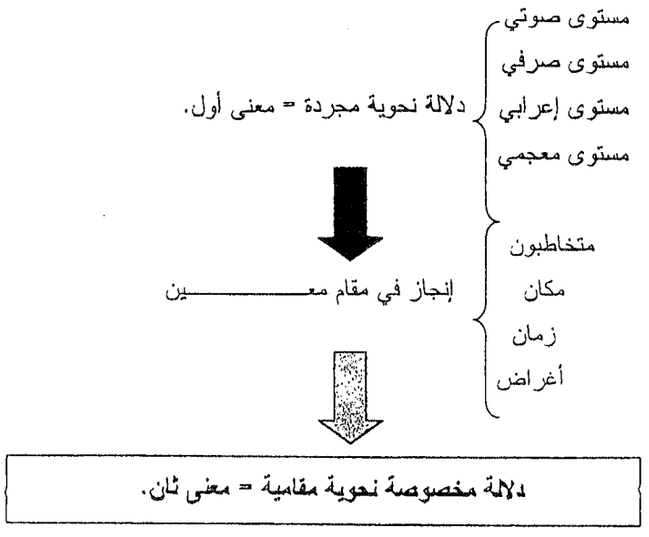

1 ـ 2 ـ المعاني الثّواني بين الاتجاه الأدبي البلاغي والاتّجاه النّحوي البلاغي:

ذهب القدامى مذاهب مختلفة في استخلاص المعاني الثواني وفي درجة اعتبار المقام وإسهامه في تحديدها من ناحية، وفي اعتبار إسهامه في تحصيل «الكفاية البلاغية» من ناحية ثانية. فممّا أورده الجاحظ عن ابن المقفع قوله: «إذا أعطيت كل مقام حقّه وقمت بالذي يجب في سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ» (البيان والتبيين، I، 82). والذي يعنيه ابن المقفع بسياسة المقام، في رأينا، إنما هو

لطف مطابقة الألفاظ لدقائق المقام ومناسبتها لحاجة المتكلّم وغرضه.

وكأنّ في عبارة سياسة المقام إشارة إلى ما يقتضيه عمل المتكلم من حسن تدبير بوضع الألفاظ في مواضعها وتقديم ما يكون دليلاً على الحاجة ودقة الاحتجاج وحسن الجواب ولطف الابتداء.. ويمثل ابن المقفع تلك النّزعة الأدبية في تحديد البلاغة وبيان أسبابها ومرتكزاتها، وهي النّزعة التي تبنّاها الجاحظ وانعكست بوضوح في كتابه البيان والتّبيين. ولا شكّ أنّ الجاحظ يمثّل امتداداً لآراء ابن المقفّع وغيره ممّن أحال عليهم في كتابه، ونخصّ بالذّكر منهم بشر بن المعتمر حيث يقول:

«إنّما مدار الشّرف على الصّواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام من مقال». على أنّه لم يحدّد المراد بلفظ الصوّاب ولم يحلّل سبل موافقة المقال للمقام. فهي أحكام عامّة ونصائح تخلو في الغالب من الدّقة الفنيّة رغم ما تتّسم به من شديد الإغراء.

وقد يكون يعني بالصوّاب ما اشترطه بعدئذ صاحبا الكتاب والدّلائل من صحّة النّحو واستقامته. وهو شرط مبدئيّ ضروريّ وغير كاف للارتقاء بالكلام إلى درجات البلاغة والحسن[1].

وشبيه بهذه الأحكام قوله: «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً ولكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتّى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات (البيان والتبيين، I، 97). حيث لا ندري على وجه التّحديد المقصود بالمعاني وأقدارها.

على أنّ الجاحظ في الحقيقة قد طوّر هذه الأحكام العامة وعمد إلى تحليل

(1) ن. باب الاستقامة من الكلام والإحالة، الكتاب، I، 25. ودلائل الإعجاز ص 23.

عناصر عمل القول[1] ووظائفه (ن. صمود 1981 ص ص 182 ـ 200)، وبيّن مقتضيات المقام (السّابق ص ص 233 ـ 249). وسعى إلى وضع مقاييس فنيّة لبليغ الكلام (السّابق ص ص 263 ـ 296) وقد اعتمد الجرجاني في كثير ممّا ذهب إليه في الدّلائل على ما جاء في البيان والتبيين من تلك الأحكام فاستشهد بها مدعّما. بها آراءه في ضبط مزايا المعاني وفضائلها[2]. والجاحظ بالنسبة إلى الجرجاني كان كالمنبّه على مكان الخبيء ليطلب، وموضع الدّفين ليبحث عنه فيخرج، وكمن فتح الطريق إلى المطلوب ليسلك ووضع القاعدة ليبنى عليها... (الدلائل، 29). وله في جميع ذلك فضل الفاتحين، ولكن الجرجاني كان يبحث عن مرتكزات أكثر صرامة ودقة لتعليل مزايا الكلام وفضائله، ووجد ذلك في النّحو ومعانيه وأحكامه، وقد أشار إلى أن ما ذهب إليه القدامى من أمثال الجاحظ لا يُرَدُّ، على أنه يستدرك على ذلك بقوله: «ولكن بقي أن تعلمونا مكان المزيّة في الكلام، وتصفوها لنا، وتذكروها ذكراً كما ينصّ الشيء ويعيّن، ويكشف عن وجهه ويبيّن، ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية النّظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض، حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبيّنوها، وتذكروا لها أمثلة، وتقولوا: مثل كيت وكيت، كما يذكر لك من تستوصفه عمل الدّيباج المنقّش ما تعلم به وجه دقّة الصنعة، أو يعمله بين

(1) سمّاه صمّود الفعل اللغوي يقصد فيما نظن مصطلح «Enoncé».

(2) ن. على سبيل المثال الدّلائل، 129 ـ 130، حيث ينتهي الجرجاني إلى أنه «لن تبلغ الكناية مبلغ الصّريح أبداً. ويبيّن هذا كلام ذكره أبو عثمان الجاحظ في كتاب البيان والتبيين وأنا أكتب لك الفصل حتى تستبين الذي هو المراد...» على أنه لا بدّ من التنبيه إلى أمر مهمّ يتمثل في أنّ الجرجاني كان في الظاهر يتبنّى آراء الجاحظ وغيره من القدامى لا لأنها توافق مذهبه ولكن لما كان لها من ترسّخ في الأعراف النقديّة وهيمنة على الحياة الأدبية والمذاهب الفكريّة. لذلك كان في مواقفه منها لا يعمد إلى نقضها من أصلها وإنما يستخدمها منطلقاً لاستدلالاته التي ينتهي فيها إلى مناقضتها. وهو في منهجه ذلك شبيه بمن يمتطي مركباً شراعياً فيستخدم الرّياح ليتجه في وجهة مخالفة لتيّارها.

يدك، حتى ترى عياناً كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء، وماذا يذهب منها طولاً، وماذا يذهب منها عرضاً، وبم يبدأ، وبم يثنّى وبم يثلّث، وتبصر من الحساب الدقيق، ومن عجيب تصرّف اليد ما تعلم منه مكان الحذق وموضع الأستاذية»... (الدلائل، 30). ومهما يكن فإن محاولات القدامى لضبط دور المقام في الكلام وعلاقته بخصوصيات التركيب وإسهامه في توليد المعاني الثواني كانت كما قال صمّود: «تحوم حول الهدف ولا تقع عليه، وتروم فكّ مغلقاته فلا تقوى، حتى جاء رجل جمع إلى الذوق الأدبي قدرة المجادل وصرامة العالم، فإذا ما أشكل على أجيال من البلاغيين يوجز في عبارة هي قمّة من قمم التّفكير العربي إطلاقاً، ومنتهى ما وصلت إليه البلاغة في تفسير طرائق الأداء اللغوي في النص الأدبي، وتلك العبارة هي معنى المعنى» (صمّود 1981، 410). ونحن إذ نوافق صمّود في عموم ما ذهب إليه فإننا نزيد بعضه تدقيقاً ببيان:

أ ـ أن الرجل جمع إلى الذوق الأدبي قدرة المجادل وصرامة العالم النّحوي.

ب ـ أن عبارة الرجل المتمثلة في معنى المعنى «هي قمة من قمم التفكير العربي إطلاقاً» ومنتهى ما وصل إليه النحو في تفسير بلاغة النص الأدبي.

ج ـ أنّ صمّود لدى تحليله لمفهوم معنى المعنى في ذلك النص المتميز من الدلائل، ذهب إلى أن «أوّل مظهر من مظاهر انفصال الجرجاني عن طريقة القدامى، في تفسيرهم للعلاقة المؤسسة للمجاز المعنوي بالنّقل، إنما يتمثل في ربطه المجاز بمعنى اللفظ لا باللفظ ورفضه فكرة النقل مقياساً للتفسير» (السابق، 411). وفيه نظر، لأنّ تأويله لعبارة «معنى اللفظ» يحتاج في نظرنا إلى تصحيح ذلك أن الجرجاني لا يعني بـ «معنى اللفظ» مجرد دلالته المعجمية، وإنما يقصد معناه النحوي، ودلالته المعجمية مستوى من مستويات ذلك المعنى النحوي، وهو مستوى قلّل الجرجاني من اعتباره[1].

(1) يقول: والألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها=

ولو كان الجرجاني يعني بمعنى اللفظ الدّلالة المعجمية لتحوّل الأمر ليصبح مطابقاً لمذهب القدامى ممّن انتقدهم، إذ التفسير للعلاقة المؤسّسة للمجاز المعنوى بالنّقل لا تعدو أن تكون في الحقيقة نقلاً للفظ، باعتباره معنى معجمياً، وتعويضاً له بلفظ آخر بينه وبين الأول علاقة يتوصّل إليها بالاستدلال. فالمسألة في نظرنا ليست مجرد:

دال ⟵ مدلول 1 ⟵ مدلول 2، لأنّ هذا الشّكل لا تعتبر فيه إلاّ الألفاظ. وإنما هي مسألة علاقة المعنى النحوي المخصوص، وهو المعنى الأول، بغرض المتكلم، وهو المعنى الثاني، المولد من المعنى الأول. وقد حللنا في الصفحات السابقة مثالاً لهذين المعنيين عندما بيّنا الفرق بين التوكيد ورد الإنكار، و الفرق ما بين الاستفهام والتّقرير والتّوبيخ.

1 ـ 3 ـ دلالة المنطوق ودلالة المفهوم عند الأصوليين:

للأصوليّين مفاهيم قريبة من مفهوم المعنى ومعنى المعنى أو المعاني الأول والمعاني الثواني، وتتمثل لديهم خاصة في كونهم يميزون في الخطاب دلالة المفهوم من دلالة المنطوق، ويعتبرون أن دلالة المنطوق هي الدلالة

= ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف بينها فوائد. وهذا علم شريف وأصل عظيم. والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته» (الدلائل، 415). على أنه يلاحظ في سياق ثان أن هذه الألفاظ المفردة التي هي من شأن أوضاع اللغة أي المعجم ليست بمعزل تام عن نظم المعاني وتأليفها وإنّما تمثل مستوى ضمنياً عارضاً أو كالعارض بالنسبة إلى المستوى الإعرابي، أو هي من قبيل المعطيات الموضوعية والمادة الخام كما يقول الأستاذ المهيري (1974، 112) ذلك أن الجرجاني يقول: «وأعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخّيها فيها». (الدلائل، 314).

«المباشرة» أو الدّلالة الحرفيّة للكلام وما يتحمّله لفظه من معنى مطابق لظاهر النّص المنطوق به. أمّا دلالة المفهوم فهي دلالة «غير مباشرة» للكلام وهي دلالة تبعية أو ملازمة، وتتمثل فيما يتحمله الخطاب من معنى ملازم.

وينقسم المفهوم إلى مفهوم الموافقة وهو ما كان حكم السكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق، ومفهوم المخالفة، وهو الأغلب، حيث يكون المفهوم مخالفاً للمنطوق نفياً أو إثباتاً.

ومثال ذلك أنّ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: 23] دلالتين:

1 ـ دلالة المنطوق: وتتمثل في حرمة التأفّف.

2 ـ دلالة المفهوم على سبيل الموافقة: حرمة ما هو أشد من التأفف كالضّرب والشّتم، وهي دلالة بالالتزام.

ـ دلالة المفهوم على سبيل المخالفة، وتتمثل في اعتبار المقصود بالكلام إنما هو «الأمر»، إذ كان الكلام المنطوق «نهياً» وذلك من مثل: قل لهما قولاً حسناً، أو وجوب حسن معاملتهما. وتكون قيمة المنطوق والمفهوم أظهر في الجمل الشرطية والجمل المركبة تركيب حصر (ن. مصطفى جمال الدين، 1980، 276 ـ 291).

ففي الشرطية حيث اعتبرت الأولى (جملة الشرط) سبباً أو قيداً للثانية (جملة الجزاء) التي تكون بمنزلة المسبب أو القيد، يكون في قولك ـ إن جاء زيد فأكرمه:

1 ـ منطوق يتمثل في دلالة الألفاظ النصيّة الحرفية، وهو أن إكرام زيد مقيّد بمجيئه متوقف عليه، فهو يتحقق عند تحقق المجيء.

2 ـ مفهوم مخالف لهذا المنطوق، وهو ملازم لمعنى الجملة الأول، وهو انتفاء الإكرام عند انتفاء المجيء.

على أنّ دلالة المفهوم، سواء أكانت على سبيل الموافقة أم على سبيل المخالفة، لا تعدو أن تكون في نظرنا دلالة اقتضاء (Présupposé) من نوع خاص، وهو الاقتضاء المتعلق بعمل المتكلم المقصود بالأصالة في الجملة، أو ما يعبّر عنه بالعمل اللغوي الرئيسي، أو ما يعبر عنه النحاة بالإسناد الأصلي المقصود لذاته ممّا لا يكون فيه قيد تخصيص، وذلك أنّ الأمر بفعل الشيء على وجه مخصوص يقتضي النهي عن غيره حتماً، كما أن النهي عن أمر مخصّص يفهم منه الأمر بما يناقضه. فقولك: كل السّمكَ الطريَّ. يقتضي مفهوماً يتمثل في النهي عن أكل السمك مما لا يكون طريّاً.

وهذا النوع من الاقتضاء المتعلق بعمل المتكلم المقيّد بتخصيص يعتبره الأصوليون، عدا التفتازاني، خاصاً بالجملة الإنشائية، ذلك أن الخبرية ذات حكمين:

ـ حكم نفسي هو النّسبة الداخلية الذهنية التي يبرزها المتكلم بلفظ الجملة من مثل نسبة الإثبات في قولك:

ـ أكلت سمكاً طريّاً.

ـ وحكم ثان موجود في الواقع وهو النسبة الخارجية التي يمكن أن تكون مطابقة للحكم الأوّل ويمكن أن لا تكون كذلك والمتمثّلة في أكل المتكلّم سمكاً طريّا.

وينتج عن ذلك أنّ قولك:

ـ أكلت سمكاً طريّا، لا يقتضي أنّك لم تأكلْ سمكاً غير طريّ، لأنّ أكلك السّمك الطّريّ نسبة يمكن أن تكون ويمكن أن لا تكون، على عكس قولك:

ـ كل سمكاً طريّاً: فإنّ الأمر ليس له وجود خارج عمل الأمر يمكن أن يكون صادقاً أو كاذباً، فلا يمكن أن يكون مقتضياً لغير قولك لا تأكل غير السّمك الطريّ.

ومهما يكن فقد درس الأصوليون دلالة المنطوق ودلالة المفهوم من منطلقات البحث عن وضع الأحكام المترتّبة عن الأوامر والنواهي عموماً والأحكام المترتبة عن التقييد بالشرط بصفة خاصة ـ ولكن ذلك لا يخرج عن

إطار ما درسه غيرهم من ثنائيات تتأسس على المقابلة بين المعاني الأُوَلِ والمعاني الثّواني، وما يتّصل بذلك من بحث في مسائل دقيقة تتمثّل في علاقة المعاني الثواني بمعاني النحو من جهة والمقام من ناحية ثانية، وقد كان منهج الأصوليين قائماً على اعتبار مفهوم الاقتضاء والاستلزام، وهو منهج استدلالي في استخراج المعاني غير المباشرة «المفهومة» من القول. وقد كانوا في استدلالاتهم يستندون إلى الحكم النحوي اللغوي أساساً وما يتصل به من أعمال قولية ومعان نحوية وقيود ومقيّدات.. وقد تناقشوا في تقديم دلالة المفهوم على دلالة المنطوق أو العكس لدى استخلاص المعاني والأحكام من الخطاب. وأورد الآمدي مختلف آرائهم حول هذه المسألة وما يتصل بتلك الآراء من حجج (الإحكام، III، 92 ـ 94). فبيّن رأي الغزالي في أن دلالة المفهوم أسبق إلى الفهم من دلالة المنطوق فلا يمكن تبعاً لذلك اعتبارها ثانوية بالنسبة إلى الدلالة الحرفية النحوية. ولكن الذي يبرز من خلال نقاشاتهم حسب الآمدي أن الاتجاه العام لديهم يقدم دلالة المنطوق على دلالة مفهوم المخالفة «أمّا مفهوم الموافقة فقد اتفق الكل على صحة الاحتجاج به، سوى الظّاهرية، وإن اختلفوا في دلالته هل هي لفظية أو قياسية» (الإحكام، السابق، 68).

ونجد لدى الشاطبي في الموافقات نوعاً من التّحليل لا يخلو من وجاهة، إذ يعتبر أن منزلة المفهوم من المنطوق كمنزلة الصفة من الموصوف وهو يسمّي المنطوق معنى أصليّاً والمفهوم معنى تبعيّاً، فـ «أما جهة المعنى الأصلي فلا إشكال في صحة اعتبارها في الدلالة على الأحكام بإطلاق، ولا يسع فيه خلاف على حال، ومثال ذلك صيغ الأوامر والنواهي والعموميات والخصوصيات وما أشبه ذلك مجرّداً من القرائن الصارفة لها عن مقتضى الوضع الأول». (الموافقات، II، 95). وأما جهة المعنى التّبعي فقد قام بشأنه خلاف فكان محلّ تردّد. إلاّ أن الأظهر عند الشاطبي أنّ «المعنى التّبعي راجع إلى المعنى الأصلي، ويلزم من هذا أن لا يكون في المعنى التبعي زيادة عن المعنى الأصلي وهو المطلوب» (السابق 101). وهو ما يفضي إلى اعتبار

«الجهة الثانية وهي الدالة على المعنى التّبعيّ لا دلالة لها على حكم شرعيّ زائد البتة» (السابق، 103). ولكنه يلاحظ أن هذه الدلالة الثانية ربما كان «لها معان زائدة على المعنى الأصلي، هي آداب شرعية، وتخلّقات حسنة، يُقِرُّ بها كل ذي عقل سليم فيكون لها اعتبار في الشريعة، فلا تكون الجهة الثانية خالية عن الدلالة جملة» (السابق).

ومهما يكن فقد درست المعاني الثواني لدى الأصوليين في سياق خاص يتمثل في استنباط الأحكام الشرعية من الأقوال، فقد أرادوا بدلالة المفهوم ما يمكن أن يلزم الدّلالة الأولى المتمثلة في دلالة المنطوق. وقد درسوا ذلك في أقوال متّصلة بالأحكام من حيث بعض المعاني النحوية من مثل الأوامر والنواهي والتقريرات المخصصة المقيدة بالحصر أو النعت أو الشرط أو الأجلية. على أن تحاليلهم التطبيقية لم تكن تقنع بمنهج واضح في كيفية استخلاص المعاني المخصوصة التي تمثّل غرض المتكلم، فهم يعتبرون مثلاً أن جهة المعاني التبعيّة وهي المعاني الثواني المقصودة بالكلام «إنما هي بالغرض خادمة للأولى وبالتّبع لها، فدلالتها على معنى إنّما يكون من حيث هي مؤكّدة للأولى ومقوّية لها وموضّحة لمعناها وموقعة لها من الأسماع موقع القبول، ومن العقول موقع الفهم، كما نقول في الأمر الآتي للتهديد أو التوبيخ كقوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: 40]. وقوله: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [الدخان: 49] فإن مثل هذا لم يقصد به الأمر وإنما هو مبالغة في التهديد أو الخزي. فلذلك لم يقبل أن يؤخذ منه حكم في باب الأوامر[1]»

(1) علق المُحَشّي على هذا الكلام بقوله: «فالمقصود ليس معنى الأمر وإن كان هو المعنى الأصلي بل المعنى المقصود هو التّهديد. وكأن المعنى الأصلي هو المقوي للمعنى التبعي وهذا، وإن كان على عكس ما قرّره، إلاّ أنه يفيد أنهما لا ينفكان في الدلالة على المعنى المقصود وتقويته ووقوعه الموقع من الفهم، ولو قال ذلك لكان أتمّ. ولعله يقول إن الصيغة موضوع للتهديد وأنه معنى أصلي لها أيضاً، والأمر هو المعنى الثانوي مبالغة في التهديد» (السابق).

(السّابق، 99).

ولهذه المسألة الشائكة عند الأصوليين علاقة بثنائية أخرى تعتبر أساسية في علم الأصول تقوم على تمييز ما هو قطعي ممّا هو ظنّي. ولعلّ تشبثهم بالبحث عمّا هو قطعي من الأحكام والدلالات هو الذي حملهم على التردد والاضطراب في التأويل، ودفع الكثير منهم إلى رفض مفهوم المخالفة وجعل البعض الآخر يصنفونه في أسفل درجات القطعيّة (ن. المتوكل، 1982، 197).

والحاصل أن مسألة المنطوق والمفهوم أو المعاني الأول والمعاني الثواني وردت لدى الأصوليين مختلطة بمقاصد شرعية واعتبارات عقديّة مختلفة.

1 ـ 4 ـ الألفاظ وقوّتها عند الفلاسفة:

يرى الفلاسفة أن لأشكال الأقاويل معنى هو قوّة البنية النّحوية، وأنها قد تدلّ على معنى ثان هو القوة المحصّلة أو المقصودة بالقول، ويكون ذلك في عرفهم:

أولاً: إمّا على سبيل «التّحريف» وهو النّقل، «كتحريف التّمني، والتّعجب، وغير ذلك، فإنها كلها ترجع إلى الإخبار» (ابن سينا، الشفاء، 31).

ثانياً: وإمّا بحسب الاختلاف في المنزلة بين القائل والمقول له وهما العنصران الأساسيان في المقام، فتتحول قوة الأمر المحصلة من الشكل النحوي إلى قوة تضرّع وهي المحصّلة من كون الأمر موجّهاً من مرؤوس إلى رئيس. كما أنه إذا كان من المساوي إلى المساوي: كان طلبة عند الفارابي (كتاب العبارة، ضمن المنطق عند الفارابي، 135 ـ 140). أو التماساً عند ابن سينا. (الشفاء، 31).

ثالثاً: وإما على سبيل الاقتضاء وذلك من مثل «الأمر» الذي يراد به طلب القول والإخبار، فإنّ قولك: «أعلمني وأخبرني عن كذا وكذا قوّته قوّة السؤال عن الشيء» (الفارابي، كتاب الحروف، 163).

وهو مذهب أخذه عن النحاة فيما يبدو، ولكنه عكسه، إذ يرى سيبويه أن الاستفهام في «قولك: «أتخبرنّي»، فيه معنى افعل» (الكتاب، III، 516). كما أنك «تريد أعلمني إذا استفهمت» (السابق، 513).

رابعاً: وقد يكون الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني انتقالاً بالعَرَضِ، إذ يعرض أن يرد الأمر بلفظ الخبر (الجازم) من مثل قولك:

ـ يا زيد «ينبغي أن تُقْبِلَ، وهو جازم يقوم مقام قولنا:

ـ يا زيد أقبلْ، وهو أمر». (الفارابي، العبارة، 140).

ففي البنية الخبرية عند الفارابي «قوة ما جازمة» ولكن قوّتها المحصلة هي قوّة الأمر فماثلت بذلك صيغة الأمر.

2 ـ المقامات النّمطية والمعاني الثواني للاستفهام عند سيبويه:

عندما سعينا إلى تأويل مفهوم الإسناد في أقدم مصنّف في النحو وهو الكتاب، ذهبنا إلى أن الإسناد لا يعدو أن يكون تجريداً للدلالة واختزالاً لها، وأنّ هذه الدلالة إنما هي دلالة نحوية مجرّدة تتولّد منها جميع الدلالات القوليّة الإنجازيّة. فالإسناد هو البنية النحوية الأولى للمعنى النحوي الأول يختزل سائر الأبنية ويختزل بذلك سائر المعاني ويتكهن بها أبنية قولية منجزة تختلف باختلاف مقاصد الإنسان وأغراضه في المقامات المختلفة.

إن الأبنية القولية مهما اختلفت ألفاظها لاختلاف الأغراض والمقامات والأحوال، فإنها لا تتمرّد على بنيتها الأولى التي لا تعدو أن تكون معناها الأول. ثم إن هذا المعنى الأول لا يعدو أن يكون هو الآخر رابطة سمّيناها

موضع الإفادة الذي يوجده المتكلم فينشئ بواسطته إثبات الموجود أو إثبات المنعدم أو يطلب إثبات هذا أو ذاك حين لا يثبت لديه خبر موجب أو منفي.

إنّ الإسناد هو اختزال للمعنى النحوي باعتباره أصلاً للمعنى مطلقاً وهو يختزل باختزاله للمعنى النحوي واضع المعنى، وهو متكلم مطلق، أو متكلم مخاطب مثالي، أو هو المتكلم الواضع الذي يتحوّل في الإنجاز إلى فرد اجتماعي «نحوي» له من الكفاية التواصلية ما يمكّنه من التفاعل مع الكون تفاعل الحاكي والمنشئ وذلك بحسب ما يقتضيه الحال والمساق.

وقد لاحظنا ما كان للمقام من مكانة في مدرسة الجاحظ البلاغية الأدبية، كما أشرنا إلى أن الجرجاني إنما كان في الحقيقة وريث مدرسة الجاحظ بشكل أو بآخر[1] وأن الجاحظ كان بالنسبة إليه كالمنبّه على مكان الخبيء ليُطلب وموضع الدفين ليُبْحَثَ عنه فيخرج وكمن فتح الطريق إلى المطلوب ليسلك ووضع القاعدة ليبنى عليها.

على أننا نريد أن نضيف إلى كل ذلك أن الجرجاني والسكاكي وشراح السكاكي بنوا على قواعد الجاحظ بما وجدوه في الدرس النحوي من ضبط للمقام وعناية بدوره في تحديد المعاني المخصوصة.

وقد قسم سيبويه المقام إلى ما يكون من الذّكر أو ما يرى من الحال[2]

(1) لا نعني بذلك أن مذهب الجرجاني كان من مذهب الجاحظ وإنما كان الجرجاني وريث مدرسة الجاحظ باعتبار أن مذهبه النحوي كان ردّاً على مذهب الجاحظ. فالوراثة قد تكون في اتجاه معاكس. ومعلوم أن الجرجاني كان متشبّثاً بالنحو وأن الجاحظ كان يكنّ عداوة خاصة للنحو والنحاة. ومعلوم أيضاً أن الجرجاني كان يتحرّى، في الرد على مذهب الجاحظ، ويعتمد طريقة خاصة في مناقضة آرائه، إذ ينطلق منها ليستدل على ما فيها من نقائص أو ليؤوّلها في اتجاه مذهبه دون أن تكون بالأصل كذلك.

(2) يقول في باب الأمر والتحذير معلّلاً إضمار الفعل المتروك إظهاره: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر». (الكتاب، I، 275).

وهو ما يعبر عنه اليوم بالسّياق المقالي والسياق المقامي. واستخدم مفهوم الحال والمقام ليفسّر به اختلاف الدلالات المخصوصة باختلاف المقامات والأحوال وانعكاس كل ذلك في الأبنية الإعرابية. فالاستفهام مثلاً، وهو معنى نحوي، قد يستخدم في مقام مناسب لمعناه الوضعي فيدل على الاستخبار وهو معناه الأصلي، وقد يستخدم في مقام لا يناسب ذلك المعنى الأصلي، إذ يكون المتكلم عالماً بما يستفهم عنه، فيفيد التّوبيخ والتّقرير. (ن. الكتاب، III، 176). ففي الاستخدام الأول طابق لفظ الاستفهام ما اقتضاه من مقام، أمّا في الاستخدام الثاني فإنّ لفظ الاستفهام لم يكن من مقتضى مقام الاستفهام فتولد عن عدم التناسب بين اللفظ والمقام معنى ثان هو الذي أطلقوا عليه المعنى السياقي أو البلاغي، إذ يستفاد من الاستفهام باعتباره لفظاً ومن قرائن الحال باعتبارها معنى مقامياً منمّطاً.

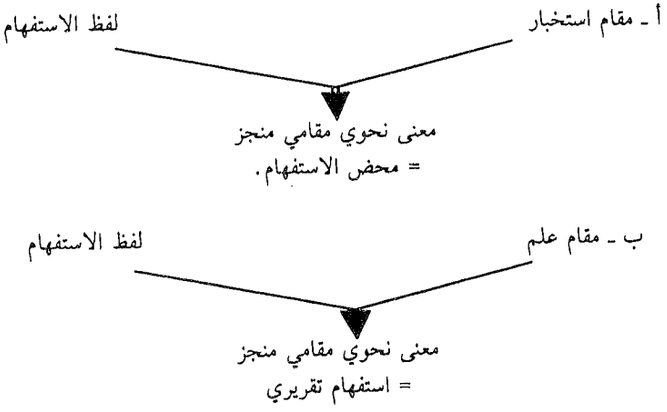

وقد فصل البلاغيّون، ذوو النزعة النحوية، القول في الحال ومقتضياته ومقامات الكلام وتفاوتها، فبيّنوا أنّ «المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلّم على وجه مخصوص أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصيّة ما، وهو مقتضى الحال» (المطوّل، 25). فالحال مقتضية واللفظ

المخصوص بها مقتضى. كما بحثوا فيما يمكن أن يكون من فروق بين الحال والمقام فلاحظ «السّعد» أن «الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري، فإن الأمر الداعي:

ـ مقام باعتبار توهّم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما،

ـ وحال باعتبار توهّم كونه زماناً له». (السابق).

فالتّأكيد أو الاستفهام أو التعجب وغير ذلك من خواص تراكيب الكلام التي هي معاني النحو إنما هي مقتضيات الأحوال أو المقامات. وعلى قدر التناسب بين الحال ومقتضاه من اللفظ تكون المزايا والفضائل وألوان الاستحسان ودرجات البلاغة ويكون «ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال» (المفتاح، 73).

إنّ معاني النّحو هي مقتضيات أحوال المتخاطبين فقد تقتضي حالهم الذّكر أو الحذف أو الإثبات أو التّوكيد أو البناء على الإنكار أو البناء على السّؤال، و«لكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر». ويتجسّم كلّ ذلك وينجز باللّفظ ظاهراً أو مضمراً، وهو في الحقيقة معنى لأنّ الألفاظ في إظهارها وإضمارها وفي تركيبها وفي إعرابها إنّما هي معان إذ «أنّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ» (المقتصد، I، 98). وأنّ العلاقات بين مفردات اللّغة هي معان، وكذلك الحروف فإنها تجيىء لمعنى ليس غير (السّابق، 85).

على أنّ مقتضيات الأحوال التي لا تعدو أن تكون معاني النّحو إنّما هي أحكام النّحو وما يتّصل بها من وجوه وفروق، وهي أحكام وأصول وقواعد موجودة في اللّغة متفرعة عن الدّلالة النّحوية المجرّدة التي لا تكتمل دلالتها المخصوصة إلاّ بتنزّلها في مقام معيّن ينعكس فيها انعكاس النّور في العين.

فالمقامات والأحوال دلالات مقاميّة، ومعاني النّحو دلالات نحويّة

مجرّدة، أمّا الدّلالة المخصوصة المتمثّلة في المقاصد والأغراض فهي استخدام لمعاني النّحو فيما يطابقها من المقامات المقتضية لها بحسب تلك الأغراض والمقاصد.

والمعاني البلاغيّة هي معان حاصلة من تفاعل بين الدّلالة المقاميّة من جهة والدّلالة النّحويّة من جهة ثانية. وهو تفاعل يقوم في ظنّنا على قدر كبير من المخاتلة بحيث لا ندري هل هو انعكاسي فيزيائي أو كيمياوي أو رياضي محض لذلك فإنّنا سنعنى لاحقاً بتحديد منهج القدامى في ضبط طبيعة هذا التّفاعل وبيان وجوهه وكيفيّة تحقّقه.

ويمكننا مبدئيّاً أن نتجاوز «الفرق الاعتباري» بين مصطلحي المقام والحال فنستخدم هذا المصطلح أو ذاك، وربّما ملنا إلى استعمال مصطلح المقام لغلبة انتشاره في الدّراسات الحديثة ومحاولات إخضاعه للدّراسة وتقصّي عناصره وتجريدها[1]. وقد استخدم القدامى للتّعبير عن هذا المفهوم مصطلحات أخرى من مثل السّياق، والمساق والوقت[2] والموضع[3]...

إنّ تتبّعنا لهذا المفهوم مكّننا من ملاحظة أنّه مفهوم مترسّخ في الدّرس النحوي منذ سيبويه، فصاحب الكتاب أطنب في الحديث عن حال المتكلّم وحال المخاطب، وذلك باعتبارهما جزءاً من المعنى لهما محلّهما في البنية النّحويّة، لذلك يكون لديه الاستغناء عن بعض الألفاظ في الأبنية المنجزة

(1) يمكن أن نلاحظ هذه النزعة لدى المعتنين بدراسة نحو النص، انظر على سبيل المثال: Le langage en Contexte de Herman Parret et al. ومحمّد خطابي لسانيات النص.

(2) استخدم الشاطبي في الموافقات مصطلحي المساق والوقت.

(3) الموضع استخدام متواتر لدى الجاحظ وابن هشام...

بالحذف استغناء بما يرى من الحال وبما يجري من الذّكر. فالحال معنى من معاني «الحضرة» تعوّض اللّفظ وهو معنى أيضاً. والحال تقتضي في كثير من الأحيان حذفاً لبعض الألفاظ لأنّها هي التي تشغل محلّ اللّفظ المحذوف، لذلك اعتبر الحذف معنى من معاني النّحو، واعتبر حسن استخدامه فضلاً ومزيّة لدى أهل المعاني والبيان.

2 ـ 1 ـ الاستفهام الذي يكون بمعنى التّقرير:

خصّص صاحب الكتاب فصولاً لتحليل المعاني النّحويّة في تفاعلها مع المقام، وعيّن تولّد المعاني المخصوصة من ذلك التّفاعل من مثل حديثه عن تولّد:

أ ـ معنيَي التّوبيخ والتّقرير:

فمن ذلك قولك للرّجل:

(1) ـ «أطربا وأنت قِنّسْرِيٌّ[1]

وأنت تعلم أنّه قد طرب لتوبّخه وتقرّره» (الكتاب: III. 176).

ب ـ معنيي التّثبيت والتّوبيخ:

وذلك قولك للرّجل وقد رأيته في حال تلوّن وتنقّل:

(2) ـ أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى؟

«فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له. وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله (المتكلم) مسترشدا عن أمر هو جاهل به

(1) أي الكبير المسنّ الذي أتى عليه الدّهر، والبيت للعجّاج، ... والدّهر بالإنسان دوَاريّ أفنى القرون وهو قنسريّ. (لسان العرب، مادة: قنسر).

ليفهّمه إيّاه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك» (الكتاب، I، 343).

ج ـ معنيي التثبيت والتنبيه.

وذلك قول القائل وقد «رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبّهه:

(3) ـ أقائماً وقد قعد الناس؟

(4) ـ أقاعدا وقد سار الرّكب؟». (الكتاب، I، 341).

وقد ميّزنا معنى التّزجية من معنى الإثبات في الباب الأول في منظومة سيبويه لدى تمييزه الواجب من غير الواجب، كما ميزنا معنى الإثبات من معنى التثبيت استناداً إلى ما ذهب إليه سيبويه من اعتبارات تتصل بمظهر وقوع الفعل في الزمان وجهة اعتقاد المتكلم إزاء ذلك. وقد يحسن أن نلاحظ أن صاحب الكتاب يميّز بين دقائق كثيرة عسيرة الفهم اختلف بشأنها القدامى ولم يتتبّعها المحدثون بالنظر والتقصي.

إن ما يلاحظ لدى سيبويه في تحليله لخروج الاستفهام عن معناه الأصلي يمكن أن يفيدنا في عرضنا لمنهج القدامى في تحليلهم لخروج ألفاظ الإنشاء عن معانيها الأصلية ويتمثل ذلك في:

أولاً: إبرازه في هذه الأمثلة التي ذكرناها في (أ. ب. ج) لهذه المناقضة بين المعنى النحوي المنجز باللفظ من ناحية، والمقام الذي أنجز فيه ذلك اللفظ من ناحية ثانية. يقول صاحب الكتاب «قولك أ...؟ وأنت تعلم.. فأنت في هذه الحال تعلم...» فالاستفهام في جميع الأمثلة المذكورة ورد مقيّداً بأحوال مخصوصة مناقضة له، لأنها أحوال لا تقتضي الاستخبار إذ هي أحوال واجبة الوقوع حاصلة في الخارج غير ممكنة والمتكلم في جميعها يعلم أن المخاطب:

ـ طرب في المثال الأوّل.

ـ متلوّن في المثال الثاني،

ـ قائم في المثال الثالث،

ـ قاعد وقد سار الرّكب في المثال الرابع.

وإذا كان ذلك كذلك فلا يمكن للمتكلم إلاّ أن يكون قد قصد إلى معنى آخر غير معنى الاستفهام المحض. ولا يمكن للاستفهام إلاّ أن يخرج عن معناه الأصلي الحقيقي الموضوع له.

وبذلك يكون علم المتكلم، بما هو مستفهم عنه، هو القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للاستفهام.

ثانياً: أنّ المقام عند سيبويه، لا يتمثل في حال المتكلم فحسب، إذ أن حال المتكلم هي حال سببها علمه وموقفه من حال المخاطب. فالمتكلم والمخاطب كلاهما عنصر من عناصر المقام يقول سيبويه: «فأنت في هذه الحال... وهو عندك في تلك الحال...».

ثالثاً: إلاّ أن حال المخاطب حال مركبة من حالين متناقضتين:

ـ حال ما كان يأتيه من طرب وحال مناقضة تتمثل في شيخوخته وهي تقتضي عكس ما كان يأتيه.

ـ حال تلوّن وتنقّل وهي مناقضة للاستقرار والثبات الطبيعيين.

ـ حال قيام وهي حال مناقضة لحال الناس إذ كانوا قعوداً.

ـ حال القعود المناقضة لحال الرّكب وقد سار...

رابعاً: أنّ في أمر ما سبق ذكره من أحوال لطفاً يدقّ تبيّنه، ويتمثل في أن حال المخاطب مختلفة عن حال المتكلم إذ الأول، أعني المخاطب، يعلم ما هو فيه من حال مناقضة لطبيعة الأحوال المتصلة به، ولكنه ساه أو كالساهي، وأنه غير واع تمام الوعي بما يكتنفه من أحوال، ولو كان واعياً لغيّر

من تلك الحال، أمّا حال المتكلم فهي حال علم بحال المخاطب وعلم بطبيعة الأحوال المتصلة به، ووعي بما بينهما من تناقض، لذلك كان قصده إلى توبيخه وتنبيهه.

ولكنه لم يتّخذ لبلوغ ذلك القصد الألفاظ الموضوعة للتوبيخ والتنبيه، فيكون توبيخه مسلطاً تسليطاً فظّاً، ويكون لفظه عارياً ساذجاً ومباشراً. وإنما عمد إلى إنشاء الاستفهام لتزجية المخاطب وسوقه وحمله على الإقرار بنفسه بما كان فيه من مناقضة لطبيعة الأحوال. والاستفهام هو ألطف طريق لبلوغ تلك الغاية وذلك لأنك بالاستفهام إنما «تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق» (المفتاح، 132). وبما أن انتقاشه في الحقيقة حاصل لك عند قولك:

ـ أطربا وأنت قنّسريّ؟

فإنّ الظاهر هو طلب العلم بما هو في الخارج ليحصل في ذهنك، لكن المقصود في الحقيقة هو طلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهن من سيحصله في ذهنك وهو المخاطب المطالب في الظاهر بالجواب.

فالاستفهام في مثل هذه الجمل معنى نحوي لا يزول عنها، فلا تخلو من معنى الطلب وهو ما عبر عنه سيبويه بالتثبيت والتقرير وسماه في سياقات أخرى تزجية.

أمّا المعنى الثّاني فهو التّوبيخ والتّنبيه.

وقد جمع سيبويه عند تحليله لكل مثال من الأمثلة في (أ. ب. ج).

بين ـ التّوبيخ والتّقرير.

ـ والتّثبيت والتّوبيخ.

ـ والتّنبيه والتّثبيت.

ـ فالتقرير أو التثبيت إنما هو المعنى الذي حصل من الاستفهام بعد عملية التفاعل بين المعنى النحوي والمعنى المقامي النمطي.

ـ والتوبيخ أو التنبيه يمثلان المعنى المقامي المراد باعتباره يسهم مع

التزجية المستفادة من الاستفهام في تغيير حال المخاطب والتّأثير فيه.

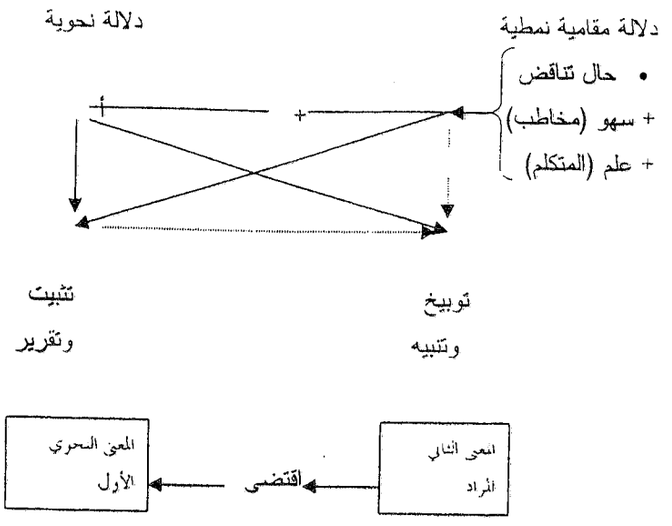

وقريب من هذه الأمثلة المنمّطة خروج الاستفهام عن معناه الأصلي في قولك:

ـ أتضرب زيداً؟ وأنت تدّعي أنّ الضّرب واقع (الكتاب، III، 175). غير أن حال التناقض ضمنية، فكأنه قال أتضربه وقد فعل ما لا يقتضي الضرب؟ أو والحال أنك تعلم أنه ممن لا يضرب؟ ومن ذلك أيضاً ما أطلق عليه سيبويه الاستفهام عن غير الواجب في مثل قولك:

ـ ألست صاحبنا أَوَ لست أخانا؟ إذا أردت التّقرير والتنبيه (الكتاب، III، 187 ـ 188).

فكأنّ في المقام ما يدلّ على ما يناقض تلك الصّحبة وكأنّ فيما أتاه

المخاطب من أعمال دليلاً على سهوه عن حقيقة علاقته بالمتكلم.

ويذهب الكثير إلى أن التقرير والتثبيت في هذا المثال وما شابهه إنّما هو تقرير بما بعد النفي ولكنه في الحقيقة تقرير يمرّ حتماً بعدم إمكان تقرير نفي الصّحبة، فهو نتيجة لنفي عدم الصحبة ـ فالتقرير والتثبيت إنما هو المعنى النحوي للاستفهام في تفاعله مع معنى النفي، وهو معنى نحوي أيضاً، ولكنه ألصق بالمعنى المقامي منه بالمعنى النحوي المتمثّل في الاستفهام.

ألست صاحبنا؟ = 1. أ (تفعل هذا وأنت صاحبنا؟ إذن) لست صاحبنا؟.

2. أ لست صاحبنا؟

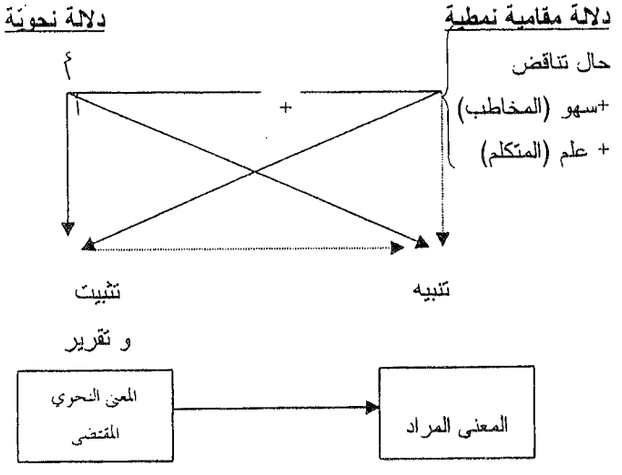

2 ـ 2 ـ الاستفهام الذي يكون بمعنى الأمر وما يكون بمنزلة الأمر:

وقد أورد سيبويه نوعاً ثانياً من الاستفهام الذي يدخله معنى ثان دون أن يزيله عن معناه الأصلي الطلبي، وذلك عند اتصال الفعل الوارد بعد حرف الاستفهام بما يسم عدم وجوبه من مثل النون الثقيلة أو الخفيفة فـ «قولك:

ـ أتخبرنّي فيه معنى «افعلْ»، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب» (الكتاب: III، 516).

وهي في الحقيقة أفعال مرتبطة بمقامات معيّنة يكون فيها المتكلم في حال يقصد فيها الأمر أو العرض أو الالتماس بحسب مكانة المخاطب، فيتّخذ لإنشاء مثل هذه المعاني معنى الاستفهام ويلحق بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة وهي توكيد فيدخل الاستفهام بالتوكيد معنى أقوى من معنى الاستفهام، وهو الأمر أو العرض أو الالتماس. فكأنك بإلحاقك النون المؤكدة بالأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام أكدت رغبتك في حصول ما هو في الخارج وانتقاشه في ذهنكَ وربّما فهمنا من كلام سيبويه أنّ الاستفهام باعتباره معنى نحوياً لا يخلو في أيّ مقام أنجز فيه من تضمّن لعمل الأمر فكأنّ الاستفهام متضمن بذاته لمعنى الأمر، يشترطه ويقتضيه، و«ذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت» (الكتاب، III، 513). ثم إن تلك الدلالة قد توسم بلفظ النون المؤكدة الداخلة على الفعل الوارد بعد حرف الاستفهام فيدل ذلك بالضرورة على الأمر وقد يقوى معنى الأمر المفيد للعرض إذا ورد الفعل منفيّاً في مثل قولك:

هلاّ تقولنّ «وهذا أقرب لأنك تعرض فكأنك قلت «افعلْ» لأنه استفهام فيه معنى العرض» (الكتاب، III، 514).

على أن معنى الأمر الذي ولّد منه العرض في مثل هذه التراكيب معنى غير مقامي لأنه لا يزول عنه، ويبدو أن عدم زواله عنه أدّى إلى طمس ما فيه

من معنى الاستفهام فاعتبرت هلاّ وألا وألاّ حروفاً بسيطة دالّة على الأمر سواء أكان عرضاً أم تحضيضاً[1] أم التماساً بحسب المقام ومكانة المخاطب منك. فكأنّ الأمر معنى متلوّن بحسب المقام وموقع المستفهم عنه المطلوب وقوعه، إذ قد لا يفيد تحضيضاً ولا عرضاً ولا التماساً عندما يكون المطلوب في مقام عسير المنال من مثل قولك:

ـ ألا ماء! أو قولك:

ـ هل من خِلٍّ وَدُودٍ!

فيستفاد من ذلك معنى التّمنّي.

وخلاصة ما نذهب إليه في تأويل خروج الاستفهام عن معناه الأصلي في مثل هذه الأبواب أن في الاستفهام عموماً معنى ضمنياً كامناً فيه بالتضمن وهو الأمر، وأنه قد يرد في الذكر أو في المقام ما ينقله من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، ولكن معنى الأمر متلون بحسب المقامات والأحوال وموقع المطلوب من المتكلم فيفيد معنى العرض أو الالتماس أو الأمر أو التحضيض أو التمني. فكأننا إزاء عمليتين اثنتين:

ـ عملية أولى تتمثل في أن الاستفهام يدخله معنى الأمر.

ـ عملية ثانية تتمثل في ترسّخ معنى من معاني الأمر بحسب المقام ترسّخاً قد يطمس بقية باقية من معنى الاستفهام الأول أو يكاد ويكون ذلك خاصة عند التقاء حرفي الاستفهام والنفي، بحيث يصبحان كالحرف الواحد الذي يعتبر بسيطاً ودالاً على معنى مغاير للاستفهام والنفي معاً.

(1) التحضيض في مثل قولك ألاّ زيداً وهلاّ زيداً «على إضمار الفعل» وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر (ن. الكتاب، I، 98).

2 ـ 3 ـ خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي خروجاً تامّاً بما يمهّد له من اللّفظ:

وهو باب مختلف عن الأبواب السابقة لأن الاستفهام فيه تندثر آثاره اندثارا فلا يبقى من معناه شيء قليل أو كثير وذلك من مثل قولك:

أ ـ سواء عليّ أبِشْرا كلّمت أم زيداً.

ب ـ ما أبالي أزيداً لقيت أم عمرا.

ج ـ ما أدري أزيد ثمّ أم عمرو.

د ـ ليت شعري أزيد ثمّ أم عمرو.

فهذا مما يتخذ للدلالة على غير الاستفهام مما هو ممهّد له باللفظ قبل ذكر حرف الاستفهام وهي ألفاظ تصدّرت الجمل وبنى عليها الكلام فأفادت هذه العناصر العاملة في جملة الهمزة:

ـ التسوية في (أ).

ـ عدم المبالاة في (ب).

ـ عدم اليقين في (ج).

ـ التّمنّي في (د).

ولا شك أن السّرّ في ذهاب ريح الاستفهام زحزحة لفظه عن الصدارة في هذه الجمل وخروج الهمزة عن موضعها.

و«قد جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» (الكتاب، III، 170). فالاستفهام في الجمل السابقة الذّكر جرى على ما ذكرنا من معان كما جرى النداء هنا على الاختصاص، «لأنك لست تناديه وإنما تختصه فتجريه على حرف النداء لأنّ

النداء فيه اختصاص، فيشبّه به للاختصاص لأنه منادى» (السّيرافي، هامش الكتاب III، 170).

وإذا كان الاختصاص معنى لا يخلو منه النّداء في الأصل، إذ النّداء فيه اختصاص، فإنّ التّسوية معنى لا يخلو منه الاستفهام في الأصل عند تصديرك لحرف الاستفهام ومعادلته بالمعادل «أم». «وإنّما جاز حرف الاستفهام لأنّك سوّيت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت: أزيد عندك أم عمرو...؟» (الكتاب، III، 170).

والتسوية في كل هذا معنى نحوي منجز بألفاظ التّسوية ومحقّق بـ (أم) وهو حرف معادل للهمزة يفيد التّسوية بالوضع. (السابق، 171).

والحاصل من كلّ هذا أنّ سيبويه لم يخلط بين المعاني النحوية وما تختزله عند الإنجاز من معان مقامية متغيرة، فاتخذ له منهجاً ينبني على أن المقام منعكس انعكاساً دقيقاً في الأبنية النحوية المنجزة، بحيث تكون المعاني المقامية هي ذاتها معاني النحو المتمثلة في خصوصيات التركيب والإعراب، وبذلك تكون المعاني المقامية هي المعاني النحوية التي تقتضيها الأحوال المختلفة في النشاط اللغوي. وقد عرضناها في فصل المعاني البلاغية من باب الدرس البلاغي لأن البلاغة لم تنفصل من النحو في منظومة سيبويه وهي المنظومة التي تمثل النظرية اللغوية العربية القديمة عموماً. إن المعاني البلاغية في هذه المنظومة هي المعاني التي سمّاها الجرجاني «ثواني» وهي الأغراض التي سعى سيبويه إلى تنميطها لبيان اختصاص النحو باستيعابها والدلالة عليها. وقد حاولنا تحليل منهجه في ضبط هذا التفاعل بين المعنى النحوي «الأول» والمعنى النحوي المقامي المراد بما نظن أننا استقيناه من ملاحظاته التي أوردنا أهمها. وقسمنا دراسته لخروج الاستفهام عن معناه النحوي الأصلي إلى ما يكون له من معان نحوية ثوان، وقد وردت مشتتة في الكتاب، إلى ثلاثة أقسام أساسية:

أولاً: قسم من الكلام يكون الاستفهام فيه مفيداً لمعنى التّنبيه والتقرير

والتثبيت وهما بمعنى واحد، وهو حمل المخاطب وتزجيته إلى الإقرار بأنّ ما حصل منه ليس ممّا تقتضيه طبيعة الأحوال.

فالتقرير معنى حاصل من:

1 ـ علم المتكلّم بقيام المخاطب بالفعل في حال لا تقتضي القيام به، ويدل على ذلك ما يجري من الذّكر وما يُرَى من الحال.

2 ـ الاستفهام المتعلّق لا بالفعل إذ يعلم كلّ من المتكلّم والمخاطب حصوله، وإنما بالفعل في علاقته بالحال المذكورة أو الضمنية التي يدل عليها المقام.

فالاستفهام معنى نحوي أوّل والتّقرير أو التّثبيت معنى نحوي ثان مختزل للمقام. أما التوبيخ أو اللوم أو الردع أو غيرها فهي معان بلاغية لا تتحدّد إلاّ بمعرفة حقيقة المقام المعيّن ومختلف الملابسات المرتبطة بعلاقة المتكلم بالمخاطب وعلاقة الحدث بسائر الأحداث والأوضاع الخاصة أو العامة التي تكتنفه.

إن معنى الاستفهام لا يناقض في الحقيقة المقام إلاّ ليولّد منه بطريق لطيفة خفيّة غير مباشرة معنى ثانياً. فالمعنى الحاصل بالاستفهام في ذلك المقام ولّد التّقرير والتّثبيت وهما معنيان نحويان يسهمان في تكريس الغاية البلاغية الحقيقية المتمثلة في حمل المخاطب على الانتقال من حال إلى حال بواسطة النحو وأحكامه ومعانيه التي تمثل أسرار البلاغة الحقيقية. وقد لاحظنا أن سيبويه يستعمل التقرير بمعنى التثبيت والتزجية لا بمعنى الإثبات كما سيذهب إلى ذلك بعض خلفه من النحاة والبيانيين.

ثانياً: قسم ثان يرجع بالأصل إلى ما بين الاستفهام والأمر من علاقة استرسال إذ كلاهما طلب، وينطلق من مبدإ أن الاستفهام يتضمن بالقوّة معنى الأمر، ثم إن لفظ الاستفهام يلحق به من الذِّكْرِ أو يعرض له من الحال ما يبعث الروح في ذلك المعنى الكائن بالقوة من مثل النون الخفيفة أو الثقيلة، أو حال يكون فيها المستفهم عنه مما يمكن للمخاطب أن يجيب عنه بالفعل لا

بالقول، وذلك إذا كان في متناول يده فيكون المراد بالاستفهام العرض أو الالتماس وهما درجتان من درجات الأمر يختلفان عنه بحسب منزلة المتكلم من المخاطب، وهما إلى ذلك معنيان نحويان ولّدهما الاستفهام المختزل لأحوال المقام. والاستفهام معنى نحوي مكوّن أساسيّ للمعنى الثاني وعنصر من عناصر بلاغة الكلام ولطفه.

وقد يتفاعل المعنى النّحوي المتمثل في الاستفهام مع النفي وهو معنى نحوي ثان فيتولد من هذين المعنيين الأصليين معنى نحوي ثالث يكون تحضيضاً أو عرضاً، ويأتلف لأدائه لفظ الاستفهام مع لفظ النفي ليكونا لفظاً واحداً من مثل ألاّ أو هلاّ أو ألا وهي أدوات تنزع بائتلافها إلى الاستقلال بمعانيها المولّدة فتفقد شيئاً فشيئاً أصل تركيبها وتعتبر أدوات بسيطة.

ثالثاً: قسم ثالث تزول منه رائحة الاستفهام وتعوّضها دلالة التّسوية. وإنّما يزول الاستفهام من هذا النّوع من الجمل لأنّ ألفاظ الاستفهام قد زُحْزِحَتْ عن موضعها في صدارة الكلام، وهو الموضع الذي اعتبرناه المحدّد لمعنى الكلام، وقد عوّضت لفظ الاستفهام في موضع الصّدارة ألفاظ مختلفة هي التي تفيد التّسوية أو عدم المبالاة أو عدم اليقين أو التّمنّي.

لقد اتّخذنا من دراسة الاستفهام في خروجه عن معناه الحقيقي مثالاً لبيان منهج سيبويه في تحليل وجوه ذلك الخروج، و وهو منهج نعتقد أنّ سيبويه اتبعه أيضاً في معالجة سائر المعاني الإنشائية من مثل الأمر والنّهي والنّداء لدى خروجها عن معانيها الأصليّة. وقد عرضنا لبعض ذلك في الباب الأوّل عندما لاحظنا أنّه يعتبر الإغراء من الأمر والتّحذير من النّهي وكذلك الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل دعاء لأنّه استعظم أن يقال أمر ونهي.

وعرضنا كذلك لخروج ألفاظ النّداء لإفادة معاني الاستغاثة والنّدبة والتّعجّب وألمعنا إلى قياس انتقاله إلى معنى الاختصاص بانتقال الاستفهام إلى معنى التّسوية (ن. أعلاه ص 414).

وإنّما بدأنا ببيان منهج سيبويه في تحليل التّفاعل بين المعاني النّحوية للإنشاء والمعاني النّحوية المقاميّة النّمطيّة التي ينجز فيها، وما يتولّد عن هذا التّفاعل من المعاني لأنّ في ذلك تمهيداً لفهم كثير ممّا وقع فيه القدامى بعد سيبويه من اختلاف واضطراب في معالجة هذه الظاهرة. والأغلب في ظنّنا أنّ ذلك يعود في الحقيقة إلى اختلاف في تأويل مذهب سيبويه ومنهجه في تحليل هذه المعاني النّحويّة الخصوصيّة.

3 ـ المعاني الثّواني للاستفهام عند النّحاة بعد سيبويه:

عُنِيَ النّحاة بعد سيبويه بدراسة المعاني الثّواني للاستفهام وقد توصّلوا إلى وضع مقامات نمطيّة بيّنوا من خلالها أنّ لفظ الاستفهام قد يوزّع إلى:

ـ استفهام يفيد التّقرير والتّوبيخ.

ـ واستفهام يفيد الأمر وما يكون بمنزلته.

ـ واستفهام يفيد التسوية.

وهي تمثّل عموماً الأبواب التي اعتمدناها عند تحليلنا لمنهج سيبويه في دراسة المعاني النحويّة الثواني التي يفيدها الاستفهام. وقد نزعوا منازع مختلفة في تحليل هذه المعاني وبيان تولّدها من المعنى النّحوي الأصلي في تفاعله مع ما ينجز فيه من مختلف المقامات. ولئن اتّفقوا في تحليل معنى التّسوية معيدين تقريباً ما ذهب إليه سيبويه بشأنه (المقتضب، III، 297)، أو مضيفين بعض الأحكام التّركيبية المتّصلة بها من مثل ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ الضّابط لهمزة التّسوية أنّها الهمزة الدّاخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها (مغني اللّبيب، I، 17)، فإنّهم فيما عدا ذلك اختلفوا اختلافاً لا تخلو منطلقاته وأسسه من بعض الاضطراب.

ويتجلّى ذلك في تحليلهم لمعنيي التّقرير والتّوبيخ بصفة خاصّة وفي تحليل معنى الأمر وما يكون بمنزلته بدرجة أقلّ.

3 ـ 1 ـ معنى التقرير والتوبيخ:

رأينا أنّ سيبويه يجمع بين هذين المعنيين باعتبار الأوّل معنى نحوياً والثّاني معنى نحوياً مقامياً استلزمه الأوّل.

ويمكن تقسيم مذهب النّحاة بعد سيبويه إلى اتّجاهين على الأقلّ:

أ ـ اتّجاه يمثله كلّ من المبرّد والرّضي.

ب ـ اتّجاه ثان يُمثّله ابن هشام.

والاتجاه الأوّل هو اتّجاه نجد لدى أصحابه أحياناً جمعاً بين التّقرير والتّوبيخ. فالمبرّد يذهب إلى أنّ «الهمزة تفيد التّوبيخ والتّقرير» (المقتضب، III، 292). وهذا مذهب مطابق لمذهب صاحب الكتاب كما رأينا، وقد يقتصر في سياق آخر، استناداً إلى مثال شبيه بمثال سيبويه، على ذكر معنى التّوبيخ وذلك قولك:

ـ «أسكوتا والنّاس يتكلّمون؟ توبّخه بذلك» (المقتضب، III، 289).

وإذا التّوبيخ معنى مختلف عن معنى التّقرير إذ يورد ما يفيد التّقرير دون التّوبيخ، وذلك قولك:

ـ «أما زيد في الدّار؟» (السّابق).

ثمّ إنّنا نجده يقابل بنوع من التّعميم بين الاستفهام المحض من ناحية واستفهام التّقرير والتّعجّب والإنكار من ناحية ثانية (السّابق 307)، مفرداً التّقرير بمكان حيناً، جامعاً بين التّعجّب والإنكار حيناً آخر. (السّابق، 308). وهو في كلّ ذلك لا يحدّد المراد بمعنى التّقرير، ولا يعيّن له تركيباً خاصّاً إذ يستخلصه من الاستفهام المنفي وغير المنفيّ. وهو يجمع أيضاً بين التّوبيخ والإنكار باعتبارهما معنيين لمثال سيبويه:

ـ أقياما وقد قعد النّاس؟ ملاحظاً أنّك «لم تقل هذا سائلاً، ولكن قلته موبّخاً منكراً لما هو عليه» (المقتضب، III، 228). وهو في ذلك يستخدم الإنكار بمعنى التّوبيخ، دون أن يقحم ما يشترطانه من معنى التّقرير والتّثبيت.

وحاصل هذا أنّ المبرّد يجمع بين التّقرير والتّوبيخ حيناً ويفصل بينهما أحياناً ولا يحدّد معنى التّقرير ولا يسعى في كل ذلك إلى وضع منهج واضح يدقق تولّد هذه المعاني النحويّة المقاميّة النّمطيّة.

وشبيه بهذا المذهب ما نجده لدى الرّضيّ من اضطراب في تحديد معاني الاستفهام الثّواني وضبط طرق تولّدها.

وهو كالمبّرد ينطلق من مبدإ عام يقابل فيه بين الاستفهام المحض واستفهام الإنكار ـ وهو أيضاً يربط بين معنيي التوبيخ والاستفهام ليولّد منهما قاعدة تتمثل في إضمار الفعل قياساً (شرح الرّضي، I، 331).

وهو إلى ذلك، يميّز التّوبيخ من التّقرير فـ «ـ قد يكون الاستفهام للتّوبيخ أو للتّقرير إذا دخلت همزته على جملة منفيّة» (شرح الرّضي: IV، 391). وفي هذا نزعة إلى التّقعيد والضّبط والبحث في علاقات ثابتة تربط بين اللّفظ والمعنى المولد منه. ولكن إذا كان التّوبيخ مختلفاً عن التّقرير فإنّ في هذه القاعدة بعض الاضطراب إذ الاستفهام مع النّفي يمكن أن يفيد، لديه، التّوبيخ كما يمكن أن يفيد التّقرير.

أ + نفي؟ ⟵ توبيخ.

أ + نفي؟ ⟵ تقرير.

وممّا يؤكّد هذا الاضطراب ما يذهب إليه الرّضيّ نفسه في موضع آخر من شرحه، حيث يعيد بناء القاعدة السّابقة بناء مخالفاً للسّابق، ويسعى إلى تفسير معنى التّقرير فيعتبر أنّ «الهمزة إذا دخلت على النّافي فلمحض التّقرير أي حمل المخاطب على أنْ يقرّ بأمر يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النّفي إثبات» (شرح الرّضيّ: IV، 446).

فالهمزة مع النّفي لمحض التّقرير وهو حمل المخاطب... أي تزجية وطلب.

ـ وهي في الحقيقة للإنكار.

ـ وإنكار النّفي إثبات.

فمحض التقرير لديه تزجية المخاطب وسوقه إلى الإقرار بأمر يعرفه ولا تدلّ حاله على أنّه يعرفه، فهو طلب وتثبيت وليس إثباتاً وتحقيقاً. وقد تزداد الأمور اختلاطاً إذا أضفنا إلى هذا ملاحظاته بشأن حرفي الاستفتاح (ألا) و(أما) فهما لديه حرفان «يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكأنهما مركّبان من همزة الإنكار وحرف النّفي والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات» (شرح الرّضي: IV. 421). وإنّما «ركّب الحرفان (الهمزة والنّفي) لإفادة الإثبات والتحقيق فصارا بمعنى (إنّ)» (السّابق).

فيكون الحاصل ممّا سبق:

ـ أ + نفي ⟵ توبيخ.

ـ أ + نفي ⟵ تقرير (بمعنى التزجية والطّلب).

ـ أ + نفي ⟵ إنكار (وهي أي الهمزة في الحقيقة للإنكار).

ـ أ + نفي ⟵ إثبات (إنكار النّفي إثبات).

ـ أ + نفي ⟵ إثبات وتحقيق (بمعنى إنّ).

ومن مظاهر هذا الاضطراب أنّ الرّضي يعتبر الهمزة تارة حرف إنكار وكأنّها موضوعة لذلك المعنى، فهي همزة الإنكار.. والإنكار نفي، ونفي النّفي إثبات.

ـ «أ» إنكار (نفي) + نفي ⟵ إثبات.

وتارة يعتبر الإنكار معنى محصّلاً من التقاء حرف الاستفهام وحرف النّفي.

ـ «أ» (؟) + نفي ⟵ إنكار وتوبيخ.

ومعنى الإنكار، إلى ذلك، ليس معنى مختصّا بهمزة الاستفهام، إذ هو معنى يدخل ما الاستفهامية كما يدخلها معنى التّحقير ومعنى التّعظيم (شرح الرّضي، III، 49). ولكنّها معنى مستخلص من المقام فحسب ولا علاقة له بما سبق من ضوابط.

ومهما يكن فإنّ لدى الرّضي نزعة واضحة إلى محاولة تقنين هذه الظواهر وضبطها وإيجاد أحكام لها تصل بين اللّفظ والمعنى وهي نزعة أخذها عن سابقيه من مثل ابن السّرّاج والمبرّد.

فابن السّرّاج قارب بين معنيي التّقرير والإيجاب وانتهى إلى أنّه: «إذا أدخلت على ليس ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها (أَحَدٌ)، لأنّ (أحداً) إنّما يجوز مع حقيقة النّفي» (عن برهان الزّركشي، II، 333). وواضح ما في كلامه من احتراز يتمثّل في اعتبار الإيجاب معنى يدخل التقرير دون أن يذهب ريحه. ولعلّ ملاحظة ابن السّراج كانت ممهّدة للكثير من المذاهب التي اعتبرت التقرير إثباتاً وإيجاباً وتحقيقاً.

وشبيه بهذه النّزعة إلى تقنين خروج الاستفهام إلى التّقرير ما نجده لدى صاحب المقتضب. فقد اعتنى في جملة:

ـ أقياما وقد قعد النّاس؟

بعد ملاحظة ما تشتمل عليه من توبيخ وإنكار، بمعنى إضمار الفعل ونيابة المصدر عنه، فهو لديه إضمار متأتّ من الحال مناسب لمعنى التوبيخ المولّد من الاستفهام، و«لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار لأنّ الفعل إنّما يضمر إذا دلّ عليه دالّ» (المقتضب، III، 228) ويكون ذلك الدّال إمّا ذكراً باللفظ أو حالاً حضوريّة إذ «المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدلّ عليها أو كان بالحضرة ما يدلّ على ذلك» (السّابق). وهذا المذهب في محاولة تقعيد بعض الظّواهر التركيبيّة الخاصّة واستخراج ما يناسبها من دلالة، مذهب اختصّ به النّحاة. ومن الطّريف أن نجد بعضهم

يربط بين هذا الأضمار للفعل وبين المعنى المقامي المولّد منه في الاستفهام فيستغلّ ملاحظات المبرّد لبيان ما بين التركيب والدلالة من علاقة. فالرّضيّ ينتهي إلى وضع ضابط يتمثل في أنّه «من المصادر الواجب حذف فعلها قياساً كلّ ما كان توبيخاً مع استفهام» (شرح الرّضي: I، 331) وهو إذ يذكر هذه القاعدة فإنّه يمثل لها بجملتين من نوع ما ذكره المبرّد وذكره قبل ذلك سيبويه وهما:

ـ أمكرا وأنت في الحديد؟

ـ أقياما وقد قعد النّاس؟

والطّريف أنّ الرّضي يبني قاعدة نحويّة تركيبيّة استناداً إلى المعنى المقامي والمعنى النّحوي.

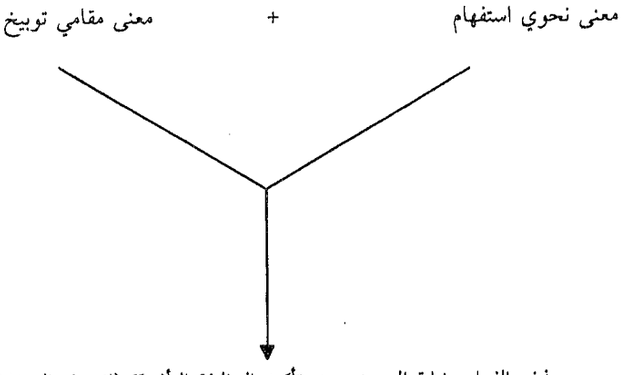

وهو يعلّل ما ذهب إليه من تعميم لهذا الحكم بأنّ موضع الاستفهام مع التوبيخ إنّما وجب حذف الفعل فيه حرصاً على انزجار الموبّخ عمّا أُنكر عليه (السّابق) وذلك بالبناء على الصّفة التي يوبّخ من أجلها إبرازاً لما كان عليه من

حال، فكأنّ في حذف الفعل نوعاً من إبراق اللفظ واختزاله. وكذلك فإنّ العناية لم تكن بالأزمنة فحذف اللفظ المختصّ بالدّلالة عليها وهو الفعل واقتصر على الحدث الذي كان متصلاً في الحال المتمثل في المصدر المنصوب.

أمّا الاتّجاه الثّاني الذي يمثّله ابن هشام فهو مذهب جمع فيه صاحبه خلاصة ما توصّل إليه النّحاة من ضبط وتقنين لظاهرة معاني النّحو في تفاعلها وائتلافها واختلافها وتولّد بعضها من بعض. واستعان في ذلك باستقراء ما توصّل إليه النّحاة المفسّرون من تحليل وتفصيل لمعاني القرآن الكريم[1]. وقد أدّى به ذلك إلى تجزئة المعاني الثّواني للاستفهام. فالهمزة تخرج عن معناها الأوّل الأصليّ وترد لثمانية معان (مغني اللّبيب، I، 17 ـ 18) وهي:

ـ الإنكار الإبطاليّ.

ـ الإنكار التّوبيخيّ،

ـ التّقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه. (السّابق، I، 18).

ـ والتّهكّم نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: 87].

ـ والتّعجّب نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾؟ [الفرقان: 45].

ـ والاستبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: 16].

ـ والأمر.

ـ والتّسوية.

(1) وهو ما يبرز من خلال استشهاده المتواتر بتفسير الزّمخشري وغيره ممّن عني بتفسير القرآن وإعجازه.

ولئن حلّل ابن هشام معاني الإنكار الإبطالي، والإنكار التّوبيخي والتّقرير، ووضع لها ضوابط نحويّة، فإنّه اقتصر على مجرّد الذّكر لمعاني التهكّم والتّعجّب والاستبطاء مع إيرادٍ لمثال من القرآن لكلّ منها.

فمن ضوابط همزة الإنكار الإبطالي أنّها «تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع، وأنّ مدّعيه كاذب». (السّابق، 17).

ومن ضوابط همزة الإنكار التّوبيخي أنّها «تقتضي أنّ ما بعدها واقع وأنّ فاعله ملوم» (السّابق).

على أنّ الآيات التي مثّل بها ابن هشام لكلّ من المعنيين تبرز اختلاطهما وتبيّن أن مفهومي «الإبطالي» و«التّوبيخي» إنّما يُستند في ضبطهما إلى التّأويل الذي لا يخلو من هشاشة وضعف. ذلك أنّه يورد تحت معنى الإنكار الإبطالي أمثلة كثيرة منها قوله تعالى:

ـ ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾ [الطور: 15].

ـ و: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: 12].

وممّا يورده تحت معنى الإنكار التّوبيخي قوله تعالى:

ـ ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: 95].

ـ و﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40].

كما يلحق بهذا النّوع قول العجّاج:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟

وقد اعتبره غيره تقريراً وتوبيخاً.

وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك ما مثّل به لمعنى التّقرير الذي يكون في قولك:

ـ أضربت زيداً؟

ـ وأأنت تضرب زيداً؟

وما افْتَرَض من ردود واعتراضات على مثل هذه التّقسيمات حيث يقول: «فإن قلت: ما وجه حمل الزّمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] على التّقرير؟ قلت: قد اعتذر عنه بأنّ مراده التّقرير بما بعد النّفي، لا التّقرير بالنّفي، والأوْلى أن تحمل الآية على الإنكار التّوبيخي أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيّها المنكر للنسخ...» (مغني اللّبيب، I، 18).

تَبَيَّن لنا:

1 ـ أن ابن هشام قد انتهى إلى التخيير بين الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، وهو ما يدل على عدم وجود فرق حقيقي واضح بينهما.

2 ـ أنه لا فرق، في اعتقادنا، بين معنى الاستفهام في قوله تعالى:

ـ ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[2].

وقولك لمن تعلم أنه ضرب زيداً:

ـ أتضرب زيداً؟

ـ أو أضربت زيداً؟

ولا داعي إلى اعتبار المعنى في المثال الأول إنكاراً توبيخيّاً أو إبطاليّاً واعتبار المعنى في المثاليين الثاني والثالث تقريريّاً.

3 ـ أنّ ما مثّل به ابن هشام لمعاني التهكم والتعجب والاستبطاء يدلّ دلالة واضحة على أنها معان تنبني أيضاً على التأويل المتولد عن المعنى النحوي الثاني الحقيقي وهو التقرير والتثبيت (ن. الأمثلة أعلاه).

(1) البقرة، 106.
(2) الصافات، 95.

إنّ ما ذهب إليه ابن هشام يدلّ على نزعة لديه واضحة إلى الجمع والتجزئة والتقسيم وتأويل المعاني النحوية المنبنية على مختلف المعطيات النحوية الصرفية والمعجمية والإعرابية تأويلاً يقوم على استخراج معان أخرى ترتبط بالمعاني النحوية بطريق الاستلزام أو الاقتضاء أو التشارط.

والظاهر أن هذا المذهب هو الذي ترسّخ بعد ابن هشام فاعتمده المحدثون في مؤلفاتهم البلاغية أو المتصلة بالمعاني البلاغية للأدوات النحوية أو الأساليب التركيبيّة[1].

3 ـ 2 ـ الاستفهام الذي يراد به الأمر وما يكون بمنزلته من مثل العرض والتحضيض والتمنّي:

والخلاف بين النحاة في دلالة الاستفهام على هذه المعاني النحوية الثواني أقلّ حدّة وأخفّ اضطراباً. فهم في الأغلب الأعمّ يعولون في ذلك على آراء الخليل وسيبويه.

وإذا ما استثنينا رأي ابن هشام في دلالة الاستفهام على صريح الأمر ضمن ما بوّبه من المعاني الثمانية للهمزة دون تحليل لذلك(مغني اللبيب، I، 18). فإنّ سائر النحاة لم يخوضوا في هذه المسألة إلاّ استنادا إلى تركيب حرفي الاستفهام «الهمزة» و «هل» مع حروف النفي، وهو ما يؤدي إلى إئتلاف في حرف واحد غالبا ما اعتبروه بسيطا من مثل «هلاّ» و «ألاّ» و «ألا».

وقد اعتبروا أنّ «ألاّ» تجيء حرف تحضيض وتكون بمنزلة(هلاّ) وهو رأي الخليل(شرح الرّضيّ، IV، 421).

وتكون كلّ من «أمَا» و «ألاَ» للعرض، إذ تختصان بالجملة الفعلية

(1) ن. على سبيل المثال: معجم الأدوات النحوية، محمد التونجي. وجواهر البلاغة، أحمد الهاشمي.

(السابق). وميّزوا العرض من التّخصيص بكون الأوّل طلبا برفق والثاني طلبا بإزعاج وحثّ (مغنى اللّبيب، I، 69).

ومن المعاني النّحويّة التي تدلّ عليها الهمزة المركّبة مع النّفي معنى التّمنّي (مغني اللبيب، I، 69)، وإنّما اعتبروا «التّمنّي في معنى الأمر»(شرح المفصّل، IX، 37). ودلالة الاستفهام على معنى التّمنّي هو في الحقيقة معنى استندوا فيه إلى مذهب سيبويه.

إنّ الغالب على منهج النّحاة في هذه الأبواب سعيهم إلى إيجاد مقاييس نحويّة صرفيّة ومعجميّة وإعرابيّة تسهم في تحديد المعنى النّحوي وتخصيصه. لذلك عمدوا إلى محاولة ضبط نوع الجمل التي تدخل عليها هذه الحروف وتحديد زمان أفعالها إن كانت فعلية وإعراب أسمائها إن كانت اسمية(شرح الرّضي، IV، 421 و442). ذلك أنّ التّصريف معنى كما أنّ الإعراب معنى وكلاهما يسهم في تحديد المعنى النّحويّ المراد. ومن ذلك أنّ (هلاّ) «معناها إذا دخلت في الماضي التّوبيخ واللّوم على ترك الفعل. ومعناها في المضارع الحضّ على الفعل والطّلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر»(شرح الرّضيّ، IV، 442).

إنّ الأشكال النّحوية بمختلف مستوياتها سواء كانت صرفية (تصريفيّة واشتقاقية) أو معجميّة أو إعرابيّة وما تفيده من مقولات دلالية مناسبة كانت إلى جانب المقام دليل النّحاة في استخراج المعاني النّحويّة الثّواني المخصوصة التي تمثّل مراد المتكلّم وقصده.

4 ـ مذهب أهل البيان والأصوليّين في تحديد المعاني الثواني للاستفهام.

درج البلاغيون في ذلك على الانطلاق من مبدإ عام يتمثّل في أنه متى امتنع إجراء أبواب الإنشاء على الأصل تولّد منها معان بحسب المواقع وقرائن

الأحوال. (مفتاح العلوم، 50، 132). وقد سعوا إلى تطبيق هذا المبدإ على مباحث الاستفهام والأمر والنهي والتمني والنداء. وتميز منهجهم عموما بتحليل المقام وتتبّع قرائن الأحوال المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للوصول إلى المعنى الثاني المراد.

والأصوليون لم يخالفوا ذلك في العموم، ولكنهم عادة ما يقيّدون قرائن الأحوال بالمقاصد الشرعية وبأسرار التكليف(الموافقات، I، 23). فكانت مقاصد الشريعة وما تشتمل عليه من أسرار التكليف تمثل لديهم القرينة الأساسية التي ينبغي أن تجتنى على أساسها المعاني، هذا إضافة إلى تعلقهم بما سموه «آدابا شرعية وتخلقات حسنة» في تسمية مايصدر عن الله عزّ وجلّ من معان (الموافقات، II، 103).

فلئن كانت دراسة أهل البيان لمعاني الإنشاء دراسة للكلام عامة فإنّ الأصوليين عمدوا إلى دراسة خطاب مخصوص هو القرآن في مقامات خاصة وسياقات مقيّدة، وذلك لأجل غايات خاصة أيضا تتمثل في تحديد أحكام الشريعة، فكانت عنايتهم بالأمر والنهي لذلك أوفى وأوفر من غيرهما من أنواع الإنشاء.

وقد درس هؤلاء وأولئك ما قد يتفرّع عن معنى الاستفهام الأصلي من معان بحسب المواقع والسياقات وقرائن الأحوال. وأثاروا مسائل من أهمها ما يتّصل بدلالة الاستفهام على التقرير والتّوبيخ.

4 ـ 1 ـ معنى التقرير والتوبيخ:

بيّنا ما شاب آراء النحاة بعد سيبويه من اضطراب في هذا المجال منعهم من وضع ضوابط دقيقة وأوقعهم في كثير من الخلاف والتردّد.

والظاهر أن ذلك قد انتقل إلى الدرس البلاغي فكان له أثره المباشر في عمل أهل البيان والأصوليين إذ لاحظوا ما وقع فيه أهل الصناعة من اضطراب

في تحديد منهج دقيق لتولّد المعاني الثّواني المخصوصة، ولكنهم لم يستطيعوا التخلص من ذلك لما تميز به تفكيرهم وعملهم من نزعة عامة إلى الإتباع. فابن وهب الكاتب يقسم الاستفهام عند خروجه عن معناه الأصلي إلى:

ـ «مايكون سؤالا عمّا تعلمه ليقرّ لك به فيسمّى تقريرا.

ـ ومايكون ظاهره الاستفهام ومعناه التوبيخ». (البرهان في وجوه البيان، 136). وكأنّ التقرير يخلو من التوبيخ أو كأن التوبيخ لا يشترط التقرير... فهو يفصل بين معنيين لا يمكن الفصل بينهما في اعتقادنا. وقد رأينا أن سيبويه جمع بينهما باعتبارهما متشارطين حسب تأويلنا. والملاحظ أن ابن وهب لم يعلل رأيه ولم يحلل شيئا مما ذهب إليه ولم يمثّل إلا للنوع الثاني، ولعله بذلك قد أراد أن يتحاشى التمثيل لمعنى بقي غامضا في ذهنه مختلطا بالنوع الثاني المتمثّل في التّوبيخ.

ويبدو أن الغموض الذي شاب مفهوم التقرير قد تواصل لدى المتأخرين من أهل البيان وهو ماجعل التفتازاني يسعى إلى تحديده وضبطه فالتقرير عنده: «قد يقال بمعنى التحقيق والتثبيت، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه» (المطوّل، 236). وهو بهذا يضيف كلمة التحقيق كأنما يريد أن يفسر بها كلمة التثبيت. ثم إنه من جهة ثانية لا يحسم في الأمر ولا يبين أي الاتجاهين مما ذكر يفضل ويختار. ثم إنه من جهة ثالثة يشعرنا بنزعة إلى التوفيق بين اعتبار الهمزة للإنكار، أو اعتبارها للتقرير، فيلاحظ أنه«قد يقال إن الهمزة للإنكار، وقد يقال إنها للتقرير وكلاهما حسن» (السابق، 237). وذلك دون بيان مذهب واضح يجمع بينهما أو يفرق ويفصل. ولا ندري في نهاية الأمر إن كان كلاهما حسنا في حال اجتماع أو في حال افتراق وطلاق.

على أنه أحيانا قد لا يخلو سعيه إلى ضبط موضع التقرير من لطف ودقة إذ يبيّن «أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما

يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى:

ـ «أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ؟» (المائدة، 116).

فإنّ الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك» (السابق، 237 ـ 238).

فيحسم بذلك في مسألة النقاش حول التقرير أيكون تقريرا بما يلي الهمزة من حكم أو بما يلي النفي الوارد بعد الهمزة.

وهذا المبدأ ينسحب على الاستفهام المثبت كما ينسحب على الاستفهام المنفي ففي قولك:

ـ ألست صاحبنا؟

لا تكون حقيقة التقرير بأنه ليس صاحبك وإنما هو تقرير بما يعرفه المخاطب من ثبات الصّحبة واتصالها مع إتيان ما ينقضها، وهو في اعتقادنا تمشّ سليم في التحليل لم يكتمل ببيان أن في توخي التقرير بآلة الاستفهام لطفا يرجع إلى غاية بلاغية تستند إلى منهج عبّر عنه الجرجاني بتوخي معاني النحو في معاني الكلم، وأن هذا المعنى النحوي المتمثل في التقرير قد يكون مقتضيا للتوبيخ أو اللوم أو العتاب بحسب ملابسات المقال والمقام العامة منها والخاصة.

4 ـ 2 ـ الوعي باضطراب المنهج لغلبة نزعة الإتباع:

نجد آثار هذه القضية لدى أحد المتأخرين من الأصوليين، فالزركشي يلاحظ هذا الاضطراب في كلام النحاة والبلاغيين لدى تحليلهم لتولّد المعنى المخصوص عند خروج الاستفهام عن حقيقته الأولى فيتساءل عن:

1ـ «هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي: هل تقول إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضمّ إليه معنى آخر؟ أو تجرّد عن الاستفهام

بالكليّة؟» (برهان الزركشي، 347). ويجيب بأنه«لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرّد كما في التسوية، ومنه مايبقى، ومنه ما يحتمل ويحتمل، ويعرف ذلك بالتأمل». (السابق).

2 ـ الأنواع المذكورة في الإثبات: «هل المراد بالتّقرير الحكم بثبوته فيكون خبرا محضا؟ أو إن المراد إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب، أي يطلب أن يكون مقرّرا به؟»

ويجيب بأنّ «في كلام النحاة والبيانيين كلاّ من القولين». (السابق).

إن في مثل هذه التساؤلات دليلا على وعي عميق بلطف المسألة ودقة مسالكها وعسر الانتهاء فيها إلى قول فصل. كما أنّ فيها دليلا على نزعة صاحبها إلى البحث عن منهج دقيق يضبط هذه المعاني ويختبر ما يبقى منها وما يزول بعد ائتلافها وانضمام بعضها إلى بعض.

على أن الزركشي، على وعيه الكامل بما ذكرنا، لا ينتهي إلى وضع تبويب للمعاني التي يخرج إليها الاستفهام يتجاوز به ما وقع فيه السابقون من اضطراب فقد غلبت عليه نزعة الإتباع فيما يظهر، واتّكل في تبويب تلك المعاني على ابن هشام [1] خاصة، وإن كان قد تجاوزه في بعض التفريعات والتقسيمات. ويمكن أن نمثّل لما ذهب إليه من تبويب بالشكل المختزل التالي:

(1) وهو مصري مثله قريب العهد به، فابن هشام توفي سنة 761هـ والزركشي توفي سنة 794هـ.

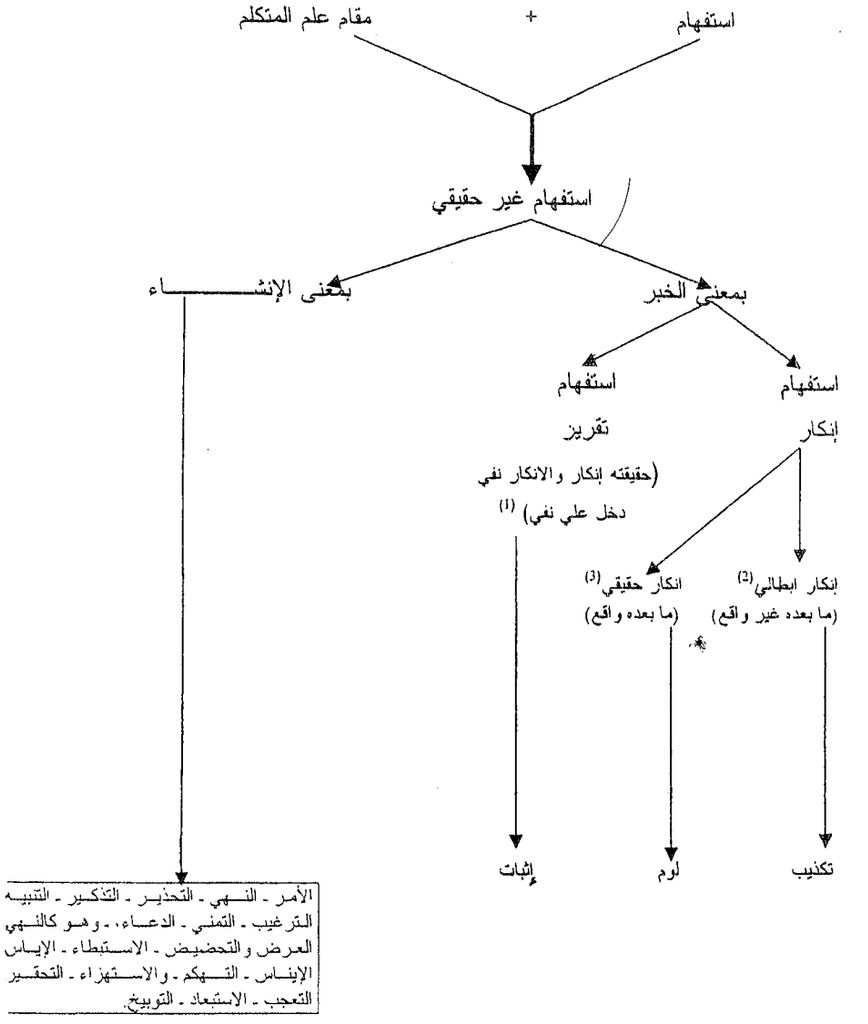

(1) يستشهد بقول ابن السراج: فإذا أدخلت على ليس ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب. (البرهان، II، 33).

(2) عبارة ابن هشام (مغني اللبيب، I، 17).

(3) ابن هشام سماه الإنكار التوبيخي (ن. مغنى اللبيب I، 17).

إنّ المتتبّع لما في هذا الشّكل من تقسيمات يمكنه ملاحظة:

أ ـ أنّ الزّركشي أعاد تصنيف ابن هشام لمعاني الاستفهام في بناء جديد لا يخلو من إغراء. وممّا يدلّ على أنّه اعتمد تصنيف ابن هشام تقسيمه معاني الاستفهام إلى إنكار إبطالي وإنكار حقيقي (توبيخي) من ناحية وتقرير من ناحية ثانية واستناده في الفصل بين نوعي الإنكار إلى مقاييس ابن هشام: (ما بعده غير واقع/ ما بعده واقع...)

ب ـ أنّ هذا التّبويب الجديد تميّز بجمع استفهام الإنكار واستفهام التّقرير تحت باب الاستفهام بمعنى الخبر، ومحصّله أن كلاّ من التّكذيب واللّوم وهو ألطف من التّوبيخ، والإثبات المستخلص من التّقرير، إنّما هو بمعنى الخبر. وفي ذلك نظر.

ج ـ أنّه ميّز استفهام الإنكار من استفهام التّقرير بأن جعل الهمزة في الأوّل داخلة على كلام مثبت وفي الثّاني أي التّقرير داخلة على نفي، وهو نوع من الضّبط لا نجده عند غيره.

د ـ أنّ المعاني المولّدة بمعنى الإنشاء لا يمكن أن تدلّنا إلاّ على غلبة نزعة الإتباع والجمع لدى الزّركشي، وأنّ إيراد معنى التّوبيخ ضمنها، وهو لوم «مقوّى» مع أنّ اللّوم صُنّف ضمن استفهام الإنكار الذي يكون بمعنى الخبر، من شأنه أن يدكّ هذا التّبويب كلّه دكّا.

هـ ـ أنّ في اعتباره التّقرير، وهو: «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده» (برهان الزّركشي، 332)، إنكارا من المنطلق يأتلف مع النّفي ليفضي إلى الإثبات، اضطرابا سبق إن بيّنّا مواطنه.

هـ ـ أنّ ما جعله بمعنى الإنشاء كان يمكن أن يدقّق بـ«معنى الإنشاء الطّلبي» ويقتصر فيه على معاني الأمر وما يكون بمنزلته من نهي وتحذير وإغراء ودعاء وتمنّ وعرض وتحضيض.

ومهما يكن فإنّ البلاغيّين وسّعوا من مجال خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي، وذلك بالنّظر فيما تفيده قرائن الأحوال أساسا سواء كان الاستفهام بالهمزة أو بغيرها من الحروف والأسماء. فالمبدأ عندهم أنّ «هذه الكلمات كثيرا ماتستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن» (المطوّل، 226. والمفتاح، 135).

فيقال:

ـ ماهذا؟

ـ ومن هذا؟ لمجرّد الاستفهام ويمكن أن يراد بهما في مقام معيّن الاستخفاف والتّحقير. (المفتاح، 135).

ـ وأيّ رجل هو؟ للتّعجب.

ـ وكم دعوتك؟ للاستبطاء.

ـ وكيف تؤذي أباك؟ للإنكار... (السابق).

وقد سعوا إلى تحليل بعض النّماذج من استخدام الاستفهام في غير معناه الأوّل وأجادوا ذلك في الغالب. على أنّهم قد توصّلوا أحيانا إلى اجتناء معنى نحوي مخصوص واحد واضح المجتنى من مثل توليد السّكاكي لمعنى التّمنّي في جملة:

ـ «هل لي من شفيع، في مقام لا يسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع» (السابق، 132).

كما توصلوا أحيانا أخرى إلى اجتناء معان متقاربة متعدّدة ومن ذلك تحليل صاحب المفتاح لقوله تعالى:

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: 28].

إذ جعل التّعجّب معنى للاستفهام ثم أضاف بعد ذلك في آخر التحليل معاني أخرى غير التّعجّب. وقد اعتمد في تحليل معنى الاستفهام مراحل نبوّبها كما يلي بحسب ما ذهب إليه السّكّاكي:

أـ حال الكفّار حين صدور الكفر منهم لا يخرج أمرهم عن حالين:

ـ إمّا حال علم بشأن الله.

ـ وإمّا حال جهل بذلك الشّأن.

ب ـ كيف: للسؤال عن الحال. فكأنّه قال: أفي حال العلم تكفرون أم في حال الجهل بشأن الله؟

ج ـ قيّد السّؤال بحال معلومة لديهم: كنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم...

دـ كيف تكفرون والحال حال علم بهذه القصة المعلومة.

هـ ـ صار الكفر أَبْعَدَ شيء عن العاقل فصار وجوده منه مظنّة التّعجّب إذ الحالة تأبى أن لا يكون للعاقل علم بأنّ له صانعا قادرا عالما حيّا سميعا.... فصدور الفعل عن القادر مع الصّارف القويّ مظنّة تعجّب وتعجيب وإنكار وتوبيخ فصحّ أن يكون قوله تعالى: كيف تكفرون... تعجبّا وتعجيبا وإنكارا وتوبيخا.

إنّ ما يمكن ملاحظته في هذا التّمشي في التّحليل أنّ صاحبه:

ـ اعتمد فيه منهج التّدرج، وسلك مسلكا استدلالياً لا يخلو من تماسك.

ـ توخّى ضمن ما توخّاه تحويل الاستفهام بـ(كيف) إلى استفهام بالهمزة وهو مبدأ أقرّه جلّ النّحاة إذ اعتبروا الهمزة مقدّرة في جميع أنواع الاستفهام، وقد أعانه هذا التّحويل على حسن بناء استدلاله.

ـ اعتبر أنّ العامل الأكبر في توليد المعاني التي انتهى إليها يتمثّل في حال المخاطبين وهي حال يتوصّل إليها بالذِّكْرِ. وقد تمثّل ذلك في العمدة والتّوسعة التي هي قيد حالي لها.

ـ وقع في بعض الاضطراب إذ عاد إلى استخدام اسم الاستفهام (كيف) بعد أن حوّله إلى الهمزة، فلم يقف على ما في معنى الاستفهام بالهمزة ومعادِلِها (أَمْ) من معنى التّقرير. وهو بذلك قد فرّط في المعنى بعد أن أمسك بآلاته.

ـ انتهى إلى اجتناء معان نعتبرها مختلفة كاختلاف التّعجّب عن التّعجيب، إذ في التعجّب انفعال ودهشة تقف عند المتكلّم، وفي التّعجيب حمل للغير على الانفعال والدّهشة، وكاختلاف الإنكار عن التّوبيخ فهما معنيان يختلف أحدهما عن الآخر ويختلفان معا عن التّعجّب والتّعجيب، وإن كانت جميع هذه المعاني مترابطة على سبيل التّشارط والاقتضاء والاستلزام.

ـ لم يَسْعَ استنادا إلى هذه الجملة إلى محاولة تنميط مثل هذه المعاني. بما يسهّل ضبطها وتحديدها.

وقد نهج أهلُ البيان، وهم نحاة بالأصل، في أغلب الأحيان منهج النّحاة، أهل الصّناعة، في محاولة وضع بعض الضّوابط لتمييز المعاني المولّدة بعضها من بعض فقدّموا ذلك تقديما لا يخلو من طرافة من مثل قول صاحب المفتاح «فتذكّر ولا تغفل عن التفاوت بين:

ـ الإنكار للتّوبيخ على معنى لِمَ كان؟ أو لِمَ يكون؟ كقولك أعصيت ربّك؟ أو أتعصي ربّك؟

ـ وبين الإنكار للتّكذيب على معنى لم يكن أولا يكون . . . (المفتاح، 136). وقد رأينا أنّ ابن هشام والزّركشي قد انتفعا بهذا الضّبط لدى تبويبهما للمعاني البلاغيّة للاستفهام.

على أنّهم لم ينجحوا دائما في محاولاتهم لوضع بعض الأحكام العامّة لعموم ما اعتمدوه من استدلال ودقّة ما استخدموه فيه من معان ـ من ذلك ما سعى إليه صاحب المطوّل من سحب قاعدة الإثبات بإنكار النّفي[1] على المثال الذي يولّد منه معنى العرض وهو«ألا تنزل تُصِبْ خيرا»؟

فقد ذكر أنّ الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفيّ وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام، «لأنّه يعرف عدم النّزول مثلا، فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولّد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه» (المطوّل، 243 ـ 244). وفي هذا من التّماسك ما لا ينكر، ولكنّه يضيف: «وهذه في التّحقيق همزة إنكار أي لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النّفي إثبات»(السابق: 244).

فلا ندري في نهاية المطاف موضع الإثبات وموقعه من العرض وعلاقته به، ذلك أنّ العرض من الأمر والأمر أبعد مايكون عن الإثبات، والإثبات من الخبر في أعرافهم التي هي أعرافنا. ولا يسعفه، في ظنّنا، ماذهب إليه بعد هذا الكلام من تعليل لصحّة ماذهب إليه بتقدير الشّرط المثبت بعده، فليس بشيء.

وقد تميّز الأصوليّون بتحقيق النّظر في اختلاف لفظ الاستفهام في القرآن عنه في كلام البشر.

وهو مبدأ توسّع في تحليله الأصوليّون على وجه الخصوص. ذلك أنّ منزعهم العقدي منعهم من اعتبار أن يصدر عن الله تعالى في خطابه المباشر[2] استفهام حقيقي بمعنى طلب خبر ما ليس عنده، ذلك أنّ الخالق تعالى حوى العلوم كلّها إذ خلقها، لذلك اعتبروا أن«ماجاء على لفظ الاستفهام في القرآن

(1) ومفادها أنّ «إنكار النفي إثبات».

(2) إشارة إلى أن الاستفهام الحقيقيّ يمكن أن يرد في القرآن على لسان البشر كما هو الشأن في القصص القرآني.

فإنّما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أنّ المخاطب عنده علمُ ذلك الإثبات أو النّفي حاصل، فيستفهم عنه نفسه تخبره به[1]، إذ قد وضعه الله عندها». (الزركشي، 327) وذلك أن «الرّبّ تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء وإنّما يستفهمهم ليقرّرهم ويذكّرهم أنّهم قد علموا حقّ ذلك الشيء. فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن، وهو في كلام البشر مختلف». (السابق).

وقد أدّى هذا إلى تأويل مثل قوله ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١﴾ [الدهر: 1] بأن حرف الاستفهام ورد بمعنى قد.

5 ـ المعاني الثّواني النّحوية المقامية للأمر.

5 ـ 1 ـ منهج النّحاة في ضبط خروج الأمر والنّهي عن معناهما الأصلي لإفادة المعاني النحوية المقامية.

الأمر معنى من معاني الإنشاء، والنّهي من الأمر لأنّه في الحقيقة أمر بالكفّ عن إيقاع الفعل. والأمر والنّهي عند النّحاة صيغ مخصوصة مجرّدة، لذلك فإنّه لا يشترط فيهما استعلاء أو غيره ممّا سيخوض فيه الأصوليّون بصفة خاصّة. فالأمر صيغة «يصحّ أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب». (شرح الرّضيّ، IV، 123).

ولكن الأمر يختصّ عند إنجازه في المقامات المختلفة. وقد سعى النّحاة إلى ضبط هذا الاختصاص فلاحظوا عموما أنّه اختصاص يجري على مستويين اثنين:

ـ مستوى أوّل يتحدّد بمنزلة المتكلّم من المخاطب.

(1) أي أنّ المخاطب عنده علم بالجواب إثباتاً كان أو نفياً، وذلك العلم حاصل في نفسه وضعه الله عنده، ولكنه غافل عنه، لذلك فإنّ الاستفهام في القرآن هو كالحثّ على التذكّر.

ـ مستوى ثان يتحدّد بموقف المتكلم من المخاطب وغرضه ومقصده وما يأتلف مع ذلك من ألوان المقامات. ويمكن أن نقسّم هذا المستوى إلى قسمين: قسم يحافظ فيه لفظ الأمر على هيئته، وقسم ثان يضمر فيه لفظ الأمر قياسا.

ويتوزّع الأمر استنادا إلى المستوى الأوّل إلى:

ـ أمر إذا خاطبت من هو دونك. وفي ذلك اتّفاق بين النّحاة.

ـ طلب أو دعاء أو مسألة إذا خاطبت من أنت دونه (المقتضب، II، 132). وفي ذلك بعض الاختلاف.

ـ التماس إذا خاطبت من يساويك (مغني اللّبيب، I، 223). وهو معنى لم يذكره جلّ النّحاة.

ومن وجوه الاختلاف فيما ذكرنا أنّ المبرّد يميل إلى اعتبار الطّلب معنى أعمّ من الدّعاء إذ يشمله كما يشمل أمر من أنت دونه عموما، أمّا الدّعاء فمختصّ بالله وكذلك المسألة. على أنّ ابن يعيش يذهب إلى أنّ لصيغة الأمر أسماء بحسب إضافاته، ومن ذلك أنّه «إن كان من النّظير قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء» (شرح المفصّل VII، 58). ويذكر العسكري أنّ الطّلب ممّن يساويك والمسألة ممّن دونك (الفروق في اللغة، 29). ويذهب الرّضيّ إلى أنّ الدّعاء يسمّيه النّحاة التماسا (شرح الرّضيّ، IV، 123).

أمّا ابن هشام فإنّه جعل الالتماس طلبا من النظير إلى النّظير إذ يكون الطّلب أمرا... «أو التماسا كقولك لمن يساويك «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه» (مغني اللبيب، I، 223، وكذلك 247 ـ 248).

والظّاهر أنّ مصطلح الطّلب لم يثبت بالمعنى الذي ذكره ابن يعيش أو المبرّد أي باعتباره ما يختصّ بمخاطبة من أنت دونه، لغلبة المعنى العام عليه، إذ يقابل الخبر ويطلق على الأمر عامّة والاستفهام وسائر الأعمال الإنشائية الطّلبية.

وعلى العكس من ذلك فإنّ مصطلح الدّعاء قد ترسّخ ونزع إلى الاستقلال عن الأمر وألفاظ الأمر وذلك لاختصاصه بمخاطبة الله، والاعتماد في إنجازه على ألفاظ الخبر غالبا.

والحاصل عموما في اعتبار مقامات المأمورين ما ذهب إليه ابن السّرّاج من أنّ الأمر لمن دونك والدّعاء لمن فوقك(الأصول، II، 177). وأنّ الدّعاء أمر في الأصل إذ«يكون على لفظ الأمر وإنّما استعظم أن يقال أمر» (السابق).

وربّما ثبت بعض الثبات أيضا مصطلح الالتماس إذ يكون طلبا من النّظير إلى النّظير كما ذهب إلى ذلك ابن هشام. فالأمر عند إنجازه في المقامات المختلفة يكون بحسب إضافاته:

ـ دعاء إذا كان المخاطب الله سبحانه، وهو رأي الجمهور.

ـ التماسا إذا كان المخاطب مساويا لك منزلة، وهو رأي ابن هشام.

ـ أمرا إذا كنت تخاطب من هو دونك، لم يختلفوا في ذلك.

والنّحاة في كلّ ذلك يميّزون الأمر باعتباره معنى نحويّا من الدّعاء والالتماس باعتبارهما معنيين نحويين مقاميين منمّطين فـ«سمّى النّحاة جميع ذلك أمرا. .وكذا الكلام في النّهي فإن قولك «لاتؤاخذني» في نحو: «اللّهمّ لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النّحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة» (شرح الرّضيّ، IV، 124).

أمّا المستوى الثّاني من اختصاص الأمر استنادا إلى موقف[1] المتكلّم من

(1) الفرق بين منزلة المتكّلم من المخاطب وموقفه منه هو أنّ المنزلة تعني مكانة هذا من ذاك من حيث العلوّ والرّفعة أو المساواة، أمّا الموقف فهو أخصّ من المنزلة لأنه يعيّن ما يريده المتكلّم من المخاطب سواء كان عالياً أو هابطاً أو مساوياً له، والمراد يمكن أن يكون تهديداً أو استرحاماً أو إظهارا للخضوع. . .

المخاطب وغرضه وما يأتلف مع ذلك من ألوان المقامات فهو يتوزع إلى:

أولاً: قسم يحافظ فيه الأمر على ألفاظه، فلا يعتبر في استخلاص المعنى البلاغي منه غير المقام. ومن ذلك:

ـ التّهديد، في قوله تعالى: «ومن شاء فليكفر» (مغني اللبيب، I، 223). على أنّ النّحاة لم يعتنوا اعتناء خاصا بهذا النّوع من المعاني لقلّة رضوخها للضّوابط النّحوية.

ثانياً: قسم ثان لايحافظ فيه الأمر على ألفاظ الأمر، إذ تغني عنها قرائن الأحوال فتضمر وجوبا لاختصاصها بالدّلالة على معان معينة. و«قرائن الأحوال قد تغني عن اللّفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدّلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليّة أو غيرها لم يحتج إلى اللّفظ المطابق» (شرح المفصّل، I، 125). ويبدو أنّ كثرة الاستعمال أدّى إلى هذا الاختصاص ونتج عن ذلك وجوب الإضمار، ويتجلّى ذلك في الإغراء والتّحذير. وهما معنيان مولّدان من الأمر والنهي، ويتميّزان بوجوب إضمار فعلهما قياسا (شرح الرّضيّ I، 485).

وقد اهتمّ الرّضي بإيجاد ضابط لكلّ من التّحذير والإغراء ملاحظا أنّ ضابط الإغراء قد تركه المصنّف فتدارك الأمر (السابق).

وفي ذلك تأكيد لما ذهبنا إليه من نزعة لدى النحاة إلى تقعيد مثل هذه الظّواهر وضبطها لأنّها ظواهر نحويّة. والحاصل من هذا أنّ في الإضمار للفظ الأمر دليلا على خروجه عن معناه الأصلي إلى الإغراء أو التّحذير، فينوب عن فعل الأمر منصوب معمول له مغرى به أو محذّر منه من مثل:

ـ أخاك أخاك، حيث أضمرت إلْزَمْ.

ـ رأسك. حيث أضمرت نحّ أو بعّدْ.

كما ينوب اسم الفعل من مثل وراءك وإليك، إذا حذّرته (المقتضب،

III، 202). أو عليك، ودونك، إذا أغريته. (السابق) ولا يخفى ما في كلّ هذا من مناسبة بين اللّفظ والمعنى إذ يحقّق الإضمار إيجازا ونوعا من المبالغة تكون ضرورية في مثل هذه المقامات، وتقوم المخاطبة وحضور المأمور مقام اللّفظ بالأمر. (ن. شرح المفصّل، IV، 29).

5 ـ 2 ـ منهج أهل البيان والأصوليين في تحديد خروج الأمر عن معناه الحقيقي:

قسّمنا خروج الأمر عن معناه الحقيقي عند النّحاة لدى إنجاز عمله في المقامات النمطيّة المختلفة إلى قسمين:

ـ قسم تعتبر فيه منزلة المتكلم بالنّظر إلى المخاطب.

ـ قسم يعتبر فيه موقف المتكلم وغرضه من عمل الأمر ووزّعناه إلى نوعين:

ـ نوع تحافظ فيه ألفاظ الأمر على هيئتها.

ـ نوع تضمر فيه ألفاظ الأمر وتنوب عنها المنصوبات.

ولايمكننا أن نحتفظ بهذا التّبويب لدراسة هذه المسألة في كتب أهل البيان والأصوليين لاختلاف منهجهم في تناولها بالبحث، واختلاف غاياتهم ومصطلحاتهم عن غايات النّحاة ومصطلحاتهم. وقد يكون هذا الاختلاف جليّا لدى الأصوليين إلاّ أنّنا نزعم أنّ أهل البيان قد ورد درسهم لمعاني الأمر والنّهي بصفة خاصة، مختلطا بمذاهب الأصوليين فيه ومصطلحاتهم ومعانيهم. ذلك أنّ الدّرس الأصولي عني عناية خاصة بالأوامر والنّواهي باعتبارها من أبواب الأدلّة التي تستنبط منها الأحكام الشّرعية المتّصلة بالتّكليف.

وقد اشترط الأصوليّون الاستعلاء في حدّ الأمر والنّهي فعرّفوا الأمر بأنّه: «طلب الفعل على وجه الاستعلاء... وقولنا على جهة الاستعلاء احتراز عن الطلّب بجهة الدّعاء والالتماس» (ن. الإحكام، الآمدي، II، 126)، ممّا يستلزم أن يكون:

أ ـ طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى أمرا، فيقتضي الاستعلاء.

ب ـ طلب الفعل من المساوي إلى مساويه التماسا، ويقتضي التلطّف.

ج ـ وطلب الفعل من الأدنى إلى الأعلى دعاء، ويقتضي التّضرّع.

على أنّ البلاغيين وبعض الأصوليين لم يشترطوا الاستعلاء يقول السيوطي: «والمختار وفاقا لأهل المعاني وبعض الأصوليين كإمام الحرمين والإمام الرّازي والآمدي وابن الحاجب عدم اشتراط الاستعلاء فيهما سواء صدرا من العالي في الواقع أم لا» (إتمام الدّراية للسّيوطي، حاشية المفتاح، 143). والآمدي يلاحظ بعد أن ذكر مذاهب الفقهاء وأئمّة الأصول أنّ «مدلول الأمر طلب الفعل لا غير». (الإحكام، للآمدي، II، 133).

ومن البلاغيّين من ذهب إلى أنّ «الأظهر» في ألفاظ الأمر والنّهي أنّها«موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء» (المفتاح، 137). وأنّ «توقّف ماسواه من الدّعاء والالتماس والنّدب والإباحة والتّهديد، على اعتبار القرائن» (السابق). ويتولّد بحسب تلك القرائن ما يناسب المقام من المعاني البلاغيّة من مثل:

ـ استعمال الأمر على سبيل التضرّع المولّد للدّعاء.

ـ واستعماله على سبيل التّلطّف المولّد للالتماس والسّؤال.

ـ واستعماله في مقام الإذن لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله، وهو المولّد للإباحة.

ـ واستعماله في مقام تسخّط المأمور به المولّد لمعنى التّهديد. (السّابق).

ويبرز اختلاط معاني الأمر والنّهي بالدّرس الأصولي في استخدام البلاغيّين لِمعانٍ تتّصل بالأحكام الشّرعية من مثل الوجوب الذي يقتضيه الأمر والمُعَرَّى عن قرائن الأحوال التي تخرجه إلى الالتماس أو الإباحة أو النّدب. والوجوب في اللّغة رأينا أنّه يطلق بمعنى الثبوت و «أما في العرف الشرعي فقد

قيل: هو ما يستحقّ تاركه العقاب على تركه» (الإحكام، الآمدي، I، 91).

ومقتضى الأمر عند الأصوليّين عموما الوجوب فإن كان لمصلحة أخروية فهو المندوب وإن كان لمصلحة دنيويّة أفاد معنى الإرشاد (الإحكام، II، 133).

ومقتضى الأمر عند البلاغيين الوجوب بالمعنى الشّرعي إذا كان المتكلّم أعلى رتبة من المأمور وهو أصل الاستعمال (المفتاح، 137).

وذهب بعض أهل البيان إلى أنّ الأمر قسيم للدّعاء والمسألة والطّلب.

ـ فالدعاء لله وحده.

ـ والمسألة قد تكون لله ولغيره ممّن هو فوقك من الرّؤساء والمدبّرين.

ـ والطّلب من النّظير ومن هو دون النّظير.

ـ والأمر لمن هو دونك. (ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، 269). وفي هذا اعتبار مبدئيّ يتمثّل في أنّ المسألة والدّعاء والطّلب الذي عبّروا عنه بالالتماس فيما بعد هي أعمال مستقلّة عن الأمر والنّهي فليست مولّدة منها. وهو مذهب يستند فيه أصحابه إلى المعنى دون اللّفظ، ولكنّه مذهب لم يثبت ولم يترسّخ ترسّخ مذهب أهل الصّناعة من النّحاة وذلك بالرّغم من وجاهته. وهو مذهب نجد مايشبهه لدى الأصوليين إذ اعتبروا أن «أمر التّعجيز والتّهديد ليس في الحقيقة بأمر» (الموافقات للشاطبي، III، 125). وذلك أن للإنشاء عموما شروطا كما أنّ للأمر على وجه الخصوص شروطا من أهمها أنّه «يستلزم قصدا، به يكون أمرا» (السابق).

إنّ منهج البلاغيّين عموما في اجتناء معاني الأمر والنّهي استند إلى مبدئهم العامّ الذي يعتبر «أنّها تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام» ولكنّه مذهب لم يفلت من التأثّر بمنهج الأصوليّين ومعاني علمهم، فتسرّبت إلى معانيهم البلاغية المولّدة مفاهيم عقدية هي في الحقيقة أحكام شرعيّة من

مثل الإباحة والنّدب.

أما مذهب الأصوليّين فهو مذهب لم يُخرج معاني الأمر والنّهي في الغالب الأعمّ عن معاني الأحكام، فالمعنى الأصليّ للأمر الوجوب والمعنى الأصلي للنّهي التّحريم، ثمّ يتولّد بالقرائن المقاميّة معان من مثل النّدب والإباحة وبيان العاقبة والإرشاد. وقد اتّفقوا على إطلاق صيغة الأمر بإزاء خمسة عشر اعتبارا (الإحكام، الآمدي، II، 132، والمستصفى، للغزالي، I، 418). كما أطلقوا صيغة النّهي على سبعة أوجه تتحدّد بالمقام والمساق. ولكنّهم اختلفوا في اعتبار الوجوب أو التّحريم وضعا أصليّا للأمر والنّهي. فكان «لابدّ من البحث عن الوضع الأصلّي في جملة ذلك ما هو، والمتجوّز به ماهو. . . (ف) قال قوم هو مشترك بين هذه الوجوه الخمسة عشر كلفظ العين» (المستصفى، الغزالي، I، 418). وذهب الشّافعي في كتاب أحكام القرآن إلى أنّ الأمر متردّد بين النّدب والوجوب، وأنّ النّهي على التّحريم (السابق: 426). ولا يخفى ما في ذلك كلّه من خروج عن مسالك البحث في اللّغة ومعاني إنجازها بالكلام ودخول في مسارب علم أصول الفقه وخصوصية معانيه واعتباراته وغاياته.

الفصل الرابع

الإنشاء البلاغي بألفاظ الخبر

وهو «عدول» بألفاظ الخبر للدّلالة على الإنشاء. ونفضّل أن نسمّي هذا النّوع من الإنشاء بلاغيّا لأنّه لا يكون إلاّ في مستوى الإنجاز الكلامي، فلا وجود لبنية نحوية تقوم على علاقة إثباتيّة وطلبيّة في الوقت ذاته. وذلك أنّ الإثبات يناقض الطلّب إذ أنّ الطلّب يقتضي بالأصل اللاّإثبات لأنّه قائم على الإمكان في حين أنّ الإثبات قائم على الوجوب.

على أنّ هذا لا يمنع من أن للإثبات واللاّإثبات مرجعا واحدا هو الاعتقاد الذي أشرنا إلى أنّ له موضعا في البنية النّحوية الأولى المجرّدة.

وهو معنى نفسيّ يتخصّص اعتقادَ إيجاب في أحوال الإثبات والنّفي، وإرادةً إذا كان الكلام مبنيّاً على اللاّ إثبات.

1 ـ الإنشاء البلاغي بألفاظ الخبر عند سيبويه:

يمكن أن نقسّم الإنشاء الذي يرد بألفاظ الخبر عند سيبويه إلى ثلاثة أنواع أساسيّة:

أولاً: نوع يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر عموما والدّعاء والثّناء والشّتم على وجه الخصوص.

ثانياً: نوع يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه التّعجب.

ثالثاً: نوع يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه القسم.

أوّلاً: والنّوع الأوّل قد يراد فيه بلفظ الخبر مجرّد الأمر، فلا تكون عوامل العدول فيه إلاّ نحويّة، وقد سعى صَاحب الكتاب إلى تعليلها استنادا إلى أحكام نحويّة أخذها عن الخليل ومن ذلك قول بعض العرب:

ـ اتّقى الله امرؤ وفَعَلَ خيرا يثبْ عليه، فيه معنى:

ليتّق الله امرؤٌ وليفعلْ خيرا، يثبْ، عليه. (الكتاب، III، 100). والوجه في تعليل مثل هذا العدول مارواه سيبويه عن الخليل من أنّه لا يكون الجزاء أبدا حتّى يكون الكلام الأوّل غير واجب (السابق، 101). وذلك أنّ الجزاء غير واجب فكان الفعل المضارع مجزوما. ولا يكون غير الواجب جوابا لفعل واجب الوقوع.

فلا تقول:

ـ * فَعَلَ فِعْلاً يفعلْ عليه.

ـ * أو يفعَلُ فِعْلاً يفعلْ عليه.

ـ * أو إذا فعَلَ فعلا يفعلْ عليه.[1]

وذلك أنّ المضارع المجزوم الدّال على غير الواجب يقتضي أن يقيّد بما هو غير واجب ممّا يكون في الكلام الأوّل من مثل:

ـ إنْ فعل فعلا يفعلْ عليه.

ـ إن يَفْعَلْ فعلا يفعلْ عليه.

ـ ليفْعَلْ فعلا يفعلْ عليه.

ـ افْعلْ/ لا تفعلْ فعلاً تفعلْ عليه.

(1) إذا: يدلّ على وجوب وقوع الفعل. لذلك ذهب سيبويه إلى أنّ إذا لا يجازى بها.

لذلك فإنه لا يمكن أن نقول:

ـ * فَعَلَ فِعْلاً يَفْعَلْ عليه، إلاّ إذا عدلنا بالكلام الأول الوارد في صيغة الماضي الواجب المنقضي إلى الدلالة على الأمر غير الواجب فتكون:

فَعَلَ فِعْلاً يَفْعَلْ عَلَيْه، بمعنى:

لِيَفْعلْ فِعْلاً يَفْعَلْ عَلَيْه.

ويكون:

اتّقى الله امرؤٌ خيراً يُثَبْ عَلَيْه، بمعنى ليتّق الله امرؤٌ وليفعَلْ خَيْراً يُثَبْ عليه.

وقد اعتبر الخليل أنّ مثل هذا التركيب يعود تعليل العدول فيه إلى ما يتقتضيه الجزاء في البنية النّحوية التي تكون على شكل:

إن(يفعل يفعل)..

إن(ج 1 ج 2)

حيث تكون (ج 1) قيدا على جهة الإمكان لـ(ج 2) الدّالة على الإمكان.

ومن تلك الألفاظ الواجبة التي تكون بمنزلة الأمر والنّهي:

حسْبُك، وكفْيُك، وشرْعُك. وهي ألفاظ يبدو أنّها تعود إلى الشكل النّحوي السّابق المتمثل في الجزاء. والدّليل على أنّها تعود إلى ذلك الشّكل بقاء بعض الاستعمالات التي لم يختصر فيها الجزء الثاني فلم يضمر وذلك من مثل قولهم:

ـ حسبُك يَنَمِ النّاسُ.

حيث بنية اللفظ الأوّل وهيئته الإعرابية المتمثّلة في الرّفع على الابتداء تدلاّن على كونه خبرا وإخبارا، ولكنّ انخراطه في علاقة مع الجزاء، وهو

ممكن غير واجب، يخرجه من الدّلالة على الخبر الواجب إلى الدّلالة على غير الواجب المتمثّل هنا في معنى الأمر. فكأنّه قال: اكفُفْ (إنْ تفعلْ) ينمِ النّاس.

ولم يكتف سيبويه بذكر الحكم النّحوي المناسب لهذا العدول بلفظ الخبر إلى معنى الإنشاء، وإنّما عمد إلى اختبار هذا الحكم النحوي بالنّظر في مجموعة من الجمل والأمثلة التي تحقّق ما ذهب إليه الخليل من كون الجزاء لا يكون أبدا حتّى يكون الكلام غير واجب.

ومن تلك الجمل:

ـ ما تدومُ أدومُ لك، حيث ذكر الخليل أنّه «ليس في هذا جزاء» وكذلك:

ـ كلّما تأتيني آتيك، حيث يكون الأول بمعنى حين تأتيني(السابق، III، 102). وحين ظرف يدلّ على الوجوب لا على الجزاء والإمكان.

بهذا علّل سيبويه، استنادا إلى آراء الخليل، دلالة لفظ الخبر على الأمر. ومن هذا النّوع الأوّل أيضا: العدول بلفظ الخبر إلى الدلالة على الدّعاء وهو «بمنزلة الأمر والنّهي وإنّما قيل دعاء لأنّه استعظم أن يقال أمر ونهي» (الكتاب، I، 142). وقد لاحظ سيبويه أنّ الدعاء يكون بلفظ الخبر وينجز ذلك بالجملة الفعليّة نحو:

ـ زيدا قطع الله يده.

والجملة الإسمية نحو:

ـ أمّا الكافرُ فلعنة الله عليه. (السّابق، 142).

ويكون ذلك بمنزلة: زيدا ليقطع الله يده. وأمّا الكافر فلْيلْعنه الله.

وقد اهتمّ سيبويه في ألفاظ الدّعاء بنزعتها إلى إضمار أفعالها وإبدالها بالمصادر النّائبة عنها في إفادة الدّعاء وما يكون بمنزلته.

فالوجه في إنشاء معنى الدّعاء وما يكون بمنزلته إنّما هو اختزال الفعل وترك إظهاره وإبداله بالمصادر والصّفات والأسماء الجارية مجرى المصادر التي يدعى بها.

وإنّما اعتنى سيبويه بهذه الظّاهرة لقيامها على ضابط يحكم دلالة هذه المصادر على الإنشاء والتّزجية وهو ضابط نحويّ بالأساس: وذلك أنّ هذه المصادر إنّما تكون منصوبة على إضمار الفعل إذ كان في نفس المتكلم ونيّته فدلّت تلك المصادر عليها، مع اعتبار ما يرى من الحال، ودلّ النّصب فيها على أنّك «إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها» (السابق، I، 330) وذلك قولك: سقيا ورعيا..

وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنّك قلت:

سقاك الله سقيا (السابق) وهو بمعنى: فليسقه الله سقيا. وبالرّغم من أنّ سيبويه انتهى إلى ملاحظة أنّ مثل هذه المنصوبات الدّالة على الإنشاء والتّزجية عموما والدّعاء خصوصا قد يكون الفعل المضمر فيها متروكا إظهاره وقد يكون مستعملا إظهاره فإنّ النّزعة العامّة لمثل هذه الألفاظ إنّما هي نزعة إلى إضمار الأفعال وكأنّ في الاختصاص المتمثل في الإضمار دليلا على الاختصاص في المعنى المتمثّل في الطّلب. ثم يكون للتّعجيم دوره في تحديد نوع الطّلب إذ يكون دعاء للمخاطب أو عليه كما يكون سلاما أو حمدا أو ثناء وشكرا أو تلبية أو ما شابه ذلك ممّا يقترب من معنى الدّعاء.

ويكون، تبعا لذلك التّعجيم، الفعلُ المضمرُ مسندا إلى الله تعالى ويختصّ ذلك بالدّعاء، كما يكون مسندا إلى المتكلم إذا أراد أن ينشىء الحمد ويوقع الثّناء أو التّحيّة، أو أراد أن يسترحم...

فمن ذلك سقيا وحمدا، ومنه لبّيك وسعديك أو حنانيك في الاسترحام، وسمعا وطاعة... «إذا قال هذا فهو في تزجية السّمع والطّاعة كما قال حمدا

وشكرا». (السابق، I، 348).

ويكون بذلك قولك: سقيا بدلا من «سقاك الله» ويكون قولك: «حمدا، بدلا من «أحمد الله».

«ألا ترى أنّك تقول للسّائل عن تفسير سقيا وحمدا، إنّما هو:

ـ سقاك الله سقيا.

ـ وأحمد الله حمدا». (السّابق، I، 353).

وقد يرد مثل هذه المصادر مرفوعا على الابتداء ويكون فيه مع ذلك معنى المنصوب وذلك من مثل:

سلامٌ عليك، والحمدُ الله، وويلٌ له وويس. (السابق، I، 330). والمعنى في هذه الألفاظ «أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى». (السابق) فقولك الحمدُ للّه إنّما هو بدل من قولك أحمدُ الله، وهو «وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب»[1] (السابق، 329). وليس لدخول معنى المنصوب في مثل هذه الألفاظ ضابط غير كلام العرب. إذ«ليس كلّ حرف يصنع به ذاك» (السابق) وإنّما المعوّل فيه على ما استعملته العرب. فالضّابط هو الاستعمال لذلك «ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها. فكما لم يجز أن يكون كلّ حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته[2] ولا بمنزلة المرفوع المتبدإ الذي فيه معنى الفعل، كذلك

(1) يعني أنّ للابتداء معنى الإخبار عمّا ثبت عندك وعلامته الرّفع، أمّا المنصوب فهو علامة على الطلّب والتزجيّة، والمقصود بالمنصوب المصادر أو الصفّات المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

(2) قوله: «أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته»: يعني أنّك تنجز بواسطة المنصوب عملاً يتمثّل في إيقاع الفعل أي أنّ ذكرك للفظ يكون إيقاعاً منك للعمل بذات اللفظ في حال ذكرك إيّاه، وتزجية للمعنى في الخارج.

لم يجز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته وتزجيته، ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع. إلاّ أنّ العرب ربّما أجرت الحروف على الوجهين» (السابق، 330 ـ 331).

وكما يكون الضّابط سماعيّا استنادا إلى ماسبق فإنّه يكون أيضا مقاميّا ويكون إضمار الفعل مساعدا على إدخال معنى الطّلب وذلك قولك:

ـ تميميّا قد علم الله مرّة وقيسيّا أخرى. وذلك في مقام لم ترد فيه أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكن أردت أن تشتمه بألفاظ الخبر إذ صارت بدلا من قولك: أَتُتَمِّمُ مرّة وتتقيّس أخرى؟

وفي هذه الحال تمرّ ألفاظ الخبر بمرحلتين:

خبر ⟵ استفهام ⟵ «شتم» وتوبيخ وتقرير.

ويمكن أن نلحق بهذا ما يُعْرَفُ بالنّصب على الخلاف، إلاّ أنّه نصب مفيد لإنشاء داخلي يرد بعد ابتداء الجملة الخبرية. وإنّما يكون النّصب دليلا على الشّتم أو الافتخار والابتهاء والتّعظيم وذلك من مثل:

ـ أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ، إذا أردت الشّتم.

ـ ومررت بقومك الكرام الصالحين.

ولكنّ للاستعمال دورا في تحديد مواضع الشّتم وألفاظها فـ«ليس كلّ موضع يجوز فيه التّعظيم، ولا كلّ صفة يحسن أن يعظّم بها» (السابق، II، 626).

الحاصل من هذا أنّ للعدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الأمر والدّعاء والحمد والثّناء ضوابط مختلفة سعى صاحب الكتاب الى تحديدها:

فمنها ما هو نحوي.

ومنها ما هو نحوي مسّتْه صروف الاستعمال مسّا لا يمكن القياس عليه.

ومنها ما هو نحوي أسهم المقام في العدول به عن معناه الأصلي. وهو ما نستنتج منه أنّ سيبويه بنى دراسته لهذه الظّواهر على أسس نحويّة. فهي ظواهر نحويّة دلاليّة. لأنّ النّحو هو الدّلالة. وقد وضع سيبويه قواعد إعرابيّة تركيبا وعلامات ليبيّن:

ـ أنّ الدّلالة لا تخرج عن ضوابط النّحو وأحكامه ومعانيه.

ـ أنّ كلّ توسّع في الاستعمال يجد له في النّحو أحكاما تتّسع لاحتوائه وضبطه.

ـ أنّ التّوسّع في الاستعمال مضبوط في سجلّ الاستعمال لايُتجاوز به إلى القياس، وأنّه توسّع يدل على نوع من الاسترسال بين معاني النّحو.

ثانياً: أمّا النّوع الثاني الذي يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه التّعجّب فالوجه فيه مختلف عن النّوع السّابق. وذلك أنّ معنى التّعجب فيه يدخل ألفاظ الخبر:

أ ـ من عدم التّصرف في تلك الألفاظ بتقديم أو تأخير أو إعراب أو غيره وذلك في مثل قولك:

ـ ما أحسن عبد الله. وهو بمنزلة شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجّب (السابق: I، 72). ويبدو أنّ معنى التّعجب دخل من جهة الاسم النّكرة لما فيه من إبهام: (ما).

ويمكن أن نلحق بهذا النّوع كلّ ما بني على المبهم ممّا يحتاج إلى تمييز لما فيه من إبهام، ومن ذلك:

«لله، لا تكون إلا فيها معنى التّعجب» (السابق، III، 496).

وترد في جملة اسمية معجّمة النّواة فتقول لله درّه، ولله درّه فارسا وعالما...

ب ـ من المقام، وذلك أن ألفاظ الخبر قد تفيد الخبر وقد تدلّ بقرائن حالية على التعجّب كقولك:

ـ هذا الرّجل، وأنت تريد أن ترفع شأنه (السابق: II، 56).

والضابط في كلّ ذلك:

ـــ إمّا نحويّ قياسيّ.

ـــ أو نحوي سماعي.

ـــ أو مقاميّ اعتباريّ.

ثالثاً: وأمّا النّوع الثّالث من أنواع العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الإنشاء فإنّ مداره القَسَم.

ويمكن اعتباره متّصلا بمقام خاصّ يتمثّل في توكيد جواب القسم، لذلك اختصت ألفاظه بما يدلّ على التأكيد من ألفاظ العلم والقسم والأيمان.

وقد يرد القسم عند سيبويه بألفاظ الخبر ويكون:

أ ـ جملة فعليّة فعلها ماض أو مضارع مثل:

ـ يعلم الله لأفعلنّ.

ـ وعلم الله لأفعلنّ. (السابق، III، 502 ـ 503).

وهو عند صاحب الكتاب بمنزلة «يَرْحَمُك الله»، وفيه معنى الدّعاء. وبمنزلة «اتّقي الله امرؤٌ»، وإعرابه فَعَل، ومعناه معنى ليفعلْ وليعملْ.

ـ ومنه أقسمت عليك إلاّ فعلتَ.

ـ وأقسم لأفعلنّ وأقسمت، وأشهد (السابق، III، 104 ـ105).

ب ـ جملة اسمية يضمر خبرها، ويقتصر على ذكر المبتدإ الذي لا يخلو من ألفاظ اليمين مثل:

ـ أيْمُنُ الله، وَأيْمُ الله، ولَعَمْرُ الله...

ومنه:

ـ عَلَيّ عهدُ الله... (السابق) وهي جمل لا تخلو من ألفاظ القسم، إذْ أنّ تأويل أيمن الله ومثيلاتها يكون: أيمن الله قسمي.

لقد اعتبر سيبويه هذه الألفاظ الخبريّة بمنزلة سائر الألفاظ التي تفيد الجزاء (اتّقى الله). والدّعاء (رحم الله...) مع تأكيده على أنّ جوابها غير واجب دون مزيد تحليل لوجه دخول معنى القسم فيها، وكأنّه استند في ذلك إلى منهج القياس الذي يصبح فيما بعد من خصائص المدرسة البصريّة في النّحو.

والخلاصة أن ألفاظ الخبر لدى سيبويه قد تدلّ على الإنشاء، إذ يكون الإنشاء:

ـــ أمرا أو دعاء أو حمدا وثناء.

ـــ تعجّبا.

ـــ قسما.

ويمكن أن نذهب عموما إلى أنّ صاحب الكتاب قد اعتنى بالبحث في أحكام نحويّة تشرّع مثل هذا العدول أكثر من أي شيء آخر، كما يمكن تصنيف ما ذهب إلى اعتباره معدولا به عن صيغ الإخبار إلى الإنشاء إلى أنواع:

أ ـ ما انخرط في تركيب يقتضي أن يكون الكلام فيه غير واجب.

اتَّقىَ يثبْ ـ ليتّق يثبْ. فهو عدول نحويّ أو اقتضاء النّحو.

ب ـ الدّعاء وما يكون بمنزلته، وله نزعة إلى إضمار الفعل.

سقاه الله ـ سقيا(له)

ج ـ التّعجب، وله تركيب مسكوك مبنّي على ما المبْهمة كما له تراكيب أخرى تنزع إلى البناء على المبهم مما يبيّن بالتّمييز.

د ـ القسم، وهو توكيد قاس سيبويه دلالة ألفاظ الخبر فيه على الدّعاء والأمر.

2 ـ الإنشاء البلاغي المنجز بألفاظ الخبر عند النّحاة بعد سيبويه:

يمكن توزيع مذهب النّحاة في تحديد الإنشاء المولّد من ألفاظ الخبر إلى قسمين:

ـ قسم تابعوا فيه عمل سيبويه وسعوا إلى مزيد التّحليل والتّعليل لما ذكره من أمثلة وأنواع.

ـ قسم تجاوزوا فيه مذهبه، إذ أضافوا معنى الإنشاء الإيقاعي، وهو معنى لم يتبلور تبلورا كافيا لدى صاحب الكتاب، وقد سبق أن عينّا المنعرجات الحاسمة التي أدّت إلى تحصيله.

وقد تمحور القسم الأول على تولّد معاني الدّعاء والتّعجّب والقَسم من ألفاظ الخبر.

واختلف تحليلهم للدّعاء عن تحليل معنيي التّعجّب والقسم، وذلك باعتبار الدّعاء إنشاء طلبيّا. وانتهوا في أغلب الإحيان إلى وضع أحكام وقواعد عامّة تجمع بين مثل هذه الظواهر، وذلك من مثل أنّ:

«الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطّلبي، إمّا دعاء نحو: رحمك الله، أو أمرا، كقول عليّ في النّهج: «أَجْزَأَ امرُؤٌ قَرْنَهُ وآسى أَخَاه بنفسه... ومعناه ليُجْزِئ...»(شرح الرّضي،IV، 12).

واعتبروا حذف الأفعال المبدلة بالمصادر المنتصبة على الدّعاء والحمد

والثّناء ظاهرة قياسية سبيلها الوجوب (شرح الرّضيّ،I، 295. وهمع الهوامع، III، 105). ولكنّهم ميّزوا ما يكون من هذه المصادر مفيدا للدّعاء ممّا يكون مفيدا لإيقاع الحمد والشّكر. ويبدو أنّ بعضهم قد وقع في اضطراب لدى تحليله هذا النوع الأخير ومقارنته بالدّعاء فقد ذكر صاحب شرح المفصّل أنّ المشابهة بين الدّعاء والحمد قائمة على دلالة الفعل المضمر فيهما على الاستقبال لأنّ الفعل المضمر مستقبل في قولك «حمدا». فأشبهت لذلك الدّعاء لاستقباله(شرح المفصّل، I، 114). وليس ذلك بشيء، لأنّ «حمدا» ليست منتصبة على إضمار فعل مستقبل.

ولعلّ الأهم من كلّ هذا مذهب النّحاة في تعليل العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الدّعاء استنادا إلى دلالة المقام الاعتباري. فالدّعاء ينجز بألفاظ الخبر«وإنّما كان كذلك لعلم السّامع أنّك لا تخبر عن الله، عزّ وجلّ، وإنّما تسأله» (المقتضب: II. 132). فاللّفظ في قولك:

ـ رحمك الله،

لفظ ما قد وقع وتّم، ولكنّ معنى الوقوع والانقطاع ممتنع لامتناع حال أن يكون للانسان علم بذلك، فهو مقام لايمكن أن يكون فيه الانسان إلاّ سائلا الله داعيا للمخاطب بالرّحمة الممكنة الوقوع في المستقبل.

وقد قيّد ابن السّرّاج العدول بألفاظ الخبر إلى الدلالة على الدّعاء بدلالة الحال وعدم اللّبس. فألفاظ الخبر لديه «يقصد بها الدّعاء إذا دلت الحال على ذلك» (الأصول، II، 178). فدلالة الحال تبيّن الدّلالات المقصودة ممّا لم تحقّقه الألفاظ و«متى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبيّن» (السابق، II، 177).

إنّ في إشارة ابن السّرّاج إلى مفهوم اللّبس، باعتباره مقياسا لضبط استخدام الألفاظ لما يقصد من المعاني، وضعا لأحكام لسانيّة عامّة تحكم العلاقة بين اللّغة والكلام وتربط الفهم والإفهام بعناصر مقاميّة لا تقلّ قيمتها الدّلالية عن قيمة الألفاظ الموضوعة في الجهاز النّظري. ومن الواضح أنّ ابن

السّراج يشير ههنا إلى أنّ قواعد النّحو تحتمل ألفاظها المعنيين المختلفين الأوّل والثّاني وأنّ تعجيم المحلاّت النّحوية والمواضع الإعرابيّة من شأنه أن يضعف الاحتمالات الممكنة ويزيل اللّبس.

أما القسم فقد فرّعه النّحاة إلى نوعين:

ـ قَسَمِ التّوكيد،

ـ وقَسم السّؤال.

وكلاهما يرد بألفاظ الخبر ويكون جملة فعليّة أو جملة اسمية. ونجد لديهم تقسيما ثانيا ذكره صاحب همع الهوامع ويتفرّع القسم بمقتضاه إلى:

ـ قسم صريح،

ـ قسم غير صريح.

والوجه في ذلك أن «من القسم غير الصّريح علمت... قال سيبويه ومنه قولهم: علم الله، وشهدت... وجاهدت وأوثقت وأخذت» (همع الهوامع، IV، 260). ومن غير الصريح أيضا: عليّ عهد الله. (السابق، II، 43).

وقد عمد النّحاة إلى تعليل العدول بمثل هذه الألفاظ إلى معنى القسم، فلاحظوا أنّ قولك: «علم الله لأقومنّ»، إنّما لفظه لفظ «رزق الله» ومعناه القسم، لأنّك في قولك: «علم الله مستشهد». (المقتضب، II، 132) فإذا قلت ذلك فقد استشهدت، فلذلك صار فيه معنى القسم (السّابق، 325).

وعلّلوا دخول معنى القسم ألفاظا خبرية من مثل:

ـ عليّ عهد الله،

بأنّك إذا قلت ذاك فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له (المقتضب، السابق، 326).

وتختصّ هذه الألفاظ بأنّها لا تستعمل إلاّ في القَسم (همع الهوامع، II،

43). فهي ألفاظ تنتمي إلى حقل معجمي واحد فتخصّ مقاما اعتباريّا واحدا يقتضيها، فلا يمكن لذلك أن تلتبس بمعنى الإخبار.

ومن الأحكام التي وضعوها لتمييز القسم الصّريح أنه إذا وقع خبرٌ قسماً صريحاً نحو «لعمرُك» و «أيمن الله» و «أمانة الله» وجب حذفه لكونه معلوما، وقد سدّ الجواب مسدّه بخلاف غير الصّريح فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: «عليّ عهد الله لأفعلنّ» لأنّه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه (السابق).

أمّا التّعجّب فقد ذهبوا في تعليل دخوله ألفاظَ الخبر مذهبا يقوم على اعتبار سببين اثنين:

أولاً: دخول معنى التّعجّب بسبب مالزم ألفاظه «العُمَدَ» من الإبهام، [1] و«التّعجّبُ من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان». (المقتصد، I، 373). وقد تولّد عن ذلك الإبهام استلزام التمييز بعد كلّ ما اقتضى تعجّبا[2] (حاشية الصّبّان، II، 205).

ثانياً: دخول معنى التّعجبّ بسبب ما لزم ألفاظه من عدم التّصرّف. وقد علّل كلّ من ابن يعيش والرّضي عدم تصرّف ألفاظ التّعجّب بمشابهتها للحروف في دلالتها على الإنشاء وعدم التصرّف، وذلك أنّ «كلّ لفظ صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاّ يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام» (شرح الرّضيّ، IV، 228). وإنّ في دخول معنى التّعجب ألفاظ الخبر زيادة معنى لا تدلّ عليه تلك الألفاظ في الأصل، فيكون «الذي منع فعل التّعجّب من التّصرف أنّه تضمّن ما ليس له في الأصل وهو الدّلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التّعجّب وكذلك فإنّ الأصل في إفادة

(1) وذلك نحو: ما أنتِ جارة، ولله درّه فارساً.

(2) يقول: وبعد كلّ ما اقتضى تعجباً ميّز».

المعاني إنّما هو الحروف فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التّصرّف مجراها». (شرح المفصّل، VII، 142).

إنّ في قياس النّحاة نقل ألفاظ الخبر غير المتصرّفة إلى الإنشاء بالحروف في بنائها واختصاصها بإنشاء المعاني إشارة إلى مبدإ عامّ أقرّوه يتمثّل في أنّ الأصل في الإنشاء هو أن يكون بالحروف إذ لا تتضمّن معنى الوجود ولا تُحيل على موجود كما هو الشأن في الأسماء ولا تحيل على حدث منقطع أو غير منقطع في الزّمان كالفعل الماضي والمضارع.

ومهما يكن فإنّ النّحاة بعد سيبويه قد تعلّقوا عموما بالمعاني الإنشائية التي تنقل إليها ألفاظ الخبر ممّا سبق أن ضبطه صاحب الكتاب، وهي معان تمحورت حول الدّعاء والقسم والتّعجّب، وقد أضافوا إلى ماذهب إليه سيبويه بعض العناية بتعليل ذلك «النّقل»[1] وذلك باستنادهم إلى المقام الاعتباري المنمّط ومايكون له من دور في تحديد المعنى المخصوص من ناحية، وتحليلهم لبعض الدقائق وتبوييهم لبعض المعاني وتفريعها من ناحية ثانية مع محاولتهم وضع ضوابط تحكم كلّ ذلك وتقيّده.

أما القسم الثاني الذي كانت فيه إضافاتهم أوضح انفصالا عمّا ورد في االكتاب ممّا يتّصل بنقل ألفاظ الخبر إلى الإنشاء، فيمكن توزيعه إلى نوعين:

ـ نقل لألفاظ الخبر إلى الإنشاء الانفعالي نقلا لازما.

ـ ونقل لألفاظ الخبر إلى الإنشاء الإيقاعي التّعاقدي أو العرفي وهو نقل عارض.

فالأوّل يقوم على اعتبار بعض ألفاظ الخبر متضمّنة لمعنى الإنشاء من مثل الكلام المصدّر بـ:

(1) النّقل هو المصطلح الذي استخدمه كلّ من ابن يعيش والرّضيّ للتعبير عن انتقال ألفاظ الخبر للدّلالة على الإنشاء.

ـ بـ كم و ربّ.

ـ ونعم وبئس.

ـ وعسى.

وقد بيّنّا سبيل دخول الإنشاء في هذه الألفاظ، كما بيّنا ما ذهب إليه الرّضيّ من اعتبارها ألفاظا إنشائية جزؤها الخبر(شرح الرّضي، IV، 237).

وقد أضاف الرّضي إلى ألفاظ الخبر المنقولة إلى الإنشاء أسماء الأفعال التي لم توضع للأمر. فهو يرى أنّ كلّ ماورد منها بمعنى الخبر ففيه معنى التّعجّب، فمعنى هيهات أي ما أبعده، وشتّان ما أشدّ الافتراق، وسرعان ما أسرعه وبُطْآنَ ما أبطأه.(شرح الرّضي، III، 90)[1].

وإنّما يعلّلون دخول الإنشاء في هذه الأنواع من ألفاظ الخبر بما لزم ألفاظها العُمَد[2] من عدم التصرّف ومشابهة الحروف.

إنّ لزوم مثل هذه الألفاظ عدم التّصرف دليل على كونها محمّلة بما لم يوضع لها من معان. وهذا مبدأ عام تعود إليه ألفاظ التّعجب وما شاكلها من ألفاظ القسم والانفعال والرّجاء. وممّا يتميّز به نقل ألفاظ الخبر إلى الإنشاء الانفعالي على وجه الخصوص أنّ الألفاظ العمد فيها تنقل من الخبر إلى نفس المدح والذّم والتّعجّب وغيرها. ومعنى ذلك أنّها تنشىء الانفعال من تعجّب وغيره بألفاظها وليس التّعجب موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا

(1) لهذا التصوّر علاقة واضحة بنظريّة سيبويه في إنشائية المنصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره حيث يكون بعض المرفوع فيه معنى المنصوب، وكأنه قد التقى فيه الخبر والإنشاء معاً. فقد اعتبروا هيهات اسم فعل بمعنى الخبر وفيه معنى الإنشاء المتمثل في التعجّب.

(2) نعم وبئس العمدة في إفادة الإنشاء «حاشية الصّبّان III، 24» ويقاس عليهما كم وربّ وعسى وأفعال المقاربة وشتّان...

مطابقة تلك الألفاظ إيّاه حتى يكون خبرا (شرح الرّضي، IV، 237).

أمّا نقل ألفاظ الخبر إلى الإنشاء الإيقاعي على سبيل عارضة فهو إنشاء العقود بأنواعها المختلفة من بيع وشراء وكراء وعقود زواج وطلاق وأحكام قضائيّة وفقهيّة. والأصل في هذه الألفاظ أن تنجز بالفعل الماضي الدّال على الانقطاع والانقضاء. فالفعل الماضي ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (همع الهوامع، I، 23). فهذه الأنواع من الإنشاء العارض بلفظ الخبر يشترط فيها القصد ومطابقة المقام بجميع عناصره ومكوّناته لما تقتضيه أعمال البيع والشّراء والزّواج وغيرها من شروط عرفيّة وشرعيّة.

3 ـ مذهب البلاغيّين والأصوليّين في دراسة الإنشاء بألفاظ الخبر:

ميّز البلاغيّون بين نوعين من الإنشاء الحاصل بألفاظ الخبر:

أولاً: نوع لفظه لفظ الخبر نقل إلى الإنشاء نقلا لازما بالوضع أو نقلا عارضا بالتواضع، ويشمل الإنشاء غير الطّلبي. فالمنقول إلى الإنشاء بالوضع نقلا لازما هو التّعجّب، والمدح والذّم، والقسم، والتّكثير بـ(كَمْ)، والتّقليل بربّ، والترجّي بلعلّ. أمّا المنقول من الخبر إلى الإنشاء نقلا عارضا فهي العقود بمختلف أنواعها، والأحكام الفقهية وذلك من مثل بعت وشريت.

وهذا النّوع من الإنشاء بألفاظ الخبر أعرض عن دراسته البلاغيّون مقتصرين على الإشارة إلى أنواعه. وقد علّلوا إعراضهم ذاك بكون اهتمامهم منصبّا في باب الإنشاء على مباحث الطّلب إذ تقابل مبحث الخبر، يقول التّفتازاني: المقصود بالنّظر ههنا هو الطّلب لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر، ولأنّ كثيرا من الإنشاءات غير الطّلبية في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ولهذا قال صاحب المفتاح إنّ السابق في الاعتبار هو الخبر والطّلب (المطوّل، ص 224).

وبذلك يصبح الإنشاء في هذه الألفاظ واقعا لديهم بين مسَارَي مبحثين: الخبر والطّلب. فلم يستقم لها وجود في هذا أو في ذاك إذ السّابق في الاعتبار الخبر والطّلب وليست منهما. وفي اعتقادنا أنّ في هذا التّمشّي أثرا من بعض التّردّد في تحديد مفهوم الإنشاء وضبط علاقته بالطّلب، وهو ما ساد بعض المذاهب، كما بيّنّا، وهي مذاهب تقابل بين الخبر والطّلب لا بين الخبر والإنشاء، أو تجعل من الإنشاء قسما من الكلام خاصّا جدّا قسيما للطّلب والخبر.

ثانياً: ونوع ثان درسوه ضمن باب سمّوه «خروج لفظ الخبر لا على مقتضى الظّاهر». وهو باب يقوم على مبدإ أنّ التّأكيد مثلا أو عدم التّأكيد للخبر إنّما يكون بحسب الظّاهر من حال المخاطب. فإذا كان المخاطب خالي الذّهن ممّا يلقى إليه اقتضت حاله استغناء الكلام عن المؤكّدات وسمّي هذا النّوع من الكلام ابتدائيا. وإذا كان المخاطب متحيّرا سائلا اقتضت حاله توكيد الكلام بإنّ أو اللاّم ويسمّى هذا النوع خبرا طلبيّا. وإذا كان المخاطب في حال ردّ وإنكار لما يلقى إليه اقتضى ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكد وسمّي الخبر خبرا إنكاريّا. و «إخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمّى إخراج مقتضى الظاهر» (المفتاح، 74). فإذا خاطبت من كان خالي الذّهن عمّا يلقى إليه بجملة مؤكدّة «بإنّ» نزّلت غير السّائل منزلة السّائل لغرض من الأغراض وأخرجت الكلام لا على مقتضى الظّاهر «وسلوك هذه الطّريقة شعبة من البلاغة فيها دقّة وغموض» (الإيضاح في علوم البلاغة، 24). ويلاحظ التّفتازاني أنّ مقتضى الظّاهر «أخصّ مطلقا من مقتضى الحال، لأنّ معناه مقتضى ظاهر الحال فكلّ مقتضى الظّاهر مقتضى الحال من غير عكس» (المطوّل، 49). وذلك لأن مقتضى ظاهر الحال لا يتعدّى حال المخاطب، في حين أن مقتضى الحال يشمل حال المخاطب وحال المتكلّم وما يقصد إليه بإجرائه تلك الطّريقة في مخالفة الظّاهر وما يقتضيه.

وفي هذا الباب أدرج لديهم الطّلب الذي يقع بألفاظ الخبر، وهو نوع

ينحصر في معاني الدّعاء والأمر والنّهي. وهي معان تقتضي ألفاظ الأمر والنّهي ولكنّها قد تنجز، بواسطة ألفاظ الخبر، وذلك في نظرهم لأسباب منها:

أ ـ قصد التّفاؤل بالوقوع، وذلك في مقام الدّعاء، من مثل قول القائل:

ـ رحمك الله، فإنّ المتكلم يقول ذلك تفاؤلا بلفظ الماضي على عدّ الرّحمة من الأمور الحاصلة التي حقّها الإخبار عنها بفعل ماض. (المفتاح، 138 ـ 139).

ب ـ إظهار الحرص في وقوع الفعل المطلوب وقوعه، إذ إنّ الطّالب إذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوّره إيّاه، فكأنّما يخيّل إليه حاصلا فينجزه بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك (المفتاح، 139، والمطوّل، 246).

ج ـ الاحتراز عن صورة الأمر لما يطلبه المقام من امتناع أن تأمر من هو فوقك. كقول العبد إلى المولى: ينظر المولى إليّ ساعة.

د ـ حمل المخاطب على إيقاع المطلوب أبلغ حمل بألطف وجه كقولك لصاحبك: «تأتيني غداً» عوضا عن «ائتني». (السابق).

ويضيف التّفتازاني إلى جميع هذا اعتبارات أخرى منها «القصد إلى المبالغة في الطّلب حتّى كأنّ المخاطب سارع في الامتثال. ومنها القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب، ومنها التّنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوّة الأسباب المتآخذة في وقوعه» (المطوّل، 246). وهي اعتبارات لا تفترق عن المقاصد الأولى المذكورة في (أ.ب.ج.د) إلاّ في طريقة التعبير عنها.

إنّنا نعتقد أنّ تعليل البلاغيّين لإيقاع الإنشاء بألفاظ الخبر في مثل هذا النّوع مما سمّوه خروج الخبر لا على مقتضى الظّاهر، لا يخلو في الحقيقة من التأويل والتّعميم، فهي مقاصد يختلط بعضها ببعض ويمكن أن يقع جميعها

على الدّعاء لتأويله بما ذهبوا إليه من تأويلات عامّة. وإنّ مثل هذه التأويلات ممّا اختصّ به الدّرس البلاغي عموماً إذ يعتبرون أنّ علمهم مختلط بالأدب بل إنّه فرع منه[1] ولذلك اشترط كلّ من الجرجاني والسّكّاكي وجوب مراجعة الذّوق في كثير من مستحسنات الكلام (الدلائل، والمفتاح، 73 ـ 74).

أمّا الأصوليّون فقد عمدوا إلى تقصّي الإنشاء الواقع بألفاظ الخبر من زوايا مختلفة تتناسب في الغالب الأعمّ مع مذهبهم في السّعي إلى اجتناء الأحكام من الألفاظ وإن اختلفت أساليبها وأشكال أبنيتها. وقد أدّى بهم ذلك إلى اعتبار «قول القائل لغيره: (أَمَرْتُك) و(أنت مأمور) صيغة خاصة بالأمر من غير منازعة» (الإحكام للآمدي، II، 131). وهي صيغة موضوعة لإنشاء الأمر وليست إخبارا عن الأمر فلا تخرج بذلك عن باب سائر الإخبارات التي تستعمل للإنشاء كما في قوله: طلقت وبعت واشتريت ونحوه.

واختلفوا من جهة أخرى في «صيغة (افعلْ) هل هي صيغة خاصة بالأمر أو لا، لكونها متردّدة في اللّغة بين محامل كثيرة» (السابق)،

وقد عمد الآمدي إلى تحليل دلالة ألفاظ الخبر على الإنشاء في قول القائل لزوجته: طلقتك. فبيّن أنّ في ذلك إنجازا لعمل الطّلاق، وهو ما أجمع عليه الجميع. والوجه في تعليل ذلك يكون كما يلي:

ـ إذا افترضنا أنّه إخبار، كان إخبارا عن الماضي أو الحال لأنّ صيغة فعلت لا تدلّ على الاستقبال وإنّما تدلّ على الانقضاء.

ـ لو كان كذلك لم يخل من أنّه إمّا أن يكون قد وقع منه الطّلاق وانقضى أو لم يقع.

ـ فإن كان لم يقع وقد أخبر عن انقضاء وقوعه وجب أن يُعَدَّ كاذبا.

(1) علم الأدب عند السّكاكي يشمل علم الصرّف والإعراب والمعاني والبيان.

ـ وإن كان وقع منه الطّلاق وانقضى، امتنع تعليقه بالشّرط في قوله «إن دخلت الدّار طلّقتك» لأن «تعليق وجود ما وجد على وجود مالم يوجد محال». (السابق). وهو ترجمة لقول الخليل الذي أوردناه أعلاه: «لايكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأوّل غير واجب»، مع الاختلاف في زاوية النّظر. «وإذا بطل كونه إخبارا (استنادا إلى ما سبق) تعيّن أن يكون إنشاء، إذ الإجماع منعقد على امتناع الخلوّ منهما (يعني أنّ الكلام لا يخلو من أن يكون خبرا أو إنشاء) فإذا بطل أحدهما تعيّن الآخر. (السابق ص 132).

بهذا النّوع من الاستدلال انتهى الآمدي إلى بيان أنّ في «طلّقتك» إنشاء للطّلاق بلفظه وأنّه لا مانع من استعمال صيغة الخبر للإنشاء.

وقد لاحظنا في هذا الاستدلال نزعته إلى الاستعانة بالأحكام النّحوية وبالسيّاق اللّفظي الذي تمثل في ذكر الشّرط ممّا درج الفقهاء على استخدامه في مثل هذه المقامات.

وقد نزع المتأخّرون من الأصوليّين إلى وضع مصنّفات جامعة لمذاهب النّحاة والبيانيّين والأصوليين والمفسّرين في دراستهم الإنشاء بألفاظ الخبر، ولكنّ ذلك الحرص على الجمع بين مذاهب شتّى أوقعهم في بعض الاضطراب البيّن.

فالزّركشي يذكر أنّ القصد بالخبر إفادة المخاطب وقد يشرب مع ذلك معاني أخرى ويذكر من هذه المعاني التّعجّب. ويستند في تحليل العلاقة فيه بين اللفظ والمعنى إلى النّحاة والمفسّرين (البرهان في علوم القرآن: 317).

ـ ومنها الأمر، كقوله تعالى:

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة، 228]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة، 233]

فإنّ السّياق يدلّ على أنّ الله تعالى أمر بذلك لا أنّه خبر. . . (السابق، 320).

ـ ومنها النّهي والوعد والوعيد والإنكار والدّعاء، ومنها التّمني والتّرجّي

والنّداء. (البرهان للزركشي، 317 ـ 326).

والملاحظ فيما ذهب إليه الزركشي عموما في هذا الباب:

ـ أنّه قد جمع بين ألفاظ مختلفة اعتبرها جميعا خبريّة، وذلك أنّ من هذه الألفاظ ما هو إنشاء ولا دليل في ألفاظه المنجزة على أيّ لون من ألوان الخبر وهو النّداء (السابق. 323 ـ 324).

ـ اعتبر أن الألفاظ المولّدة للتمنّي بمعونة قرائن الحال في قوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف، 53] هي ألفاظ خبرية (السابق 321). وكذلك الكلام المصدّر بـ«لعلّ».

ويمكن أن نضيف إلى مذاهب هؤلاء جميعا مذهب المفسّرين من خلال بعض الملاحظات التي ساقها الزّمخشري تعليقا على بعض الألفاظ الخبرية المنقولة إلى الإنشاء.

فقد عبّر الزّمخشري عن معنى الإبهام في عُمَدِ بعض الألفاظ الخبريّة والمولّد لمعنى التّعجّب بصفة اطّراديّة بطريقة خاصة تتناسب مع مذهب المفسّرين في التأويل والتّحليل.

فذكر في تفسير سورة الصّف أنّ معنى التّعجّب تعظيم الأمر في قلوب السّامعين ، لأنّ التعجّب لايكون إلاّ من شيء خارج عن نظائره وأشكاله (الكشّاف، IV، 418).

وذكر أنّ استخدام الخبر مكان الأمر«هو أبلغ من صريح الأمر والنّهي، لأنّه كأنّه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه» (الكشاف، I، 292 ـ 293)

وكذلك استخدام النّهي بألفاظ الخبر فإنّه يعلّله بأنّ خبر الشّارع لا يتصوّر وقوع خلافه، والنّهي قد تقع مخالفته فكأنّ المعنى: عاملوا هذا النّهي معاملة خبر الحتم.

خلاصة الباب الثّالث

عني البلاغيّون، وقد كانوا في الأغلب الأعمّ نحاة، بدراسة معاني الكلام ومراتبه ضمن باب معاني النّحو. فأسّسوا دراسة الخطاب ودلالاته على دراسة النّحو و معانيه، واعتبروا أنّ خواصّ تراكيب الكلام لاتعدو أن تكون إنجازا لمعاني النّحو «لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو ومعنى من معانيه» (الدلائل، ش). وقد كان هذا التّصوّر لديهم مدخلا لدراسة الكلام وأقسامه ومراتبه ومعانيه، فلاحظوا أنّ ما «يجمع ذلك في الأصل الخبر والطّلب» (البرهان في وجوه البيان، 112). وكأنّهم بذلك قد استندوا إلى البنية النّحويّة في دلالتها الإثباتية واللاّ إثباتية. على أنّ شراح السّكاكي، بتأثير من النّحاة، ضبطوا قسمي الكلام في الخبر والإنشاء وقسّموا الإنشاء إلى طلبي وغير طلبّي، وضبطوا الإنشاء غيرالطّلبي في أفعال المقاربة يعنون «عسى» وأفعال المدح والذّم، وصيغ العقود، والقسم، ولعلّ، وربّ، وكم الخبريّة، والتّعجّب. على أنّهم لم يعنوا بدراسة إنشائية هذه الأنواع غير الطّلبية ولم يتوقفوا عند ما يحقّق إنشائيّتها أو عند ما يجمع بينها من خصائص أو يفرّق.

وكان مدخل الأصوليّين إلى دراسة الإنشاءات من طريق سعيهم إلى ضبط أحكام الشّريعة بالاستناد إلى دلالات الألفاظ وتراكيبها. فاهتمّوا اهتماماً خاصّاً بأحكام التّكليف، وبوّبوا معاني الأوامر والنّواهي تبويبا اعتمدوا فيه أحكام النّحو ومعانيه، ولكنّهم استعملوا مصطلحات شرعيّة فعوّضوا الإلزام بالوجوب والنّهي بالتّحريم والتّخيير بالنّدب... وقد تعمّق الأصوليّون دراسة الإنشاءات وتمييزها من الأخبار في الإيقاعات، وذلك بتمييزهم المعاني الإفرادية المعجميّة للأفعال من المعاني النّحويّة التّركيبية التي تكون للحروف

الموجدة لمعناها في ما تدخل عليه من جمل والمبرزة لقصد الإيجاد والإنشاء.

وقد انقسم الإنشاء لدى الأصوليّين إلى إنشاء مختصّ بألفاظ الإيجاد والإنشاء التي تمثّل وعاء الإسناد الإحالي المرجعي، وإنشاء يشترك لفظه مع لفظ الخبر في دلالته النّحويّة الأولى، ويتخصّص هذا النّوع من الإنشاء بشروط، منها ما يتّصل بالمتكلّم، ومنها مايتّصل بالمخاطب، ومنها مايتصل بالعمل اللغوي المنجز ذاته.

أمّا الفلاسفة فإنّهم، رغم شديد تأثّرهم بالمنطق الأرسطي، لم يخالفوا النّحاة في تصنيفهم للكلام ومعانيه، فذهبوا إلى أنّ الكلام جازم وغير جازم، واعتنوا بغير الجازم وألفاظه ودلالاته النّحويّة، وقد تميّز عملهم:

أ ـ بترسيخ مصطلح الجهة المتّصل باعتقاد المتكلم والذي يدلّ أصلا على الوجوب أو الإمكان.

ب ـ بتمييزهم مفهوم قوّة القول من مضمونه، وتصريحهم بمصطلحات أحيتها الاتّجاهات التّداوليّة الحديثة.

على هذه السبيّل أسّس البلاغيّون والأصوليون والفلاسفة دراسة الإنشاء على دراسة تركيبه النّحوي، وحدّوه بالنّظر إلى مايختلف به عن الإثباتات الخبريّة. على أنّ طبيعة الدّرس البلاغي وخصوصيات الدّرس الأصولي جعلت كلاّ من البلاغيّين والأصوليّين يخلطون ما بين المعاني الثّواني للإنشاء، وهي نحويّة، والمعاني البلاغيّة أو الشّرعية، وربّما لوحظ هذا الخلط لدى النّحاة المتأخرين أنفسهم، فقد سعى ابن هشام مثلا إلى جمع مختلف المعاني التي تفيدها الأدوات النّحوية دون تمييز ماهو نحوي منها ممّا هو تأويلي بلاغي أو ممّا هو راجع إلى مصطلحات الأصوليّين والفقهاء. وهومذهب لانجده عند أمثال المبرّد أو الرّضي رغم بعض الاضطراب الذي قد يلاحظ في استخدامهم مصطلحات مترادفة لمواضع ظنّوا أنّها مختلفة من مثل التّوبيخ والإنكار والتّقرير.

على أنّ ذلك لم يمنع من أنهم كانوا واعين بأنّ الدلالة لا تخرج عن ضوابط النّحو وأحكامه ومعانيه وأثره في الأبنية المنجزة، وأنّ كلّ توسّع في الاستعمال يجد له في النّحو أحكاما تتّسع لاحتوائه وضبطه. لذلك عمدوا إلى تقنين المعاني الثّواني النّحوية المقاميّة باعتبارها معاني نمطيّة يمكن ضبط دلالاتها الأساسية استنادا إلى النّحو ومعانيه. وقد بيّن ذلك التّقنين ما يوجد بين معاني النّحو من استرسال وتداخل هما في الحقيقة من استرسال الأبنية النّحوية وتداخل تراكيبها.

الباب الرابع:

الإنشاء بين النّظم والنّظام

الفصل الأول

طبيعة اللغة ووظيفتها
بين النّظرية التراثية والمقاربات الغربيّة

1 ـ الخلفيّات النّظرية المؤسّسة لدراسة الإنشاء في العربيّة

إنّ ما يشترك فيه البحث اللساني قديما وحديثا، على اختلاف مناهجه ومشاربه هو النّظر في مجموعة من العلاقات المتّصلة باللّغة، منها العلاقة بين بنية اللّغة ووظيفتها، والعلاقة بين المتكلّم واللّغة من جهة، والعلاقة بين المتكلّم باللّغة والكون الخارجي من جهة ثانية.

وإنّ من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها النظرية اللغوية العربية القديمة اعتبار اللغة أداة للتواصل الإنساني، واعتبار البلاغة متمحورة على الفهم والإفهام. فاللغة بمعناها الأعمّ (Le Langage)، ملكة يتميّز بها الإنسان تميّزا «حدّيا»، بحيث إنّ الحدّ المميّز للإنسان لا يتخصّص إلا بدخول عنصر اللّغة فيه. (ن. المسدّي، 1986، 64). وإذا صحّ كون الإنسان مدنيّا بطبعه، فإنّ اللغة تمثّل عاملا من أهم العوامل الفاعلة في مدنيّته التي لا تعني سوى ضرورة الاجتماع لإمكان البقاء. فهي جزء من طبيعة الإنسان المؤسّسة لحدّه، وهي عامل محوريّ مؤسّس للاجتماع البشري. يقول الآمدي: «لمّا...كان كلّ واحد لا يستقلّ بتحصيل معارفه بنفسه وحده دون مُعِين ومساعد له من نوعه، دعت الحاجة إلى نصب دلائل يتوصّل بها كل واحد إلى معرفة ما في ضمير الآخر من المعلومات المعينة له في تحقيق غرضه. وأخفّ ما يكون من

ذلك ما كان من الأفعال الاختيارية، وأخفّ من ذلك ما كان منها لا يفتقر إلى الآلات والأدوات، ولا فيه ضرر الازدحام، ولا بقاء له مع الاستغناء عنه، وهو مقدور عليه في كل الأوقات من غير مشقّة ولا نصب. وذلك هو ما يتركّب من المقاطع الصّوتية التي خصّ بها نوع الإنسان دون سائر أنواع الحيوان، عناية من الله تعالى به. ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية» (الإحكام في أصول الأحكام، I، 15 ـ 16).

إنّ هذا التصوّر لطبيعة اللغة ووظيفتها هو الذي انبنت عليه النظرية اللغويّة العربيّة القديمة، وهو الذي تحددت على أساسه دراسة القدامى للغة وماتقوم عليه من تصنيفات ومفاهيم وأحكام ومصطلحات. فاللغة في مذهبهم أداة من أدوات الإعراب عن الأغراض وآلة من آلات العمل تتميّز بالخفّة وعدم الافتقار إلى ضرر الازدحام، وهي إلى ذلك كلّه آلة مطواع غير مزعجة تحضرك متى شئت وتغيب عنك متى لم تكن بك حاجة إلى استخدامها.

وقد كان هذا التصوّر حاضرا حضورا ضمنيا أو صريحا في مختلف ما وضع من قواعد نحويّة وما طرح من قضايا تتّصل بنشأة اللّغة وطبيعتها ووظيفتها وما يعمله الإنسان بواسطتها. نجد ذلك ضمنياً في قواعد النّحو وأحكامه الإعرابية، وفي احتكام البلاغيّين والأصوليّين والمفسّرين إلي تلك الأحكام والقواعد المنبنية على العمل و الإعراب، ونجد ذلك صريحاً في تقريرات النحاة والبلاغيّين والأصوليّين والفلاسفة لدى حدّهم للغة وتفسيرهم لاستخدام العلامة اللغوية بالحاجة إلى التّواصل باعتباره عملا من الأعمال الضروريّة للاجتماع البشري.

وقد طبع هذا التصوّر موقف الفارابي من قضيّة نشأة اللغة واستخدامها، فاللّغة عند الفارابي لم تنشأ إلا نتيجة الحاجة إلى التواصل، وهو يذهب إلى أنّ العلامة اللغوية في المجتمعات البدائية عوّضت شيئا فشيئا الإشارة في الدّلالة

على ما كان يحتاجه الإنسان من تعامل مع غيره في مختلف الأعمال والمعارف، يقول: «إذا احتاج(الإنسان) أن يعرّف غيره ما في ضميره أو مقصوده بضميره استعمل الإشارة أولاً في الدلالة على ما كان يريد ممّن يلتمس تفهيمه إذا كان من يلتمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته، ثم يستعمل بعد ذلك التّصويت، وأوّل التّصويتات النّداء، فإنّه بهذا ينتبه من يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتّفهيم لا سواه. وذلك حينما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات. ثمّ من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة يدلّ بواحد واحد منها على واحد واحد ممّا يدل عليه بالإشارة إليه وإلى محسوساته» (الفارابي، كتاب الحروف، 135 ـ 136).

وقد لاحظ جاك لنغاد (J.Langhade)، أنّ الفارابي بهذا التوجّه «يتجاوز التساؤل الذي قام في عصره عن أصل اللغة، والقائم على التقابل بين الطبيعة والاصطلاح. فهو يتوخّى موقفا دقيقا يقوم في الوقت ذاته على تواضع المتكلمين وتدخّل منشئ اللغة. فهو بعدم اكتفائه بالتساؤل عن أصل اللغة لا يمكنه أن يتجنّب التّقابل بين طرفين وبوضع القضيّة في نطاق المعرفة والتواصل تجنب هذا التقابل. فليست اللغة أداة تعبير وتواصل فحسب وإنما هي أيضا أداة للمعرفة» (حوليات الجامعة التونسية، عدد 41، 1997، ص 21). وقد استند في ذلك إلى تمييز الفارابي بين ما سماه ألفاظ العلم التي يكون لها من الدلالات ما يختلف عن ألفاظ الحياة اليومية. (السابق).

ونجد هذا التصور لطبيعة اللغة ووظيفتها جليّا لدى ابن جنّي إذ حدّ اللّغة بأنّها: «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم». (الخصائص، I، 33). وهو حدّ مؤسّس على ثنائيّة الأصوات من ناحية والأغراض من ناحية ثانية. وكأنّ ما ذهب إليه الآمدي لا يعدو أن يكون تحليلا لما اختصره ابن جنّي من عبارات. ويقتضي ما قرّره كلّ من الآمدي والفارابي وابن جنّي مسائل عديدة يعنينا منها خاصّة أنّ اللّغة في ذاتها «تركيبات للمقاطع الصوتية» وأن هذه التركيبات تتميّز بكونها وظيفيّة، إذ بها تحدث الدلائل الكلاميّة والعبارات اللّغوية المختلفة

باختلاف أغراض المتكلّم ومقاصده. وهو اتجاه انبنت عليه إحدى أكبر المدارس اللّسانية الحديثة (ن. المهيري، اللسانيات الوظيفية، 1986، 39 ـ 52) ولا يقتصر النظّر في التركيبات الصوتية على الكلمة، وإنما يتعدى الأمر ذلك ليتعلق بالتركيبات الإعرابية التي تتولد بمقتضاها الوظائف الأوّلية (Les fonctions primaires)، والوظائف غير الأوّلية (Les fonctions non primaires)، (ن. السابق 49 ـ 51).

إنّ معاني هذه التّركيبات الإعرابيّة هي ماأطلق عليه الجرجاني معاني النّحو، وإنّ ربط معاني النّحو بأغراض المتكلّم وحاجاته الاجتماعية هو إقحام لها في المقامات المختلفة. فالأغراض في النظرية اللّغوية العربيّة هي التي تحدّد طرق النّظم لمعاني النّحو.

وقد لاحظ الآمدي فيما لاحظه «أنّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلّم وإرادته» (الإحكام، I، 16). وهو إنّما يقصد بالألفاظ تركيبات الألفاظ بحسب ما تقتضيه معاني النّحو وأحكامه بمختلف مستوياتها الإعرابيّة والمعجميّة والصرفيّة التّصريفية والاشتقاقية.

وإذا كانت معاني النّحو تابعة لقصد المتكلّم وإرادته في المستوى المجرّد، فإنّها في مستوى الإنجاز هي المعنى، إذ تتركّب وتتلوّن وتتحدّد بما يقتضيه المقام من تركيبات ليست لذواتها، فمعاني النّحو المنجزة في مختلف المقامات هي المعنى، يقول **أحمد بن فارس**: «فأمّا المعنى فهو القصد والمراد» (الصّاحبي، 193).

وإذا كان ذلك، وكانت اللغة أصواتا يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم أصبح المعنى هو الأول والآخر وكأنّه يحقّق نوعا من الدّور.

فأمّا المعنى الأول فهو اللغة باعتبارها أحكاما ومعاني موضوعة للاستجابة لمختلف الأغراض والمقاصد، وأمّا المعنى الثّاني فهو الغرض أو القصد أو المراد الذي يحقّقه المتكلم ويحدثه بما يعمد إليه من نظم ينبني على

معاني النحو وما يتوخّى منها في معاني الكلم في ما ناسب من المقامات.

على أنّ اعتبار اللغة أداة تواصل بها يعبّر المتكلّم «الاجتماعي» عن أغراضه ومقاصده مفهوم، رغم مركزيّته، يبقى في حاجة إلى تصنيف تلك الأغراض والمقاصد، ذلك أنه إذا كانت المعاني الأول النّحوية محصورة ومعلومة فإنّ الأغراض غير محصورة لتشعّب النّشاط الاجتماعي وتجدّده. فكيف يمكن دراسة المعنى المتمثّل في القصد والمراد وقد رأينا آنفا أنّه منتظم في نوع من الدّور الذي يعسر معه تفكيك المعنى الثاني من المعنى الأول وفصله عنه؟ وبعبارة أخرى هل يمكن ضبط المعنى المراد أي ما يفعله الإنسان باللغة في حين أنه يستند إلى المقامات المتجددة التي تستعصي على الرّضوخ إلى الضّبط والحصر والتصنيف؟

يبدو في نظرنا أنّ المسألة تعود إلى خلفيات معرفيّة وأسس نظرية تحكمت في تحديد وظائف اللغة وما يفعله الإنسان بواسطتها، وقد تميّزت النظرية اللغوية العربية منذ البدايات بنوع من التصوّر الدقيق والبسيط في الآن نفسه لوظيفة اللغة، وهو تصور يقوم على اعتبار اللغة آلة تعامل اقتضاه الاجتماع البشري، فالمتكلّم «الاجتماعي» ينجز بواسطتها ماينجزه بسائر الآلات من أعمال الأخذ والعطاء لذلك تأسّست النّظرية النّحوية على مفهوم العمل والإعراب[1]، وتأسّست النّظرية البلاغيّة على الأثر والتّأثير اللّذين يحدثهما العمل النّحوي خارج نظامه اللّغوي، أي في المخاطب والكون، في المقامات المعيّنة المختلفة.

فالعمل الإعرابي هو إنشاء للبنية داخل نظام النحو، أما إحداث الأثر والتأثير في الخارج فهو الإنشاء البلاغي الذي ينتج عن إنشاء العمل الإعرابي في حال معينة هي حال مواجهة للمخاطب في سياق تعاملي آني مخصوص

(1) وهو ما سنوضحه ونحلله لاحقاً في الفصل الثالث من هذا الباب.

يحدث فيه المتكلم عملا في الخارج لم يكن حاصلا فيه قبل. وليس التواصل في نهاية الأمر سوى استخدام مخصوص للأبنية اللغويّة التي تتوفّر في نظامها على آلات الإعراب عن الأغراض المخصوصة في المقامات المعينة.

إن هذا التصور هو الذي جعل من الإنشاء مفهوما محوريا في النظرية اللغوية العربية، متأصلا في نظامها النّحوي الدّلالي، مترسّخا في درسها البلاغي ومنظومته الدلاليّة المخصوصة.

وهو تصوّر تميزت به النظرية اللغوية العربية من سائر النظريات اللغوية القديمة منها والحديثة، إذ جاءت تلك النظريات مختلطة:

ـ إما بالمنطق الأرسطي ومايتصل به من فلسفة المعرفة وتحصيلها واكتسابها.

ـ أو بما يخرج عن نظام النّحو من أعراف لغوية تمثل فروعا على ذلك النظام.

2 ـ وظيفة اللّغة في منطق أرسطو:

على عكس هذا التصور الذي انبنت عليه النظرية اللغوية العربية والمتمثل في أنّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم الاجتماعية، نجد أرسطو قد ذهب مذهبا آخر في تصور طبيعة اللغة ووظيفتها. وهو مذهب هيمن على التقاليد الغربية في التفكير اللغوي إلى بدايات هذا القرن. ذلك أن أرسطو يذهب إلى«أن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس» (كتاب العبارة، 59)[1] وهو ما يجعل اللغة لديه دليلة على ما بالنفس من علم ومعرفة

(1) استندنا في هذا إلى ترجمة إسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرحمان بدوي. وهي ترجمة تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الفرنسية التي يفهم منها أن أرسطو يعتبر أن «الأصوات المنطوقة رموز إلى أحوال النفس» =

يقينيّة أو ظنية محصلة من انعكاس الكون الخارجي فيها فتكون الدلالة اللغوية بذلك مبنية على الاعتقاد الذي يصدر عن كل قول مهما كان مجاله.

وقد مكّننا النّظر في كتاب العبارة من ناحية وكتابي الخطابة والشّعر من ناحية ثانية من التّوقف عند مجالين أساسيين اثنين لاستخدام اللّغة وما يفعله المتكلّم بواسطتها[1].

أولاً: مجال أوّل يتمثل في تحصيل المعرفة واختبارها وهو مجال علم المنطق إذ «المنطق علم يختص في النهاية بالبحث في اللغة من حيث هي أداة التعبير عن الفكر والواقع». (فضل الله، 1990، 46) فوظيفة اللغة في هذا المجال هي الإخبار عن الواقع في الخارج. وهذا الإخبار إنما هو الحكم بوجود شيء لشيء أو نفيه عنه.

وتتحدّد هذه الوظيفة من خلال كتاب العبارة خاصّة، وقد سمّاه **ابن حزم الأندلسي** كتاب الأخبار، وهو مصنّف يبحث فيه أرسطو في القضية وتركيبها وأقسامها من بسيطة ومركّبة وموجبة وسالبة وصادقة وكاذبة ومتناقضة ومتضادة. وليست القضية سوى القول الجازم التّام، وهي موضوع علم المنطق لأنها الوحدة الأولى والأساسيّة التي يمكن للمتكلّم أن يثبت بها شيئاً أو ينفي شيئاً. وهي تحتمل الصّدق والكذب بالنّظر إلى ما في الكون الخارجي من وجود ينعكس في الاعتقاد ويعبّر عنه باللغة.

إنّ ما يعنينا بصفة خاصّة من هذا هو أنّ القضية تفيد الحكم، فهي من

= Aristote: De L'Interprétation (16 a). (Etats d'âme)
و(ن. هشام الريفي، 1998، 109). وتبدو لنا الترجمة العربية القديمة أقرب إلى استجلاء أصول النظرية الأرسطية المتصلة بطبيعة اللغة ووظيفتها، لأن «الآثار التي في النفس» عبارة تدلّ على أن الوجود ينعكس في النفس أولا وتدل عليه اللغة ثانياً. فلا تدل اللغة على أحوال النفس منعزلة عن الوجود.

(1) هذا بغضّ النظر عن تقسيمات الأقاويل إلى برهانيّة علمية أو جدلية حجاجيّة.

«قضى» بمعنى «حكم». والحكم عند أرسطو هو إيقاع شيء، والحكم السالب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (العبارة، 65) فالحكم هو ذات الإخبار، وهو الذي تنتقل به المعرفة من تصوّر ساذج للأشياء في الكون إلى تصور معه تصديق بوجود شيء لشيء على سبيل الإيجاب أو السّلب.

إن وظيفة اللغة في هذا المجال الأول عند أرسطو هي وظيفة الإخبار عن الوجود أو «قول الوجود» حسب عبارة **هشام الريفي (1998، 108)**. والإخبار في أبسط صوره إنّما هو إيجاب للوجود الحادث في النفس[1]، يقول **أرسطو**: «إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ثم بعده السّلب، وأما سائر الأقاويل كلّها فإنّما تصير واحدا برباط يربطها» (العبارة، 64).

ثانياً: مجال ثان يتمثّل في فنّ الشّعر وفي قسم من الخطابة، وتكون وظيفة اللغة في هذا المجال وظيفة إثاريّة تعتمد «التفنيد وإثارة الانفعالات مثل الرحمة والخوف والغضب وما شابه ذلك، وأيضا التعظيم والتحقير» (فن الشعر، 54). وعلى عكس الوظيفة الأولى القائمة على الموضوعية تبدو الوظيفة الثانية عند أرسطو موغلة في الذاتيّة، ذلك أنّ لغة الخطيب «المجادل» أو الشاعر لغة خاصّة. تقوم على «البراعة في المجازات، لأنّها ليست ممّا نتلقاه عن الغير بل هي آية المواهب الطبيعية، لأنّ الإجادة في المجازات معناها الإجادة في إدراك الأشباه» (فنّ الشّعر، 64).

والأهمّ من كل ذلك أنّ الوظيفتين الخطابيّة والشّعرية في هذا المجال تقومان على ما يتطلّبه التّأثير في المخاطب و«سحره» وذلك على حساب صورة الواقع التي تصبح ثانوية أو ملوّنة بما يقتضيه هدف التأثير أو السّحر، فيتصوّر الحقّ في صورة الباطل والباطل في صورة الحقّ إن اقتضى الأمر ذلك. على

(1) ذهب عبد الرحمان بدوي إلى أن «وظيفة الفكر (في هذا المجال) وظيفة موضوعية (ن. فن الشعر عند أرسطوطاليس، هامش 1، ص 22).

أنّ إثارة الرّحمة أو الخوف والتّعظيم والتّحقير عند **أرسطو** «آثار» لا تقوم على التّعبير اللّفظي فحسب وإنّما يسهم في إظهارها المقام ومنه لهجة المتكلم وأحوال المخاطبين. ومهما يكن فقد اعتبر أرسطو أن هذه المسألة «يمكن ان تكون موضوعا للبحث وهي ضروب القول...»(فنّ الشعر، 54).

وجملة الأمر أن أرسطو يعتبر أنّه «ليس كلّ قول بجازم وإنّما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق والكذب وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها، ومثال ذلك الدّعاء فإنّه قول ما لكنّه ليس بصادق ولا كاذب. فأمّا سائر الأقاويل غير ما قصدنا له فنحن تاركوها إذ كان النّظر فيها أولى بالنّظر في الخطب أو الشعر وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر (العبارة ـ 63).

إن الخبر عند أرسطو هو القول الجازم. والقول الجازم صورة منطقية مجرّدة بسيطة لا تعدو أن تكون:

[أ] هو [ب]

أو [أ] كائن [ب].

وذلك بغضّ النظر عمّا يحيل عليه [أ] و [ب] من مضامين ووقائع حقيقية معيّنة.

إنّ أرسطو لم يفصل الصّورة المتمثّلة في الحكم عن مضمونها القضوي بصفة صريحة جليّة. ومع ذلك يمكننا أن نذهب إلى أنّ الإثبات (الإيجاب) إنّما هو تجريد للدّلالة البلاغيّة، إذ القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب وهذا المعنى قريب ممّا ذهب إليه سيبويه حين اعتبر أن «الابتداء أول كما أن الواحد أول العدد، والنّكرة قبل المعرفة». (الكتاب، I، 24).

وقد رأينا أنّ الابتداء ليس تجريدا للدلالة، وإنما هو أبسط صور الدّلالة البلاغية المنجزة. فهو الدرجة الصفر في سلم الإنشاء البلاغي، ذلك أنّ المتكلم لا يحقّق بالابتداء معنى زائدا على معنى «الوجود» سوى الحكم بإثباته أو نفيه.

وهو من ناحية ثانية الدرجة الأولى في سُلّم الإنشاء النحوي وذلك مقارنة بالإسناد الذي يعتبر الدرجة الصفر إذ هو تجريد لكل عمل قول.

إنّ التّأويل المنطقي للدّلالة المتمثّل في الإيجاب والسّلب لا يعدو أن يكون جزءا من التّأويل الدّلالي النّحوي الأعمّ المتمثّل في الإثبات والنّفي وتأكيدهما من ناحية، والطّلب المتمثّل في عدم الإثبات وهو الاستفهام والأمر وما يكون بمنزلتهما.

وقد لاحظ أرسطو ذلك عندما أشار إلى أنه ليس كل قول بجازم، إلا أن عنايته بالمنطق قد حجبت عنه النظر في الأقوال غير الجازمة، لذلك برزت وظيفة اللغة لديه متمثلة في نقل الواقع بواسطة:

أ ـ الأقاويل البرهانية الضرورية «الموضوعية» التي تنبني على قيمتي الإيجاب أو السّلب.

ب ـ الأقاويل الجدليّة أو الشّعرية «الإمكانية» الذّاتية التي تنبني على قيمتي الإيجاب والسّلب في الآن ذاته.

إنّ الإيجاب والسّلب قيمتان منطقيتان تتصلان «بالوجود» في علاقته بالأشياء في الكون الخارجي. وقد اعتنى أرسطو بهاتين القيمتين لاتصالهما بالمنطق باعتباره طريقاً للمعرفة اليقينية التي تطلب التصديق وهوالحكم بوجود شيء لشيء أو نفيه عنه ـ على أن المعرفة لايمكن أن تتحقق إلا باللغة، لذلك فإن الحكم بقيمتي الإيجاب أو السلب إنما ينجز في الأبنية القولية البلاغية إثباتاً أو نفياً، وهما إنجاز لمعنيين نحويّين اختصا أساسا بالخبر وذلك لارتباطهما بالواقع الموجود في الكون وجودا سابقا في الزمان لعمل القول وإنشائه.

والحاصل أن وظيفة اللغة عند أرسطو وظيفتان:

أولاً: وظيفة فكرية معرفيّة تصديقية تتمثل في كونها أداة لتحصيل المعرفة وبرهانا على تصديقها، وتتحقق في «كلّ ما يقوله الأشخاص لإثبات

شيء أو للتّصريح بما يقرّرون» (ن. فن الشعر، 19) وهذه الوظيفة مسخّرة «لعقل الوجود» وقَوْلِهِ واستيعاب مايشتمل عليه الكون من وقائع وهي وظيفة قائمة على محض الإخبار عن تلك الوقائع، وتتميّز هذه الوظيفة:

أ ـ بنوع من التّجرّد أو الحياد في نقل الوقائع وهو ما يعبّر عنه بوجود نوع من المسافة القصوى بين المتكلم من ناحية والوقائع التي تنعكس في القول. فالمتكلم يعتبر أن قوله إنما هو بمثابة جزء لا يتجزأ من عالم خارجي منفصل عنه (ن. دي بوا، 319: Dubois et al).

ب ـ بنوع من الوضوح الأكمل في نقل الوقائع، إذ لايختلط ذلك النّقل بجهات اعتقاد المتكلّم.

ج ـ بضعف التوتّر أو انقطاعه بين المتكلّم والمخاطب، فبقدر حياد المتكلم و«بعد المسافة» بينه وبين ما ينقله القول الذي ينتجه تنطفىء صورة المخاطب.

ثانياً: وظيفة إنشائية خطابية وإبداعية تخييلية مجالها الخطابة «الجدلية» والشعر، وهو مجال ينبني على الذاتية ورواية الأحداث التي يمكن أن تقع لا الأحداث التي وقعت فعلا (فن الشعر، 26) وعلى عكس الوظيفة السابقة فإن هذه الوظيفة تتميّز:

أ ـ بانتفاء «المسافة» بين المتكلم وما يحققه القول من وقائع، ذلك أنّ الأحداث تقترن بالمتكلّم اقتران الضّرب بمنجزه.

ب ـ بنوع من المقاصد الممتزجة بالغموض وعدم الثّبوت نتيجة ما يعتور الكلام من مجاز وتخييل، فالمجاز عنصر إنشائي ذاتي.

ج ـ بحدّة التوتّر بين المتكلّم والمخاطب، إذ أنّ ما ينجزه المتكلم باللغة لا يعدو أن يكون سعيا إلى التأثير في المخاطب كيفما كان ذلك التأثير.

لقد تولّدت البلاغة اليونانية في نظرنا عن هذه الوظيفة التخييليّة المخادعة

المخاتلة المنبنية على إنشاء ما ليس له وجود حاصل في الكون الخارجي. وقد بدا لأرسطو أنّ الأغراض والمقاصد التي تكون لذلك الإنشاء لا تتحدّد باللغة وحدها وإنّما تسهم في بلورتها عوامل سياقية وخارجية متعدّده منها الحركة والتنغيم وخصوصيات المقام.

أما الوظيفة الأولى التصديقية فقد ولّدت لديهم النّحو الصافي المنبني على إثبات الموجود أو نفيه دون أن تنغمس فيه مشاعر المتكلم وأحاسيسه النفسية.

إنّ هذا التصوّر لوظيفة اللغة مختلف في رأينا عن التصور الذي قامت عليه النظرية اللغوية العربية القديمة والمتمثل في اعتبار اللغة أخفّ «الآلات والأدوات» التي يستخدمها الانسان للتّواصل والاجتماع بحيث يكون من لوازم مقوّماته أن يخاطب غيره على سبيل الأخذ والعطاء، وتكون اللغة في ذلك أخفّ الآلات للأخذ الذي يحقّقه الطلب، أو العطاء بواسطة الخبر فقد اعتبروا «أنّ من خاطب غيره إمّا أن يكون في حكم من يعطيه شيئا أو يأخذ منه شيئا» (البصري، المعتمد،I، 21) والأخذ والعطاء أصلان في المقاصد والأغراض. كما ذهبوا إلى أنّ «المخاطب لغيره إمّا أن يفيد حال نفسه، فيدخل فيه الأمر والنّهي، لأنّ الأمر ينبئ عن إرادة الأمر والنّهي ينبىء عن كراهته، وإمّا أن ينبئ عن حال غيره فيكون الخبر» (السابق).

وليست اللّغة في كلّ ذلك سوى مجسّد لهذا التفاعل الطبيعي بين المتخاطبين، وليس التّعامل بين المتخاطبين سوى تعامل تحكمه الأغراض والمقاصد التي لا تعدو أن تكون المعاني، وليست البلاغة سوى حسن استخدام اللغة لإصابة المقاصد والأغراض.

إنّ مفهوم التّعامل القولي الذي يطلقون عليه اليوم: (L'interaction verbale) مفهوم قارّ في الدرس اللغوي العربي منذ الخليل فقد نقل عنه **سيبويه** قوله «إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام» (المقتضب، IV، 357) وهو ما يقتضي أن تكون اللّغة أداة للتّواصل اليومي في أبسط مظاهره،

كما يقتضي ما تفطّن إليه المحدثون في العقود الأخيرة من أنّ «التّعامل القولي إنما هو الحقيقة الجوهريّة للّغة[1]» كما يقول **«بختين»** (Bakhtine) (ن أوركيوني. les interactions verbales, I, 1990, P 17.)

إن الخلفيات الفكريّة والتصوّرات الأوّليّة المبدئيّة هي التي تحدّد الاتجاهات العمليّة. وقد تحدّد الدّرس اللّغوي العربي القديم استنادا إلى هذه الخلفيّة التعامليّة الاجتماعيّة في استخدام اللغة. فدرس النّحاة الطّلب باعتباره أصلا من أصول المعاني المعبّرة عن أغراض المتكلّم الطبيعيّة ثمّ تبلورت في مجتمعهم بعض المفاهيم التي جعلت الطلب قسما من أقسام الإنشاء الذي تميّز لديهم عن الخبر بمميّزات تركيبيّة دلاليّة خاصّة.

واعتنى البلاغيّون، وقد كانوا في الأغلب الأعمّ نحاة، بهذه المعاني الإنشائية من منطلق ماكان لها من دلالات نحوية وضعيّة أوّلاً، ومايمكن أن تستخدم فيه من أغراض سياقية مقاميّة مختلفة عن معانيها الأول في مستوى ثان.

ولم يختلف أمر الأصوليين عن هذا التوجه في العناية بالإنشاء الذي تمثل لديهم في الأوامر والنواهي بصفة خاصة، فدرسوا صيغها وتراكيبها ودلالاتها المطلقة والمقيدة.

وفي المقابل لم يتفطّن الدّرس اللّغوي في الغرب إلى أهميّة دراسة الإنشاء إلاّ في أواخر الثلث الأول من هذا القرن[2] ولم يتعمّق دراسته إلاّ في بدايات النّصف الثّاني منه[3].

---

(1) «L'interaction verbale est la réalité fondamentale du langage»

(2) نشير بهذا إلى أعمال «بوهلر» في ألمانيا و«ڤاردينر» في إنكلترا. (ن. . . Recanati, 86, 22).

(3) نقصد أساساً عمل أستين الذي نشر لأول مرة سنة 1962 واعتبر اكتشافاً (ن. Ducrot in Searle 12. P, 72).

3 ـ منطق بورروايال ومحاولة الانعتاق من هيمنة المنطق الأرسطي في دراسة اللّغة ووظائفها في التّقاليد الغربيّة :

يبدو أنّه كان لعناية أرسطو بدراسة الأقوال الخبريّة «الجازمة» المتمثّلة في القضايا أثر في هيمنة المنطق على الدرس الغربي للغة ووظيفتها في مختلف العصور. ذلك أنّ التفكير اللغوي في الغرب لم ينعتق في الأغلب الأعم من آثار الفكر الفلسفي ومن تأثير المنطق الأرسطي.

وربّما كان منطق «بورروايال»[1] يمثل مرحلة أولى لنوع من التخلي عن الشكلية والانتقال إلى دراسة الكلام الممثّل لتجارب الحياة.

فقد سعى الفكر المنطقي والنّحوي «لبورروايال» إلى التّخلّي عن المنطق الشّكلي معوّضا إيّاه بما يمكن أن نسمّيه منطقا منهجيّاً يتّسم بروح ديكارتية (ن. بلانشي، 247). فهو اتجاه ذو أصول أرسطية ولكنه يعدّ، بتأثّره بفكر «ديكارت» و «باسكال» بمثابة ردّ فعل على الاتجاه المدرسي (Scolastique) المتّسم بالصّوريّة الشّديدة والإعراض عن تجديد الفكر استنادا إلي التّجارب الاجتماعية.

ومن أبرز ماتميّز به تفكيرهم اللّغوي المنطقي جمعهم الوثيق بين التحليل المنطقي والتحليل النحوي، فلا يهمّ أن يكون مجال البحث نحوا أو منطقا وإنّما المهمّ أن نبحث عن الأبنية الأساسية التي عادة ما تختفي وراء أشكال

(1) منطق «بورروايال: La logique de Port- Royal هو محتوى كتاب ظهر سنة 1662 بعنوان: «المنطق أو فنّ التفكير».
«La Logique ou L'art de penser»لأنطوان أرنو، وبيار نيكول.
Antoine Arnault et Pierre Nicole - (PUF. Paris - 1965)
أما نحو «بورروايال» فيمثله كتاب: النحو العام والعقلاني (القياسي) grammaire générale et raisonnée de Lancelot et Arnault وصدر سنة 1660 أي قبل المنطق بسنتين.

القول المتنوّعة. إنّ الأبنية الأساسيّة عندهم هي أبنية نحويّة منطقيّة في الوقت ذاته، وهي أبنية تحكم ضرورة كلّ تمثّل للعقل البشري بوجه عام (السابق، 253 ـ 254) لكلّ ذلك يتحتّم البحث في الأبنية اللغوية عن بنية كونية للعقل البشري. وممّا توصلوا إليه إستنادا إلى هذا التوجّه أنّ أقسام الكلم هي مطابقة لما يفعله الإنسان باللغة، وما يفعله إنّما هو:

ـ إدراك الأشياء في الكون الخارجي، ويطابقه قسم الأسماء وما يكون بمنزلة الأسماء.

ـ الحكم على ما يدرك من الأشياء في الكون، وتطابقه الأفعال والرّوابط (Ch.P Bouton, p30)

فالقضيّة تمثّل الحكم الذي يكون لنا تجاه الأشياء المدركة وهي «تمثّل عمل فكرنا والطريقة التي بها نفكر» (لا نصلو وأرنو عن Bouton ,29) ويتجلّى عمل فكرنا في شكل القول لا في مضمونه ـ ذلك أنه ينبغي تمييز شكل القول (sa forme) من مادّته (sa matière).

إنّ مادة القول هي مضمونه التّمثيليّ الإحاليّ الذي يحلّل إلى موضوع ومحمول (Sujet et Prédicat). أمّا شكل القول فهو تلك الصيغ المخصوصة التي يأتلف فيها القول ليفيد الإثبات أو النفي أو غيرهما بواسطة الأداة الرابطة، أداة المتكلّم ممّا لاوجود له في الكون الخارجي، وهذه الرابطة هي في اللغة الفرنسية فعل الكون والوجود (être) في مثل قولنا:

1 ـ الأرض كرويّة الشّكل. (La terre est ronde)

وهو فعل رأينا ما يقابله في اليونانية والفارسية، كما رأينا أن محلّه شاغر في العربيّة إذا كان الكلام واجبا.

إنّ في الجملة (1):

ـ مضمونا يتمثل في كرويّة شكل الأرض.

ـ وشكلا يتمثل في إثبات المتكلّم ذلك المضمون.

فإذا ماصدّرنا الجملة السّابقة نفسها بعبارة: «أثبت»،

2 ـ أُثبت أنّ الأرض كروية الشّكل. (Je soutiens que la terre est ronde) لم يتغير المضمون ولم يتغيّر الشكل أيضا.

بحيث لا يوجد أي فارق بين الجملة (1) والجملة (2) لا في الشّكل ولا في المضمون.

إنّ هذا التّصوّر لدى مصنّفي «فنّ التفكير» تصوّر يقوم على فصل مضمون الجملة عن عمل الإثبات الذي يكون للمتكلم. ويتجلى ذلك بوضوح في اعتبارهم «أثبت» قضية دخيلة من نوع خاص[1] إذ هي ليست جزءا من الموضوع ولا جزءا من المحمول، وإنّما هي قضيّة متّصلة بعمل الإثبات الذي حصل بالرابطة (est)، فهي بعبارة أخرى قضيّة تتعلّق بالشّكل لا بالمادة المتمثلة في مضمون القول، وهي توضّح جهة القول (La modalité de l'énoncé) دون أن تغيّر شيئا من المضمون. (ن. ريكاناتي 1979، 53 ـ 55).

وبذلك يكون الفرق الوحيد بين الجملتين (1) و (2) (أعلاه) حسب مذهب (بورروايال) هو أن الإثبات في الجملة (2) ورد بطريقة أكثر صراحة[2].

4 ـ أثر منطق «بورروايال» في بلورة الأقاويل الإفصاحية غير الخبرية:

لقد كان لمنطق (بورروايال) ونحوه آثار في مختلف الاتّجاهات والتيارات الفلسفية واللّسانية التي اعتنت بدارسة اللغة ووظائفها واستخداماتها، ولم تكن

(1) Une Proposition Incidente

(2) هذا التّمشّي هو الذي سيتولّد عنه مفهوم الإنشاء الصريح في مقابل الإنشاء الأولي (ن. أستين، 1962، المحاضرة الثالثة).

الآثار من لون واحد أو في إتجاه واحد وإنّما اختلفت وتعددت وولّد بعضها البعض على سبل مختلفة.

ومن هذه الآثار ما برز لدى «**فريڤه**»[1] من نزعة واضحة إلى تمييز قوّة القول من مضمونه الدلالي في جميع ضروب القول، وإنْ تعلق الأمر بالحالة التي تكون فيها تلك القوة أقل بروزا وذلك في القضية الخبريّة الموجبة.[2]

ولئن لم يكن تمييز المضمون القضوي من فعل الحكم الذي يكون للمتكلّم جديدا، فإنّ «فريڤه» رسّخه ووضع له رموزا كتابيّة «إيديوغرافية»، وفصل ما بين جهة الوجود (Modalité de l'Existence) وجهة الاعتقاد (Modalité de la Croyance) التي تدل على فعل المتكلم في تبنّيه لجهة الوجود (J.Bouveresse, 1986, P13).

ومن الاتّجاهات التي ولّدها النّظر في علاقة اللّغة بالكون الخارجي من ناحية والفكر من ناحية ثانية اتجاه المنطق الوضعي، وهو مذهب تتصل جذوره بمنطق أرسطو ويمثله بالخصوص «روسل» و «فتڤنشتاين»[3]. وقد ظلّ أصحاب هذا الاتجاه يعتبرون اللغة لا تعدو، عموما، أن تكون ما ينعكس على مرآة الفكر من قضايا تمثّل صور الكون وما يشتمل عليه من وقائع، وهو ما أدّى بهم إلى الاقتصار على العناية بدراسة القضايا الخبرية، وذلك باعتبارها الأشكال الوحيدة الكفيلة بتفسير ما يوجد بين الكون الخارجي والفكر من تطابق.

(1) Gottlob. Frege (1848 ـ 1925)، من رواد الفلسفة التحليلية.
انظر: Jean Largeault: Logique et Philosophie chez Frege - Paris - Louvain Nauwelaerts, 1970.

(2) la Proposition Assertorique.

(3) «Bertrand Russell» فيلسوف إنكليزي (1872 ـ 1970) وهو أستاذ الفيلسوف النمساوي Ludwig Wittgenstein.

فالكون الخارجي عند هؤلاء ينحصر في مجموعة من الوقائع تقابله القضايا التي تشتمل بدورها على «ما صدق» الكلمات (Extension des Termes).

ومن أبرز ما تميّز به مذهبهم إقصاؤه لغة التداول اليومية عن الدرس اللغوي وذلك باعتبارها لغة لا تسمح باكتشاف الصّور المنطقية (Les Formes Logiques) الحقيقية للواقع إذ تصبح مصدرا للخلط والاضطراب. فاللغة الوحيدة التي تستجيب لمقتضيات المنطق في نظرهم هي القضايا، إذ هي الدلالة على التركيب الصحيح للوجود (ن. عبد الله توم، المنطق واللغة والواقع، 1987، 19 و105).

وقد ذكرنا هذا المذهب لأنّه المولّد لاتّجاه معاكس جاء ردّ فعل عليه، يمثّله فلاسفة الكلام العادي أو فلاسفة لغة التداول اليوميّة. ويعتبر «أستين» من هذا الجانب وريثا مباشرا لهؤلاء الوضعيين المناطقة (Les positivistes Logiques) الذين ينتمون إلى الفلسفة التحليلية في مراحلها الأولى. كما يعتبر «أستين» من جانب ثان وريثا لاتجاهين آخرين على الأقل:

1 ـ يتمثل الأول في استخراج وظائف الأقوال الشعرية: ومن روّاد هذا الاتجاه نجد «أوقدن» و «رتشاردز»[1] صاحبي مصنّف «معنى المعنى» (The meaning of meaning)، حيث ذهبا إلى أن وظيفة الأقوال الشعريّة إنّما هي وظيفة تأثيريّة إفصاحية انفعالية (Fonction émotive) وأنها أقوال تعبّر عن أحاسيس ومواقف تهدف إلى التأثير في المخاطب.

إنّ «أوقدن» و «ريتشاردز» يميّزان هذه الوظيفة التداولية الإفصاحية الإنشائية من الوظيفة العرفانية[2] (La fonction cognitive). والظاهر أن

(1) Ogden et Richards.

(2) الوظيفة العرفانية مجالها الجمل الخبرية (Statements). أما الوظيفة التأثيرية فمجالها استخدام ألفاظ للتعبير عن الأحاسيس أو لإثارة مشاعر ومواقف =

«أستين» أخذ عنهما هذا التمييز ولكنه أبدل الوظيفة الإفصاحية الانفعالية الإنشائية بوظيفة تداولية اجتماعية إنشائية وحصرها أو كاد يحصرها في الأعراف والمواضعات الاجتماعية، فالأقوال الإنشائية عنده إنما تستخدم أساسا لإنجاز أعمال مؤسّساتيّة تخضع للتّواضع أكثر ممّا تخضع للوضع اللغوي وأصوله النحويّة.

2 ـ ويتمثل الثاني في تيار فلسفة الأخلاق وما يتّصل بها من أحكام تقويمية (Jugements de valeur):

وهو تيّار توجد بذوره الأولى في كتاب مبادىء الأخلاق (Principia Ethica) «لمور» (G.E.Moore) وطوّرها كل من «آير» (Ayer) و«هار» (Hare) (ن. Francis Jacques ضمن: Théorie des actes de langage) ص ص 55 ـ 88)

إنّ من أبرز ما انتهى إليه «آير» (Ayer) كون القيم ليست جزءا من العالم الخارجي وأنّ «معنى العالم الخارجي ينبغي أن يستقرّ خارج العالم»[1] (السابق، 66) وأنّ من أغراض اللغة التعبير عن أفكارنا تجاه الكون، وإثارة المشاعر، والحثّ على العمل والمناقشة أو إقناع المخاطب.

وقد عمد «هار» (Hare) في كتابه لغة الأخلاق (Language of morals) إلى إدراج لغة الأخلاق فرعا من فرعيْ الكلام الإلزاميّ (langage prescriptif) الذي نستخدمه للتّوجيه والتّوصية (السابق 67) وهذان الفرعان هما الأوامر والأحكام التقويمية، وبذلك يقحم «هار» (Hare) دراسة الأقوال

(1) «The emotive use of words... is the use of words to express or excite feelings and attitudes» (the meaning of meaning 66, P 149). =

«Le sens du monde doit résider en dehors du monde»

الإنشائية في صلب مشاغل فلسفة اللغة ويسجّل قطيعة مع هيمنة الجملة الخبريّة على الدرس اللغوي.

في هذا السّياق من التيّارات والاتّجاهات الفكريّة والفلسفية توجّهت عناية «أستين» إلى دراسة الإنشاءات لتمييزها من الأقوال الخبريّة ووضع نظرية إنشائية في مرحلة أولى ثم الاستعاضة عن هذا المشروع بإقحام الإنشاءات في نظريّة أعمّ سمّاها نظريّة الأعمال اللّغوية.

الفصل الثاني:
بين نظريّة الإنشاء ونظرية الأعمال اللغوية

1 ـ نظريّة «أستين» الإنشائية:

قامت نظريّة الإنشاء (la théorie des Performatifs) عند أستين [1] على مبدإ التقصّي لجميع ما يمكن أن نفعله باللغة، ذلك أن هذا الفيلسوف التحليلي كان في الحقيقة مقتنعاً بأنّ الفلسفة حادت عن الصواب بقرارها اعتبار الأخبار هي الأقوال الوحيدة المحتملة للتّصديق والتّكذيب دون سائر الأقوال (Lane, in Austin, 70 p18) وقد سعى بذلك إلى وضع مفهوم جديد للصدق والكذب لا يختلف في شيء عن المفهوم الذي أشار إليه الفارابي عندما ذكر أنّ قوما يزعمون أن الأقوال غير الجازمة قد تكون كاذبة أو صادقة وأنّ صدقها وكذبها مرتبطان بالإرادة والقصد ومدى قدرة المخاطب على إيقاع ما يطلب منه.

وقد عني **أستين** على وجه الخصوص بنوع خاص من الأقوال المقنّعة بأشكال خبرية إثباتية في حين أنها لا تدل في الحقيقة على وصف الوقائع

(1) John langshaw Austin (1912 ـ 1960) هو أستاذ الفلسفة الأخلاقية بأكسفورد. لم ينشر في حياته إلاّ بعض المقالات، ولكن جمعت بعد موته دروسه ومحاضراته ومقالاته في ثلاثة مجلدات منها نص محاضراته حول: كيف نصنع الأشياء بالكلمات How to do things with words وقد نشر سنة 1962 بالإنكليزية ونشر لأول مرة بالفرنسية سنة 1970 وقد اعتمدنا في إحالاتنا النصّ الفرنسي.

الموجودة في الكون الخارجي، وإنما هي إيقاع لأعمال لا تنجز إلاّ بتلك الألفاظ في تلك الأشكال الخبريّة، وذلك من مثل أراهن وأبارك وأقبل الزواج. . . .

إنّ ما عمد «**أستين**» إلى بيانه في محاضراته الأولى هو أن الكلام في نهاية الأمر ينقسم إلى قسمين:

ـ قسم سماه تقريرا Constatif ويتمثّل في الأخبار المحضة التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة.

ـ قسم ثان وهو المهمّ في عمله سمّاه إنجازا Performatif. ويتمثّل في إيقاع أعمال لا يكون إنجازها إلاّ بواسطة اللغة. وقد لاحظ أستين أنّ هذه الأعمال اللغوية لا يمكن أن تنجز إلا بتوفّر عناصر مقاميّة وشروط مناسبة لإنجازها، وذلك من مثل الإرادة والقدرة والقصد وحسن النية وصدقها وتوفّر مختلف الظّروف الطبيعيّة والمقتضيات الاجتماعية المطابقة للعمل اللّغوي المنجز.

وذهب إلى أنّ عدم توفّر هذه الشروط يجعل من عمل الوعد أو عمل المراهنة أو غيرهما من الإنشاءات أعمالا خائبة (des actes Malheureux) في حين أن توفّر المقامات المناسبة يجعل من هذه الأعمال أعمالا صائبة (des actes heureux).

على أنّ «**أستين**» لاحظ أثناء محاولته تمييز الأخبار المحضة من هذه الأعمال اللغوية الإنشائية الإيقاعية أنّ الخبر المحض لا يعدو أن يكون في الحقيقة تعبيرا عن اعتقاد، وهو ما يقتضي توفّر عناصر مقامية ويقتضي شروطا سياقيّة لا تختلف عن الشّروط المطلوبة لنجاح الإنشاءات «فإذا ما اعتبرنا في الخبر المحض المقام بمختلف عناصره انتهينا إلى أنّه قول لا يختلف عن سائر الأعمال الإنجازية. . . ممّا يجعل الفرق بين الأخبار والأعمال القوليّة فرقا ضئيلا» (Austin, 70,p.78).

وينتج عن كلّ ذلك أنّ النّجاح والفشل يمكن لهما أن يلحقا بالإثباتات الخبريّة كما يمكن للصدّق والكذب أن يقعا على الإنشاءات. فإذا كان ذلك كذلك استلزم الأمر البحث عن مقاييس أخرى لتمييز الإنشاء من الخبر المحض.

ولقد حاول أستين اعتماد المقياس النحوي لتمييز الإنشاء من الخبر المحض وقاده ذلك إلى تمييز الإنشاء الصّريح (Performatif explicite) من الإنشاء الأوّلى (Performatif primaire).

فالإنشاء الصّريح هو ما أنجز بواسطة فعل مسند إلى المتكلّم المفرد المعلوم في زمان الحال.

أما الإنشاء الأوّلي فهو كلّ ما أمكن اختزاله أو تحليله لإرجاعه إلى بنية نحويّة يتصدرها فعل إنجازي مسند إلى المتكلم المفرد المعلوم في زمان الحال وهو ما يجعل صيغ الأمر والنهي والاستفهام إنشاءات أوّلية.

وقد بيّن «**أستين**» أنّ الإنشاء الصّريح تكوّن بصفة تدريجيّة وطبيعية انطلاقا من الإنشاء الأوّلي، وذلك بتطوّر اللّغة والمجتمع (Austin, 70,p.101) ونزعتهما إلى تدقيق المضمون وتوضيحه من ناحية وبيان المقاصد التي تتمثّل في قيمة القول (la valeur de l'énoncé) من ناحية ثانية[1].

فالإنشاء الأوّلي هو مختلف الصيّغ التي يستخدمها الإنسان لإنجاز عمل من الأعمال غير الموسومة بواسطة فعل إنشائي مسند إلى المتكلم يبيّن مراده المعيّن. وهو ما يعني على سبيل المثال أنّ جملة من مثل:

(1) تدقيق المضمون يكون في القضية وبيان القصد يكون في فعل المتكلم: أرجو ـ آمر ـ ألتمس. . .

ـ الأسَدَ، تمثّل استخداما «بدائيا» لإنشاء أوّلي، وأنّ تحويله إلى إنشاء صريح لا يكون إلا باستخدام فعل إنشائي من مثل:

ـ أحذّرك من الأسد، في مقام مناسب لهذا التّحذير.

أما صيغة الأمر «احذر» فإنّها تلحق بالإنشاء الأوّلي أيضا، لأن الأمر لم يفد التّحذير إلا بطريق التعجيم لفعل المتكلّم.

فالعلاقة بين صيغ الأمر ومعنى التّحذير علاقة غير مباشرة إذ الأمر في ذاته صيغة ذات معان متعددة من مثل التّحدي والتّهديد أو الالتماس (السابق 96) ويمثّل الإنشاء الصّريح السّبيل الوحيدة لتجنّب اللّبس الذي يكون في تلك الصيغ لأنّه يحدّد نوع الإنشاء ويعيّنه تعيينا. فهو نوع من التّخصيص أو التّصريح بالقوّة القوليّة (Force) أو القيمة (Valeur). ولا يمكن اعتبار الإنشاءات الصّريحة بحال من الأحوال أصلا للإنشاءات الأولية لأنّ التعيين والتدقيق هدف تنزع اللّغة إلى تحقيقه شأنها في ذلك شأن مختلف العلوم.

إنّ المقياس النّحوي الذي جرّبه «أستين» سرعان ما انحلت أسسه أمام أقوال لا يمكن أن نصفها إلاّ بكونها صريحة، ولكنّها مع ذلك لا تعدو أن تكون إثباتا يقتضي احتمال التّصديق والتّكذيب وذلك من مثل «أثبت أنّ . . .» (السابق، ص 107).

وقد مثّل ذلك انسدادا للطريق التي سعى «أستين» إلى أن يصل بها إلى وضع نظرية إنشاء واضح الحدود والمباحث متميز تميّزا دقيقا عن الخبر المحض.

كما مثّل أيضا بداية سعي جديد إلى الإجابة عن السّؤال الأوّل المتمثّل في: ماذا «نصنع» عندما نتكلم؟وما هي حقيقة الأعمال التي نحقّقها بالكلام؟

إن ما نحقّقه بالكلام في نظر «**أستين**» يمكن تفصيله إلى ثلاثة أعمال تمثّل مختلف الوظائف اللسانية التي أسس عليها ما سمّاه نظرية «القوى

المقصودة بالقول»[1] (Austin, 70, p.113).

وهذه الأعمال هي:

1ـ عمل القول L'acte de locution ويتمثل في إنتاج أصوات طبق أحكام النّحو المعجمية والصّرفية والإعرابية، وهو عمل يفضي إلى إنتاج المعاني «بالمفهوم التقليدي» المتمثّل في ضبط المعنى (Sens) وما يحيل عليه من مرجع (Réference).

2 ـ عمل (مقصود) بالقول L'acte d'illocution ويتمثل في ما ينبغي أن يفهم بالقول في الحال كأن يفهم على أنّه نصح أو إلزام. . .

3 ـ عمل التّأثير بالقول L'acte de perlocution وهو ما ينتج عن القول من آثار لدى المخاطب إثر القول.

إنّ فعل القول L'Enonciation يشتمل على هذه الأعمال جميعا في الوقت ذاته بدرجات مختلفة. وهذا التّمشّي يعتبر بمثابة البديل لتمييز الخبر من الإنشاء، ذلك أنّ ما يمكن تسميته أخباراً محضة أو إثباتات وإن بدت مجرّد عمل قول فإنّها لا تخلو في الحقيقة من عمل مقصود بالقول لا فرق في ذلك بينها وبين الإنشاءات، وأكثر ما يمكن أن يختصّ به محض الإخبار أنه عمل لغوي قد لا يكون له أثر لدى المخاطب، فالإثبات الخبري عمل لغويّ إنجازي مجراه مجرى سائر الأعمال الإنشائية الإنجازية، وقد اعتبره «أستين» كذلك لأنّ مجال البحث لديه «ليس دراسة الجملة وإنّما هو دراسة إنتاج فعل

(1) هي ترجمة لما ورد في النص الأصلي «Illocutionary Forces»
ونلاحظ أنّ صاحب الترجمة الفرنسية فضّل ترجمة Force بالقيمة La valeur وقد وضّح وجهة نظره في ذلك (ن ملاحظة رقم 32 ـ ص 175 ضمن أستين، 70) كما نلاحظ أن الكلمتين: Illocutoire و Illocutionnaire ترجمناهما ب (المقصود) بالقول.

القول في مقام خطاب»[1]، (Austin 1970, 143).

إنّ هذا التّوجه من شأنه أن يهمّش الثّنائية السّوسورية القائمة على تمييز اللّغة من الكلام، وهي مسألة أثارها «ديكرو» (Ducrot) إذ لاحظ أن اكتشاف الإنشاء يعتبر من غير شكّ مرحلة أولى من مراحل التّقارب بين اللغة باعتبارها مؤسسة اجتماعيّة والنشاط اللّغوي المتمثّل في فعل القول[2]. (ن. ديكرو، ضمن سيرل، 1972، ص 12).

إن خلاصة ما انتهى إليه «**أستين**» من سعي إلى ضبط ما يميّز الإنشاء من الخبر المحض يتمثّل في:

أ ـ أنّ الإنشاء عمل لغوي يختصّ بما يكون له من أثر التأثير بالقول، في حين أن الخبر قد لا يكون له أثر مباشر في المخاطب.

ب ـ أنّ الإنشاء لا يحتمل التّصديق والتكذيب على عكس الخبر المحض الذي لا يخلو من هذا البعد.

ج ـ أنّ صدق الخبر وكذبه مرتبطان بالظروف المعيّنة المخصوصة التي ينجز فيها.

د ـ أن الإنشاء ينبني أساسا على القوة المقصودة بالقول (la force illocutoire) في حين أنّ الخبر أساسه عمل القول (l'acte locutoire) وإن كان لايخلو من قوّة مقصودة بالقول. (ن Austin 1970, pp 144 - 149).

هذه الفوارق الضئيلة والنّسبية بين الإنشاء والخبر أدّت «بأستين» إلى

(1) يقول أستين «L'object à étudier ce n'est pas la phrase, mais la production d'une énonciation dans la situation de discours» (Austin 70m 143).

(2) لأن المواضعات الاجتماعية هي التي تحدد قيمة القول وقوّته بحيث تستخلص من فعل القول Enonciation أوّلاً ومن الأقوال ثانياً، يقول «ديكرو»: «نجد أنفسنا مع الإنشاء إزاء انقلاب للعلاقة المقبولة من قبل السّوسوريين ما بين معنى القول وقيمة فعل القول، لأنه لفهم هذه الأقوال ينبغي أن نمنح فعل القول نوعاً من الأولويّة» (ديكرو، ضمن سيرل، 1972، ص 14).

التّخلي عن هذا التقسيم الثّنائي لمعاني الكلام. فاعتبر أنّ نظريّة الإنشاء ينبغي أن تهمل لفائدة نظرية لغوية أعمّ قادرة على احتضان أعمال الخطاب والإحاطة بكلّ ما نفعله باللّغة في جميع المقامات، وهي نظرية الأعمال اللغوية.[1]

إنّ ما نفعله باللّغة يمكن تصنيفه، حسب «أستين»، استنادا إلى القواميس، إلى مجموعات أو «عائلات» من الأعمال التي ننجزها بواسطة

(1) الأعمال اللغوية هي الترجمة التي ارتأيناها للمصطلح الأصلي الإنكليزي speech» «acts. وهي الترجمة السائدة في المدرسة اللغوية التونسية منذ نشر الشّريف مقاله: تقديم عام للاتجاه البرغماتي (ن. الشريف ضمن أهم المدارس اللّسانية تونس 1986، ص 95 ـ 116).

وقد قام في أوساط اللّسانيين الفرنسيين جدل حول ترجمة «speech acts».

ب ـ Les actes de langage.

أو ـ Les actes de parole

أو ـ les actes de discours

وذهب «ديكرو» إلى أنه ربّما كانت عبارة «Les actes de langage» هي «الأكثر أمانة» وإيفاء بالمراد الذي قصد إليه كلّ من «أستين» و«سيرل» (ن. تقديمه لنظرية الأعمال اللغوية (سيرل، 1972، ص 7).

ونجد من العرب من ترجم العبارة ب: الأعمال القوليّة أو الأعمال الكلامية (ن. عبد القادر قينيني، نظرية أفعال الكلام العامّة، 1991. وطالب هاشم طبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، 1992).

وتتمثل حقيقة الإشكال الذي ولد الخلاف المشار إليه في اعتبار هذه الأعمال واقعة في مجال اللغة (La langue) أو الكلام (La parole) حسب ثنائية «سوسور». ونحن نذهب إلى أن هذه الأعمال لغوية استناداً إلى مبرّرات عديدة منها:

ـ أنّ الإثبات والنفي والتعجّب والوعد وغيرها معان لا وجود لها في واقع الأشياء الخارجة عن اللغة وأحكامها ومعانيها، فهي أعمال لا تنجز إلاّ في اللغة وباللغة، وأن هذه المعاني هي معان إعرابية صرفية معجمية وقد استند كل من «أستين» و«سيرل»، في استقرائها، إلى المعجم، والمعجم مستوى من مستويات النحو...

ـ أن «الكلام» في ثنائية «سوسور»، وإن اختصّ بالسمة الفردية الذاتية، فإنه يبقى مشدوداً إلى العوامل الاجتماعية التي هي خصائص اللغة وسماتها الأساسية. (ن. ديكرو ضمن «سيرل» 1972، ص ص. 7 ـ 11).

أفعال إنجازية مخصوصة الصيّغ مسندة إلى المتكلّم في زمان الحاضر المعلوم، وهذه العائلات هي:

- الحكميّات (les Verdictifs)
- التنفيذيات (les Excercitifs)
- الوعديّات (Les Promissifs)
- السّلوكيات (Les Comportatifs)
- العرضيّات (Les Expositifs)

على أنّه سرعان ما تبيّن هشاشة هذا التّصنيف لوجود نوع من التداخل بين هذه «العائلات» وانعدام حدود واضحة تفصل بينها.

2 ـ الأعمال اللّغوية عند«سيرل».

إنّ أهم ماتوصل إليه«أستين» في مشروعه هو أن النّظرية المنبنية على تمييز الإنشاء من الخبر نظرية تتعامل مع نظرية الأعمال اللّغوية تعاملا يقوم على علاقة النظريّة الخاصة بالنظريّة العامّة.

على أنّ هذه النّظرية العامّة لم تكن في محاضرات «أستين» سوى مبادئ عامّة لمشروع أعمّ حاول التّداوليّون إكماله وترسيخه. فقد عمد «سيرل» إلى وضع نظريّة متكاملة للأعمال اللغويّة ساعيا إلى تدارك ماوقع فيه «أستين» في مشروعه الأوّل من هنات ومزالق. وتطلّب منه ذلك وضع مصنيفين:

«الأعمال اللغوية (1969)» و«التعبير والمعنى» (1979)[1].

(1) صدر الكتاب الأول في طبعته الأولى بعنوان «Speech acts» سنة 1969، وصدرت أول ترجمة له بالفرنسية سنة 1972 عن دار «هرمان» (Herman) بباريس بعنوان «نظريّة الأعمال اللّغويّة». وهي النسخة التي اعتمدناها في بحثنا هذا. أما الكتاب الثاني فقد صدر في نسخته الأصليّة بعنوان: Expression and meaning سنة 1979 وصدرت أوّل ترجمة له الفرنسية سنة 1982 عن منشورات «مينوي» (Minuit) بباريس، وقد اعتمدنا في عملنا الطبعة الفرنسية.

ثم عمد «سيرل» في مرحلة ثانية إلى صياغة نظرية الأعمال اللغوية صياغة مجرّدة رمزية تستند إلى نتائج المنطق الرّمزي في عمل اشترك في تأليفه مع فندرفاكن [1] (vanderveken)، كما عمد «فندرفاكن» في مرحلة ثالثة بمفرده إلى وضع مؤلّف طوّر به العمل السّابق الذي يعتبر محاولة أولى لتجريد الأعمال اللّغوية تجريداً رمزيّا.[2]

إنّ أبرز ما انتهى إليه «سيرل» من نتائج في كتابيه نظريّة الأعمال اللّغوية والتّعبير والمعنى:

(1) أنّ العمل اللّغوي يمثّل الوحدة الدّنيا الأساسية للتّواصل اللّساني (سيرل، 72، ص 52)، وأن نظريّة الأعمال اللّغوية جزء لايتجزّأ من نظريّة العمل[3]، لأن الكلام شكل من أشكال السّلوك الذي تحكمه قواعد (السابق، 53). وينتج عن هذا المبدإ أنّه لا يمكن دراسة الجملة ودلالتها بمعزل عن انتاج العمل اللّغوي الذي لايكون إلاّ في مقام معيّن.

(2) أنّ العمل اللّغوي عمل يتكوّن من:

أ ـ قوّة مقصودة بالقول: (Force illocutoire) يمكن أن يرمز لها ب: «ق»: (F).

ب ـ مضمون قضويّ إحالي يمكن أن يرمز له ب: «ض»: (P). أي قضية (Proposition).

وينتج عن ذلك أن كلّ جملة سواء كانت خبرا أو أمراً أو استفهاماً

(1) Foundations of Illocutionary logic. Cambridge Univ Press. 1985.

(2) Daniel Vanderveken: Meaning and Speech Acts. Cambridge Univ. Press. 1990.

(3) المقصود هنا: نظريّة العمل العامّة (La Théorie de L'Action) المتصلة بأشكال الإنتاج وما يرتبط بها من سلوك.

تشتمل صراحة أو ضمنياً على محدّدات (Déterminants) للقوّة المقصودة بالقول، وقد يصعب أحياناً عزل القوّة عن القضية فيستعان على ذلك بمحدّدات من مثل الرتبة والتّنبير وزمان الفعل ورموز التّنقيط وما يسمّى بالأفعال الإنجازية[1] (السابق، 68) ويكون للسّياقين المقاميّ والمقالي في أغلب الأحيان دور أساسي في تحديد القوّة المقصودة بالقول.

(3) إنّ تصنيف الأعمال اللّغوية عند «سيرل» لا يعدو أن يكون تصنيفا للقوى المقصودة بالقول، وإنّ تصنيف هذه القوى إنّما يكون بحسب جملة من المقاييس والشّروط المضبوطة التي يبلغ عددها استنادا إلى مصنّفه الثاني (1982) اثنى عشر فارقا مميزاً هي:

(سيرل 1982 ص ص 40 ـ 46).

1 ـ مميّز الغرض من العمل اللّغوي.

2 ـ مميّز اتجاه المطابقة بين القول والكون.

3 ـ مميّز الحالة النفسية المعبّر عنها.

4 ـ مميّز الدّرجة في القوّة والتأكيد.

5 ـ مميّز منزلة المتكلّم من المخاطب.

6 ـ مميّز الاختلاف في ارتباط العمل بمصلحتي كلّ من المتكلّم أو المخاطب.

7 ـ مميّز علاقة العمل بسائر عناصر الخطاب.

8 ـ مميّز مضمون القضية من حيث الوجود وعدم الوجود.

9 ـ مميّز ما بين أعمال لغويّة لا تتحقّق إلاّ بقوة قول صريحة وأعمال

(1) Verbes Perfomatifs من مثل آمرك وأنصحك وأرجوك.

أخرى تتحقّق بعمل قول صريح أو عمل قول أوّلي ضمني.

10 ـ مميّز ما بين عمل عرفي أو غير عرفي.

11 ـ مميّز ما بين عمل لغويّ يناسب فعله القولي الإنشاء وعمل آخر لا يناسب فعله الإنشاء.

12 ـ مميّز الأسلوب في إنجاز العمل القوليّ. (ن. السّابق).

إنّ كثرة هذه المقاييس والشروط تدلّ على نزعة واضحة إلى التّدقيق، وسعي إلى تقصّي الجزئيات، ولكنّها في الحقيقة نزعة لا تتماشى مع ما يتطلبه المنهج العلمي للتّصنيف الذي يتطلّب اعتماد ما يجمع بين ما نعمد إلى تصنيفه أكثر من اعتماد ما يفرّق بين عناصره، لأنّنا إن اعتمدنا الفوارق والاختلافات بين كلّ ما نصنّفه من عناصر انتهينا إلى أن كلّ عنصر يمثّل قمسا على حده، وربّما شعر «سيرل» بهذا الخلل في المرحلة اللاّحقة فعمد في المصنّف الثالث المشترك (سيرل وفندرفاكن، 1985) إلى اعتبار مقياس الغرض المقياس الأساسي لتصنيف الأعمال اللّغوية مع تضمين الغرض مفهوم اتّجاه المطابقة، وهو ما ساعده على جعل الأغراض محدودة في خمسة إذ «أن الغرض المقصود بالقول لقوّة ما، يوجد دائما نسبة بين المحتوى القضوي لتلك القوة... والعالم (الخارجي) و(أنّ) هنالك عددا محدودا من الطرق التي يمكن للمضمون القضوي أن يرتبط بها مع العالم (الخارجي)»(سيرل وفندرفاكن، 85، 52).

أما اتجاه المطابقة فلا يعدو أن يكون «النحو الذي يرتبط به المضمون القضويّ مع العالم (الخارجي)» (السابق، 52).

وقد انتهى سيرل إلى أن الطرق التي يرتبط بها مضمون القضية مع العالم الخارجيّ وتتحدّد على أساسها أغراض العمل اللّغوي أربع، وهي:

1 ـ اتّجاه المطابقة من القول إلى العالم: يتحقق النّجاح في حالة تطابق

المحتوى القضوي مع حاصل مستقلّ في العالم الخارجيّ، وهو اتجاه يناسب عمل الإخبار.

2 ـ اتّجاه المطابقة من العالم إلى القول: يتحقّق النّجاح في المطابقة بتغيير العالم ليطابق المحتوى القضوي للعمل المقصود بالقول، وهو ماياسب الأوامر والطّلب عموما.

3 ـ اتّجاه المطابقة المزدوج: يتحقّق النّجاح في المطابقة بتغيّر العالم الخارجي ليطابق المضمون القضوي بتمثيل العالم على أنه تغيّر على هذا النحو، وهو ما يختص به أعمال الإنشاء الإيقاعي.

4 ـ اتجاه المطابقة الفارغ، حيث لاتوجد مشكلة في نجاح تحقّق المطابقة بين مضمون القضية والعالم الخارجي، لأنّه عموما يقع القول مع افتراض حصول المطابقة (السابق، ص 53. ون أيضا طبطبائي، 1992 ص 72). وهو ما تختصّ به أعمال الإفصاح والانفعال «الشبيهة بالأصوات».

وهي اتّجاهات تعكس تصوّر بعض نحاتنا لعلاقة الأقوال بالخارج لدى تقسيمهم الكلام إلى خبر، ويوافق الاتّجاه الأوّل، وطلب يوافق الاتّجاه الثّاني، وإنشاء إيقاعي يوافق الاتجاه الثّالث وقد تركوا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات على حده، وهي توافق الاتّجاه الرّابع.

إنّ مثل هذه المقاييس«المحكمة» في نظر «**سيرل**» كفيلة بوضع تصنيف دلاليّ لما نفعله باللّغة يتجاوز ما وقع فيه «أستين» من مغالط ومزالق أدّت به إلى تداخل الأعمال وعدم وضوح حدودها (سيرل، 1982، ص ص 47 ـ 51).

فقد كان «أستين» مشدودا إلى نوع خاص من الأقوال الإنشائية العرفية التي اعتبرها «بنفنيست» مهجورة، أهملها الاستعمال فصارت مبتذلة من مثل أقبل الزواج وأدشّن... (بنفنيست، 1966 ص 271).

وقد تجاوز سيرل في مراحل مختلفة تصنيف «أستين» للأعمال التي ننجزها بالقول ليضع تصنيفا أعمّ وأشمل لما نفعله باللّغة، استند فيه إلى ما بينّا

من مميّزات ومقاييس وشروط، ويتمثل هذا التصنيف في خمسة أقسام على الأقل وهي:

أ ـ التقريرات (Les assertifs):

والغرض منها تحمّل المتكلّم مسؤولية صدق القضية المعبّر عنها (سيرل، 1982، ص 52)[1].

وتتميّز التقريرات بأن اتّجاه المطابقة يكون اتجاها من القول إلى العالم أي أن يكون القول مطابقا للوقائع والأحداث الموجودة في العالم الخارجي. كما تتميّز التقريرات بصدورها عن حالة نفسية عبّر عنها بالاعتقاد.

وجعل لكل ذلك رموزا تتمثل في:

⊢ : وهو رمز للتقرير[2]

↓ : وهو رمز لمطابقة القول للعالم الخارجي.

ع (C) : رمز للاعتقاد (Croyance)

ض (P) : رمز للقضية(Proposition).

ومجمل هذه الرموز يكون في التّقريرات على النّحو التّالي:

⊢ ↓ ع (ض)

(1) على أنه في (سيرل وفندرفاكس، 1985، ص 54) يذكر أن الغرض من التقريرات هو الغرض الإثباتي التقريري.

(2) وهو رمز أخذه عن «فريقة» (Frege).

ومن أمثلة التّقريرات التي قدّمها ممثّلة لهذا القسم: أثبت ـ أستنتج ـ أفترض ـ أفتخر ـ أشتكي ـ أقسم...

ب ـ الطّلبيات (les Directifs):

والغرض منها حمل المخاطب بدرجات مختلفة على أداء عمل معيّن، أما اتجاه المطابقة فيكون من العالم إلى القول أي أن العالم ينبغي أن يكون مطابقاً للقول أو بعبارة أخرى يطلب مطابقته للقول، ومما تتميّز به الطّلبيات:

ـ أن يكون المخاطلب هو المسؤول عن إحداث تلك المطابقة.

ـ أن يكون الفعل المطلوب من المخاطب في زمان المستقبل.

ـ أن يكون المخاطب قادرا على الامتثال.

كما تتميّز الطّلبيات بكونها صادرة عن نيّة إرادة ورغبة من المتكلّم. ويرمز لجملة هذه المميزات بما يلي:

[! ↑ إرادة (المخاطب ينجز العمل الممكن في المستقبل)]

أو

[! ↑ إرادة (ض).]

ومن أمثلة الأوامر عنده: آمر ـ ألتمس ـ أدعو ـ أرجو ـ أنصح...

ج ـ الوعديات: Les Promissifs:

والغرض منها التزام المتكلّم القيام بعمل ما في الزّمان المستقبل (سيرل، 82، ص 54) ويكون اتجاه المطابقة مماثلا الطّلبيات أي من العالم إلى القول، ويبدو أنّ سيرل سعى في البداية إلى إدماج الوعدّيات ضمن الطلبيات إلاّ أن ماتختصّ به من إلزام للنّفس حال دون إمكان القيام بذلك (السابق).

وتتميّز الوعدّيات بما يلي:

ـ المسؤول عن إحداث المطابقة هو المتكلّم.

ـ يشترط في مضمون القضية أن يكون الفعل للمتكلم في زمان المستقبل.

ـ أن يكون المتكلم قادرا على أداء ما يلزم نفسه به.

ـ أن تكون النية قائمة على القصد (Intention)

وهو مايرمز له بما يلي:

[وعد ↑ قصد [المتكلم ملزم بإنجاز العمل الممكن في المستقبل)]

ومن امثلة الوعديات: أعد، التزم، أضمن، أقسم.

د ـ الإفصاحات: (Les Expressifs)

والغرض من الإفصاحات التّعبير عما نشعر به من حالات نفسية (انفعالية) خاصة تجاه الوقائع الخاصة التي تمثل مضمون القول (سيرل، 82، ص 54) وتشمل أعمال الشّكر والتّهنئة والتّرحيب.

ويلاحظ «سيرل»أنّ هذه الأعمال لا تطلب مطابقة الكون للقول أو مطابقة القول للكون، «لأن صدق القضية في الإفصاحات صدق مقتضى»[1] (السابق، 56).

ويرمز للأعمال الإفصاحيّة بمايلي:

[إفصاح Ø (حالة نفسية) (متعلقة بالمتكلم أو المخاطب + خصائص)]

ومن أمثلة الافصاحات: أشكر، أعتذر، أهنّىء، أرحّب، أعزّي...

هـ. التصريحات (Led Déclaratifs):

من مثل: أستقبل، وأفصلك عن العمل، وأعلن الحرب...

(1) يعني أنه لا يمكن اختباره إذ لا وجود له في الخارج.

والغرض من هذه الأعمال إحداث تغيير في الكون، بحيث يطابق الكون مضمون القضية بمجرد الإنجاز الناجح للعمل اللغوي، ويتمّ ذلك بالاستناد إلى مؤسسة غير لغوية إذ يكون الإنجاز ناجحا على أساس التواضع العرفي، ويكون اتّجاه المطابقة بين القول والكون اتّجاها مزدوجا، فبمجرّد الإنجاز الناجح يتحقق التطابق بين القول والكون في حال القول ـ ويجتمع في تحقيق هذا العمل كلّ من الاعتقاد والإرادة والقصد ـ(سيرل وفندرفاكن، 85 ـ 58).

ويرمز لهذا النوع الذي اعتبره سيرل خاصا في (82، ص 59) بمايلي:

[تصريح ↕ Ø (ض).]

ومن أمثلة التصريحات:

أعيّن، أقترح، أعلن (الحرب) في أحوال يكون فيها المتكلّم قادرا على إنجاز هذه الأعمال.

3 ـ نقد مذهب سيرل في تصنيف الأعمال اللّغوية:

إن مايمكن ملاحظته في هذا التصنيف ومستنداته هو:

أولاً: إنه تصنيف استند فيه سيرل إلى مقاييس دلالية تتمثل أساساً في مقياس سمّاه الغرض المقصود بالقول (le but illocutoire). وقد عمد إلى وضع عدد محدود من الأغراض المقصودة بالقول نقطة انطلاق لعمله، واعتبرها أغراضا أساسية وهي التي تمثل لديه الأقسام الخمسة المذكورة أعلاه. ثم جعل لكل غرض أساسي قوّة مقصودة بالقول تناسبه. وانطلاقا من هذه الاغراض الأساسية استطاع توليد جملة من الأغراض الثانويّة الفرعية التي تختلف باختلاف درجة القوّة ونمط الإنجاز...

وبذلك يكون كل غرض بمثابة استرسال على حدة تتخلّله نقاط تمثّل الأعمال الثّانوية الفرعيّة المتّصلة من قريب أو من بعيد بذلك الغرض

الأساسيّ. وقد بيّن «سيرل» لدى تمهيده لما ذهب إليه من تصنيف في كتابه الثاني أنه توجد في الحقيقة استرسالات مختلفة منفصلة تمثلها الأغراض الأساسية للأعمال اللّغوية (Searle, 82, p 40)[1].

ولئن كان لمفهوم الغرض مرجع نظري وجد «سيرل» أسسه في نظرية العمل (La théorie de l'action) حيث يكون الغرض هو المحدّد لنوع العمل (ن. Meunier,1986,P.391)، فإنّ تصنيفه الأغراض إلى العدد الذي ذهب إليه يحتاج في نظرنا إلى مبرّرات نظرية أكثر وضوحاً وصلابة، ذلك أنّ تحديد الأقسام الخمسة التي انتهى إليها «سيرل» محافظا فيها على بعض الأقسام التي وضعها «أستين»، يقوم على أساس هشّ لا يبعد كثيرا عن الأساس الاستقرائي الاختباري الذي اعتمده «أستين» قبله ـ لكل ذلك وجدناه يتردّد في التوقف عند القسم الرابع ملاحظا أنه لغايات الاقتصاد كان يحسن ترتيب جميع الأعمال المقصودة بالقول ضمن الأقسام الأربعة (Searle, 82,p.56)

ولكنّه لم يجد بدّا من إضافة قسم خامس يتمثل في التّصريحات (Les déclarations) (السابق). ثم نجده إثر ذلك يقرّر وجود قسم سادس مشترك بين التصريحات والتقريرات (السابق، ص ص 59 ـ 60).

ثانياً: أنّ ما توجّه به «سيرل» إلى التّصنيف «**الأستيني**» من نقد يكمن خاصة في عدم قيامه على مبدإ أو جملة من المبادىء الواضحة أو المتناسقة التي ينبني على أساسها ذلك التّصنيف (Searle, 82 p 49) وهو ما أدّى إلى تداخل بين الأقسام والأفعال، بحيث نجد الفعل الواحد في قسمين أو أكثر من أقسام الكلام التي اقترحها استين.

ولعلّ المشكل في تقسيم «أستين» يعود إلى اعتماده المعجم مرجعا

(1) وكان «سيرل» قد أكّد ذلك في كتابه الأول نظرية الأعمال اللغوية: (1972، ص 113).

وحيدا في عمله، فالتقسيم الذي وضعه يستند إلى دلالات الأفعال الإنشائية المعجمّية التي عمد إلى استقرائها من معجم لغة معيّنة هي اللّغة الأنكليزية، وقد سبق أن بيّنا أن تقسيمه تغلب عليه العناية بالأفعال الإنشائية التي خصّتها الأعراف الاجتماعية بقوى مقصودة بالقول مخصوصة ومؤسّساتية، وهي التي اعتبرها «بنفنيست» هامشية. كما بيّنا العوامل المباشرة وغير المباشرة التي أدّت إلى عناية «أستين» بذلك النوع من الأفعال الأعمال.

والظاهر أن «سيّرل» لم يتخلّص تخلّصا كاملا من تأثير «أستين» إذ بقي تقسيمه مشدودا إلى الدلالات المعجمية للأفعال الإنشائية وهو ما أدّى به إلى تخصيص قسم للوعود (Promissifs)، وهو قسم من الأقسام التي وضعها «أستين» وأقحم فيها العقود والالتزامات والضمّانات والقسم والتّمنّي والرّجاء. وقد لاحظ «سيرل» أنّ بعض الأفعال التي أقحمها «أستين» في هذ القسم لايمكن قبولها بوجه من الوجوه، كما لاحظ أنّ بعض معاصريه من أمثال «بويد» (Boyd) و «ألستن» (Alston) لم يكن مرتاحا لوضعيّة هذا القسم الذي أتّبع فيه «أستين» وهو ما يؤكد لدينا وجوب مراجعة ما قام عليه هذا القسم من مقاييس دلالية.

ثالثاً: ولئن استطاع «سيرل» أن يجد لأقسامه بعض الخصائص الدلاليّة العامة أو الخاصة، فإن تلك الخصائص والمميّزات لاتخلو من تماثل حينا وتداخل أحيانا، هذا إضافة إلى أنّ بعضها يحتاج إلى تدقيق ومراجعة:

أ ـ فمن ذلك، التماثل في اتجاه المطابقة بين كلّ من الطّلبيات والوعديات وقد برّر «سيرل» ذلك التماثل بأنه مختلف من حيث مسؤولية إحداث المطابقة ففي الطّلبيات تقع المسؤولية على المخاطب في حين أنها تقع في الوعود على المتكلم نفسه.

وقد ازداد هذا المشكل حدّة في كتابه المشترك مع «فندرفاكن» حيث جعل اتجاه المطابقة جزءا من الغرض بل قصر الغرض على اتجاه المطابقة.

ب ـ ومن ذلك، التداخل بين قسمي التقريرات (Les Assertifs) والتصريحات (Les Déclaratifs) الذي أفضى إلى عقد قسم سادس سمّاه «سيرل» التصريحات التقريرية (Les Déclarations assertives)، (Searle, 82, p.60) التي يكون الغرض منها انتاج تقريرات بقوة تصريح. وإذا اعتبرنا ذلك ممكنا وجب علينا اعتبار هذه التقريرات تصريحات لأن التعويل في التصنيف المقترح إنما يكون على القوة المقصودة بالقول.

إن الأمثلة التي يعتبرها «سيرل» تصريحات تقريرية تتمثل فيما يقضي به القاضي في المحكمة أو الحكم في مباريات رياضية في مثل:

«أنت مذنب» أو «هذه إصابة»... وهي أمثلة تتميز في نظره من قرار القائد « أعلن حالة الحرب»، وحجّته في ذلك أنه من الممكن منطقيا لقرار القاضي وقرار الحكم أن يكونا كاذبين (Searle, 82, p60)، كما تتميز من ناحية أخرى عن سائر التقريرات التي لاتنتمي إلى مؤسسات خاصة بكونها حاسمة لاتحتاج إلى نقاش.

إن هذا التداخل في نظرنا متأتّ من اعتبار التقريرات قائمة على أساس كونها أخبارا تنقل الوقائع في العالم الخارجّي محتملة للصّدق والكذب (Searle, 82, p. 53) وهو مفهوم مناقض لنظرية العمل التي تنخرط فيها نظرية الأعمال المقصودة بالقول الخاصة بالعمل التواصلي ذلك أنّ العمل لايكون صادقاً أو كاذباً وإنما يكون ناجحا أو فاشلا، محقّقا لغرضه أو غير محقق، ولا يكون العمل ناجحاً إلاّ إذا أنجز في مقام ما:

ـ مناسب للغرض المقصود.

ـ مطابق للأعراف الاجتماعية.

ـ مستجيب للشّروط النّفسية المتّصلة بأطراف الخطاب.

ج ـ وممّا قد يحتاج إلى مزيد تدقيق ومراجعة فيما ذهب إليه «سيرل» من

تصنيف لما نفعله باللّغة مذهبه في تصور ماسمّاه اتّجاه المطابقة، وقد كان لديه مقياسا رئيسياً وثيق الصّلة بالغرض لتحديد الأقسام التي أرادها أن تكون أربعة فتوزعت إلى ستة ثم عاد في (1985) إلى ضبطها في خمسة أقسام.

إن اتجاه المطابقة في نظرنا لايكون مفرغاً (Ø) وهو ما تولد عنه قسم الإفصاحات (Les expressifs). ولايكون مزدوجا (⇕) وهو ماتولد عنه قسم التّصريحات كما لايكون من القول إلى الكون ومزدوجا في ذات الوقت (⇕ ↓) وهو ما ولّد القسم السادس المتمثل في التصريحات التقريرية.

لا يكون اتجاه المطابقة مفرغا في الإفصاحات، بغض النّظر عن كونها قسما مستقلاً، لأنّ الشكر والتّهنئة والتّرحيب والسّلام أعمال يوقعها المتكلّم ويكون مجراها مجرى عمل يعمله عامل كما يقول نحاتنا القدامى، وهي من الأعمال التي لايختلف إثنان في كونها تحدث أثرا لدى المخاطب غالبا ما يترجم في عمل لغوي آخر وهذا الأثر هو ما اصطلح عليه «**أستين**» بعمل التأثير بالقول (L'Acte perlocutoire) وإذا كان ذلك كان اتجاه المطابقة من العالم الخارجي، باعتبار أنّ المخاطب عنصر من عناصره، إلى القول. ولا فرق في ذلك بين أعدك وأهنئك، وهو ما ينطبق أيضا على ما سمّاه «**سيرل**» تصريحات من مثل «أفصلك عن العمل» و«أعلن الحرب» وهو القسم الذي جعل اتجاه المطابقة فيه مزدوجا، إذ يقترن فيه المضمون بالكون اقترانا في الوقت ذاته.

إنّ مسألة اتّجاه المطابقة في رأينا مسألة متّصلة بالغرض المقصود بالقول، وهو لا يعدو أن يكون في الحقيقة القوة المقصودة بالقول. وما مطابقة المضمون القضوي للكون أو مطابقة الكون للمضمون القضوي إلاّ نتيجة للقوة المقصودة بالقول. فإذا كانت القوة إثباتاً أو نفياً أو توكيداً لإثباتٍ أو نفيٍ كان العمل المقصود بالقول جعل القول مطابقاً للكون، وهو ما يمكن أن نمثل له بـ:

كون ⟵ قول (ك⟵ق) (على افتراض الصّدق أي مطابقة القول للكون) أما إذا كانت القوة المقصودة بالقول إنشاء، فإنّ العمل المقصود

بالقول ينبني على جعل الكون مطابقا للقول وذلك في زمان الحال أو المستقبل ويمثل لذلك ب:

قول ⟵ كون. (ق ⟵ ك).

ويمكن أن نمثل لمطابقة القول للكون بـ(⇓) ومطابقة الكون للقول بـ: (⇑).

فيكون قولك في:

أ ـ ! (⇑) فصلتك عن العمل، (= أقرر الآن فصلك). مختلفا من حيث القوة عن قولك في:

ب ـ ⟙ (⇓) فصلتك عن العمل، (لأعلمك بأنّ فصلك تمّ قبل الآن) مع أن المضمون واحد.

ومهما يكن فإنّ ما قرّره «سيرل» في نهاية المطاف هو أنّه إذا ما اعتبرنا الغرض المقصود بالقول مقياسا أساسياً لتصنيف ما نفعله باللّغة فإنّه يوجد عدد محدود من الاستخدامات الأساسية للغة وهو:

أ ـ أننا نعلم غيرنا بكيفية الأشياء.

ب ـ وأننا نحاول أن نكلّفهم بأشياء.

ج ـ وأننا نلتزم بالقيام بأشياء.

د ـ وأننا نفصح عن مشاعر ومواقف.

هـ ـ وأننا نحدث تغييرات بواسطة أعمالنا القولية.

وأنّنا أحيانا نفعل أشياء كثيرة في الوقت ذاته في عمل القول الواحد ذاته. (Searle, 1982, p70).

إنّنا إذا راجعنا بعض المنطلقات التي اعتمدها «سيرل» نفسه والمتمثلة خاصة في أن كل عمل لغوي لا يخلو من:

ـ عمل قولي،

ـ وعمل مقصود بالقول،

ـ وعمل التأثير بالقول الذي يكون بدرجات مختلفة قد تنتهي إلى درجة الصفر في الأعمال الخبريّة التقريرية المحضة، أمكننا ردّ جميع ما نعمله باللّغة في كل من (ب) (ج) و (د) إلى ماذكره في (هـ) وهو إنشاء تغييرات في الكون بدرجات مختلفة بواسطة أفعالنا القولية. ويعني ذلك أنّنا عندما نحاول أن نكلّف المخاطبين بأشياء ننشىء عمل التّكليف وينشأ عن عملنا تغييرات في المقام المعيّن. وإذا كان المقصود بإحداث التغييرات في الكون الخارجي إيقاع ما لم يكن حاصلا قبل فعل القول فإنّ الإفصاح عن المشاعر والمواقف إيقاع لها، وكذلك الالتزامات والوعود لاتخرج عن كونها في الحقيقة إيقاعات.

والحاصل أننا إذا استثنينا الصنف الأول من الأعمال في (أ) والمتمثل في إعلام المخاطب بكيفية الأشياء الموجودة في الكون فإن سائر الأصناف لا تخرج عن كونها أعمالا إنشائية تندرج في مسترسل واحد من القوى المقصودة بالقول التي تتميز بكونها تحدث ما لا وجود له في الخارج. وتكون مستوفاة ناجحة أو فاشلة بحسب صدق النية والإرادة والقصد ومطابقة المقام لمقتضى الحال، وتختلف من حيث القوة ونمط الإنجاز باختلاف المقامات والإرادات والمقاصد المخصوصة المناسبة لخصوصيات المتخاطبين.

وإذا كان ذلك، كان مجموع هذه الأعمال مختلفا عن عمل الوصف وإعلام المخاطب بكيفية وجود الأشياء اختلافا جوهرياً.

ولكنّ هذا الاختلاف الجوهري أضعف من حدّته لديهم اعتبارهم جميع الأعمال اللّغوية محكومة ببنية منطقية واحدة، مسيّرة بأعمال مقصودة بالقول لا تختلف إلاّ في مستوى تعجيمها، لذلك كان تعويلهم في تصنيف هذه الأعمال على القواميس اللّغوية، فكأنّ تصنيف الأعمال اللّغوية لا يزيد على كونه تبويبا للحقول المعجمية للأفعال مسندةً إلى المتكلّم، بحيث تكون دلالات تلك

الأفعال بمثابة الوحدات الدلالية الصغرى للتواصل اللّساني، لأنّها هي المجسّدة للقوى المقصودة بالقول[1] في الشكل الذي يحكم كلّ بنية لغويّة تواصلية والمتمثل في :

ق (ض)

حيث تمثّل«ق» القوّة و «ض» القضيّة.

وقد لاحظنا أن هذا التصوّر للبنية القولية كان باهتا لدى أرسطو[2]، وظل غامضا في الفكر الغربي إلى حدود منتصف القرن السابع عشر عندما عمد جماعة «بورورويال» إلى تمييز شكل القول من مادته، ثم جاء «فريقه» فسعى إلى ترسيخ ذلك التمييز وتجريد أبنية رمزية له. كما كان لفلاسفة القيم الأخلاقية أثرهم الواضح في ترسيخ هذا المذهب إذ فصلوا الأحكام التّقويمية في أعمال القول عن العالم الخارجي وألحقوها بأفكار المتكلّم واعتقاداته تجاه الأشياء الموجودة في الكون، مضيفين إلى هذه الاعتقادات والأفكار ما يصدر عن المتكلم من إثارة للمشاعر وحمل المخاطب على العمل...

وقد تميّز مجهود «سيرل» بأنه أراد أن يدعم تصنيفه للأعمال اللغوية المنبنية على الأغراض، ببعض المظاهر الإعرابية (Searle, 82, pp. 60 - 70)وانتهى إلى أن القوة المقصودة بالقول المجسّدة للغرض إنما تتحقق في البنية اللغوية بواسطة فعل إنجازي إنشائي صريح (Explicite) أو غير

(1) يقول «سيرل»: إن الأعمال اللغوية هي الوحدات الصغرى الأساسية للتواصل اللساني «(سيرل، 1972، 52). ويعتبر مع «فندرفاكن» أن الأعمال اللغوية لا تعدو أن تكون الأعمال المقصودة بالقول، إذ «أن الوحدات الصغرى للتواصل الإنساني هي العمل اللغوي للنمط الذي يطلق عليه الأعمال المقصودة بالقول (سيرل وفندرفاكن، 1985).

(2) نعني أن قوّة القول لديه لم تنفصل عن القضية بصفة واضحة.

صريح، وهو مايعني أن القوّة (ق) قوة إنشائية تتعلّق دائما بقضية (Searle et Vanderveken, 85, p15)[1]. ومرجع ذلك في نظرية العمل العامة أن كلّ عمل، إضافة إلى أن له غرضا، يتعلق دائما بموضوع[2].

4 ـ مركزيّة الفعل الإنشائي في البنية الدلالية عند الدّلاليين التّوليديين[3]:

إن «البنية الدلالية» مفهوم عوّض به الدلاليون التوليديون مفهوم البنية العميقة التي تقابل البنية السّطحية في النّظرية النّحوية التّوليدية.

فقد تميّز الدّلاليّون عن مذهب «**تشومسكي**» بكونهم يلغون اعتبار المستوى النّحوي العميق في تحليلهم للكلام ويعوضونه ببنية دلالية عميقة تفضي مباشرة، بواسطة سلسلة من التحويلات، إلى البنية السطحية. وتقوم هذه البنية الدلالية العميقة على تعويض المقولات النحوية وما يربط بينها من علاقات بمقولات منطقيّة طبيعيّة، فقد لاحظ «**لاكوف**» أنّه «ينبغي أن تكون الأبنية العميقة أكثر تجريداً مما يوحي به البحث في النحو التحويلي إلى حدّ الآن». (Lakoff, 1976, p.13)، وأنه يتحتم أن تكون البنية النّحوية العميقة هي الصورة المنطقية [4] لتلك الجملة (السابق، 20).

---

(1) عبّر المصنفان عن ذلك بقولهما: «We will say that the illocutionary point is achieved on the propositional content (Fil, 1985, P 15)».

(2) اعتمد «سيرل» منذ مصنفه الأول المبدأ المتمثل في أن نظرية الأعمال اللغوية جزء من نظرية العمل، يقول «إن نظرية في اللغة إنما تكون جزءاً من نظرية في العمل لسبب بسيط هو أن الكلام شكل من أشكال السلوك الذي تحكمه قواعد (Searle, 75 p. 53).

(3) نظرية الدلالة التوليدية نظرية متولدة عن نظرية النحو التوليدي والتحويلي وقد وضع أساسها كل من «روس» (Ross) و«لاكوف» (G. laKoff) وماك كاولي Mc. Cawley. انظر Michel Galmiche (1975) Sémantique Générative.

(4) La Forme logique.

وليست الصورة المنطقية في عرفهم سوى البنية الدّلالية أو بعبارة أخرى البنية الدلالية النحوية ـ وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون للنحو وللمنطق الطبيعي أي الدلالة أدوار واحدة ممتزجة (السابق، 15)، فالنحو في نهاية الأمر هو الدلالة ـ وينتج عن هذا الاعتبار ملاحظتهم بعض الخلل في النحو التوليدي الذي يميّز بين أبنية نحوية مختلفة تؤدي معنى واحدا من مثل اعتبار وجود فرق بين:

ـ افعل

ـ وآمرك أن تفعل.

وهو ما حمل الدلاليين التولديين على وضع قاعدة عامة تستوعب مثل هذه الظواهر ـ واقتضى ذلك منهم وضع فعل إنشائي يتصدر كل عمل قولي ويمثل القوة المقصودة بالقول. يقول لاكوف «إن القوة المقصودة بالقول في جملة ما ينبغي أن تكون ممثلة في الصورة المنطقية بواسطة حضور فعل إنشائي يمكن أن يكون صريحاً أو غير صريح في البنية السطحية للجملة» (السابق ص20).

وقد عمّم «لاكوف» هذه القاعدة على جميع أنواع الجمل كجمل الاستفهام والأمر واعتبر الجملة في مثل قولك:

(أ) ـ آمرك بالذهاب إلى البيت. تدخل في نفس العلاقات المنطقية لجملة:

(ب) اذهب إلى البيت. حيث لا يوجد فعل إنشائي صريح في البنية السطحية. وهذا يعني لديه أنّ للجملتين (أ) و(ب) بنية منطقية دلالية واحدة يتصدرها فعل إنشائي صريح أو ضمني يمثل المضمون القضوي للقول.

كما انتهى إلى «أنّه يوجد عدد لا يستهان به من المعطيات التي تبرهن على أن الجمل الخبرية التقريرية ينبغي أن تكون ممثّلة في الصورة المنطقية

بواسطة حضور فعل إنشائي له تقريبا معنى قال أو أثبت»(السابق).

والحاصل من كلّ هذا أنّ للجمل التقريرية وجمل الأمر والاسفتهام صورة منطقية واحدة تمثل بنيتها الدلالية. وهو ما يمثل له بالشّكل التّالي (ن. Lakoff, 76, p 21).

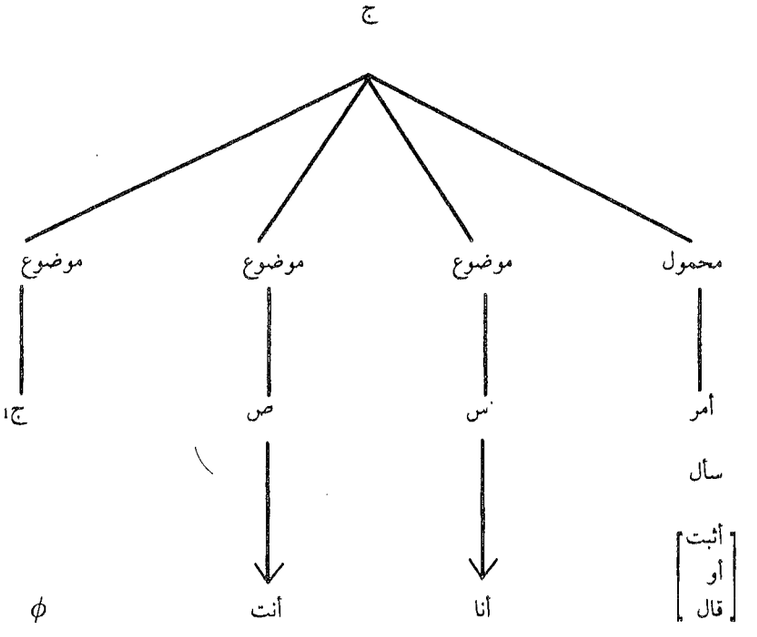

إنّ أهمّ ما يمكن ملاحظته من خلال هذه القضية:

أولاً: أنها بنية تبرز أن الكلام لا يمكنه أن يتخلص من الذاتية التي يمثلها الفعل الإنشائي في مستوى المحمول، كما أن الكلام يقتضي أبدا مقام حضور على الأقلّ في مستوى التصّور، فتكون العلاقة الأساسية في الكلام علاقة بين

المتكلم (أنا) والمخاطب (أنت). كما يبرز أنّ القضية إنما هي متعلّق العمل المقصود بالقول فهي الموضوع الذي يسند إليه فعل المتكلّم أو هي بعبارة أخرى معمول عمل المتكلم المثبت أو الآمر أو السائل. وينتج عن ذلك أنّ «القواعد الرّابطة بين الصورة المنطقية والبنية السطحية (لكل جملة) هي بكلّ تدقيق، قواعد النّحو». (Lakoff,1976,p 20).

ثانياً: أن «لاكوف» لاحظ، ضمن تحليله لما ينتج عن هذا التصوّر من مستلزمات، أن المضمون القضوي في الجمل الخبرية التّقريرية هو الذي يحتمل التصديق والتكذيب دون عمل المتكلم المتمثل في الإثبات، فإذا قال المتّهم مثلا:

ـ أثبت أني بريء، وأجاب المعترض: ـ هذا كذب، فإن التكذيب لا يقع على فعل القول برمته، وإنما يقع على المضمون «أنا بريء» دون عمل الإثبات الذي ينشئه المتكلم ذاته. يقول «**لاكوف**» «إن المضمون القضوي الصادق أو الكاذب في الجمل التي تشتمل على فعل قولي صريح من (نوع) التصريح أو الإثبات، ليس معطى من (معطيات) الجملة باعتبارها كلا، ولكنه (معطى) الموضوع متعلق ذلك الفعل الإنشائي» (السابق). وهو ما يعني أن الفعل الإنشائي الإثباتي لايمكن أن يصدق أو يكذب إذ هو إنجاز لعمل الإثبات. والظاهر أن «لاكوف» إنما قصد بالمضمون تلك النسبة التي سماها نحاتنا القدامى «خارجية» موجودة في أحد الأزمنة الثلاثة وجودا مطابقا لعمل المتكلم أو غير مطابق له.

ثالثاً: أن «لاكوف» يعتبر أن الأفعال من مثل أثبت وآمر وأسأل أفعال إنشائية إنجازية تحدد القوة المقصودة بالقول فيما تتصدره من جمل أيا كانت تلك الجمل. وهو ما يقتضي أن جميع ما ينتجه المتكلم من أقوال سواء كانت أمرا أو استفهاما أو تقريرا جمل إنشائية. وقد اعتمد الدلاليون التوليديون هذه البنية الدلالية باعتبارها بنية منطقية طبيعية تحكم كل ما يمكن أن يعبر عنه المتكلم من أغراض، وبصفتها تمثل انتظاما (Une régularité) لايتأثر بما

يوجد في مختلف اللغات الطبيعية من اختلافات صرفية أو معجمية أو إعرابية ومن مواضعات مؤسساتية اجتماعية.

إن مذهب الدلاليين التوليديين مذهب يختزل البنية النحوية في البنية الدلالية باعتبار أن المنطق الطبيعي هو الجامع الموحّد للبنيتين. وهو مذهب يلتقي مع نظرية الأعمال اللغوية في اقتضاء أن جميع ما ينتجه المتكلم من أقوال هو إنشاء، أو هو أعمال إنجازية إنشائية ذات قوة مقصودة بالقول يحددها الفعل الإنشائي «المحمول» ومضمون قضوي تشتمل عليه القضية التي يتعلق بها ذلك الفعل الإنجازي الإنشائي.

وقد اعتمد أحمد المتوكل هذا المذهب ليبين أنه يوجد في التراث النحوي العربي طرح مماثل، واستند في ذلك إلى بعض الأمثلة والمسائل النحوية التي تبرز نزعة نحاتنا إلى تقدير فعل إنشائي في صدر الكلام ومن هذه الأمثلة:

أ ـ اعتبار حرف النداء في مثل قولهم:

ـ يا قادما، أثرا صرفيا للفعل الإنشائي الذي امحى من البنية الأساسية المتمثلة في «أنادي» أو «أدعو» (شخصا» قادما.

ب ـ اعتبار نصب المستثنى دليلا على الفعل الإنشائي الذي يختزله الحرف «إلا»، (=أستثني).

ج ـ اعتبار النصب على التخصيص والشتم في مثل قولك:

ـ أتاني زيد الفاسق، متأتيا من تقدير الفعل الإنشائي «أشتم».

د ـ ومثل ذلك اختزال «ألا» للفعل الإنشائي «أتمنى» في قولهم:

ـ ألا رحيلا.

هـ ـ ومثله ما يكون من سقوط للفعل الإنشائي وحرف التعدية في القسم في مثل قولهم: «يمين الله».

و ـ واعتبار الحروف المشبهة بالفعل نائبة عن أفعال «أؤكد» و«أتمنى». . . . (المتوكل، 1982، 167 ـ 174).

ونحن إذ لا نردّ مذهب المتوكّل في استقراء بعض الظّواهر النّحويّة، نلاحظ أنه مذهب لا يخلو من تعميم وخلط بين مستويين أساسيين في تمييز الخبر من الإنشاء في النظرية النحوية العربية:

ـ مستوى النظام وقد انبنى لدى نحاتنا على مفهوم العمل النحوي وهو عمل اعتبروه من إنشاء المتكلم الذي يؤسس البنية من داخلها. وهذا الإنشاء هو الذي تفسّر به مختلف المظاهر الذي ذكرها المتوكل.

ـ مستوى النّظم وقد انبنى لدى نحاتنا على توخي معاني العمل النحوي في معاني الكلم في المقامات الحقيقية أو النمطية المختلفة. وهو ماولّد لديهم الخبر المحض والإنشاء المحض والخبر المشوب بإنشاء.

ولعلّ نقطة الضّعف الأساسية في نظرية الأعمال اللغوية تكمن، في رأينا، في جمعها بين هذين المستويين جمعاً أدّى إلى طمس نظرية الإنشاء وتهميشها بعد إن كانت الغاية الأولى والوحيدة من أعمال «أستين». ولعلّ من أسباب الطمس والتهميش لنظرية الإنشاء استناد «أستين» و «سيرل» «وفندرفاكن» ومن لفّ لّفهم من التعامليين إلى النظم أكثر من استنادهم إلى النظام، واهتمامهم بالمقامات ومايعتورها من أعراف أكثر من أهتمامهم بالأبنية النحوية وما يعتورها من تخصيص لدلالاتها. فقد صرّحوا بأن العمل الخطابي الكامل في المقام الكامل للخطاب هو في نهاية المطاف الظاهرة الوحيدة التي يريدون استخلاصها وتوضيحها[1].

ولم يكن عمل الدلاليين التوليديين ببعيد عن مذهب هؤلاء، ذلك أنهم

(1) يقول أستين: «L'acte de discours intégral, dans la situation intégrale de discours est en fin de compte le seul «phénomène que nous cherchons de fait à élucider» (Austin, 1970, p 151).

وكان قبل ذلك قد قرّر أن عمل الإثبات لا يختلف عن سائر الأعمال اللّغوية لأنه لا يعتبر إلاّ في السياق الكامل إذ ينبغي أن يواجه المقام كاملاً. . . (السابق، 78).

جمعوا بين البنية النحوية والبنية المنطقية في بنية واحدة سموها البنية الدلالية التي جعلوها تختزل البنيتين. على أنهم لم يقعوا في ماوقع فيه التداوليّون من الاهتمام الأخص بالأبنية المنجزة الممثّلة للنّظم، الأمر الذي جعلهم، نعني التداوليين، يحدّدون الدلالة النحوية بمقتضى الدلالة المعجمية الحاضرة أو المتضمنة في البنية، وهو ما أوقعهم في كثير من الاضطراب والتردّد لدى محاولاتهم تصنيف الأعمال اللّغوية. وربّما كان مذهبهم في تصنيف الأعمال اللّغوية إلى أعمال مباشرة وأعمال غير مباشرة منفذا وحيدا لديهم لتمييز الأعمال الإعرابية التي يوفرها النظام من الأعمال اللّغوية التي تتحقق بالنظم في سياقات النشاط اللّغوي الذي تحكمه المقامات والأعراف. ولكن هذا المذهب جاء لديهم رديفا للمذهب الأول الذي يمنح عملية التّخاطب نوعا من الأولوية في دراسة الكلام، ويولي أهمية أولية لفعل القول في مقام معين باعتبار دلالته تحقيقا للعمل اللّغوي المعيّن. (ن، سيرل، 1972، 54)، وقد أدّى بهم ذلك إلى رفض جميع المقاربات التي تنزع إلى تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة استنادا إلى ما يختزنه المتكلّم والمخاطب من كفايات نحوية لأن الكفاية عندهم هي الإنجاز ذاته[1]. وقد أدى بهم ذلك إلى رفض مذهب «كاتز» في محاولته تخليص نظرية الأعمال اللغوية للكفاية النحوية بحيث يحلل العمل المقصود بالقول باعتباره موسوما بعنصر لغوي في الجملة (Jeroold Katz, 1977, PXI) وانتهوا في تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة إلى اعتماد بعض ما وضعه «غرايس» (Grice) من مبادىء عامة للحوار المنبني على التعاون بين المتكلم والمخاطب (Grice, 1975)، كما استندوا في تحليلها إلى ما يكون محصّلا لدى المتكلّم والمخاطب من المكتسبات المعرفية والتجارب العمليّة إضافة إلى قدرة المخاطب على الاستدلال. (Searle, 1982, 73) كما لاحظوا

(1) يقول سيرل: «ما الكفاية إن لم تكن إلاّ كفاية لعمل إنجاز؟» Chomsky's revolution in linguistics, 72, voir Searle 82; P 23, note 19.

أن للتواضع دورا خاصا في توليد هذه الأعمال غير المباشرة وفهمها (السابق).

ومن الواضح أن في هذا التوجه إعراضا عن الدلالة الإعرابية ومكوّناتها التي ينبغي أن تكون أساس كلّ تحليل وتأويل واستلزام تعاملي.

إن نظرية الأعمال اللغوية المؤسسة على القوى المقصودة بالقول التي لا تعني بدورها سوى الأغراض المقصودة بالقول نظرية استطاعت أن تحوز مكانة مركزية في الدراسات اللّسانية الدلالية الغربية خلال العقود الأخيرة، ويعود ذلك في نظرنا إلى كونها نظرية تسعى إلى استيعاب مختلف المظاهر المتّصلة بالنشاط اللّغوي والتعامل القولي (L'Interaction Verbale) بغضّ النظر عن الخصائص والجزئيات التي تهمّ لغة دون أخرى. فهي مقاربة تسعى إلى أن تكون نظرية لسانية تداولية عامّة. ولكنّها مع كلّ ذلك تبقى في اعتقادنا نظرية أقرب إلى الاتجاهات الظواهرية منها إلى المقاربات اللّسانية وذلك لتهميشها مستوى النظام النحوي، ومذهب أصحابها في تأسيسها على نظم أساسه التعامل العرفي المؤسّساتي الذي يختزل الدلالة النحوية في الدلالة المعجمية أو يكاد، ويجعل منها عنصرا من العناصر المكونة للدلالة المقامية التداولية العامة. وقد بيّن «الشريف» أن الفرق الجوهري بين اتجاه التداوليين والاتجاه الذي انبت عليه النظرية اللغوية العربية يكمن في كون التداوليين «قد اهتموا بالنظم أكثر ممّا اهتمّوا بالنظام، وذلك أنهم نظروا في توخي معاني الكلم في معاني النحو، ولم ينظروا في معاني النحو ذاتها ولا حتى في «توخي معاني النحو في معاني الكلم»، وذلك أن شدّة اتجاه الدارسين إلى الاهتمام بالناحية التعجيمية من الإنجاز جعلتهم يحدّدون الدلالة النحوية بمقتضى الدّلالة المعجمية الحاضرة أو المتضمّنة في البنية، في حين اتّجه النحاة العرب إلى تحديد دلالة النظم، وهي دلالة الإنجاز الفعلي للبنية، اعتمادا على كون الدلالة النحوية هي الأساس في اختيار العناصر المعجّمة للبنية». (الشريف 1993، 154).

إذا كان كذلك كانت الأغراض تركيبات نحوية مخصوصة معيّنة للدلالة الإعرابيّة الأساسية، وكان المتكلّم منشئا للبنية بالأصالة ومنشئا للعلاقة بين اللغة والكون الخارجي، ومنجزا للبنية محدثا لأثرها في الخارج بالتبعية، وكان الإنشاء إنشاء إعرابيا بالأصل في مستوى أول، وإنشاء بلاغيا في مستوى ثان، يكون حاصلا من الإنشاء الإعرابي المخصوص المؤثر في الكون لدى إنجازه في المقام المعيّن.

الفصل الثالث

الإنشاء النّحوي في النّظرية اللّغويّة العربيّة(1)

1 ـ العمل الإعرابي في النّظريّة اللّغوية العربيّة.

يحتلّ مفهوم العمل مركزا محوريّا في النّظريّة اللّغويّة العربيّة. فقد انبنت نظريّة نحاتنا القدامى على اعتبار الإعراب، وهو أساس للنحو، محكوما بالقوانين الكلية المتّصلة بالعامل والمعمول وما ينشأ من ائتلافهما من علاقات مولّده للمعاني.

إنّ العمل الإعرابي مفهوم اعتمده النّحاة القدامى لتعليل ظاهرة الإعراب الذي اعتبروه معنى يأتلف بالتّركيب والتّعليق واختلاف الحركات. والظّاهر أنّهم استندوا في تعليلهم ذاك إلى بعض المفاهيم والمبادىء العامّة البسيطة المستخلصة

(1) استندنا في منطلقات هذا الفصل إلى النّظرية التّراثيّة وإلى ما استصفاه الشّريف منها في أطروحته (الشريف 1993) وما وضعه من مفاهيم تتّصل أساساً بالحدث الإنشائي ومحلّه في البنية النّحويّة المجرّدة. ولفظ الإنشاء لديه مجاله النحو في أساسه المجرّد، يقول: «الإنشاء يعني عندنا «الحدث الإنشائي» (...) وهو معنى يجاوز المقابلة بين الإنشاء والخبر في البلاغة، أي في علم دراسة الأقوال المنجزه في المقام المعيّن، وإذا أردنا أن نقرّب معنى الإنشاء عندنا فهو في النهاية الإنشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيان فهو إنشاء (الإنشاء والخبر)». (الشريف، 1993، 479). وقد أطلقنا على محلّ الحدث الإنشائي في مختلف مراحل بحثنا السابقة محلّ الإفادة ومحلّ فعل المتكلّم. وسنعوّض الإنشاء بالمفهوم الذي ذهب إليه الشريف بالإعراب بمفهومه العاملي، كما سنعوّض محلّ الحدث الإنشائي بمحلّ العامل الإعرابيّ.

من الظّواهر الطبيعيّة للأشياء والأحداث والمتمثّلة في أنّ كلّ أثر لا بدّ له من مؤثّر وأن كل حدث لابدّ له من محدث وأن كلّ عمل لا بدّ له من عامل.

وقد تميّز عمل النّحاة من عمل البلاغيين والأصوليّين والفلاسفة كما وضّحنا(ن. الفصل الأول من الباب الأول والباب الثاني) بتجريد المعنى الإعرابي الأوّل المتمثّل لديهم في الإسناد الذي يختزل كلّ دلالة نحويّة ويتكهّن بجميع أبنية الإنجاز اللفظيّة المفيدة إفادة يحسن السّكوت عليها في مستوى النّشاط اللّغوي. ولاحظنا أنّ هذه البنية الدلاليّة المجردة هي التي تحكّمت في منهج سيبويه في تصنيف الكتاب، إذ هو تصنيف ينبني على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى: إسناد الفعل، وإسناد الاسم، والإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل...

لقد بحث النّحاة في مختلف هذه الأبنية المجرّدة عما يمكن أن يعتبر عاملا «كالسبب للعلامة» أو «كالسبّب للمعنى المعلم» أو «كالعلّة المؤثّرة» فيما يتعلق بها من معان ويولّد من دلالات. وانتهوا إلى الاصطلاح على أنّ الفعل هو العامل في الفاعل وأنّه بتمامه بالفاعل يكون عاملا في المفعول، وذهبوا إلى أنّ الفعل هو أوّل العوامل وأقواها، كما ذهبوا إلى أنّ الحرف يليه في العمل، إذ الحرف لا يبلغ درجة القوّة التي تكون لعمل الفعل، بل إنّ عمل الحرف لديهم متأتّ من كونه يتضمّن معنى الفعل. أمّا الاسم فلا يكون عاملا إلاّ في الحالات التي يكون فيها شبيها بالفعل وهي حالات المصادر والصّفات، ثمّ وزّعوا العوامل إلى عوامل لفظية ظاهرة وعوامل معنويّة خفيّة أو مقدّرة، وتختصّ العوامل المعنويّة بالأبنية المتجرّدة من العوامل اللفظيّة كالابتداء والمضارع المرفوع. ولعله من الخطإ أن يرى الكثير من الدّارسين المحدثين من أصحاب إحياء النحو وتيسيره في هذا التمشّي تأثّراً لدى نحاتنا القدامى بالمنطق وبمبادىء العليّة الفلسفية والفلسفة الكلاميّة[1]. ذلك أنّ هؤلاء الدّارسين قد قصر نظرهم عن ملاحظة ما يختفي وراء

(1) (ن. تفصيل مختلف هذه الآراء في: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبد العزيز عبده أبو عبد الله 1982، I، 703 ـ 965) ون. العلامة الإعرابية =

ذلك التمشّي من تصوّر عامّ للأبنية الدلاليّة يقوم على خلفيّة التّأسيس لبنية نحويّة مجردة تندرج في نظام متكامل رغم اختلاف المعطيات متماسك رغم تنوّع المكوّنات. إنّ ما لم ينتبه إليه هؤلاء هو أنّ العوامل الظّاهرة والمقدّرة هي من المستلزمات الضّروريّة لتجريد المعنى وانتظامه في بنية نحويّة دلاليّة يحكمها «قانون كلّيّ» تعرف به «الألفاظ القياسيّة» لدى استخدامها وإنجازها في المقامات المعيّنة[1]. فليس العمل في عرف نحاتنا سوى معنى أثمرته العلاقة المجرّدة بين العامل والمعمول. وليس العامل سوى معنى قد يوسم باللّفظ وقد لا يوسم في مستوى الإنجاز ولكنه معنى ثابت قارّ وله محل أوّل في البنية النحويّة الدلاليّة الأولى. وقد اختزلت هذه البنية الكليّة المجرّدة في تراثنا النّحوي في منظومة تقوم على مبدإ:

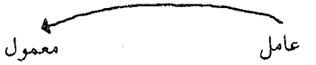

حيث تكون العلاقة المولّدة هي العمل باعتباره قيمة دلالية مجرّدة وترجم ذلك في مستوى البنية المجرّدة للجملة بِـ:

حيث تكون العلاقة المولّدة هي الإسناد باعتباره قيمة دلاليّة ومعنى «يشمل

= في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف 159 ـ 284 ون. الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية 1956 نشر دار المعارف بمصر.

(1) يقول الرّضيّ بشأن مسألة الوضع «إنّ الواضع إمّا أن يضع ألفاظاً معيّنة سماعيّة (...) وإمّا أن يضع قانوناً كلّيّا يعرف به الألفاظ القياسيّة (...) وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية (...) وإما أن يعرف به المركبات القياسية» (شرح الرضي، I، 25).

الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام» (شرح المفصّل،ا، 20)، أو معنى يمثّل«النّسبة التي في الكلام الخبريّ والطّلبي والإنشائي»(شرح الرّضيّ،ا، 32).

وقد اعتبر نحاتنا تلك العلاقة المعنويّة المتمثّلة في النّسبة الإسنادية المترجمة لمفهوم العمل شرطا أساسياً للإفادة وقيام المعنى واستغناء الكلام.

لقد انبنى هذا التّصور في الدّرس النّحويّ القديم على منهج تعليلي يفسّر الظّواهر اللّغويّة بكونها علاقات بين محلاّت إعرابيّة يعمل بعضها في بعض ويسيطر بعضها على بعض سواء كانت تلك المحلاّت موسومة باللّفظ أو معنوية يدل عليها الحال أو الذّكر أو مانعبّرعنه اليوم بالسيّاقين المقامي أو المقالي.

إنّ النظّرية اللّغويّة العربية نظرّية مبنية على مفهوم العمل النّحوي وما يتّصل به من إعراب، والعمل النّحوي يمثل بحقّ محور الدرس اللّغوي لدى القدامى وهو سّر من أسرار تماسكه وانتظامه. على أنّه من الغفلة أن يظنّ أن العوامل الحقيقية لديهم كانت الألفاظ ذاتها أو المعاني مجرّدة عمّن يستخدمها ويتّخذ منها آلات لإنشاء المعاني والأعمال لتحصيل المقاصد والأغراض، ذلك أن العامل الحقيقي الواضع للمعاني النّحويّة في ائتلافها إنّما هو المتكلم الذي لم يكن يخفيه سوى هذا الوضع المحكم للقواعد التّعليمية.

وقد كان نحاتنا واعين كلّ الوعي بهذه الحقيقة وإن لم تعكسها بوضوح قواعدهم التّعليمية، إذ أنّ النّظام النّحوي الذي وضعوه لا يعدو أن يكون اصطلاحا تكمن قوتّه في مدى انتظامه وإحكامه وبساطته واستقرار ظواهره. وقد عبّروا عن ذلك الوعي بطرق مختلفة نذكر بعضها لبيان الخلفيّات الأساسيّة التي انبنت عليها نظريّتهم اللّغوية.

أولاً: الفعل آلة المتكلّم والفاعل محلّ قارّ معمول الآلة وإن اختلفت الأعمال إثباتا أو نفيا أو أستفهاما...

إن البنية النّحوية الدّلالية بنية ثابتة قارّة، وهي بنية مجرّدة تمثّل عملا اصطلح عليه أهل الصّناعة بالعمل الإعرابي، كما اصطلحوا على الفعل المسند بكونه عاملا، والفاعل بكونه معمولا للفعل مرفوعا به. على أنّهم يوضّحون أنّ الفعل لا يعدو أن يكون آلة يستخدمها المتكلّم لإنجاز عمله، فالعامل الحقيقي هو المتكلّم ولا يمكن للعامل الظاهر الذي هو في الحقيقة آلة أن يعمل أيّ عمل بدون المتكلّم، وهم يوضّحون أنّ الفاعلية محلّ قارّ في البنية لا يتغير بتغير المعاني وبالأعمال الطارئة على الفعل العامل، فهو محلّ يعمل فيه الفعل عملا مباشرا وكأنّه جزء من الفعل، وذلك لأنّه مولّد للإفادة الأولى المجرّدة المتمثّلة في الإسناد الذي به يقع المعنى الأول ويستغني الكلام.

وقد وضح صاحب المقتضب معنى الفاعليّة الاصطلاحي في علاقته بالفعل الآلة من ناحية، وبسائر الأعمال الطّارئة على الكلام من ناحية ثانية بمقارنة طريفة بين:

(أ) ـ قام زيد.

(ب) ـ ولم يقم زيد.

(ج) ـ وسيضرب زيد.

(د) ـ وأضرب زيد؟

حيث اعتبر أنّ المتكلّم جاء في جميع هذه الجمل بالفعل باعتباره «الآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا» على الفاعلية، أي أنّه فاعل و«إن لم يكن قد وقع منه فعل» (المقتصب،ا،8) وإنّما أثبتّ أنّه كان فاعلا في (أ)، ونفيت أن يكون فاعلا في (ب)، وأخبرت أنّه سيكون فاعلا في (ج)، وسألت عنه هل يكون فاعلا في (د)، «فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع...» (السابق).

وبذلك تختلف الأعمال المقصودة بهذه الأقوال من الإثبات إلى النّفي

إلى الاستفهام والبنية النّحويّة ثابتة، والعلاقة بين الفعل والفاعل مستقرة وإن تصدرها ما تصدّرها من الأعمال المختلفة الطارئة على البنية بعد ائتلافها.

إن العمل الذي ينسب إلى الفعل إنّما هو على سبيل الإصطلاح الذي اقتضته الصّناعة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفاعل، فهو لا يعدو أن يكون محلاً للفاعليّة معمولا للمحلّ الأوّل كالجزء منه، وهو محلّ ضروري ملازم لمحلّ الفعل لأنّه ببنائه على الفعل ينعقد المعنى الأوّل الذي «لايحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حلايث ومحدث عنه ومسند ومسند إليه...» (أسرار البلاغة، 345).

ثانياً: العوامل اللّفظيّة والمعنوية بين «ظاهر الأمر وحقيقته».

عمّم ابن جنّي عمل المتكلّم على المعمولات بعوامل لفظيّة والمعمولات بعوامل معنويّة، مشيرا إلى أنّ ذلك من شأنه أن يبسّط التّأويل لمضامة الألفاظ للألفاظ لتبيّن المعاني والدلالات، وهو ما نستنتج منه أنّ العلّة في عدم نسبتها إلى المتكلّم العامل الحقيقي هي علّة تعليميّة، يقول ابن جني: «وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدإ بالابتداء، ورفع الفعل(المضارع) لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل مع الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح.» (الخصائص، ا، 109 ـ 110).

فالعمل النّحويّ في الحقيقة إنّما هو للمتكلم، وما الإعراب إلا علامات من آثار عمل المتكلّم المعرب بواسطة الإعراب ومضامّة الألفاظ للألفاظ. فتأليف الإعراب هو العمل النّحويّ الذي ينجزه المتكلّم العامل، وهذا العمل

المنجز هو المعنى المحصّل من تأليف الإعراب وهو القصد والمراد كما تبيّنا من كلام أحمد ابن فارس(ن. أعلاه، ص 476).

وإذا كان ذلك كانت البنية النّحويّة في النظرية اللغوية العربية في الحقيقة بنيتين، بنية ظاهرة، وبنية حقيقية خفيّة، وكان العمل الإعرابي عملين، عملا ظاهرا، وعملا خفيا، وكانت «الألفاظ العوامل علامات في الحقيقة لا مؤثّرات» (شرح الرّضيّ، 1، 277).

ثالثاً: حقيقة مدلولات الألفاظ المؤلّفة على سبيل الخبر والإنشاء.

لقد لاحظنا في غير هذا البحث أن ما اختص به الجرجاني دون سائر النّحاة يكاد يماثل ما تميّز به ابن خلدون ممّن سبقه في دراسة العمران البشري وأحواله إذ كلاهما يمثل خلاصة (La quintessence) ما أنتجه الفكر العربي إلى حدود عصر كل منهما. ذلك أن عبد القاهر شأنه في ذلك شأن ابن خلدون استند في جلّ مابناه من مقاربات إلى مواد وأفكار كانت جاهزة لدى سابقيه ومعاصريه وإنما يكمن فضله في كونه أعاد تركيب تلك المواد على أسس صلبة وطبق تصوّر جديد ومنطلقات علمية تجمع بين الدّقة والشمولية لتبلغ أقصى درجات التجريد الذي يحّول المقاربات إلى نظريّة متكاملة (ن. ميلاد 1997، 166 ـ 167). ويعنينا من نظرية الجرجاني في الدّلالة النّحويّة ههنا أن نبيّن بعض ما يستخلص من آرائه المتصلة بالعمل الإعرابي وعلاقته بمدلولات الألفاظ المؤلّفة على سبيل الإسناد، وما لكلّ ذلك من علاقة بالمتكلّم العامل الحقيقي المعرب والمؤلّف للمعاني.

فقد بيّن الجرجاني في سياقات متعددة أنه «كما لايتصوّر أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصوّر أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه، وتعود التّبعيّة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا» (الدلائل، 406).

فالمعاني المحصّلة من تأليف الإعراب والتي اعتبرها الجرجاني معاني النحو الأساسية الأصلية والمتمثّلة في الإثبات والنفي إنما هي أعمال المتكلّم المثبت والنافي، يقول «ألاترى أنّه من المعلوم أنّه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته ويكون هو المزجّي لهما والمبرم والناقض فيهما ويكون بهما موافقا ومخالفا ومخطئا ومحسنا ومسيئا» (السّابق).

على هذا الأساس أقحم الجرجاني، المتكلّم في البنية الدلالية النّحويّة الأساسية للجملة، إذ أصبح له موضع أساسي يحتلّ صدر الكلام.

وقد استلزم ذلك لدى الجرجاني«أنّ مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأنّ ذلك، أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر، إلاّ أنّه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمّى إثباتا، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمّى نفيا». (السابق، 407).

فالإثبات والنفي وكذلك الاستفهام والأمر والنداء وغيرها من المعاني أعمال «إعرابية» يؤلفها المتكلّم ليحكم بها أو يسأل أو يأمر أو ينادي، إذ اللغة «لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت أوتنفي وتنقض وتبرم...» (الأسرار، 345).

وقد سعى الرّضيّ إلى ترسيخ جلّ هذه الآراء والمقاربات الجوهرية المتصلة بالعمل النّحويّ مدّققا العلاقة بين المتكلم وآلة الإعراب ممثلا لهما بالقاطع والسّكين. فقد بيّن أن «الاختلاف (بين المعاني) حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب». (شرح الرّضيّ، 11، 57) كما بيّن «أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هوالمتكلّم، وكذا محدث علاماتها، ولكنّه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالإسم فسمّى عاملا لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحد جزأي الكلام.» (السابق).

وإذا كان ذلك كذلك كانت البنية النّحوية المؤلفة الظاهرة بالألفاظ علامة

على محدثها المتكلّم المعرب العامل الحقيقي المختفي وراء الألفاظ والعلامات الظاهرة، وكان الإعراب معنى أوّل يحدثه المتكلّم في المستوى الإعرابيّ المجرّد بالتّأليف والتّركيب الإعرابيّ المجرّد.

إنّ مدلولات الألفاظ المؤلّفة على سبيل الخبر والإنشاء مدلولات نحويّة، وإن كانت إنجازيّة، ذلك لأنها مدلولات راضخة للبنية النّحوية الإعرابيّة الأولى المتمثّلة في إنشاء المتكلّم للمعنى طبق منوال:

(عامل متكلم ← لفظ معمول)

حيث تكون المقاصد والأغراض معاني نحوية مجردة ينشئها المتكلّم في اللفظ الذي يتشكل في بنية دليلة على البنية الأولى المنعكسة فيها. فإذا المعمول مؤلف بدوره من عامل ومعمول، وكلاهما علامة على المتكلّم المحدث للإعراب، المنشىء للمعاني بواسطة آثاره اللفظية، والمعرب عن مقاصده بواسطة اللغة.

2 ـ العمل الإعرابي إنشاء للبنية النّحويّة الدلالية.

إذا اعتبرنا أن العمل الإعرابيّ أساسه المجرّد ينبني على الإسناد، وأنّ الإسناد معنى يحدثه المتكلّم العامل ويشمل من حيث الدّلالة النّحويّة الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام وسائر الأعمال الإنشائية، علمنا أنّ هذه المعاني النّحويّة أعمال يعملها المتكلّم بواسطة اللّغة استنادا إلى ما توفّره في جهازها النّظري من دلالات صرفيّة وإعرابيّة. فالمتكلم هو موجد المعاني جميعا سواء كانت إنشاء أو خبرا. والعمل النّحويّ هو مايوجده المتكلّم من علاقة بين موضعي العامل والمعمول. فإذا قال القائل:

هل جاء زيد؟

ـ كان حرف الاستفهام في موضع عمل العامل المتكلم.

ـ وكانت جملة «جاء زيد» معمول عمل العامل المتكلم.

ـ وكانت العلاقة بين موضع العامل المتكلّم وموضع المعمول هي العمل النّحويّ الرّئيسي الذي أوجده المتكلّم بواسطة «هل» فالمعاني علاقات بين مواضع وليست المواضع ذاتها، ذلك أنّ حرف الاستفهام (هل) لا معنى له في ذاته وإنما معناه فيما يتعلّق به من مواضع، لذلك اعتبرها النحاة آلة العامل المتكلّم وفعله الذي يعمل فيما بعده ممّا له به تعلّق وارتباط . فالعمل النّحويّ هو معنى الاستفهام الذي أوجده المتكلّم بالآلة (هل) في صدر جملة «جاء زيد» (القضية).

وهو علاقة مجرّدة حاصلها معنى يحدثه المتكلّم بإيجاده تلك العلاقة.

وقد انتهينا مع نحاتنا القدامى إلى الإقرار بأنّ:

ـ منشىء العمل الإعرابي هوالمتكلّم.

ـ وأنّ هذا العمل إنّما يحقّقه المتكلّم بواسطة النّحو ومايوفّره من آلات ومواضع.

ـ وإنّ موضع عمل العامل صدر الكلام، وصدر الكلام هو موضع لمعنى الكلام.

ـ وأنّ حقيقة العمل إنّما هي مايحدثه المتكلّم من علاقة بين موضع عمله ومحلّ المعمول المتمثّل في القضية.

وأن هذه العلاقة هي معنى يحدثه العامل في المعمول، لأنّ الدّلالة النّحويّة هي علاقات نحوية بين أبنية نحويّة ينشئها المتكلّم. وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك أن موضع عمل المتكلّم، باعتباره معنى، موضع يمكن أن يكون شاغرا ويمكن أن يكون موسوما باللفظ الذي لايعدو أن يكون فعل المتكلّم أيا كانت بنيته الصّرفية، علمنا أنّ موضع فعل المتكلّم هو موضع الإنشاء النّحوي للبنية النّحويّة التي تمثّل معموله. وقد عني النحاة بهذا الموضع عناية خاصة، وبيّنوا

أنّه موضع لعمل نحوي آلاته الحروف الخاصة، وذلك لأنّ الحروف هي التي تختصّ بإنشاء العلاقات النّحويّة. فالأسماء تدلّ أصلا على الموجود، المتمثل في الذوات، والأفعال تدل على الحدثية، أما الحروف فتدلّ على جهة تعلّق الأحداث بالموجودات الذوات، لذلك ذهبوا إلى أنّ معانيها في غيرها، وأنّه إنّما «جيء بها نيابة عن الجمل» (شرح المفصل، VIII، 7).[1] أو «عوضاً من الأفعال المسندة إلى المتكلم لضرب من الإيجاز والاختصار، فالواو في «جاء زيد وعمرو» نائب عن «أعطف» و«هل» نائب عن «أستفهم» و«ما» نائب عن «أنفي»....» (السابق، 121).

إن كلّ عمل يعمله المتكلّم بواسطة الآلات المتمثلة في الحروف عمل إنشائي نحوي موسوم باللّفظ الذي لايعدو أن يكون معنى محدثا في غيره. وإذا علمنا أن التركيب النّحويّ والتأليف الذي يكون بين الاسم والاسم أو بين الفعل والاسم لايكون في الأصل بالحروف لأن العلاقات النّحويّة هي بالأصل معان ومحلات إعرابية وليست ألفاظا علمنا:

ـ أنّه كلّما تعلّق اسم باسم أو فعل باسم دلّ ذلك على إنشاء نحوي يحدثه المتكلّم حيثما وجد ذلك التّعلق.

ـ وأنّ لذلك التّعلّق مستويات ودرجات، ذلك أنّ تعلّق الاسم بالاسم على سبيل الإضافة مثلا يختلف عن تعلق الاسم بالاسم على سبيل الإسناد الفرعي.

ـ وأن مختلف تلك الدّرجات والمستويات أعمال إنشائية نحويّة ثانويّة يحكمها عمل المتكلّم المؤسس للإسناد الأصليّ المقصود لذاته والمتمثّل في العمل النّحويّ الإنشائي الرئيسي المتصدّر للجملة.

(1) المقصود بالجمل ههنا هو الفعل المسند إلى الفاعل (المتكلّم).

وينتج عن ذلك أن كل لفظ في الجملة إنّما هو دليل على إنشاء نحوي يحدثه المتكلّم بدرجات مختلفة وفي مستويات من التّركيب يولّد بعضها من بعض. يقول «الشريف» محددا مفهوم حدثيّة العلاقة في البنية النّحويّة: «كلّ علاقة نحوية تربط بين عنصرين إنّما هي حدث ينشئه المتكلّم». (الشريف، 93، 735). وإذا كان الإعراب معنى لا لفظا كما يقول الجرجاني، وكان عمل المتكلّم معنى ينشئه ويحدثه بتأليف البنية النّحوية وما يتولّد فيها من علاقات دلاليّة، كان الإعراب ذاته إنشاء للبنية النّحويّة التي لا تعدو أن تكون بنية دلالية.

ولئن كانت هذه البنية النّحويّة الدّلاليّة تسمّى في عرف النّحاة جملة، فإنّ عمل المتكلّم ذاته المتمثّل في إنشاء البنية اعتبروه «جملة» بها يتحقّق حضور المتكلّم المعرب، يقول ابن يعيش: «إن حروف المعاني... جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضا عن اعطف وحروف الاستفهام جي بها عوضا عن أستفهم...(شرح المفصل، VIII، 7). وبذلك يكون حضور المتكلّم في البنية النّحويّة المجرّدة ممثّلا في شكل بنية نحوية عاملة مماثلة للبنية النّحويّة المعمولة، وتكون البنية الأولى العاملة إنشاء والبنية الثّانية المعمولة إحالة وتكون الدّلالة المولّدة من تعلّق البنية الأولى بالثّانية دلالة نحوية مسجلة في النّظام النّحويّ وأساسه المجرد. «فالنظام النّحويّ دلالة، والدّلالة علاقات نحوية بين أبنية نحوية تقع في مستويات تجريديّة مختلفة» (الشريف، 93، 302).

إنّ هذا التّصوّر في انتظام تكوين الدّلالة هو ما تميّزت به النّظرية العربية عن مذهب التّداوليّين وأصحاب المنطق الطبيعي، ذلك أنّهم ينطلقون من عمليّة إسقاط للفعل الإنجازي في صدر الجملة، ويستندون في ذلك إلى مجرّد تأويل تحليليّ منطقيّ لعمل القول المنجز في المقام الكلّي، في حين استندت النّظرية اللغوية العربيّة إلى اعتبار المحلات النّحويّة قيما وظائفية مجرّدة تنبني على نظام البنية الإعرابيّة وتتخصّص بالدّلالات القوليّة الإنجازية في المقامات المعيّنة.

والحاصل من كلّ هذا أنّ الإنشاء الإعرابي عمل يحدثه المتكلّم، وأنّ هذا الإنشاء إنما هو تكوين للبنية النّحوية الدّلاليّة من داخلها في المستوى المجرّد، وأنّ هذا الإنشاء للبنية في المستوى المجرّد هو المولّد في مستوى الإنجاز للأعمال اللغوية المختلفة التي تكون خبريّة أو إنشائية، وتكون خبريّتها أو إنشائيّتها مؤسّسة على العلاقة العامليّة المتّصلة بإنشاء المتكلّم،[1] مسجّلة في النّظام النّحويّ بمختلف مستوياته الصّرفية والمعجمّية والإعرابيّة وما يتولّد عن استخدام اللغة طبق ذلك النّظام من دلالات نحويّة تحكمها اعتقادات المتكلّم أو إراداته.

3 ـ النّظم بين العمل الإعرابيّ في النّظريّة التّراثيّة والعمل اللّغويّ في الاتجاه التّداولي الحديث:

إن مفهوم العمل الإعرابي في علاقته بالمتكلّم مفهوم يكشف لنا سرا من أهم أسرار تماسك النّظام النّحويّ وانتظامه في النظريّة التراثيّة ويمكننا من فهم قضايا التّقدير والحذف والاستتار الدّليلة على استقرار البنية الدلاليّة وثباتها قانونا كلّيا ومقياسا مجرّدا لكلّ إنجاز لفظي قولي، ويجعل من«العمل اللغوي الإنجازي صورة عن العمل الإعرابي المجرد» (الشريف، 1993، 491).

وقد اعتبر نحاتنا القدامى النّظم صورة من النّظام، ذلك أنّ النّظم لا يعدو أن يكون توخي معاني النحو في معاني الكلم المفردة. وليست معاني النحو في أعرافهم سوى «الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه. وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في

(1) يقول الشريف «إن العلاقة العاملية لشدة اتّصالها بإنشاء المتكلّم علاقة أساسية في تكوين الدّلالة النّحويّة وإنّ الحديث عن بنية نحويّة لا تقوم على العمل حديث ينزع عن البنية أهم ما فيها ويحدث الفجوة والهوّة الساحقة بين الشّكل اللفظي والدّلالة» (الشريف، 1993، 690).

صحة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه» (مقدمة الدلائل، ش ـ ت). وليست معاني الكلم سوى دلالاتها المعجمية الموضوعة في اللغة وضعا قابلا للانتظام والانصهار في معاني النحو، جاهزا للاستخدام والاستعمال في المقامات الحقيقية الخصوصية المعيّنة.

إنّ النّظريّة اللغويّة العربيّة تميّز، في نظرنا، بين مستويين أساسيّين في النّظام النّحويّ السّابق للإنجاز هما:

أولاً: المستوى النّحويّ المجرّد المتمثّل في الأحكام الكلّية المتصلة بالأبنية الصرّفية الاشتقاقية والتّصريفية من ناحية والأبنية التّركيبية والإعرابية من ناحية ثانية.

ثانياً: المستوى اللّفظيّ المعجمي المتّصل بدلالة الألفاظ المفردة الخاضعة لنظام موضوع لوسم الأعمال في المستوى النّحوي المجرد وتعيينها وتخصيصها طبق مايحتمل من استخدامات للغة لتحصيل الأغراض والمقاصد في المقامات المختلفة.

ويتجسّم تمييز النّحاة بين هذين المستويين فيما عرف لديهم من تمييز «لعلم النحو» من «علم اللغة»، يقول أبو حيان النّحويّ (745هـ): «بعلم النّحو تعرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، وبعلم اللّغة تعرف معاني الأسماء والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه إلا بمعرفته والاطلاع عليه» (البحر المحيط، 1، 4).

ويتجسّم تمييزهم بين المستويين فيما درجوا عليه من تأليف يختصّ بأحكام النحو بمختلف مستوياته الصوتية والصّرفية الاشتقاقية والتّصريفية والإعرابية من ناحية، وتصنيف من نوع ثان يختص بمعاني الألفاظ ودلالتها المعجمية التي وضعوا لها المعاجم العامّة والخاصّة وكتب الفروق في اللّغة كما وضعوا لها مؤلّفات تنبني على تصنيف الألفاظ بحسب الحقول المعجمية

والحقول الدلالية للمفردات.

وقد ولّد هذا التمييز لدى المتكلّمين وأصحاب كتب الإعجاز قضية زائفة أقاموها على نوع من المفاضلة بين اللفظ والمعنى، وغذتها لديهم وضخمتها اتّجاهاتهم العقديّة واختلافاتهم المذهبية، وذلك لاتصال القضية بكلام الله الوارد في النص القرآني وبدلائل إعجازه. وقد توصّل الجرجاني، بحكم تكوينه النّحويّ إلى أن يبين أن علاقة المعنى باللفظ لا تعدو أن تكون علاقة المستوى النّحوي المجرد المتمثّل في الأحكام الكلّية بالمستوى اللفظي المعجمي، وهي علاقة تفضي إلى تمييز الكفاية النّحوية من الكفاية التواصلية الحاصلة من التقاء المستويين لتحصيل القدرة على إنجاز الأقوال طبق الأغراض ومقتضيات المقامات المخصوصة. فالمعاني لديه هي الأحكام الإعرابية التي تحتضنها الأبنية النّحويّة المنتقشة في النفس، أمّا الألفاظ «فتترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها. والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النطق». (الدلائل، 44).

ولا يعني مفهوم الخدمة أو التبعية أو اللحاق في منظومة الجرجاني حطّا من شأن الألفاظ أو اعتبارها لاحقة زمانيّا بالمعاني النّحويّة وإنّما هي خادمة وتابعة ولاحقة بالمعاني لأنها تسمها وتخصصها وتعينها باعتبار أن المعاني الإعرابية هي الأصل لكلّ دلالة «أما أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنّظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النّظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النّظر حقّه». (الدلائل، 43).

على هذا الأساس تختزل الكفاية اللغوية الوضعية المعجمية «في الكفاية النّحوية الموسعة» لتنتظم الأبنية القوليّة المعجّمة لمحلات البنية الإعرابية المجردة، وتكتمل لدى المتكلّم آلات النّظم والإنجاز. يقول الجرجاني: «إن

الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف بينها فوائد. وهذا علم شريف وأصل عظيم، والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللّغة إنّما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته». (الدلائل، 415).

وبهذا تكون دلالة الألفَاظ التي هي أوضاع اللّغة مستوى من مستويات الدّلالة النّحويّة يكتسب قيمته من دخوله وانتظامه في أنساق المستوى الدّلالي الإعرابي، يقول الجرجاني مدققا العلاقة بين المعنى النّحويّ والألفاظ :«واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول إنه لايتعلّق بها مجردّة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها». (السابق، 314).

على هذه السّبيل فهم نحاتنا أنّ النّظم في الأقاويل صورة من النّظام النّحويّ. ومن هذه المنطلقات كان مذهبهم منبنيا على اعتبار العمل اللغوي الإنجازي صورة من العمل الإعرابي المجرد المؤسس على حضور المتكلّم العامل المعرب. وعلى هذا التّصور تأسّست نظريتهم في دلالة النّظم على الدّلالة النّحويّة باعتبارها المحدّدة لاختيار العناصر المعجّمة للبنية.

وهو تصوّر يختلف عن تصوّر الغربيّين المحدثين من أصحاب الفلسفة التحليليّة والنّظرية التعامليّة لمفهوم العمل اللّغوي، ذلك أنّهم جعلوا النّظم يهيمن على النّظام، وأعطوا نوعا من الأولوية للدّلالة المعجمية، وغلّبوا سلطة المقام والأعراف على سلطان البنية النّحويّة الدلالية وما يحكمها من أعمال إعرابية. وتركوا دراسة الجملة ليعتنوا بإنتاج عمل القول في مقامات الخطاب.(ن. Austin,70,143). وقد أفضى بهم ذلك إلى إذابة المعاني النّحويّة الدلالية في الأعمال القوليّة الإنجازية. فالإثبات مثلا ليس في عرفهم معنى نحويا وليس عملا لغويا مجردا ولكنه إنجاز عمل (ن. السابق). وهو

إنجاز معرض كسائر الأعمال اللغوية لمفهومي النّجاح والفشل ويقتضي مثل سائر الأعمال شروط الاستيفاء (Les conditions de satisfaction) وأهمها الاعتقاد الذي يصدر عنه قول المتكلّم، وحسن النية، وحسن فهم المخاطب، وتأكد المتكلّم من سلامة ذلك الفهم والإفهام (Securing uptake).

وكان من نتائج كلّ ذلك إعراضهم عن الثنائية التي كانوا يرومون توضيحها والمتمثلة في تمييز الإنشاء من الخبر . على أن هذا الإعراض اتسم لديهم في الحقيقة بكثير من التردد والاضطراب. فالظاهر أنهم انتهوا إلى الإقرار بأن النظريّة المنبنية على تمييز الإنشاء من الخبر إنّما تتعامل مع نظريّة الأعمال اللّغوية تعاملا يقوم على أساس علاقة النظرية الخاصة بالنظرية العامة (Austin,70,151) ولكنّ هذا المبدأ بقي في نهاية الأمر غامضا لعديد من الأسباب منها:

ـ أنّ ما اعتبروه نظريّة خاصة أصبح هو الأعم، ذلك أن مفهوم الإنشاء قد اتخذ لديهم مفهوما جديدا وأصبح حاضرا في كل عمل قولي إنجازي، إذ اختزل في مفهوم القوة المقصودة بالقول ضمن البنية الدلالية العامة التي مثلوا لها بـ: ق (ض) حيث ترمز القوة لفعل سمّوه إنشائيا إنجازياً (Un verbe Performatif)، يدل على أننا، ونحن نقول شيئا ما، إنما ننجز بذلك القول عملا لغويا لا يخلو من قوة مقصودة بالقول تتحدد مقاميا ويسهم في ضبطها دلالات المعجم والنحو والأعراف الاجتماعية والمؤسساتية.

ـ أنّهم لم يستطيعوا في الحقيقة تجاوز ما يميّز التّقريرات من أعمال التخاطب الإنشائية بمفهومها التقليدي وإن نزّلوها في مجمل المقام وكليّة الخطاب (. Austin,1970,78).

ـ أنهم ظلوا يقرّون بأنّ الصّدق والكذب لا ينطبقان على الإنشاء والخبر بالطريقة نفسها، وأن في الإثباتات مؤنة زائدة على الإنشاءات، وأنّه من الواضح أنّ الإنشاءات تقول شيئا ما في الوقت ذاته الذي تنجز فيها عملا ما،

والواضح أيضا أنها ليست بالأساس صادقة أو كاذبة بنفس المفهوم الذي ينطبق على الأخبار. (السابق، 144) وأنه يوجد لا محالة فوارق بين عمل القول الإنشائي وعمل القول التقريري (Constatif) (السابق، 148). إذ يوجد في الخبر من الأبعاد ما لايوجد في الإنشاء نحو:

ـ اعتبار الصدق والكذب من خصوصياته المميّزة.

ـ واختلاف الغرض والمقام المتّصلين به عن الأغراض والمقامات المتصلة بالإنشاء.

ـ وانبنائه على عمل القول دون العمل المقصود بالقول.

ـ وخلوه من عمل التأثير بالقول.

ومهما يكن فإن هذا الاضطراب في نظرنا راجع إلى تأسيس مفهوم الأعمال اللغوية على النّظم دون النظّام، وعدم اعتبار النّظم صورة من النّظام، وعدم اعتبار العمل اللغوي الإنجازي صورة من العمل الإعرابي المجرد تأخذ أصولها منه، إذ أنّ الجزء الأساسي من دلالة الأقاويل المنجزة مسجل في الأساس النّحويّ من اللغة.

4 ـ الإنشاء البلاغي عمل لغوي إنجازي مسجّل في الأساس النّحويّ لدى التقائه بالدّلالة اللغوية المعجمية:

انتهينا إلى أن النّظرية التراثيّة تميّز على الأقل بين مستوين أساسيين في النظام النّحويّ السابق للإنجاز القولي هما:

ـ المستوى النّحويّ المجرد المتمثّل في أحكام النّحو الكليّة المتصلة بالكلمة في إفرادها وتركيبها وإعرابها.

ـ المتسوى اللفظي المعجمي المتمثّل في دلالة الألفاظ، وهو مستوى يمدّ المتكلّم لدى الإنجاز القولي بما سماه الأستاذ المهيري المعطيات الموضوعيّة والمادة الخام» (المهيري، 74، 122). التي تتوخى فيها معاني النحو وأحكامه حسب عبارة عبد القاهر الجرجاني.

وبيّنا أنّ الدّلالة النّحويّة المجردة دلالة سابقة للنظم تختزله في بنيتها الأولى المجردة كما تختزل الدّلالة اللّفظية المعجميّة وذهبنا إلى أنّ هذه البنية الأولى المجرّدة هي المعنى الأول وأنه معنى يتحدّد من زاوية حضور المتكلم العامل المعرب المنشىء للأبنية الإعرابية والمحدث للمعنى بما يؤلفه بينها من علاقات. وقد تبين لنا أن هذه العلاقة الأولى المتمثلة في المعنى الأول تقع في الظاهر بين عامل مسند ومعمول مسند إليه يتحققان بلفظي الفعل والفاعل، وهو ما مثلنا له بـ: ∃ (ف ـ فا)، ولكنها في الحقيقة علاقة واقعة بين المتكلّم العامل من ناحية والعلاقة العاملية الظاهرة باللّفظ المتمثلّة في {∃(ف ـ ـ ـ فا)}. وذلك باعتباره المنشيء الحقيقي لكلّ علاقة إعرابية، والمعرب بواسطة آلات الإعراب. وقد استلزم منّا هذا التدقيق لحقيقة العلاقات العاملية استبدال المنوال السابق بمنوال، استندنا في استخراجه إلى كلّ من المبّرد وابن جني والجرجاني والرّضي، يبرز عمل المتكلّم الواضع وإنشاءه للعلاقة النّحوية الأساسية ويتمثل في:

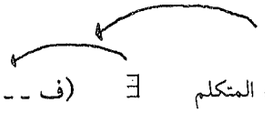

وهو منوال لا يعدو أن يكون صورة من المنوال الأعمّ المتمثّل في:

حيث يكون العامل المتكلّم منشئا لمعنى الوجود بواسطة الإعراب في حيز المعمول.

إن هذه العلاقة الإعرابية الدلالية المجردة علاقة ذات اتجاهين اثنين:

ـ **اتجاه أول إعرابي عاملي إنشائي مجرد** يتمثل في تكوين المتكلّم للبنية الأولى المجردة من داخلها وذلك بضم محل إلى محل في حيز المعمول.

ـ **اتجاه ثان تحليلي مجّرد** يتمثل في تأويل علاقة المحلّ الثاني بالأوّل وهي

العلاقة التي أحدثها العامل واقتضاها عمله انطلاقا من الحيز الإنشائي[1] ذلك أن المعمول يدلّ على العامل وهو ما جعل النحاة العرب يقتصرون في وضعهم لقواعدهم التعليمية على التمثيل لبنية المعمول الظاهرة باللفظ لدى إنجاز الأقاويل، رغم وعيهم بأنها بنية «علامة مسبّبة»، و«معنى معلم لسبب»، وأثر لعلة.

ويمكن التّمثيل للاتجاه الثّانيّ التحليلي التأويلي في المنوال الإعرابي الأعمّ بما يلي:

حيث يرمز السهم في الأعلى لتكوين الدّلالة ويشير السّهم في الأسفل إلى تأويلها وتعيينها، وهو ما يمكن تفصيله في مستوى العلاقات العاملية بين بنية المعمول وإنشاء المتكلّم بالمنوال:

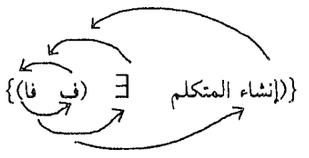

ـ يتبين ذلك لدى تعجيم البنية النّحويّة ووسمها باللّفظ، حيث يكون المعمول الإحالي دليلا على العمل الإعرابي الإنشائي في الحالات التي لا يعجم فيها المحل الإنشائي. وهو ما يمكن اختباره تصريفيا وإعرابيا بالمقابلة بين:

أ ـ العمل الإعرابي التّصريفي: فعل / يفعل من ناحية.

ب ـ والعمل الإعرابي التّصريفي: افعل/ من ناحية ثانية.

إذ يكون العمل الأول في (أ) دليلا على جهة الوجوب وهي جهة اِعتقاد المتكلّم (Modalité).

ويكون العمل الثاني في (ب) دليلا على جهة الإمكان.

فإذا ما عجّم المحلّ الإعرابي الإنشائي الذي يدلّ على جهة اعتقاد

(1) يقول الشريف «العمل تكوين للدّلالة والتّعيين سمة تقودنا إلى تأويل الدّلالة». (1993، 950).

المتكلّم ووسم باللّفظ تخصص العمل وتعيّن، وانخزلت دلالة المعمول الإحالي في معنى العامل الإنشائي«الذي هو بالحروف غالباً». (شرح الرضي، III، 119). وهو معنى ما ذهب إليه نحاتنا من أن معنى الكلام إنما هو معنى الحرف الذي مرتبته الصدر، يقول الرضي: «كلّ ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصّدر» (السابق، IV، 36).

ولكن الحروف وما يكون بمنزلتها ممّا يكون له صدارة الكلام تكون في مستوى التّعجيم دليلة على جهة الوجوب كما تكون دليلة على جهة الإمكان، فقد رأينا أن النّحاة قسموا الحروف المشبهة بالفعل إلى قسمين قسم يدل على الوجوب وتمثله «إنّ» و«لكنّ» وقسم ثان يدل على غير الواجب وهي «ليت» و «لعلّ» و«كأنّ». ثم إنّهم عمّموا دلالة الأحرف على معاني الكلام استناداً إلى هذا المبدإ القائم على تمييز ما يدلّ منها على الواجب ممّا يدل على غير الواجب فالرّضيّ يلاحظ أنّ حروف التّنبيه والاستفهام والتّشبيه والتّحضيض والنّفي تغيّر معنى الكلام وتدلّ على قسم من أقسامه، ويستثني إنّ المؤكدة، يقول: «كلّ واحدة من هذه الأحرف تدّل على قسم من أقسام الكلام بخلاف إنّ المكسورة، فإنها تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد تقوية الثابت لا تغير المعني» (السابق).

وإذا ما عدّلنا مفهوم النفي استناداً إلى عبارة سيبويه نفسها بأنّه «نفي لواجب» (الكتاب، I، 145)، أي أنّه واجب منفيّ صادر عن اعتقاد إثبات سالب، خرج النّفي عن جهة الإمكان وإذا أضفنا إلى هذا التّمشّي ما ذهب إليه ابن يعيش من أن الحروف المتصدرة للكلام الدليلة على معناه، وإن كانت مختصرة لفعل المتكلّم، فهي تختلف عنه بكونها (أعني الحروف) تمثل نفس فعل المتكلّم في حين أن الأفعال المصرفة المسندة إلى المتكلّم عبارة عن أفعاله[1]،

(1) يقول: «فأنت إذا قلت: «يا غلام زيد»، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت: «أدعو»، كان إخباراً عن وقع الدعاء، وكذلك إذا قلت: «أستفهم»، كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيد؟ «كان نفس الطلب. فلما افترق معناهما افترق حكمهما، فافهمه ففيه لطف». (شرح المفصل VIII, 7).

علمنا أن كل حرف تصدّر جملة هو إنشاء نحوي وأنّه ينشىء:

أ ـ الخبر إذا دلّ على معنى إثبات المعمول الموجود في الخارج الثابت في ذهن المتكلّم إيجاباً أو سلباً.

ب ـ الإنشاء البلاغي إذا دلّ على عدم الإثبات إيجاباً أو سلباً للمعمول الإحالي. والحاصل أنّ فعل المتكلّم العامل معنى يتعيّن إنشاء:

1 ـ إمّا بما يشتمل عليه المعمول من دلالات وأمارات إعرابيّة تصريفيّة.

2 ـ وإما بالحروف المتصدرة للكلام الدليلة على معنى الإمكان تحدثه في المعمول الذي تزول دلالته الأولى، السّابقة لتصدر الحروف، لفائدة تلك الحروف العاملة باعتبارها آلة المتكلم وباعتبارها محققة للإنشاء الرئيسي.

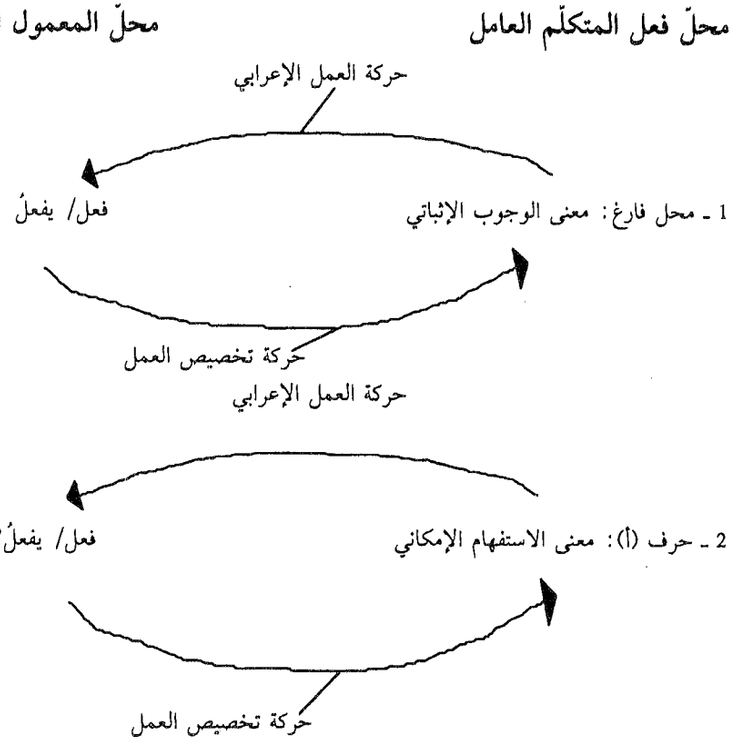

إن حركة العمل الإعرابي هي التي أنشأت معنى الإمكان في المعمول الإحالي وأوجدته فيه إيجاداً. فالإنشاء البلاغي وليد هذه الحركة العاملية النحوية. والأصل في هذه الحركة الإنشائية أن يكون العامل فيها معنى لا لفظاً أي أن يكون محل العامل فارغاً وتكون البنية التصريفية الإعرابية في المعمول دليلة على المعنى العاملي الإنشائي ولكن النحاة ذهبوا إلى أن الإنشاء يكون بالحروف غالباً لأن الحروف هي آلات الإعراب التي يعمل بواسطتها المتكلم الاختلاف في المعاني بحيث يكون الأصل في العمل بغير الحرف كالواحد بالنسبة إلى سائر الأعداد، ويكون الفرع متعدداً غالباً لكثرة المعاني واختلافها بالنسبة إلى الأصل الواحد.

وقد بين ابن يعيش أن هذه الحروف التي تنشىء الاستفهام أو النداء أو التمني أو غيرها من المعاني هي حروف توقع معناها في المعمول الإحالي بنفسها فهي لا توقع المعنى الإحالي في الخارج وإنما توقع معناها فيما يتعلّق بها من إحالة دون إنجاز الإحالة ذاتها ممّا يترتب عنه وضع جديد في الخارج[1] وهذا ما تميز به حروف الإنشاء من الأفعال الإنجازية الإيقاعية المصرفة المسندة إلى المتكلّم في صدر الكلام من مثل أعد وأبيع وأقبل الزواج وأهنئك وأبارك نجاحك. ذلك أن هذه الأفعال اللفظية تحمل دلالة الحرف الذي يؤدي معنى فعل المتكلّم وتوقع معناها في الخارج بلفظها نفسه، كما يوقع الحرف معناه بنفسه في المعمول الإحالي.

فيكون الإنشاء إذا كان بالحروف إنشاء وإيقاعاً لمعنى الطلب الإمكاني بمختلف درجاته وألوانه، وإذا كان بالأفعال اللفظية إيقاعاً في الخارج للأعمال التي تدل عليها ألفاظ تلك الأفعال دلالة تصريفية اشتقاقية. والفرق بين الأبنية

(1) الوضع الجديد المترتب عن الإنشاء يعتبره ابن قيم الجوزية «نسبة ثالثة إلى المخاطب» إذ الكلام له نسبتان نسبة إلى المتكلّم به نفسه ونسبة إلى المتكلّم فيه إما طلباً وإما خبراً وله نسبة ثالثة... إلى مخاطب» (بدائع الفوائد، II، 139).

النحويّة التي تتصدرها الحروف الإنشائية والأبنية النحوية التي تتصدرها الأفعال الإيقاعية أن المعمول في الأفعال الإيقاعية ينخزل إلى محل العامل الإنشائي انخزالاً تاماً، بحيث يصبح العمل إنجازاً وإيقاعاً للحدث باللفظ ويصبح الإنجاز معمولاً ومحكوماً بقصد المتكلّم وإرادته لثبوت مضمونه. يقول ابن قيّم الجوزية بعد أن بين أن للكلام نسبتين: نسبة إلى المتكلّم نفسه ونسبة إلى المتكلّم فيه إما طلباً وإما خبراً... «فباعتبار تينك النسبتين نشأ التقسيم إلى الخبر والإنشاء... فله بنسبته إلى قصد المتكلّم وإرادته لثبوت مضمونه وصف الإنشاء، وله بنسبته إلى المتكلّم فيه والإعلام بتحققه في الخارج وصف الإخبار... فكل موضع كان المعنى فيه حاصلاً بقصد المتكلّم وإرادته فقط فإنه لا يجامع فيه الخبر الإنشاء نحو قوله بعتك كذا ووهبتك وأعتقت وطلّقت، فإن هذه المعاني لم يثبت لها وجود خارجي إلا بإرادة المتكلّم وقصده فهي إنشاءات». (بدائع الفوائد، 11، 139). وهو ما يعني أن دلالة الفعل على الحدثية الإحالية تزول بالقصد لفائدة دلالة قصد إنجازها في الحال بنفس اللّفظ.

إنّ قصد المتكلّم وإرادته لثبوت مضمون الفعل وإيقاعه باعتباره مرتبطاً بالأقاويل الإنجازية، وإن كان مولدا لبنية نحوية لا تخرج عن {ف فا (مف)}، يغير من طبيعة العلاقة بين البنية ودلالتها، ذلك أن دلالة البنية في المستوى المجرد لمثل هذه الأقاويل إنّما هو الإثبات وقد غيّر الإنجاز القولي من هذه الدّلالة إذ زالت لفائدة دلالة الإيقاع في الحال التي يضبطها المقام[1] وتكرّسها الأعراف الاجتماعية والقوانين الشّرعية.

(1) ن. تحليل الآمدي لقول القائل لزوجته «طلقتك (الإحكام، II، 131).

الفصل الرابع

ضروب الإنشاء وحركة تخصّصه في الأقاويل المنجزة

1 ـ حركة انفصال الإنشاء عن الخبر في مسترسل الأبنية الدّلالية النّحوية المجرّدة المتجهة نحو وسمها باللفظ في الأقاويل المنجزة:

توصّلنا في الفصل السابق إلى بيان أنّ الإنشاء البلاغي عمل لغوي مسجّل في البنية الإعرابية المجرّدة، وأنّه متولّد من التقاء الأساس الإعرابي بالدّلالتين الصرفيّة والمعجمية. وبيّنا حركة العمل الإعرابي في إنشائها البنية النحوية الدّلالية وارتدادها حركة مخصّصة للعمل النّحوي الذي:

ـ يتعيّن في حيّز المعمول معنى إعرابيّا مصرّفا لدى شغور المحلّ الإنشائي وتجرّده معنى خالصاً.

ـ ويتعيّن بالحروف الدليلة على معنى فعل المتكلّم في المحلّ الإنشائي ذاته.

ـ كما يتعيّن بالفعل اللّفظي[1] للمتكلّم المختزل للمعمول الإحالي اختزالا يتحقق به إيقاع العمل النحوي على جهة القصد الذي تعضده معاني المقام وما يتّصل بها من أعراف اجتماعية وشرعيّة.

(1) أي الفعل الإنجازي نحو بعت وقبلت.

وبيّنّا الفرق بين الإنشاء والإيقاع ورضوخ دلالتيهما للبنية الأساسية المجرّدة من ناحية وانفصال دلالة الإيقاع عن دلالة بنيته بسبب الوسم اللفظي الذي لا ينجز إلاّ قولاً يخضع لنظام المقام، إذ يكون للمقام من دلالات الحال ما يعدّل الدلالة النحوية وذلك باعتبار البنية النحوية قادرة على التلوّن والتمطّط لاحتضان الدلالة الكليّة في المقامات المخصوصة المعيّنة.

والحاصل من هذا أن البنية النحويّة المجرّدة بنية مستقرة ثابتة، ومن أسباب استقرارها وثباتها أنّها بنية منفتحة على دلالات الحال المقاميّة، وذلك لأنها معنى لا لفظ. إلاّ أن انفتاحها على دلالات الحال في الأقوال المنجزة من شأنه أن يضعف من دلالتها الأولى المجرّدة دون أن يزيلها تماما، يقول الشريف: «إن مفهوم القول يضعف العلاقة بين البنية ودلالتها» (الشريف، 1993، 170). وهو ما يجعل الدلالة النحوية الأولى للفعل اللّفظي في «العقود» المتمثلة في إثبات الواجب تضعف لفائدة دلالة الإنشاء الإيقاعي المحصّل من تلك الدلالة الأولى في تفاعلها وتعاملها مع دلالات الحال المقاميّة التي تكرّسها الأعراف الاجتماعية. وهو تفاعل يقوم في الحقيقة على اختزال دلالات الحال واستيعابها في البنية النحوية الدلالية العليا المجرّدة بسبب ما تتميّز به هذه البنية من فقر في مستوى دلالتها الحاصلة وثراء في دلالتها المحتملة[1].

إذا كان ذلك، وكانت البنية النحويّة الدّلالية المجرّدة الأولى معمولة للاعتقاد المطلق الذي يتصرّف إثباتاً موجباً أو سالباً في الأخبار، ويتصرّف إمكانا متولّداً من اللاإثبات في الإنشاءات، فإن رصد حركة الإنشاء يبدأ من رصد العامل الأوّل المتمثّل في الاعتقاد المطلق في تخصّصه درجات من الاعتقاد وضروباً من اللاإثبات الذي لا ينبني على اعتقاد فعلي حقيقي موجب

(1) يقول الشريف: «**البنية العليا بنية موحّدة تختص بثراء دلالتها المحتملة وفقر دلالتها الحاصلة**». (١٩٩٣، ٦٨٧) وهو مبدأ محوري في نظرية «الشريف» النحوية الدلالية.

أو سالب بقدر ما ينبني على إرادة الايجاد، أو يولّد من الانفعال أو من القصد إلى إيقاع المعنى في الخارج بنفس اللّفظ في المقام المعيّن.

إنّ الاعتقاد المطلق العامل في البنية النّحوية الدلالية العليا المجردة يتصرّف، لدى تصريف هذه البنية مع المقولات الصرفية والمعجمية والإعرابية، إما اعتقاداً، بدرجات مختلفة، لموجود أو منعدم، وهو ما يولّد أساساً الإثبات، وإمّا عدم اعتقاد، وهو الذي يتولّد عنه اللاإثبات.

فهل تبدأ حركة تولّد الإنشاء من اللاإثبات باعتباره معمولاً لعدم الاعتقاد؟ أم إنها حركة واقعة في مسترسلها بين الإثبات ودرجاته من ناحية واللاإثبات من ناحية ثانية، بحيث يعسر ضبط الحد الفاصل بين الإنشاء والخبر ضبطاً دقيقاً؟.

إن بيان ذلك وتدقيقه يتطلب منا مراجعة مواقف النحاة والبلاغيين والأصوليين التي حلّلناها في الأبواب السابقة. وهي مواقف مؤسّسة على مجال واحد، هو علم العربيّة، رغم اختلاف أهدافها ومراميها واتجاهاتها.

لقد انتهينا مع سيبويه إلى أنّ الواجب وغير الواجب مفهومان أعمّ من الخبر والإنشاء، ذلك أن الظاهر كون الإثبات الموجب هو الصورة المثلى للخبر، وهو الواجب عنده، وأنّ نفيه كالاستفهام عنه وكالأمر به ذو قيمة سالبة، وهو غير الواجب.

كما بيّنا أنّ النّفي يمكن اعتباره استناداً إلى كلام سيبويه نفسه مجرّد «نفي لواجب» وهو ما يجعله ذا قيمة واجبة سلباً، أي أنّه إثبات لعدم وليس عدم إثبات. واستخلصنا من ذلك أن الوجوب قد استخدم لدى سيبويه في المقام الأول بمعنى الحصول والوقوع والسقوط في الخارج، على أن مختلف السياقات التي ورد فيها مصطلح الوجوب كان دليلاً لدينا على أنه مفهوم بدأ استخدامه في الكتاب بسيطاً ساذجاً مرتبطاً بمعناه اللّغوي، ثم سرعان ما ارتبط بمعنى الوقوع في الذّهن والتصوّر. فالواجب هو الساقط والحاصل في الذهن على سبيل التصديق، وإلى هذا المعنى يرجع استخدام الفلاسفة لمصطلح الجازم الذي قصدوا به الخبر وما

ينبني عليه من حكم قاطع في القضايا المنطقية.

إنّ مفهوم الخبر ارتبط لدى سيبويه ولدى من جاء بعده من النحاة بما استقرّ في نفس المتكلم وثبت من أحداث سواء كان الحدث ماضياً منقضيا أو مستقبلاً «يحدّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله» (شرح السيرافي، 1، 58)، أو كائناً غير منقض «وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده» (السابق).

إن إثبات ما استقرّ في النفس من اعتقاد الوجود أو عدم الوجود بواسطة النحو لا يطلب غير التأليف الإعرابي للعناصر المكوّنة للمحلّ الإحالي بحيث يكون شغور المحلّ الإنشائي دليلاً على صدور الكلام عن مجرّد الاعتقاد الذي يجعل الكلام في مستوى الإنجاز القوليّ ابتداء والابتداء هو الخبر المحض.

وقد يتخصّص الابتداء بما في المقام من معان حاليّة تتّصل بالمثبت أو المثبت له، وهي معان يختزلها النّحو في الحروف التي تختصّ بالأفعال من مثل: «قد» أو «السين» و «لن» و «لمّا». إن هذه الحروف لا تخرج الكلام عن الابتداء بقدر ما تكرسه في عمليات التخاطب المقامية، ولا تغيّر من الاعتقاد «الابتدائي» بقدر ما تصرّفه مع الأحوال والأزمنة المختلفة، فهي متغيّرات مقاميّة للاعتقاد المولّد لمجرّد الإثبات موجبا كان أو سالباً. وهي متغيرات موجودة في النّظام النحوي في التقاء الأبنية التصريفية بالأبنية الإعرابية لذلك رأينا أن سيبويه يجعلها منتظمة في شبكة تقابليّة (الكتاب، III، 117)[1].

(1) يقول سيبويه: فعل نفيه لم يفعل.
وقد فعل نفيه لمّا يفعل
ولقد فعل نفيه ما فعل.
وهو يفعل، أي (هو) في حال فعل، نفيه ما يفعل.
وهو يفعل، إذ كان غير واقع، نفيه لا يفعل.
وليفعلن نفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فنفيه: والله لا يفعل.
وسوف يفعل نفيه لن يفعل. (الكتاب، III، 117).

إذا صحّ هذا، فإن مجرد الاعتقاد المولّد للعمل الإعرابيّ في البنية النحويّة يولّد الخبر المحض الذي يتخصّص في الأقاويل المنجزة بواسطة أدوات نحويّة تختزل أحوال المقامات ومعانيها، وتنخزل إلى المحل الانشائي للمتكلّم لتملأه باعتبارها متغيّرات لدلالته الأولى، وباعتبارها متنفّساً للمتكلّم للإعراب عن متغيّرات المقام الحاليّة والزّمانية، وباعتبارها أيضاً واصلة للبنية بمتغيّرات إنجازها وفاتحة لمحلاتها الإعرابية على معاني الكون الخارجي[1].

وإذا كان ذلك أمكن عزل قسم من أقسام الكلام متمحّض للخبر لا أثر فيه للإنشاء أمّا ما يعبّر عنه بالإنشاء النحوي[2] في هذا الضّرب من الكلام وفي غيره والمتمثّل في إنشاء البنية النحوية من داخلها فهو في اعتقادنا لا يعدو أن يكون إعراباً كما سمّاه نحاتنا وهو ما بيّناه في الفصل السابق، ذلك أنّ الإعراب هو العامل المنشىء لكل بنية دلالية في مختلف مستويات تصرّفها.

على أن مفهوم الاعتقاد مفهوم ارتبط في النّظرية التراثية ارتباطاً وثيقاً بأفعال المتكلّم اللّفظية القلبية النفسية[3] التي تحل محلّ الإثبات المعنوي الإعرابيّ للعامل المعرب، وتعيّن الاعتقاد بالذّكر المتمثّل في الفعل اللّفظي... بيّن ذلك صاحب الكتاب حين لاحظ أنّ «ظنّ» فعل دليل على ما في علم المتكلّم، يقول: هو «فعل بمنزلة «ليس» يجيء لمعنى، وإنّما يدلّ على ما في علمك». (الكتاب، II، 314).

وبيّن ذلك صاحب المقتصد حين ذهب إلى أنّ «الفصل بين علمت وظننت وبابهما وبين سائر الأفعال أنّ علمت وبابها ليست أفعالاً واصلة منك

(1) وهو السر، في اعتقادنا، في تسميتها حروف التنفيس.
(2) ن. هامش ص 525 .
(3) هي لفظية لأنها مشتقة ومصرّفة، ونفسية لأن في لفظها دليلاً على معنى نفسي داخلي متصل بعلم المتكلم وما يهجس في قلبه ونفسه من علم وشك ويقين يعبّر عنها بالألفاظ الدليلة عليها معجمياً.

إلى غيرك، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين وشكّ، فإذا قلت: علمت زيداً قائماً، فإنما أثبت القيام في علمك، ولم توصل إلى ذات زيد شيئاً». (المقتضب، 403 ـ 404).

وبيّن ذلك ابن يعيش حين ذهب إلى أن هذه الأفعال «إنّما هي أمور تقع في النفس» (شرح المفصل، VII، 78).

وأكّد ذلك ابن **الحاجب والرّضي** في شرح الكافية، فقد بيّن ابن الحاجب أنّ الأفعال «تدخل على الجملة الاسميّة لبيان ما هي عنه» وبيّن الشارح أنّ معنى ذلك أنها أفعال تكون لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد... ففي قولك: علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدإ الذي هو زيد، صادر عن علم، وفي ظننت زيداً قائماً، عن ظنّ. (شرح الرضي، IV، 153).

إنّ نحاتنا قد انتبهوا منذ سيبويه إلى أنّ لهذه الأفعال النفسيّة محلاً في البنية النحوية يختلف عن محل سائر الأفعال، وأنها أفعال لا يراد بها فعل سلف منك إلى إنسان، لذلك «أدخلوها على مبتدأ ومبنيّ عليه لتجعل الحديث شكّاً أو علماً، ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنيّة عليها.. فلمّا صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت إنّني... لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها، لأنّها إنّما دخلت على مبتدأ ومبني على المبتدإ». (الكتاب، II، 368). وإنّما هي بمنزلة إنّ وأخواتها باعتبارها معنى لفعل المتكلم، ذلك أن إنّ وأخواتها في الحقيقة «لسن بأفعال وإنما يجئن لمعنى، وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شكّ، ولم ترد فعلاً سلف منك إلى إنسان» (السابق).

إنّ **سيبويه** يقرّر أن الفرق بين هذه الأفعال النفسية وسائر الأفعال إنما يكمن في كون الأفعال الأخرى لا تقع إلا في ما نسميه محلّ التأسيس الإحالي الذي يظهر باللّفظ باعتباره معمولاً لفعل المتكلّم، فهي بمنزلة المبتدإ الذي يبنى عليه الخبر،

أما الأفعال النفسيّة فمحلّها سابق لهذا المحلّ إذ تجيء لمعنى يتعلّق بمحلّ التأسيس الإحالي، كما تجيء إنّ وأخواتها لتدلّ على معنى فعل المتكلّم.

وينتج عن ذلك أنّ في قولك:

1 ـ Ø زيد منطلق.

2 ـ علمت زيدا منطلقاً.

3 ـ أظن زيداً منطلقاً.

4 ـ إنّ زيداً منطلق.

إنجازاً لبنية واحدة وردت معمولة لمعنى فعل المتكلّم الصّادر عن اعتقاد موجب يختلف من حيث درجاته بين التّرجّح في المثال الثالث (أظنّ) والتّوكيد في المثال الرابع (إنّ...)، ولا فرق بين المثال الأول (زيد منطلق) والمثالين الثّاني والثّالث (علمت... وأظنّ...) إلاّ في كون الأول ورد متعرّياً عن تعيين المتكلّم لنمط الإثبات باللفظ، وهو ما يجعله مجرّد إثبات موجب منبن على العموم، في حين كان نمط الاعتقاد في المثال الثاني مخصّصاً باللّفظ الدّليل على العلم، وكان في المثال الثّالث مخصّصاً باللّفظ الدّليل على الظّن والتّرجّح، وكان في المثال الرّابع تقوية للإثبات.

وقد ضبط الرّضي أفعال المتكلّم اللفظية النفسية التي تجيء لمعنى يتعين به اعتقاد المتكلّم ويتخصّص[1] (شرح الرّضي، IV، 149 ـ 153)، ويعجّم به

(1) يقول: «فأفعال القلوب على أضرب:
– إما للظن فقط...
– وإما لليقين فقط...
– وإما للظن في الظاهر، مع احتماله في بعض المواضع لليقين...
– وإما للاعتقاد الجازم في شيء على أنه على صفة معينة سواء كان مطابقاً أو لا...
– وإما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق: نحو عدّ وجعل...
– وإما للقول بأن الشيء على صفة، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو زعمتك كريماً...
– وإما لإصابة الشيء على صفة وهو وجد وألفى...» (شرح الرضي، IV، 149 ـ 153).

موضع الإنشاء الإعرابي الذي هو موضع «الاعتقاد الشامل للعلم والظن» (السّابق IV، 341).

وإذا كان ذلك كذلك، وكان معنى فعل المتكلّم الصادر عن اعتقاد حكما تصديقيا سواء تخصّص باللّفظ أو لم يتخصّص، كان «رجوع الصّدق والكذب إلى (ذلك) الحكم أوّلاً وبالذّات، وإلى الخبر ثانياً وبالواسطة» (التّفتازاني، المطوّل، 38) وهو ما يجعل من الاعتقاد حكماً ذهنياً متعلقاً بالواقع الخارج على سبيل المطابقة أصلاً ويجعل الحكم، على ذلك الأساس، قابلاً للتّشكيك.

على هذه السّبيل يكون الخبر مقتضيا للاعتقاد الذي يتعيّن بالبنية النحوية محلاً «معنى» عاملاً للإثبات في محل لفظي محيل على الخارج.

وعلى هذا الأساس ذهب التفتازاني إلى أنّ «المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح» فيعمّ:

ـ العلم وهو حكم جازم لا يقبل التّشكيك.

ـ والاعتقاد المشهور وهو حكم يقبله.

ـ والظن هو الحكم بالطرف الراجح (المطول، 39) وعلى هذا الأساس أيضاً قيدوا الخبر باحتمال التّصديق أو التكذيب إذ أن «صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع... وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري، وكذبه عدمها أي عدم مطابقته للواقع»[1] (السّابق، 38).

وإذا قرّرنا أن معاني النّحو التي تختزلها البنية الإعرابية واحدة «تتّحد في

(1) بيان ذلك عند التفتازاني: «أنّ الكلام الذي دلّ على وقوع نسبة بين شيئين إما بالثبوت بأنّ هذا ذاك، أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك، فمع قطع النظر عمّا في الذّهن من النسبة لا بدّ وأن يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبيّة، لأنه إما أن يكون هذا ذاك أو لم يكن، فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجيّة بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيتين صدق وعدمها كذب. وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج» (المطول، 38).
وهو ما جعل للخبر نسبتين كلامية صادرة عن اعتقاد ونسبة خارجية حاصلة أو غير حاصلة في الخارج.

الوضع وتدقّ في الصّنع كما يقول الجرجاني، وأنها ذات حركة عامليّة يرتدّ فيها المعمول لينخزل إلى العامل من ناحية، وذات حركة تعيينية متّجهة نحو التخصّص الذي يقتضيه استخدامها في الأقاويل المنجزة من ناحية ثانية، تبيّن لنا أن أفعال المتكلّم اللفظية المعبّر عنها بأفعال القلوب لا تعدو أن تكون ذلك العامل المولّد للبنية في الحركة الأولى وقد تخصص لدى التقائه بالمستويات الاشتقاقية التصريفيّة والمعجميّة في حركته واتّجاهه نحو الانجاز. وإذا كانت هذه الأفعال لا تعدو أن تكون تخصيصاً للاعتقاد الذي صدر عنه الكلام وتعجيماً للمحلّ الإعرابي العامل المولد للخبر المحض كانت هذه الأفعال مولّدة بدورها للأخبار المحضة التي تعمّ العلم والاعتقاد المشهور والظّن، أو تعمّ ضروب الاعتقاد ودرجاته مما عيّنه الرضي وضبطه فيما أشرنا إليه (شرح الرضي، IV، 149 ـ 153).

والحاصل من هذا أن الخبر المحض متولد من البنية الإعرابية المجردة في حركتيها اللتين أشرنا إليهما آنفاً، وهما حركتان مكّنتانا من رصد أفعال المتكلم المولدة للخبر وضبطها في:

1 ـ المحلّ الإعرابي الشاغر في صدر الجملة، وهو معنى على مجرد الإثبات الذي تتعين دلالته الخبرية في المحل الإحالي بواسطة الإعراب المتمثل في التركيب وما يتّصل به من حركات تشير في حركة مرتدة إلى العامل وإلى أنها إمارات على الوجوب الذي صدر عنه.

2 ـ المحلّ الإعرابيّ الموسوم في صدر الجملة بواسطة الأدوات النحوية المتمثلة في الحروف الدّليلة على حال المثبت والمثبت له من مثل قد والسين وسوف ولم ولن ولمّا... وهي حروف تنفيس للمعرب وللبنية حتى تستوعب متغيرات المقام الزمانية وأحوال المخاطب المقاميّة.

3 ـ المحل الإعرابي الموسوم في صدر الجملة بواسطة أفعال المتكلّم النفسيّة باعتبارها ألفاظاً مصرّفة معينة لضرب من ضروب الاعتقاد في درجاته

المختلفة المضبوطة المتراوحة بين العلم والترجّح.

ولعل أبرز ما تتميز به ضروب هذه الأبنية في حركتها نحو الخارج بصفته مجال إنجاز الأقاويل هو انبناؤها على ما سماه النحاة والبلاغيون والأصوليون في تراثنا مطابقة الاعتقاد، المتمثّل في الحكم الذهني الجازم أو الراجح، للواقع، وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري. وهو ما سمّاه التداوليّون اتجاه المطابقة من القول إلى الكون الخارجي.

إنّ هذه المطابقة تفرز، في اعتقادنا، مفارقة عجيبة تتمثل في أن الاعتقاد المولد لعمل الإخبار، وإن بدا ذا شحنة إثباتية تنبني على الوجوب، هو مؤسس في الحقيقة، من حيث علاقته بالكون الخارجي على شحنة سلبيّة، إذ لا يترك أثراً في الخارج، وإنما ينخزل الخارج إليه[1]، وينعكس في محله العاملي الإعرابي، شأنه في ذلك شأن البنية النحويّة المجّردة، لدى انخزال المعمول فيها، في حركة مرتدة، إلى العامل الذي صدر عنه.

إذا صحّ هذا أمكننا أن نلحق هذه الأعمال الصّادرة عن الاعتقاد والموسومة بأفعال المتكلّم اللفظية القلبيّة بالقسم السابق المتمثّل في الابتداء والذي اعتبرناه متمحّضا للخبر.

على أنّ الاعتقاد المولّد للخبر في البنية النحويّة المجرّدة، لدى حركتها نحو الخارج، قد يتجاوز الإعراب عن العلم والترجح وما بينهما فيتخصّص توكيداً. وللتوكيد كما رأينا أدواته النحوية وأفعاله اللفظية وتراكيبه الإعرابية التي، وإن اختلفت من حيث الموضع في الجملة، فإنها تبقى في جميع الأحوال معنىً متعلقاً بصدر الكلام باعتباره موضعاً لفعل المتكلم ومعناه.

(1) ذلك بغض النظر عن كون ذلك الخارج مطابقاً للحكم «الاعتقادي» أو غير مطابق وبغض النظر أيضاً عن كونه موجوداً في الواقع أو هو اعتباريّ لا يتعدّى التصوّر.

لذلك ذهب سيبويه إلى أنّ المنصوبات المؤكدة هي منصوبات:

إما «على إضمار فعل غير كلامك الأول» (الكتاب، I، 383)[1].

وأما على إنجاز عمل فعل هو كلامك الأوّل لفظاً أو معنى[2].

وقد ألحقنا، استناداً إلى ملاحظات النحاة، باب القسم في بنيته الأولية الأساسية بهذا النوع من المنصوبات في تعلقها بمعنى فعل المتكلّم[3]، واعتبرنا استناداً إلى سيبويه سائر أشكال القسم متغيرات لفظية للشّكل الأساسي للقسم.

إنّ هذا التصوّر للتوكيد بمختلف درجاته يجعل منه عملاً متعلقاً بالإثبات الصادر عن اعتقاد المتكلم. فإذا كان المتكلم يعرب بالإثبات عن تصديقه لما وجب في الكون، فإنه بالتوكيد يوجد زيادة في الإثبات تلتحم به فتضاعفه وتقوّيه. يقول الرضي: «التوكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى» (شرح الرّضي، IV، 336).

وقد بيّنا أن النحاة ميزوا حروف الإنشاء من حروف الإخبار استناداً إلى مبدإ أساسي يتمثل في أنّ حروف الإنشاء تختصّ بتغيير معنى الكلام والتأثير في مضمونه وهو ما يقتضي وجوب تصديرها للجملة. وقد قارنوا بين «إنّ» من جهة و «ليت» و «لعل» و «كأنّ» من جهة ثانية، وانتهوا إلى أنّ «إنّ» لا يغيّر معنى الابتداء، ألا ترى أن «إن زيداً منطلق» بمنزلة قولك: «زيد منطلق»، إذ لا يفيد «إنّ» غير التوكيد، وليس كذلك «ليت»، لأنّ بين قولك: «ليت زيداً منطلق» فصلاً قويّاً في المعنى» (المقتصد، I، 322).

إذا كان ذلك كان للتوكيد أساس في البنية النحوية المجردة باعتباره وسما لمعنى فعل المتكلم، وكان تبعا لما بيّن نحاتنا لا يخرج الخبر عن خبريّته إذ لا

(1) وقد أدرج هذا النوع تحت باب المؤكد به العام.
(2) وهو ما أطلق عليه «المؤكد به نفسه».
(3) وذلك باعتبار أن «والله» شبيهة بالمفعول المطلق.

يفيد غير التوكيد الصادر عن اعتقاد المتكلّم.

على أنّ النّحاة لاحظوا في مقابل هذا أنّ التوكيد، باعتباره زيادة في الإثبات وصورة منه، لا يتحدد إلا في مستوى حركة البنية النحويّة المجرّدة نحو الإنجاز القولي المقامي/ ذلك أن التوكيد، وإن كان معنى نحوياً، يمثّل انفتاحاً لمحل معنى فعل المتكلم على حال المخاطب المقاميّة لاختزالها واستيعابها، إذ التوكيد شحن للحكم لتوجيهه إلى المخاطب لإقناعه واخراجه من حال الشكّ إلى حال التصديق ومن حال الإنكار إلى حال اليقين.

وإنما الزيادة في الإثبات أساسها توتّر العلاقة بين المتكلّم والمخاطب.

وقد رسّخ البلاغيّون هذا المعنى للتوكيد فبيّنوا أنه معنى اقتضته حال المخاطب الشاك، أو المنكر، وأنه معنى نحوي لا يراد به سوى رد الإنكار وهو ما يفسر تقسيم بعضهم الخبر إلى ابتداء وجواب، ذلك أن التوكيد عندهم هو جواب عن ردّ أو انكار سلف من المخاطب.

إذا أضفنا إلى ذلك:

أ ـ ما لاحظه صاحب المقتصد من أن «إن»، وإن كان لا يغير معنى الابتداء، فهو حرف «له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كـ«ليت»» (المقتصد، I، 324)، وأنه قد انحطّ درجة عن «ليت» في تغيير حكم الابتداء، كما انحط «الذي» عن درجة الجزاء المحض الذي يكون في «مَنْ».

ب ـ ما بيّنه صاحب الكتاب من أنّ التوكيد يتوجّه به المتكلّم إلى المخاطب على سبيل شبيهة بما يكون في الأمر من طلب، إذ أنّك في قولك:

«هو زيد معروفاً» إنّما «ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو ألزمه معروفاً (الكتاب، II، 78 ـ 79. ون. رأي السيرافي في الهامش، ص 78)، علمنا أن التوكيد خبر مشوب بإنشاء لا يخرج الخبر عن معناه الابتدائي، وإن انحط به درجة عن معنى الابتداء.

بهذا نكون قد رصدنا «رائحة» معنى الإنشاء وبذرته الأولى في معنى التوكيد. فهو معنى يولد في محل العامل الذي تصدر عنه البنية النحوية المجردة في حركتها نحو الأقاويل المنجزة والذي اعتبرناه في المستوى الأعلى معمولاً للاعتقاد المطلق الذي يتخصّص اعتقاداً إثباتيّاً ليولّد بالإثبات مجرّد حكم، ويتخصّص درجة أخرى في اتجاه استيعاب المقام فيولد بالتوكيد حكما مشوباً بإرادة إيقاع ذلك الحكم في ذهن المخاطب.

ولعلّ في اعتبار **ابن وهب الكاتب** الخبر نوعين، ابتداء وجواباً ما يؤكد شعور القدامى بدخول معنى الإنشاء في الخبر عند خروجه عن مجرد معنى الابتداء: يقول: «ومن الخبر ما يبتدىء المخبر به فيخصّ باسم الخبر، ومنه ما يأتي بعد سؤال فيسمّى جواباً» (البرهان في وجوه البيان، 112). ويتميز الجواب من الابتداء بكونه يتخصّص حال خطاب ومواجهة ينتج عنها إمكان انخزال المحل الإحالي في البنية إلى المحلّ الإعرابيّ العاملي للمتكلّم، وهو ما يلاحظ في اختزال حروف التوكيد وألفاظه لألفاظ المحلّ الإحالي في سياق وقوع «إنّ» حرف جواب بمنزلة «أجل»[1]، أو في سياق الجواب بالمصادر المفيدة للتوكيد من مثل «حقاً» أو في سياق الجواب بمجرد القسم من مثل: «والله». وهي جوابات تأخذ بدورها معنى «أجل» وتخلص معاني مصروفة إلى المخاطب، مختزلة للمعنى الإحالي المتحدّث عنه.

إن رصدنا لظهور معنى الإنشاء في مستوى الحركة العامليّة لدى تخصصها بالتوكيد في البنية المصرفة في الأقاويل المنجزة يزداد ترسّخاً وتأكداً في أعمال القسم، «فالقسم توكيد لكلامك» (الكتاب، III، 104). وهو باعتباره كذلك معنى يتعلق بصدر الكلام باعتبار الصدر موضعاً لمعنى فعل

(1) يقول صاحب الكتاب: «أما قول العرب في الجواب «إنه»، فهو بمنزلة «أجل». وإذا وصلت قلت: «إنّ يا فتى» وهي التي بمنزلة «أجل». (الكتاب، III، 151).

المتكلم. وقد لاحظنا أن النحاة شعروا بذلك عندما قاربوا بين «والله»، و«الله»، و «حقاً» من حيث المحل الوظيفي، يقول الخليل في سياق حديثه عن حروف القسم في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها[1]: «إنّما تجيء بهذه الحروف لأنّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء. . . والحلف توكيد. . . واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته، كما تنصب حقاً، إذا قلت: إنك ذاهب حقاً. فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق، ويجر بحروف الإضافة كما يجر حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهب بحق، وذلك قولك: «الله لأفعلنّ»» (الكتاب، III، 497) وكل ذلك يرسّخ كون القسم معنى فعل المتكلّم وهو معنى أوّله جميع النحاة بجملة عاملها المتكلّم إذ تسند إليه لفظاً أو معنى، على أنّها جملة لا تعدو أن تكون جملة متعلّقة بالمحلّ العاملي الإعرابي، يقول **ابن السراج**: «لم يؤت بجملة القسم إلا لمجرّد التوكيد لا للتأسيس» (الأصول في النحو، II، 405)، كما يقول عن القسم: «هو وحده لا معنى له. لو قلت: والله، وسكتّ. . . لم يكن لذلك معنى. . .» (السابق، I، 525)، وقد بيّنا أنّ كلاً من **سيبويه وابن يعيش والرّضي وابن هشام** قد لاحظ أنّ لمعنى القسم أشكالاً لفظيّة مختلفة. وقد عمدوا إلى تصنيف تلك الأشكال اللفظية وتحديد معانيها ومواضعها وانتهوا إلى أنها أشكال تتوزّع إلى موضعين أساسيين يختلفان باختلاف ما يتعلّقان به في محل التأسيس من معنى معمول للاعتقاد أو الإرادة. فإذا كان محلّ التأسيس معمولا للاعتقاد الموجب من مثل: «والله لأفعلنّ» تعين معنى القسم توكيدا للخبر. وإذا كان محل التأسيس معمولا للإرادة من مثل: «لتفعلنّ»، أو «هل قام زيد؟ «تعيّن معنى القسم توكيدا ذا شحنة سالبة سمّاها النحاة استعطافاً ووسموا القسم في هذا الموضع بقسم الطلب أو قسم السؤال أو القسم الاستعطافي.

(1) ن. الكتاب، III، 496 ـ 499.

وهو ما يمكن أن نمثّل له بالمنوالين التّاليين:

	محل العامل	محل المعمول (التأسيس)	
أ ـ	ـ اعتقاد إثبات	ـ (موجود أو منعدم)	ـ قسم موجب = توكيد خبر
ب ـ	ـ إرادة إثبات	ـ (موجود ومنعدم) «يكون ولا يكون»	ـ قسم سالب (استعطاف) = توكيد طلب

حيث يمثّل الاعتقاد في ـ أ ـ شحنة موجبة تعمل الوجوب في المحلّ الإحالي (التأسيس)، وينخزل ذلك الوجوب في القسم باعتباره معمولاً للاعتقاد ومخصّصاً لجهته الإثباتية المتعيّنة إعرابياً في المحلّ الإحاليّ.

وتمثل الإرادة في ـ ب ـ شحنة سالبة (عدم اعتقاد) تعمل الإمكان في المحل الإحالي (موجب ومنعدم)، وينخزل ذلك السلب في القسم باعتباره معمولاً للإرادة ومخصّصاً لجهة الإمكان المتعيّنة إعرابياً في المحل الإحالي.

إنّ هذا النظام هو الذي يفسر دخول «إلا» بعد قسم الاستعطاف، ذلك أن «إلا» و ما يكون بمنزلتها «إنّما تكون لنقض معنى النفي (السالب) الذي تضمنّه القسم» (شرح الرضيّ، II، 140).

ويكون ذلك لإيجاب الطلب وتوكيده، وتوكيده هو معنى الاستعطاف ذاته. والقسم في كل ذلك عمل يقتضي حال خطاب مباشر إلا أن ألفاظه تكون مصروفة إلى المتكلّم في القسم الخبري وتكون مصروفة إلى المخاطب في القسم الخبري وتكون مصروفة إلى المخاطب في القسم الاستعطافي، تقول: والله لأفعلنّ، في الخبر[1]، وتقول: بالله لتفعلنّ في الاستعطاف[2].

(1) ومثل ذلك: ـ أقسمت لأفعلنّ.
ـ وعلم الله لأفعلنّ.
ـ ولعمري لأفعلنّ.

(2) ومثله: ـ أقسمت عليك لتفعلنّ.
ـ عمرك الله وقعدك.
ـ ونشدتك الله.
ـ وسألتك الله. . .

والحاصل أن القسم ليس عملاً لغوياً مقصوداً لذاته، وإنما هو متغير لفظي من متغيرات التوكيد وهو معنى فعل المتكلم الصادر في البنية النحوية المصروفة:

ـ إما عن اعتقاد وهو ما يجعَل القسم توكيداً للخبر.

ـ وإما عن إرادة وهو ما يجعل القسم استعطافاً.

والاستعطاف طلب والطلب إنشاء.

على أن القسم التوكيدي المتعلق بالخبر شأنه في ذلك شأن التوكيد لا يخلو في الحقيقة من تضمّن درجة من معنى الإنشاء لا تخرج الخبر عن خبريّته. وتكمن تلك الدرجة في كون القسم الذي يصرفه المتكلم إلى نفسه في مثل قوله: والله لأفعلنَّ، يتضمن معنى الإرادة والتزجية للنفس فيشوبه معنى الوعد الذي عبر عنه البعض بكونه نوعا من إلزام النفس يقابل ما يكون في الأمر من إلزام للغير المخاطب.

والحاصل:

1 ـ أنّ مفهوم الإنشاء مفهوم متأصّل في النحو منغرس في البنية الإعرابية المجردة، ذلك أن الإنشاء معنى يمكن رصده في حركتي البنية الإعرابية المتجهتين نحو تأليف المعنى من منطلق حركة العامل الإعرابي في اتجاه المعمول من ناحية، ونحو تخصيص ذلك المعنى بالألفاظ الدّليلة على معنى فعل المتكلم في اتجاهه نحو الإنجاز المقامي من ناحية ثانية.

2 ـ إنّ حركة البنية الإعرابية العاملية في اتجاهها نحو تأليف المعنى إذا كانت صادرة عن اعتقاد محض ولدت الخبر المحض الذي يتخصص في الحركة الثانية المتجهة نحو الإنجاز بواسطة:

أ ـ المحلّ الإعرابيّ الشاغر في صدر الجملة الدليل على مجرد الإثبات الموسوم بالتّأليف الإعرابي في المحل الإحالي.

ب ـ المحلّ الإعرابي العاملي الموسوم في صدر الجملة بواسطة الأدوات النحوية الدليلة على حال المثبت والمثبت له. وقد اعتبرها النحاة أدوات تنفيس لأنّها تمثل نوعاً من الانفتاح الذي يسمح للبنية من الحركة نحو الخارج لاستيعابه كما تمثل متنفّساً للمتكلم المعرب عن متغيّرات المقام.

ج ـ المحلّ الإعرابي العاملي الموسوم بأفعال المتكلّم النفسيّة المتراوحة بين العلم والترجّح، التي لا تخرج الخبر عن معنى الابتداء.

3 ـ إن حركة البنية الإعرابية العاملية في اتجاهها نحو تأليف المعنى إذا كانت صادرة عن اعتقاد مشوب بإرادة ضمنية ولّدت الخبر المشوب بالإنشاء وهو عمل يتخصص في الحركة الثانية المتجهة نحو الأقاويل المنجزة بواسطة التوكيد وهو معنى زائد عن مجرد العلم ومصروف إلى المخاطب بحيث يختلط عمل المعرب المتمثل في الحكم، بإرادة إيقاع ذلك الحكم في ذهن المخاطب، دون أن يغيّره عن معناه الخبري المولّد من الاعتقاد.

وليس القسم سوى متغيّر من متغيّرات معنى التوكيد المولّد من عامل الاعتقاد، وهو لذلك لا يخرج الخبر عن خبريته شأنه في ذلك شأن آلات التوكيد رغم اختلاطه بمعنى الإرادة.

على أن للقسم موضعين موضعاً يتعلّق بالاعتقاد يكتسب به شحنة موجبة تجعل منه توكيداً للأخبار، وموضعاً يتعلق بالإرادة يكتسب بها شحنة سالبة تجعل منه استعطافاً، وهو معنى من المعاني الثواني للإنشاء الطلبي المنفصل انفصالاً تاماً عن الخبر.

ويمكننا أن نمثل لهذا التصوّر المنبني على تولّد معنى الإنشاء من حركة البنية العامليّة الإعرابية نحو توليف معمولها من جهة وحركة معناها الإعرابي نحو «ظلاله» الألفاظ المخصصّة له والمتغيرة بتغيّر المواقف والمواقف الإنجازية كما يلي:

حركة البنية الإعرابية العاملية في اتجاه تأليف المعنى

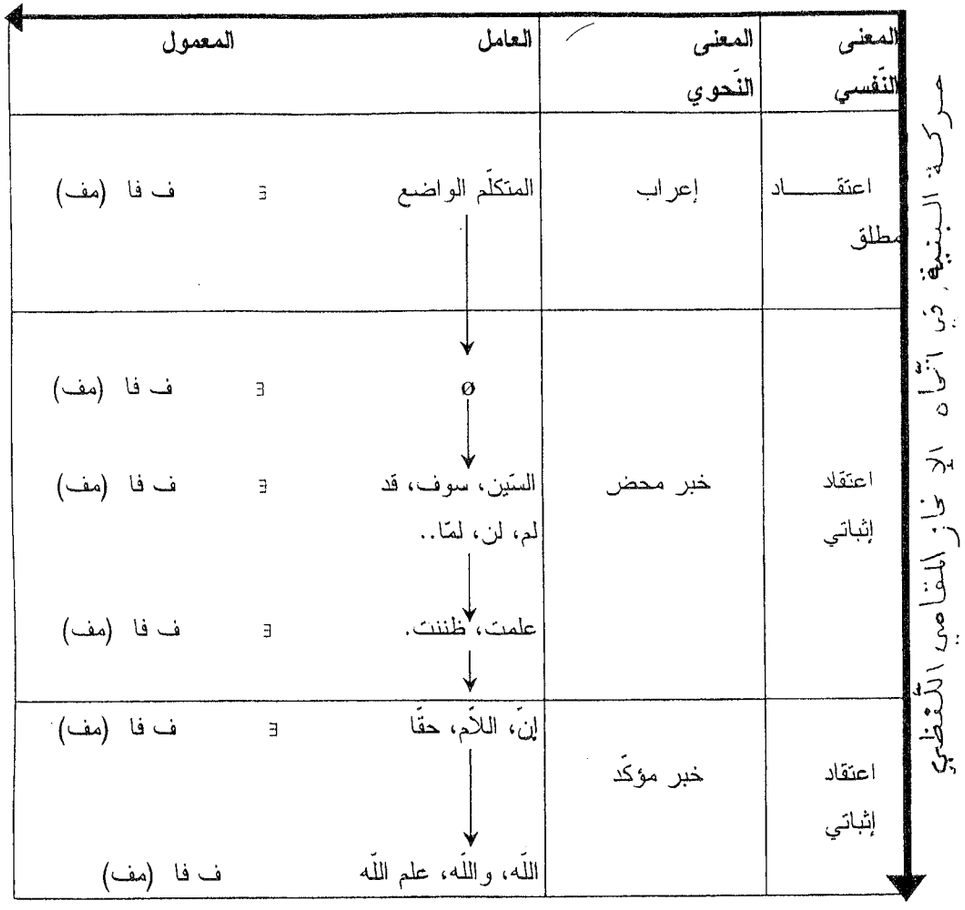

إذا صحّ ما توصلنا إليه من تحليل للنظرية التراثية وتأويل لمقتضيات نظامها، فإن الإنشاء يولد معنى ضعيفا في مسترسل حركة البنية الإعرابية المجردة في اتجاه تخصصها المزدوج الحاصل من صدور المعنى عن العامل الإعرابي وانخزال معنى المعمول إليه من جهة، وتعيين المعنى العاملي باللّفظ لدى اتجاهه نحو الخارج والتقائه بالمستويات الاشتقاقية والتصريفية والمعجمية الملتقطة لأحوال المقام من جهة ثانية. وإنما يولد الإنشاء ضعيفاً ويبقى ضمنياً في مواضع التوكيد، لأنها مواضع خبريّة محكومة بعامل الاعتقاد الإثباتي المولد للأعمال الخبرية، ذلك أن الأخبار مقتضية للاعتقاد الذي يتعين محلاً لمعنى عاملي إعرابي لا يغيّر معنى الكلام في محلّ المعمول الذي تنعقد فيه النسبة الخارجية المحيلة على الكون، ولا يترك تبعاً لذلك أثره في الخارج أياً كانت المتغيرات اللفظية المخصّصة له لدى إنجاز الأقاويل.

على هذا الأساس ضبطت النظريّة التراثيّة الخبر في الابتداء سواء كان مثبتاً أو منفياً وفي توكيد الإثبات أو النفي «الابتدائيين».

وعلى هذا الأساس أيضاً تكون بداية انفصال الإنشاء عن الخبر محدّدة بضعف الاعتقاد وانحطاطه درجة دون الترجّح، وهو ما يقتضي:

أولاً: كون الإنشاء معنى منغرساً في البنية النحوية، معمولاً للعامل الإعرابي فيها لدى تخصصه في المتجه اللّفظي.

ثانياً: إن العامل الأساسي في الإنشاء هو عدم الاعتقاد، المولّد للإثبات، على عكس الخبر الذي يكون صادراً عن عامل الاعتقاد المولّد للإثبات إيجاباً أو سلباً.

ثالثاً: إن العلاقة بين الاعتقاد وعدم الاعتقاد ليست في الحقيقة علاقة تقابلية بقدر ما هي علاقة قائمة على نوع من الاسترسال أدّى في كثير من الأحيان، قديماً وحديثاً، إلى الخلط بين الخبر والإنشاء لدى أكثر الدارسين اختصاصاً في اللغة العربية.

وقد بيّنا أنّ ضعف عامل الاعتقاد وانحطاطه درجة دون التّرجح هو الذي يفضي إلى مجال الإنشاء، وهو معمول لعدم الاعتقاد. وإذا أردنا أن نعيّن إيجابيّا عدم الاعتقاد استناداً إلى ما حلّلناه من مفاصل النظرية التراثية تبين لنا أن القدامى ميزوا بوضوح الإعراب عن الاعتقاد من الإعراب عن الإرادة، وشبّهوا العلاقة بينهما بما يكون في العلاقات الاجتماعية من أخذ وعطاء. وقد اعتبروا الإرادة من مقتضيات الإنشاء الطلبي، كما أنّ الاعتقاد من مقتضيات الخبر. وهو مذهب يمكّننا من تعيين ضرب من ضروب الإنشاء يتمثل الإنشاء في الطّلب المولد من الإرادة باعتبارها عاملاً من العوامل الجلية المجسّمة لمفهوم عدم الاعتقاد.

على أن بين الأعمال اللغوية الخبرية المتولدة عن الاعتقاد في أضعف درجاته، والأعمال الإنشائية الطلبية المتولّدة عن الإرادة في أضعف درجاتها، ضرباً آخر من الإنشاءات يتمثل في الأعمال الإفصاحية المتولّدة عن الانفعال، وهو عامل ينحطّ درجة عن اعتقاد التّرجح وينحطّ درجة عن الإرادة في أضعف معانيها ليولد إنشاءات التعجب والمدح والذم والاستكثار والتقليل.

وفي حدّ الحد الفاصل بين الخبر المولّد من اعتقاد الترجح، والإنشاء المولّد من الانفعال، يولد ضرب ثالث من الأعمال الإنشائية لا يكون إنشاء إلا بالعرض، وذلك حين ينعتق من دلالة بنيته انعتاقاً يباركه الشرع والأعراف المؤسّساتية الاجتماعية.

ويمكن أن نمثّل إجمالاً لضروب الإنشاء في علاقتها بالخبر وبما تتولد عنه من عوامل بالشكل التالي:

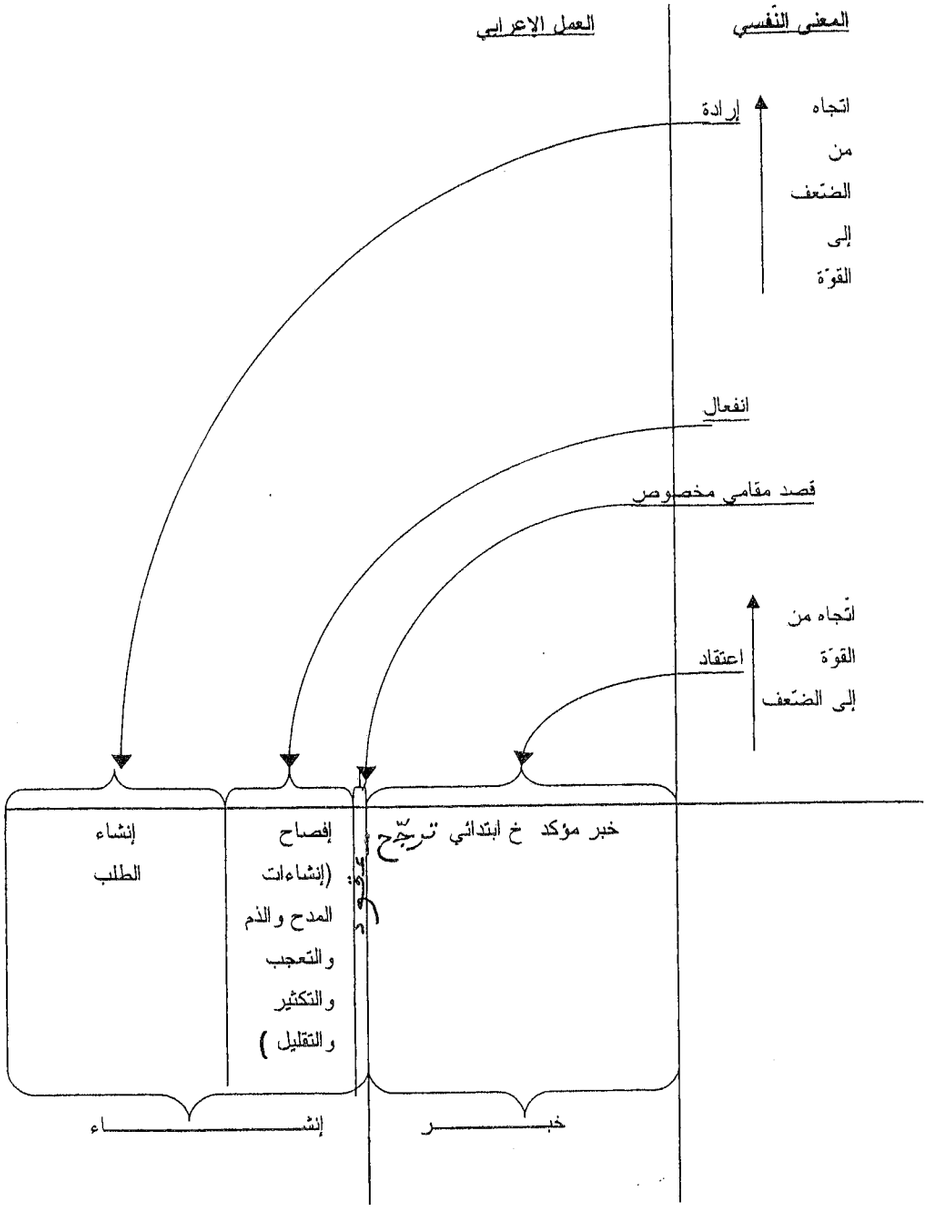

2 ـ إنشاء العقود وأشباه العقود وعلاقته بالنظام والنظم:

اتّخذ مفهوم القصد في النّظرية اللّغوية العربية أبعاداً مهمة ووجوها من الاتّساع والضيق تختلف باختلاف السياقات النظرية التي استخدم فيها[1]. فللقصد مفهوم متّصل بالمخاطب المقصود بالكلام لذلك اعتبروا أن أول الكلام أبداً النداء[2]، كما اعتبروا «أن المكلم لغيره إنما يحصل مكلماً له بأن يقصده بالكلام دون غيره». (القاضي عبدالجبار، المغني، VII، 70). وللقصد مفهوم متّصل بالغرض الذي من أجله يستخدم اللّفظ الموضوع للدلالة على المعنى المقصود، لذلك اعتبر أحمد بن فارس أن «المعنى هو القصد والمراد» (الصاحبي، 193) والقصد بهذا المفهوم متلبّس بمعاني النحو الثواني المتولدة من استخدام أحكام النحو ومعانيه الأول وتوخيها في معاني الكلم لنظم الأغراض بحسب تلك الأحكام والمعاني.

وقد شبّه **ابن سنان الخفاجي** تلك الأحكام والمعاني الأول بتقويم الآلات، وشبه القصد المحصّل بالمعاني الثواني باستعمال تلك الآلات يقول: «وهو (الكلام) بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمراً له، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد»، (سرّ الفصاحة، 37).

(1) (ن. تحليل تلك الأبعاد في النظرية التراثية: د. عبد السلام المسدي 1986، 143 ـ 166).

(2) هو رأي صاحب الكتاب، يقول: «أول الكلام أبدا النداء، إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك». (الكتاب، II، 208).

إذا ما تجاوزنا هذا المفهوم إلى البحث في مقتضياته ومستلزماته تبيّن لنا أن القصد مشدود بالأصل إلى المعاني الأول المتمثّلة في أحكام النحو والمعبّر عنها بالمواضعة أو الوضع وأنه ينبني في اقترانه المتين بالمعاني الأول على مفهوم العقد الذي يكون بين أفراد المجموعة اللسانية الواحدة. وقد بين المسدّي أنّ هذا العقد إنما «هو من القوة والسلطان بحيث إنه عقد صامت» (المسدّي، 86، 154).

إذا كان ذلك كان القصد هو المعنى الإعرابي الأوّل الذي ينخزل إليه كل معنى مؤلف، وكان تبعاً لذلك ملابساً للعامل الأوّل المتمثّل في الاعتقاد المطلق، وهو ما يستلزم أن يتخصّص القصد كما يتخصّص الاعتقاد المطلق في حركتي البنية النّحويّة لدى اتجاهها نحو تأليف المعنى من ناحية والتقاط المعاني المصرفة المتجهة نحو اللّفظ من ناحية ثانية. ويفضي ذلك إلى ملابسة القصد للإرادة والاعتقاد[1]، إذ إن كليهما يبقى معنى كامنا في النفس إذا لم يتحقّق بالكلام المؤلف للمعاني المنبنية بدورها على مفهوم العقد الوضعي الصامت.

والحاصل من هذا أن الاعتقادات الإثباتية المولّدة للأخبار، والإرادات المولّدة للأعمال الإنشائية الطلبية ينبني جميعها على مفهوم القصد المتضمّن في العقد اللغوي الوضعي ذلك أن الأخبار والإنشاءات الطلبية لا تكون كذلك لذاتها بل تصير أخباراً أو إنشاءات بقصد القاصد إلى الإعراب عنها[2]. والذي

(1) يقول **المسدي**: «فمبدأ القصد لمّا تبيّن أنّه المحرّك الكامن وراء قانون المواضعة، فإنه يصبح متعلقاً رأساً بمفهومين ملابسين له في حقله الدلالي وفي اقتضائه التصوري وهما مفهوم الإرادة ومفهوم الاعتقاد، . وينصبّان معاً في مبدإ النية كمتصوّر تشريعي معياري» (المسدي، ٨٦، ١٤٨).

(2) يقول **الغزالي**: «يصير (الخبر) خبراً بقصد القاصد إلى التعبير عما بالنفس». المستصفى، I، 85).

يحقق قصد القاصد إنما هو اللغة التي يتوفر نظامها على الألفاظ الموضوعة للخبر أو الطلب. وقد بينا أن معاني النظم في مستوى الأقاويل المنجزة إنما هي من معاني النظام النحوي الوضعي، وأن الخبر معنى يتولد عن الاعتقاد الإثباتي ويتألف بواسطة تركيب الإعراب، بحيث تكون «فعلتُ» وأفعلُ وأنت فاعل في النظام تركيبات إعراب دليلة على الاعتقاد الإثباتي المولد للأخبار. فكيف تنعتق تركيبات الإعراب هذه عن دلالتها الوضعية المترسّخة في البنية النحوية والمرسّمة في العقد الوضعي الصامت لتدلّ على الإيقاع وإنجاز العقود وما شابه العقود؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تبدأ من اعتبار القصد معنى يتخصّص بدلالات المقام الحالية فيغيّر معنى البنية النحوية دون أن يصادره مصادرة كلّيّة. فالقصد المخصوص إنما هو قصد على القصد الذي يدّل عليه الوضع اللغوي وتركيب الإعراب في النّظام النحوي الدّلالي.

ومعنى الإيجاد للمعنى باللفظ إنما هو إيقاع له بالقصد المخصوص الآني المقامي العارض وهو في ذلك مختلف عن الإخبار عن الخارج الموجود بالقصد الوضعي الذي تنبني عليه المعاني في النظام الدّلالي النحوي. لذلك كان «الفرق بين بعت الإنشائي وأبيع المقصود به الحال، أن قولك أبيع لا بدّ له من خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج (. . .) أما بعت الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجود له» (شرح الرّضيّ، IV، 11).

فإذا تأملنا حقيقة عمل القصد المخصوص في الإنشاء الإيقاعي تبين لنا أنه عمل ينزع عن الفعل أو الحدث الذي يوجده المتكلم مقولة الزمان المعين[1] الذي تقتضيه مطابقة الحدث للخارج، دون أن ينزع عنه مقولة

(1) نقصد الزّمان الذي يكون خارجاً عن زمان التلفظ بالقول وإنجازه.

الحدثيّة الفاعلية التي تتلبّس بالمتكلّم المعرب.

فإذا نزعت عن الفعل ما به يكون الفعل عاكساً لصور الكون وتصوّره استطعت أن تستخدمه آلة بها يقع إيقاعك للحدث، إذ يصبح لفظك بالفعل لفظاً مجراه مجرى عمل يعمله عامل.

ولا يهم عندئذ، إذا قصدت ذلك القصد المخصوص في المقام المخصوص أن تستعمل أمثلة الفعل الماضي نحو بعت واشتريت وقبلت، أو أمثلة الفعل المضارع نحو أبيع وأشتري وأقبل الزواج.

بذلك يتحول الإثبات المولّد من القصد الوضعي إلى إيقاع مولّد من القصد المقامي المخصوص يؤثر في الخارج ويوجد معنى لم يكن فيه، في ذات الوقت الذي يوجد فيه معنى داخل البنية الإعرابية. وهو معنى قولهم الإيقاع هو ما اقترن معناه بلفظه.

وقد بيّنا أن الآمدي فسّر دلالة صيغة الخبر على الإيقاع في قول القائل «طلقتك استناداً إلى نوع من الاستدلال على خلوّ الصيغة الفعلية من الدّلالة على زمان معيّن خارج عن اللّفظ» (الإحكام، II، 131)، كما أشرنا إلى ما دار بين بعض الأصوليّين المتأخرين من نقاش حول دلالة «بعت» على الإخبار والإيقاع على حد السواء بحيث لا يميّز الإخبار من الإيقاع إلا القصد والاستعمال، وخلافهم بشأن وجود «مؤنة زائدة» في مثل هذه الأفعال لدى قصد الإخبار أو وجودها لدى قصد الإيقاع (ن. أعلاه، ص 291). ولئن كان الخلاف بينهم متأتياً من اختلاف زاوية النّظر التي يصدرون عنها، فالظاهر أن المؤنة الزائدة موجودة في القصد إلى الإخبار إذ يقوم على قصد الحكاية عن ثبوت معناه وجود النسبة خارجاً إضافة إلى وجود الحكم بها، في حين أن الإنشاء الإيقاعي يقوم على مجرد وجود تلك النسبة خارجاً بوجود اللفظ.

والحاصل من ذلك كلّه أن أفعال الإيقاع أفعال إنجازية لأنها أفعال خالصة للدّلالة على معنى فعل المتكلم الآني والموسوم باللفظ المعيّن للعمل

الإنجازي الذي يوجد معناه في الخارج بنفس ذلك اللّفظ. وهي أفعال تصدر عن قصد آني مقامي مخصوص ويترك المتكلم بواسطتها أثراً في الخارج الذي ينعدم ثبوت معناه ووجود نسبته الخارجية قبل إنجاز فعل المتكلم اللفظي إذ ينخزل ذلك الوجود وتلك النسبة إلى المحل العاملي الإنشائي المتمثّل في فعل المتكلم بانخزال الزمان الخارجي إلى الزمان الآني الذي يدل عليه المقام ويجسده فعل المتكلم الخالص في المقام المعيّن.

ويمكن أن نمثّل لذلك في البنية النحوية بما يلي:

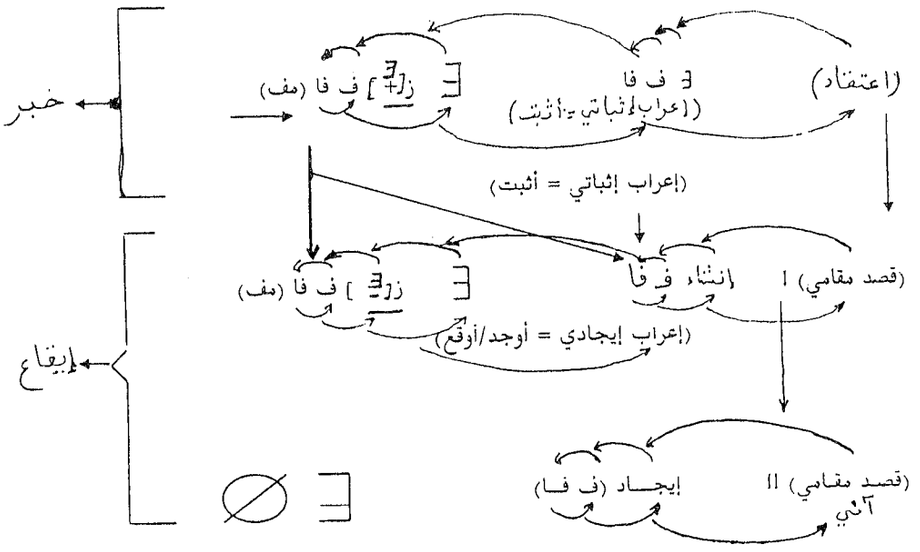

والظاهر أن الشّرع والأعراف الاجتماعيّة والمؤسّساتية قد استغلّت هذه الظّاهرة العجيبة في اللغة منذ الجاهليّة حيث كان الظهار طلاقاً، فاستندت إليها لإيقاع أحكام الزواج والطلاق والبيوعات. فليست الأعراف الاجتماعية أو الشرع هي التي جعلت صيغ الإخبار إيقاعات كما يذهب إلى ذلك صاحب المستصفى (ن أعلاه ص 351) وإنما هي مكرّسة لظاهرة إعرابية تمثل خصيصة من خصائص البنية النحوية في حركتها الزئبقية المنفتحة على المعنى الإعرابي من جهة والمعنى الخارجي المتّجه نحو إنجاز الأقاويل في المقامات المعينة من جهة أخرى.

إنّ تكريس الشّرع والأعراف للأعمال اللّغوية الإيقاعية كاد يحصر الإيقاعات في العقود في حين أنّها تتّسع إلى ما يمكن تسميته أشباه العقود مما اعتبره التداوليون بابا خاصا سموه الوعديات (Les Promissifs).

ذلك أن «أعدك» لا تختلف في شيء عن «أبيعك» أو «بعتك» وهي عقد أخلاقي[1] ينجز باللفظ مثلما ينجز البيع والشراء، وينطبق عليه ما ينطبق على أعمال الإيقاع والايجاد مما حللناه آنفاً، ويمتنع عن الايقاع كما تمتنع سائر ألفاظ الايقاع كلّما ظهر أثر لزمان وجودي خارج عن الزمان الآني المقامي الذي يحدثه اللّفظ.

ويلحق بالإيقاعات من هذا القبيل الذي سميناه أشباه عقود كل ما يتصل بقرارات التسمية والعزل والإدانة وإسقاط الإدانة والعتق وسائر الأحكام التي تصدر عمّن يكون قادراً، في نفسه وفي المقام الذي هو فيه، على إيقاعها.

كما يلحق بالايقاعات الشبيهة بالعقود أعمال التهنئة والتعزية وهي عقود أخلاقية تدخل في باب المعاملات[2] ومنها أعمال الحمد والشّكر والتّحايا

(1) عقد الوعد يمكن أن يكون عقداً قانونياً رسمياً. يظهر ذلك في التشريعات الحديثة التي تعتبر عقد الوعد بالبيع عقداً رسمياً لا يختلف قانوناً عن عقد البيع ذاته.

(2) مما يدلّك على أنها عقود استلزامها من المخاطب المتقبل لها معاملة المتكلم بالمِثْلِ وذلك بردّ تهنئته أو تعزيته في الأحوال التي تقتضي ذلك، وكأنها أعمال شبيهة بالدّين الذي يقتضي التسديد.

والترحيب، وهذه الأعمال الأخيرة يخالطها عامل الأنفعال فتقترب من مجال عمله المتمثل في الافصاحات دون أن تدخل في حيّزه، كما يخالطها من بعيد عامل الإرادة المولّد للطلب لذلك اعتبر صاحب الكتاب أنها في أحوال ورودها في أشكال إعرابية تركيبية ابتدائية تكون مرفوعة وفيها معنى المنصوب الدليل على إرادة التزجية.

ولئن تبنّت النظريّة التراثية إيقاع العقود وأشباه العقود وأقحمته في صلب النظرية الإنشائية المشدودة إلى نظام النحو في حركة تأليفه للمعنى الإعرابي في تقاطعها مع حركة الانجاز القولي الآني المقامي، فقد أعرض نحاتنا عموماً من جانب آخر عنِ اعتبار أستفهم، وآمر، وأغري، وأدعو، وأنادي، وأتمنى، وأرجو، وأطلب، وألتمس، وأعرض، وأهدّد إنشاءات إيقاعية رغم نقاشاتهم الطويلة في رحاب الدرسين النحوي والأصولي بصفة خاصة. والظّاهر أنهم استندوا في إعراضهم ذاك إلى مبادىء أساسيّة يقوم عليها نظامهم النّحوي منها:

ـ إن لهذه الأعمال اللغوية آلاتها وأدواتها الخاصّة بها، وهي أدوات موضوعة في النظام النحوي لإنشاء معنى فعل المتكلم نفسه، وهي مرتبطة في ذلك بأحكام كليّة تربط أواصر ذلك النظام وتشد بناءه المترامي في إحكام وانتظام. لذلك اعتبروا أن أستفهم عبارة عن الاستفهام في حين أن الهمزة هي نفس الاستفهام «فإذا قلت: «أستفهم»، كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيد؟»، كان نفس الطلب. فلما افترق معناها افترق حكمها فأفهمه، ففيه لطف». (شرح المفصّل، VIII، 7).

ـ إنّ هذه الأفعال، نتيجة لما سبق ذكره، لا يزيد استخدامها على سبيل الإيقاع الإنجازي إحكاما للنظام بقدر ما يربك انتظامه ويفتح أبوابه لإمكان الاضطراب، لأنّ في استخدام الأفعال عوضاً عن الحروف الموضوعة للإنشاء إثقالاً للنظام من ناحية وإدخالاً لإمكان اللبس ذلك أن «إظهار الفعل يوهم

الإخبار» (همع الهوامعُ III، 23) والحروف رافعة للّبس.

على أنّ من النحاة والأصوليين من ذهب إلى صحة استعمال مثل هذه الأفعال للإنشاء لكون الصيغ الطلبية لا تعيّن العمل المنجز تعيينا صريحاً، فالأمر والنّهي والاستفهام أعمال متردّدة بين محامل كثيرة كالتهديد والإنكار والتقرير، والأفعال المنجزة لهذه المحامل صريحة في إيقاع تلك المحامل المختلفة، وليس ذلك، في نظرنا بشيء، لأن تلك المحامل تتعيّن بما يكون من الذكر أو ما يرى من الحال، في مستوى من مستويات البنية النحوية لدى إنجازها في المقام المعين.

والحاصل أن نحاتنا لم يعتبروا مثل هذه الأفعال إنجازية من منطلق تشبّثهم بمبادىء نظامهم النّحوي وأسسه وأحكامه، وإن كان الظاهر صحة استعمالها للإنشاء (الآمدي، الإحكام، II، 131).

3 ـ انفصال الأعمال اللّغوية المولّدة من الانفعال درجة ثانية عن الخبر واستقلالها إنشاء مباشرا:

انتهينا إلى رصد الإنشاء الإيقاعي في استقلاله وانفصاله عن الخبر درجة، وبيّنا أنه معنى معمول لقصد المتكلم قصداً آنيّا مقاميّا، وأنه رغم تبلوره بالمقامات المعيّنة، إنما تمتدّ جذوره إلى دلالة بنيته التي ينقلب فيها الإثبات إيجاداً بسبب الآنية المقصودة التي تقطع الفعل عن الدخول في زمان غير زمان الفعل الخالص للمتكلم، فتذهب بذلك بمؤنة زائدة تجعل من الكلام حكاية عن ثبوت معناه ووجوده في الخارج.

إنّ هذا الموضع الدقيق للأعمال اللغوية الايقاعية المولّدة من القصد الآني المنحطّ درجة عن الاعتقاد الإثباتي، جعلها، رغم ترسخها إنشاء، أعمالاً مشدودة إلى دلالة بنيتها الأولى، لا تنفصل عنها إلا عرضا في مقامات معيّنة، ولا تخلص أعمالا لغوية إنشائية مباشرة تدل بتركيب إعرابها على إنشائيتها.

وقد رتّبنا الأعمال اللغوية الصادرة عن الانفعالات، في مسترسل المعاني، بين أعمال العقود وأشباه العقود من جهة وأعمال الإنشاء الطلبي من جهة ثانية، وحاولنا تعليل ذلك أساساً بضعف المعنى العامل فيها درجة ثانية وانحطاطه عن الاعتقاد الإثباتي المولّد للأخبار من جهة، وانحطاطه درجة عن معنى الإرادة في أضعف درجاتها من جهة ثانية.

وسنسعى ههنا إلى تحليل البنية النحوية الدّلالية للإنشاء المولّد من الانفعال ورصد حركتها الإعرابية المؤلفة لمعنى الإنشاء من حيث النظام من جهة، والمخصصة له باللّفظ في المتجه القولي المتصل بالنظم من جهة ثانية. كما سنسعى إلى نوع من الترتيب لمباحث الإنشاء الصادر عن الانفعالات داخل حيّزها الإنشائي ذاته الواقع بين الأعمال الإيقاعية والأعمال الطلبية الصادرة عن الإرادات.

انطلقنا في هذا الفصل من مبدإ أساسي يتمثل في أن البنية الإعرابية المجردة في المستوى الأعلى بنية صادرة عن اعتقاد مطلق، وأن هذا الاعتقاد هو العامل في تأليف المعنى الإعرابي المجرّد، وأنه يتخصّص في المتجه اللفظي إما اعتقاداً إثباتياً يتولّد عنه الخبر الابتدائي أو المؤكد، وإما قصداً آنياً مقامياً تتولّد عنه إيقاعات العقود وأشباه العقود، وإمّا، في مرتبة أحطّ، انفعالاً تصدر عنه أعمال التعجّب وما يكون بمنزلته من مدح وذمّ وتكثير «بكم» وتقليل «برب» واستبعاد «بهيهات»، باعتبارها جميعاً أعمالاً لا تخلو من معنى التعجّب[1].

(1) يختلط جميع هذه المعاني في النظرية التراثية بمعنى التعجب، يقول ابن يعيش: «أنت حين تمدح تمدح وأنت متعجّب» (شرح المفصل، VII، 127) كما لاحظ أن «التعجب باب مبالغة مدح أو ذم» (السابق، 144). وقسّم الرضي معاني أسماء الأفعال إلى طلبيّة وخبريّة وبيّن أنّ «كلّ ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجّب» (شرح الرّضي، III، 107).

إنّ ما تتميّز به البنية الإعرابية الصادرة عن عامل الانفعال المولّدة لأعمال التعجب وما يكون بمنزلته هو أنها بنية يلتحم فيها معنى فعل المتكلّم بالمحل الإحالي الوجودي التحاماً محيّراً، حيّر الكثير من النحاة القدامى من أمثال ابن السرّاج والجرجاني، فقد اختلط التعجب لديهم بالخبر رغم ما لاحظوه من اختلافه عن سائر الأخبار بلزوم فعله لفظاً واحداً غير متصرّف[1]، فصنّفوه ضمن ضروب الخبر. وصنّفه آخرون خبراً دخله معنى التعّجب وهو مذهب نجد آثاره عند **سيبويه**، وتبنّاه **المبرّد وابن يعيش و الزّركشي**. ونجد مذهباً ثالثاً يعتبر فعل التعجّب محض إنشاء التعجب (شرح الرّضي، IV، 235)، وقد اعتمده كلّ من ابن الحاجب والرضي وتبناه الصّبان في حاشيته ودافع عنه مبيّنا أن تركيب التعجب، وإن كان إثباتاً في الظاهر، لم يقصد به الإخبار، يقول لدى تحليله دخول معنى التعجب جملة «ما أفعله»: «ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب» (حاشية الصّبان، III، 14). وإنما يعني الصبّان بالتركيب تركيب الإعراب الذي بدا للبعض إثباتاً موجباً في حين أنه إنشاء لمعنى يختلف عن معنى الإثبات الموجب المولّد للأخبار.

إذا كان المقصود بتركيب الإعراب في الجمل الإفصاحية التعجّبيّة إنشاء التعجّب فإن ذلك يعود إلى تخصص العامل الإعرابي معنى مختلفا عن معنى الاعتقاد الإثباتي، عبّر عنه النحاة بالانفعال والدهش والحيرة. وهي معان مولدة لأعمال إفصاحية مخصوصة تتمثّل في إنشاء التعجب وما يكون بمنزلته إنشاء نحوياً ينبني على نوع من الالتحام والاسترسال بين محل معنى فعل

(1) لاحظنا أن **ابن السراج** يذهب مثلاً إلى أن التعجّب «خبر، ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب» وأنه «إنما يكون مما وقع وثبت، ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون» (الأصول، I، 114) وأنه من جهة أخرى قد لزم لفظاً واحداً ولم يصرّف ليدل على التعجب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار (السابق).

المتكلّم الإنشائي ومحل المعمول الإحالي المرجعي. بيان ذلك أن ما يبتدأ به الكلام في جمل التعجّب والمدح والذّم إنما هو في الآن نفسه عنصر مكوّن للعمل الإفصاحيّ الإيقاعي الذي يحدثه المتكلم آنياً، وعنصر مكوّن للأحالة الخارجية التي يتعلّق بها الإنشاء. فإذا نظرت إليه من الزاوية الثانية، أي باعتباره عنصراً مكوّناً للبنية الإحالية، بان لك المعنى المؤلف خبراً، وإذا نظرت إليه من الزاوية الأولى أي باعتباره مكمناً لمعنى فعل المتكلّم الصادر عن الدهش والحيرة بان لك إنشاء ينخزل إليه ما يبني عليه من كلام. يتبين هذا في جمل التعجب والمدح والذم والتكثير والتقليل وفي أسماء الأفعال الدليلة على غير الطلب.

وهي في رأينا تمثل مجموعة واحدة أو متغيّرات عاملة ومعمولة في الآن نفسه لعامل واحد هو الانفعال المختلط بالدهش والحيرة. وهي مجموعة شبيهة بالأمر في التحام معنى فعل المتكلّم بالمعنى الإحالي المرجعي كما سنبيّن لاحقاً.

إذا انطلقنا في تحليل ذلك وتوضيحه من البنية الإعرابية الخاصّة بأعمال التعجب الإفصاحية كان لنا الشكل التالي:

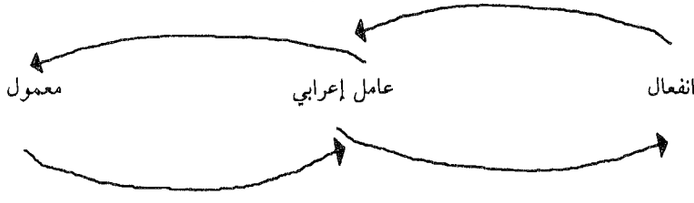

حيث يكون الانفعال عاملاً في الإحالة (المعمول) عن طريق الإعراب العاملي، ويكون المعمول مخصّصاً إعرابياً للعامل الأول المتمثّل في الانفعال مروراً بتخصيص العامل الإعرابي.

هذه البنية مولّدة من البنية الإعرابيّة المجرّدة التي مثلنا لها بـ:

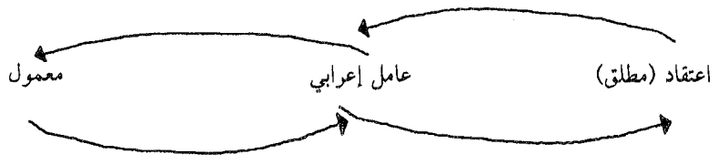

إذا كان ذلك فبم يتخصّص الاعتقاد المطلق انفعالاً يصدر عنه محض إنشاء التعجّب في مجموعة ما أفعله؟

إذا انطلقنا من مبدإ أن المعمول يخصّص العامل الذي لا يعدو أن يكون معنى محصّلاً في المعمول وأوّلنا بنية المعمول في «ما أفعله» بمتبدإ (شيء ما) ومبني عليه، فإن ظاهر البنية يدّل على أنّها تعيّن عاملاً إعرابياً صادراً عن اعتقاد إثباتي، وهو ما يدل على أنّها بنية إخبار لا إنشاء.

وهذا ما فهمه ابن السراج حين لاحظ أن التعجّب خبر، وأنّه إنما يكون مما وقع وثبت (الأصول، I، 114) وهو أيضاً ما يفسر مذهب الجرجاني في أن التعجّب معناه معنى الخبر، وأنّ الغرض في التعجّب الإخبار عن جهل الشيء (المقتصد، I، 376).

على أنّنا إذا عمدنا إلى تحليل هذه البنية الإثباتية الخبريّة تبيّنا أنّها تركيب إعراب مخصوص لا يشتمل على مقومات ما يكون به تركيب الإعراب ابتداء أي خبرا، ولا يرضخ لأحكام الابتداء لا في محل المبتدإ ولا في محل المبني عليه الذي يؤلف مع الأوّل معنى الإخبار. وقد لاحظ جميع النحاة ذلك، فبيّن **سيبويه** أنّ «ما» مبهمة تقع على كل شيء (الكتاب، IV، 228) وأن معنى التعجّب دخل التركيب من عدم التصرّف في ألفاظه ومن لزومها طريقة واحدة. ودقّق ذلك المبّرد مقارباً بين ما يوجده هذا العنصر المتمثّل في «ما» من إبهام في تركيب الاستفهام وفي تركيب الجزاء[1] وما يكون له، بإبهامه ولزوم عدم

(1) يقول: «لأنك (في الاستفهام) تستفهم عمّا تنكر، ولأنك في الجزاء أبهمت ولم تقصد إلى شيء بعينه. فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك =

التصرّف، من دور في ايجاد معنى التعجب وإنشائه[1].

فإذا كان تركيب الإعراب في بنية «ما أفعله» مفتقراً للخصائص الأساسيّة التي بها يؤدي معنى الإخبار زال عنه ذلك المعنى على الأقل جزئياً في مستوى علاقة المبتدإ «ما» بالمبنيّ عليه «أفعله» وبقي إمكان حصول معنى الإخبار في المبني عليه ذاته الذي أوّلوه بمركب إسنادي فعلي «أفعل Ø الشيء».

والحاصل من ذلك أنّ «ما» يتزحزح عن موضعه في البنية الإحالية الخارجية لضعف دلالتها عن أداء دور المبتدإ الذي يكون عمدة للمبني عليه ويتزحلق إلى محلّ العامل الإنشائي، ليكون معنى لفعل المتكلم، ويكتسب، من الإبهام المطلق، معنى التعجب، بحيث يصبح «ما» عنصراً صوتيّاً ينجز بنفسه معنى التعجب دون أن يفقد تعلقه الإعرابي بالمحلّ الذي يليه ويبنى عليه شكليّاً ليخصّصه ببيان مضمون التعجب. وهو ما يقرب موضعه من موضع «يا» في النداء وفي التعجب الذي يؤدى بحرف النداء في مثل «ياله من عالم» و«ياللماء» و «ياللعجب».

وينتج عن ذلك عدم التصرف في الفعل المتصدر للمبني عليه لتثقّله بمعنى الأفضليّة الذي يقربّه من صيغة اسم التّفضيل الاشتقاقية. كما ينتج عنه عدم التصرّف في التركيب الدّليل على التعجب بحيث يصبح تركيبا قياسيّا

= هو التعجّب، لأنك إذا قلت: «ما أحسن زيداً»، فقد أبهمت ذاك فيه ولم تخصص». (المقتضب، IV، 173).

(1) (ن. ما عقده المبرد من نقاش طويل وتحليل لأسباب دخول معنى التعجب في اللفظ وعدم دخوله في نظيره، ومنه: «فإن قال قائل: فإذا قلت «ما أحسن زيداً» فكان بمنزلة: «شيء أحسن زيداً»، فكيف دخله معنى التعجّب، وليس ذلك في قولك: «شيء أحسن زيداً، قيل له: قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره. فمن ذلك قولهم: «علم الله لأفعلنّ»، لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم، ومن ذلك قولهم: «غفر الله لزيد»، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء...» (المقتضب، IV، 17).

جامداً يدلّ على معنى التعجب دلالة مباشرة مختصة رغم أساسه الإعرابي المبني على مشابهة الإثبات الخبري، وتحصل دلالة التعجّب من الامتزاج المولّد من التقاء فعل المتكلّم المجسد في «ما» والتحامه بالإحالة المرجعية، بحيث يصبح معنى التعجّب محصّلاً من البنية باعتبارها «كالخيط الممدود»[1] أو كالصوت الواحد الصادر عن انفعال، وباعتبار «كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وإن كان جملة» (المقتضب، IV، 173).

إن **خلاصة** معنى التعجب متأت في نهاية الأمر من:

ـ دلالة «ما» على الإبهام المطلق الذي ينخزل إليه معنى الإمكان.

ـ انقطاع البنية الإعرابية عن معنى الإثبات لافتقار المبتدإ، عمدة الكلام فيها، إلى خصائص الابتداء.

ـ استرسال العنصر الاشتقاقي المفرغ «ما» بين موضع فعل المتكلم الإنشائي ومحل البنية الإحالية المرجعية وهو ما تولّد عنه ما سمّاه القدامى «إنشاء جزؤه الخبر».

ـ تزحلق العنصر الاشتقاقي من محلّ الإحالة الخارجيّة إلى المحلّ الدليل على فعل المتكلم ومشابهته للحرف بحيث يجسّد استرسالا آخر بين الحرفية والاسمية. ويصبح كما قال الرضي من هذا النوع من الأسماء التي تدل على معنى في نفسها ومعنى في غيرها[2].

ـ استرسال صيغة أفعل بين الفعلية والاسمية المتضمنة لمقولة الفعل

(1) العبارة للجرجاني في سياق حديثه عن استرسال وجه الشبه العقلي وانتزاعه من أمور متعددة (ن. الأسرار، ص 91).

(2) يقول الرّضيّ: «من الأسماء ما يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره نحو أسماء الاستفهام وأسماء الشرط» (شرح الرضي، I، 41) بحيث تصبح هذه الأسماء كناية عن الأسماء أو كناية عن المعاني.

إضافة إلى الأفضلية.

ـ استرسال المعنى الأوّل العامل في البنية بين الانفعال والدّهش والحيرة وهي مجموع لمعان يصدر عنها التعجّب.

إنّ جلّ هذه المفاهيم تجد ما يبررها في النظرية التراثيّة، وتجد ما يدعمها ويؤكدها في منوال «الشريف» في أطروحته، وقد فصّل القول في دلالة «ما» واعتبرها عنصراً اشتقاقيّاً فارغاً إحالياً سماه العنصر الماهي، يقول: «هذا العنصر الاشتقاقي المفرغ من الدّلالة نسميه العنصر الماهي إشارة إلى كونه لا يأخذ من المحلّ إلا المتوفّر فيه دلاليّاً، أي يأخذ دلالته الماهية مجرّدة من كلّ تعيين معجمي أو اشتقاقي سابق» (الشريف، 93، 763)[1] وقد تتبّع تحرّكها في جميع ما تحتلّه من محلاّت ومنها محل معنى التّعجب (الشريف، 93، 776 ـ 787).

ولئن تخصص الاعتقاد المطلق في البنية الإعرابية المجردة انفعالاً في التعجب فإن الانفعال ذاته يتخصص استكثاراً «بكم» و استقلالاً برب»، ومدحا وذمّا، كما يتخصص انفعالاً تختلف دلالته باختلاف أسماء الأفعال الدليلة عليه على سبيل التواضع مما لا يفيد الطلب شأن «هيهات» و «اواه» و«آه» و «واها» و «وي»... ويتخصص هذا النوع الأخير من الانفعالات محض إنشاء منقطع عن كل إحالة مرجعية بحيث لا يحصل الخارج إلا في ذهن السامع على سبيل الاقتضاء.

وقد ربط جل النحاة بين التعجب وسائر هذه المعاني ربطاً يدل على ما تنبني عليه من استرسال نحوي دلالي، فبينوا أن التعجب باب مبالغة مدح أو ذم (شرح المفصل، VII، 144). وأنك «حين تمدح، تمدح وأنت متعجب» (السابق، 127) كما بينوا أن المدح والذم إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء

(1) ممّا أكده منوال الشريف تحرك «ما» بين الحرفية والأسمية (ن. 1993 ص 769) وقيام «أفعل» على قسم يجمع مباشرة بين الاسمية والفعلية (ص 779).

التعجبي، والإنشاء الذي في كم «الخبرية» وفي رب. (شرح الرضي، IV، 238).

ذلك أن المدح والذم يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف يقول الرضي: «وإنما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب» (السابق، 239) وهما ينبنيان، شأنهما في ذلك شأن التعجب، على معنى الإبهام، ولئن ضعف الإبهام درجة بلفظ المدح أو الذم إلا أنه يترسخ في مقابل ذلك درجة بواسطة تركيب الإعراب الذي يولد فيما يؤلفه من علاقات معنى الإبهام.

وإنما يتولد الإبهام من جهة إبهام الضمير الواقع بعد «نعم» و «بئس» باعتبارهما فعلين غير متصرفين في مثل قولك «نعم رجلا عبد الله». إن هذا «الضمير المفرد المذكر، أشد إبهاما من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى شيء» (شرح الرضي، IV، 247 ـ 248).

ويتولد الإبهام في مثل قولك «نعم الرجل عبد الله» من وجوه اختلف فيها النحاة، وأبرزها ما ذكره الرضي من أن صورة المعرفة في الرجل هي صورة لنكرة، يقول: «أوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر، لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمه، لا فائدة فيه، فبنوا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجه يصح في الظاهر، والجملة الفعلية (نعم الرجل) كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث» (شرح الرضيّ، IV، 244).

وقد ورد المخصوص بالمدح «عبدالله»، وهو مبتدأ مؤخر، بعد الفاعل «الرجل» ليحصل التفسير بعد الإبهام.

والحاصل من ذلك كله أن «نعم» و «بئس»:

ـ هما فعلان للمتكلّم أنشأ بهما عمل المدح والذّم وتخصّصا علمين على ذينك المعنيين، ففقدا لذلك خصائصهما الفعلية الأولى ومنها أساساً الدّلالة على الزمان المعيّن الخارج عن زمان القول.

ـ إنّهما لا يخلوان، بما دخلا فيه من تركيب، من معنى الإبهام المتّصل بالتعجّب الذي يتخصّص معجمياً مدحاً أو ذمّاً.

ـ إنما يقعان في موضع لا يخلو من لطف ودقّة، إذ ينخرطان شكلياً في البنية الإعرابية الإحالية وينخزل كل منهما في الحقيقة إلى محلّ المتكلم العامل ليتعيّن «عمدة في إفادة الإنشاء» (حاشية الصبان، III, 21)، فيحققان بذلك مسترسلا بين محلّ المتكلّم العامل ومحلّ الإحالة المرجعية الخارجية، وهو ما عبّر عنه القدامى بالإنشاء الذي يكون جزؤه الخبر.

وعلى هذه السبيل يكون كل من «كم» و «رب» عمدة في إفادة إنشاء الاستكثار والاستقلال ويتعيّنان معنى لفعل المتكلّم مسترسلاً بين الاسمية والحرفية، فيجب لهما الصدر لما تضمناه من المعنى الإنشائي الذي يحدثه المتكلّم، يقول الرضي: «كم» الخبرية لها الصدر لما تضمّنته من المعنى الإنشائي في التكثير كما أن «رب» لمّا تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام» (شرح الرضي، III، 157).

كيف تنتظم هذه الأعمال الإنشائيّة الصادرة عن الانفعال والحيرة والدهش فيما بينها في الخيط المسترسل الرابط بين الأعمال الإيقاعية الملتصقة بالأخبار من جهة والأعمال الطلبية الصادرة عن الإرادة من جهة أخرى.

إذا ما اعتمدنا في ترتيبها الانطلاق من أقربها إلى معنى الإيقاعات التي يجتذبها الخبر متدرجين إلى أقربها إلى حيّز الانشاءات الطّلبية كان لزوما علينا التدرج من الأخص الأقرب إلى إيقاع الفعل المعيّن لجهة التعجّب. فتكون أعمال المدح والذم هي الأقرب إلى الإيقاعات الصّادرة عن القصد الآني المقامي ويليها في الترتيب أعمال إنشاء التكثير والتقليل. ويترتّب التعجّب بعدها عملاً لغوياً أعمّ وأرسخ في تنبير الإنشاء لانبنائه على الابهام المطلق المنخزل إليه معنى الإمكان «والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس (نفس المخاطب) متشوّقة إليه لاحتماله أموراً» (شرح المفصل، VII، 147).

ويترتب بعد إنشاء التعجب ما لم يكن أمراً من أسماء الأفعال التي ينخزل لفظها انخزالاً كاملاً إلى محلّ فعل المتكلم من مثل «أواه» بحيث يصبح محلّ الإحالة الخارجية فارغاً[1] يحصل في ذهن السامع بطريق الاقتضاء كما يحصل بطريق الاستلزام معنى يخالطه طلب ضعيف للمساعدة أو النجدة.

4 ـ الأعمال الإنشائية الصادرة عن الإرادة. نظام تولدها في البنية الإعرابية، وانتظامها في المتّجه اللّفظي:

لاحظنا لدى رصدنا للإنشاء المترسّخ عملا لغوياً مباشراً صادراً عن الانفعالات ما تتّسم به حركته الزئبقية من انتشار في البنية الإعرابيّة الإحالية وانخزال إلى محلّ العامل المنشىء، هذه الحركة في مدها وجزرها تكشف في الحقيقة عن مبدإ أساسي وضعه الشريف يتمثّل في «أنّ العمل الإعرابي (. . .) ليس أبنية جامدة، بل أبنية متحركة قابلة للانفصال والتداخل (. . .) وأنّ هذا التصوّر لازم لفهم الدّلالة النّحويّة ولفهم العلاقة بين البنية ودلالتها» (الشريف، 93، 481). على أنّنا لاحظنا أيضاً أنّ تلك الحركة إنّما هي حركة وثيقة الصّلة بحركة تخصّص العامل الإعرابي المجرّد في اتّجاهه نحو الأقاويل المنجزة. وبيّنا أن هذا العامل يتخصّص بتركيب الإعراب أوّلاً وبتركيب الإعراب في التقائه بمختلف المستويات التصريفية والاشتقاقية والمعجمية في مستوى ثان. وأشرنا إلى أن العامل بتخصّصه في حركة مرتدّة إلى الشحنة الأولى يخصّص بدوره المعنى الذي يسيره ويحكمه. وقد توصّلنا إلى ضبط الأعمال الخبريّة

(1) وقد استنتج «لارشي» (P. Larcher) من هذه الظاهرة أن تمثيل الإنشاء في أسماء الأفعال عموماً تمثيل دلالي محض، يقابل التمثيل النحوي الدلالي الذي يكون في النداء أو في المصادر المنتصبة على التوكيد من مثل «حقاً» وكأنه بذلك يخرج دلالة أسماء الأفعال الإنشائي عن البنية النحوية المجردة. (ن. 113، 1998، P. Larcher).

الصادرة عن الاعتقاد الإثباتي والأعمال الإيقاعية الإنشائية الصادرة عن القصد إلى الإيقاع وهو قصد آني مقامي مخصوص يستمد قوته الإنشائية من البنية، كما ضبطنا الأعمال الإنشائية الصادرة عن الانفعالات وبيّنا حركة الإنشاء في امتزاجها بالخبر أو انخزالها إلى محلّ العامل محض شحنة إنشائية منقطعة عن كل إحالة. وذهبنا إلى أن هذه الإنشاءات الصادرة عن الانفعال وعن القصد إلى الإيقاع هي إنشاءات منتظمة في مسترسل من المعاني الواقعة بين الأخبار والإنشاءات الطلبية. وسنعمد ههنا إلى تحليل البنية النحوية الدلاليّة للإنشاء الطلبي ورصد حركتها في المتجه العاملي الإعرابي المؤلّف لمعنى الطلب من جهة، وتتبع تحركاتها الملتقطة لمختلف المعاني والأعمال الطلبية في المتّجه اللفظي من جهة ثانية. كما سنعمد، استناداً إلى حركتي البنية في المتجه الإعرابي واللفظي، إلى بيان ما تقوم عليه الأعمال الإنشائية الطلبيّة من تشارط واسترسال.

احتلّت الأعمال الطلبية مكانة مهمّة ومتميّزة في النظرية اللغوية التراثية. فقد اعتنى بدراستها النّحاة والبلاغيون والأصوليّون على حدّ السواء، إذ كانوا يقسّمون الكلام عموما إلى خبر وطلب. وجدنا آثار هذا التقسيم لدى سيبويه والنحاة من بعده ووجدناها لدى البلاغيين، كما وجدناها لدى الأصوليين والفلاسفة. وربّما فاقت عناية الأصوليين بالأوامر والنواهي عنايتهم بالأخبار، يتجلى ذلك من تخصيصهم أبواباً كاملة للكلام في الأوامر والنّواهي (ن. البصري، المعتمد، I، ص ص 43 ـ 200) كما يتجلى أيضاً من تقسيم للخطاب إلى طلب وخبر، وتقديمهم الطّلب على الخبر يقول البصري: «الخطاب المفيد إما أن يكون أمراً أو ما في معناه أو خبراً أو ما في معناه». (المعتمد، 1، 21).

وقد وضّحنا كيف تبلور مفوم الطلب ملامساً عمل الأمر حينا وعمل الدعاء حينا آخر، وجامعا لأعمال الأمر والاستفهام والنداء وما يكون بمنزلتها أحياناً أخرى.

والذي يعنينا ههنا بصفة خاصة أن نبيّن أن من المفاهيم التي تبلورت مع تبلور الطلب، بصفته إنشاء وقسماً مستقلاً من أقسام الكلام، مفهوم صدوره عن الإرادة من الآمر، وذلك على عكس الخبر الذي اعتبروه صادراً عن اعتقاد إثباتي.

هذا المفهوم نجد آثاره عند **صاحب الكتاب** إذ بين أنك إذا أمرت أحداً «فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر» (الكتاب، 1، 283). وهو مفهوم نجده صريحاً عند الرازي إذ اعتبر الكلام لا يخرج عن كونه صادراً إما عن الاعتقاد أو الإرادة، يقول: «والتحقيق في هذا الباب أن الكلام عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحيّ القادر لأجل أن يعرّف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات، وعند هذا يظهر أن المراد من كون الإنسان متكلما بهذه الحروف مجرد كونه فاعلا لها لهذا الغرض المخصوص» (مفاتيح الغيب، 1، 26). ويذهب **البصري** إلى أنّ الطلب يقتضي الإرادة يقول: «والقول من بعد في أنّ الطلب لا يكون إلا مع الإرادة (...) وطريقة العقل، لأنّه كلام في المعقول من معنى الطلب» (المعتمد، 54). وهو يعني بذلك أن الإرادة داخلة في الاستدعاء والطلب وأنّها من مقتضياته.

وقد انتبه البصري إلى أن قسمة الكلام إلى أخبار صادرة عن الاعتقاد الإثباتي وأعمال طلبية صادرة عن الإرادة هي في الحقيقة قسمة غير متقابلة وذلك لدخول بعضها في بعض[1]. (السابق، 21).

(1) لم يدقق البصري ما أراده «بدخول بعضها في بعض» واقتصر على بعض الإشارات العامة، يقول في سياق تشبيهه الكلام بما يكون في المعاملات من أخذ وعطاء: «المخاطب لغيره إما أن يفيد حال نفسه فيدخل فيه الأمر والنهي (...) وإما أن ينبىء عن حال غيره، فيكون الخبر. وإذا علم أن كل واحد منهما قد يدخل في الآخر، لأن الإنسان قد ينبىء عن حال نفسه بالخبر وينبىء عن حال غيره بالأمر والنهي (...) وإذا كان ذلك لم يكن ما ذكره (يعني قاضي القضاة) قسمة متقابلة لأن الأقسام المتقابلة يجب أن يكون بعضها غير بعض، وذلك يمنع من دخول بعضها في بعض. (المعتمد I، 21).

وقد لاحظنا في الإيقاعات مظهراً من مظاهر هذا التداخل بين تركيب الإعراب من جهة والعمل المنجز المقصود بالقول من جهة أخرى.

على أن **البصري** نفسه يبين أن الأصل يقوم على الفصل بين الطلب والخبر في النظام النحوي، يقول: «إذا رجعنا إلى أنفسنا عقلنا فرق ما بين طلب الشيء والإعلام عنه والإخبار، وأنه قد يكون لنا غرض في طلب الشيء من الغير، ويكون لنا غرض في أن نعلم الغير فلم يمتنع أن يضع أهل اللغة لفظين بحسب هذين الغرضين، ويكون كل واحدة من اللفظتين وصلة إلى ذلك الغرض ولا يكون إخباراً عنه. ألا ترى أن الخبر، وهو قولنا: «زيد في الدّار» ليس هو إخباراً عن إرادتنا الإخبار عن كونه في الدار، بل هو وصلة إلى بلوغ غرضنا من إعلام غيرنا كون زيد في الدار؟ فكذلك قولنا: «افعل» هو وصلة إلى غرضنا من طلب الفعل من غيرنا وليس هو إخبار عن غرضنا» (المعتمد، 59). وهذا الفصل بين الطلب والخبر وضع له الواضع تركيبي إعراب مختلفين دليلين على اختلاف المعنيين اللذين لا يعدوان أن يكونا الغرضين من استخدام آلة الإعراب.

إذا كان كذلك وكانت الإرادة المعنى النفسي أو الشّحنة و «القوة التي هي مبدأ نزوع النفس إلى الفعل» لإيقاعه، (ن. التهانوي، 552). كان تركيب الإعراب الصادر عن تلك الشّحنة تركيباً مخصوصاً دليلاً عليها، وكان في متجهه اللفظي متغيراً بتغير درجات تلك الشحنة قوّة وضعفاً بحيث تكون الأعمال الطلبية الصادرة عن إرادة ضعيفة، كما سنرى ذلك، قريبة من الأعمال الخبرية، وربما اختلطت لدى بعضهم بالخبر في بعض الأحيان، وتكون الأعمال الطلبية الصادرة عن إرادة قويّة، في مقابل ذلك، متقابلة أو كالمتقابلة مع الأخبار.

ويمكن أن نمثل لعموم أعمال الطلب في علاقتها بالإرادة والعامل الإعرابي بالمنوال التالي:

حيث يمثّل العامل الإعرابي في حركة البنية العاملية محلاً لمعنى فعل المتكلّم تسيطر عليه الإرادة وتغيره بحسب درجة قوّتها وضعفها. ويسيطر

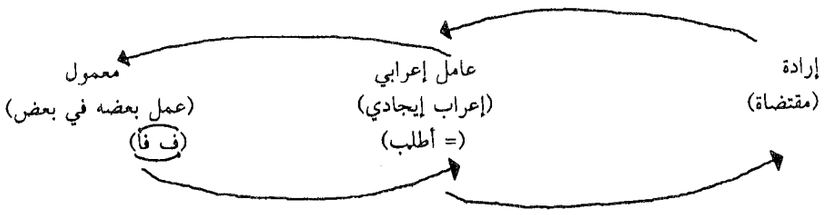

العامل بدوره على المعمول فيغيّره بأن يفرز فيه معناه فيه ويصادر ما كان له من قوّة حصلت فيه من تأليف مكوّناته التي عمل بعضها في بعض.

وفي حركة البنية الإعرابية المرتدّة إلى شحنتها يخصّص المعمول، وقد سحبت منه دلالة إعرابه عن الوجود فأصبح دليلاً على الإمكان الذي اقتضاه معنى العامل، وذلك بانخزاله إليه، بحيث يصبح معنى المعمول مكمّلاً لمعنى العامل ومخصّصاً له كما يخصّص الطّلب في اتجاهه نحو الأقاويل المنجزة أمراً أو استفهاماً أو تنبيهاً أو رجاء أو تمنّيا أو تحضيضا أو إغراء بحسب تلوّن أغراض المتكلم والمنشىء لهذه الأعمال التي يمثّل تركيب إعرابها أمارة على ذلك الغرض المخصوص ووصلة إليه، وهي أمارة مسجّلة فيما سميناه عقداً وضعيّاً قاصدين به نظام اللّغة.

وقد تبيّن لنا منذ الباب الأوّل أن النظريّة اللغوية العربية تنبني على تصوّر أنّ الأعمال الإنشائية الطلبيّة واقعة في مسترسل من المعاني رأسه «الأمر» باعتباره أقواها من حيث إرادة إيقاع الفعل.

لذلك ذهب **سيبويه** إلى أن الأمر لا يكون إلا بالفعل[1]، وهو ما يقوّي عمل الأمر، إذ يصبح العامل نفس الفعل الذي كان محله إحاليا خارجيا

(1) يقول: «إن الأمر والنهي هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى... وهما أقوى في هذا من الاستفهام لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلاّ الأسماء... والأمر والنهي لا يكونان إلاّ بفعل» (الكتاب، I، 137).

معمولا للعامل الصادر عن الإرادة، ذلك أن الإرادة المتمثّلة في «الميل الحامل على إيقاع الفعل وإيجاده تكون مع الفعل وتجامعه، وإن تقدّم عليه بالذات» (التهانوي، 255).

وهو ما يمكن أن نمثّل له بالمنوال التالي:

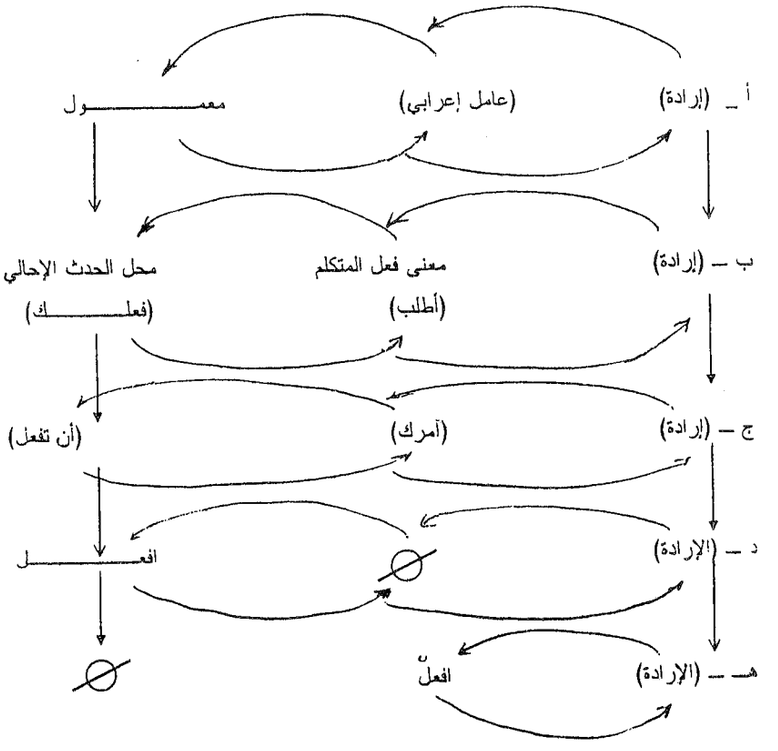

إنّ هذا التصوّر هو في الحقيقة مقتضى كلام سيبويه، وهو ما فهمه النّحاة والبلاغيّون والأصوليّون من بعده حين اعتبروا الأمر إنشاء، فبيّنوا أن تركيب الإعراب في عمل الأمر هو أمارة وعلامة على معنى الأمر الذي يحدثه العامل المتكلّم المعرب، ولاحظوا أن دلالة تركيب الإعراب الواقعة في محلّ المعمول تنخزل إلى معنى العامل ومحله إذ أن معنى الكلام إنما يكون في صدره، وصدره هو معنى لفعل المتكلّم.

وإنّ هذا التحليل لتركيب عمل الأمر وحركة بنيته الإعرابية في مختلف ما فصلناه من مراحل من شأنه:

أوّلاً: أن يكرّس مبدأ أن الإنشاءات أعمال لغوية منغرسة في البنية النحوية وأنّها تستمد قيمها من العمل الإعرابي الذي ينشئه المتكلّم. كما يكرّس مبدأ أنّ العمل الإعرابي «أبنية متحركة قابلة للتداخل والانفصال».

ثانياً: أن يعلّل في مرحلتيه الأخيرتين، بصفة خاصة، بكون صيغة الأمر «افعل» في نهاية الأمر هي فعل المتكلم، بحيث لا يعدو فعل الأمر أن يكون فعل الآمر وآلته التي بها ينجز عمل الأمر، وهي آلة مسجّلة في «العقد الصامت» الذي يمثّل نظام اللغة. وبما أن حقيقته لا تعدو أن تكون تلك، وبما أنّ الإحالة الخارجية المجسّدة في محلّ المعمول يصادرها معنى فعل المتكلّم مصادرة بالكليّة مفرغاً إيّاها من معنى الوجود ومن معنى الإمكان على حدّ السواء لحظة إنشاء القول فإن محلها، وقد أفرغ من معناه، هو الذي يبقى محلا فارغاً لفظاً ومعنى باعتبار الألفاظ لا تعدو أن تكون ظلالا للمعاني[1].

ولئن بدا لنا محل فعل المتكلم، بشغوره في المرحلة قبل الأخيرة من التحليل، مماثلاً لشغور محلّ فعل المتكلم المعرب عن الاعتقاد الإثباتي

(1) وهذا هو مقتضى قول البلاغيين: إن الطلب يستدعي مطلوباً لا يكون حاصلاً وقت الطلب (المفتاح، 131).

المولد لمجرد الابتداء، فإن ذلك في الحقيقة ليس بشيء، وإنّما رسمناه في تحليلنا لنبين أنّ فعل المتكلّم وهو معنى قبل كلّ شيء وأنه هو العامل الإعرابي الذي يصدر عنه كلّ عمل.

وإذا كان ذلك فإنّ المقاربة بين بنيتي الابتداء الخبري والأمر تكون ببيان أنّ محلّ فعل المتكلّم هو محلّ شاغر في بنية الابتداء اللّفظية، وموسوم باللّفظ في بنية الأمر وعلى العكس من ذلك فإن محلّ الإحالة الخارجية محلّ موسوم باللّفظ في بنية الابتداء الخبري ومحل شاغر في بنية الأمر.

	محلّ فعل المتكلّم	محلّ الإحالة الخارجيّة
أ ـ بنية الابتداء الخبرية:	Ø	فعل الفاعل
ب ـ بنية الأمر الإنشائية:	افعل (Ø)	Ø

ثالثاً: إذا كانت «افعل» فعل المتكلّم الآمر الذي انخزل إليه مضمون المحل الإحالي بالكلية، كان عمل المتكلم المتمثّل في الأمر مغيّراً لمعنى الإحالة الخارجية، إذ جعله منعدما إلى حدّ زمان القول، وممكنا في المستقبل على سبيل التعجيل أو التّراخي ابتداء من لحظة انتهاء عمل القول. وهو ما يناسب حدّ الإنشاء بأنّه تغيير لمعنى الكلام، ويجعل عمل الأمر إنشاء يحدثه المتكلم في لحظة القول بواسطة الصّيغة المخصوصة الموضوعة آلة للمتكلم ينجز بها أعماله اللّغوية ووصلة إلى غرضه من طلب الفعل من غيره المخاطب.

وإذا كان ذلك لم يحتج فعل المتكلم إلى قرينة زمانية أو إحالة شخصية إذ هو فعل المتكلّم الذي لا يكون زمانه إحالياً خارجاً عن زمان إنشاء عمل القول.

وإذا صحّ كل ذلك بطل ما ذهب إليه «بنفنيست» من اقصاء لأعمال الطّلب من قسم الإنشاءات استناداً منه إلى مبدإ أن استخدام ضمير وزمان فعلي إحالتهما ذاتية (Sui-référentielle) شرط ضروري لقيام ظاهرة الإنشاء، وهو ما يستلزم في اعتباره، أن ننزع صفة الإنشاء عن الأقوال التي لا تكون إحالتها ذاتية كالأمر والاستفهام والتحذير. ذلك أن الأمر، لديه، ليس زمانا قولياً، ولا يشتمل على قرينة زمانية ولا على إحالة ذاتية وإنما هو مجرد دلالة لفظية دنيا (Sémentème) عارية مستعملة في صيغة طلبية مع تنغيم مخصوص يساعد على تبليغ المراد، ولذلك فإن الأمر لا يساوي عمل قول إنشائي لأنه ليس عمل قول ولا إنشاء[1] (ن. 275 ـ 274، 66 «Benveniste»).

وفي الحقيقة إنّ «بنفنيست» حصر الإنشاءات فيما سميناه الأعمال الإنشائية الايقاعية، واعتبر أنها «تتعين بفعل مسند إلى المتكلّم المفرد المعلوم في زمان الحال»، (السابق) وهو مذهب رأينا أنه ظهر في فترة من فترات تفكيرنا النحوي لدى بعض من ميز الطلب من الإنشاء.

وليس رأي «ديكرو»، وإن أعاد الأوامر إلى قسم الإنشاء، ونقض مجموع الاعتبارات التي بنى عليها «بنفنيست» رأيه في إقصائها، سوى تأويل للعمل القولي في المقام المعيّن من خارج العمل القولي، ذلك أن «ديكرو» اعتبر أعمال الطلب إنشاءات استناداً إلى نتائجها التجريبية فهي أعمال «تجعل المخاطب في وضعية جديدة... (إذ) يتعيّن لديه بعد جديد يفرض عليه تعديلاً جديداً لسلوكاته» (Ducrot, in, Searle, 72, p 22). وعلى هذا الأساس يكون الأمر إنشاء باعتبار ما يكون له من نتائج التأثير في المخاطب في

(1) يقول بعبارته «On voit donc qu'un impératif n'équivaut pas à un énoncé performatif, pour... cette raison qu'il n'est ni énoncé ni performatif» - E. Benveniste, 66, 274 - 275).

المقامات المعينة. ويكون «الأمر والاستفهام أمثلة للأقوال التي رغم كونها ليست ذاتية الإحالة ينبغي أن توصف بالنظر إلى علاقتها بالنتيجة المرتبطة بعملية التخاطب ارتباطاً سبيله التواضع». وليس ذلك، في اعتقادنا، بشيء، ويمكن الاعتراض عليه بأنّ من الأخبار الابتدائية في المقامات المعيّنة ما يكون له تأثير في المخاطب بحيث يغير من وضعيته تغييراً كلّياً، وربّ خبر أودى بحياة المخبر المقصود بالقول.

ولئن أشرنا في بعض سياقات عملنا إلى أن الإنشاء الإيقاعي من شأنه أن يغير من وضعية كل من المتكلم والمخاطب، وأن الإنشاء الطلبي يحدث نوعاً من التّوتّر بين المتكلّم والمخاطب فإن ذلك كان بعد بيان عمل الإنشاء الإيقاعي أو الطلبي وتعيينه في البنية، بحيث لم يكن ذلك مقياساً بقدر ما كان استلزاماً حتّمه تحليل عمل الإنشاء، وأفضى إليه مبدأ أن فعل الإنشاء هو فعل المتكلّم ينجزه بالنحو، وأنه يقتضي حال مخاطبة ومواجهة يختزلها محل فعل المتكلّم، وهو ما يفسر كون «فعل الأمر للمواجهة في قول البصريين» (ابن الخشاب، المرتجل، 22). وكونه «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب» (شرح الرضي، IV، 123) وكون «الأمر هو بعث من آمر لمأمور على ايقاع فعل في زمان» (المعتمد، 1، 43).

والحاصل أن صيغة الأمر صيغة موضوعة لإنشاء الأمر وهو معنى يوقعه المتكلم بالنحو طبق نظام النحو. وليس نظام النحو سوى نظام دلالي يتشكل أبنية دلالية مولّدة من البنية الدلالية الأولى المجردة التي يحكمها المتكلم الواضع مسيراً بالاعتقاد المطلق. وليست بنية عمل الأمر سوى بنية إعرابية مخصوصة مولّدة من البنية الأولى ومخصّصة لها إذ تجسّد حركتها في المتّجه الإعرابي العاملي وفي المتجه اللفظي الذي يلتقط المقولات الدلالية للأشكال التصريفية.

وقد بيّنا أن فعل الأمر هو في الحقيقة فعل الآمر المعرب، وأن محلّه من

البنية الإعرابية لعمل الأمر هو محل معنى فعل المتكلّم، وأنّ هذا المحل لا يعدو أن يكون محلّ العامل الإعرابي، وأنه محل يتميز بخصيصة امتصاصه لمعنى المحل الإحالي في البنية الإعرابية، وهو ما ينتج عنه في المتجه الاشتقاقي اللفظي انخزال الدلالة الاشتقاقية إلى العامل الذي يتوخى معناه فيها توخيا مباشراً سبيله مجامعة الدلالة الإعرابية للدلالتين التصريفية والاشتقاقية في صيغة واحدة تبدو في الظاهر بسيطة عارية ولكنها في الحقيقة صيغة مكثّفة إذ:

ـ تدلّ بنفسها على المتكلم العامل المعرب الذي أنشأ القول والذي يتعين مقاميّا.

ـ وتدلّ بنفسها على الزمان الذي لا يخرج عن زمان إنشاء القول، فيلتحم به التحاما ليجسّد معنى الإنشاء والايجاد.

ـ وتدلّ بنفسها على عمل الإنشاء الذي يمثل معنى فعل المتكلّم في لحظة زمان القول.

ـ وتدلّ بنفسها على ما يختزل فيها من المعنى الإحالي الخارجي باعتباره مطلوباً غير حاصل وقت الطلب.

وتدلّ بنفسها على المواجه المخاطب باعتباره المقصود بعمل الإنشاء والمسند إليه حدث الإحالة الخارجية التي اختزلت في فعل المتكلّم.

إن في هذا التكثّف لمختلف هذه الدلالات في محل فعل المتكلّم وفي تلك الصيغة التي تبدو عارية بسيطة شحنا لعمل الإنشاء وتقوية لعمل التزجية.

لذلك كان للأمر قوة لم تكن للاستفهام، وكان لا يكون إلا بالفعل الذي ينخزل إلى محل المتكلم فيصبح فعله المجسد لمعنى إنشاء الطلب. ولذلك كان الأمر رأس المعاني الإنشائية الطلبيّة وأقواها وأبعدها عن معنى الخبر في مسترسل المعاني التي هي أغراض المتكلمين، ولذلك أيضاً كان الأمر معنى

يخالط جميع الأعمال الطلبية الإنشائية[1] ويكون بانحطاطه درجة درجة نوعاً آخر من الاسترسال في المعاني الطلبية ذاتها، إذ تقع بين التحذير والإغراء من جهة، والتمنّي والترجّي من جهة ثانية ولربما لامست التشبيه في مذهب البعض كما رأينا. ويتوسّط الاستفهام هذه الأعمال فيخالط معناه معنى الأمر الذي يشارطه ليولد معاني يسهم في تكوينها كل من معنى الأمر ومعنى الاستفهام من مثل العرض والتحضيض.

فأما التحذير والإغراء فإنّهما أمر ونهي مؤكّدان اختصا عملين إنشائيين مباشرين إذ تولّدا عن بنية الأمر والنهي في المتجه الإعرابي، ثم انفصلا عنهما في المتّجه اللفظي انفصالاً قياسياً يتمثل في ضرورة إضمار فعلي التحذير والإغراء والاقتصار في الذكر على لفظ المحذر منه أو المغرى به وتكراره مرتين، أو عطف ما يخاف منه على ما يخاف عليه من مثل: الأسد، أو إياك والأسد وإياك والشرّ[2].

وإنّما حذفوا الفعل في مثل هذه المعاني لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر، وهي أمور تقتضي مبدأ أساسياً في اللغة يتمثل في نزعة المعاني المخصوصة إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة تعكس ما تتطلبه الحال من ذكر أو اختزال وحذف.

وأمّا الدعاء فهو عمل طلبيّ إنشائي مطابق لبنية الأمر في حركتها

(1) وهو مقتضى قول صاحب الكتاب:
ـ «قوله أين بيتك يريد أعلمني» (الكتاب، III، 94). وقوله: «إنك تريد أعلمني إذا استفهمت» (الكتاب، III، 513).
وقوله: «حين قال: ألا رجل»، فهو متمنّ شيئاً يسأله ويريده فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفق لي زيداً أو عمراً». (الكتاب، 286).
ـ وقوله: «إذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: «انزل». (الكتاب، 94).

(2) يقول صاحب الكتاب: «فإياك متقى والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول ومفعول معه». (الكتاب، I، 263).

الإعرابية العاملية ولكنه يتخصص في المتجه اللفظي عملا إنشائياً مباشراً إذ يقتضي بالضرورة تعديل معنى الأمر إما بذكر الألفاظ الدليلة على المدعو المخصوص المتمثل في الله الذي يستعظم أن يؤمر وينهى، لذلك يردف لفظ الأمر بالنداء المخصوص الذي يفقد معنى التنبيه ليصبح تخصيصاً للمخاطب وتعيينا له على سبيل البدليّة[1] وذلك في مثل قولك: «اغفر اللهم ذنبي». وإما بإنشاء الدعاء بواسطة ألفاظ الخبر الإثباتية التي تسند بالضرورة إلى الله لتدل بطريق الاستدلال على إنشاء الدعاء وطلب المدعوّ به لا الإخبار عنه. وإما بالمصادر المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك نحو «سقيك» وهي ألفاظ «وجب لزوم استعمال العرب إياها، لأنها أشياء، قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه. لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمرّ فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه» (الكتاب، 1، 318).

وإذا كانت هذه الأعمال المتمثلة في التحذير والإغراء والدعاء أعمالاً إنشائية متولّدة في مستوى النظام من الأمر والنهي ومجسدة لحركة فعل المتكلم في البنية النحوية في متّجهه الإعرابي العاملي ومتجهه اللفظي المتصل بالنظم، فإن الاستفهام وسائر الأعمال الإنشائية، وإن خالطت الأمر وشاركته في خضوعها للبنية الإعرابية الأولى المجردة، تمثل لونا خاصاً من الإنشاء الذي ينفصل فيه موضع فعل المتكلم عن موضع الإحالة الخارجية. وهو اللون الغالب، حسب النحاة، لأن الإنشاء، لديهم، يكون في الأغلب الأعم بالحروف، وإنما يكون ذلك لطبيعة الحرف في النظام وخصيصته الأولية المتمثلة في كونه كلمة دلت على معنى في غيرها وهو ما يقتضي أن الحروف

(1) شبّه صاحب الكتاب بعض مواضع النداء بموضع لحاق الكاف «برويد» و«إنما جاءت هذه الكاف توكيداً أو تخصيصاً كما أن النداء يكون للتوكيد أو لتخصيص المقصود بالقول...» (ن الكتاب، I، 244).

تفيد معناها فيما بعدها، وهو معنى لا يعدو أن يكون معنى فعل المتكلم.

كيف يداخل الاستفهام الأمر فيشارطه بأن يقتضي معناه؟ وكيف يشاركه بنيته في الوضع ويخالفه في الصنع؟ وكيف ينتظم معنى إنشائياً يزاحم الأمر في مقابلته للخبر وفي تولد بعض الأعمال المباشرة وغير المباشرة عنه؟.

إنّ مشارطة الاستفهام للأمر متأتية من مجموعة عوامل منها:

أولاً: صدور كل منهما عن دوافع الإرادة وحمل المخاطب على إيقاع الحدث، فهما معنيان صادران عن عامل واحد.

ثانياً: قوّة معنى التزجية في الأمر وهو ما يجعل الأمر مجسّداً لمعنى الطلب عموماً أياً كانت جهته، وقد لاحظنا أن النحاة والبلاغيين والأصوليين كانوا في كثير من الأحيان يذكرون مصطلح الطلب ويقصدون به الأمر أو يطلقون مصطلح الأمر على الأعمال الطلبية عموماً فيقابلون مثلاً بين الخبر وما في معناه والأمر وما في معناه (ن. المعتمد، 1، 21).

ثالثاً: أن الاستفهام معنى طلبي يقتضي الأمر، لذلك ذهب سيبويه إلى أنك تريد أعلمني إذا استفهمت.

رابعاً: إن الاستفهام معنى طلبي لا يختلف عن الأمر إلا في كونه أمراً بإيقاع الفعل في ذهن المتكلم، في حين أن الأمر طلب لإيقاع الفعل في الخارج، وقد رأينا أن هذا التصور لعلاقة الاستفهام بالأمر وتفرّعهما عن معنى الطلب كان مذهباً ثابتاً لدى القدامى وقد مثلنا له بشكل مشجر استندنا في وضعه إلى تقسيم السكاكي[1] للأعمال الطلبية (ن. أعلاه، ص 273).

إنّ هذه المشارطة هي التي تقف وراء تولد العرض من الاستفهام، فليس العرض سوى معنى واقع في مسترسل بين الأمر والاستفهام. واستخدام

(1) هذا التقسيم الذي يحدد علاقة الاستفهام بالأمر نجد أثره لدى الكثير من التداوليين المحدثين وقد وضحته أوركيوني (KERBRAT- ORECCHIONI) مقسمة الطلب إلى طلب قول وطلب فعل (ن. La Question 1991, P. 6).

الاستفهام عوضاً عن الأمر من آداب التّخاطب لأن الاستفهام معنى يضعف فيه معنى التّزجية بالنظر إلى الأمر وليس معنى مثقّلا بمفهومي الاستعلاء والإلزام اللذين التصقا بمعنى الأمر. هذا ما يفسّر قول القائل إلى من يجالسه إلى مائدة الطعام: «هل لك أن تناولني الملح»، في ذلك المثال الشهير الذي أول فيه العدول عن معنى الاستفهام إلى معنى العرض تأويلات كثيرة.

ولعلّ من آثار ضعف معنى التّزجية في الاستفهام وانحطاطها درجة عن الأمر «اعتدال» البنية النحوية الاستفهامية وانقسام ألفاظها بين محلّ معنى فعل المتكلّم ومعنى الإحالة الخارجية إذ «تخمّد» ألفاظ الإحالة الخارجية من قوّة المواجهة المباشرة بين المتكلّم والمخاطب التي يحقّقها فعل التزجية، وهو فعل المتكلّم الإنشائي المتمثل في حرف الاستفهام. ذلك أن بنية الاستفهام الإعرابية بنية وسط بين بنيتي الابتداء الخبري والأمر. فإذا كانت بنية الابتداء الخبري تغيّب ألفاظ فعل المتكلّم، وكانت بنية الأمر تغيّب ألفاظ الإحالة الخارجية فإن بنية الاستفهام تنبني، بطريقة أو بأخرى، على ابراز المحلّين، محلّ المتكلّم المعرب عن الاستفهام، ومحلّ الإحالة المرجعيّة الخارجيّة التي يتعلّق بها عمل الاستفهام كما يوضّحه الجدول التالي:

البنية الإعرابية	المعنى النفسي	محلّ العامل الإعرابي	محلّ المعمول
البنية الإعرابية: المجرّدة	اعتقاد مطلق	معنى فعل المتكلّم الواضع ف فا (مف)	محلّ الإحالة الخارجيّة ف فا (مف)
بنية الابتداء الإثباتي:	اعتقاد إثباتي	Ø	ف فا (مف)
بنية الأمر:	إرادة (قوّة من درجة 1)	ف فا (مف)	Ø
بنية الاستفهام:	إرادة (قوّة من درجة 2)	(أ) = ف فا (مف)	ف فا (مف)

إن هذه «الوسطيّة» التي تتحقق في بنية الاستفهام بالوسم اللّفظي لمحلّ العامل الإعرابي ومحلّ المعمول جعلت من عمل الاستفهام معنى بارزا في مسترسل معاني الكلام عموما إذ يمثّل مع الخبر الابتدائي من جهة والأمر من جهة ثانية ثلاثيّة من المعاني المحوريّة المولّدة، باختلاف درجات الاعتقاد أو الإرادة الصادرة عنها، لمعان أخرى أقلّ بروزاً وترسّخاً، لذلك كانت النّصوص التراثية الأولى تدور في مجملها حول التقسيم الخماسي الذي رأيناه عند الأخفش وهو أن الكلام خبر واستفهام وأمر ونهي ونداء فإذا ما أدرجنا النّهي تحت باب الأمر باعتباره صورة منه، وأدرجنا النداء تحت باب مجرّد التنبيه الذي يصاحب الاعتقاد الإثباتي كما يصاحب الإرادة[1] حصلنا على ثلاثيّة الخبر والاستفهام والأمر.

وقد أغرى موضع الاستفهام وسط هذه الثّلاثيّة الكثير من المحدثين التداوليين بالخوض في مقارنات وتأويلات تنبني في مجملها على دراسة صلة عمل الاستفهام في مختلف أبنيته المنجزة بعمل الإخبار من جهة وبعمل الأمر من جهة ثانية[2]. وهي دراسات تنطلق من الأقاويل المنجزة في المقامات المخصوصة، ولا تنفذ إلى تحديد محرّكها النّفسي وما يصدر عنه من حركة في المتجه العاملي الإعرابي وحركة في المتّجه اللّفظي، وما لكلّ ذلك من علاقة بالبنية الأولى النحوية الدلاليّة المجرّدة[3].

(1) لأن أول الكلام أبدا النّداء سواء كان ذلك الكلام أمراً أو استفهاماً أو خبراً، و«المنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك ونهيك أو خبرك» (الكتاب، II، 231).

(2) ن. على سبيل المثال:

- S. Rémi: Question et assertion, De la morpho - syntaxe à la pragmatique. in La question 1991 p. 39 - 62.

- C, Kerbrat- Orecchioni: L'acte de la question et L'acte d"assertion: opposition discrète ou continuum. in La question pp. 87 - 111.

(3) يبدو أن «لاينز» (Lyons) حاول تحسّس حركة الأبنية في تداخلها وانفصالها في عمل =

ومن عوامل بروز عمل الاستفهام في مسترسل معاني الكلام، ومزاحمته لعمل الأمر في مقابلة الخبر مذهب نحاتنا في اعتبار الأخبار جوابات للاستفهام، يقول المبرّد «إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام» (المقتضب، IV، 357). وهو رأي الخليل رواه المبرّد عن سيبويه.

ومن مقتضيات هذا الرأي أن الاستفهام سابق للخبر، وهو مذهب رسّخته بعض الدراسات الغربيّة الحديثة (ن. على سبيل المثال: Cosnier, 1991, pp 163-171 C.K. Orecchioni 1991. p 9.).

وهي دراسات تتّفق على أن الاستفهام يمثّل العمل الأول للإنسان في أول علاقة له بالكون.

والحاصل أن انتباه أصحاب مثل هذه الدراسات من الغربيين المحدثين لمنزلة الاستفهام في مسترسل معاني الكلام إنما كان منبنياً على منطلق الأشياء أكثر من انبنائه على منطلق النحو. فهم يدمجون حركة الجملة في حركة الحياة ليلحقوا الجملة بالخطاب بحيث تكون «الجملة وحدة الخطاب» (Benveniste, 66, 130)، ويستدلّون على ذلك بأن الجهات التي تعبّر عنها الجملة هي أساساً جهة الإثبات الخبريّة وجهة الاستفهام وجهة الأمر وهي لا تعدو أن تكون جهات تعكس سلوك الإنسان المتكلّم المعرب عن أغراضه تجاه المخاطب بواسطة الإخبار أو الاستخبار أو الأمر. (ن. السابق) وليس ذلك، لمتأمّله، بشيء. ذلك أن الجملة إنما هي وحدة نحويّة دلاليّة مجرّدة تتخصص في متّجهها اللّفظي خطابات وأقاويل تخضع لأحكام النحو الكلية التي تمثّل النظام المرجع والمرتكز الصلب لكل عمل يتوق إلى تحليل تلك الخطابات والأقاويل

= الاستفهام، لدى مقارنته أبنية استفهام التّصديق بأبنية استفهام التصوّر في اللّغات الهندو ـ أوروبية خاصّة، ولكنّه لم يتوصّل في نظرنا إلى ضبط نهائي لشكل البنية الإعرابيّة للإستفهام في علاقتها بالمتكلّم من جهة، وعلاقتها بالبنية الدلاليّة النّحوية المجرّدة من جهة ثانية (ن. Lyons 1980, pp 362 - 387).

وضبط دلالاتها.

على هذه السبيل ربط نحاتنا النظْم بالنظام، وقاربوا بين المعنى النفسي والمعنى الإعرابي الذي يؤلّفه المعنى النّحوي الذي يغني في متّجهه اللّفظي بالمقولات الدلالية للنظام الصرفي الاشتقاقي والتّصريفي والمقولات الدلالية للنظام اللّغوي المعجمي.

وعلى هذا الأساس كانت بنية الاستفهام لديهم بنية إعرابيّة واحدة:

ـ تصدر عن إرادة تنحطّ درجة عن الإرادة التي يصدر عنها الأمر وما يكون بمنزلته من نهي وتحذير وإغراء ودعاء.

ـ وتتألّف كالأمر بواسطة تركيب الإعراب، إلا أن تركيب الإعراب عن معنى الاستفهام يتميّز في المتّجه العاملي الإعرابي بانفصال معنى فعل المتكلم العامل عن محل الإحالة الخارجية واقتضائه، في اتجاهه نحو الأقاويل المنجزة، للوسم اللّفظي الموضوع في النظام للدلالة على معنى في غيره. وقد وضع نظام العربيّة ألف الاستفهام لإنشاء معنى الاستفهام وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره. «وإنما تركوا الألف في «من» و «متى» و «هل» ونحوهن حيث أمنوا الالتباس» (الكتاب، I، 99) وقد وضّحنا مذهبهم في تحليل حركة ألف الاستفهام وعلاقتها بـ«هل» و «أم» وبسائر الأسماء التي تنخزل بدلالتها على مقولة الزمان أو المكان أو العاقليّة إلى معنى الألف فتدل على دلالتين دلالة الاسم ودلالة الحرف وتبنى لتضمّنها معنى الحرف. يقول ابن يعيش: «هذه الأسماء دلّت عن معنى في نفسها بحكم الاسمية، «فأين» دلت على المكان، و «كيف» دلت على الحال وأما دلالتها على الاستفهام فعلى تقدير حرفيّتها، فهما شيئان دلاّ على شيئين، فالاسم دلّ على مسمّاه، والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤكّد ذلك بناؤها لتضمّنها معنى الحرف» (شرح المفصّل، VIII، 2 ـ 3) بحيث تكون الألف معنى لفعل المتكلّم لا يزول عن محلّه وإن لم يوسم باللّفظ،

وينخزل إليه الاسم المبهم محمّلا بمقولة دلاليّة يقدّر عمل معنى الاستفهام فيها. فكأنك حين تقول: «أين زيد؟» تقول: «أفي مكان كذا أم في مكان كذا أم في مكان كذا زيد؟».

إن من آثار هذه المنزلة المحورية البارزة للاستفهام في مسترسل معاني الكلام توليد أعمال بنيته في متّجهها اللفظي لأعمال لغوية مباشرة وغير مباشرة يتجاذبها الأمر من جهة والخبر من جهة ثانية. ومن هذه الأعمال المباشرة ذكر نحاتنا عمل التحضيض وعمل العرض.

فأما التحضيض فهو عمل يوسم فيه فعل المتكلم بواسطة الحرفين «ألاّ» و «هلاّ»[1] وقد ألحقه سيبويه بباب الاستفهام ملاحظاً أن فيه معنى التحضيض والأمر (الكتاب، I، 99).

وهما حرفان يتعلّقان بالأصل بالفعل إلا أنه يجوز فيهما ما يجوز في ألف الاستفهام من إضمار للفعل، ولا شكّ أن ذلك يعود إلى أنهما حرفان مركّبان من حرفي الاستفهام «الألف» و «هل» مع «لا» النّافية كما لاحظ ذلك جل النحّاة.

ولئن كان معنى «ألاّ» و «هلاّ» التحضيض فإنّ تركيبهما مع الفعل الماضي يلوّن التحضيض بزيادة معنى التوبيخ واللّوم على ترك الفعل... فيكون حاصل المعنى النّحوي الموضوع لهما هو التّحضيض، فإذا تعلّقت إحداهما بالفعل الماضي حصل من ذلك معنى التّوبيخ واللّوم على ترك الفعل. وقد لاحظ الرّضيّ أنّ معنى التوبيخ يصاحب أيضاً استعمالهما مع الفعل

(1) من النحّاة من ألحق «لولا» و«لوما» «بألاّ» و«هلاّ» في الدلالة على التخصيص إلاّ أنهم يلاحظون عموماً اختصاص لولا ولوما بالدلالة على «امتناع الشيء لوجود غيره» (ن. شرح المفصّل، VIII، 141).

المضارع[1].

ولئن كان التّحضيض مولّداً من الاستفهام مشارطاً معنى الأمر، إذا كان معنى حروفه المتعلّقة بالمضارع مختلطاً بمعنى الأمر، فإن العرض عمل إنشائي مولّد من الاستفهام توليداً ينحطّ فيه معنى الأمر درجة عما كان عليه في التحضيض. وقد يخالط العرض التحضيض في أدواته[2] إلا أنه يختصّ في الظاهر بتخفيفها، يقول الرّضيّ: «أمّا «أما» و «ألا» للعرض، فهما حرفان يختصّان بالفعل، ولا شكّ في كونهما، إذن، مركّبين من همزة الإنكار وحرف النفي» (شرح الرضيّ، IV، 422) وهما في ذلك يختلفان عمّا يراد فيه موضع الاستفتاح[3] إذ تختصان (في العرض) بالفعلية على الصحيح (السابق).

ويتولد عن الاستفهام معان نحويّة أبرزها التّقرير وهو «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده» (الزركشيّ، II، 333) وهو عمل إنشائي غير مباشر لأنه لم يختصّ بأدوات تدل عليه كما اختصّ العرض والتحضيض بأدوات مركّبة جرت مجرى البسيطة. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن التقرير معنى قد فارق الاستفهام، يقول **ابن جنّي**: «ألا ترى أن التقرير

(1) يقول الرضي: «لا يكون التّحضيض في الماضي الذي قد فات إلاّ أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنهما من حيث المعنى للتحضيض على مثل ما فات. وقلّما تستعمل في المضارع، أيضاً، إلاّ في موضع التّوبيخ واللّوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه» (شرح الرّضيّ 443، IV).

(2) يقول الرّضيّ: «إن الكلام المصدّر بألاّ وهلاّ «إن خلا من التّوبيخ فهو العرض فتكون هذه الأحرف للعرض». (شرح الرضي، IV، 442).

(3) نعني أن «أما» و«ألا» تردان استفتاحيّتين فتفيدا معنى التّنبيه وتوكيد مضمون الجملة ويلاحظ ابن هشام أنّ معنى التحقيق يعضده كونها «لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاّ مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم» (مغنى اللّبيب، I، 68).
والملاحظ أن «أما» هي صورة من «ألا» وأن «هلاّ» لا تستعمل إلاّ مشدودة.

ضرب من الخبر وذلك ضدّ الاستفهام. ويدل على أنه فارق الاستفهام امتناع النّصب بالفاء في جوابه، والجزم بغير الفاء». (الخصائص، II، 463) وليس ذلك بشيء، لأن التقرير تزجية المخاطب إلى الإقرار بما يعلمه، وفي التّزجية طلب صادر عن إرادة تحجب الاعتقاد الذي تصدر عنه الأخبار. فيكون الكلام مع التقرير موجباً بالاقتضاء ـ أما امتناع النّصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء فإن ذلك ناتج، في ظنّنا، عن كون مضمون الكلام بعد النفي في قولك: «ألم تفعل ذلك؟» و قولك «ألست صاحبنا»، إنما هو مؤلف تأليفا نحويا يدل على أنه معمول للنفي وليس معمولا مباشراً للاستفهام. بحيث لا يدخله معنى الإمكان الذي يطلب جواباً كسائر أعمال الطلب.

وإذا كان ذلك فمضمون الكلام الوراد بعد النفي جهته الوجوب ومظهره الانقضاء أو عدم الانقضاء في الزمان الماضي إلى حدّ لحظة القول. ذلك أن «لم» حرف ينفي إمكان الفعل نفيا جازما[1]، وكذلك «ليس» جعلها النحاة بمنزلة كان في الدلالة على الزمان الماضي السابق لزمان القول، وبمنزلة إنّ في الدلالة على شدّة اليقين والجزم والتوكيد. فإذا تعلّق الاستفهام بالمضمون المنفي، وقد عمل بعضه في بعض، فإنه لا يغيّر من وجوب المضمون ولا يعمل فيه الإمكان، وإنما يعمل في نفيه باعتباره واجبا في الزمان الماضي، والاستفهام عن نفي الواجب في الزمان الماضي يقتضي انخزال النفي إلى الإمكان دون المضمون القضوي.

هذا ما يجعل إمكان النّفي يستلزم بذاته ترجّح الوجوب لأنّ الإمكان يقلّ درجة عن التّرجح، وفي اتجاهه نحو النفي زيادة في استلزام معنى الايجاب الذي يطلب من المخاطب الإقرار به لمراجعة ما يكون عليه من حال غفلة أو تغافل.

(1) وهو مقتضى قولهم إنه حرف يكون «لقلب المضارع ماضياً» (شرح الرّضيّ، IV، 81).

ويمكن أن نمثل لكل ذلك بالمنوال التالي:

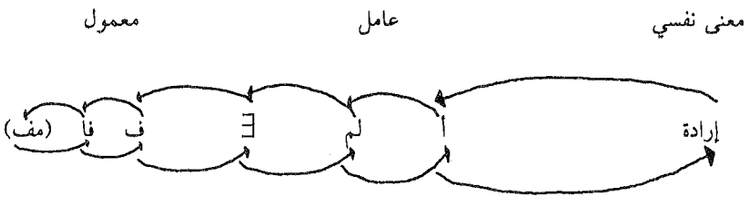

وهو منوال يبيّن أن حركة البنية العاملية صادرة عن إرادة، وهي العاملة لمعنى التزجية الصادر عن عمل الاستفهام، وأنّ عمل الاستفهام يولّد الإمكان في النفي العامل بدوره في المضمون القضوي الإحالي. وهو مضمون يحتمي بالنفي دون تسلّط عمل الإمكان عليه. وفي حركة ارتداد المعمول إلى عامله وانخزال معناه إليه، يرتد معنى الوجود إلى العدم بانخزاله إلى معنى النّفي، وهو ما تدّل عليه حال المخاطب زمان القول، وينخزل معنى النّفي إلى معنى الاستفهام، فيصطبغ العدم بالإمكان ويقرّب النّفي الإمكان من معنى العدم، واقتراب الإمكان من العدم يستلزم اقتراب الوجوب من الوجود وطلب المتكلّم من المخاطب وحمله على الإقرار والاعتراف بما يعلمه حتّى يتم تلك الخطوة القصيرة والحركة الضّعيفة التي تفصل الوجود عن الوجوب[1].

على هذه الصّورة تتفاعل الأبنية النّحوية كما تتفاعل الأنسجة العضوية أو المحاليل الكيمياويّة.

(1) هذا ما يجعل صورة التقرير حاصلة لا من نفي النّفي كما يذهب إلى ذلك كثير من نحاتتنا، ولكن من إمكان النفي، ذلك أن الإمكان الذي يفيده الاستفهام وينخزل إليه معنى النّفي يقترب من معنى النّفي دون أن يبلغه. أمّا نفي النّفي فهو إثبات محض وتوكيد وتحقيق وهي معان تختلف عن معنى التقرير وفي ذلك لطف.

وهذا التفاعل هو الذي يفسّر اختلاط معنى التّوبيخ بالتحضيض الذي لا يختلف في بنيته، في أصله، عن بنية الاستفهام المنفي، رغم اختصاصه بأدوات جرت مجرى الأدوات البسيطة.

بقي أن نلاحظ أننا اعتبرنا عمل التّقرير عملاً لغويّاً غير مباشر متولّدا من الاستفهام استناداً إلى ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الاستفهام قد يدخل على النّفي لمجرّد الاستخبار، يقول الزرّكشي: «الاستفهام إذا دخل على النفي يدخل بأحد وجهين:

ـ إما أن يكون الاستفهام عن النّفي، هل وجد أم لا فيبقى النفي على ما كان عليه.

ـ أو للتّقرير، كقوله: «ألم أحسن إليك؟»...

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول «نعم» في جوابه إذا أردت إيجابه، بل تدخل عليه «بلى». وإن كان بالمعنى الثاني، وهو التقرير، فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه داخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات، فبالنظر إلى لفظه تجيبه بـ «بلى»، وبالنظر إلى معناه، وهو كونه إثباتاً تجيبه بـ«نعم»» (الزّركشي، البرهان، II، 334 ـ 335). على أننا، لئن قبلنا مبدأ التّقسيم الأول، نردّ ما ذهب إليه الزركشي من إمكان إجابتين إجابة بالنظر إلى المعنى وإجابة بالنظر إلى اللّفظ لما بيناه من أن اللّفظ لا يعدو أن يكون ظلاً للمعنى. ولعلنا نلتقي في ذلك مع مذهب الجرجاني، فقد أنكر كون الهمزة للإيجاب لأن الاستفهام يخالف الواجب و «الهمزة» وهي للاستفهام قائم فيها (معنى الاستفهام) إذا هي كانت للتقرير (الدلائل، 88).

وإذا كانت أعمال التّحضيض والعرض والتقرير أعمالاً إنشائية لا تنفصل عن دائرة الاستفهام وتختلط بشيء من معنى الأمر، فإن عملي التّمني والرجاء من المعاني الإنشائية التي يضعف فيها الطلب ضعفاً يقرّ بها من جاذبيّة الخبر

دون أن تدخل فضاء تلك الجاذبية، وهو قرب أوقع البعض في خطإ إدراجها تحت باب الأخبار كما رأينا[1]. وللرجاء في المتجه اللّفظي ألفاظه كما أن للتمني ألفاظه التي تدّل بنفسها على معنى الإنشاء. وهما معنيان متقاربان متداخلان أحياناً، والفرق بينهما «أن التّرجي لا يكون إلاّ في الممكنات والتمني يدخل المستحيلات (الزركشي، البرهان، II، 323).

ويلتقط معنى الرّجاء ألفاظه في متجهه اللّفظي من الحروف وما كان بمنزلة الحروف من الأفعال غير المتصرّفة ليكون عملا مباشراً بواسطة تركيب الإعراب الذي يتصدّره حرف لعلّ أو الفعل «عسى». ويلتقط معنى التمنّي في متجهه اللّفظي حرف الإنشاء «ليت» الشبيه بالفعل وقد ذكر النحاة حروفاً أخرى تدلّ على التمني دلالة غير وضعيّة من مثل «ألا» و «لو» و «هل» في مواضع مخصوصة ينخزل إليها معنى التمني من دلالة المعمول المتعلّق بتلك الحروف.

ولئن اختصت أعمال التمني والرجاء والاستفهام بحروف مخصوصة دليلة على فعل المتكلم بحيث تكون نائبة عنها نيابة مسجلة في العقد الصامت، فإن النداء والاستغاثة والندبة أعمال تختّص بحروف تنوب عن أفعال المتكلّم وتختص، إلى ذلك، بإنجاز دلالتها بنفسها وإيقاعها بما تشتمل عليه من شحنة صوتية مخصوصة تفيد معنى التنبيه بذاتها. لذلك اعتبرها السيرافي بابا مخالفاً لغيره من الألفاظ وذهب إلى أنّ النّداء «لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل». والنداء والاستغاثة والندبة أعمال صادرة عن المعنى النفسي المتمثل في الإرادة، يقول **سيبويه**: «. . . لأنك إذا قلت يا فلان، علم أنك تريده». (الكتاب، I، 291) وربّما أجاب المنادي المخاطب المنادي المتكلم فقال: «ما الذي تريد؟». (المعتمد، I، 20). وإنّما علم المخاطب ذلك لما حصل لديه

(1) ن. الزّركشي، البرهان، II، 322.

وضعا «أنك في حال دعائه وأن في نفسك إرادة متوجّهة إليه وقصداً مختصّا به» (المقتصد، II، 753).

وقد اعتبر القدامى النّداء وما يكون بمنزلته أعمالا مختلطة بالأمر لاتّصال عمل التنبيه بالطلب، لذلك رأينا الفارابي يصنّف النداء مع أقسام الأمر التي بوّبها إلى أمر وتضرّع وطلبة ونداء، ملاحظاً أن الفعل في النداء فعل مضمر وهو فعل لا يعدو لديه أن يكون «أصغ» أو «اِسمع» وما قام مقامهما» (الفارابي، كتاب العبارة، 139).

وإذا كان ذلك كذلك كان موضع النّداء في مسترسل المعاني الطلبية بين الأمر والاستفهام بحيث يقع بين الدعاء باعتباره مولّداً من الأمر من جهة والتحضيض بصفته مولّداً من الاستفهام، مختلطاً بالأمر من جهة ثانية.

إن موقع النداء المتوسط بين عملي الأمر والاستفهام جعل منه عملاً إنشائياً مترسّخاً ترسخاً بارزاً في مسترسل الأعمال الطلبية، وإن تركيب حرف النداء الواقع في محل فعل المتكلم مع تركيبات إعرابية مختلفة في محل المنادى الواقع في محل الإحالة المرجعية، من شأنه أن يولد معاني إنشائية عديدة تؤلف تأليفاً أساسه بنية النداء الكليّة.

وهو ما يحصل في عملي الاستغاثة والندبة ذاتهما، إلا أنهما عملان اختصّا بتركيبات مخصوصة كما رأينا فثبتا عملين مباشرين. على أنه قد يتولد من بنية النداء الإعرابية في متجهها اللفظي أعمال إنجازية غير مباشرة عيّن البلاغيّون أبرزها فذكروا الإغراء في قولك: «يا مظلوم»، إذا قصدت إغراء المخاطب على زيادة التظلم وبثّ الشكوى، وذكروا التفاخر أو التصاغر أو الاختصاص أو التوجّع والتحسّر. . . (ن. المطول، 244) وهي كلها معان نحوية تحصل من تعجيم المحل الإعرابي الإحالي إذ ينخزل معنى المعمول

إلى معنى العامل ليخصصه.

وبذلك تكون الأعمال الإنشائية الطلبية منتظمة في البنية الإعرابية، لدى حركتها العاملية والمتجهة نحو اللفظ الملتقطة للمقولات الدلاليّة لدى التقائها بمختلف مستويات النحو، انتظاماً يمثله الشّكل التالي:

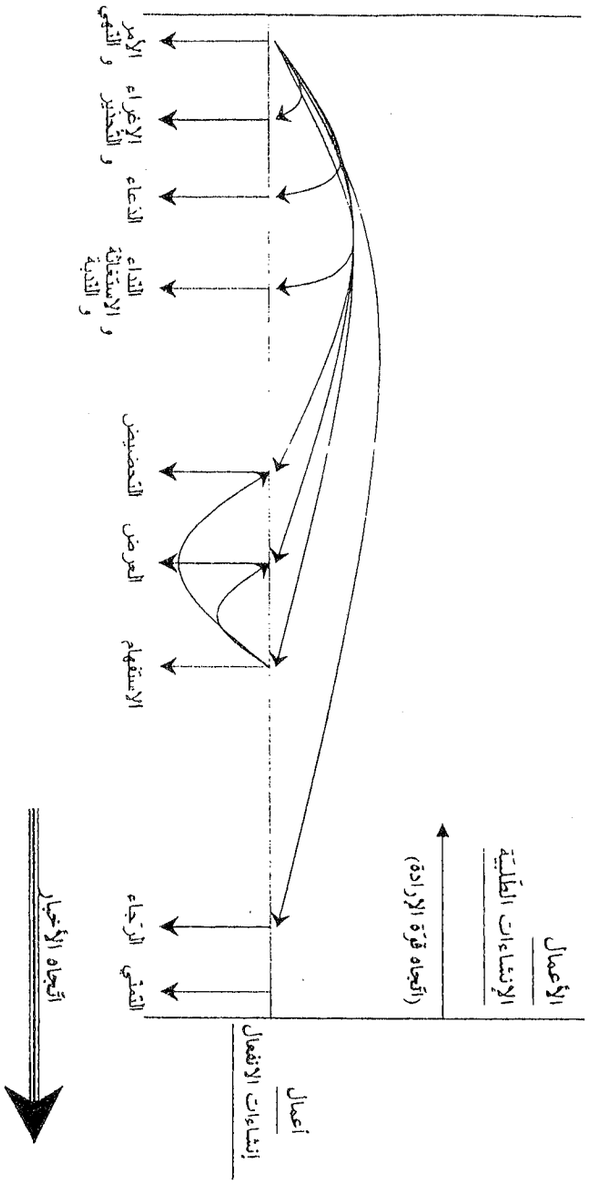

خلاصة الباب الرابع

إن النظرية اللغوية التراثية نظرية تنبني على مفهوم العمل في أبعاده المختلفة المتراوحة بين الأخذ والعطاء اللذين يتجسدان في الكلام خبراً وإنشاء، ذلك أنّها نظرية تعتبر الكلام في حدّ ذاته عملاً لا يختلف عن سائر الأعمال التي ينجزها الإنسان إلاّ بكونه لا يفتقر إلى ما تفتقر إليه سائر الأعمال من ثقل الآلات والأدوات إذ أن آلاته لا تعدو أن تكون اللغة ذاتها باعتبارها تركيبات صوتيّة وإعرابية يتوصل بها إلى التعبير عن الأغراض المتمثلة في إثبات الاعتقادات وإنشاء الإرادات وتحقيقها وإنجازها. وهي أغراض يحرّكها لدى المتكلّم الواضع معنى نفسي مطلق يتمثل في الاعتقاد المطلق المولّد لمفهوم الوجود المطلق، ويحرّكها لدى المتكلّم العامل إما اعتقاد إثباتي أو لا اعتقاد ويتخصص اللاّاعتقاد قصدا آنياً مقاميّاً أو انفعالا أو إرادة وهي جميعاً معان نفسية يتولد عنها بالكلام أعمال لغوية تمثل نوعا من استرسال المعاني التي لا يمكن ضبط شواردها وحصر تفشّيها إلاّ بالنحو باعتباره نظاما كليا مؤسسا بدوره على العمل الإعرابي الذي تحضنه أبنية نحوية دلالية، مشدودة إلى عاملها المتكلّم، متحرّكة نحو تأليف المعنى الإعرابي من جهة ونحو التقاط الدلالات المتغيرة المختلفة في اتجاه الأقاويل المنجزة من جهة ثانية.

لقد حاولنا في مختلف فصول هذا الباب أن نتبين أصالة مفهوم الإنشاء في النظرية اللغوية العربية وترسّخه وتجذّره في مفهوم العمل الإعرابي الذي بنى عليه القدامى نظريّتهم، وأن نبين بطريق موازية ما وقع فيه التداوليّون المحدثون ومن نحا نحوهم، من مزالق لدى محاولاتهم تأسيس نظرية انشائية سرعان ما مالت بهم إلى أصول المنطق الأرسطي التي أقصت الإنشاءات المباشرة من اهتماماتها لانبنائها على طريق الاستدلال والحجاج.

وقد ولّد ذلك لدى هؤلاء المحدثين نزعة إلى نمذجة النحو نمذجة منطقية والاهتمام بالناحية التعجيمية من الانجاز لدى محاولاتهم ضبط ما يعمله الإنسان بواسطة اللغة وما يحقّقه من مختلف المعاني والأعمال. وكأنّهم بذلك يحدّدون الدلالة النحوية بمقتضى الدلالة المعجمية إذ تستوي لديهم دلالة التأليف والتركيب دلالة إثباتية واحدة وصورة من بنية القضية في منطق أرسطو، وكأننا بهم يحدّدون دلالة النحو بدلالة المستوى الأقل تمثيلاً للنّحو أعني المعجم، إذ أخرجه نحاتنا عن علم النحو الذي اعتبروه أحكاماً إعرابية وصرفية واعتبروا المعجم علما رديفا للنحو أطلقوا عليه علم اللغة. وقد انتهى الأمر بالمحدثين إلى تصنيفات لم تستقرّ لديهم ولم تثبت ولم يتّضح ما بينها من تداخل. ولم يكن ذلك، فيما بيّناه، إلاّ بسبب هشاشة منطلقاتهم وتفشّيها في المقامات التي لا يمكن أن تمثل نقطة ارتكاز ثابتة لتصنيف الأعمال اللّغوية.

وقد حاولنا في المقابل أن نعتمد مذهب نحاتنا في ضبط معاني المقامات المنجزة استناداً إلى ضبط حركة الإعراب ورصد معانيها النفسية والعاملية الإعرابية وظلالها المتجهة نحو الأقاويل المنجزة. وانتهينا إلى رصد تولد الإنشاء البلاغي من العمل الأعرابي في البنية الإعرابية ذاتها وتدرّجنا في ذلك إلى ضبط انفصال حركة الإنشاء عن الخبر وبيان مختلف المعاني الإنشائية المنغرسة في البنية النحوية، الصادرة عن معان نفسية متدرجة في انفصالها عن جاذبية الاعتقادات الإثباتية.

وقد مثلنا لذلك بأشكال نجمعها في الشكل التالي الذي يحدّد الإنشاءات ويضبطها ويبين موقعها في مسترسل المعاني التي يكون تركيب الإعراب أسّا لها وحاضناً لما يتولد عنها من معان بلاغيّة فرعيّة.

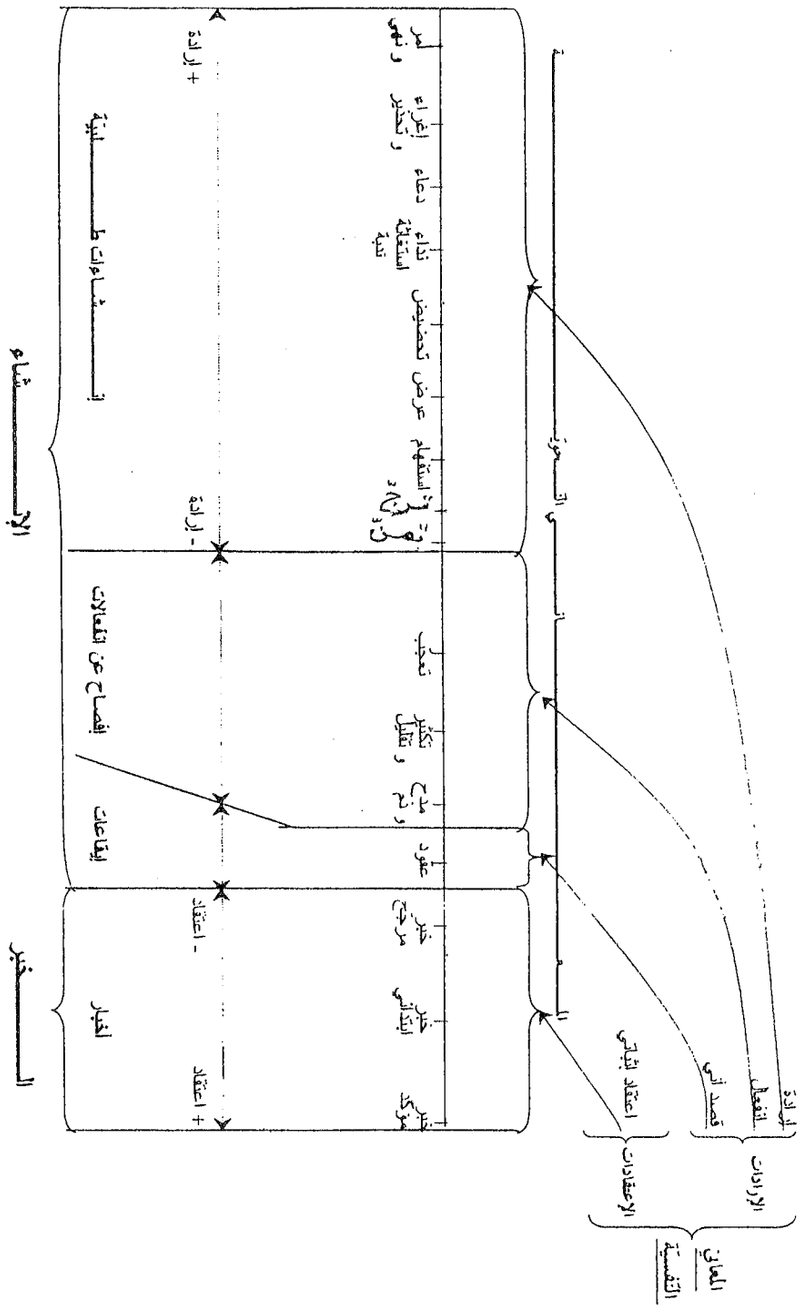

خاتمة البحث

سعينا في هذا العمل إلى تحديد مفهوم الإنشاء في النّظرية العربيّة اللغوية، وتوصّلنا إلى ضبط مباحثه الرّئيسية والثانوية، وتصنيفها، وتحليلها، وتدقيق علاقة معانيها بأبنيتها، وبيان ما يجمع بينها وما يفرّق من خصائص دلاليّة نحويّة.

واتخذنا من ذلك سبيلا إلى إعادة قراءة النظرية اللغوية التراثية وبيان ما انبنت عليه من أسس صلبة ونظام متماسك متكامل تسترسل فيه معاني النّحو بين الجهاز النظري والإنجاز الكلامي. وكشفنا الكثير من أسس ذلك النظام وما لها من متين العلاقة بالإنشاء وتركيبه ودلالاته وانتهينا إلى أنّ النّظرية اللّغوية العربية نظرية إعرابية إنشائية، إذ تبيّن لنا أنّ الإنشاء تصريف للإعراب الذي لا يعدو أن يكون معنى، وأنّ الإنشاء عمل إعرابي يحدثه المتكلّم الواضع في البنية المجرّدة للجهاز النظري، وينجز المتكلّم المعرب بواسطته أثره في الكون إذ يعرب عن إرادته وانفعالاته ومقاصده إلى الإيقاع لدى تصريف العمل الإعرابي عملاً لغويّاً إنشائياً مجراه مجرى عمل يعمله عامل.

وقد توخّينا في عملنا منهجاً استقرائياً تتبّعنا فيه آراء النحاة منذ بدايات التفكير النحوي، كما تتبعنا آراء البلاغيين والأصوليين والفلاسفة ولاحظنا أنّهم كانوا في الأغلب الأعمّ نحاة وكانوا يستندون في مداخلهم وتحاليلهم ومعالجتهم للكلام إلى النظرية النحوية وأحكامها ومعاني أبنيتها والمقولات الدّلالية لأشكالها التّصريفيّة ووحداتها الاشتقاقيّة والمعجمية.

وانطلقنا في عملنا من دراسة كتاب سيبويه دراسة طريفة ندّعي أننّا لم نسبق إليها، إذ بحثنا في الخلفيّات الأوّلية التي تأسست عليها النظرية التراثية

وعمدنا إلى استخراج المفاهيم النظرية الأساسية المجردة التي اقتضت تقسيم الكلام إلى إنشاء وخبر، وتحدّد بمقتضاها مفهوم الإنشاء والايقاع ضمن تصوّر شامل ودقيق للأبنية الدّلالية وأقسام عناصرها وحركتها في توليد الدّلالات المحكومة بنظام نظري يعقلن ما يبدو فوضوياً. ومن هذه المفاهيم المؤسّسة للنظرية النحوية والمحددة لمفهوم الإنشاء لدى صاحب الكتاب:

1 ـ مفهوم الإسناد باعتباره تركيباً دلالياً يختزل دلالة النحو الأساسية في علاقتها بالمتكلم، وباعتباره علاقة دلالية نحويّة مجرّدة ينعقد بها المعنى الذي يتصرّف كلاما يحسن السكوت عليه ويتخصص إما قيمةً إثباتية موجبة هي الصورة البسيطة المثلى للخبر وهو الواجب، وإما قيمة سلبية هي الصورة المجسدة للاستفهام والأمر وما يكون بمنزلتهما ممّا سمّاه سيبويه غير واجب.

2 ـ تقسيم الكلام إلى واجب وغير واجب وما قد يخرج عن هذين القسمين من كلام شبيه بالأصوات. وهو تقسيم ينمّ على تصوّر حدسي لعلاقة الأعمال اللّغوية بالكون الخارجي من جهة وبالمتكلم باعتباره محور تلك الأعمال ومنجزها من جهة ثانية.

والظاهر أنّ الواجب عند سيبويه يشمل ما كان من الكلام مثبتاً ومؤكّداً إذا كان واقعاً وثابتاً في الكون وفي الاعتقاد، أو كان ثابتا في الاعتقاد دون الكون الخارجي.

أمّا غير الواجب فيشمل لديه ما كان غير واقع في الخارج وغير ثابت في الذّهن والاعتقاد، بحيث يعمل المتكلّم بواسطة حروف الإعراب في تزجيته وإيقاعه في الذهن أو في الواقع. وقد بيّن صاحب الكتاب أن تلك الحروف غير الواجبة إنّما هي ألفاظ تجيء لمعنى يعمل فيما بعده من الأفعال، ممّا يجعل غير الواجب في الحقيقة الأفعال التي تكون بعد الحروف غير الواجبه.

3 ـ اعتبار الحرف بمنزلة الفعل إذ إن الحروف تعمل عمل الأفعال فترفع وتنصب كما يقول الخليل، فهي من هذه الجهة بمنزلة الأفعال فيما بعدها

وليست بأفعال، وهي من جهة ثانية أدوات وآلات يعبّر بها المتكلّم عن اعتقاداته وإراداته. وقد مهّد هذا التصوّر لوضع مبدإ من المبادىء المحورية التي تنبني عليها النظرية اللّغوية العربية يتمثل في كون الحرف دليلاً أبداً على فعل المتكلّم، كمّا مهّد لتمييز حروف الإنشاء «غير الواجبة» من الحروف التي يوجب بها أو تدخل على الابتداء توكيدا فتدلّ على ما في علم المتكلّم.

4 ـ المقابلة بين الإخبار والاستخبار والأمر وتحديد ما يكون بين هذه الأعمال من فصل وتداخل وتقارب واسترسال وتشارط. ذلك أنّ الاستفهام فيه معنى افعلْ وبينهما وبين الخبر فصل قويّ، إذ هما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهراً أو مضمراً، على أنّ الأمر في هذا أقوى من الاستفهام لأنّه تزجية المخاطب لإخراجه من أمر وإدخاله في آخر، لذلك كان لا يكون إلا بفعل.

ويتداخل الخبر من حيث تركيب الإعراب بالأمر فينجز من الكلام ما يكون «إعرابه إعراب» «فَعَلَ» ومعناه معنى «لِيَفْعَلْ»...

5 ـ مفهوم الإيقاع لأعمال لغوية بواسطة «حروف» إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها من مثل ويحا، وويحك، وويحاً لك... وذلك لدى انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، أو ارتفاعها وفيها معنى المنصوب. وقد بيّن سيبويه أن النصب في هذه المواضع دليل على عمل الطّلب والتّزجية ومعنى إعرابيّ يدلّ على فعل المتكلم غير الظاهر. وقد وضع لذلك قاعدة تتمثّل في أنك «إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل». وقد حلّلنا هذه القاعدة وبيّنا ما بينها وبين قاعدة الرفع لمثل هذه المصادر من فصل من جهة الإعراب وتداخل من جهة المعنى والقصد.

6 ـ اعتبار النّداء وما يكون بمنزلته عملاً لغويّا مخصوصاً يتميّز بمدّ الصوّت لتنبيه من هو متراخ أو غافل. فالنداء عند سيبويه حرف يصوّت به للتنبيه، ومنادًى منصوب على الفعل المتروك إظهاره. وقد كانت هذه

الملاحظة الأخيرة منطلقاً لنقاش أثاره المبرّد ورسّخ به مفهوم الإيقاع، ذلك أنّ صاحب الكتاب اعتبر أنّ موضع الفعل المقدّر يكون بعد حرف التنبيه، وقد خالفه صاحب المقتضب بأن ذهب إلى أنّ الياء في النداء إنما هي بدل من قولك أدعو وأريد «لا أنك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه مفعول تعدّي إليه فعلك» (المقتضب، IV، 202).

وقد اتّخذنا من ذلك سبيلا إلى بيان أنّ باب النداء في الكتاب كان إلى جانب ما سبق ذكره من مسائل، من أبرز الأبواب التي رسّخت مفهوم الإنشاء وأكّد ذلك لدينا ملاحظات النحاة وتعليقاتهم على رأي المبرد وميلهم إلى مذهبه في تحليل عمل النداء. ومن تلك الملاحظات ما ذكره السيرافي من أنّ باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال أو أشياء غيرها من الألفاظ (. . .) ولفظ النداء لا يعبّر به عن شيء آخر وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل. (هامش الكتاب، II، 182).

إن ما انتهى إليه سيبويه من تصنيف لما يفعله المتكلّم باللغة كان الأساس لكلّ ما ورد بعده من تصنيفات وتقسيمات لمعاني الكلام. وقد برزت في الكتاب أبرز أقسام الإنشاءات ومباحثها، ومنها على وجه الخصوص قسم الطلب الذي بدا مختلطاً بالأمر والنهي والاستفهام والتحضيض والإغراء والتحذير والتمني. وهو اختلاط يدلّ على ما بين هذه الأعمال من استرسال وتداخل وتشارط، وما بينها من اتصال بمفهوم الإرادة والتزجية. وقد استطعنا استخراج قسم ثان من الإنشاءات سمّيناه الأعمال الشبيهة بالأصوات أدرجنا فيه النداء والاستغاثة والنّدبة والتعجّب والمدح والذّم والحروف والأصوات، وهي أعمال لم يدقّق صاحب الكتاب دخولها في قسمي الواجب وغير الواجب من الكلام.

ولم يكن عمل النّحاة بعد سيبويه سوى تعميق وبلورة لجملة المفاهيم والتصنيفات التي وردت في الكتاب، وهو ما يتجلّى في:

1 ـ تعميقهم نظرية الحرف باعتباره معنى لفعل المتكلّم ينجز بواسطته الأحداث والأعمال وقد سحب منها دلالتها على زمان لوجوده خارج زمان عمل القول ووجوده.

2 ـ تعميقهم لمبدإ قيام الكلام على إسنادين، إسناد إلى المتحدث عنه وإسناد إلى المتكلّم منشىء الكلام الذي يصدر عنه ويحصل في جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التّبعة فيه عليه.

3 ـ تمييزهم الواجب من غير الواجب على أساس وضع الواجب موضع التّقرير والتحقيق ووضع غير الواجب موضع الإمكان، وهو معنى لعدم استقرار الإسناد الإحالي وثباته في النّفس وقد تولّد عن هذا التمييز تصنيفات للكلام تفصل بين الابتداء المحض والتوكيد من جهة وأعمال الطّلب من جهة ثانية.

4 ـ ترددهم بين تقسيم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء وتقسيمه إلى خبر وإنشاء بإقحام الطلب ضمن الإنشاءات، وقد بيّنا تشبّث الجمهور بالتقسيم الثّنائي وتعليله وتوضيح أسسه ومبرّراته. ووضّحنا مختلف تقسيماتهم ومصطلحاتهم التي وضعوها لمباحث الإنشاء الأصليّة والفعلية ودققنا الكثير منها ممّا ورد في مصنّفات المتأخرين غامضاً أو محرّفا.

5 ـ تمييزهم الإنشاء بالحروف من الإنشاء بالأفعال ونزعتهم إلى التّقيد بمبدإ أن الإنشاء إنما يكون بالحرف وأن الأفعال الإنشائية الإنجازية تستلزم إرادة متوجهة إلى المخاطب وقصداً مختصّاً به، وهما يحصّلان ممّا يجري من الذِّكْرِ أو ما يرى من الحال.

6 ـ تقسيمهم الكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي وانفعالي وربطهم لكلّ صنف من هذه الأصناف بما يصدر عنه من إرادة وقصد وانفعال وتحليلهم

للخصائص الدّلالية النحوية لكلّ صنف منها.

وقد تميّز عمل النّحاة في دراستهم مختلف أنواع الإنشاءات بتعويلهم في تحليلها وتصنيفها وتحديد أشكالها ودلالاتها على مبادىء النظرية النّحوية وما تنبني عليه من نظام مجرّد يستند إلى الأبنية الدّلالية النحوية المجرّدة في حركتها وتداخلها وانفصالها وتولّد المعاني الإنجازية منها.

ولعلّ هذا التوجه الذي سطّره النحاة كان مستند أهل البيان والأصوليين والفلاسفة في دراستهم للخطاب ومعالجتهم للكلام. فقد لاحظنا أنّ البلاغيين والأصوليين كانوا نحاة وأنّ الفلاسفة كانت لهم علاقات واتّصالات بأئمّة النّحاة في عصرهم، كما لاحظنا أنّ نظرية علم الأدب تنبني في التقاليد العربية على تحصيل «علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان»، وأنّ مزايا الكلام وفضائله وبلاغته تنبني على حسن استخدام معاني النحو وأحكامه بما يناسب مقتضيات الأحوال والأغراض في المقامات المخصوصة.

وإذا كان البلاغيون والأصوليّون قد انطلقوا في دراستهم للكلام ومعانيه من الخطاب والأقاويل المنجزة فإنهم سعوا إلى تحديد خواصّ تراكيب الكلام وعمدوا إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق. وقد انتهى بهم ذلك إلى تمييز الطّلب من الخبر في فترة أولى وترسيخ الإنشاء في فترة ثانية قسيما وحيدا للخبر. وقد لاحظنا تأثّرهم في ذلك بتقسيمات النحاة وتصنيفاتهم وحدودهم للإنشاء ومباحثه، كما لاحظنا تعلقهم بالطلبيات دون الإيقاعات لما تختصّ به أعمال الطلب من تثقّل بالمعاني الثواني لدى نظم تركيباتها الإعرابية في المقامات المخصوصة التي سعوا إلى تنميطها تنميطا لا يختلف عن منهج سيبويه في الكتاب اختلافاً كبيراً.

والظاهر أنّ البلاغيّين قد اتبعوا في تحديدهم المعاني الثواني المولّدة من أعمال الطلب النحاة المتأخرين من مثل ابن هشام وغيره ممّن عرف بنزعة إلى الجمع والضمّ لمختلف المعاني دون كبير اعتناء بتحديد طبيعة كلّ معنى ومجال استثماره، لذلك اختلطت لدى الكثير منهم ألفاظ النحاة ومصطلحاتهم

بمصطلحات الأصوليين وأهل الأدب من النّقاد.

والظاهر أيضاً أنّ الأصوليين اختصوا بوضع ألفاظ شرعيّة لمعاني الإنشاء الطلبي تناسب مجالات درسهم الأصولي وما ينبني عليه من أحكام. وهي معان تطابق معاني الإنشاءات وتقايسها ولا تختلف عنها إلا في كونها تنتمي إلى حقل معجمي شرعي. على أنّ الأصوليّين تميّزوا بتعمق دراسة الأوامر والنواهي تعمقا لا نجد له مثيلاً في كتب النحو والبلاغة وتوصلوا إلى نتائج مهمّة أعانتنا على ضبط موضع فعل الأمر في البنية النحوية، إذ انتهوا إلى أنّه في الحقيقة فعل الآمر الذي ينشىء المتكلّم به عمل الأمر، وأنه يتعين إنشاء بمجامعة دلالة صيغته لعامل الإرادة الذي تصدر عنه الأوامر بما يسحب منه دلالة الزمان الخارج عن زمان إيقاع لفظه.

لقد كان من أهدافنا الأساسية في هذا العمل تحديد ظاهرة الإنشاء التي اختلف القدامى في حدودها اختلافاً كبيراً واشتدّت حاجة المحدثين إلى استثمار دلالاتها وإلى فهم الكثير من أسرار اللغة في علاقتها بالإنسان والكون من خلال ضبط أسرارها وخفاياها. فتوصّلنا إلى تحديد الإنشاءات من حيث مفهومها ومباحثها وعقلناها بطِوَل النّحو المرخى وأحكامه الكلية ومعانيه الإعرابية المحملة بمعاني الأقاويل والمجرّدة لألفاظ الخطابات المقامية ودلالتها. وصنّفنا الأعمال الإنشائية القوليّة ودقّقنا مختلف العلاقات الرابطة بينها في مسترسل المعاني التي يؤلّفها الإنسان بواسطة اللّغة استنادا إلى خصائصها الدلالية النحوية في مختلف المستويات اللغوية وتوقفنا عند بيان ما تتميّز به النظرية اللغوية العربية من سائر النظريات الدلالية والتداولية الغربية الحديثة، من تقيّد باحتواء الدّلالة واستيعاب ظواهرها استناداً إلى النظام النحوي ودلالته التي تختزن دلالات المقام وتختزلها في أبنيته وتراكيب إعرابها لدى انفصالها وتداخلها في حركتي المدّ والجزر الإعرابية العاملية والتأويليّة، كما تختزنها في المقولات الدّلالية لوحداته التصريفية والاشتقاقية والمعجمية في متجهها اللفظي المقامي.

وانتهينا إلى أنّ الإنشاء في العربية معنى منغرس في الأساس النحوي يتخصّص في الأقاويل المنجزة كما تتخصّص سائر معاني النحو طبق أحكام النحو وأصوله ومبادئه. وقد تأسست النظرية النحوية التراثية على مفهوم العمل والإعراب وتولّدت عنها النظرية البلاغية مبنية على الأثر الذي يحدثه المتكلّم بالعمل النحوي خارج نظامه اللغوي فينجز به أعمالاً لغوية مجراها مجرى أعمال يعملها عامل.

إن النظرية اللغوية العربية نظرية تنبني على مفهوم العمل الذي يتصرف إنشاء يحدثه المتكلم في الكون. لذلك حفّت بمصطلح الإنشاء دلالات كثيرة اتّسعت حقلاً دلاليّاً لاستخدامات لا تخرج عمّا يحدثه المتكلّم من أعمال وما يحقّقه من آثار بواسطة اللغة خارج اللغة، وذلك من مثل تعبير القدامى عن فنّ الترسّل بالإنشاء وتعبير المحدثين عن الوظيفة الإبداعية الشعرية بالوظيفة الإنشائية.

ويحلو لنا أن نلاحظ في خاتمة بحثنا:

أوّلاً: إنه لئن بدا، في الفصلين الأخيرين من عملنا، أن المعنى النفسي مرتبط بعمل الإعراب لإنتاج الأعمال اللّغوية الإنشائية وتحديدها، فإن ذلك لا يعني في اعتقادنا أنّ المعطيات النفسية داخلة في الجهاز النحوي ذلك أن المعطيات النفسية والأبنية العرفانية تشارط النظام اللغوي دون أن تنخزل إليه. ولعلّ العلاقة بين تلك المعطيات والجهاز اللّغوي مما يحتاج إلى بحوث خاصّة نأمل أن يسهم عملنا هذا في توجيه البحث إليها.

ثانياً: إننا نروم بإنشائنا هذا المسلك في البحث اللّغوي الإسهام في إنارة بعض السّبل المفيدة في إجراءات تحليل فنّ القول وأساليب الخطاب ودلالتها.

ثالثاً: إننا نأمل أن يمثّل بحثنا هذا مقدّمة لمشروع أعمّ يتعمّق دراسة مباحث الإنشاء مبحثاً مبحثاً ويتّسع لتحليل علاقتها بإنشاءات البيان التخييلية.

المصادر والمراجع المذكورة

- **الآمدي** (سيف الدّين)، (1967)، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه.
- **إبراهم** (عبدالفتّاح)، (د. ت) مدخل في الصّوتيّات، تونس، دار الجنوب للنشر.
- **ابن الأثير**، (1939)، المثل السّائر، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي.
- **ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، بيروت، لبنان، دار الهدى للطّباعة والنّشر.
- **ابن الخشّاب**، (1972)، المرتجل، دمشق، دار الحكمة.
- **ابن خلدون** (عبدالرّحمان)، (1993)، المقدمة، تونس، الدّار التّونسية للنشر.
- **ابن السرّاج** (أبو بكر محمد)، (1973)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بغداد، مؤسّسة الأعظمي.
- **ابن سينا** (أبو علي الحسين ابن عبد الله)، (1952) الشّفاء، المنطق، العبارة، تحقيق محمود الحضيري القاهرة.
- **ابن فارس** (أبو الحسين أحمد)، (1963)، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت.
- **ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (1958)، أدب الكاتب، بيروت، دار صادر، المكتبة التجارية الكبرى.

- **ابن قتيبة** (أبو محمّد عبد الله بن مسلم)، (1930)، عيون الأخبار، ط. دار الكتب المصرية.
- **ابن قيّم الجوزية**، (د. ت)، بدائع الفوائد، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي.
- **ابن منظور** (أبو الفضل جمال الدّين)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- **ابن هشام الأنصاري**، (1988)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب بيروت، دار الجيل.
- **ابن هشام الأنصاري**، (د. ت)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التّراث العربي.
- **ابن وهب الكاتب** (أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم)، البرهان في وجوه البيان، (نقد النثر)، تحقيق د. أحمد مطلوب وخديجة الحديثي.
- **ابن يعيش** (موفّق الدّين)، (د. ت)، شرح المفصّل، بيروت، عالم الكتب.
- **أبو حيّان** (أثير الدّين محمد النّحوي)، (1328 هـ)، التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، القاهرة، ط. السّعادة.
- **أرسطوطاليس**، (د. ت)، فنّ الشعر، ترجمة وتحقيق عبد الرحمان بدوي. بيروت، دار الثقافة.
- **أرسطوطاليس**، (1948)، منطق أرسطو ـ كتاب العبارة، حقّقه وقدّم له عبد الرحمان بدوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- **الاستراباذي** (رضيّ الدّين)، (1978)، شرح الرّضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.
- **الأنباري** (أبو البركات)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين، القاهرة، دار إحياء التّراث العربي.

- **أنيس** (إبراهيم)، (1972)، من أسرار اللّغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- **أوستن**، (1991)، نظريّة أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق.
- **برانق** (محمد أحمد) ومصطفى (إبراهيم) وآخرون، (1957)، الاتّجاهات الحديثة في النّحو، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتّشي اللغة العربيّة بالمرحلة الإعدادية، دار المعارف بمصر.
- **البصري** (أبو الحسين)، (1964)، كتاب المعتمد في أصول الفقه، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدّراسات العربيّة.
- **البكّاء** (محمد كاظم)، (1989)، منهج كتاب سيبويه في التّقويم النّحوي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- **بلانشي** (روبير)، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. لبنان، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- **التفتازاني** (سعد الدين)، (1304 هـ)، المطوّل على تلخيص المعاني. القاهرة، م. البوسنوي.
- **التّهانوي** (محمد علي بن علي)، (1984)، كشاف اصطلاحات الفنون، استانبول، دار قهرمان للنشر والتّوزيع.
- **التّوحيدي** (أبو حيّان)، (د.ت) الامتاع والمؤانسة، صحّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
- **توم** (عبدالله محمّد)، (1987)، المنطق واللغة والواقع، سلسلة الأزمنة الحديثة.
- **التّونجي** (محمّد)، (1979)، معجم الأدوات النّحويّة، دمشق، دار الفكر.

- **الجاحظ** (أبو عثمان عمرو بن بحر)، (1968)، البيان والتّبيين، دار الفكر للجميع.
- **الجرجاني** (السيّد الشريف)، (١٣٠٤ هـ)، الأطول على حاشية المطوّل القاهرة، م البوسنوي.
- **الجرجاني** (عبدالقاهر)، (1983)، كتاب أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، بيروت، دار المسيرة، ط 3.
- **الجرجاني (عبدالقاهر)**، (١٩٨٢)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبدة ومحمّد رشيد رضا، بيروت لبنان، دار المعرفة.
- **الجرجاني** (عبدالقاهر)، (1990)، كتاب الجمل في النّحو، شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغنيّ عبد الله، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
- **الجرجاني** (عبدالقاهر)، (1983)، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربيّة، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف.
- **الجرجاني** (عبدالقاهر)، (1982)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقيّة.
- **جمال الدّين** (مصطفى)، (1980)، البحث النّحوي عند الأصوليين، دار الرّشيد للنّشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقيّة، سلسلة دراسات (228).
- **حسّان** (تمّام)،(1973)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- **حسّان** (تمام)، (1979)، مناهج البحث في اللغة، الدّار البيضاء، دار الثقافة.
- **حسّان** (تمام)، (1981)، الأصول: دراسة إبيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند

العرب: النّحو، فقه اللغة، البلاغة، الدّار البيضاء، دار الثّقافة.
- **حسين** (عبدالقادر)، (د.ت)، أثر النّحاة في البحث البلاغي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجّالة.
- **الحلواني** (محمد خير)، (1979)، المفصّل في تاريخ النّحو، بيروت، مؤسّسة الرّسالة.
- **حمّودة** (طاهر سليمان)، (د.ت)، دراسة المعنى عند الأصوليين، الإسكندرية، الدّار الجامعيّة للطباعة والنشّر والتوزيع.
- **خطابي** (محمد)، (1991)، لسانيّات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- **الخفاجي** (ابن سنان)، (1932)، سرّ الفصاحة، تحقيق علي فودة، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- **الرّيفي** (هشام)، (1998)، الحجاج عند أرسطو، ضمن: أهمّ نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، جامعة تونس الأولى، تونس، كلية الآداب بمنّوبة.
- **الزّبيدي** (أبو بكر محمد بن الحسن)، (1954)، طبقات النّحويين واللغويّين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف مطبعة الخانجي.
- **الزركشي** (بدر الدّين محمد بن عبد الله)، (1957)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة.
- **الزّمخشري** (جار الله محمود بن عمر)، (1948)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، القاهرة، ط. مصطفى البابي الحلبي.

- **السّاقي** (فاضل مصطفى)، (1977)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة القاهرة.

- **السّبكي** (تاج الدين عبد الوهاب)، (د.ت)، طبقات الشافعيّة، القاهرة، مطبعة الحسينية.

- **السّكاكي** (أبو يعقوب يوسف)، (د.ت)، كتاب مفتاح العلوم المطبعة الميمنيّة بمصر.

- **السّويح** (محمد عاشور)، (1986)، القياس النّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدّار الجماهيرية للنّشر والتوزيع والإعلان، مصراته. الجماهيريّة العربيّة الليبيّة.

- **سيبويه**، (1988)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، القاهرة، الطّبعة الثّالثة.

- **السّيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، (1985)، أخبار النّحويين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق د. محمد إبراهيم البّنا، القاهرة، دار الاعتصام.

- **السّيرافي** (أبو سعيد) شرح كتاب سيبويه:

الجزء الأول، (1986)، تحقيق عبدالتّواب، فهمي حجازي، عبدالدّائم. الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

الجزء الثاني، (1990)، حقّقه وعلّق عليه رمضان عبدالتّواب، الهيئة المصريّة للكتاب.

- **السّيوطي** (جلال الدّين)، (1975)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

- **السّيوطي** (جلال الدّين)، (د.ت)، إتمام الدّراية لقراء النّقاية على حاشية

كتاب مفتاح العلوم للسّكاكي، ط. المطبعة الميمنيّة، مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر.

- **السّيوطي** (جلال الدّين)، (1964)، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي.

- **السّيوطي** (جلال الدّين)، (1977)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الكويت، دار البحوث العلميّة.

- **الشّاطبي** (أبو اسحاق)، (د.ت)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبدالله دراز، القاهرة، المكتبة التّجارية الكبرى.

- **الشّريف** (محمد صلاح الدّين)، (1979)، النظام اللّغوي بين الشكل والمعنى، من خلال كتاب تمام حسّان «اللغة العربية معناها ومبناها». ضمن: حوليات الجامعة التّونسيّة، العدد: 17. ص ص 193 ـ 229. تونس، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية.

- **الشّريف** (محمد صلاح الدّين)، (1986)، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن أهم المدارس اللّسانيّة، ص ص 95 ـ 116. تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية.

- **الشّريف** (محمد صلاح الدّين)، (1993)، مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النّحوية والدّلالية، مرقون، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب بمنّوبة.

- **الصّبّان** (محمّد بن علي)، (د. ت)، حاشية محمّد بن عليّ الصّبّان على شرح علي بن محمّد الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الفكر.

- **صليبا** (جميل)، (1979)، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني. القاهرة دار الكتاب المصري.

- **صمّود** (حمادي)، (1981)، التّفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوّره

إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)، تونس، الجامعة التونسيّة.

- **طبانة** (بدوي)، (1962)، البيان العربي، دراسة في تطوّر الفكرة البلاغيّة عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- **طبطبائي** (طالب هاشم)، (1992)، نظريّة الأفعال الكلاميّة. ضمن مجلّة الفكر العربي المعاصر: 98 ـ 99. ص ص 65 ـ 77.

- **الطرابلسي** (محمد الهادي)، (1981)، خصائص الأسلوب في الشّوقيّات. منشورات الجامعة التونسية.

- **عاشور** (المنصف)، (1989)، ملاحظات حول رسالة سيبويه، ضمن حوليات الجامعة التّونسية، تكريما للأستاذ أحمد عبدالسلام، عدد: 30 ص ص 169 ـ 199. كلية الآداب، جامعة تونس.

- **عبدة أبو عبد الله** (عبد العزيز)، (1982)، المعنى والإعراب عند النّحويين ونظرية العامل، طرابلس، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.

- **عبد الجبّار** (القاضي أبو الحسن)، (1961)، المغني في أبواب التّوحيد والعدل، ج 7. خلق القرآن. قوّم نصّه إبراهيم الأبياري بإشراف د. طه حسين. القاهرة.

- **عبد الغفّار** (السيد أحمد)، (1981)، التّصوّر اللغوي عند الأصوليين، جدّة شركة مكتبات عكاظ للنشر والتّوزيع.

- **عبد اللطيف** (محمد حماسة)، (د.ت)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، كلية دار العلوم.

- **العسكري** (أبو هلال)، (1983)، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التّراث العربي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط. 5.

- **العسكري** (أبو هلال)، (1981) كتاب الصّناعتين: الكتابة والشّعر، تحقيق مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميّة.

- **العلوي** (يحي بن حمزة)، (1982)، كتاب الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، بيروت، دار الكتب العلميّة.

- **عون** (حسن)، (1970) قضيّة النّحو والنحاة ضمن مجلة المجلّة عدد 158، فيفري.

- **عيد** (رجاء) (١٩٧٩)، فلسفة البلاغة بين التّقنية والتطوّر، الإسكندرية، منشأة المعارف.

- **الغزالي** (أبو حامد محمّد)، (1324 هـ)، المستصفى من علم الأصول. المطبعة الأميريّة ببولاق مصر.

- **الفارابي** (أبو نصر)، (1968)، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق وتقديم محسن مهدي. بيروت، دار المشرق.

- **الفارابي** (أبو نصر)، (1970)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق.

- **الفارابي** (أبو نصر)، (1985)، المنطق عند الفارابي، تحقيق وتقديم وتعليق د. رفيق العَجَم، بيروت، دار المشرق.

- **الفراهيدي** (الخليل بن أحمد)، (1985)، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسّسة الرّسالة.

- **فضل الله** (مهدي)، (1990) مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، بيروت، دار الطليعة، ط 4.

- **القزويني** (جلال الدّين أبو عبد الله محمّد خطيب دمشق)، (د.ت)، شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبد الرّحمان البرقوقي، بيروت، دار

الكتاب اللبناني العربي.

- **القزويني** (جلال الدّين أبو عبد الله محمد خطيب دمشق)، (1992)، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار إحياء العلوم.

- **لاكوف (ج)**، (1991)، اللّسانيات ومنطق اللّغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشّرق.

- **لطفي** (مصطفى)، (1981)، اللغة العربيّة في إطارها الاجتماعي، دراسة في علم اللغة الحديث، بيروت، معهد الإنماء العربي.

- **لنشاد** (جاك)، (1997)، طرافة الفارابي بين معاصريه في طرح اشكالية اللغة العربيّة، ضمن: حوليّات الجامعة التونسيّة العدد: 41. ص ص 11 ـ 27. جامعة تونس I، كلّية الآداب، منّوبة.

- **المبّرد** (أبو العباس محمد)، (1963)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

- **المتوكّل** (أحمد)، (1981)، نظريّة المعنى في الفكر اللّغوي العربي القديم، مجلّة آفاق عدد 8، ص ص 75، 82.

- **المتوكّل** (أحمد)، (1985)، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، الدار البيضاء، دار الثقافة.

- **المتوكّل** (أحمد)، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، الدّار البيضاء، دار الثقافة.

- **المخزومي** (مهدي)، (د.ت)، مدرسة الكوفة، مطبعة الحلبي، الطّبعة الثّانية.

- **المسدّي** (عبدالسلام)، (1986)، التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، الطبعة الثانية، الدار العربيّة للكتاب.

- **مكرم** (عبد العال سالم)، (1980)، المدرسة النّحوية في مصر والشّام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، القاهرة، دار الشروق.

- **منصور** (عبد المجيد)، (1982)، علم اللغة النّفسي، الرياض، جامعة الملك سعود، وعمادة المكتبات.

- **المهيري** (عبد القادر)، (1974)، مساهمة في التّعريف بآراء عبدالقاهر الجرجاني، ضمن حوليّات الجامعة التونسية. العدد: 11، ص ص 83 ـ 139.

- **المهيري** (عبد القادر)، (1986)، اللسانيّات الوظيفيّة، ضمن أهمّ المدارس اللسانيّة. ص ص 39 ـ 52، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التّربية.

- **المهيري** (عبد القادر)، (1990)، النّحو بين بساطة التّقعيد وقضايا التأصيل. الدّروس العموميّة، 1988 ـ 1989 ض ص 83 ـ 104. تونس، منشورات كلية الآداب، منّوبة.

- **ميلاد** (خالد)، (1997)، مقدّمة في الدّلالة النّحوية، عود إلى عبدالقاهر الجرجاني، ضمن دراسات لسانيّة، مجموعة أعمال مهداة إلى الأستاذ عبدالقادر المهيري، جمعية اللّسانيات بتونس.

- **ناصف** (علي النجدي)، (1953)، سيبويه إمام النّحاة، القاهرة، مطبعة نهضة مصر بالفجّالة.

- **هارون** (عبد السلام محمّد)، (1981)، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.

- **الهاشمي** (أحمد)، (د.ت)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط. 12

ARISTOTE, 1959, De L'Interprétation, traduction par Tricot, J, Vrin, 16a, 17a.

ARNAULT Antoine, et **NICOLE** Pierre, 1965, La logique ou l'art de penser, Paris, PUF.

AUSTIN, J.L., 1970, Quand dire c'est faire, Paris, Ed. du Seuil.

BENVENISTE, E, 1966, Problèmes de linguistique générale, Gallimard, Paris.

BOUTON, Ch.P., 1979, La signification, contribution à la linguistique de Parole, Paris, Ed. Klincksieck.

BOUVERESSE, Jacques, JACQUES, Francis, et Al, 1986, Théorie des actes de langage Ethique de Droit. Publié sous la direction de Paul Amselek, Paris, PUF.

BUBURUZAN, Rodica, 1993, Exclamation et actes de langage chez Sibawayhi. In Revue Roumaine de linguistique T.XXXVIII. n°5.

COSNIER, J, 1991, Les gestes de la question, in La Question, pp. 163-171. (V.Kerbrat-Orecchioni et Al).

DUCROT, O, 1972, Dire et ne pas dire, Paris, Ed. Hermann.

ELUERD, R., 1985, La Pragmatique linguistique, Paris: Nathan.

GALMICHE, M, 1975, Sémantique Générative, Paris, Larousse.

GRICE, H.P., 1975, Logic and conversation in syntax and Semantics, Vol. 3, Speech acts, P. Cole et J. Morgan (Eds). Academique Press. Traduction française in Communication, 30, 1979.

JACQUES, Francis, 1986, l'Analyse des énoncés mauraux avant Austin, in Théoire des actes de langage, Ethique et droit, pp. 55-86. Paris PUF.

KATZ, J.J, 1977, Propositional Structure and Illocutionary Force, The Harverster Press.

KERBRAT-ORECCHIONI, C, 1990, Les Interactions Verbales, Armand Colin.

KERBRAT-ORECCHIONI, C, et Al., 1991, La Question, Pub. de l'U.R.A. 1347, Presses Universitaires de Lyon.

LARCHER, Pierre, 1980, Information et performance en science Arabo-Islamique du langage, Thèse de doctorat 3ème cycle, Paris III, Inédit.

LARCHER, Pierre, 1998, Une pragmatique: Médiévale, Arabe, et Islamique, In: H.E.L., n°20/1, pp: 101-116.

LARGEAULT, J, 1970, Logique et philosophie chez Frege. Paris-Louvain-Nauwelaerts.

LAKOFF, G, 1976, Linguistique et logique naturelle, Paris, Klincksieck.

LARREYA, P, 1979, Enoncés Performatifs, Présupposition, Eléments de Sémantique et de Pragmatique, Paris, Ed. Nathan.

LYONS, J, 1980, Sémantique linguistique, Paris, Larousse.

MILNER, J.C., 1989, Introduction à une science de langage, Paris, Ed. du Seuil.

MOUTAOUAKIL, A, 1982, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique Arabe. Pub. De la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.

OGDEN, C.K., and **RICHARDS,** I.A., 1966, The meaning of Meaning, London, Routledge and Kegan Paul. L.T.D.

RECANATI, F, 1981, Les Enoncés Performatifs, les Editions du Minuit.

RECANATI, F, 1986, La pensée d'Austin et son originalité par rapport à la philosophie analytique antérieure, in Théorie des actes de langage, Ethique et droit, pp. 19-35 Paris, PUF.

REMI-GIRAUD, S, 1991, Question et Assertion, de la Morpho-Syntaxe à la pragmatique, in la Question (V. Kerbrat-Orecchioni et Al).

SEARLE, John R., 1972, Les Actes de langage, Essai de Philosophie du langage, Paris, Collection Savoir Hermann.

SEARLE, John R., 1982, Sens et expression, Etudes de théorie des actes de langage, les Editions de Minuit.

SEARLE, J., et **VANDERVEKEN,** D, 1985, Foundations of Illocutionary Logic, Cambridge, Cambridge University Press.

VANDERVEKEN, D., Meaning and Speech acts:

1990, Vol.1, Principles of language use.

1991, Vol.2, Formal Semantics of Secces and satisfaction.

Cambridge University Press.

فهرس المصطلحات

-أ-

- إباحة : 336 . 343 – 345.
- إثـبات : 34 . 38 . 42 . 43 . 55 . 68 . 71 . 72 – 75 – 88 – 90 . 94 . 95 . 97 . 98 . 100 . 103 . 106 . 107 . 114 . 115 . 139 . 153 . 154 . 160 . 161 . 204 – 206 . 209 . 210 . 214 . 215 . 233 . 235 . 255 . 281 . 297 . 298 . 303 . 330 . 331 . 345 . 355 . 375 . 377 . 384 . 385 . 403 . 406 . 420 . 421 . 432 . 433 . 436 – 438 . 446 . 481 . 482 . 487 . 488 . 496 . 512 . 519 . 528 . 529 . 532 . 540 . 541 . 548 . 550 – 552 . 555 . 559 – 569 . 579 – 587 . 603 . 609 . 619.
- إثبات المنعدم : 55.
- إثبات الموجود / الوجود : 55 . 58 . 59 . 62.
- إثبات الواجب / الوجود : 59 . 60.
- إحالة ذاتية sui-réferentielle : 202 . 267 . 595.
- إحالة مرجعية : 91.
- إذن : 376.
- إرادة : 363 . 364 . 365.
- إرادة أمريّة / خلقيّة / التشريع / التكليف: 363.
- أساس دلالي : 35.
- أساس نحوي : 542 – 548 . 624.
- إسـنـاد : 51 – 74 . 92 . 96 – 193 . 209 . 294 . 307 . 346 . 353 – 355 . 358 . 366 . 400 . 526 . 529 . 531 . 533 . 618 . 621.
- إسناد إحالي : 98 . 209
- إسناد أصلي : 353 . 396.
- إسناد إنشائي : 201 . 355.
- إسناد خبري : 331
- إسناد فرعي : 535.
- إسناد قضوي: 198 . 201 . 209 . 294.
- إسناد إحالي / مرجعي : 469.

- إطناب : 102 . 147.
- إغراء : 26 . 112 . 140 – 144 . 159 . 271 . 308 . 360 . 416 . 432 . 433 . 441 . 591 . 598 . 599 . 611 . 613 . 616 . 620.
- إفصاح : 172 – 174.
- إفصاحات Expressifs : 507 . 512.
- إلغاء : 77 . 87.
- أمـــر : 25 . 38 . 43 . 44 . 54 . 61 . 65 . 68 . 69 . 70 . 73 . 74 . 110 . 112 . 113 . 116 . 129 – 132 . 144 – 146 . 152 . 158 – 163 . 170 . 179 . 180 . 182 . 184 . 185 . 187 . 188 . 193 . 194 . 196 . 209 . 215 . 216 . 224 – 227 . 230 . 240 . 241 . 242 . 244 – 249 . 251 . 253 . 267 . 271 . 279 . 305 . 308 . 324 . 326 . 328 . 329 . 332 – 334 . 336 . 339 . 341 . 344 . 345 . 352 . 354 . 360 – 364 . 366 . 369 – 372 . 376 – 378 . 380 . 386 . 395 . 396 . 398 – 400 . 410 . 415 . 416 . 417 . 426 . 427 . 428 . 432 . 437 . 438 – 449 . 452 . 455 . 456 . 461 . 464 . 465 . 467 . 482 . 484 . 485 . 491 . 495 . 496 . 501 . 506 . 517 – 519 . 532 . 577 . 588 . 591 . 594 . 596 – 599 . 613 . 616 . 618 – 620 . 623.
- إمكـان : 66 . 111 . 228 . 280 . 307 . 332 . 371 . 446 . 448 . 546 . 563 . 591 . 593 . 607 . 608 . 621.
- إنشاء أوّلي Performatif primaire : 495 . 496.
- إنشاء إيقاعي : 26 . 221 . 225 . 249 . 250 . 251 . 253 . 270 . 284 . 337 . 357 . 362 . 456 . 462 . 504 . 570 – 577.
- إنشاء إيقاعي تعاقدي / عرفي : 460.
- إنشاء الانفعال : 278 . 279 – 289 . 460.
- إنشـاء بلاغـي : 60 . 297 . 446 . 456 . 477 . 481 . 524 . 542 . 546 . 547 . 549 . 615.
- إنشاء رئيسي / ثانوي : 35 . 36.
- إنشاء صريح Performatif explicite : 495 . 496 . 515.
- إنشاء قولي / محض : 30 . 212 . 353 . 354.
- إنشاء نحوي : 34 . 37 . 60 . 297 . 482 . 524 – 534 . 536 . 546.

- إنشاء وضعي / بالوضع : 36 – 38.
- إنكار : 34 . 321 . 403 . 418 – 421 . 429 . 434 – 437 . 466 . 469.
- إنكار إبطالي / النّفي : 423 – 425 . 432 . 433 . 437.
- إنكار توبيخي : 423 – 425 . 432 . 433.
- إيقاع : 44 . 216 . 219 . 222 – 224 . 230 . 238 – 240 . 246 – 250 – 253 . 260 . 269 . 270 . 271 . 273 . 276 . 280 . 281 . 290 . 293 . 294 . 299 . 303 . 304 . 308 . 313 . 314 . 322 . 348 . 349 . 354 . 358 . 362 . 363 . 365 . 462 . 464 . 480 . 493 . 494 . 514 . 547 – 551 . 565 . 570 – 577 . 616 . 617 – 620 . 622 . 623.
- ابتداء : 57 . 60 . 62 . 63 . 81 . 85 . 148 . 152 – 155 . 160 . 200 – 210 . 215 . 228 . 259 . 260 . 275 . 321 . 327 . 328 . 391 . 448 . 451 . 481 . 552 . 558 . 560 – 569 . 594 . 601 . 618 . 621.
- ابتداء محض / مؤكّد : 210 – 212.
- ابتهاء : 452.
- استبطاء : 423 – 425 . 434.
- استدلال : 302 . 374 . 384 . 385 . 435 . 437 . 466 . 522 . 573.
- استرســـال : 126 . 131 . 138 . 158 . 165 . 172 . 175 . 184 . 187 . 256 . 263 . 300 . 579 . 583 . 614 . 619 . 620.
- استرسال ، دلالي ترتيبي : 17 . 131 . 175.
- استعطاف : 243 . 562 – 565.
- اســـتغاثة : 25 . 26 . 39 . 165 – 167 . 169 . 170 . 174 . 187 . 221 . 280 . 306 . 610 . 611 . 613 . 616 . 620.
- اســـتفهام : 25 . 34 . 38 . 54 – 56 . 42 . 69 – 76 . 106 . 110 – 112 . 132 – 157 . 161 – 167 . 168 . 170 . 172 . 175 . 182 . 184 – 186 . 188 . 194 . 196 . 198 . 199 . 201 . 202 . 204 – 206 . 211 . 215 . 223 – 226 . 230 . 231 . 240 . 241 . 244 – 249 . 251 . 256 . 257 . 267 . 269 . 271 . 274 . 278 . 285 . 299 . 301 – 304 . 308 . 327 . 329 . 330 – 335 . 337 . 339 . 341 . 346 – 348 . 351 – 354 . 358 – 360 . 369 . 372 . 375 . 376 . 378 . 388 . 389 . 394 . 400 . 402 . 403 – 406 . 407 . 414 . 416 – 439 . 452 . 482 . 484 . 495 . 501.

517 – 519. 528. 530. 532. 545. 547. 576. 577. 581. 588. 591. 596.
598 – 613. 616. 618 – 620
- استفهام إنكار: 432. 433.
- استفهام تقرير / تقريري: 300. 402. 432. 433.
- استلزام Implication: 31. 34. 40. 426. 436. 523. 587.
- اعتقاد (المتكلم): 17. 35. 36. 68 – 70. 72 – 76 – 79. 81. 83 – 89. 91.
114. 148. 149. 151. 155. 156. 159. 182. 183. 185. 199. 202. 203.
215. 229. 259. 299. 307. 378. 505. 537. 553. 555 – 559. 561. 541.
544. 545. 565. 567. 563. 567. 568. 571. 596. 619.
- اعتقاد إثباتي: 566. 567. 572. 579. 581. 588. 589. 593. 602. 614. 616.
- اعتقاد إمكاني / مطلق: 307. 566. 571.
- افتخار: 452.
- اقتضاء: 139. 342. 372. 396. 397. 400. 426. 436.

- ب -

- بنية إحالية / إسنادية: 35. 60. 112. 118. 123. 143. 145. 181. 580.
- بنية إعرابية: 530. 536. 538. 549. 552. 564 – 566. 573. 580. 587. 593.
597. 599. 615.
- بنية العمل الإعرابي: 119.
- بنية انجازية / تصريفيّة: 60. 181. 35. 138. 139. 530. 552.
- بنية حمليّة: 67.
- بنية خبريّة / نظرية: 45. 172. 581. 181.
- بنية دلالية: 36. 40. 45. 52. 206. 388. 516 – 520. 522. 526. 527. 532.
536. 537. 540. 541. 549. 550. 553. 596. 602. 614. 622.
- بنية دلالية عامة / عميقة: 516. 541.
- بنية سطحية: 40. 516. 517. 519.
- بنية عاملية: 590. 608.
- بنية عميقة: 516.
- بنية منجزة / مخصوصة: 59. 81. 114. 143. 145. 404.
- بنية منطقية: 517. 519. 522.

- بنية نحوية / نحوية دلالية: 35. 38. 63. 88. 114. 141. 181. 262. 307. 309.
321. 388. 404. 446. 448. 520. 522. 527. 529. 530. 531. 534. 536.
540. 550. 551. 553. 554. 567. 574. 577. 587. 588. 601. 608. 614.
615. 623.
- بنية نحوية مجردة: 115. 207. 556. 558. 560. 651.

- ت -

- تأسيس محل / إحالي: 77. 78. 100. 110. 375.
- تثبيت: 405. 408. 410. 414. 415. 420. 425. 429.
- تحذير: 26. 112. 136. 139. 140 – 144. 147. 159. 185. 187. 188. 271.
308. 360. 416. 432. 433. 441. 496. 598. 599. 613. 616. 620.
- تحريم: 468.
- تحضيض: 25. 112. 116. 129 – 131. 188. 256. 271. 274. 304. 308.
324. 335. 341. 360. 412. 416. 426. 432. 433. 545. 591. 605. 606.
609. 611. 613. 616. 620.
- تحقير: 421.
- تخيير: 344. 345. 468.
- ترجّ: 25. 214 – 215. 230. 348. 352. 358 – 360. 462. 466.
- ترجّح: 555. 568. 569. 607.
- تسوية: 129. 167. 168. 413. 414. 416. 417. 423. 431.
- تشارط: 219. 426. 436. 620.
- تشبيه: 154 – 156. 186. 188. 226. 228. 256. 257. 260. 264. 545.
- تصديق: 90. 225. 231. 232. 234. 235. 245. 251. 292. 293. 295. 296.
301. 305. 354. 355. 434. 482. 493. 496. 498. 556.
- تصريح: 519.
- تصريحات Déclaratives: 227. 507. 509. 511.
- تصريحات تقريرية Déclarations Assertives: 511.
- تصوّر: 331. 332. 480. 551.
- تضرّع: 370 – 372. 376. 399. 443.
- تعامل / تعاملي: 28.

- تعامل قولي Interaction verbale: 40 . 142 . 484 . 485 . 484 . 485 . 484 . 523.
- تعاملي Interactionnel : 41.
- تعجّب : 21 . 25 . 38 – 41 . 42 . 45 . 65. 165 – 167 . 170 – 178 . 188 . 222 . 226 . 230 . 279 – 283 . 289 . 290 . 303 . 304 . 306 . 309 . 324 . 337 . 341 . 351 . 352 . 354 . 358 – 360 . 373 – 376 . 378 . 399 . 403 . 418 . 423 – 425 . 432 . 434 – 436 . 446 . 453 . 455 . 456 . 459 – 462 . 466 – 468 . 569 . 578 . 579 – 587 . 620.
- تعجيب : 435 . 436.
- تعجيز : 362 . 444.
- تعجيم : 54 . 64 . 80 . 82 . 85 . 101 . 138 . 144 – 146 . 178 . 450 . 453 . 458 . 544 . 545.
- تعظيم : 421 . 452.
- تعلق دلالي / لفظي: 177. 229. 247 . 381 . 535 . 538.
- تعليق : 194 . 525.
- تقرير / تقريري Constatatif : 122 . 128 . 129 . 208 . 209. 214 . 264 . 301 . 345. 389. 394. 402. 405. 408. 410. 414. 415 . 417 . 418 – 432 . 433 . 435 . 436 . 452 . 469 . 496 . 519 606. 607 . 609 . 621.
- تقريرات Assertifs : 505 . 511 . 541.
- تكثير / تقليل – استقلال / استكثار : 26 . 45 . 279 . 299. 305 . 309 . 339 . 341 . 360 . 462 . 569 . 578 . 584 – 586.
- التماس : 34 . 336 . 378 . 411.412 . 439 . 440 . 442 . 443 . 444 . 496.
- تمـــنّ :25 . 57 . 65 . 129 – 131 . 154 . 155 . 157 . 186 – 188. 208 – 211 . 215 . 226 . 230 . 240 . 241 . 244 . 257 . 260 . 264 . 308 . 324 . 327 . 329 . 333 – 335 . 338 . 339 . 341 . 348 . 351 . 352 . 358 – 360. 373 . 374 . 378 . 399 . 412 . 413 . 416 . 426 – 428 – 432 . 434 – 466 . 467 . 547 . 591 . 609 . 610 . 613 . 616 . 620.
- تنديم : 335.
- تنفيذيات Excercitifs : 500.
- تهديد : 336.362.369. 398 . 443 . 444 . 496.

- تهكم : 423 – 425 . 432.
- توبـــيخ : 129 . 389 . 394 . 398 . 402 . 405 . 408 . 417 – 430 . 432 . 435 . 436 . 452 . 469 . 605 . 609.
- توكـيد / تأكـيد : 25 . 57 . 65 . 76 . 79 . 86 . 89 . 90 – 99 – 110 . 114 . 119 . 120 . 147 . 152 . 153 . 155. 158 . 163 . 166 . 168 . 169 . 184 . 206 . 207 . 209 . 210 . 212 . 215 . 229 . 230 . 233 . 235 . 242 . 243 . 259 . 264 . 266 . 305 . 384 . 394 . 403 . 411 . 454. 456. 463. 482 . 502 . 512. 545. 555 . 559 – 569 . 607 . 618 . 621.

- ث -

- ثناء : 446 . 452 . 455 .

- ج -

- جازم (إنشاء / قول) : 368 – 370 . 373 . 377 . 379. 387 . 479 . 481 . 486 . 493 . 551 .
- جـزاء : 69 – 71 . 73 . 74. 112 . 117 . 120 . 123 . 208 . 215 . 240 . 245 . 285 . 286 . 386 . 387 . 447 – 449 . 455 . 581 .
- جهة Modalité : 84 . 88 . 371 . 374 . 488 . 563 . 607.
- جهة إمكان : 544 . 545 .
- جهة الاعتقاد Modalité de la croyance : 489 . 544 .
- جهة القول La modalité de l ' énoncé : 488.
- جهة الوجوب : 545.
- جهة الوجود Modalité de l' existence: 489.

- ح -

- حثّ : 376.
- حدث إحالي / إنشائي: 37 . 38.
- حدثية : 535.
- حرف إخبار : 259.
- حرمة / تحريم: 344.
- حروف إنشائية / حروف إنشاء : 259 . 285. 548. 559. 610.
- حروف الاعتقاد : 90.

- حروف واجبة / غير واجبة: 155.
- حكم : 331 . 332 . 362 . 368 . 479 . 480 . 481 . 487 . 489 . 532 . 556 . 558.
- حكم إسنادي : 91 . 92 . 94 . 97.
- حكم سالب : 480.
- حكميّات verdictifs :500.
- حمد : 452 . 455 . 456.
- حيّز إحالي : 99 . 103 . 120.
- حيّز التأسيس / موضع : 99 . 110.

- خ -

- خبر محض : 494 . 495 . 552 . 553 . 557.
- خطاب تداولي دلالي Discours pragma-sémantique : 39.

- د -

- دعـــاء : 26 . 43 . 69 . 109 . 110 . 112 . 134 . 144 – 152 – 157 – 159 . 161 . 175 . 185 . 188. 223 . 224 . 226 . 230 . 240 . 241 . 246 . 271 . 279 . 286 . 308 . 324 . 327 – 329 . 336 . 339 . 341 . 360 . 361 . 369 . 374 . 416 . 432 . 433 . 439 . 440 . 442 – 444 . 449 . 450 . 452 . 454 – 457 . 460 . 464 – 466 . 481 . 598 . 599 . 611 . 613.
- دلالة إعرابية : 524.
- دلالة إنجازية قولية : 23 . 400.
- دلالة اشتقاقية : 220.
- دلالة اقتضاء : 396 .
- دلالة الحال : 457.
- دلالة المفهوم : 315 . 394 . 399.
- دلالة المفهوم ، دلالة مباشرة : 394 . 395 . 396 . 399.
- دلالة المنطوق ، دلالة غير مباشرة : 315 . 394 . 399. 394 – 396 . 399.
- دلالة تصريفية / زمانية : 220 . 309.
- دلالة صريحة / ضمنية: 29.
- دلالة لغوية : 479.
- دلالة لفظية دنيا : 595.

- دلالة معجمية : 322 . 393 . 394 . 523 . 538 . 540.
- دلالة مقامية : 403 . 404 . 457 . 523 . 623
- دلالة نحوية : 193 . 206 . 387 . 390 . 403 . 404 . 523 . 536 . 543 – 540 . 550 . 587 .
- دلالة وضعية : 23 . 134

- ر -

- رابطة Copule : 366 . 400 . 487 . 488
- رجـاء / تـرجّ : 154 . 155 . 186 . 187 . 188 . 208 . 209 . 210 . 262 . 263 . 264 . 308 . 351 . 369 . 386 . 591 . 609 . 610 . 613 . 616
- ردّ الإنكار : 388.389.394
- زمان القول / خارج : 268 . 308 . 309

- س -

- سلوكيات Comportatifs : 500

- ش -

- شتم : 441 . 452
- شـــرط : 25 . 26 . 34 . 118 – 120 . 122 . 123 . 226 . 228 . 240 . 345 . 386 . 387 . 437 . 466
- شرط الاستيفاء condition de satisfaction : 541
- شرط امتناعي / إمكاني: 25
- شك : 226 . 228 . 229
- شكل القول : 487

- ص -

- صـدق / كـذب . تصـديق / تكذيـب : 225 . 331 – 238 . 245 . 250 . 251 . 280 . 281 . 292 – 298 . 301 . 302 . 305 . 331 . 337 . 338 . 354 . 355 . 356 . 367 . 369 . 377 . 378 . 379 . 396 . 432 . 479 . 480 . 493 . 495 . 496 . 498 . 519 . 531 . 541 . 542 . 493 . 495 . 496 . 498 . 505 . 506 . 531 . 542 . 556
- صدق / كذب : 556
- صورة منطقية Forme logique: 490 . 516 – 519

- ط -

- طلبيات Directifs : 506
- طمع / إشفاق : 229 . 230 . 262 . 263 . 264 . 267 . 270 . 278 . 375 .

- ظ -

- ظنّ : 57 . 114 . 228 . 229 . 263.
- ظهار : 350.

- ع -

- عـــامل : 28 . 37 . 77 . 88 . 96 . 97 . 99 . 105 . 120 . 142 . 177 . 197 . 200 . 236 . 307 . 313 . 351 . 387 . 436 . 526 . 530 . 532 . - 536 . 542 . 544 . 546 . 547 . 553 . 562 . 563 . 564 . 567 . 579 . 580 - 582 . 584 . 590 . 591 . 597 . 600 . 610.
- عامل لفظي / معنوي : 57 . 530 . 547 .
- عدم وجود : 215 . 259 . . 552.
- عدول : 446 - 449 - 452 - 455 . 458.
- عـــرض : 25 . 34 . 69 . 112 . 129 . 130 . 131 . 158 . 185 . 188 . 240 . 241 . 244 . 256 . 257 . 308 . 324 . 339 . 341 . 360 . 411 . 412 . 416 . 426 . 427 . 432 . 433 . 436 . 600 . 606 . 609 . 613 . 616.
- عرضيات expositifs: 500 .
- عقـــود : 21 . 44 . 227 . 252 . 253 . 276 . 339 . 341 . 550 . 352 . 353 . 358 - 360 . 462 . 468 . 510 . 570 - 578 . 616.
- عمـــل إعـــرابي : 18 . 27 . 34 . 37 . 51 . 97 . 102 . 119 . 155 . 250 . 237 . 351 . 477 . 519 . 521 . 525 . 526 . 528 - 542 . 545 . 546 . 549 . 553 . 569 . 587. 610 . 614 . 615 . 624.
- عمل إفصاحي : 181 . 187 . 227 . 282 . 620.
- عمل إفصاحي غير مباشر : 40.
- عمل إيقاعي : 357 . 362.
- عمل الاعتقاد : 120.
- عمل التأثير بالقول Acte de perlocution : 497 . 512.
- عمل الربط : 120 . 121.
- عمـل القول : 37 . 83 . 94 . 96 . 143 . 162 . 206 . 253 . 256 . 387 . 392 . 494 . 497 . 503 . 508 . 513 . 514 . 515 . 517 . 536 . 542.
- عمل المتكلّم : 88 . 94 . 148 . 185 . 203 . 204 . 219 . 234 . 249 . 519.
- عمل الوجود : 120.
- عمل خائب acte malheureux : 494 .
- عمـل رئيسي : 478 . 492 - 494 . 497 . 498 . 500 . 501 . 502 . 513 . 515 . 522 . 528 . 529 . 537 . 540 . 541 . 542 . 564 . 568 . 575 . 578 . 593 . 594 . 596 . 611 . 614 . 615 . 618 . 619 . 624.
- عمل صائب acte heureux :
- عمل غير مباشر : 41.
- عمل غير واجب : 157 - 159.
- عمل قول أوّلي ضمني : 503.
- عمل قول تقريري/ قول إنشائي: 542.
- عمل قول صريح / ضمني : 162 . 503.
- عمـل لغـوي Acte de langage : 28 . 30 . 32 . 34 . 37 . 39 . 40 . 57 . 102 . 107 . 109 . 111 . 114 . 131 . 144 . 145 . 159 . 160 . 187 . 192 . 198 . 206 . 207 . 221 . 222 . 225 . 252 . 284 . 294 313 378 - 380 . 396 . 492 . 494 . 497 - 499 - 524 . 537 . 540 . 541 . 549 . 576 - 578 . 614 . 618 . 619 . 624.
- عمل لغوي إيقاعي : 575 . 577 . 586 . 588.
- عمل لغوي اجتماعي : 28.
- عمل لغوي فردي : 28.
- عمـل لغـوي مباشر / غـير مباشر : 30 - 32 . 30 - 32 . 41 . 176 . 522 . 523 . 587 . 599 . 605 . 606 . 609 . 610.
- عمـل مقصـود بـالقول Acte d' illocution : 40 . 41 . 46 . 497 . 509 . 512 . 514 . 519 . 522 . 529.
- عمل نحوي : 521.
- عنصر ماهيّ: : 172 . 286.

- غ -

- غرض مقصود بالقول But illocutoire :

- غير جازم : 369 . 377 . 379.
- غير واجب : 228 . 241 . 242 . 245 . 247 . 248 . 409 . 447 . 449 . 455 . 466.

- ف -

- فاعلية : 529 . 530 .
- فعل إنجازي مجرد Abstract performative verb : 40.
- فعل إنشائي : 262 – 271 . 287.
- فعل إنشائي صريح / غير صريح : 517 .
- فعل إنشائي مقامي : 269 . 270 . 278.
- فعل إيقاعي : 308 . 309.
- فعل القول Enonciation : 30 . 497 . 498.
- فعل المتكلم : 85 . 155 . 184 . 235 . 255 . 274 . 297 . 307 . 309 . 314 . 338 . 619 .
- فعل نفسي : 86 . 87 . 199 . 202 . 208 . 263 . 369 . 554 . 555 . 557.

- ق -

- قَسَمٌ : 21 . 25 – 31 . 79 . 92 – 100 . 110 . 112 . 184 . 226 . 229 . 230 . 240 . 242 . 243 . 270 . 271 . 286 . 341 . 352 . 374 . 446 . 454 – 456 . 458 . 460 . 462 . 468 . 559.
- قسم إيقاعي : 109.
- قسم الاستعطاف / قسم الطّلب : 562 . 563.
- قسم التوكيد / السّؤال: 230 . 458 .
- قسم توكيدي : 563 . 564.
- قسم خبري : 243.
- قسم صريح / غير صريح : 109. 458 . 459.
- قسم طلبيّ : 108 . 109.
- قسم طلبي استعطافي / قسم السّؤال : 230 . 343 . 339 . 360.
- قصد تواصلي Intention communicative : 40.
- قوّة إنجازية : 34.
- قوة إنشائية : 516.
- قوّة غير مباشرة : 380.

- قوّة قول صريحة : 502.
- قوّة قولية : 116 . 379 . 380 . 384 . 489 . 502 . 503 . 515 . 516 . 496 .
- قوّة لفظيّة : 379.
- قـوة مقصـودة بـالقول Force illocutoire -Illocutionnery force: 40 – 44 . 377.399. 497 . 498 . 501 . 502 . 512 . 514 . 515. 517. 519 . 520 . 523 . 541.
- قوة مقصودة ومؤثرة بالقول La force illo-perlocutoire : 30 .
- قـول جـازم : 328. 368 - 0 37. 373. 375. 377. 379. 386. 400 . 479 . 481 . 482 . 486.
- قيمة القول valeur de l'énoncé : 495 . 496.

- ك -

- كفّ : 376.
- كفاية بلاغية : 317 . 318 . 390.
- كفاية نحوية compétence grammaticale : 298 . 317 – 319 . 552 . 539.
- كلام إلزامي Language prescriptif : 491.

- ل -

- لوم : 432.

- م -

- مادة القول : 487.
- ماصدق Extention : 346. 490.
- محلّ إحالي : 557 . 561 . 563 . 597 .
- محل إحالي خارجي : 591 . 594 . 601 . 604.
- محلّ إحالي قضوي : 203.
- محلّ إحالي مرجعي : 309 . 375.
- محلّ إحالي وجودي : 579.
- محلّ إعرابي : 61 . 64 . 69 . 88 . 123 . 138 . 200 . 235 . 458.
- محلّ إعرابي عاملي : 530 . 534 . 535 . 543 . 561 . 563 . 582 . 593 . 601.
- محلّ التأسيس الإحالي : 375 . 554 555 . 559. 562 .
- محل عاملي إنشائي : 549 . 574.

- محلّ فرعي : 88.
- محل معمول إحالي : 546. 547. 549. 580 .
- محلات موسومة باللفظ / غير موسومة باللفظ: 143.
- محمول : 366. 367. 368. 374. 488. 520.
- مـدح / ذم : 21. 39. 43. 45. 175 – 178. 187. 188. 222. 267. 279. 289 – 298. 302. 304. 305. 308. 309. 337. 339. 341 462. 468. 351. 352 . 358 – 360. 569. 578. 584 – 586. 616. 620.
- مضمون قضوي : 31. 41. 246. 489. 503. 504. 519. 520 .
- مضمون قضوي إحالي : 501 – 504. 507.
- مطـابق / مطابقـة : 337. 338. 340. 349. 355. 386. 504. 505. 506. 508. 512. 513. 519. 556. 558.
- مظهر : 607.
- معاني النّحو / معنى نحوي : 18. 25 – 28. 32. 54. 122. 123. 298. 348. 381 – 383. 385. 386. 388. 389. 393. 398. 401 – 403. 408. 410. 414 . 416 – 418. 422. 423. 425 – 427. 430. 468. 477. 539. 624 .
- معمـول : 96. 99. 105. 119. 120. 266. 519. 528. 530. 533. 534. 536 . 543 – 546. 558. 562. 563. 567. 580. 581. 591. 610.
- معنى إحالي : 385. 597.
- معنى إعرابي : 63. 386. 539. 571.
- معنى أوّل : 35. 325. 326. 381. 385. 394. 399. 389. 390. 394. 397. 400 . 414. 415. 434. 476. 477. 530. 533. 543.
- معنى إيجادي إيقاعي : 348.
- معنى اجتماعي مقامي : 24. 25. 382. 402. 408. 410. 414. 417. 422.
- معني المعنى Meaning of meaning : 383. 393. 394. 490.
- معنى بلاغي : 122. 316. 402. 404. 414. 443.
- معـنى ثـان : 18. 24. 25. 56. 325. 326. 381 – 394. 397. 398 – 400 . 414 – 416. 417. 419. 423. 425 – 427. 429 – 438. 469. 476. 477 . 570. 622.
- معنى حرفي : 347.

- معنى سياقي : 122. 316. 402.
- معنى صرفي : 386.
- معنى غير مقامي : 411.
- معنى معجمي : 24. 25. 348. 386.
- معنى نحوي مقامي : 418. 438.
- معنى نفسي : 569. 590. 608. 610. 614 – 616. 624.
- معنى وظيفي : 24. 25.
- مفهوم المخالفة / الموافقة: 395.
- مقـام :21. 24. 25. 30. 37. 81. 82. 84. 98. 136. 137. 142. 144. 167. 183 . 184. 185. 269. 271. 316. 320. 321. 322. 325. 358. 370 – 372 . 376. 378. 386 – 391. 393. 397. 400 – 402. 404. 406. 411. 412. 421 . 427. 428. 430. 432. 439. 440 – 444. 454. 477. 494. 514. 518 . 521. 522. 524. 536. 538. 539. 541. 542. 564. 573. 574. 615. 623.
- مقام اعتباري : 457. 459. 460.
- مقتضى : 463.
- مقتضى الحال :321. 388. 389. 402. 403. 622.
- مقتضى الظّاهر : 463.
- منع : 376.
- منهج اختباري : 286.
- موضـــع : 69. 71. 124. 125. 128. 134. 137. 144. 203. 208. 243. 257 . 258. 262. 264. 290. 297. 298. 299. 314. 446. 458. 534. 535. 561 . 562.
- موضع الفائدة / الإفادة :89. 120. 123. 134.
- موضوع : 52. 366. 367. 368. 374. 488.

– ن –

- نـداء / تنبـيه: 25. 26. 31. 43. 53. 162 – 170. 174. 178. 188. 216 – 226 . 239. 246 – 250. 252. 260. 261. 268. 269. 271. 276 – 278. 280. 289 . 290. 303. 306. 308. 313. 327. 329. 332 – 334. 339. 341. 348. 351 . 352. 354. 360. 370. 371. 372. 376. 413. 416. 428. 432. 467. 475 .

520. 547. 532. 582. 588. 591. 599. 602. 610. 611. 613. 616. 619.
620.
- ندب / ندبة : 25. 26. 165. 167. 174. 187. 221. 280. 306. 336. 443.
468. 610. 611. 613. 616. 620.
- نسبة : 332. 337. 354. 356. 358. 360. 361. 366
- نسبة إثبات : 396
- نسبة إسنادية / إسنادية تامة: 83. 353. 358
- نسبة إنشائية / إنشائية خاصّة: 358. 359
- نسبة ترتيبية : 346
- نسبة تركيبية تامة / تصادقية اتحادية: 346. 353. 348
- نسبة تقييدية / تقييدية ناقصة أصولي: 346.
- نسبة خارجية : 214. 308. 309. 337. 340. 369. 396. 519. 574.
- نسبة خاصّة / صورية وقوعية : 346.
- نسبة خبرية : 359.
- نسبة داخلية : 308. 309. 337. 339. 340. 396.
- نسبة وجودية : 55. 349.
- نظم : 325. 381. 383. 471. 477. 522. 537. 539. 540. 542. 543. 572.
604.
- نفسي :25. 34. 56. 59. 65. 68 – 73. 75. 88. 89. 100. 106. 114. 119.
120. 129 – 131. 139. 152. 196. 200. 202 – 204. 206. 209. 210. 215.
228. 229. 242. 255. 259. 297 – 299. 303. 330. 347. 355. 375. 410. 412.
416. 419. 420. 425. 426. 432. 433. 438. 446. 481. 482. 487. 512.
528. 529. 532. 545. 551. 607 – 609.
- نقل لفظي : 384. 394. 466. 461. 462.
- نهي : 54. 61. 65. 68 – 70. 74. 110. 112. 116. 132 – 144. 158 – 163.
179. 180. 182. 184. 185. 187. 188. 194. 196. 209. 215. 216. 224.
226. 227. 230. 240. – 242. 244 – 246. 251. 271. 308. 324. 326.
332 – 334. 336. 339. 341. 344. 345. 352. 354. 360. 361. 364. 366.
371. 372. 376. 395. 396. 416. 428. 432. 433. 438. 440. 442. 444.

445. 448. 449. 464. 466 – 468. 484. 485. 495. 528. 577. 588. 599.
602. 613. 616. 620. 623.

- و -

- واجب / غير واجب : 18. 65. 66. 68. 71. 73 – 75. 82. 87. 88. 101. 102.
110 – 112. 114 – 117. 119. 130. 132. 133. 135. 139. 148. 150 – 161.
172. 180 – 183. 208. 213. 215. 216. 220. 228. 239. 247. 255. 279.
280. 307. 313. 330. 344. 373. 406. 447. 448. 449. 545. 551. 607.
608. 618. 620. 621.
- وجوب / تحريم :344. 445. 446. 457. 468.
- وجوب شرعي / عقلي: 66. 67.
- وظائف أولية Fonctions primaires / غير أولية Fonctions. non primaires :
476.
- وظائف تداولية : 32. 491.
- وظيفة تأثيرية إفصاحية Fonction émotive : 490. 491.
- وظيفة عرفانية Fonction cognitive : 490.
- وعاء إسناد : 353.
- وعد :494. 506. 507. 510.
- وعديات Promissifs : 500.
- وعيد : 169. 170. 466.

فهرس الأعلام باللغة العربية

- أ -

الآمدي سيف الدين : 315 . 342 . 344 . 349 . 397 . 442 . 445 . 466 . 473 . 475 . 476 . 548 . 573 . 577.

إبراهيم عبد الفتاح : 291.

أبو حيّان النّحوي : 276 . 727 . 538.

الأخفش : 86 . 226 . 277 . 330 . 376 . 602.

الأخفش الأوسط : 191.

الاستراباذي رضي الدين / الرّضي : 45 . 53 . 55 . 80 . 118 . 172 . 192 . 194 . 211 . 221 . 222 . 230 . 233 . 237 . 243 . 244 . 249 . 253 . 256 . 259 . 261 . 263 . 266 . 268 . 270 . 278 . 279 . 282 . 284 . 286 . 287 . 290 . 296 . 301 . 305 . 337 . 338 . 340 . 348 . 355 . 375 . 387 . 418 . 422 . 426 . 427 . 438 . 441 . 456 . 460 . 462 . 469 . 527 . 528 . 531 . 532 . 543 . 545 . 554 . 555 . 557 . 559 . 562 . 563 . 572 . 578 . 579 . 583 . 585 . 586 . 596 . 605 . 607.

الأشموني : 192 . 194 . 195 . 215 . 254.

الإصفهاني : 349 . 356 . 357 . 359.

أنيس ابراهيم : 254.

- ب -

بدوي عبد الرّحمان : 478 . 480.

البكاء محمد كاظم : 51 . 192.

البصري أبو الحسين : 364 . 365 . 484 . 588 . 590.

ابن أبي أصيبعة : 315.

ابن الأثير : 385.

ابن جعفر أبو علي أحمد : 191.

ابن جماعة : 337.

ابن جنّي أبو الفتح عثمان : 192 . 475 . 530 . 543 . 606.

ابن الحاجب : 218 . 222 . 283 . 337 . 443 . 554 . 579.

ابن حزم : 343 . 479.

ابن حنين إسحاق : 478.

ابن خروف : 173 . 283.

ابن الخشاب : 596.

ابن خلدون : 331 . 332 . 342 . 531.

ابن درستويه : 172 . 285 . 315.

ابن رشد : 370.

ابن السّراج : أبو بكر محمد : 192 . 193 . 198 . 215 . 218 . 220 . 231 . 232 . 243 . 259 . 262 . 278 . 280 . 281 . 290 . 291 . 292 . 299 . 315 . 373 . 375 . 376 . 421 . 432 . 440 . 457 . 458 . 562 . 579 . 581.

ابن سينا : 370 . 374 . 399.

ابن صابر أبو جعفر : 254.

ابن الطّراوة : 261.

ابن عصفور : 277.

ابن العلاء أبو عمرو : 191.

ابن فارس أحمد : 324 . 325 . 476 . 531 . 570.

ابن قتيبة : 325.

ابن قيّم الجوزية : 197 . 349 . 350 . 351 . 354 . 355 . 360 . 547 . 548.

ابن مالك : 276.

ابن المعتمر بشر : 391.

ابن المقفّع : 390 . 391.

ابن النّديم : 315.

ابن هشام الأنصاري : 43 . 46 . 55 . 192 . 231 . 232 . 243 . 250 . 253 . 261 . 301 . 404 . 417 . 418 . 423 . 426 . 431 . 433 . 436 . 439 . 440 . 469 . 562 . 606 . 622.

ابن وهب الكاتب : 326 . 328 . 330 . 429 . 444 . 561.

ابن يعيش : 64 . 192 . 194 . 195 . 218 . 223 . 224 . 228 . 229 . 239 . 241 . 243 . 246 . 249 . 257 . 260 . 263 . 266 . 273 . 275 . 284 . 285 . 289 . 290 . 300 . 305 . 439 . 457 . 459 . 460 . 536 . 545 . 547 . 554 . 562 . 578 . 579 . 604.

- ت -

التفتازاني سعد الدين : 323 . 337 . 340 . 387 . 396 . 403 . 429 . 437 . 462 -

.556 . 464

الـــتّهانوي : 61 . 66 . 205 . 208 . 319 . 331 . 332 . 372 . 381 . 383 . 385 .
592 . 590.

التّوحيدي أبو حيّان : 15.

توم عبد الله محمد : 426.

التّونجي محمد : 426.

- ث -

ثعلب : 262 . 326.

- ج -

الجاحظ : 390 . 392 . 401 . 404.

الجرجاني السّيد الشريف : 338.

الجرجاني عبد القاهر : 79 . 192 . 200 . 202 . 204 . 211 . 218 . 256 . 259 .
261 . 264 . 268 . 269 . 281 . 297 . 298 . 300 . 318 . 320 . 321 . 323 -
326 . 330 . 335 . 381 - 383 . 385 - 391 . 394 . 401 . 414 . 430 . 465 .
476 . 531 . 532 . 536 . 539 . 540 . 542 . 543 . 553 . 557 . 560 . 579 . 581
. 583 . 609.

- ح -

حسّان تمام : 23 - 28 . 254.

حسين طه : 326 . 328.

حسين عبد القادر : 316 . 319.

الحلواني محمد خير : 192.

حمودة طاهر سليمان : 345.

- خ -

خطابي محمد : 404.

الخليل / الخليل بن أحمد : 76 . 78 . 107 . 112 . 131 . 154 . 165 . 166 . 170
. 172 . 179 . 342 . 375 . 376 . 388 . 426 . 447 - 449 . 466. 484 . 562 .
603 . 618.

الخفاجي ابن سنان : 570.

الخوئي : 348 . 359.

الدّماميني : 279 . 282.

- ر -

الرّازي : 343 . 443 . 589.

الرّيفي هشام : 479 . 480.

- ز -

الزّبيدي أبو بكر محمد : 191 . 192.

الزّجاج أبو إسحاق ابراهيم : 99 . 197 . 315 .

الزّركشـــيّ : 26 . 227 . 251 . 360 . 386 . 430 . 431 . 433 . 436 . 438 . 466 .
467 . 579 . 606 . 609 . 610.

الزّمخشري : 31 . 173 . 283 . 423 . 425 . 467 . 300.

- س -

السّبكي تاج الدّين : 318 . 337 . 342 .

السّاقي فاضل مصطفى : 254.

السّـــكّاكي : 118 . 318 . 320 . 321 . 323 . 324 . 326 . 329 . 330 . 331 - .
335 . 336 . 340 . 341 . 381 . 382 . 385 . 387 . 401 . 434 . 435 . 362 . 365
. 368 . 600.

سلطان العلماء محمّد : 356.

الخرسانيّ محمّد كاظم : 356.

السّويح : 391.

سيبويه : 18 . 39 . 40 . 42 . 46 . 49 . 51 - 188 . 189 . 190 . 192 . 193 . 199 .
208 . 210 - 213 . 219 - 222 . 228 . 229 . 231 - 235 . 239 - 247 . 254 .
264 . 265 . 266 . 272 - 280 . 283 . 285 . 289 . 304 . 307 . 313 . 314 .
316 . 330 . 332 . 360 . 373 . 374 . 387 . 388 . 391 . 400 . 401 . 404 -
409. 411 . 414-418 . 422 . 426 - 428. 429 . 446 . 447 . 449 . 450 . 452
- 456 . 458 . 460 . 461 . 481 . 484 . 526 . 545 . 551 - 554 . 559 - 562 .
570 . 579 . 581 . 588 . 589 . 591 . 593 . 598 . 599 . 600 . 603 . 605 . 610
. 617 - 622.

السّيرافي أبو سعيد : 15 . 57 . 73 . 77. 79 . 82 . 99 . 115 . 125 . 139 . 141 .
148 . 149 . 150 . 153 . 168 . 175 . 176 . 192 . 218 . 221 . 222 . 236 . 239
. 244 . 250 . 254 . 255 . 313 . 315 . 414 . 552 . 560. 610 . 620.

السّيوطي : 192 . 225 . 227 . 230 . 247 . 249 . 276 . 318 . 335 . 443.

- ش -

الشاطبي أبو إسحاق : 346 . 363 . 364 . 365 . 377 . 397 . 404 . 444.

الشافعي : 342 . 343 . 445.

الشّريف محمّد صلاح الدّين : 24. 34 – 38 . 52 . 53 . 55 . 67 . 73 . 88 . 89 . 98 . 118 – 120 . 171 . 200 . 262 . 286 . 387 . 499 . 523 . 525 . 536 . 537 . 544 . 550 . 584 . 587.

الشّلوبين : 276 . 277.

- ص -

الصّبان : 192 . 194 . 215 . 221 . 285 . 254 . 261 . 279 . 282 . 283 . 287 . 288 . 290 . 292 . 295 . 459 . 461 . 579 . 586.

صليبا جميل : 346 . 366.

صمّود حمّادي : 316 . 392 . 393.

- ط -

طبانة بدوي : 324 . 326.

طبطبائي طالب هاشم : 499 . 504.

الطّرابلسي محمّد الهادي : 16.

- ع -

عاشور المنصف : 51 . 52.

عبدة أبو عبد الله عبد العزيز : 526.

عبد الجبّار القاضي أبو الحسن : 570.

عبد اللّطيف محمّد حماسة : 171 . 527.

العسكري أبو هلال : 325 . 439.

العلوي يحيى بن حمزة : 329.

عون حسن : 254.

عيد رجاء : 323.

- غ -

الغزالي أبو حامد : 223 . 270 . 314 . 343 . 351 . 362 . 397 . 445 . 571 . 575.

- ف -

الفارابي أبو نصر : 52 . 315 . 328 . 366 . 367 . 369 . 370 – 379 . 399 . 400 . 474 . 475 . 493 . 611.

الفارسي أبو علي : 318.

الفرّاء : 172 . 173 . 191 . 283 . 285.

الفرغاني أبو سعيد : 26.

الفرغاني أبو سعيد كمال الدّين بن مسعود : 386 . 387.

- ق -

القزويني الخطيب : 323 . 337 . 339.

قدامة بن جعفر : 326.

قينيني عبد القادر : 499.

- ك -

الكسائيّ : 191.

الكفاوي : 46.

- ل -

لطفي مصطفى : 28.

- م -

المبرّد أبو العبّاس محمّد : 15 . 53 . 139 . 150 . 192 . 217 – 219 . 221 . 222 . 229 . 231 . 235 . 239 . 240 . 241 . 252 . 259 . 260 . 265 . 266 . 285 . 286 . 299 . 313 . 315 . 374 . 418 . 419 . 521 . 422 . 439 . 469 . 529 . 543 . 579 . 581 . 582 . 603 . 620.

المتوكّل أحمد : 23 . 28 – 34 . 320 . 334 . 389 . 399 . 520 . 521.

متّى بن يونس : 315.

المخزومي مهدي : 192.

المسدّي عبد السّلام : 473 . 570 . 571.

مكرم عبد العال سالم : 191.

منصور عبد المجيد : 70.

محسن مهدي : 315.

المهيري عبد القادر : 52. 57 . 192 . 383 . 394 . 476 . 542 .

ميلاد خالد : 205 . 318 . 383 . 351.

- ن -

النّائني : 347.

النجدي علي : 192..

- ه -

هارون عبد السّلام محمّد : 19 – 22 . 23 . 58 . 156.

الهاشمي أحمد : 426.

- ي -

يونس بن حبيب : 130 . 191.

فهرس الأعلام باللغات الأجنبية

- A -

- ALSTON : 510.
- ARISTOTE : 343, 342, 328 , 326, 31, 479, 478, 374, 367, 368, 486, 486, 484, 482, 481, 480, 615, 515, 489.
- ARNAULT Antoine : 486, 487.
- AUSTIN .J.L : 377, 107, 46, 44, 41, 490, 488, 380, 379, 378, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498 , 499, 500, 504, 509, 510, 512.
- AYER : 491.

- B -

- BAKHTINE : 485.
- BENVENISTE.E. : 603, 595, 510, 44, 144, 504.
- BLANCHER.R. : 486.
- BOUTON.Ch. P. : 487.
- BOUVERESSE. Ja. : 489.
- BOYD : 510.
- BUBURUZAN. Rodica. : 39, 42, 171.

- C -

- CAWLEY. Mc. : 516.
- CHOMSKY : 516 , 522.
- COSNIER. J : 603.

- D -

- DESCARTES : 486.
- DUBOIS : 483.
- DUCRSOT. O. : 595, 499, 489, 485.

- F -

- FREGE : 515, 505, 489.

- G -

- GALMICHE. M. : 516.
- GRICE. H. P. : 522.

- H -

- HARE : 491.

- J -

- JAQUES Francis : 491.

- K -

- KATZ. J. : 522.
- KERBRAT Orechioni. C. : 603, 602, 600, 485.

- L -

- LARCHER. P. : 587, 46, 45, 44, 43.
- LARGEAULT. J. : 489.
- LARREY. P :
- LAKOFF. G. : 516, 517, 518, 519.
- LANCELOT : 486, 487.
- LANE : 493.
- LYONS : 602, 603.

- M -

- MALINOWSKI : 28.
- MOORE. G. : 491.
- MEUNIER : 509.

- N -

- NICOLE. Pierre : 486.

- O -

- OGDEN. C. K. : 490.

- P -

- PARRET Hermam : 404.
- PASCAL : 486.

- R -

- RECANATI. F : 488, 485.
- REMI Giraud. S. : 113.
- REMI. S. : 602.
- RICHARD. I. A. : 490.
- ROSS . 516.
- RUSSELL. B. : 489.

- S -

- SEARLE. J. R. : 489, 485, 380, 40, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 515, 561, 521, 522, 595.

- V -

- VANDERVEKEN. D. : 505, 503, 501, 380, 508, 510, 515, 515, 516, 521.

- W -

- WITTGENSTEIN. L. : 489.